جين هاثاواي بالتعاون مع كارل ك. بربير

نديم للترجمة

البلاد العربية
في ظل الحكم العثماني
1516-1800

ترجمة:

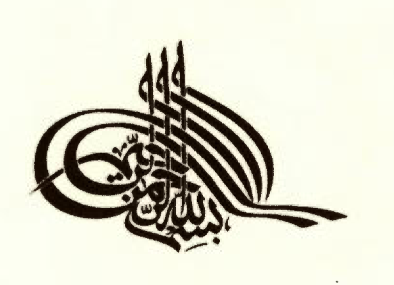
محمد شعبان صوان



دار الروافد الثقافية - ناشرون

ابن النديم للنشر والتوزيع

البلاد العربية
في ظل الحكم العثماني
1800-1516


بسم الله الرحمن الرحيم

ابن النديم للنشر والتوزيع دار الروافد الثقافية - ناشرون

جين هاثاواي

بالتعاون مع كارل ك. بربير

البلاد العربية في ظل الحكم العثماني

1800-1516

ترجمة

محمد شعبان صوان





العنوان الأصلي للكتاب

The Arabe Lands Under Ottoman Rule, 1516-1800
Jane Hathaway, with contributions by *Karl K. Barbir*

البلاد العربية في ظل الحكم العثماني 1516-1800
ترجمة: محمد شعبان صوان

الطبعة الأولى، 2018
عدد الصفحات: 413
القياس: 17 × 24
الترقيم الدولي ISBN: 978-614-466-013-3
الإيداع القانوني: السداسي الأول/ 2018

ابن النديم للنشر والتوزيع

الجزائر: حي 180 مسكن عمارة 3 محل رقم 1، المحمدية
خلوي: 03 76 20 661 213+

وهران: 51 شارع بلعيد قويدر
ص.ب. 357 السانيا زرباني محمد
تلفاكس: 88 97 25 41 213+
خلوي: 03 76 20 661 213+
Email: nadimedition@yahoo.fr

دار الروافد الثقافية ـ ناشرون
خلوي: 28 28 69 3 961+
هاتف: 37 04 74 1 961+
ص. ب.: 113/6058
الحمراء، بيروت-لبنان
Email: rw.culture@yahoo.com

المحتويات

مقدمة المترجم

عندما كانت الدولة العثمانية في صراع محتدم مع دول الغرب الأوروبي، كانت الكتابات الاستشراقية مفعمة بتشويه صورتها الحقيقية، أو على الأقل صورتها كما تبدو للشعوب التي تستظل بظلها، وهذا التحريف كان كعادة الغرب التي كانت ومازالت سائدة في تعامله مع أعدائه القائمين، ولما قامت الدول الوطنية على أنقاض السلطنة العثمانية كان من صالح أنظمتها التي دعمها الاستعمار الغربي أن تشوه صورة العثمانيين كذلك لتسبغ الشرعية على وجودها الذي جعلته غاية التاريخ السابق، فاستقت من الاستشراق الغربي كثيراً من أطروحاته الثقافية في هذا الحقل، وساد الحديث زمناً طويلاً عن قرون الركود والجهل والتخلف، دون القدرة على التساؤل كيف تستقيم هذه الأوصاف مع كون الدولة العثمانية دولة عظمى صامدة طوال هذه القرون في وجه زحف قوى كبرى ومتعددة على منطقة مركزية ومحسودة في الساحة الدولية.

ولما تحقق حلم الكبار الأوروبيين بزوال هذا الخطر المنافس بسقوط الخلافة العثمانية، تغيرت لهجة الخطاب الثقافي الأوروبي بمرور الزمن، وتحولت الدولة العثمانية من خطر داهم إلى تحفة أثرية، وفي هذا الوضع يتحرر البحث الأكاديمي من الضغوط السياسية وتظهر البراعة الغربية في البحث والتدقيق والتوثيق والتدوين، بعد فوات الأوان كالعادة، كما تظهر في المجالات المتحفية الأخرى كآثار العصور الغابرة مثل الديناصورات والحضارات البائدة، فبدأت عمليات البحث المضني في الوثائق والآثار، وخرجت لنا نتائج معاكسة لما عرف وساد في الماضي، ولكن إذا كان الغرب يحتفي بهذا الفكر المتحفي، فإن العدوى الإيجابية لم تصل إلى بلادنا كما وصلتها في الماضي العدوى السلبية، وظل البحث في الحقل العثماني أسير المقولات الجامدة إلا من بعض

الأصوات الخافتة التي لم تسمعها الجماهير، وزاد الطين بلة دخول السياسة في حقل الدراسات العلمية، فصار كل من يريد تصفية حساب مع خصمه السياسي، يستخدم العلم والتاريخ لدحض حجته، وهذه آفة لجأ إليها الصهاينة قبلنا عندما أرادوا تشريع عدوانهم على فلسطين باستخدام التاريخ والآثار، وكان أجدر بنا ألا نقع في هذا الفخ، ولكن هذا ما حصل، وتحولت الحوارات التاريخية إلى ميادين معارك كلامية اتسمت بمستويات هابطة من الألفاظ على وسائل التواصل الاجتماعي والحوار الإعلامي بدلاً من المستويات العليا من الحقائق العلمية التي نرجو أن تسود بين أجيالنا الباحثة عن مستقبل أفضل.

عندما كنت أطلع على الكتابات العلمية التي ظهرت في الغرب في حقل الدراسات العثمانية أجد البون الشاسع بين ما يتكلم به العلماء في عليائهم وما يتصارع حوله العامة في ميادين معاركهم، ولهذا رغبت في عرض مشهد علمي شامل لمرحلة طويلة من العصر العثماني بإيجابياتها وسلبياتها لتكون، أولاً، نموذجاً في تناول هذه المرحلة التاريخية وكيفية النظر إليها وتناول تفاصيلها وفهم معانيها، لا لمجرد الدراسة المتحفية، بل لنتعلم منها احترام تاريخنا كونه تاريخاً بشرياً قدم كثيراً من الإيجابيات التي يمكن أن تنفع مستقبلنا في مرحلة مفصلية تتلمس فيها الأجيال طريقاً غير طريق الفشل الذي طبع قرن التجزئة الماضي، وننظر أيضاً إلى السلبيات في حجمها الواقعي حيث تختلط بالإيجابيات في حياة متكاملة مثل حياة الناس العاديين التي لا تتخذ صفة ملائكية نقية ولا صفة شيطانية صرفة، ودون تضخيم هذه السلبيات بما يدفعنا لجلد ذواتنا والانبهار بأعدائنا، أو إهمالها بما يدخلنا في باب المثاليات غير القابلة للتحقيق ومن ثم اليأس من الإصلاح، ذلك أن وضع الأحداث في سياقاتها التاريخية وقياسها بموازين أزمنتها تجعلنا نفهمها بطريقة أفضل من إسقاط مقاييسنا اللاحقة عليها، أما الهدف الثاني من هذه الترجمة، فهو نقل المستجدات التي دخلت حقل الدراسات العثمانية ولكنها مازالت بعيدة عن تناولنا، ويكفي أن نقدم بعض الأمثلة لما يزخر به الكتاب حيث يبين تخلي المؤرخين عن نظرية الانحدار التي كانت تقسم التاريخ العثماني إلى قسمين عهد قوة من البداية إلى زمن السلطان سليمان القانوني ثم عهد ضعف من زمن ابنه سليم الثاني إلى إلغاء السلطنة والخلافة، وبيّن البحث التاريخي أن الدولة عانت

من أزمات ولكنها تكيفت معها واستطاعت الاستمرار بعد قيامها ثانية، وهو ما يفسر طول بقائها الذي يعلو عن كونه مجرد عهد تحلل أو احتلال أو غير ذلك من الصفات الاختزالية التي ما زالت تطبع دراساتنا، إذ تلاحظ المؤلفة أن طول الفترة التي ينسب الضعف إليها، أي ثلاثة قرون، هي فترة لم تعشها كثير من الإمبراطوريات الكبرى، فكيف بها تكون مجرد فترة ضعف صمدتها الدولة العثمانية التي استمرت أكثر من ستة قرون؟ ونجد السؤال المنطقي نفسه ينطبق على حكمها للبلاد العربية: كيف يمكننا أن نطلق على فترة استمرت أربعة قرون أنها مجرد فترة احتلال؟ ومن هنا تنطلق لتفنيد تلك المفاهيم الاختزالية السريعة، وهو ما ينال مفاهيم اختزالية أخرى كالركود والتراجع، فنراها تبين التوسع الذي حصلت عليه المدن العربية في الفترة العثمانية بنسبة 50% في المتوسط مما يبعد عنها أي حديث عن ركود مزعوم.

كما سنطلع على أدلة تنقض وهم العزلة التي وصم بها العهد العثماني، وذلك عندما تحدثنا المؤلفة على التدفق السكاني الذي شهدته المنطقة وما صاحبه من إنجازات ثقافية، بعضها كنا نسمع به، كقاموس "تاج العروس" للزبيدي الذي جسد وحدة العالم الإسلامي آنذاك في انتمائه الأسري العربي الحسيني العراقي وتنقلاته من مولده في الهند إلى منشئه في اليمن إلى رحلته إلى الحجاز إلى استقراره ووفاته بمصر بعدما تنافس الحكام في اقتناء قاموسه ومنهم السلطان العثماني وملك المغرب وسلطان دار فور وحاكم مصر، وهو من أضخم القواميس العربية، أو كتاريخ الجبرتي، الذي تعود أصول مؤلفه إلى جيبوتي وكان لوالده من قبله مكانة عظيمة بين السلاطين والوزراء والأمراء في وقته، ولكننا لم نربط شيئاً من ذلك يوماً بسمات الحركة في زمن العثمانيين، وفي النهاية تقوم المؤلفة بوضع التاريخ العثماني في سياقه العالمي لتخرجه من الصفات السلبية الاستثنائية التي وُصم بها وتجعل خياراته مشابهة لخيارات غيره من بقية الدول التي عاصرها في آسيا وأوروبا عندما نخرج المقارنات بغرب أوروبا من الدائرة السياسية العسكرية الحصرية، فكانت النتيجة التي حصل عليها التاريخ العربي العثماني من ذلك هو خروجه من بوتقة السردية غير المنصفة التي أصرت على دونية العثمانيين وانحدارهم، وردت المؤلفة على محاولات ربط تواريخ بلادنا بجهات خارجية، بقولها إن الروابط العثمانية الداخلية، لاسيما

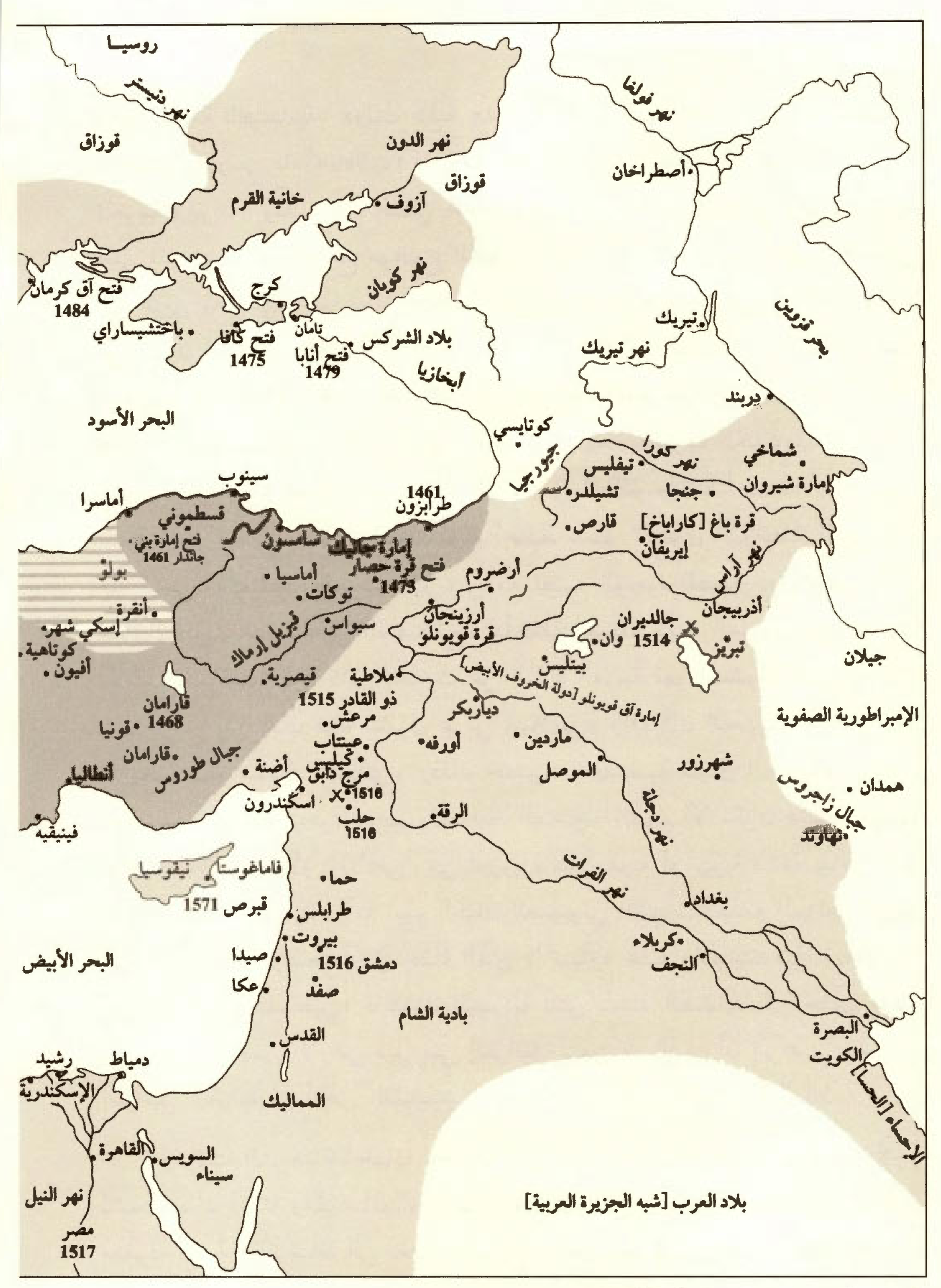
اقتصادياً وثقافياً، كانت أكثر قوة من الروابط بالخارج، لاسيما الأوروبي، ودعت إلى الكف عن الانتقاص من شعوب المنطقة بذريعة الدفاع عنها بتصويرها مجرد كتلة مسمطة من الناس السلبيين الذين لا حراك فيهم تجاه كل ما يحدث لهم، وبينت أن هذا لم يكن الواقع وأن الشعوب كانت تتفاعل مع النظام العثماني بطرق عرضت صوراً منها.

وسنجد من الاطلاع على الحياة اليومية أن هناك ما يختلف عن التعميمات السلبية التي انطبعت في أذهاننا عن العلاقات بين أجزاء أمتنا القومية والدينية والمذهبية، فسنجد مثلاً علاقات تجارية ضخمة وسفناً محملة بالأموال بين العثمانيين والزيديين والصفويين، ورغم الحروب بين العثمانيين والصفويين، لم نجد بلدان الخلافة العثمانية تنحو نحو الهوية السكانية الموحدة التي صبغت معظم بلاد أوروبا بعد عصر الحروب الدينية، حيث سنجد الشيعة الاثني عشرية يعيشون استقلالاً دينياً حقيقياً في ظل علمائهم في مدن العتبات المقدسة مع احترام يقظ من السلطات العثمانية رغم كون العراق منطقة حدودية في مواجهة الصفويين وخلفائهم، وسنجد الإسماعيلية يعيشون بأمان في اليمن ويفضلون العيش بهدوء في ظل الحكم العثماني على الانضمام للثائر الزيدي الذي قد ينقم عليهم وقوفهم إلى جانب العثمانيين فيشملهم ويشمل الصوفيين بغضبه لذلك، وسنجد ازدهاراً اقتصادياً عند المسيحيين واليهود العثمانيين، وحتى عندما يجتاح التوتر بلادنا كأي مجتمع يمر بأزمات، تختلف توتراتنا عن توترات المجتمعات المحيطة بنا في الشرق والغرب، فلم تجتح بلادنا، بعيداً عن التدخلات الأجنبية، المجازر الدموية التي تعرضت لها الأقليات كما حدث في المجتمعات الروسية والأوروبية، هذا وغيره مما يعد به هذا الكتاب ما قد يفيدنا في البناء المستقبلي على ما كان وما هو أفضل منه ولعلنا نتعلم منه لغة الحوار العلمي وطريقة الاختلاف حول الأدلة أولاً وكيف نفهم ماضينا داخل سياقه ومقاييسه أيضاً.

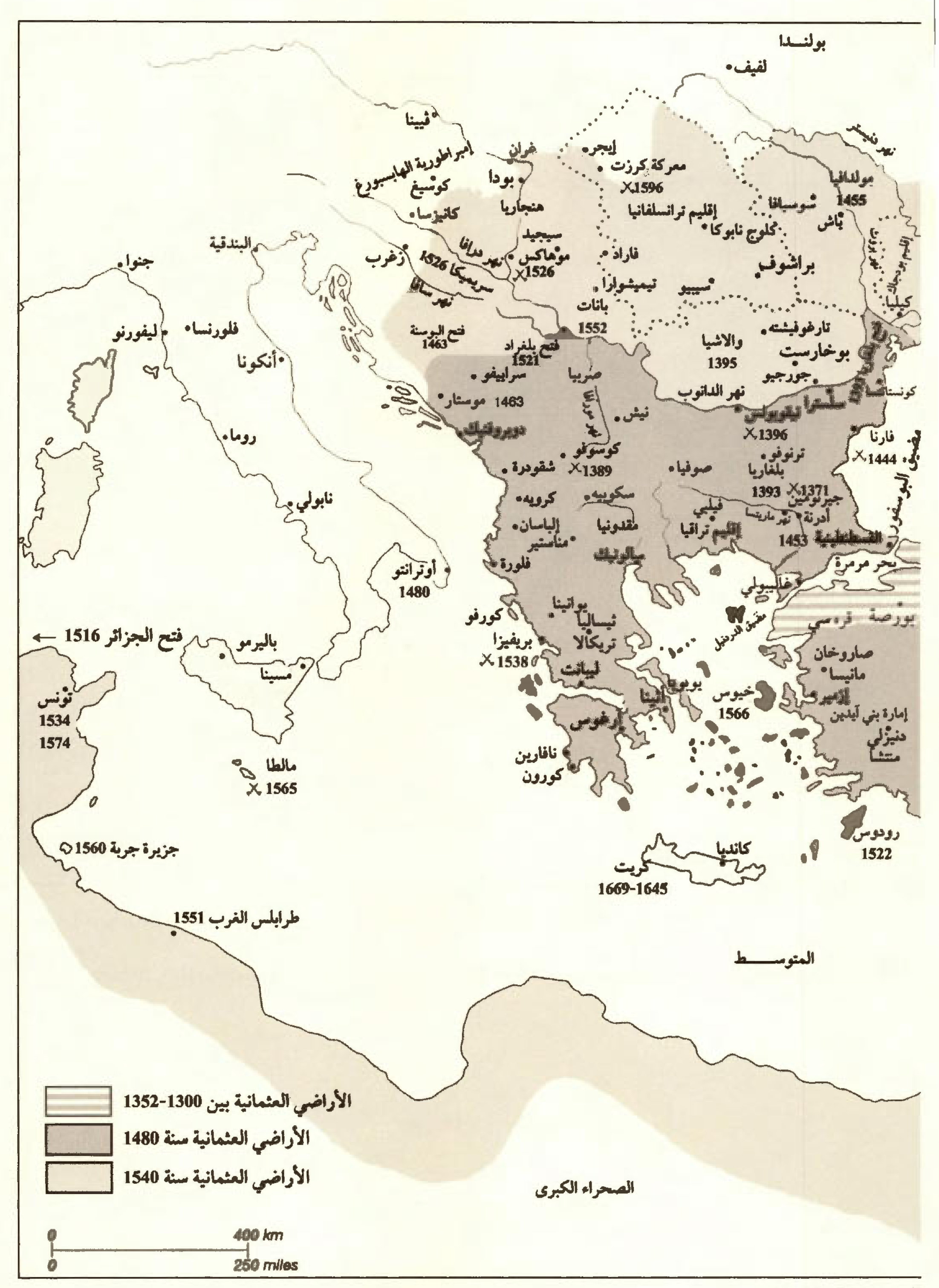
وهناك بعض الملاحظات على ترجمة النص: تجدر الإشارة إلى أن المؤلفة استخدمت مصطلحات تاريخية تنسجم مع الثقافة الغربية أكثر من انسجامها مع الفترة محل البحث، فقد استخدمت مصطلح الإمبراطورية العثمانية Ottoman Empire ولكنني آثرت ترجمتها إلى المصطلح الذي سمى العثمانيون به دولتهم

وهو الدولة العثمانية، دولت علية عثمانية، كما استخدمت المؤلفة مصطلح الخليج الفارسي Persian Gulf للدلالة على المسطح المائي الواقع بين الجزيرة العربية وإيران، ولكنه كان يسمى خليج البصرة في العهد العثماني وهي التسمية التي فضلتها للانسجام مع موضوع الكتاب بعيداً على الاستقطاب القومي الحالي بين عربي وفارسي، كما تطلق المؤلفة على كل من الحربين الكبريين اللتين وقعتا في القرن العشرين (1914-1918 و 1939-1945) "الحرب العالمية" وذلك انسجاماً مع الرؤية الغربية التي تعد أوروبا وملحقاتها هي العالم، حتى أصبح ذلك من المسلمات، ولكني آثرت تسمية كل منهما بالحرب الكبرى، الأولى أو الثانية، انسجاماً مع واقعهما الذي لم يشمل العالم ولكنه أحدث دماراً كبيراً نتيجة تطور وسائل القتل والفتك، ولم أحتفظ باسم "الشرق الأوسط" الذي يراد منه قياس موقعنا من الغرب الأوروبي مع تطبيع الوجود الصهيوني الغريب، إلا عند الحديث عن تحليل المصطلح، وأحللت محله كلمة المشرق متبوعة بما يناسب الموقف، فإن كان الحديث عن البلاد العربية فهو المشرق العربي، وإن كان أوسع من ذلك فإنه مشرق عربي إسلامي، وإن كان الحديث عن مرحلة تاريخية فهو مشرق عثماني، وذلك حسب ما يقتضيه سياق الحديث، مجرد تعبيرات جغرافية كبحر العرب والمحيط الهندي، المهم ألا نكوّن هويتنا حسب موقعنا "الأوسط" أو "الأدنى" من أوروبا، دون هوية أو بهوية مائعة يدخل فيها شذاذ الآفاق الصهاينة، أما اسم الكيان الصهيوني الذي تستخدمه المؤلفة أحياناً "إسرائيل" فقد وضعته وفق حقنا الذي لا نساوم عليه والممتد قبل وبعد بني إسرائيل، وهو فلسطين، فالتوراة اليهودية التي يستند الصهاينة في حقهم إليها تنص على سكنى الأرض قبل بني إسرائيل بزمن طويل، وأن إبراهيم جد بني إسرائيل "تغرب في أرض الفلسطينيين أياماً كثيرة" سفر التكوين 21/ 34.

وكانت الترجمة أحياناً بحاجة إلى توضيحات أو ذكر التوقير اللازم لشخصيات أمتنا ومقدساتها، ولهذا وضعت مثل هذه الإضافات بين أقواس معقوفة [...]، بالإضافة إلى بعض الشروح والملاحظات في هوامش الصفحات، وقد تركت هوامش المؤلفة إلى نهاية متن الكتاب.

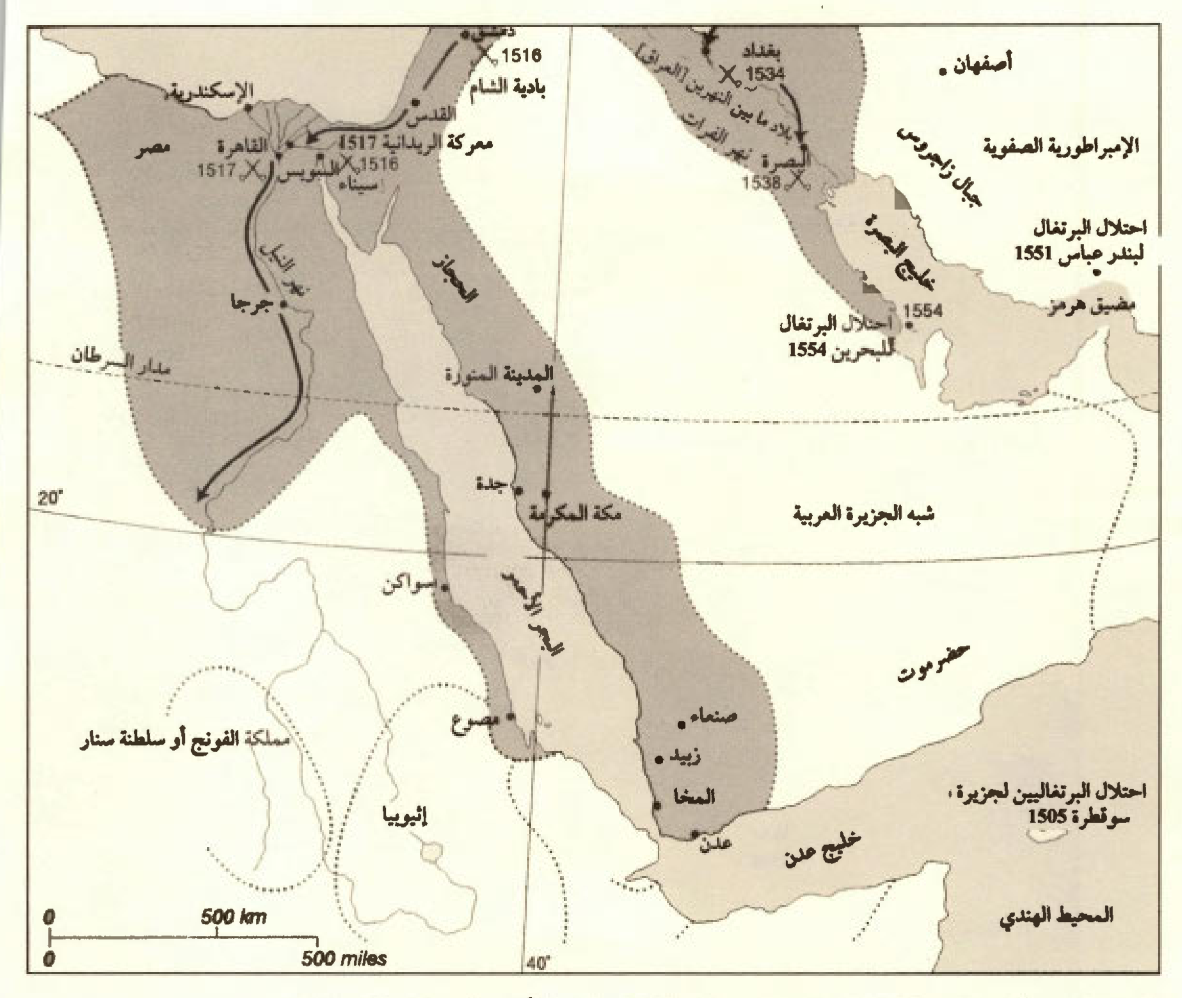


1. تمدد الإمبراطورية العثمانية 1300-1590



المصدر بتصرف من:

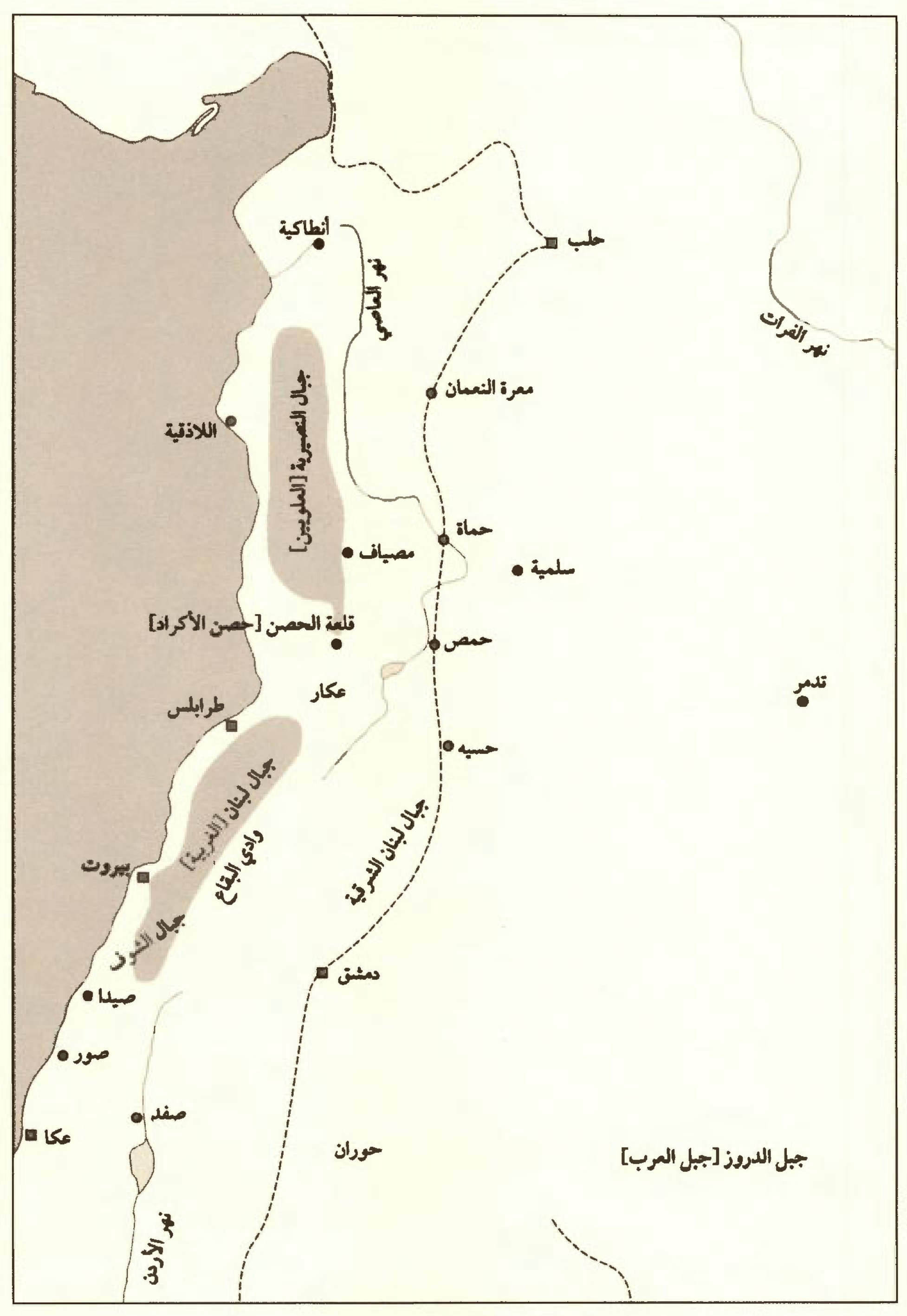
Halil Inalcik, The Ottoman Empire: The Classical Age, 1300-1600, trans. Norman Itzkowiitz and Colin Imber (London: Weidenfeld and Nicolson, 1973; paperback London: Phoenix Press, 2000), pp. 24-25.



2. شبه الجزيرة العربية ومنطقة خليج البصرة، حوالي 1550، تشير الأسهم إلى طرق الفتح العثماني.

المصدر بتصرف من:

The Prentice Hall Atlas of World History (Upper Saddle River, NJ: Pearson Education/Prentice Hall, 2005), p. 75.



3. الأجزاء الشمالية والوسطى من سوريا العثمانية.

المصدر بتصرف من:

Dick Douwes, The Ottomans in Syria: A History of Justice and Oppression (London: I. B. Tauris, 2000), p. 12.

مقدمة

إعادة كتابة التاريخ العربي

في الفترة الواقعة بين 1516-1800

إن الكتاب الرائع والشامل لبيتر م. هولت والذي يحمل عنوان "التاريخ السياسي لمصر والهلال الخصيب 1516-1922" *Egypt and the Fertile Crescent: A Political History, 1516-1922* يعد ضرورياً لجميع طلبة التاريخ العربي، لقد نشر قبل أربعين [خمسين] عاماً، وقدم رواية دقيقة للتطورات السياسية في كل من مصر وسوريا الكبرى (التي تشمل [إضافة إلى سوريا الحالية] لبنان والأردن وفلسطين*) والعراق وشبه الجزيرة العربية واليمن، منذ الفتح العثماني للبلاد العربية إلى نهاية الحرب الكبرى الأولى**، ولكون الكتاب مسحاً شاملاً، فإنه ما يزال مرجعاً هاماً.

لقد كان ب. م. هولت أستاذاً في كلية الدراسات الشرقية والإفريقية في جامعة لندن لسنوات طويلة، وقد بدأ عمله في الخدمة المدنية للإدارة البريطانية في السودان، وفي الخمسينيات هيأ الأرضية لدراسة التاريخ السياسي السوداني الحديث، وفي نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات تقدم لوضع الأسس لدراسة مصر أثناء الفترة العثمانية، وأصبحت نشرة معهد الدراسات الشرقية والإفريقية

---

* تقسم المؤلفة فلسطين إلى الكيان الصهيوني "إسرائيل" وأراضي السلطة الفلسطينية، وهي وجهة نظر غربية معروفة ولكننا لسنا ملزمين بالإقرار بها، وقد وضعت في الترجمة اسم فلسطين حيثما وضعت المؤلفة هذا التقسيم.

** الحرب الكبرى الأولى وكذلك الثانية لم تكونا حربين عالميتين لأنهما اقتصرتا على أوروبا وتوابعها البيضاء مع بعض الاستثناءات ولكنهما لم تشملا العالم كله كما توهم التسمية التي أشاعتها التواريخ الغربية المتمركزة حول ذات الغرب.

Bulletin of the School of Oriental and African Studies في هذه السنوات بمثابة معرض لأعماله الرائدة، دراسة تتلو أخرى، عن النخب السياسية في مصر العثمانية، ويمكننا أن نعد كتابه "التاريخ السياسي لمصر والهلال الخصيب" من عدة جوانب ذروة هذه المرحلة من سيرته العلمية.

ولكن لا يمكننا أن نتجنب حقيقة أن كتاب "التاريخ السياسي لمصر والهلال الخصيب" قد أصبح الآن عمره أربعين عاماً [في زمن تأليف الكتاب الحالي]، وقد أخرجت طبعته البريطانية في سنة 1966 مؤسسة لونجمانز وجرين وشركاهم Longmans, Green and Company التي هي سلف مؤسسة أديسون ويسلي لونجمان Addison Wesley Longman، وأعقبتها سريعاً طبعة بغلاف ورقي صادرة عن جامعة كورنل Cornell University Press، وحديثاً صارت مؤسسة أديسون ويسلي لونجمان وخليفتها مؤسسة بيرسون التعليمية Pearson Education تنشر سلاسل جديدة تستقصي تاريخ المشرق، والتاريخ العثماني، والتاريخ الإفريقي، وقد عد كتابنا هذا تحديثاً لكتاب "التاريخ السياسي لمصر والهلال الخصيب" وسيأخذ مكانه بين تلك الكتب التي نشرت حديثاً، ولكن نطاق هذا الكتاب أكثر تواضعاً من كتاب "التاريخ السياسي لمصر والهلال الخصيب"، فهو يشمل مصر وسوريا الكبرى والعراق وشبه الجزيرة العربية واليمن في الفترة من 1516 إلى 1800، حيث الخط الفاصل بين العصر الحديث المبكر والعصر الحديث في المنطقة، وبالإضافة إلى ذلك، كما سيبدو واضحاً، فإن كتابنا يغطي مواضيع مختلفة تتضمن زيادة على الحوادث السياسية، قضايا اجتماعية واقتصادية ودينية وسكانية، وسيحاول أن يفي كتاب "التاريخ السياسي لمصر والهلال الخصيب" حقه، وفي نفس الوقت أن يأخذ في الحسبان الدراسات المستجدة في أربعة العقود الماضية عن الولايات العربية في الدولة العثمانية، وهذه المقدمة تعطي نبذة عن القضايا التي يتناولها هذا الكتاب وكيف يقوم بالبناء على سلفه أو مخالفته في الرأي.

❖ لماذا عنوان "البلاد العربية في ظل الحكم العثماني"؟

إن عنوان هذا الكتاب يتضمن تناقضاً بيناً مع عنوان كتاب هولت "التاريخ السياسي لمصر والهلال الخصيب"، الذي لم يشر إلى الدولة العثمانية ولا إلى العرب، سواء أدرك ذلك أم لا، وبينما لم يقدم المؤلف تبريراً لهذا فإن ذلك العنوان وصف جغرافي حديث للمنطقة المدروسة، ويمكننا القول أيضاً إنه مدفوع بالرغبة في التعبير عن فكرة استقلال مصر عن الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر، في البداية بصفتها كياناً شبه مستقل تحت حكم محمد علي باشا وخلفائه، ثم بعد 1882، تحت الاحتلال ثم الحماية البريطانية، وقبل ثمانينيات القرن العشرين لم يكن المؤرخون متفقين على كون مصر في القرن التاسع عشر عثمانية رغم أن وجهة النظر هذه أصبحت سائدة منذ ذلك الوقت.

1 - البلاد العربية والجغرافيا

من ناحية أخرى، فإن كلاً من العنوانين فيه إشكال متعلق بالنطاق الجغرافي وملاءمة فترة البحث، إن اسم "الهلال الخصيب" الذي سنكتشف دلالاته في الفصل الأول، نشأ في حقل دراسات الكتاب المقدس ولهذا فمن الممكن أن يؤوّل بصفته وصفاً استشراقياً، كما أنه لم يكن اسماً أطلقه العثمانيون أنفسهم على الولايات العربية في دولتهم، ولم يستعملوا أيضاً مصطلح "الولايات العربية"، ومن المؤكد أن المصادر العثمانية أعطت انطباعاً عن سوريا والعراق بصفتهما مقاطعات آسيوية في مقابل الولايات الأوروبية للدولة، وبهذا السياق كانتا وثيقتي الصلة بالأناضول، أي شبه الجزيرة التي تؤلف معظم تركيا الحالية، وهذا المعنى بدوره يجعل مصطلح البلاد العربية مشكلاً لأنه يبدو أنه يعترف بالحد الفاصل بين جمهورية تركيا الحالية والدول العربية في الجنوب، ولكن هذا لم يكن بالضرورة هو الحد الذي يعترف به العثمانيون، كما أن أجزاء من العراق الحالي قضت فترات هامة من العهد العثماني تحت السيطرة السياسية لحكام إيران، ولهذا فإن الحدود العراقية الإيرانية تبدو عديمة الصلة بأي دراسة تستقصي الولايات العثمانية، تماماً كما

تبدو الحدود الجنوبية الشرقية لتركيا، ومصر من جانبها كان لها علاقات تعاونية وطيدة مع مقاطعات شمال إفريقيا الواقعة إلى الغرب منها، بالإضافة إلى السودان وأثيوبيا في الجنوب، ولهذا فرغم وحدتها الإقليمية التاريخية فإن حدودها تظل موضع تساؤل بصفتها محددات للبحث التاريخي، وهو ما يمكن أن ينطبق أيضاً على جنوب العراق واليمن حيث كان لهما روابط تجارية بالهند.

2 - البلاد العربية والتواريخ القومية

إن صفة "العربي" تؤلف إشكالاً مساوياً خارج نطاق الجغرافيا، وكما سيأتي التفصيل في الفصل الأول، فإن صفة "عربي" في الفترة بين 1516-1800 كانت تشير إلى البدو أو إلى الأفارقة جنوب الصحراء، ولم تكن لها دلالتها المعاصرة سواء القومية أو الجهوية أو اللغوية، وحتى لو قبلنا بالتعريفات المعاصرة للمصطلح، فإن سكان الولايات محل البحث لم يكونوا عرباً تماماً أو حتى متكلمين باللغة العربية في الفترة العثمانية، وكما سيوضح الفصل الأول، فإن قطاعات واسعة من السكان الأكراد والأرمن والتركمان والفرس سكنت هذه البلاد قبل الفتح العثماني، وقد جلبت السياسة الإدارية العثمانية سيلاً من اليونانيين والبوسنيين والهنجاريين والألبانيين والأناضوليين من مختلف الشرائح وقطاعات سكانية متباينة من شرق إفريقيا والقوقاز.

في هذا الكتاب، "البلاد العربية" لها معنى جغرافي بشكل رئيس، لتدل عموماً على الولايات التي تغطيها الدراسة، ومع ذلك، فمثل كتاب هولت، هذا الكتاب لا يلتزم بصرامة الحدود الجغرافية دائماً بل يعترف بالروابط الضرورية بالمناطق المحيطة، ومن المقبول مع ذلك أن اسم "البلاد العربية" مفهوم لجمهور القراء العام لأن المصطلح ينطبق بوضوح على الدول الوطنية المعاصرة التي تعترف بكونها عربية، وهذا بدوره يعكس التأثير الكبير لحدود هذه الدول على تأريخ الولايات العثمانية إلى درجة أن الدراسات التي تمتد إلى أكثر من مقاطعة واحدة قليلة إلى حد بعيد، وإلى حوالي ربع قرن، كان من المعتاد حتى

في التواريخ الأكاديمية لمقاطعة ما أن يروى التاريخ بطريقة غائية كما لو كانت الدولة الوطنية هي الغاية المحددة سلفاً للتحولات التاريخية.

وبطريقة مشابهة فإن التواريخ القومية التابعة للمدرسة القديمة، كانت معتادة أن تقدم القرون الثلاثة الأولى من الحكم العثماني في البلاد العربية كما لو كانت مقدمة فوضوية لإصلاحات على الطريقة الأوروبية، والقومية الوليدة في القرن التاسع عشر، وهذا ما مكن الدولة الوطنية من "طرح النير التركي" أخيراً، وربما كان هذا سبباً جزئياً لكون نسبة كبيرة أكثر من اللازم من مؤرخي الولايات العربية العثمانية تتجه نحو القرن التاسع عشر وبعضهم يجعل حقائق الفترات السابقة تمهيداً لتطورات القرن التاسع عشر، وهو منهج منحرف بوضوح، لأن تطورات القرون الثلاثة السابقة لها أهميتها في حد ذاتها ويجب ألا يكون مبرر دراستها هو صلتها بالفترة الحديثة كما يجب ألا تقوّم وفق معايير القرن التاسع عشر.

ولهذا السبب فإن هذا الكتاب يرفض العرض القومي التقليدي لثلاثة قرون تقريباً بين الفتح العثماني وسنة 1800 بصفته مجرد احتلال قمعي لم يساهم بشيء يذكر في ثقافة عربية ترفض الذوبان، إن السياق العثماني حيوي جداً لفهم التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذه الفترة، وكان هولت واعياً بأهمية هذا السياق العثماني، ففي "التاريخ السياسي لمصر والهلال الخصيب" وكثير من دراساته الأصغر عن مصر العثمانية أظهر إحساساً عميقاً بذلك رغم عدم ألفته بالمصادر التركية العثمانية، وفي إقرار جزئي بفضل مثال هولت فإن الاعتراف بالمحيط العثماني الذي وجدت فيه هذه المجتمعات في الفترة الحديثة المبكرة أصبح أمراً اعتيادياً في الإصدارات الأكاديمية، ومع ذلك وكما سنوضح لاحقاً، ظهرت تحديات حادة لهذه المقاربة الودية للواقع العثماني.

3 - البلاد العربية والإسلام

لن يفوت ملاحظة القراء أنه لا عنوان "التاريخ السياسي لمصر والهلال الخصيب" ولا عنوان هذا الكتاب [أي "البلاد العربية في ظل الحكم

العثماني"] يذكران الإسلام، رغم أن كثيراً من سكان البلاد العربية قبل سنة 1800 كانوا يعرّفون أنفسهم بهوية المجتمع الإسلامي، أو على الأقل السني، أكثر من تعريفهم أنفسهم بأي جماعة قومية أو لغوية، وقد نشر هولت "التاريخ السياسي لمصر والهلال الخصيب" في ذروة الحرب الباردة وفي أوج زمن القومية العربية، عندما كانت أصول الحركات القومية والدول الوطنية الحديثة تلقي بظلالها على تفكير الساسة الذين يتعاملون مع المشرق العربي الإسلامي، وقبل سنوات قليلة، كان برنارد لويس قد نشر الطبعة الأولى من كتاب "ظهور تركيا الحديثة" (The Emergence of Modern Turkey)*، واليوم، وقد أصبحت نزعات من الإسلام المتطرف تعد أكثر قوة من القومية في المشرق العربي الإسلامي، صار المرء يرى قليلاً من كتب تاريخ العرب، وكان آخر عمل بارز باللغة الإنجليزية للراحل ألبرت حوراني هو "تاريخ الشعوب العربية" (A History of the Arab Peoples)** في سنة 1991، وعلى النقيض من ذلك نرى كتب التاريخ، ومراجعات التقويم للإسلام والمشرق وقد أصبحت أكثر شيوعاً، ومع ذلك، وكما سيشرح الفصل الأول، "شرق أوسط" نحت جديد جداً لم يكن له معنى عند العثمانيين، وبينما كانت الدولة العثمانية مسلمة سنية رسمياً، كانت أعداد ضخمة من الرعايا العثمانيين، حتى في الولايات العربية، من غير المسلمين وتستحق مكاناً في السرد التاريخي.

وبالإضافة إلى ذلك، بينما كان الدين مهماً جداً في المجتمع المحلي العثماني، فقد اتخذ أشكالاً عديدة وخدم أهدافاً أكثر تعدداً كل منها تكوّن في سياق اجتماعي خاص حيث نشأ، وذلك أكثر مما يمكن أن تقترحه إشارة عامة ومفردة إلى "الإسلام".

وباختصار، ليس هناك طريقة مُرضية لمحاولة تحديد نطاق موضوع هذا

* ترجمه الدكتور قاسم عبده قاسم وسامية محمد إلى اللغة العربية وصدر عن المركز القومي للترجمة في القاهرة.

** ترجمه أسعد صقر إلى اللغة العربية وصدر عن دار طلاس في دمشق في أكثر من طبعة.

الكتاب، ومع ذلك، فإن عنوان "البلاد العربية في ظل الحكم العثماني" يعكس بشكل أكثر قرباً من الواقع التحولات الجذرية في المقاربات الأكاديمية لهذه الولايات في العقود الأربعة الماضية.

❖ مصادر لدراسة البلاد العربية العثمانية

من أسباب التغير الجذري في المشهد التأريخي منذ نشر "التاريخ السياسي لمصر والهلال الخصيب"، التزايد في المصادر التاريخية التي أصبحت في متناول الباحثين، لقد اعتمد هولت في تاريخه للبلاد العربية العثمانية على المصادر السردية باللغة العربية، لاسيما الحوليات التاريخية ومعاجم السير والتراجم، وكانت النخب السياسية التي يغلب ظهورها في هذه المصادر هي أيضاً الغالبة على السرد في "التاريخ السياسي لمصر والهلال الخصيب"، ومن جهة أخرى فإن هذا الكتاب لا يمنح اهتماماً كبيراً للطبقة العليا من علماء المسلمين أو التجار الأثرياء، رغم أن هذه الشخصيات تحظى باحترام شديد في كثير من الحوليات المتوفرة، ومن الواضح إذن أن المصادر وحدها لا تحدد نوع التاريخ الذي يكتبه الباحث، ومع ذلك فإنها يمكن أن تفرض قيوداً على البحث التاريخي أو من ناحية أخرى تدعم مواقف مسبقة.

لم يستغل هولت وفرة الوثائق العثمانية المتوفرة في الأرشيف التركي والتي كانت عندما نشر "التاريخ السياسي لمصر والهلال الخصيب" قد مر على فتحها ما يقارب العقد فقط، هذه الوثائق، كالأوامر السلطانية والشكاوى المرفوعة للسلطان عن المسئولين المحليين وسجلات الضرائب وسجلات الإنفاق العسكري، تفتح لنا نوافذ تكشف الأسس المالية والمؤسسية للإدارة العثمانية المحلية، بالإضافة إلى علاقات طواقم الموظفين المحليين بنظرائهم في الولايات الأخرى والحكومة المركزية، وبهذا يمكن لهذه الوثائق أن تكون حيوية لإعادة بناء السياق العثماني للمجتمعات المحلية.

ومن ناحية أخرى، لقد أحدثت الإفادة من المصادر الأرشيفية المحلية ثورة في دراسة التاريخ الاجتماعي المحلي في السنوات الأربعين الماضية [أي منذ

نشر كتاب هولت سنة 1966]، وإن سجلات المحاكم الشرعية الإسلامية كانت ذات قيمة عالية في الكشف عن تاريخ عامة الناس لاسيما التجار العاديون والحرفيون والفلاحون، وهذه السجلات تتكون من نسخ مختصرة في العادة، للقضايا التي تتضمن عدة مسائل كالشراكة التجارية والنزاع على الملكية والشهادة على الصفقات وعقود الزواج والطلاق والميراث وتحويل الأملاك، والتي تحكم وفق الشريعة الإسلامية، وفي البلاد العربية كانت هذه السجلات تحفظ باللغة العربية وليس بالتركية العثمانية، ومن المميزات الجديرة بالملاحظة في هذه السجلات هو كونها تشمل جميع الطبقات الاجتماعية، ابتداء من الحاكم المحلي وأكثر الأعيان والعلماء نفوذاً إلى الحرفيين المتواضعين والمزارعين من الريف، جميعهم لجئوا إلى المحاكم الشرعية بالإضافة إلى عدد مذهل من غير المسلمين، وقضايا هذه المحاكم تلقي أضواء على مسائل مختلفة، مثل التكوين الطبقي لحي في المدينة، والاقتصاد الريفي، ومكانة النساء وغير المسلمين، وإن الوثائق التي تسجل في المحاكم لاسيما عمليات جرد العقارات وسندات الأوقاف يمكنها أن تبين أيضاً تفاصيل الحياة المادية والتوجهات الفكرية والالتزام الديني.

إن مجمل هذه المصادر الأرشيفية سواء المركزية أم المحلية، جنباً إلى جنب مع الطيف الأوسع كثيراً من الحوليات المحلية المتوفرة حالياً وكذلك روايات المراقبين الأجانب التي يمكن اختيارها بحكمة، يمكنها منحنا توضيحاً دقيقاً ومتعدد الجوانب للثقافة المحلية، ومن دواعي السرور أن ربع القرن الماضي [قبل نشر هذا الكتاب بطبعته الإنجليزية الأولى في سنة 2008] شهد تكاثراً مستمراً بثبات في الدراسات المتخصصة عن الولايات العربية استخدمت كلاً من المصادر ووجهات النظر المحلية والمركزية.

ورغم ذلك فمن المفارقة أن كثرة المصادر العربية الصادرة محلياً بعثت إلى الحياة مدرسة التاريخ القومية العربية القديمة، وإن كانت هذه المرة بصورة أكثر تطوراً من الناحية النظرية، ومن مقارباتها النموذجية الإصرار على أصالة المصادر العربية النقية كونها تعكس حقيقة السكان "الأصليين"، وكانت نتيجة ذلك أن المصادر التركية العثمانية الصادرة عن الحكومة المركزية غالباً ما تُهمل،

أو تُرفض أحياناً، بصفتها لا تعكس سوى برنامج النخبة الإدارية في العاصمة البعيدة، وهناك موقف قريب من هذا يعد أن المصادر المحلية تقدم المفاتيح الوحيدة لفهم عامة الناس في الوقت الذي لا يظهر سوى النخبة في المصادر الصادرة عن إسطنبول، ولما كان عامة الناس يطابَقون بصورة ضمنية بالعرب، والنخبة تتطابق بالأتراك، فإن نتيجة هذه النزعة هي بعث عملية التصنيف القومي الإقصائي المتبادل بين "العرب" و"الأتراك" باسم الأصالة والتمسك بالحق القومي في تدوين التاريخ، زيادة على ذلك فإن هدفاً جديراً بالثناء هو سماع صوت العامة صار يستخدم باستمرار ذريعة لتجاهل السياق العثماني للمجتمعات المحلية، فتكون النتيجة ثقافة غير متقنة وتقع بمفارقة إنكار قوة هؤلاء العامة عندما تصورهم منعزلين انعزالاً منيعاً داخل حدودهم في الوقت الذي كان فيه كثير منهم قادرين حقيقة وقاموا فعلاً بتحقيق روابط تجارية ورعوية مع أقاليم أخرى ومع عاصمة الدولة.

ليس هناك في تاريخ الولايات العربية نفسها ما يجيز الاستقطاب في هذا الحقل التاريخي بين المتخصصين بالجانب العربي (Arabists) والمتخصصين بالجانب التركي (Turcologists) وهو استقطاب وثيق الصلة بالدول الوطنية المعاصرة وسياساتها الثقافية أكثر من صلته بالولايات نفسها، وزيادة على ذلك فهو ضار بالثقافة التي كان قد نشرها هولت، وبغض النظر عن المصادر التي اختارها أو استطاع استعمالها مؤرخو الولايات العربية فلا بد لهم من الأخذ بالحسبان السياق التاريخي العثماني، وهذا يقتضي الإلمام بهذا السياق وتطوراته في العاصمة وبقية الولايات.

في الواقع لقد أصبح من الواضح اليوم أكثر من أي وقت مضى أننا ببساطة لا يمكننا فهم تاريخ البلاد العربية بين 1516 والحرب الكبرى الأولى دون فهم شامل للتاريخ العثماني والمؤسسات العثمانية، فذلك يعني أكثر من مجرد موكب من الحكام والقضاة الذين فرضتهم الدولة على مجموعة من السكان الأصليين الذين يفترض كونهم كتلة خانعة منبطحة، كما يعني ذلك أيضاً اعترافاً وتقديراً للأسلوب الذي دُمجت فيه البلاد العربية سياسياً وعسكرياً وزراعياً ومالياً وتجارياً واجتماعياً وحتى حِرفياً داخل لنظام العثماني، إن أربعة قرون مدة أطول كثيراً

مما يمكن تصنيفه بمجرد "احتلال"*، ومع أن الولايات العربية لم تكن مستعمرات استيطانية للمركز العثماني، أي لم يستوطنها جموع من المهاجرين من بلد مركزي، فإنها استوعبت واندمجت بالمسئولين العثمانيين من شتى الأصناف، فهناك جنود أُرسلوا من إسطنبول إلى ولاية أو أخرى وربما ظلوا فيها

---

* يمكننا تتبع روافد هامة من البحث التاريخي الحديث المتزايد الذي يرفض وصف الحكم العثماني للبلاد العربية بالاحتلال، فإضافة إلى ما تستنتجه المؤلفة هنا من أن طول الفترة العثمانية يتعذر معها وصفها بالاحتلال، فإن المؤرخ الفرنسي روبير مونتران حين يفصل علاقة مصر بالدولة العثمانية يخرج بها عن الدائرة الاستعمارية بقوله: "إن الأمر لم يكن علاقة تبعية سياسية في أية لحظة، ومنذ بداية القرن السادس عشر وحتى بداية القرن التاسع عشر، وبرغم أن القاهرة لم تكن عاصمة لدولة مستقلة فإنها لم تكن بأية حال أقل من عاصمة، فقد ظلت واحدة من أوليات المدن في امبراطورية إسلامية مترامية الأطراف، يولي حكامها - أي حكام الإمبراطورية - القاهرة قدراً لا يمكن تجاهله من رعايتهم واحترامهم"، أما المستشرقان جب وبوون فإنهما يلاحظان غياب طابع "عثمنة" للبلاد العربية في ظل الدولة العثمانية، وهو ما تؤكد المؤرخة المصرية نللي حنا عند المقارنة بين الحكم الاستعماري الذي يغير الطابع الثقافي ليصبح تابعاً له أو الطابع لاقتصادي ليخدم مصالحه، والحكم العثماني الذي لم يقم بأي شيء من ذلك، فضلاً عن التسامح الذي تبناه والازهار الذي حققه في كأي حكم بشري عادي وليس استغلالياً، ولو ركزنا العدسة على الحياة اليومية فإننا سنرى ما عرضه الدكتور بشارة دوماني عن الحياة في جبل نابلس بفلسطين بقوله: "لم تكن مزايا الحكم العثماني -منطقة تجارة إقليمية واسعة واهتمام متماسك بقافلة الحج- تتوقف كلياً على قوة الحكومة المركزية، فقد كان يحكم نابلس مجموعة ن عائلات الأعيان منذ أواخر القرن السابع عشر حتى أواخر القرن التاسع عشر، كما كانت موطناً لجماعة من التجار راسخة الجذور، وواسعة النفوذ، ومعززة بقيادة دينية-اجتماعية قوية، وجميع أفرادها من أبناء البلد الأصليين"، ويوضح: "لا يقصد من استعمال عبارة الاستقلالية المحلية (autonomy) أن جبل نابلس كان ذا سيادة من الناحية السياسية، ولا مستقلاً تماماً عن الحكم العثماني، بل إن الاستقلالية المحلية كانت، على الضد من ذلك، في صلب سياسة الحكومة العثمانية البراغماتية التي أتاحت لها أن تصمم وسائل فعالة قليلة التكلفة لإدارة الأراضي النائية عن المركز، وقد كانت المرونة في علاقة الأطراف بالمركز من أهم أسباب طول عمر الحكم العثماني" (إعادة اكتشاف فلسطين: أهالي بل نابلس 1700-1900، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1998، ترجمة: حسني زينة، ص 27 و 36-37).

في الوقت الذي ربما انضمت عائلات أصلية من الولايات العربية إلى صفوف الحكام العثمانيين المحليين، وبالإضافة إلى ذلك لم تحافظ البلاد العربية على سابق بناها الإدارية والمالية والتعليمية والمعمارية تحت قشرة عثمانية رقيقة، فلم يكن الحال كذلك لأنه في الواقع ظهرت مركبات حضارية واسعة يمكن أن نصفها بكونها محلية عثمانية وليس مجرد عثمانية-عربية، وذلك كي لا نحجب أوجه الشبه وعمليات التبادل مع الولايات العثمانية غير العربية كالأناضول والبلقان، إن هذا الكتاب يحاول أن يعكس هذا التركيب بتقديم رواية لتاريخ الولايات العربية بما يدمج عناصر من المركز والولايات.

❖ "الانحدار" واللامركزية

بعيداً تماماً عن الإفادة من أي مجموعة من المصادر الجديدة، فإن النتاج الثقافي عن الولايات العربية العثمانية أفاد من مجموعة أساسية من إعادة صياغة المفاهيم داخل الحقل العثماني الأوسع، وفي نفس الوقت ظلت هناك مفاهيم إشكالية مهيمنة في الدراسات العثمانية، وبهذا تعوق تطور تأريخ إقليمي [شامل] مندمج اندماجاً حقيقياً.

واحد من أهم التغيرات الضخمة التي ظهرت في الدراسات العثمانية منذ نشر كتاب "التاريخ السياسي لمصر والهلال الخصيب" هو تفكيك ما يسمى "نظرية الانحدار العثماني"، وهي الفكرة التي تدعي أنه نحو نهاية القرن السادس عشر، بعد زمن السلطان سليمان الأول [القانوني] (1520-1566)، دخلت الدولة العثمانية فترة انحدار لم تتعاف منها قط، رغم المحاولات البطولية لتطبيق إصلاحات تغريبية في القرن التاسع عشر، وفي السنوات العشرين الأخيرة [قبل نشر الكتاب بطبعته الإنجليزية سنة 2008]، كما سيبين الفصل الرابع، صار مؤرخو الدولة العثمانية يرفضون سردية الانحدار لصالح سردية أخرى* تتحدث

* هذا التطور الإيجابي في عملية التأريخ للدولة العثمانية مازال مفقوداً في بلادنا حيث تصر كتب التاريخ على التمسك بنظرية الانحدار.

عن أزمة فتكيف: فبعد صمود الدولة ونجاتها من أزمة اقتصادية وسكانية موجعة في نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر، عدلت الدولة العثمانية طابعها من الفتح العسكري إلى الاستقرار الإقليمي والبيروقراطي حيث أصبح هدفها الرئيس ليس فتح أقاليم جديدة بل استخراج الإيرادات من الولايات الموجودة بالفعل في حوزتها مع دعم صورتها بصفتها معقل الإسلام السني.

كانت السمة الرئيسة لهذه "الأزمة والتكيف" في الولايات العربية هي الاتجاه المتزايد نحو اللامركزية، ومع هذا فتلك اللامركزية لها رواية نموذجية خاصة بها ولكنها إشكالية كفكرة الانحدار، إذ تذهب هذه الرواية إلى أنه مع تولي سلاطين أصغر سناً وأضعف قدرة منذ بداية القرن السابع عشر، تخلخلت قبضة السلطة العثمانية المركزية على أقاليمها، ومع خفوت عملية التوسع أصبح الحكام المحليون أقل ممارسة للحرب وخبرة في الحكم، وصاروا منتمين لشبكة محسوبية القصر السلطاني، وزيادة على ذلك صارت مدد حكمهم تتقلص من عدة سنوات إلى سنة واحدة أو أقل، وهذا ما نتج عنه انقطاعاً في السياسات المتبعة في الولايات، وفي نفس الوقت قلت دوافع الوالي لتحسين ظروف الولاية وزادت دوافعه لاستنزافها قدر المستطاع للحصول على إيرادات الضرائب، ولملء الفراغ الذي تركه إهمال السلطة المركزية، ولمواجهة جشع الوالي، ظهرت عائلات وبيوتات قوية من "الأعيان المحليين"، هؤلاء الأعيان هم موضوع الفصل الخامس، وسيتحولون إلى ممارسة ما يشبه السيادة الكاملة في كثير من الولايات العثمانية في نهاية القرن الثامن عشر [هذه هي السردية التقليدية للامركزية التي مازالت سائدة في كتب التاريخ العربية].

وكما سيحاول الفصلان الرابع والخامس أن يوضحا، إن المشكلة في هذه الرواية التقليدية للامركزية أنها شديدة الابتذال، إنها تقتضي التمايز الحاد بين المسئولين العثمانيين والأعيان المحليين، وهو ما لم يكن واقعاً، فكثير من "الأعيان المحليين" كان لهم روابط قوية بشخصيات نافذة في القصر، واستفادوا مما يمكن أن نطلق عليه "اللامركزية في المركز"، أي ظهور جماعات مصالح متنافسة ومتعددة داخل القصر السلطاني نفسه، وتحاول اكتساب مجال للمناورة داخل الساحة المحلية، وفي نفس الوقت هناك

شخصيات في الحكومة المركزية استمرت ترعى أتباعها المحليين بواسطة وكلاء مفوضين تعينهم في تلك الولايات، وعلى سبيل المثال، كان لكبير الخصيان في الحريم السلطاني وكيل دائم في مصر قبل تقاعده هناك بزمن طويل، وباختصار استمرت العلاقات الثنائية في الاتجاهين بين المركز والولايات، وإن تغيرت بعض الشيء بعد القرن السادس عشر، وظلت الحدود بين السلطات المركزية والمحلية مرنة، وفوق ذلك اختلفت درجة اللامركزية وطبيعة هؤلاء "الأعيان المحليين" من ولاية إلى أخرى، وحتى من منطقة إلى غيرها، ففي جبال لبنان على سبيل المثال وظف العثمانيون عائلات قبلية محلية راسخة وكيلة عنهم منذ فتح هذه البلاد سنة 1516، وقد ناقشنا في الفصل الرابع والثامن أوضاع عدة من هذه العائلات، وكان العثمانيون حذرين من تحريضها ضد بعضها البعض ومن نقل رعايتهم عندما تقوم عائلة معينة بتكوين تهديداً يجمع قاعدة ضخمة من النفوذ، وفي مناطق أقل تهديداً من الناحية الجغرافية مثل مصر وجنوب سوريا، وجدنا على النقيض من ذلك أن عائلات وبيوتات الأعيان تظهر فقط في القرن الثامن عشر لأسباب سنناقشها في الفصل الخامس.

إن التاريخ التقليدي يوازي هذه اللامركزية بالضعف في المركز العثماني، وبهذا يصمها بسمة سلبية صارت ملازمة لها، ويعد أن هذا الضعف سمح بصعود النخب المحلية التي ستقود في النهاية ولايات عربية رئيسة نحو الاستقلال، مثل مصر خاصة، ومع ذلك فإن ما تهمله هذه النظرية أن اللامركزية أثبتت قابلية الخطط الإدارية العثمانية للتطبيق بل والنجاح لمدة قرنين من الزمن رغم قبولنا بعدم كمالها، وإن عدم القدرة على استيعاب كون هذه اللامركزية حصيلة نهائية لسلسلة من الاختيارات العقلانية من جانب السلطة المركزية والجهات الفاعلة في الولايات، قد نتج عن المفهوم المهيمن على هذه التحولات بصفتها قوة ماحقة تفوق بشكل أو بآخر قدرات الأفراد والعوامل الاجتماعية معاً، وعلى الجانب الآخر فإن عدم فهم فائدة اللامركزية نتج عن سوء فهم الحياة السياسية في الولايات العربية العثمانية وهذا الكتاب يحاول معالجة ذلك قدر المستطاع في دراسة عامة كهذه.

❖ الدولة والمجتمع

إن ثنائية المركز-الولايات التي سبق الحديث عنها أعلاه يمكننا الاطلاع عليها في الكتابات المتعلقة بالدولة العثمانية حالياً والتي تشير إلى توتر كبير بين الدولة والمجتمع، سواء في تلك الكتابات المتعلقة بالمركز أو الأخرى المتعلقة بالولايات، إن الحكومة العثمانية، الضخمة، وغير العملية، وذات الأذرع المنتشرة، وفوق كل هذا غير المستقرة كما كانت بالفعل، يشار إليها باستمرار بشكل مجمل في هذه الكتابات "بالدولة"، في الوقت الذي يطلق فيه على الرعايا الذين لا صلة لهم بأي شكل بالحكم "بالمجتمع"، وإلى حد ما، هذا التقسيم يتبع التمييز العثماني التقليدي بين "العسكري" وهي النخبة المعفية من الضرائب، والتي تشمل كل مسئولي الحكومة، وأعضاء القوات المسلحة، والعلماء، وهناك [فئة] "الرعايا" التي تشمل الفلاحين والبدو والتجار والحرفيين، وعدا ذلك فإن فئتي "الدولة" و"المجتمع" شديدتا الاتساع بطريقة لا يمكن ضبطها، والحدود بينهما مبهمة بطريقة يصعب تحديدها، ونحو نهاية القرن الثامن عشر، كانت الدولة تشمل السلطان وحاشية القصر وألفاً من كتّاب البيروقراطية المركزية والصدر الأعظم ومجلسه الاستشاري و 150 ألفاً من العساكر الانكشارية، وفي الولايات عدد ضخم جداً من الكتّاب والنساخ والقضاة، وإن وضع حدود لهذه المكونات يبدو نوعاً من التحكم، فعلى سبيل المثال لو عزونا كل سياسة الحكومة إلى الصدر الأعظم لأخطأنا على الأقل بإهمال السلطانة الوالدة وكبير خصيان الحريم اللذين كان دورهما فاعلاً في اختيار الصدر الأعظم نفسه، ومن جهة أخرى كان باستطاعتهما معارضته، وإذا عزونا كل السياسات لصناع القرار في إسطنبول، سنكون قد أنكرنا أدوار الولاة، والقادة العسكريين، والقضاة، وجمع آخر في الولايات.

وفي حالات متطرفة ولكنها ليست شاذة، فإن الكتابات تقلص هؤلاء الأفراد وجماعات المصالح في كيان موحد له أهداف ودوافع ورغبات تعلو بشكل ما على مجموع أجزائه، وفي نظام الأشياء هذا فإن "المجتمع" يكون ضمنياً في مقابل، إن لم يكن ضد، الدولة، فهو الضحية، المفعول به، دافع الضرائب، المستغَل، وهناك إغواء طبيعي لتعريف الدولة المستغِلة "بالأتراك"

وهذا تعريف خاطئ يحتوي على مفارقة تاريخية، وهو ما ينطبق على تعريف "المجتمع" المستغَل بالعرب، والأرمن، والبلقانيين، وبطبيعة الحال فإن هذا كله يقوم على افتراض أن هذه التصنيفات القومية اللغوية واضحة ولا إشكال فيها.

هذه الأصناف المتقابلة مضللة كثيراً، فابتداء، كان كل من الدولة والمجتمع في جريان مستمر، حيث يستوعبان ويطردان أفراداً وجماعات كل يوم، وكلاهما كانا متداخلين تداخلاً يصعب وفقه فصلهما، حيث كان وزير في الحكومة مثلاً يعمل ضمن شبكة من العلاقات: في البيت، والحي، والسوق، والمسجد، وبين دافعي الضرائب، وهكذا، وهذه السيولة في الواقع جعلت بعض الكتّاب يوظفون مصطلحات نظرية الحوار عند وصف علاقة الدولة بالمجتمع: فالحد الفاصل بين الدولة والمجتمع كان استطرادياً، أي متنقلاً باستمرار بلا نظام، وكان يثير الاعتراض والجدال وقابلاً للنقاش.

وعلى سبيل المثال، مثلت قضية أمام المحكمة الشرعية ربما تضمنت شكلاً من أشكال ذلك الحوار يمكن بواسطته اختبار الخط الفاصل، ثم وضعه موضع التساؤل لتكون النتيجة إعادة تأكيده، أو تغييره، والمدعي قد يكون فلاحاً من قرية ريفية صغيرة يسعى لإثبات أن المسئول، في القاهرة مثلاً، والذي يتولى جمع الضرائب من قريته، أي الذي اشترى حقوق جمع الإيرادات من الحكومة بطريقة سنشرحها في الفصل الرابع، كان قد حصل على ضرائب باهظة بالظلم من القرويين، وكان جامع الضرائب وكيلاً للدولة، ولكنه قد يكون أيضاً شخصية إقليمية له وكلاء وأتباع متعددون يتوسطون بينه وبين القرويين، وفي الواقع إن الفلاح الذي يرفع دعوى ضده قد يكون أحد أتباعه، وينظر في القضية وكيل آخر للدولة هو القاضي الذي قد يكون قاضياً في محيط القاهرة حيث يعيش جامع الضرائب وحيث كان على الفلاح أو ممثله المعين أن يحضر، ومع ذلك قد تكون بدايات القاضي مقيماً في قرية الفلاح ثم جاء إلى القاهرة ودرس في جامعة الأزهر وحصل على منصب القضاء، وفي النهاية قد تسفر القضية عن إعادة تحديد إيرادات الدولة وهي الضرائب التي يدفعها الفلاحون، أو عن إلغاء وإعادة توزيع حقوق جمع الضرائب على الجباة، وباختصار، بينما لا يمكننا

التخلي عن فكرة وجود فاصل بين الدولة والمجتمع فإن علينا الاعتراف أن هذا الفاصل كان غير ثابت، وقابلاً لنفاذ العناصر من الطرفين باتجاه الطرف الآخر.

وفي نفس الوقت، كانت الدولة والمجتمع غير محصورين في جهة معينة ودائماً ما يتأثران بالتوتر الداخلي، وهذا واضح جداً فيما يتعلق بالمجتمع ولكنه أقل وضوحاً عندما يتصل الأمر بالدولة، ولكن عندما كانت الدولة العثمانية في طور التمدد، وملاك الموظفين في القصر ينمو، وجداول الرواتب الحكومية تكبر، لاسيما للقوات المسلحة، كانت جماعات المصالح المتنافسة تتكون ضمن جهاز الدولة، وهي ظاهرة اللامركزية في المركز التي سبقت الإشارة إليها.

وبحلول القرن السابع عشر، صار السلاطين يتنافسون على النفوذ مع أمهاتهم، وسراريهم، وبناتهم، وأزواج بناتهم، بالإضافة إلى خصيان القصر، والصدور العظام، وقواد الإنكشارية، وكان أي من هذه الشخصيات أو جميعها يمكنه أن يتعامل بشكل منفصل أو جماعي مع شخصيات من الولايات العثمانية كان كثير منها قد بدئوا مسيرة حياتهم العملية في القصر أو كانوا ذرية أو أتباع لهم، وإن الرحالة أوليا جلبي المنتمي للبلاط السلطاني لخص الأمر ببراعة وهو يكتب في نهاية القرن السابع عشر:

"يقولون إن السمكة تفسد من رأسها، ومن المعروف أن هذا هو أصل التمرد، في زمن السلطان سليم (سليم الثاني، 1566-1574)[1]، عندما أصبح الوزير والياً على مصر، كان يتقاضى 3000 قطعة ذهبية مال الرحلة من خزينة السلطان، ويرسل بوصية أن "مصر هي وديعة من الله، أدرها بالعدالة والمساواة"، كان الوزير يأتي إلى مصر ويحكمها وفق القانون، ويرسل إلى السلطان 12000 قطعة ذهبية كل عام، دون أي ضرائب أخرى، ولكن اليوم عند التعيين في مصر، على الوزراء دفع 1500 كيس رشاوى للسلطان، والصدر الأعظم، ونائبه، والسلطانة الوالدة، وسراري السلطان المفضلات، والأمراء، ونوابهم، وكبير الخصيان السود، وكبير الخصيان البيض، والخصيان الآخرين، والمفتي، وقاضي القضاة، ومفتي إسطنبول، والوزراء في مجلس السلطان، والموظفين الماليين، و 110 شخصيات أخرى من المسئولين عن شئون مختلفة"[2].

من أهداف هذا الكتاب أن يوضح أن الإدارة العثمانية للولايات العربية غيّرت المجتمع المحلي في الوقت الذي غيّر هو "الدولة" في السلطنة العثمانية، لقد كان الوالي المعين لحكم ولاية يجلب معه حاشية كبيرة من الرجال والنساء من القصر السلطاني ومن بيته في إسطنبول أو من الولاية التي كان يخدم فيها حديثاً، وكثير من هؤلاء الموظفين اندمجوا في ولاياتهم الجديدة أو شرعوا في تأسيس بيوتات جديدة، كما حقنوا أتباعهم في اقتصاد هذه الولايات وحياتها السياسية، أو كونوا روابط ببيوتات أو أفراد سبق استقرارهم فيها، وفي الواقع إن هذا الضرب من "الحقن" لم يكن ثابتاً على طول الفترة التي يغطيها هذا الكتاب، إذ كان معدل انتقال الطواقم الوظيفية من المركز الامبراطوري أثناء القرنين السادس عشر والسابع عشر أكبر كثيراً منه في القرن الثامن عشر، ومع ذلك فإن العملية لم تتوقف، وفوق ذلك فإن النخب العسكرية والسياسية المحلية ربما ارتبطت بالوالي أو بأي موظف بإدارة الولاية، وبهذه الوسيلة كانت تكتسب منفذاً إلى القصر السلطاني أو إلى إدارة ولاية أخرى.

❖ الأعيان المحليون والاندماج في الولايات

إن الرؤية المراجعة السابقة "للدولة والمجتمع" تستطيع بدورها أن تقودنا إلى مراجعة تقويمنا للجماعة المحلية الموصوفة "بالأعيان" في حوليات الولايات وسجلات المحاكم الشرعية، وكما سيشرح الفصل الخامس، فإن كثيراً من الكتابات، تبعاً لإلبرت حوراني، فسرت "الأعيان" بالإداريين العسكريين المحليين المتحدثين باللغة العربية، والعلماء، وبعض أعضاء النخبة الاجتماعية السياسية المحلية، وكلهم ممن يعملون وسطاء بين السكان المحليين عموماً والإدارة العثمانية، ومع ذلك فإن المصادر المذكورة أعلاه [أي الحوليات الرسمية والسجلات الشرعية]، دون ذكر الوثائق العثمانية، ليست منسجمة ومتفقة في استخدام اسم "الأعيان" مما يقودنا إلى الاعتقاد بأنه كان مصطلحاً مرناً يمكن أن يحمل دلالات مختلفة في سياقات متعددة، وإن حدود الانتماء "للأعيان" كتلك الخاصة بالانتماء "للعسكري" و"الرعايا" كانت دائماً موضع

اختلاف، وكما سيوضح الفصل الخامس فإن هذا التعريف المرن "للأعيان" يسمح لنا بإدراج مجموعة كبيرة جداً من الناس تحت هذا العنوان: على وجه الخصوص فئة النخب التي اكتسبت الصفة المحلية وهي فئة منتشرة وغير واضحة المعالم، فقد يكون عضو هذه الفئة من حاشية الوالي وبقي في الولاية بعد مغادرة رئيسه، فقام باستجلاب الأتباع، وشراء المماليك العسكريين، والعبيد الآخرين، وبنى قصراً في حي أنيق في عاصمة الولاية، وكرس الأوقاف دلالة على التقوى، وقد يكون العضو جندياً عين من إسطنبول لفرقة عسكرية محلية وصعد في سلم الترقيات ثم أسس بيته، ويمكن أن يكون خصياً من الحريم تغرب من إسطنبول بعد انتهاء عمله، كما أصبحت العادة منذ منتصف القرن السابع عشر، ليقوم بعد ذلك بتأسيس بيت وامتلاك المشاريع في القاهرة وعلى امتداد المقاطعات المصرية، وقد يكون العضو سرية جورجية اشتراها أحد الحكام المحليين في الولاية، وظلت حية بعد وفاته لتتزوج تابعه الرئيس من بعده وتنضم إلى بيته وتؤسس لها أسرة موازية من إمائها، وبالطبع يمكن لعضو فئة "الأعيان" أن يكون من هيئة العلماء أو القادة العسكريين من نفس أهالي الولاية الأصليين.

❖ البيوتات [Households]*

كانت البيوتات هي السياق الذي كان الأعيان المحليون يعملون ضمنه، ولهذا فإنها كانت تقدم بأنفسها إطاراً مختلفاً لرؤية نشاطات أولئك الأعيان، كما سيناقش هذا الفصلان الرابع والخامس، وذلك في نفس الوقت الذي نتجنب فيه مزالق محاولات التعريف الدقيق من هم "الأعيان" ومن ليسوا أعياناً، لقد كان البيت أساساً بناء اجتماعياً اقتصادياً سياسياً ودائماً عسكرياً لخدمة ساحة الرعاية، ولم يكن من الضروري أن ينشأ من مجموعة قرابة، رغم أن العائلة

---

* آثرت ترجمة المصطلح المذكور بالبيوتات وليس بالعائلات ولا الأسرات لأن المؤلفة تشير إلى أنه ينشأ بطرق أوسع من مجرد القرابة ولهذا لم تستخدم مصطلح العائلة أو الأسرة Family سواء النووية أو الممتدة.

حتى لو كانت نووية يمكن أن تكون قلب البيت، وعلى العكس فإن هذه البيوتات تتكون من شبكة من روابط الرعاية-التبعية، وفي الحياة السياسية المحلية فإن كون المرء راعياً أو تابعاً أهم من انتمائه القومي أو مكانته الاجتماعية من حيث الرق أو الحرية، إن البيت يمكنه أن يتمركز في منزل حقيقي ولكن قد يأخذ شكل ثكنة عسكرية أو مسكن متواضع جداً، فهكذا كانت أصول أهم البيوتات المحلية ذات النفوذ والتي سيناقشها الفصل الخامس.

إن سيادة البيوتات في النشاط السياسي المحلي ظاهرة ملاحظة على طول تاريخ الدولة العثمانية منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر، وإن المثل الأعلى لهذه البيوتات كان بالطبع البيت السلطاني في قصر توبكابي بإسطنبول، وكان الوزراء الذين صعدوا سلم الترقي من فتيان القصر يتسلمون مناصب الولايات، وما أن ينصّبوا ويجلسوا في عواصم الولايات حتى يبدئون بجذب الأتباع ومحاكاة بيت السلطان بمقياس أصغر، وفي النهاية انتشرت هذه النزعة في طول الولايات العثمانية وعرضها، وفي الولايات العربية سهل هذا الانتشار وجود أمثلة سابقة من بيوتات النخب في الدول التي سبقت الدولة العثمانية، ومنها بيوتات سلطنة المماليك التي حكمت مصر وسوريا وغرب الجزيرة العربية وأجزاء من جنوب شرق الأناضول قبل الفتح العثماني، وبهذا كان المماليك نموذجاً لذلك، ولكنه نموذج واحد فقط وهناك غيره، ففي سوريا والعراق جنوب شرق الأناضول أيضاً نسجت بيوتات أخرى على منوال تقاليد حكام إقليميين أقل شأناً من المماليك، بعضهم ممن حافظوا على عناصر من نماذج كتيمور لنك والمغول وأنظمة تركية أقدم، وباختصار فإن الحياة السياسية للبيوتات سارت في النهاية على نهج التقاليد السياسية المتراكمة من دول الرعاية العسكرية التركية-الإيرانية التي هيمنت على المشرق العربي الإسلامي طوال العصور الوسطى، وإنه لمن الصعب جداً، إن لم يكن مستحيلاً إجراء فرز دقيق لتصنيف أي تأثيرات أتت من أي أنظمة، وفي نفس الوقت فإننا يجب ألا ننتقص من قدر أثر القصر السلطاني بصفته نموذجاً، وقد كانت النخب المحلية عرضة باستمرار للتذكير بهذا المثل من جانب الموظفين الذين تعينهم إسطنبول للولايات بالإضافة إلى رحلات الأعضاء في هذه النخب إلى العاصمة لتقديم العرائض وتسليم الإيرادات.

مع ذلك لم تكن البيوتات بأي شكل من الأشكال حكراً على المستويات العسكرية والإدارية، فقد كان كبار العلماء، والتجار الذين يرحلون مسافات بعيدة، يمكنهم تأسيس بيوتات، وبواسطة التجارة والزواج كان بإمكانهم جمع روابط بالبيوتات العسكرية والإدارية، وفي الواقع فإن هناك سمة تاريخية جذابة في البيوتات وهي أنه تحتضن الكوادر العسكرية والإدارية بما فيها أولئك الذين نقلوا من إسطنبول وبقية المواقع واستقروا في البيئة الجديدة، بالإضافة إلى العناصر الوطنية الأصلية بما فيها التجار والعلماء، كما أن عناصر من خارج النخبة يمكنها المشاركة في النشاط السياسي القائم على البيوتات، إما بواسطة التبعية لزعماء بيوتات النخبة، أو بتزعم بيوتات في طور التكوين خاصة بهم، كما يوضح نموذج الجنود الذين أسسوا بيوتات في الثكنات وفي المساكن المتواضعة.

وباختصار، كان البيت جسراً بين النخبة والعامة، ولم يكن تأسيس بيت أو الانضمام إليه هو الطريقة الوحيدة للمشاركة، لقد كان البيت عملية اقتصادية معقدة توزع الطعام واللباس والمال والكماليات على أعضائه الذين يمكن بدورهم أن يعيدوا التوزيع لأعضاء بيوتاتهم الوليدة، او على جوارهم أو حتى على الفقراء بواسطة المؤسسات الخيرية.

❖ البيوتات والاندماج في الولايات

لقد قامت البيوتات بدور وسيلة الاندماج ثقافياً ووطنياً لمجموعة متنوعة من الرجال والنساء من خارج الولايات العربية الذين ساهموا في النشاط السياسي المحلي، فحققت تلك القناة لهم اكتساب ثقافة المجتمع المحيط والاستقرار فيه، ومع أننا نعرف القليل عن برامج تدريب معينة في مدارس الثكنات العسكرية في السلطنة المملوكية، فقد وجدنا أحياناً إشارات في الحوليات وسجلات المحاكم الشرعية لضروب من الحوافز الثقافية التي تعرض لها الأعضاء الجدد في البيوتات في العهد العثماني، لقد كان يبدو أن أرفع الوجهاء العسكريين والإداريين، والتجار المسيطرين، قد تواصلوا مع التعليم

الإسلامي السني الحقيقي، كما تشير لذلك المكتبات التي أوقفها بعضهم وتحتوي على الأعمال الرئيسة في الفقه الإسلامي، وما تبعها من شروح وحواشي، كما أمكن العثور أحياناً في هذه المجموعات على مؤلفات صوفية، وقواعد اللغة العربية، والمنطق، والطب، والتاريخ، وقد ناقشنا بعض هذه المكتبات في الفصلين الخامس والسادس، ووظف بعض هؤلاء الأعيان شعراء للإشادة بمآثرهم العسكرية ومزاياهم الأميرية، وفي هذا كانوا بلا شك يتبعون ثقافة القصر السلطاني، وفي هذا المحيط، كان المبتدئ من فتيان القوقاز أو الدوشرمة -أي المجند من الفلاحين المسيحيين في الأناضول أو البلقان- الذي وصل مع حاشية الوالي السابق يمكنه أن يتخذ هوية عثمانية محلية جديدة مبنية على عضويته في بيت راعيه وصلاته بالأعضاء الآخرين في ذلك البيت.

إن دور التراث الشعبي في عملية اكتساب الثقافة وتكوين الهوية، موضوع شرع الكتّاب الأكاديميون حديثاً في تناوله وسبر غوره، ويبدو مع ذلك أن التاريخ المحلي كما يتصوره أعضاء البيوتات أنفسهم، قد تحول إلى ملاحم شعبية على غرار قصص البطل الخارق في الأدب العربي، عنترة، أو ملحمة السلطان بيبرس مؤسس السلطنة المملوكية الذي انتصر على الغزاة المغول في القرن الثالث عشر، وناقشنا ذلك في الفصل السابع مع حياة المقاهي، لقد كان رجال البيوتات يسمعون هذه القصص إما في المقاهي التي يرتادونها أو في الثكنات العسكرية نفسها، أما النساء فمن الممكن أنهن سمعن مثل هذه القصص في قسم الحريم.

ومع ذلك فإن الاستقرار في البلاد العربية لم يكن يعني التعرب، فمثلاً لو أن مملوكاً عسكرياً من النخبة، وأصله من القوقاز، تعمق في العقيدة الإسلامية واشترك في رابطة أخوية صوفية، وحفظ قصة عنترة، وفتح دكاناً في السوق، يمكنه أن يصبح محلياً، ولكن ماذا لو لم يتعلم الحديث باللغة العربية بطلاقة قط، وهو ما كان وضع معظم التجار والحرفيين في السوق؟ وماذا لو أنه قام، ككثير من الإنكشارية في القاهرة في القرن السابع عشر، بشراء بيت صغير وفتح دكان في موقع يهيمن عليه الجنود الأناضوليون حيث يسود الحديث بالتركية فقط، هل كان تعلم التركية العثمانية وهي لغة شديدة الاختلاف عن لغات

القوقاز جزءاً من استقرار المملوك القوقازي حتى في ولاية عربية؟ إن هذه التساؤلات توحي أن الإقامة والتأقلم كانت عملية غير محددة مثيرة للجدل، ففي أي وقت، كان هناك أعداد كبيرة من الناس على درجات متفاوتة من عمليات الاندماج المحلي المختلفة.

كانت الولاءات التي نتجت عن الاستقرار مختلفة أيضاً، لقد كانت هذه المرحلة قبل العهد القومي، وكان فيها أشكال مختلفة من الولاءات الإقليمية والجهوية التي يمكن تمييزها بين جموع الرعايا العثمانيين سواء لولاية محددة، أو منطقة، أو مدينة، ويمكننا القول كذلك إن الولاء كان شائعاً لبيت معين، أو عصبة، أو فرقة عسكرية، وكان الانتماء لفيلق الإنكشارية يمنح حق الدخول للنشاط العسكري والتجاري بذاكرة مؤسسية طويلة وتقاليد مؤسسية راسخة بشكل استثنائي، وقد كانت الكتابات الثانوية تنتقص من الروابط والتطابقات التي وجدت بين إنكشارية إسطنبول والولايات رغم الاختلافات في التكوين والوظيفة، وفي ذات الوقت كان دخول الإنكشارية للنقابات الحرفية، وشراء الحرفيين مواقع في الكتيبة لتجنب الضرائب، مما يوجد رابطاً بين العسكر والمدنيين، ويمكن القول كذلك بين النخبة والعامة.

❖ الحرفيون

كما وضح النظر في موضوع البيوتات، فإن دراسة الأفراد كانت أكثر فعالية بالإطار الاجتماعي الذي يعملون داخله، هذه المقاربة مفيدة لأعضاء النخبة، ولكنها ضرورية للحرفيين والفلاحين وأبناء القبائل، لأن الفرد في هذه المستويات الاجتماعية لا يمكننا الوصول إليه في المصادر المتاحة، وإلى حد ما، فإنه حتى أولئك المجمع على كونهم خارج إطار النخبة، يمكنهم الاندماج بالبيوتات، وكما سبقت الإشارة، فإن أصحاب الرتب الدنيا من الإنكشارية الذين افتتحوا دكاكين في القاهرة كان يمكنهم التجمع في بيوتات في طور التكوين تبنى على تراتبية الكتائب التي يألفونها، وكما سيوضح الفصل الثامن، فإن شبكة من الالتزامات المالية والتجارية يمكنها ربط سكان ريفيين ببيت أعيان

مدني، ومع ذلك فإن أشكالاً أخرى من البنى قامت بأدوار أكبر في الحياة الاجتماعية لهذه المجموعات.

وفيما يتعلق بالحرفيين الذين ناقشناهم في الفصل السابع، كانت المنظمات الحرفية، المشابهة للنقابات، منبعاً للتضامن الجماعي، وقد وجدت الأخويات الحرفية شبه الباطنية في المجتمعات الإسلامية منذ العصور الوسطى، حتى لو لم تكن نقابات بالمفهوم الأوروبي ذي التدرج الهرمي الصارم، والحقوق والمصالح القانونية النموذجية المحددة، وقد عرفت باسم منظمات "الفتوة"، وأصدرت كتيبات تبسط قواعد المنظمات الحرفية وتصف طقوس القبول داخلها، وتقاليدها الجماعية، وهذه الكتيبات التي وصلنا بعضها تساعدنا بصفتها مرشداً هاماً لفهم الحياة الحرفية، وفي الوقت نفسه، كانت سجلات المحاكم الشرعية التي تتضمن حصر الأملاك المسجلة في المحكمة، تلقي أضواء تمس الحاجة إليها على الترتيبات المالية للحرفيين، وثرائهم المادي، وطريقة حياتهم العامة، كما وضح ذلك العمل الإبداعي الكبير لأندريه ريمون*، ولقد استعملت الحكومة العثمانية هذه البنى التخصصية بصفتها وسيلة للتحكم بالسوق أكثر من أسلافها في القرون الوسطى، في بعض المدن، كان قاضي المحكمة الشرعية المحلية يقوم بدور نشط في تنظيم الأسعار وتعيين قادة النقابات، كما توضح ذلك سجلات المحكمة الشرعية، وتتضمن كتيبات مفتشي الأسواق [المحتسب] إرشادات مفصلة عن ضبط الجودة.

* أندريه ريمون (1925-2011) مؤرخ ومستشرق فرنسي تأثر بالمؤرخ ألبرت حوراني في اهتمامه بالدولة العثمانية، له الكثير من الأعمال الرائدة في حقل دراسات العهد العثماني، أهمها "المدن العربية الكبرى في العصر العثماني" الذي ترجمه لطيف فرج وصدر عن دار الفكر للدراسات بالقاهرة (1991)، وهناك أعمال هامة أخرى ترجمت إلى العربية منها "تاريخ القاهرة العثمانية" الذي صدر عن مكتبة مدبولي بالقاهرة (1998)، وكذلك "المدينة العربية، حلب في العصر العثماني من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر" ترجمته الدكتورة ملكة أبيض وصدر عن وزارة الثقافة السورية (2007) ضمن الاحتفال بحلب عاصمة للثقافة الإسلامية، أما العمل الذي تشير إليه المؤلفة فهو كتاب ضخم بعنوان "الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر" ولكنه لم يترجم إلى العربية حتى الآن.

❖ السكان الريفيون*

كانت الغالبية العظمى من رعايا الدولة العثمانية في الولايات العربية والأناضول والبلقان تعيش في الريف، خارج المدن والبلدات، ومع ذلك مازالت العواصم الكبرى والصغرى تهيمن على تاريخ الولايات العربية، إذ فيها كتبت غالبية السجلات وكانت مراكز الموظفين الدينيين والإداريين الكبار، بمن فيهم قضاة المحكمة الشرعية، ومع ذلك فمنذ نشر "التاريخ السياسي لمصر والهلال الخصيب"، ساعدت الإفادة من أنواع المصادر التي نوقشت أعلاه على وضع السكان الريفيين ضمن اهتمام الرواية التاريخية، (وسنكتشف بعض ثمار هذه الجهود في الفصل الثامن)، إن سجلات الضرائب العثمانية تفصل أعداد البيوتات ذات القواعد العائلية، والموارد الاقتصادية في قرى معينة، بالإضافة إلى الأعيان الذين يقطنون في المدن غالباً ويمسكون بعملية جمع الضرائب في القرية، وسنجد أيضاً أفراداً من الفلاحين مع اهتماماتهم وشكاواهم في سجلات المحاكم الشرعية بشكل حصري تقريباً، أما الكتابات التي تدمج بين تملك الأرض والمشروعات في المدينة، وبين النخب المدنية والريفية، وبين بيوتات الأعيان في المدينة والفلاحين، فمازالت في المهد، رغم وجود دراسات حديثة وواعدة تحلل شبكات البلدات والمدن في فلسطين العثمانية وكذلك ظاهرة الموظفين العسكريين الذين سكنوا في المدن واشتروا التزام الضرائب في الريف المحيط بدمشق.

وأكثر من الفلاحين في صعوبة الوصول إليهم في المصادر هم البدو من أبناء القبائل التركمانية والكردية، بعضهم مترحلون وبعضهم شبه مترحلين، ومع ذلك كانوا قد قاموا بأدوار هامة في تاريخ الولايات العثمانية الحديث المبكر، ولأسباب واضحة كان حضورهم قليلاً في سجلات المحكمة الشرعية، لقد ذكرتهم الحوليات ولكن أحياناً بصيغ يغلب عليها الابتذال، ونتيجة لذلك فإن

---

* تقصد المؤلفة من تعبير الريف ما سوى المدن، وهذا يشمل ما يشمل عندنا وما نعرفه نحن بريف الفلاحين وبادية البدو، ويبدو أن هذا المزج في لغة المؤلفة سببه افتقاد البلاد الغربية لعنصر البادية ومن ثم يصبح ما سوى المدينة هو الريف فقط.

تأثير هذه القبائل على الحياة الاقتصادية والسياسية في الولايات يكون دائماً عرضة للانتقاص، وفي العقود الأربعة الماضية [قبل نشر النسخة الإنجليزية من الكتاب سنة 2008] ظهر عدد من الكتابات العامة عن ولايات عربية مفردة تضمنت عن عناصر قبلية رئيسة، في الوقت الذي قام فيه قلة من الكتّاب بالمساهمة في تحليلات مجهرية مفصلة عن قبائل معينة، وستزود نتائجهم معلومات القسم الخاص بالقبائل في الفصل الثامن، لقد حصلت القبائل التركمانية والكردية على اهتمام أقل كثيراً من البدو العرب، وذلك رغم الأدوار الاقتصادية والعسكرية الهامة التي قامت بها في الولايات العربية في بدايات العصر الحديث، فرجال القبائل التركمانية مثلاً كانوا عناصر أساسية في جيوش الأمير الثائر فخر الدين المعني في بداية القرن السابع عشر في لبنان* وهو ما سنناقشه في الفصل الرابع.

وكان لتحركات القطاعات القبلية أثر ضخم على الحياة الاقتصادية والسياسية في الولايات، إذ قامت قبائل بإزاحة أخرى والإفادة من مصادر جديدة للثروة لاسيما التزام الضرائب مدى الحياة، وتتبع هذه التغيرات يتطلب التحرك ما وراء حدود الدولة الوطنية التي مازالت تقيد معظم الكتابات عن الولايات العربية العثمانية، ولهذا مازالت الدراسات عن هذا الموضوع قليلة، ومع ذلك فحتى الدراسات الخاصة بولاية واحدة والتي تضع في الحسبان الحج السنوي إلى مكة [المكرمة] تلتفت إلى التحركات القبلية التي تؤثر على نقل الحجاج والبضائع، مثل صعود أهمية قبيلة عنزة في بادية الشام في القرن الثامن عشر والتي كانت تتلقى راتباً من الخزينة العثمانية مقابل مرافقة قافلة الحج الشامي من دمشق، وفي صعيد مصر في نفس الوقت كان تحالف الهوارة الضخم الذي ينتمي إلى بربر شمال إفريقيا قد أصبح وكيل السلطة الإقليمي بالحصول على التزام الضرائب في قرى تنتج الحبوب لأجل مكة [المكرمة] والمدينة [المنورة]، وهذه التغيرات القبلية لم تكن منعزلة بل شملت روابط رعاية بين مختلف القبائل

* وفرة العناصر التركمانية في جيش الأمير فخر الدين يدعو إلى إعادة النظر في القالب القومي أو الوطني الذي صبت فيه الكتابات الإيديولوجية ثورته.

والإداريين العثمانيين المحليين من مستويات عدة، وباختصار لا يمكن فصل نشاط القبائل عن الظروف الاقتصادية والسياسية العامة في الولايات العربية.

❖ السكان المهمشون

سيتضح كم أصبح التأريخ العثماني أكثر شمولاً في الأربعين سنة الماضية [قبل سنة 2008] رغم صعوبة توثيق أنشطة بعض الشرائح الاجتماعية، ومن ضمن الجماعات التي يغطيها هذا الكتاب، وهي بلا شك أكثرها تحدياً لعملية البحث، ما يمكن أن نطلق عليها الجماعات الهامشية، مثل أعضاء الأقليات الدينية، والنساء، والعبيد، والأفراد السائبين من المتسولين بلا وظائف، واللصوص، والبغايا، وغيرهم من المصنفين ضمن "أبناء الشوارع"، ومع ذلك فقد شهدت العقود القليلة الماضية محاولات شجاعة للكشف عن تجاربهم التي سنراجعها في الفصل التاسع.

1 - النساء

إن التزايد الكبير والمفاجئ بتاريخ النساء والذي بدأ في السبعينيات نتج عنه سريعاً سلسلة من الأعمال الرائدة في مجتمعات إسلامية مختلفة، كما شهدت السنوات الأخيرة تدفقاً مستمراً في الإصدارات الخاصة بالنساء في الدولة العثمانية، بما فيها الولايات العربية، وبالإضافة إلى الدراسات التي تختص بالنساء، فإن التواريخ العامة بدأت بدمجهن بصفتهن فاعلات مشاركات في صناعة التاريخ العربي العثماني، ومثل نخبة الرجال، وجدنا نخبة النساء أكثر ظهوراً في سرديات المصادر الأرشيفية من نظرائهن من الطبقات الدنيا، سواء مسلمات أم غير مسلمات، ومع ذلك فإن بدايات العصر الحديث أقل حضوراً في الدراسات عن النساء العثمانيات مقارنة بالقرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، لأنه في هذه الفترة أصبحت صورة وصوت المرأة أكثر وضوحاً بشكل جذري نتيجة حلول الصحافة المطبوعة بما فيها أفواج من المجلات النسائية، هذا إذا لم نذكر اختراع التصوير الشمسي، وحركة تعليم وحقوق المرأة

الحديثة، وزيادة على ذلك، وكما في حالة التجار والحرفيين، فإن الخطر على هذه الكتابات التاريخية هو إهمال السياق العثماني، وإلى حد ما السياق السياسي المحلي، وذلك عند محاولة وضع المرأة وتجاربها في الولايات العربية في دائرة الضوء.

2 - غير المسلمين

والوضع مشابه في حالة غير المسلمين في الولايات العربية، وهم أساساً اليهود الحاخاميون ومختلف الطوائف المسيحية، وسنعد هذه الطوائف في الفصل الأول ولكننا سنناقش أحوالهم في ظل الحكم العثماني في الفصل التاسع، ومع ذلك فهناك تحد إضافي خاص بحالة السكان غير المسلمين وهو المسألة المربكة التي تتعلق بالتسامح في مقابل الاضطهاد، وحتى وقت قريب، كانت حالة الجماعة غير المسلمة كلها في فترة معينة تلخص عموماً بعدد المرات التي تعرضت فيها للهجوم العنيف أو المرات التي فرضت عليها لوائح المعايير التي تقيد السلوك واللباس، ووفقاً لذلك فقد تمتع معظم غير المسلمين بدرجة عادلة من التسامح طوال العهد العثماني مقارنة بتجارب الأقليات الدينية في بقية الدول الإسلامية والامبراطوريات المسيحية الأوروبية.

ولكن مؤرخي الجماعات اليهودية العثمانية خاصة، يشعرون بعدم الرضا من عادة اختزال التجربة الدينية للأقلية بحضور أو غياب الاضطهاد مفضلين بدلاً من ذلك تحليل أوضاعها في السياقات الجماعية الأخرى -الطبقة، الجوار، المهنة، المدينة أو البلدة- التي كانت الأقلية جزءاً منها، ومرة أخرى تزودنا سجلات المحاكم الشرعية بأدلة عن كل من نشاط الأقلية -لأن غير المسلمين ترددوا على هذه المحاكم من أجل طيف واسع من العقود- بالإضافة إلى السياق الاجتماعي الأوسع، ويمكن أن نلحق هذه الوثائق بالأدب الشعبي، والفرمانات السلطانية، ومراسيم حكام الولايات.

لقد حدثت تغيرات حاسمة داخل الجماعات غير المسلمة وفيما بينها أيضاً في الولايات العربية في الفترة التي يغطيها هذا الكتاب، ففي بداية القرن

السادس عشر كانت الجماعات اليهودية في البلاد العربية مازالت تستقبل أفواج المهاجرين السفارديين الذين طُردوا من إسبانيا [بعد سقوط حكم المسلمين في غرناطة] سنة 1492، وفي نهاية القرن كانت الأزمة السكانية والاقتصادية قد أثرت في المواقف من غير المسلمين في عموم المجتمع العثماني، وفي نهاية القرن السابع عشر اهتزت بعمق الجماعات اليهودية في كل الدولة العثمانية بظهور شخصية سباتاي زفي المشيحانية* وتحوله إلى الإسلام، وهو شخص كثيراً ما انتقصت الكتابات الأكاديمية إلى وقت قريب من أثره، وأخيراً في القرن الثامن عشر، بدأت القوى الأوروبية تستعمل غير المسلمين وسطاء في الأسواق المحلية، ونتيجة للضغوط الفرنسية والبندقية اعترف كثير من الوكلاء الأرثوذكس بالبابا، مما تولد عنه ظهور طائفة سورية كاثوليكية، وكما سنلاحظ في الفصل التاسع، أصبح حضور التجار السوريين الكاثوليك واضحاً جداً في موانئ شرق المتوسط في هذه الفترة، ويمكننا القول إنهم شاركوا في التغلغل التجاري الأوروبي في المنطقة.

3 - الشيعة

إضافة إلى السكان غير المسلمين، علينا ألا ننسى الجمع الكبير من السكان الشيعة الاثني عشرية في العراق ولبنان، أو الشيعة الزيدية والاسماعيلية في اليمن، إن الأبحاث عن الشيعة في ظل الحكم العثماني السني قليلة جداً خارج نطاق دراسة العناصر الاثني عشرية في شرق الأناضول والتي ساهمت في ظهور الإمبراطورية الصفوية في بداية القرن السادس عشر، وحصل الزيدية على الاهتمام لأنهم تمردوا على الحكم العثماني بصورة مستمرة تقريباً، وتمكنوا من

---

* المشيحانية هي إيمان اليهود بظهور مسيح مخلص من نسل داود في آخر الزمن يعيدهم إلى فلسطين بمعجزة إلهية ويدوم حكمه ألف عام، ولما ظهر المسيح عيسى بن مريم عليه السلام لم يعترفوا به لأنه لم يلب شروطهم التي توقعوا فيها ملكاً بجيوش ضخمة ومعجزات هائلة ونفوذ كوني، واستعمال كلمة مشيحانية للتفريق بينها وبين المسيحية التي آمنت بالمسيح ابن مريم عليهما سلام الله كونه المخلص المنتظر.

إخراج العثمانيين خارج اليمن كلية في ثلاثينيات القرن السابع عشر، كما سنلاحظ في الفصل الرابع، ومع ذلك ليس هناك دراسات عن محاولات الدولة العثمانية لاستيعاب الزيدية بل أيضاً والاسماعيلية أثناء حكمها الذي استمر ما يقارب القرن في اليمن، والدراسات أيضاً شحيحة عن التعايش بين الشيعة الاثني عشرية والسنة في سوريا الكبرى والعراق، كما أن الاثني عشرية ليسوا ممثلين جيداً في المصادر التقليدية بما فيها سجلات المحاكم الشرعية، وسبب ذلك جزئياً هو الرفض العثماني الرسمي للاعتراف بانفصال الجماعات غير السنية، ومع ذلك فقد صدرت حديثاً قلة من الدراسات حاولت إظهار كيف اندمج الشيعة الاثنا عشرية في الحياة التجارية المحلية بدلاً من معاملتهم بصفتهم شخصيات معارضة.

4 - "من لا تاريخ لهم"

وبلا شك فإن الأكثر هامشية بين أولئك المهمشين هم المنبوذون أو غير المنسجمين مع المجتمع الذين ذكروا سابقاً وهم: المتسولون والبغايا واللصوص والمعاقون جسدياً أو عقلياً، وعدا عن الوصف الخيالي لرحالة القرن السابع عشر أوليا جلبي الذي صور بعضهم يعملون في "نقابات" كما سيأتي في الفصل السابع، فإن هذه الجماعات في الواقع غير ممثلة في المصادر التي بين أيدينا، ولكن حتى هؤلاء "من لا تاريخ لهم"[(3)] أصبحوا موضع الفحص التاريخي، وحتى لو لم نستطع سماع أصواتهم دائماً، فإن دراسة سجلات المحاكم الشرعية بحرص، واستعمال تاريخ المعمار، وعلم الآثار، ساهم في الخروج بتقدير أكبر للمحيط السكني والوضع المادي لهذه العناصر، كما قادت الدراسات المتزايدة عن الأعمال الخيرية، وإعانة الفقراء، حيث أفدنا من صكوك أوقاف المستشفيات ومطاعم الفقراء، إلى تسليط الأضواء على المؤسسات التي أنشئت لإغاثتهم وهو ما سنطلع عليه قرب نهاية الفصل التاسع.

5 - عبيد العامة

إذا كان هناك من هم أكثر هامشية أو أقل حضوراً ممن سبق ذكرهم فهم العدد الضخم من عبيد عامة الناس، وأكثرهم نساء من شرق إفريقيا، ومعظمهن يعملن خادمات في المنازل بشكل من الأشكال، ومع الأسف، فرغم أنهم كانوا جزءاً من كل بيت كبير في الولايات العربية العثمانية بالإضافة إلى البيوت الأقل شأناً، فإننا لا نعثر على أثر هام لهؤلاء الناس، إلا في بعض الإشارات هنا وهناك في الحوليات المحلية او سجلات المحاكم الشرعية، وذلك قبل القرن التاسع عشر الذي تحولت فيه بيروقراطية الدولة الحديثة إلى الاحتفاظ بسجلات أكثر كفاءة للهاربين، والأطفال غير الشرعيين المولودين للعبيد، وما شابه ذلك، وإن أكثر ما في وسع المؤرخ كما سيوضح الفصل التاسع، هو جمع المعلومات عن تجارة العبيد الأفارقة وطرق هذه التجارة ثم الاستنتاج قياساً لظروف القرن التاسع عشر.

❖ الاستنتاج

من الواضح أن كتابة تاريخ الولايات العربية العثمانية اليوم مسألة تختلف كلياً عما كانت عليه في سنة 1966، إذ لدينا طيف أوسع من الطوائف الاجتماعية علينا ضمها للبحث، وكذلك تكونت مفاهيم جديدة عن التاريخ العثمانية ومكانة الولايات العربية فيه ولا بد من أخذها في الحسبان، ومع ذلك لا يمكننا أن نضاهي اهتمام هولت بالتفاصيل السياسية.

بالإضافة إلى ذلك فإن تفاعل الدولة العثمانية مع بقية العالم يستحق الالتفات، فالحقبة بين 1516-1800 تميزت بزيادة مطردة للتواصل مع أوروبا: فهناك حرب نظامية مع امبراطورية الهابسبورغ والبندقية وروسيا مع مبادلات تجارية ودبلوماسية مزدهرة لاسيما مع فرنسا وإنجلترا، وانسجاماً مع روح رفض نظرية الانحدار، يجب وضع هذه العلاقات في إطار تبادلي بدلاً من ترنيمة الضعف العثماني في مواجهة صعود الغرب، وإن علينا الاهتمام بعلاقات الولايات العربية بالكيانات السياسية الواقعة خارج أوروبا لاسيما الهند وإفريقيا

جنوب الصحراء، والصين، وذلك لإعادة التوازن لتلك المواجهات، المشحونة بشدة بأوروبا، وبمتابعة هذه الخطة، فإن كتابنا يرجو أن يبني فوق الأساس الصلب الذي شيده كتاب "التاريخ السياسي لمصر والهلال الخصيب"، وفي النهاية هو يهدف إلى أن يعكس الطبيعة المتغيرة للكتابات الخاصة بتاريخ الولايات العثمانية في الوقت الذي يساعد في إتمام ما فعله سلفه الشهير.

الفصل الأول

الأرض والناس

❖ المناطق والأسماء

تكونت الدولة العثمانية من مقاطعات في ثلاث قارات: أوروبا وآسيا وإفريقيا، وهذا الكتاب يركز اهتمامه على الولايات العربية من الدولة والتي تصل مساحتها إلى نصف مساحة الولايات المتحدة الأمريكية تقريباً، ورغم أن هذه الولايات العربية وقعت في منطقة تعرف اليوم بالشرق الأوسط، فإن هذا المصطلح لم يطبق على هذه المقاطعات حتى وقت قريب، وسكان هذه الولايات آنذاك، مثل سكان نفس المناطق اليوم، ميزوا بين "المغرب" العربي - وهو الأجزاء الواقعة في شمال إفريقيا والتي تتضمن ما يعرف اليوم بليبيا وتونس والجزائر والمغرب ولكن تستثنى منه مصر- و"المشرق" العربي وهو الذي يضم مصر وشبه الجزيرة العربية وما يعرف اليوم بسوريا ولبنان وفلسطين والأردن والعراق.

في القرن التاسع عشر، كان الأوروبيون الغربيون قد بدئوا استعمال مصطلح الشرق الأدنى للإشارة إلى منطقة شرق البحر المتوسط والأناضول (والذي عرفه قدماء اليونان والرومان بآسيا الصغرى) وهو شبه الجزيرة التي تشمل اليوم معظم تركيا، هذه المقاطعات كانت توصف بكونها "أدنى" لأنها قريبة من أوروبا، وأكثر من كل الأراضي العثمانية صلة وثيقة بأوروبا، ومصطلح الشرق الأدنى صكه في سنة 1902 الأدميرال الأمريكي ألفرد ثاير ماهان Alfred Thayer Mahan لتسمية الأراضي الواقعة بين البحر المتوسط والهند، وهذا

المصطلح كان آنذاك يضم مقاطعات أكبر كثيراً مما أصبح يعرف تقليدياً "بالشرق الأدنى"، وإن معنى "الشرق الأوسط" اتسع أكثر من ذلك مع مرور السنين، ليصبح اليوم يشمل المعاني الأصلية لكل من الشرق الأدنى والشرق الأوسط، واليوم يستخدم مصطلح "الشرق الأدنى" في الأوساط الأكاديمية للإشارة إلى مصر والأناضول وشرق المتوسط كما كانت هذه المناطق في العصور القديمة، وفي بعض الأحيان فإن "الشرق الأوسط" يمكن أن يضم كذلك شمال إفريقيا رغم أنه يعد عادة خارج هذا المصطلح بمعناه الدقيق.

ويمكننا تمييز منطقتين من المجال الذي تغطيه الولايات العربية العثمانية: مصر والهلال الخصيب، ولهذا لم يكن اسم كتاب هولت عبثياً، واسم مصر ينطبق تقريباً على الدولة التي تحمل هذا الاسم اليوم، وفي الواقع فإن مصر هي الدولة الوحيدة في المشرق التي حافظت عبر التاريخ على سلامتها الإقليمية، وذلك بسبب كونها أرضاً مسطحة بشكل كامل تقريباً ومعظم الاستقرار فيها على طول نهر النيل الذي يؤلف شريطاً طويلاً خصيباً على امتداد البلد، وهكذا فإن تدفق النيل يحدد الانقسام الإقليمي الرئيس في مصر بين مصر السفلى -أي المجاري السفلى للنيل- والتي تمتد من القاهرة إلى حيث يصب النيل في البحر المتوسط، ومصر العليا الممتدة من حدود القاهرة إلى حدود السودان، حوالي سنة 3500 قبل الميلاد، وحّد الفرعون الأول مصر العليا والسفلى حيث تأسست حضارة موحدة وكياناً سياسياً واحداً منذ ذلك الوقت، وكان الحصاد الزراعي في مصر يعتمد على فيضان النيل السنوي، وتوزيع مياه النيل في قنوات الري ضروري جداً لنجاح الزراعة، والمحافظة على هذه القنوات كانت الشغل الشاغل باستمرار لولاة مصر العثمانيين وبقية سلطات الولاية.

الهلال الخصيب مصطلح سكه في القرن التاسع عشر المتخصصون في دراسة الكتاب المقدس، وهو يضم الهلال الممتد بين وادي النيل ووادي دجلة والفرات رغم أنه بالمعنى الدقيق لا يشمل وادي النيل، وهذه الخصوبة المعنية لها نوعان، فالهلال الخصيب الشرقي الذي يعادل العراق الحالي تقريباً، يعتمد مثل مصر على فيضان الأنهار، وتحديداً فيضان دجلة والفرات، وعلى عكس فيضان النيل، فإن الفيضانات على طول دجلة والفرات كانت تاريخياً غير منتظمة

وغير قابلة للتحكم بها، وكانت الفيضانات المدمرة شائعة في تاريخ بغداد، التي بنيت في سنة 762 لتكون عاصمة جديدة للأسرة العباسية التي حازت على قيادة المجتمع الإسلامي بصفتها سلالة العباس عم النبي محمد [صلى الله عليه وآله وسلم]، وبعض هذه الفيضانات دمرت العاصمة كلياً، وللإفادة من الأنهار، فإن حكام المنطقة المتعددين طوروا نظام ري معقد بالقنوات التي يمكن القول إنها تتطلب سلطة شديدة المركزية للمحافظة عليها، أما غرب الهلال الخصيب الذي يعادل سوريا الكبرى التي تضم سوريا الحالية ولبنان الأردن وفلسطين، فقد كان يعتمد في تاريخه على مياه الأمطار وليس على الري بالأنهار، وهذه الحقيقة مضافة إلى التضاريس الصعبة للمنطقة -هضاب أو جبال لاسيما في لبنان وسوريا- تساعدنا لشرح سبب ميل المنطقة لمقاومة الاندماج الكلي في الإمبراطوريات المركزية.

❖ المعالم الجغرافية

1 - الصحاري

إن الصورة التي يرى بها المشرق العربي وشمال إفريقيا كثير من غير المتخصصين هي صورة منطقة صحراوية في معظمها، ورغم أن هذا الانطباع مضلل بعض الشيء كما سنشرح لاحقاً، فإن المنطقة تحتوي على كثير من الصحاري المثيرة، أكبرها وأجلها هي الصحراء الكبرى التي تفصل تاريخياً بين المسلمين في شمال إفريقيا، ومنه مصر، عن السكان في جنوب الصحراء الذين هم في معظمهم من المسيحيين والوثنيين الذين يعبدون أرواح الطبيعة (ومع ذلك فقد تخلل الإسلام إفريقيا جنوب الصحراء في العصور الوسطى ووجد كثير من المسلمين هناك) ومما يهم الأقاليم التي يغطيها هذا الكتاب، الصحراء العربية التي تشمل معظم شبه الجزيرة العربية، باستثناء ملحوظ هو اليمن، ويلحقها بادية الشام التي تمتد من شمال سوريا إلى جنوبها وشرق الأردن وغرب العراق، وتفصل صحراء سيناء مصر عن ساحل شرق المتوسط وتؤدي دور الفاصل القاري بين إفريقيا وآسيا.

لقد كانت الصحراء عاجزة عن إيواء أي من أشكال الحياة البشرية ما عدا الرعي البدوي، وربما تستدعي أذهاننا على الفور بطريقة عاطفية قوافل الجمال في الصحراء، وقد وجدت هناك بالتأكيد ولكن كان هناك أيضاً رعاة الغنم والماعز والحمير والبغال، ولم يكن كل البدو يعيشون في الصحراء، فقد كان البدو الأتراك الذين سيقيمون الدولة العثمانية يقيمون أصلاً في السهوب العشبية في آسيا الوسطى، وضمن المساحة التي يغطيها هذا الكتاب فإن جماعات شبه بدوية من الأكراد والأتراك البدو المعروفين عادة بالتركمان كانوا يقيمون في المناطق الجبلية في لبنان وسوريا وشمال العراق، بالإضافة إلى جنوب شرق الأناضول وغرب إيران، أما اليمن الجبلي فكان أيضاً موطناً لقبائل عربية شبه بدوية في الوقت الذي سكن فيه قلة من المتحدثين باللغة العربية حضرموت حيث المكان أقل ارتفاعاً بصورة ضئيلة وهي المنطقة التي تشمل اليوم جنوب شرق اليمن وغرب عُمان، وكانت أكبر مجموعة بدوية أو شبه بدوية تقطن هذه المنطقة هي البدو العرب الذين يقيمون في الصحاري العربية والسورية وصحراء سيناء بالإضافة إلى أماكن مختلفة من صحراء مصر أو أجزائها الأخرى، وكل أولئك البدو كانوا مرتبطين بالضرورة بحواضر الاستقرار والمزارعين الذين يعيشون فيها وفيما حولها، كما نشأت منافسة بين مراكز الاستقرار الحضري وعالم البدو لاسيما في أوقات الأزمات الاقتصادية والسياسية، وكان الحد الفاصل بين "الصحراء والمزروع"* والخلاف بينهما يؤلف موضوعاً متكرراً في تاريخ المشرق العربي.

2 - الأنظمة النهرية

رغم بروز الصحاري في المشرق العربي فإن مناطقه تنقسم حسب أنظمته النهرية التي تزود هذه المنطقة القاحلة بمعظم مياهها، ولهذا جذبت على مدار

* مفهوم أصبح شائعاً عن التقابل بين حياة الصحراء وحياة المدن بعدما ألفت الدبلوماسية وعالمة الآثار والباحثة والجاسوسة البريطانية غيرترود بيل (1868-1926) كتاباً يحمل هذا العنوان عن سوريا (1907).

التاريخ أعلى كثافة سكانية فيها، ويضم المشرق العربي اثنين من أكبر الأنظمة النهرية في العالم، دجلة والفرات، والنيل، وهما من أوائل مواقع الاستقرار الزراعي في العالم ولهذا كانا مركزين لأقدم حضارتين بشريتين.

وقد كتب المستشرق الألماني بيرتولد سبولر Bertold Spuler مرة أنه منذ العصور القديمة إلى الفتح العثماني لمصر سنة 1517 كانت بلاد ما بين النهرين ووادي النيل تنتميان لكيانات سياسية منفصلة[4]، مع بعض الاستثناءات، وقد كانت الدولة العثمانية واحدة من امبراطوريات قليلة في التاريخ تحكم أراضي الواديين معاً -أي مصر والعراق- في نفس الوقت، وكما سنرى جاهد العثمانيون للحفاظ على العراق خارج سيطرة حكام إيران، وللحفاظ على سلطتهم المركزية في مصر من محاولة حصولها على درجة كبيرة من الاستقلال الذاتي.

3 - الجبال

إن الصورة التي يراها كثير من القراء للشرق الأوسط خالية من الجبال، ومع ذلك فإن المنطقة مهد لعدة سلاسل جبال مثيرة، وثلاثة منها على الأقل تقع جزئياً في أراضن عربية ضمن موضوع هذا الكتاب، أكبرها جبال زاجروس التي تمتد على طول غرب إيران وشمال العراق، وجبال طوروس التي تمتد عبر جنوب الأناضول إلى منطقة الحدود بين تركيا والعراق وإيران، ولدينا سلاسل أصغر تمتد عبر سوريا ولبنان، فسلاسل جبال النصيرية تمتد من الشمال إلى الجنوب عبر غرب سوريا بالتوازي مع السهل الساحلي، وسلسلة جبل الدروز (التي سميت حديثاً جبل العرب) قرب الحدود الأردنية، وهناك أيضاً جبال لبنان الشرقية في جنوب غرب سوريا قرب الحدود اللبنانية، وعبر سهل البقاع في لبنان تؤلف جبال لبنان معظم المشهد الرائع للبلد، ونحو جنوب وشرق بيروت تقع جبال الشوف وهي نوعاً ما فرع من سلسلة جبال لبنان.

إن عدة من المجموعات السكانية التي سبق الحديث عنها جابت هذه الجبال أثناء العهد العثماني، فالأكراد كانوا ومازالوا موجودين في سلسلتي زاجروس وطوروس، واستوطن التركمان الأجزاء الشرقية من سلسلتي جبال

طوروس، واستخدمت الجبال لتكون ملاجئ لأقليات دينية وقومية، ففي أعالي جبال زاجروس في العراق يعيش أعضاء من طائفة الأكراد اليزيديين قليلة العدد، والنصيريون المعروفون بالعلويين يقطنون جبال النصيرية، أما الدروز فيعيشون في جبل الدروز إلى الجنوب بالإضافة إلى جبال الشوف في لبنان التي كانت موطناً لعرب مسيحيين من الطائفتين الأرثوذكسية والمارونية (كل هذه الطوائف ستناقش لاحقاً).

ومن التركمان الذين يعيشون في شرق جبال طوروس هناك عدد من الشيعة الإمامية الاثني عشرية الذين زودوا الأسرة الصفوية بالقوة العسكرية حين أخضعت إيران في بداية القرن السادس عشر، وقبل انهيار الصفويين في سنة 1722 قاموا بشن عدة حملات ضد العثمانيين وكان لهم أثر عميق على البلاد العربية لاسيما العراق حيث جرى معظم القتال.

❖ الشعوب

في زمن الفتح العثماني للبلاد العربية، كان يسكن المشرق العربي شعوب ينتمي معظمها إلى واحدة من أربع فئات قومية لغوية حديثة: العرب والفرس والأكراد والأتراك، وهذه الفئات كانت تخلط الهويات الدينية والقومية واللغوية والطبيعية biological، مما جعل من تكوين مفهوم تاريخي عن هذه الشعوب مشكلة إلى حد ما، ومع ذلك فإن هذه الفئات مفيدة للوصف، ولكن لا بد من إدراك اختلافات معانيها عبر الزمن، فقبل القرن التاسع عشر كان من غير الشائع أن يصنف الناس أنفسهم بأحد هذه الفئات، بل وفقاً للجماعة الدينية أو المدينة أو المنطقة، أو وفق مركب من هذه العوامل.

1 - العرب

قبل ظهور الإسلام في بداية القرن السابع الميلادي، عاش العرب في شبه الجزيرة العربية وعلى طول طرق القوافل من شبه الجزيرة العربية إلى الشام

والعراق، ونتيجة للفتح الإسلامي للشرق الأوسط، زادت أعدادهم في المنطقة بصورة استثنائية، وفي أثناء العهد العثماني، لم تكن كلمة "عرب" تعني المضمون القومي الذي تعنيه اليوم، بل كانت مصطلحاً يستعمله متحدثو العربية والتركية العثمانية للدلالة بشكل ازدرائي إلى السكان الرحل أو شبه الرحل في الصحراء والمناطق الريفية النائية حول البلدات (كما كانت كلمة "عرب" تتضمن زيادة على ذلك الأفارقة جنوب الصحراء)، ومن جهة أخرى فإن المدن والبلدات والقرى في الولايات العربية العثمانية كان يسكنها متحدثون بالعربية يميلون لتعريف أنفسهم وفق أماكن سكناهم أو وفق طوائفهم الدينية التي ينتمون إليها، وربما جمعوا التعريف بمكان السكن والطائفة معاً.

2 - الفرس

لقد سكن الفرس إيران منذ سنة 1500 قبل الميلاد تقريباً، وكانت الامبراطوريات الفارسية العظمى الثلاث في التاريخ الممتد من القرن السادس قبل الميلاد إلى الفتح الإسلامي في القرن السابع الميلادي تشمل العراق أيضاً.

3 - الأكراد

يبدو أن مصطلح "الكرد" كان مستخدماً منذ العصور القديمة للدلالة بشكل مجمل على شعوب تتكلم لغة هندو-أوروبية متصلة بالفارسية ويعيش أفرادها في جنوب شرق الأناضول وشمال شرق سوريا وشمال العراق وغرب إيران، ولذلك فقد استعمل العثمانيون المصطلح بصورة فضفاضة، وفي أثناء الحقبة العثمانية كان كثير من السكان الأكراد رحّلاً أو شبه رحّل.

4 - الأتراك

وفيما يتعلق بالأتراك، لم يكن لهم حضور هام في المشرق العربي الإسلامي إلى القرن التاسع الميلادي، عندما بدأت قبائل تركية في آسيا الوسطى

بالهجرة غرباً تحت ضغط حكومة الصين المركزية، وفي القرن الحادي عشر قام ائتلاف قبلي تركي ضخم يعرف بالأوغوز بعبور نهر جيحون، أو أموداريا الذي يفصل اليوم تركمنستان عن أوزبكستان، وأفغانستان عن أوزبكستان وطاجكستان، وساح أولئك الأتراك في قلب إمبراطورية العباسيين، وتحت قيادة الأسرة السلجوقية سيطر الأوغوز على العاصمة العباسية بغداد في سنة 1055 ولكنهم لم يعزلوا الخليفة العباسي بل اعترفوا به سلطة دينية عليا للإسلام السني في الوقت الذي اتخذ فيه الحاكم السلجوقي لقب سلطان، المشتق من السلطة والقوة، وتصرف بالقوة السياسية والعسكرية، وفي نهاية القرن الحادي عشر، أسس فرع سلجوقي دولة في الأناضول وعاصمتها المدينة البيزنطية القديمة إيقونيوم Iconium التي أصبحت تعرف تحت السيطرة التركية بقونية، وبسبب هذا الموقع في مقاطعة بيزنطية أو رومانية صار حكام هذه الدولة يُعرفون بسلاجقة الروم.

حتى حلول القرن التاسع عشر، كانت كلمة "تركي"، مثل كلمة "عربي"، ازدرائية نوعاً ما لوصف الريفي، أو القبلي غالباً، مع انطباع بالجلافة والجهل، وكان الأتراك الرحل وشبه الرحل الذين يقطنون أجزاء من شمال العراق وسوريا ولبنان وشرق الأناضول وشمال غرب إيران في العهد العثماني يطلق عليهم نموذجياً باللغة الإنجليزية تركمان، في الوقت الذي كان متحدثو العربية والتركية العثمانية يميلون لوصف العثمانيين المنتمين إلى قلب أراضي الدولة في الأناضول وشرق البلقان بالروم.

5 - الجماعات القومية اللغوية

ما عدا هذه الجماعات الأربع الرئيسة، ضمت البلاد العربية أعداداً هامة من الأرمن المسيحيين، لاسيما في مدن سوريا الكبرى، أهمها دمشق وحلب والقدس، بالإضافة إلى ذلك فإن البربر السكان الأصليين لشمال إفريقيا كان يمكن العثور عليهم بين القبائل شبه الرحل في صعيد مصر، رغم أنهم كانوا أكثر تواجداً فيما يعرف الآن بتونس والجزائر والمغرب، وإن الهوارة الذين هم

ائتلاف قبلي أصبح مهيمناً في صعيد مصر في القرن الثامن عشر، كانوا بربر مستعربين هاجروا إلى مصر في القرن الثالث عشر.

لقد زادت الدولة العثمانية كثيراً من التنوع القومي للبلاد العربية، وذلك بوضع جنود من الأناضول والبلقان في المدن والبلدات العربية وعينت مسئولين من تلك المناطق أيضاً في مراكز الولايات العربية.

❖ الأقليات الدينية

رغم أن سكان المشرق العربي كان معظمهم من المسلمين منذ حوالي القرن العاشر، عندما صار ملاحظاً دخول أفواج مستمرة إلى الإسلام طوعاً، فإن المنطقة التي حكمها العثمانيون ضمت كتلة ضخمة من غير المسلمين، والشيعة أيضاً، وسنناقش العديد من هذه الجماعات السكانية بتفصيل أكبر في الفصل التاسع، وهنا سنقوم بمسح مختصر لهذا التنوع الكبير في الأقليات الدينية.

1 - المسيحيون

عندما كانت مصر والسهل الساحلي لشرق المتوسط جزءاً من الإمبراطورية البيزنطية، ضمت أعداداً كبيرة من المسيحيين بعدما قام الإمبراطور البيزنطي قسطنطين (حكم بين سنتي 306-337) بتبني المسيحية ديناً رسمياً للإمبراطورية، وبعد مجمع خلقدونية شديد المحوري في سنة 451 ميلادية تبنى معظم المسيحيين البيزنطيين قرار المجمع بكون يسوع المسيح له طبيعتان منفصلتان، إلهية وبشرية، ومن التزم بذلك من المسيحيين صاروا يُعرفون بأنصار الطبيعتين، وتضم صفوفهم اليوم معظم مسيحيي العالم الأرثوذكس والروم الكاثوليك والبروتستانت معاً، ومع ذلك فقد تحدت الكنيسة المصرية مجمع خلقدونية وأصرت على الطبيعة الواحدة للمسيح وكونها غير قابلة للتجزئة، ولهذا فإن المسيحيين المصريين الذين صاروا يُعرفون بالأقباط، وهو اسم متصل باسم مصر Egypt، عانوا من الاضطهاد على أيدي البيزنطيين، ورغم انبثاق كنيسة مونوفيزية

[أي مؤيدة لفكرة الطبيعة الواحدة] أخرى في سوريا ظل الأقباط هم الطائفة المونوفيزية الأكبر وواحدة من أكبر التجمعات المسيحية في العالم العربي.

وحتى قبل مجمع خلقدونية فإن الأساقفة في أنطاكية الذين تواجدوا في منطقة حدودية بين سوريا والأناضول كانوا مصرين على فكرة الطبيعة الواحدة، وكانت الكنيسة الأرثوذكسية السورية التي يتزعمونها تعرف أحياناً بالكنيسة اليعقوبية تبعاً لأسقف مبشر من القرن السادس، وقد استمرت إلى اليوم، وشجعت المونوفيزية الأنطاكية قسيساً متمرداً يُعرف بيوحنا مارون (وهو مصطلح محلي يعني السيد) للهروب مع أتباعه إلى جبال لبنان، وصار أتباع هذا القسيس الذي توفي حوالي سنة 410 يُعرفون بالموارنة، ومازالوا يؤلفون قسماً هاماً من سكان لبنان، وقد حصل الموارنة على بطريرك خاص في نهاية القرن السابع بعدما قطعتهم الفتوحات الإسلامية المبكرة عن بطريرك القسطنطينية، وبعدما دعموا الصليبيين تصالحوا مع الفاتيكان في سنة 1182، وبعد الانفصال بين الكنيستين اليونانية والرومانية في سنة 1054 فإن غالبية مسيحيي سوريا الكبرى ومن في الأناضول ظلوا على ولائهم للكنيسة اليونانية التي تُعرف اليوم بالكنيسة الأرثوذكسية، وحتى اليوم هناك كتلة ضخمة من المسيحيين الأرثوذكس ظلت في سوريا ولبنان وفلسطين، وهذه البلاد مازالت كذلك موطناً لأعداد أصغر، ولكنها ليست هامشية، من الأرمن المسيحيين الذين يتبعون عقيدة الطبيعتين، وفي العراق العثماني عاشت بقايا الكنيسة النسطورية القديمة وهي طائفة اعتنقت صورة متطرفة من فكرة الطبيعتين وأخذت اسمها من يوحنا نسطور وهو راهب أنطاكي أصبح بطريرك القسطنطينية بين سنتي 428-431، وفي الواقع فإن هذه الطائفة المعروفة أيضاً بالآشوريين، ترجع جذورها في جنوب شرق الأناضول والعراق للقرن الثالث على الأقل، وكانت الإمبراطورية الساسانية التي حكمت العراق وإيران قبل الفتوحات الإسلامية، تقدم الرعاية لهم، كما اكتسبوا مناصبة نافذة في الإدارة العباسية، وبحلول العهد العثماني كانت أعدادهم ونفوذهم في تضاؤل.

وفي ظل الحكم العثماني، قام التجار المسيحيون بأدوار مهمة في التجارة

داخل وبين الولايات العربية، وفوق ذلك كان الأرمن نشطاء لاسيما في التجارة البرية مع إيران والهند، وفي أثناء القرن الثامن عشر، وفي الوقت الذي أصبحت فيه بريطانيا وفرنسا قوتين تجاريتين هامتين في المنطقة بشكل متزايد، اشتغل مزيد ومزيد من التجار المسيحيين بالتجارة مع أوروبا كذلك، وفي مصر خدم الأقباط الولاة العثمانيين والأعيان المحليين بالوظائف المالية.

2 - اليهود

إن معظم المدن في البلاد العربية كانت موطناً لجماعات يهودية صغيرة، وفي زمن الفتح العثماني لهذه الأقاليم في سنتي 1516-1517 كان معظم اليهود متحدثين باللغة العربية ويعرفون بالمستعربين، ولكن في هذه السنوات تحديداً، كانت البلاد العربية تستوعب سيلاً متدفقاً من اليهود المطرودين من إسبانيا بعد الانتصار الكاثوليكي على غرناطة وإعادة توحيد إسبانيا تحت الحكم المسيحي في سنة 1492، وهؤلاء اليهود السفارديون المتحدثون بالإسبانية صاروا سريعاً يهيمنون على الجماعات اليهودية على امتداد الدولة العثمانية، وفي الوقت الذي كان فيه المسيحيون من جميع الطوائف يعيشون في القرى الريفية والمدن، مال اليهود للحياة في المدن، في البلاد العربية خدم اليهود السفارديون المهمون في الإدارة المالية لعدة ولايات، كما عملوا تجاراً ومصرفيين وأطباء، أما من هم من طبقات أقل شأناً فكان موجودين بأكثر من نسبتهم العددية، في صناعة النسيج، لاسيما الصباغة.

3 - الشيعة

كان المسلمون الشيعة أقلية من السكان محل الشك أحياناً في ظل الحكم العثماني، وهم يضمون ثلاث طوائف باقية: الاثنا عشرية والإسماعيلية والزيدية، رغم أن كل الشيعة يعتقدون أن [الإمام] علياً [ابن أبي طالب كرم الله وجهه] كان يجب أن يخلف النبي محمداً [صلى الله عليه وآله وسلم] مباشرة ليكون قائد المجتمع الإسلامي، وأن قائد هذا المجتمع، أو الإمام حسب

المصطلح الشيعي، يجب أن يكون من ذرية علي [عليه السلام]، ويختلف الاثنا عشرية والإسماعيلية والزيدية على سلاسل الأئمة الذين يعترفون بهم، ويتفق الاثنا عشرية والإسماعيلية على الأئمة الستة الأوائل ولكنهم يختلفون على أيهم من أبناء الإمام السادس [جعفر الصادق عليه السلام] الذي توفي سنة 765 ميلادية، هو الذي يكمل السلسلة، فالإسماعيلية اشتق اسمهم من اعترافهم بإسماعيل الابن الكبير للإمام السادس، بصفته الإمام الشرعي السابع (ولهذا السبب يطلق عليهم أحياناً السبعية)، وبدوره نقل إسماعيل الإمامة إلى ابنه محمد الذي اختفى عن أعين العباسيين، ومات في سن مبكرة، ربما في العشرينيات، ويؤمن كثير من الإسماعيلية أنه غاب وسيعود في نهاية الزمن، ولكن نسبة كبيرة صارت تعد الخلفاء الفاطميين أئمة أحياء وهم الذين أسسوا في القرن العاشر خلافة مضادة للعباسيين، ومن عاصمتهم القاهرة حكموا مصر وسوريا والمدينتين المقدستين مكة [المكرمة] والمدينة [المنورة] بين سنتي 969-1171، ومع ذلك فإنه بحلول العهد العثماني، كان قائد فرع من الإسماعيلية الذين استمروا بالاعتقاد بالأئمة الأحياء، موجوداً في إيران، في الوقت الذي كان الدعاة الأساسيون للسلسلتين المتفرعتين من الفرع الرئيس الآخر يمكن العثور عليهم في اليمن والهند، وكان الاثنا عشريون يجادلون بأن خط الأئمة يستمر في الابن الأصغر للإمام الشيعي السادس، والإمام الثاني عشر في هذا الخط، والذي اختفى عندما كان طفلاً صغيراً، غاب عن الأنظار كما يعتقدون وسيعود في نهاية الأيام بصفته مخلّصاً.

أما الشيعة الزيدية فقد أخذوا اسمهم من [الإمام زيد] ابن حفيد [الإمام] علي [عليه السلام] الذي ثار ضد الخلفاء الأمويين في سنة 740 ميلادية والذي عدوه الإمام الخامس (أحياناً يطلق عليهم المخمسة نتيجة ذلك)، وفي النهاية صار الزيدية يقولون بإمامة أي من سلالة الابن الأكبر [للإمام] علي وهو [الإمام] الحسن، أو أحياناً من سلالة الابن الأصغر [الإمام] الحسين [سلام الله عليهم جميعاً]، ويكون الإمام هو الذي يتلقى علوم الإسلام ويستطيع الدفاع عنه.

أ - الشيعة الاثنا عشرية

لما كان العثمانيون من أهل السنة رسمياً، وكانت معظم الولايات العربية فيها أغلبية سنية حتى قبل الفتح العثماني، كان الشيعة الذين يعيشون في ظل الحكم العثماني أقلية دينية، وهي أقلية نُظر إليها بشك أكبر مما نظر به إلى أي أقلية أخرى نظراً للصراع القائم بين العثمانيين والصفويين في إيران، لقد كان حضور الشيعة هاماً في جنوب العراق منذ بدايات العهد الإسلامي، وذلك نتيجة الحضور المركز لأتباع [الإمام] علي بن أبي طالب [كرم الله وجهه] هناك ووجود قبري [الإمامين] علي والحسين [عليهما السلام] في مدينة النجف ومدينة كربلاء على التوالي، وكان العرب الشيعة نسبة كبيرة من سكان هاتين المدينتين وبدرجة أقل في ميناء البصرة، كما كانوا يقطنون الأهوار الممتدة في ملتقى نهري دجلة والفرات رغم أن التحول إلى التشيع لم يحدث بينهم قبل القرن الثامن عشر، ونتيجة لاحتلال الصفويين المتقطع للمنطقة كما لاحظنا سابقاً، وجدنا شيعة من الفرس في مدن المراقد لاسيما كربلاء.

وخارج جنوب العراق، كان حضور الشيعة الاثني عشرية ضئيلاً نسبياً في المدن الرئيسة، رغم أنه وجد في حلب في شمال سوريا عائلة من الأشراف من سلالة النبي محمد [صلى الله عليه وآله وسلم]، وفي ريف جنوب لبنان تعيش مع ذلك كتلة ضخمة من الفلاحين العرب الشيعة الذين يُعرفون بالمتاولة.

ب - الشيعة الإسماعيلية والزيدية

حكم العثمانيون اليمن لمدة قرن فقط (1538-1636) في الفترة الذي يغطيها هذا الكتاب، وكان اليمن هو الولاية العثمانية الوحيدة التي يقطنها جماعة كبيرة من السكان الشيعة الإسماعيلية والزيدية، ويرجع وجود السكان الإسماعيليين في اليمن إلى ذروة زمن الخلافة الفاطمية، وفي هذه السنوات تولى الحكم في اليمن أسرة إسماعيلية مؤيدة للفاطميين هي الأسرة الصليحية، وبعد تداعيها في نهاية القرن الثامن عشر، تركز الإسماعيليون في المرتفعات الوسطى في اليمن، حيث ستبدأ زراعة القهوة منذ القرن الخامس عشر، وشمال تلك المناطق.

الشيعة الزيدية هم الأصغر في الطوائف الشيعية الباقية، نشئوا في اليمن في نهاية القرن التاسع، عندما هاجر إليها الإمام يحيى الهادي من المدينة [المنورة]، وكان معقل الزيدية دائماً هو الجبال الشمالية، وعلى العكس من الاثني عشرية والإسماعيلية، لا يعترف الزيدية بمجرد أئمة متواجدين في الساحة بل بأئمة يستطيعون الدفاع عن مجتمعاتهم حتى لو كان دفاعاً عسكرياً، ويبدو أنه لهذا السبب واجه العثمانيون ثورات شبه مستمرة أثناء القرن الذي حكموه في اليمن، وكانت هذه الثورات المستمرة والمكثفة هي التي أجبرتهم على الخروج كلية من اليمن في ثلاثينيات القرن السابع عشر، وعلى الجانب الآخر كان إسماعيلية اليمن منقسمين في ميولهم السياسية أثناء الفترة العثمانية كما سنلاحظ في الفصل الثالث، إذ كان معظمهم هادئين، وبعضهم تعاون بحماس مع العثمانيين*، وآخرون شاركوا في الثورات التي قادها الزيدية.

وزيادة على ذلك، فإنه حتى بعد طرد العثمانيين، استمر التجار والإداريون في مصر بإقامة علاقات مع مزارعي القهوة الإسماعيليين الذين كانوا ينقلون حبوبهم إلى سواحل البحر الأحمر لتشحن إلى مصر حيث يعاد شحنها إلى بقية أجزاء الدولة العثمانية وأوروبا.

4 - العلويون والدروز

منحت جبال سوريا ولبنان، كجبال اليمن، مأوى للأقليات الدينية، وهناك سلسلتا جبال في سوريا اشتق اسماهما من طائفتين على صلة غير وثيقة بالإسلام الشيعي، ففي غرب سوريا، سمي جبل النصيرية نسبة للنصيرية الذين يُعرفون

---

* يشير المؤرخ فرهاد دفتري إلى أنه بعدما سقطت جميع قلاع الإسماعيلية النزارية بأيدي المماليك بحلول سنة 1273، سُمح للنزاريين السوريين بالبقاء في أماكن سكنهم التقليدية بصفتهم رعايا مخلصين للمماليك، ثم للعثمانيين من بعدهم، لكن قسماً كبيراً من تراثهم الأدبي فُقد أثناء نزاعهم لأمد طويل مع جيرانهم من الجماعة النصيرية (العلوية)، أما في اليمن فإن الإمام المتوكل شرف الدين (1506-1558) نفذ حملات عسكرية ضد الإسماعيليين الطيبيين الذين تحالفوا مع الأتراك العثمانيين في زمن الفتح (تاريخ الإسلام الشيعي، دار الساقي، بيروت، 2017، ص 174 و 213-214).

بالعلويين أيضاً، وهي طائفة لها معتقد غير شيعي، إلا أنه ينظر بإجلال خاص إلى علي بن أبي طالب [كرم الله وجهه]، كما أن جبل الدروز إلى الجنوب، إلى جانب جبال الشوف كان موطناً للطائفة الدرزية، وهي فرع من الشيعة الإسماعيلية التي تعتقد بألوهية الخليفة الفاطمي الحاكم [بأمر الله] (حكم بين سنتي 996-1021)، وبينما يبدو العلويون هادئين في ظل الحكم العثماني*، تمرد الدروز بثورة رئيسة تحت زعامة فخر الدين المعني الثاني، واستمرت الثورة سنوات عديدة في بداية القرن السابع عشر إلى أن تم قمعها بقوة حملة عثمانية.

5 - اليزيديون

رغم أن معظم الأكراد في جبال زاجروس وطوروس من المسلمين السنة، كالعثمانيين، فقد كانت جبال زاجروس موطناً لطائفة كردية صغيرة ومعرضة للافتراء كثيراً هي اليزيدية التي هي ديانة قديمة أثرت عليها الزرادشتية، وجوهرها عبادة ملائكة أقوياء، ولأن أحد هؤلاء الملائكة يحمل اسم إبليس، وهو نفس الاسم الذي يطلقه الإسلام على الشيطان، وصمت الديانة بعبادة الشيطان.

ومثل الحكام السابقين، مال العثمانيون لمنح رعاياهم غير المسلمين، والمسلمين غير السنة، درجة عادلة من الاستقلال الذاتي، ما داموا على الطاعة ويدفعون الضرائب، وكان الشيعة وغير المسلمين على السواء مضطرين لمراعاة

---

* يقول المؤرخ فرهاد دفتري: "سنة 923/ 1517، تمكن السلطان سليم الأول من إلحاق الهزيمة بآخر حاكم مملوكي وضم سوريا ومصر إلى الإمبراطورية العثمانية، كان الأتراك العثمانيون السنة قد بسطوا حكمهم على إمبراطورية مترامية الأطراف ومتعددة الأعراق لمدة طويلة دامت حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، عموماً، اتخذ العثمانيون موقفاً متسامحاً اتجاه الأقليات الدينية والعرقية داخل مملكتهم، وأطلقوا عليهم تسمية "أهل الملة"، نتج عن ذلك أن الأقليات الدينية، بما فيها الجماعات الشيعية المتنوعة، لم تعد تتعرض للاضطهاد عموماً، وصار النصيريون/ العلويون، طوال الفترة العثمانية، جماعة دينية معترفاً بها ومتميزة بجهازها القضائي وممارساتها الخاصة" (تاريخ الإسلام الشيعي، دار الساقي، بيروت، 2017، ص 232).

قيود على طقوسهم، وقد اختلفت درجات هذه القيود تبعاً للظروف والأوقات، كما استخدمت الإدارات العثمانية المركزية والمحلية غير المسلمين في وظائف شتى، لاسيما المالية منها، ورعت التجار والمصرفيين والأطباء والدائنين غير المسلمين، أما من هي الطوائف المفضلة لدى الحكومات المركزية والمحلية فقد كانت الإجابة تختلف من وقت إلى آخر، وفي القرن الثامن عشر خاصة، كانت علاقات الدولة بمختلف القوى الأوروبية تؤثر على الرعاية التي يتمتع بها مختلف الأقليات.

❖ الاستنتاج

كان المشرق العربي إذن طوال تاريخه منطقة تنوع سكاني بعضه مطابق لتنوعه الجغرافي، وقد ميزه كذلك تدفق السكان بشعوب جديدة اندفعت دورياً بقوة من جهات مختلفة وكانت التحركات السكانية الرئيسة في الزمن الميلادي آتية من شبه الجزيرة العربية وآسيا الوسطى، والعثمانيون أنفسهم كانت جذورهم حسب الظاهر تعود لواحدة من هجرات آسيا الوسطى، كالمغول الذين أدى غزوهم للشرق الأوسط في القرن الثالث عشر إلى تهيئة الظروف لصعود العثمانيين.

الفصل الثاني

الفتح العثماني للبلاد العربية

❖ أصل العثمانيين وصعودهم

في الوقت الذي كان المغول ينهبون فيه بغداد سنة 1258 ويحرقونها ويقتلون أفراد الأسرة العباسية، كانت مساحة كبيرة من الأناضول محمية مغولية، فبعد هزيمة عسكرية في سنة 1243 على يد النظام المغولي الذي احتل روسيا في ثلاثينيات القرن الثالث عشر، التمس سلاجقة الروم السلام وصاروا أتباعاً للمغول، وفي سنة 1256 هاجمهم قائد مغولي نيابة عن الجيش المغولي الذي كان قد دخل إيران حديثاً، وبعد هزيمتهم الثانية، سُمح للسلاجقة بالبقاء تحت الحماية المغولية، وظلوا في هذه الحالة الضعيفة جداً إلى بداية القرن الرابع عشر.

ومع ذلك ظلت السيطرة المغولية على الأناضول رخوة جداً، فكان هناك بعض الأمراء المغول الثانويين إلى جانب بقايا سلاجقة الروم، وعدد من الكيانات السياسية التركية المتحدرة من قبائل دفعها غرباً تقدم المغول، وكان بين هذه الكيانات التركية قوتان توسعيتان هما قرمان وجرميان في وسط الأناضول، وفي غرب الأناضول عدد من الإمارات الأصغر التي صقلتها المعارك الحدودية مع الامبراطورية البيزنطية الآفلة، والصليبيين اللاتين الذين احتلوا القسطنطينية بين سنتي 1204-1261، مع احتفاظ هذه الإمارات بعلاقات متأرجحة مع الدول التركية الأكبر في الشرق، وكانت واحدة من إمارات شمال غرب الأناضول يحكمها زعيم قبلي معروف باسم عثمان، ومن إمارته انبثقت الدولة العثمانية.

وفي القرن الرابع عشر، كانت الإمارة العثمانية الناشئة تستغل ضعف البيزنطيين في الغرب والفوضى التي أحدثها المغول في الشرق، لتقوم بالتوسع في البلقان والأناضول، وتعرض هذا التوسع لنكسة مؤقتة بفعل تيمور، الفاتح التركي من آسيا الوسطى (المعروف في أوروبا بتيمور لنك) في بداية القرن الخامس عشر، ووصل التمدد العثماني ذروته على يد السلطان محمد الثاني (الفاتح، حكم بين سنتي 1451-1481)، وهكذا بعد حوالي 1120 سنة من نقل العاصمة الرومانية إلى القسطنطينية على يد الامبراطور قسطنطين العظيم، وبعد قرون من المقاومة البيزنطية لهجوم مختلف السلالات الإسلامية السابقة، قاد العثمانيون الإمبراطورية القديمة أخيراً إلى نهايتها.

❖ السلطنة المملوكية (1250-1517)

في "مذكرات انكشاري"، وهي رواية عن خدمة أحد أفراد الجيش الإنكشاري في وحدته الاحتياطية بعد أسره بأيدي جيش السلطان محمد الثاني، هذا الجندي الصربي من المشاة اسمه قسطنطين ميهالويتز Konstantin Mihalowicz سمع الفاتح يعلن: "سأزحف للهجوم على "سلطان" Zoldan ولكني أخشى الله أن أدنس المدن المقدسة"[(5)]، سلطان هذا هو سلطان مملوكي يحكم امبراطورية سنية مهيبة تضم مصر وسوريا وجنوب شرق الأناضول والمدينتين المقدستين مكة [المكرمة] والمدينة [المنورة] منذ سنة 1250، وإذا رغب العثمانيون بحكم المدينتين المقدستين فإن عليهم أولاً التغلب على السلطنة المملوكية.

كان نظام المماليك مميزاً جداً، بدئوا نخبة من العبيد الأتراك المملوكين للأسرة الأيوبية التي تأسست في سنة 1171 على يد صلاح الدين يوسف بن أيوب، ومن هنا وصفهم بالمماليك، وكان صلاح الدين تابعاً كردياً للوالي السلجوقي في شمال العراق وسوريا وخدم قائداً عند الخلفاء الفاطميين الإسماعيليين في صراعهم مع الصليبيين ولكنه في النهاية أزاح الفاطميين وسيطر على إمبراطوريتهم، وكان المماليك هم عماد الجيوش الأيوبية وقد أوقفت قوة

مملوكية تقدم المغول في سوريا سنة 1260، وبحلول هذا الوقت كانوا قد أزاحوا الأيوبيين من حكم مصر وسوريا، تماماً كما أزاح الأيوبيون الفاطميين، وقد لقي أمير عباسي هرب من مجزرة اجتياح المغول بغداد الترحيب في البلاط المملوكي حيث وضِع خليفة صورياً، وكان دوره هو وسلالته إضفاء الشرعية على النظام المملوكي، ولم يكن المماليك سلالة عائلية بل كل سلطان كان عبداً محرراً وكان يحاول نقل العرش لابنه (إن كان له ابن)، ولكن في معظم الحالات كان بقية القادة المماليك، أي الأمراء، يثبتون سطوتهم ويعتلي أحدهم العرش، ولهذا كان النظام شبيهاً جداً بنظام حكم الأقلية [الأوليغارشية] حيث ملك نخبة الأمراء المماليك السلطة.

كان المماليك واعين لصعود وتمدد العثمانيين في شمال دولتهم، وفي أكتوبر [تشرين الأول] 1453 سجلت حولية ملوكية وصول سفير من العثمانيين بأخبار فتح القسطنطينية في شهر مايو [أيار/ ماي] الماضي(6) من نفس العام، وكان توسع العثمانيين في جنوب شرق الأناضول في أعقاب ذلك الفتح الضخم، جعلهم يواجهون المماليك وأتباعهم، وهم سلالة تركية معروفة باسم ذو القادر أوغلو (أبناء ذو القادر) الذين يحكمون رقعة من الأرض بجوار جبال طوروس، وقد دخل السلطان بايزيد الثاني (حكم بين سنتي 1481-1512) ابن محمد الفاتح، في سلسلة حروب مع المماليك في هذه المنطقة في نهاية القرن الخامس عشر، ولم تكن هذه الصراعات حاسمة في النهاية، وظل الطرفان يحتفظان بتوازن قريب بينهما.

ومع ذلك ففي بداية القرن السادس عشر ظهر تهديدان للعثمانيين والمماليك معاً، في الشرق قوة إسلامية شيعية جديدة هي الصفويون الذين أخضعوا إيران والعراق، وفي الجنوب البرتغاليون الذين أبحروا في المحيط الهندي مؤلفين خطراً على المماليك في البحر الأحمر إلى حد تهديد المدينتين المقدستين مكة [المكرمة] والمدينة [المنورة]، هذا التحديان الجديدان سيكونان في النهاية من العوامل الفاعلة في إخضاع العثمانيين للسلطنة المملوكية.

❖ الصفويون

كان الصفويون أصلاً من سلالة تركمانية من أتباع أخوية صوفية عرفت بالطريقة الصفوية نسبة لمؤسسها الشيخ صفي الدين [الأردبيلي] (1252-1334) الذي سطع نجمه في أذربيجان الإيرانية في القرن الرابع عشر، وفي القرن الخامس عشر اعتنقت الأسرة التشيع الإمامي الاثني عشري واستعدت للقتال وصارت تدعو بحماس لمعتقدها في محيط شرق الأناضول، ونحو نهاية ذلك القرن، وتحت زعامة شخصية الشاه إسماعيل الآسرة، أخضع الصفويون العراق وإيران من الأسرة التركمانية المعروفة بالآق قويونلو (الخروف الأبيض)، وقد جعل الشاه إسماعيل وخلفاؤه من التشيع الاثني عشري المذهب الرسمي لدولتهم وبذلوا جهوداً ضخمة لغرسه بين جمهور رعيتهم، وأصبح التشيع الإمامي الاثنا عشري هو معتقد الغالبية في إيران وظل كذلك إلى اليوم، مما أدى إلى زيادة عدد إضافي إلى الشيعة القدماء في العراق.

وكونهم متحولين إلى التشيع ولهم أتباع مخلصون في شرق الأناضول، كان الصفويون تهديداً باشراً للعثمانيين، ولما اعتلى السلطان سليم الأول العرش (حكم بين سنتي 1512-1520) باشر بمحاولة عنيفة لوقف التوسع الصفوي، ومن ضمن ذلك اضطهاد وقتل الرعايا العثمانيين الذين يتعاطفون مع الصفويين في شرق الأناضول، ويمكن القول إن الصراع مع الصفويين ساعد في وضع العثمانيين في موضع حماة الإسلام السني، وفي سنة 1514 وجه سليم ضربة قاصمة للصفويين في جالديران قرب بحيرة وان في شرق الأناضول، وبعد هذا الانتصار أخضع جنوب شرق الأناضول، بما فيه إمارة ذو القادر أوغلو التابعة للمماليك، وما هو اليوم شمال العراق، ونتيجة لهذه الفتوحات والفتوحات الأخرى التي قام بها ابنه وخليفته سليمان الأول في أذربيجان الإيرانية ووسط وجنوب العراق، حاز العثمانيون على حدود طويلة مع الصفويين وستشتبك الدولتان المتنافستان على طولها في سلسلة من الصراعات حتى انهيار الدولة الصفوية في بداية القرن الثامن عشر، وفي هذه الأثناء، تغيرت الحدود العثمانية الصفوية جذرياً كما ستوضح الفصول اللاحقة، وكان الصفويون يطمعون بجنوب العراق خاصة كونه يحتوي على مدن العتبات الشيعية المقدسة.

شك سليم الأول أن المماليك رغم كونهم من أهل السنة يمكن أن يحالفوا الصفويين لمجابهة العثمانيين الذين يبدو توسعهم غير قابل للتصدي، وفي أعقاب معركة جالديران، عقد الشاه إسماعيل والسلطان المملوكي قانصوه الغوري (حكم بين سنتي 1501-1516) ما يمكن وصفه بميثاق دفاع لتتحرك القوات المملوكية بموجبه إلى سوريا في حالة الهجوم العثماني على الصفويين مجدداً، وذلك لتهدد جناح العثمانيين الجنوبي، وبعض المؤرخين يستنتجون أن الخوف من الحلف المملوكي الصفوي هو الذي حفز هجوم سليم على المماليك.

❖ البرتغاليون

ومع ذلك هناك احتمال آخر أيضاً، ففي سنة 1498 نجح بحارة برتغاليون بقيادة فاسكو دي جاما بالإبحار حول رأس الرجاء الصالح للوصول إلى المحيط الهندي، وهذه المغامرة منحتهم طريقاً إلى الهند بتوابلها ومجوهراتها مع تفادي الأراضي العثمانية، ولكنها وضعتهم أيضاً في موضع تهديد القوى الإسلامية المطلة على المحيط الهندي بمن فيهم المماليك.

وهناك بالمناسبة سبب للاعتقاد بأن العثمانيين كانوا مطلعين على رحلات الكشوف الأوروبية، سواء حول إفريقيا أو إلى العالم الجديد، بل حتى أنهم اعتزموا دخول السباق للتوسع فيما وراء الأطلسي، وقد جاء ذكر ذلك خاصة في "كتابي بحرية" الذي وضعه في نهاية القرن الخامس عشر من سيصبح مستقبلاً أمير البحر العثماني بيري ريس، وقد جمع بعد وفاة المؤلف واحتوى خرائط للسواحل الأمريكية، ومن العجيب القصة التي رواها الرحالة العثماني أوليا جلبي في القرن السابع عشر عن رفض السلطان بايزيد الثاني بشدة المغامرة في الأطلسي مصراً على كون مصير العثمانيين مرتبط بالبحر المتوسط، وعلى كل حال فإن سيطرة المسلمين على شرق المتوسط والبحر الأحمر، دع عنك الطرق البرية عبر آسيا، هي التي حفزت البرتغاليين على البحث عن خيار بديل إلى الهند.

وفي بداية القرن السادس عشر، بدأ البرتغاليون سلسلة هجمات بحرية على

اليمن والجزر المقابلة لسواحله على البحر الأحمر، ولأنه لم يكن للمماليك أسطول قوي في يوم من الأيام، فقد التمسوا مساعدة العثمانيين، وفي سنة 1501 واجه أسطول ملوكي عثماني مشترك البرتغاليين، وقد نتج عن هذا الجهد حالة غريبة حيث كان ساحل اليمن لمدة سنوات تحت إدارة القواد البحريين العثمانيين دون أن يكون تابعاً رسمياً للدولة العثمانية، وإذ أصبح من الممكن الآن أن يستولي البرتغاليون على المدينتين المقدستين مكة [المكرمة] والمدينة [المنورة] وهذا ما لا يمكن أن تتحمله القوى الإسلامية، فيبدو من المحتمل أن عجز المماليك في مواجهة البرتغاليين كان له دور في قرار سليم الأول بمهاجمة المماليك.

❖ إخضاع المماليك

في يونيو [حزيران/ جوان] 1516، نصب سليم الأول خيمة حملته في أوسكودار على الجانب الآسيوي للبوسفور، وكانت هذه هي الإشارة التقليدية للسلطان لتحديد وجهة حملته، وقد علم سكان إسطنبول أن السلطان كان يخطط لمهاجمة آسيا وليس أوروبا، ولكن السؤال كان حينئذ هو من هي القوة التي سيهاجمها: الصفويون أم المماليك؟ لقد زحف شرقاً حتى جنوب شرق الأناضول ثم استدار جنوباً نحو سوريا، وحينئذ اتضح أنه ينوي مهاجمة المماليك.

عندما علم المماليك بخط سير سليم، كان السلطان المملوكي قانصوه الغوري قد تقدم في سوريا التزاماً باتفاقه مع الشاه إسماعيل، فأسرع الآن شمالاً لمجابهة العثمانيين، والتقى الجيشان في أغسطس [آب/ أوت] 1516 في موقع يعرف بمرج دابق قريباً من الحدود السورية التركية، وربما كانت المواجهة في الجانب السوري تحديداً، ووفقاً للحوليات المصرية التي روت قصة المعركة، فإن العثمانيين استخدموا المدفعية والبنادق بطريقة "غير عادلة" بدلاً من مواجهة المماليك بأسوب الفروسية الخاص بهم، وفي الواقع لقد استمات الغوري في محاولته إدخال المدفعية والأسلحة النارية إلى جيوشه ولكن الأمراء المماليك

سخروا من تلك الأسلحة وعدوها خسيسة وقذرة، وفوق ذلك فقد كانت مدفعية الغوري أكثر بدائية من تلك التي امتلكها العثمانيون، وبصرف النظر عن ذلك فإن العثمانيين أثبتوا تفوقهم في هجوم الفرسان الذي كان جوهر تقاليد الحرب الإيرانية التركية في العصور الوسطى، وفي هذه الناحية هزم العثمانيون المماليك في تخصصهم، وفوق ذلك ففي اللحظة الحاسمة انحاز خاير بك والي حلب المملوكي الذي كان يقود أحد أجنحة المماليك، إلى السلطان سليم، هو وقواته، وقد تطلب الانتصار العثماني ساعة واحدة تقريباً، أما السلطان قانصوه الغوري الذي كان عمره خمسة وسبعين عاماً فقد "وقع على الأرض مغشياً عليه"[7]، وفقاً لرواية مصرية، ولعل سبب ذلك نوبة أو جلطة، ولم يعثر على جثته بعد ذلك مما أطلق العنان لقصص شعبية تزعم أن الجن فروا بجثته وأخفوها.

اتجه سليم جنوباً من أرض المعركة ووصل حلب في غضون أيام، وهناك فتح له السكان أبواب المدينة، أما دمشق فأُخذت عنوة في أكتوبر [تشرين الأول] من نفس العام، وبقيت مصر حيث وصل سليم في يناير [كانون الثاني/ جانفي] 1517، وفي القاهرة كان الأمراء المماليك قد اختاروا سلطاناً جديداً من بين صفوفهم هو طومان باي الذي واجه سليماً في الريدانية خارج القاهرة، ولكنه هُزم في غضون ساعات، وبعد محاولتين لهزيمة سليم عسكرياً، هرب داخل الريف في مصر السفلى حيث خانه البدو الذين حاول الاختباء عندهم، وأُحضر إلى القاهرة حيث شُنق وعرض رأسه على سور باب زويلة لأسابيع كثيرة، وهو البوابة الجنوبية للقاهرة الفاطمية الأصلية.

وبحلول شر إبريل [نيسان/ أفريل] 1517، كان سليم قد أنهى السلطنة المملوكية، وظل في القاهرة لمدة أشهر إضافية، ثم غادر إلى إسطنبول ولم يزر سلطان عثماني آخر القاهرة مرة ثانية لمدة 350 سنة قادمة.

❖ فتح سليمان الأول للعراق

إن وسط وجنوب العراق، مثل اليمن، أراض ستفتح على يد ابن سليم،

سليمان الأول، وسيشهد حكمه إضافة السهول الساحلية لكل من ليبيا الحالية، وتونس، والجزائر، إلى الدولة العثمانية، وكان المغرب هو المقاطعة الوحيدة في شمال إفريقيا حيث لم يتمكن العثمانيون من الحصول على موطئ قدم دائم رغم احتلال مؤقت للقسم الشرقي في نهاية القرن السادس عشر.

كان سليمان يتمنى أن ينقذ العراق من النفوذ الصفوي، وكان بإمكان الصفويين استخدام أراضيهم في وسط وجنوب العراق قاعدة لنشر دعايتهم وتشجيع الاضطرابات في الممتلكات العثمانية الحديثة في الشمال وفي سوريا وجنوب الأناضول، وفي ذات الوقت ظل البرتغاليون تهديداً في المحيط الهندي حتى أنهم استولوا على موقع استراتيجي في مضيق هرمز حيث يلتقي المحيط الهندي بخليج البصرة*، وكان من الممكن جداً أن يتحالف الصفويون مع البرتغاليين ضد العثمانيين مستخدمين خليج البصرة وميناء البصرة للاتصال بهم.

وفي نفس الوقت كان الصراع المستمر ضد الصفويين في العراق وشمال غرب إيران يشغل رجال العثمانيين ومواردهم بعيداً عن امبراطورية الهابسبورغ في الجبهة الأوروبية، وهي بلا شك العدو الذي كان سليمان يرجو أن يركز اهتمامه عليه أكثر كثيراً من اهتمام أبيه**، وكان الهابسبورغ أنفسهم في قمة قوتهم في أوائل القرن السادس عشر، وقد أفاد المنافس الرئيس لسليمان، وهو امبراطور الهابسبورغ شارل الخامس (حكم بين سنتي 1519-1556) من تحالفات المصاهرة لأجداده، فحكم زيادة على قلب امبراطورية الهابسبورغ في وسط أوروبا، إسبانيا، وهولندا، وأجزاء من إيطاليا، وامبراطورية نامية في أمريكا.

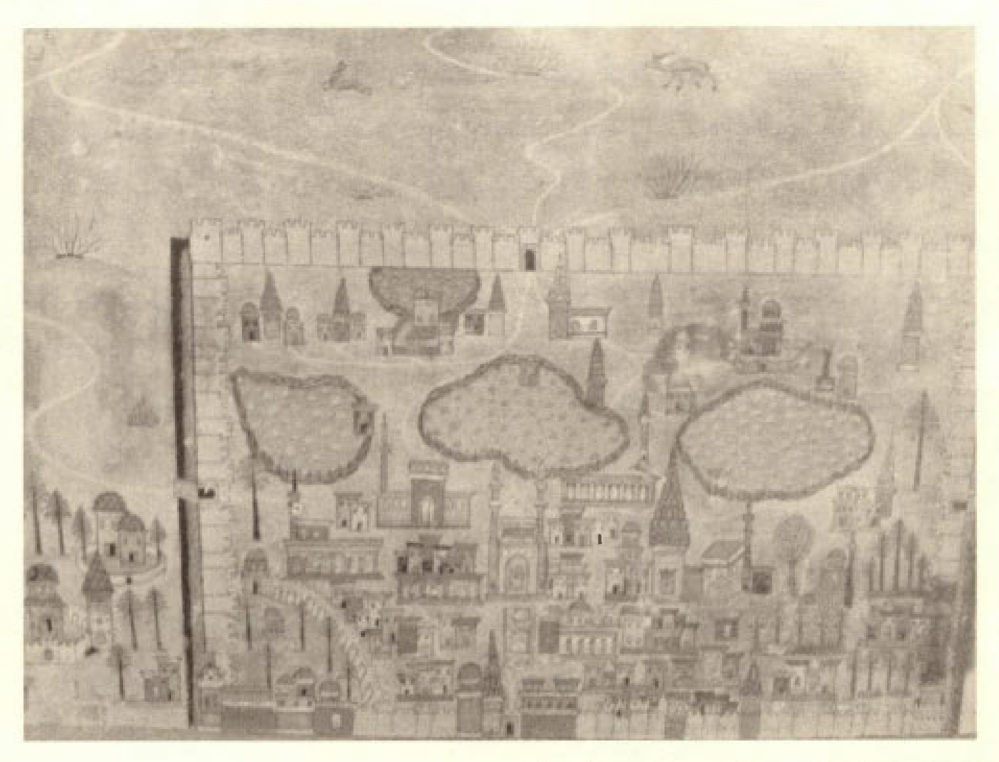
---

* كان العثمانيون يطلقون على هذا المسطح المائي اسم خليج البصرة، ولهذا آثر المترجم هذا الاسم المنسجم مع المرحلة التاريخية التي تحدث عنها الكتاب على الأسماء الأخرى مثل الخليج الفارسي الذي تستعمله المؤلفة انسجاماً مع التسمية في الغرب، أو الخليج العربي كما يسميه العرب.

** يتضح من ذلك ومن اهتمام السلطان سليم، قبل ابنه سليمان، بمواجهة البرتغاليين، أن أوروبا كانت هي محط اهتمام العثمانيين وليس مواجهة القوى الإسلامية في حد ذاتها.

ولذلك ففي سنة 1534 شرع سليمان فيما عرف بالتركية العثمانية "بحملة العراقين"، وكان هدفه بالفعل هو إخضاع كل من "عراق العرب"، وهو ما يعادل تقريباً دولة العراق الحديثة جنوب الموصل، و"عراق العجم" الذي يعادل كثيراً من إيران، وبتعبير آخر تمنى سليمان أن يقضي على الصفويين تماماً، ولكنه لم ينجح في تحقيق هدفه بل استطاع أن ينتزع عراق العرب وقليلاً من شمال غرب إيران بما فيه تبريز عاصمة الصفويين والمدينة الرئيسة في أذربيجان الإيرانية، وكان يرافقه في حملته من يمكن أن نطلق عليه معادلاً عثمانياً في القرن لسادس عشر لمصور الميدان الحربي: رجل معروف باسم مطرقجي نصوح Matrakchi Nasuh الذي أنتج سلسلة من مشاهد تصويرية لجميع المدن التي توقف عندها الجيش العثماني بداية من إسطنبول مروراً بكل الطريق إلى تبريز، وهذه المشاهد كلها لو جمعت، فإنها تظهر مدى السيطرة العثمانية أو الحدود مع الصفويين.

في سنة 1555، وقع سليمان معاهدة سلام مع الشاه طهماسب (حكم بين سنتي 1524-1576)، ابن الشاه إسماعيل، وقد أنهت هذه المعاهدة الأعمال العدائية بين العثمانيين والصفويين وسمحت لسليمان بتكريس جهده لصراعه مع الهابسبورغ وهو ما سيشغله في الإحدى عشرة سنة القادمة، وذلك إلى حين وفاته مريضاً أثناء حملته على هنجاريا سنة 1566، وفي إشارة لحسن النية، أرسل الشاه طهماسب إلى سليمان نسخة مزخرفة من الشاهنامة، وهي الملحمة الإيرانية العظيمة التي تعود إلى القرن العاشر، وقد قام بتحضيرها أفضل الخطاطين ورسامي المنمنمات في البلاط الصفوي، وهذه النسخة تحظى بشهرة عالمية اليوم باسم شاهنامة هوتون Houghton نسبة للثري الأمريكي وجامع التحف الذي اقتناها لسنوات عديدة.



صورة 2. 1: تصوير مطرقجي نصوح لبغداد

المصدر: نصوح سلاحي (مطرقجي)، بيان منازل سفر العراقين للسلطان سليمان خان، مكتبة جامعة إسطنبول، MS T. 5964، رقم الورقة 47b*.

❖ اليمن

في سنة 1538، وبعد أربع سنوات فقط على حملة العراقين، استولى أحد أمراء البحر التابعين لسليمان على اليمن للعثمانيين، وكان وضع اليمن غير محدد منذ سلسلة الحملات البحرية ضد البرتغاليين التي سبق الحديث عنها والتي ساعد العثمانيون المماليك فيها، هذه الحملات تركزت على اليمن، الموجود في الطرف الجنوبي للبحر الأحمر، وهو نقطة انطلاق واضحة

* ترجم صبحي ناظم توفيق هذا الكتاب إلى اللغة العربية بعنوان رحلة مطراقي زاده لنصوح أفندي السلاحي الشهير بمطراقي زاده ونشرها المركز الثقافي في أبو ظبي (2003).

للانقضاض على معاقل البرتغاليين في السواحل الإفريقية والهندية، وقد أسس البرتغاليون مراكز تجارية محصنة على سواحل شرق إفريقيا وغرب الهند، على أمل تأمين الطريق بينهما في خليج البصرة والسواحل الجنوبية، وقد انتزع المماليك السيطرة على معظم سواحل اليمن من سلالة عربية محلية في سنة 1515، ولكن كانت نتيجة الجهود البحرية المشتركة مع العثمانيين أن الضباط البحريين العثمانيين أصبحوا يديرون ساحل اليمن فعلياً رغم أن اليمن لم يكن رسمياً جزءاً من الدولة العثمانية، وقد فرض هؤلاء الضباط قانونهم الذاتي في المنطقة.

ما إن فتح سليم الأول مصر، حتى أصبح وضع اليمن مشكلاً، فقد كانت مصر تمارس نفوذاً واسعاً على سهول وسواحل اليمن، وهذه المقاطعات كانت مواقع دفاعية حيوية ضد تطلعات البرتغاليين إلى البحر الأحمر، وقد وجد ولاة مصر العثمانيون الأوائل أنفسهم احياناً يرسلون الجنود إلى اليمن لصد البرتغاليين، بالإضافة إلى القبائل الشيعية الزيدية في المرتفعات اليمنية الشمالية، ويقاتلون البرتغاليين أيضاً في المحيط الهندي أحياناً.

وأخيراً في سنة 1538، فإن أمير البحر الهنجاري الخصي سليمان باشا، سيطر رسمياً على اليمن في حملة عثمانية متكاملة ضد البرتغاليين، وقد ساءت سمعة سليمان باشا بصفته قائداً قاسياً وعديم الرحمة، وكما وصفه موظف في وزارة الهند البريطانية بعد ثلاثة قرون: "كان عمره ثمانين عاماً، قصير وسمين وشديد البشاعة، وذو ميول عدائية بما يجعله أكثر شبهاً بالحيوان من الإنسان"[(8)]*، لقد خلع رداء شرفياً على حاكم ميناء عدن الجنوبي، الذي كان من سلالة عربية محلية تمت إزاحتها في مواقع أخرى وحل محلها المماليك،

---

* كالعادة يثبت الغربيون، لاسيما الإنجليز، مهارتهم في إطلاق الأحكام الأخلاقية والتباكي على ضحايا الآخرين، دون القدرة على الإفادة من نفس أحكامهم حيث تناسوا ما كانوا يرتكبونه هم بأنفسهم من جرائم في نفس فترة حديث الموظف بعد ثورة الهند في سنة 1857.

ولكنه سرعان ما [غدر به و] أعدمه، ثم طارد أمير البحر البرتغالي إلى ساحل الهند، وهناك لم يشأ الأمراء الهنود المحليون، الذين كانوا قد طلبوا المساعدة العثمانية ضد البرتغاليين، أن ينضموا لسليمان باشا بعدما سمعوا قصة معاملته للحاكم اليمني، ولم تسفر الحملة ضد البرتغاليين عن نهاية حاسمة، وعاد سليمان إلى اليمن الذي صار الآن ولاية عثمانية يحكمها واليها الخاص، وغالباً ما يكون سابقاً أو يصبح فيما بعد والياً على مصر.

بين سنة 1549 وسنة 1552، حكم أزدمر باشا اليمن، وهو ابن أخت [أو أخي] السلطان المملوكي قانصوه الغوري، وكان قد دخل في خدمة العثمانيين بعد فتح سليم الأول لمصر، وشارك في فتح اليمن مع سليمان باشا، وظل هناك بصفته أميراً إلى أن عُين والياً، وبعد خدمته في اليمن قاد أزدمر حملة باسم السلطان سليمان ففتح مساحة واسعة من الأرض تشمل كثيراً من السودان الحالي وساحل أثيوبيا، وقد ضُمت هذه الفتوحات في سنة 1555 في ولاية الحبش، وهو الاسم العثماني لأثيوبيا.

❖ شمال إفريقيا

لقد كان فتح ليبيا وتونس والجزائر الحالية مشابهاً لفتح اليمن كون تلك الفتوح تمت على أيدي القادة البحريين على مسئولياتهم واتكالاً على جهدهم، وكما في اليمن انتهى أولئك القادة ولاة على الولايات التي فتحوها، وبنفس الطريقة التي كان بها اليمن وجنوب العراق خطوط مواجهة في الصراع مع البرتغاليين في المحيط الهندي، كذلك عانى شمال إفريقيا من الهجمات البحرية الإسبانية طوال القرن السادس عشر، وفي سنة 1580 ضمت إسبانيا الهابسبورغية التاج البرتغالي بعد مقتل الملك البرتغالي [سيباستيان] بلا وريث، وهو ابن أخت فيليب الثاني ملك إسبانيا، في سنة 1578 في معركة [القصر الكبير أو وادي المخازن] Alcazar وهي مواجهة عُرفت في أوروبا الغربية بمعركة الملوك الثلاثة بسبب انتهائها بموت الملك البرتغالي ومتنافسيْن على عرش المغرب أيضاً، أحدهما استدعى الدعم البرتغالي، وباتحاد إسبانيا والبرتغال صار من

الممكن توحيد الجهد ضد العثمانيين في كل من البحر المتوسط والمحيط الهندي، ومن المفارقات أن الهابسبورغ أهملوا المراكز البرتغالية وسمحوا للهولنديين الذين كانوا بدورهم تحت حكم الهابسبورغ بالاستيلاء عليها بحلول زمن استقلال البرتغال ثانية سنة 1640.

❖ الاستنتاج

لقد جعل إخضاع السلطنة المملوكية من السلطان سليم الأول الممثل الرئيس للإسلام السني على وجه الأرض، وقد دعم سليمان الأول هذه المكانة بحملاته على الصفويين في العراق وإيران، وعلى البرتغاليين في البحر الأحمر والمحيط الهندي، وكان فتح مصر وسوريا والعراق واليمن وشمال إفريقيا هو الذي زاد عدد السكان المسلمين في الدولة العثمانية أكثر مما سبق، ولم تعد دولة بلقانية أساساً يسكنها أغلبية مسيحية، وقد جلب إخضاع السلطنة المملوكية معه دخول المدينتين المقدستين مكة [المكرمة] والمدينة [المنورة]، ومسئولية قافلتي الحج السنويتين الضخمتين، في عهدة الدولة العثمانية، وبهذا حل السلطان العثماني محل السلطان المملوكي بصفته "حامي الحرمين الشريفين" وهو ما دعم الهوية العثمانية الناشئة بكون العثمانيين حماة الإسلام السني، ومع ذلك ظلت الدولة مركبة تركيباً معقداً من القوميات والأديان.

الفصل الثالث

تنظيم الإدارة العثمانية في الولايات

❖ العلاقات مع سكان البلاد المفتوحة

لم يعصف العثمانيون بالبلاد التي فتحوها، سواء كانت سابقاً بيزنطية أو مملوكية أو صفوية أو تابعة للهابسبورغ، ولم يجبروا سكانها الذين لم يكونوا مسلمين سنيين على الاختيار بين الإسلام السني أو الموت، وقد أقدم قليل من جيوش الفتح الإسلامي على هذه الخطوة [القسرية]، بل على العكس، فالعثمانيون بشكل عام لم يكونوا يدعون الناس إلى التحول عن أديانهم، وسمحوا للسكان غير المسلمين في البلاد المفتوحة بالاستمرار في ممارسة أديانهم وتدبير شئون مجتمعاتهم ما داموا على طاعة الدولة ويؤدون ضريبة الرءوس التي سنناقشها في الفصل التاسع، والتي فُرضت على الرجال البالغين أرباب العائلات.

وفي أجزاء من البلاد العربية التي حكمتها السلطنة المملوكية سابقاً، أي سوريا ومصر وغرب الجزيرة العربية وسواحل اليمن، كان كثير من السكان من المسلمين أصلاً، وقد اختلف العثمانيون عن المماليك باعتناقهم الذهب الحنفي بصفته مذهباً رسمياً، ففي قرون الإسلام الأولى، عندما كانت العقائد والأحكام في طور التكوين، نشأت عدة مناهج لاستنباط الأحكام بين الفقهاء الذين تفاوتت تقديراتهم لمصادر الفقه الإسلامي: الكتاب والسنة والإجماع والقياس والعقل، ومن ضمن هذه المناهج او المذاهب، استمر أربعة بين المسلمين السنة: المذهب الحنفي، والشافعي، والمالكي، والحنبلي، وهي مذاهب

تختلف فيما بينها بشكل خاص في العبادات والأحوال الشخصية، مثل الطلاق والميراث، ومنذ القرن الحادي عشر تقريباً، توزعت المذاهب بين الأقاليم، فقد تبنى المذهب الحنفي معظم حكام السلاجقة الأتراك الذين غزوا العراق وإيران في ذلك القرن (انظر الفصل الأول)، رغم أنه لم يكن مذهب كل أعضاء الإدارة السلجوقية، وكذلك كان سلاجقة الروم حنفيين أيضاً، وعملياً كان كذلك كل إمارات غرب الأناضول وسلاطين المماليك أنفسهم، ومع ذلك فقد ميز العثمانيون أنفسهم عن هذه الأنظمة بجعل المذهب الحنفي هو المذهب الرسمي لهم، مما يعني أن يكون كل الموظفين الدينيين المعينين من إسطنبول أحنافاً.

ومع ذلك لم يكن دعم العثمانيين للمذهب الحنفي يعني أنهم يسعون لضم الأتباع إليه، فقد ظل أتباع المذاهب الأخرى يتبعون مذاهبهم رغم أنه كان من المقبول التحول لمذهب آخر من أجل غرض معين، كالحصول على حكم أفضل في قضايا الميراث او الطلاق، وهذه المراعاة كانت أمراً هاماً في الولايات العربية، فبينما كان السكان المسلمون في الأناضول أحنافاً كلية نتيجة اعتناق حكام المنطقة قبل العثمانيين للمذهب، كان المسلمون في جنوب شرق أوروبا أحنافاً بسبب التأثير العثماني، وكان هناك قطاعات هامة من سكان البلاد العربية من غير الأحناف، وقد ساد المذهب الشافعي في مصر السفلى والمناطق الكردية من شمال العراق، والمذهب المالكي يؤلف الأغلبية في صعيد مصر، أما سوريا فكانت موطناً للمذهب الشافعي وقليل من الحنابلة والأحناف أيضاً.

وكان اليمن حالة خاصة بسبب الانقسامات المذهبية بين سكانه المسلمين، ففي المنخفضات والمناطق الساحلية كان يسكن سنيون من أتباع المذهب الشافعي الذي انتشر هناك بواسطة تجار البحر الأحمر من مصر السفلى حيث مازال سائداً هناك، وقد مال الشافعيون بشكل عام لمساندة الحكم العثماني، أما سكان المرتفعات الشمالية فكانوا من الشيعة الزيدية غالباً وهو أصغر المذاهب الثلاثة الباقية من الإسلام الشيعي (انظر الفصل الأول)، ولأن الإمام الزيدي كان حياً ومدافعاً بقوة عن مجتمعه خلافاً للأئمة الاثني عشرية والإسماعيلية المستورين فقد كان الزيديون تهديداً مستمراً بالثورة ضد الحكم

العثماني، وساعدهم على ذلك الطبيعة الجبلية لشمال اليمن، وقد قمع العثمانيون ثورة زيدية رئيسة في ستينيات القرن السادس عشر ثم طُردوا من اليمن بثورة إمام زيدي آخر في ثلاثينيات القرن السابع عشر، وذلك ليعودوا في سنة 1872، في الوقت الذي كانت فيه المرتفعات الوسطى موطن الشيعة الإسماعيلية الذين كانوا ورقة سياسية متقلبة إن صح التعبير، فعموماً لقد قبلوا الحكم العثماني، ولكن عندما كان إمام زيدي يقوم بثورة واعدة، فإنه يمكن أن ينضم إليه بعض الإسماعيليين، وظل البقية هادئين أو هاجروا إلى الهند*.

وفي المناطق التي وقعت تحت حكم الصفويين بذل هؤلاء جهوداً جماعية لنشر التشيع الاثني عشري، لاسيما برفع الأذان الشيعي (الذي يميزه عن نظيره السني إضافة عبارة "حي على خير العمل") في المدن والقرى، وبتشجيع الناس على إحياء المناسبات السنوية الهامة عند الشيعة، لاسيما استشهاد [الإمام] الحسين وهو الابن الأصغر [للإمام] علي [عليهما السلام]، ومناسبة قيام النبي [صلى الله عليه وآله وسلم] بتعيين [الإمام] علي [عليه السلام] خليفة له لقيادة المجتمع الإسلامي وفقاً للمعتقد الشيعي**، وتبعاً لذلك ففي المقاطعات التي احتلها العثمانيون من الصفويين في العراق وشمال غرب إيران واجه العثمانيون كتلة سكانية شيعية ضخمة، ورغم أنهم لم يجبروا هؤلاء السكان على ترك التشيع، فإن العثمانيين رفضوا الاعتراف بالشيعة بصفتهم مجتمعاً منفصلاً

---

* كانت التواريخ القومية مليئة بالإشارات التي ترفع من شأن الثورات اليمنية ضد العثمانيين حتى أطلق على اليمن مقبرة الأناضول، ولكن التفاصيل التاريخية التي تبينها المؤلفة تجعلنا نعيد النظر بوصف هذه الثورات ثورات قومية عربية في ضوء انقسام اليمن من الحكم العثماني وفقاً للولاءات المذهبية، ومن العجيب أن تفخر المراجع القومية بثورات الزيدية في الوقت الذي كان فيه نفس الزيدية يثورون على حكم القومية العربية في ستينيات القرن العشرين مما جعل اليمن مقبرة لوادي النيل أيضاً، ثم تجددت الثورة الزيدية على الحكم السعودي الوهابي في العقد الثاني من هذا القرن.

** تتفق الروايات الشيعية والسنية على مناسبة غدير خم ولكنها تختلف على تفسير مضمونها.

دينياً عن السنة، وكبحوا إحياء هذه المناسبات بدرجات متفاوتة على امتداد تاريخهم*.

❖ الوحدات الإدارية الأصغر

كما فعل الخلفاء المسلمون قبلهم، عين العثمانيون ولاة عسكريين لإدارة الولايات المفتوحة حديثاً، وحمل هؤلاء الولاة لقب "باشا"، وهي كلمة من أصل فارسي، وعادة ما يكون الوالي من عائلة السلطان، تدرب في القصر في إسطنبول ثم أُرسل إلى الولاية، ومع ذلك فمنذ نهاية القرن السادس عشر، لم يكن تعيين الولاة من بيوت كبار الوزراء في مجلس السلطان أمراً قليل الحدوث، وكل ولاية كانت تحكم بموجب تسلسل هرمي إداري، ويطلق عليها اسم Vilayet بالتركية أو ولاية باللغة العربية، والباشا الذي يحكمها يطلق عليه Vali أو والي، أو بيلربي أي بك البكوات، والبك هو رتبة رسمية أقل درجة وصاحبها يحكم منطقة في الولاية، وكل ولاية تتكون من عدة مناطق، وكل منطقة تنطبق على مقابلها الإنجليزي أو الأمريكي وهو County، تعرف بالتركية باسم سنجق أو لواء بالعربية (Liva بالنطق التركي)، وهو ما يعني حرفياً "علم" إشارة إلى العلم رمز السلطة العثمانية، وهكذا كان حاكم المنطقة يشار إليه بسنجق بيك أو أمير اللواء mir liva.

وكان لسليمان الأول قوانين رسمية في كل المقاطعات، عربية أو غيرها، والتي كان قد فتحها هو أو والده، وكل من هذه القوانين يعرف بقانون نامه، أي كتاب القانون، وكلمة قانون (من الكلمة اليونانية "Canon") تشير إلى قانون سنه السلطان أو ممثلوه، ملحقاً بالشريعة التي تحكم الأحوال الشخصية والمدنية، وكان قانون نامه مصر على سبيل المثال، مكوناً من عدة فقرات أو أقسام تشرح

* في آخر زمن الخلافة العثمانية، ومع الهجوم الغربي الشامل على المسلمين طرحت الخلافة فكرة الجامعة الإسلامية لتوحيد كل المسلمين في مواجهة الهجمة الشرسة، وطرأ تحسن كبير على العلاقات السنية الشيعية لاسيما في إحياء المناسبات.

التسلسل الإداري: والي مصر، المناطق وإداريوها، الكتائب العثمانية المقيمة في الولاية، والأهم من ذلك، مختلف الضرائب الخاصة بالولاية، ويرتبط بقانون نامه لكل ولاية في وقت ضمها للدولة العثمانية مساحة تفصيلية تحفظ في محكمة كبير القضاة، وهي إحصائية لكل البيوت في جميع القرى، تبين مختلف القرى والأراضي التي تزرعها كل قرية وتقدر الضرائب ثم تجمع بناء على هذا الأساس، ولسوء حظ المؤرخين والإداريين العثمانيين على حد سواء، هذه الإحصائيات قليلاً ما حُدّثت بعد القرن السادس عشر.

ولغرض فرض الضرائب، قُسم سكان الدولة العثمانية إلى قسمين كبيرين وإن كانت الحدود بينهما مبهمة وغير واضحة: "العسكري" وهو المستوى الأعلى من السلطة ومعفي من الضرائب، و"الرعايا" وهم المستوى الأدنى الذي يدفع الضرائب، "العسكري" فئة لا تضم أعضاء القوات المسلحة وحدهم، بل تضم أيضاً موظفي الحكومة سواء كانت أدوارهم عسكرية أم لا، بالإضافة إلى العلماء، أما الرعايا فيشملون الفلاحين والحرفيين والتجار، سواء كانوا من المسلمين أم من غيرهم، بغض النظر عن غناهم ونفوذهم، وفي الفلسفة السياسية العثمانية التي تكونت في الفترة الممتدة من نشوء الدولة إلى القرن السادس عشر، لم تكن تلك الفئات فئات مالية فقط بل توضح أسس الدولة أيضاً، "العسكري" يمكّن السلطان من الحكم، والدولة من أداء وظائفها، وبكلمات أخرى فإن السلطان كان ملزماً بحماية الرعايا، وفي المقابل فإنهم يملئون خزائن الدولة، والمحافظة على حد فاصل بين الفئتين كانت نظرية في فن الحكم العثماني، لاسيما لكون وجود نسبة كبيرة من الذين يدفعون الضرائب بين رعايا السلطان يعني قاعدة ضخمة من الموارد المالية، ولكن الحراك المالي والاجتماعي يحدث عندما يحقق عدد كبير من الرعايا مراتب عسكرية، ومن ثم إعفاء من الضرائب، وذلك بواسطة شراء عملية إدراجهم ضمن قوائم رواتب العسكريين كما سنرى في الفصل القادم، وهو ما بدأ بالحدوث في بداية القرن السابع عشر.

❖ حيازة الأراضي

ولفهم طريقة جمع الضرائب من المهم فهم نظام حيازة الأراضي العثماني، فقبل فتح البلاد العربية، كانت معظم المقاطعات العثمانية مقسمة إلى عقارات تُعرف "بالتيمارات" التي وظفت وسيلة لدعم قوات الفرسان منذ زمن أورخان على الأقل، وهو ثاني السلاطين العثمانيين (حكم بين سنتي 1324-1362)، ووفقاً لهذا النظام يستقر الفارس العثماني في قطعة من الأرض، وكان عليه جمع الفرسان لجيش السلطان على هذه الأرض والإنفاق على تجهيزهم من جمع الضرائب من الفلاحين، وهذا النظام حفظ الجيوش العثمانية مع المحافظة على زراعة الأرض، وكذلك ربط بين مالكي التيمار والدولة حيث أن التيمار يمنحه السلطان أو جهازه البيروقراطي، ولكن حائز التيمار لا يملك الأرض بل يملك الحق في عوائدها المالية ويمكن للدولة استعادتها أو إعادة توزيعها، وهي التي تملك هذه الأرض في الواقع، ورغم أن النظام يشترك في بعض السمات مع الأنظمة البيزنطية والساسانية المتأخرة، فإنه سمح للعثمانيين بالتكيف مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تجعل للحاكم سلطة عليا على الأرض (وهو مفهوم يُعرف بالرقبة) ومواردها الطبيعية، وهذا يفسر لنا لماذا تتحكم الحكومات الحديثة في المشرق العربي، والتي كانت فيما مضى جزءاً من الدولة العثمانية، بالنفط وبقية الموارد الطبيعية الموجودة ضمن حدودها الوطنية، والفلاحون لهم حقوق على الأرض كذلك وهي حصة من المحصول تؤلف مفهوم "حق الانتفاع" *.

* ربما كان تشبيه النظام العثماني في حيازة الحكومة رقبة الأرض ومواردها بحيازة حكومات التجزئة في المشرق العربي للموارد الطبيعية ليس دقيقاً، يكن القول إن هؤلاء الحكام انتقوا ما يناسبهم من ذلك النظام وأفادوا منه لصالحهم فقط، فحكام التجزئة امتلكوا هذه الثروات وبنوا منها دولاً ريعية قامت بتسليم هذه الثروات للأجانب ومنح المواطنين الريع المالي دون عمل حقيقي مما جعل هذا الريع يذهب أيضاً لأيادي الأجانب بشراء كل ما تحتاجه البلاد من الإبرة إلى الطيارة ثم وضع الفوائض المالية في المصارف الأجنبية، وهذا ما يتناقض جذرياً مع وضع الدولة العثمانية التي كانت معظم دورتها الاقتصادية داخلية والتعامل مع الخارج كان ثانوياً لأنها تتمتع بالاكتفاء الذاتي في الجوانب المعيشية الرئيسة، ونلاحظ أن الفلاح كان له بجهده حق الانتفاع من محاصيل الأرض، وكل ذلك يعني تناقضات هامة مع وضع دول التجزئة الريعية.

وعندما فُتحت الولايات العربية، سوريا الكبرى والموصل في شمال العراق، فإنها وضعت تحت نظام التيمار، أما مصر وبغداد والبصرة واليمن وشمال إفريقيا فإنها لم تكن كذلك، ففي هذا الوقت كان نظام التيمار يتلاشى، وعلى كل حال فلما كان هدفه الرئيس هو توفير فرسان للجيش، فإنه مع انتشار الأسلحة النارية، قلّت أهمية سلاح الفرسان شيئاً فشيئاً، في الوقت الذي ازدادت فيه أهمية المشاة حملة البنادق، والمدفعية، وبدلاً من جمع الفرسان في قطع من الأرض، تلقت قوات المشاة رواتبها نقداً أو عيناً من خزينة الحكومة المركزية، أو كما في حالة مصر، من خزية الولاية، وفي هذه الأثناء فإنه كان يُطلب إلى كل وال تحويل دفعات كاملة من الضرائب تسحب من العوائد المالية إلى خزينة الحكومة سنوياً، ونتيجة لذلك نشأ نظام إدارة بعد التيمار في مصر، وفي البداية حاولت السلطة المركزية العثمانية جمع الضرائب مباشرة بتعيين إداريين عُرفوا بالأمناء من إسطنبول كانوا يأتون إلى مصر لمدة سنة ويطوفون على القرى لجمع الضرائب.

وخارج مصر كان نظام التيمار يخلي مكانه لنظام الالتزام بحلول منتصف القرن السابع عشر، وهذا النظام كان في نفس الوقت يزيح نظام الأمناء في مصر، وكان يفوض جمع الضرائب بطريقة كانت مستخدمة بشكل أو بآخر في أجزاء متفرقة من العالم الإسلامي منذ القرن التاسع على الأقل، ووفقاً لهذا النظام فإن أحد الأعيان في مصر مثلاً يقدم عرضاً في مزاد للحصول على حق جمع الضرائب في قرية أو منطقة أو خدمة مدنية مثل الجمارك في الميناء، ويكون العرض الذي قدمه والمبلغ الذي دفعه لو نجح، يُبنى على المبلغ المتوقع جمعه، وأي مبلغ يجمعه فوق الذي دفعه يكون ربحاً له، ومن الواضح أن هذا النظام تضمن احتمالاً كبيراً لإساءة الاستخدام لو أن الملتزم أو وكيله اضطهد الفلاحين لتعظيم عوائده الضريبية، ومع ذلك ظل الالتزام نظاماً فعالاً وإن كان بعيداً عن الكمال، لتفويض جمع العوائد المالية إلى القرن التاسع عشر.

❖ طبيعة الحكم العثماني في مصر

لدينا ملاحظة تخص طبيعة الحكم العثماني في مصر نظراً لحقيقة كون علاقة مصر العثمانية بماضيها المملوكي موضوعاً خلافياً، فبعد هزيمة السلطان المملوكي الأخير طومان باي، كما سبق وصفه في الفصل الماضي، عين السلطان سليم الأول خاير بك أول وال على مصر، وهو والي حلب المملوكي السابق الذي كان انحيازه في المعركة هو الذي عجل بانتصار سليم، وبعد مدة خاير بك التي امتدت خمس سنوات وانتهت بموته في سنة 1522 كان ولاة مصر يرسلون من إسطنبول إلى بداية القرن التاسع عشر، وفي هذه النقطة لم يكن ولاة مصر يختلفون فنياً عن بقية ولاة البلاد العربية، قبل القرن التاسع عشر على الأقل، ولكن مع ذلك، ووفقاً لبنود قانون نامه مصر الذي وضع موضع التنفيذ في سنة 1525 على يد الصدر الأعظم إبراهيم باشا، الوزير الأكبر للسلطان سليمان الأول، كان الوالي يملك مسئوليات ومزايا خاصة تميزه عن بقية الولاة، ومثله مثل الصدر الأعظم العثماني، كان يترأس مجلساً إدارياً دائماً يُعرف بالديوان، يجتمع أربع مرات في الأسبوع، وفي الولايات الأخرى كان الديوان يجتمع كلما دعاه الوالي للانعقاد، وكان والي مصر يترأس خزينة الولاية التي تدار باستقلالية عن الخزينة المركزية في إسطنبول.

وما عدا دور الوالي وسبعة الكتائب من الجنود العثمانيين المقيمين في مصر وفقاً لبنود قانون نامه، فإن الاعتقاد الراسخ بخصوص إدارة مصر تحت حكم العثمانيين هو أنهم تركوا معظم النظام المملوكي القديم في مكانه، كما أن نفس المماليك "عادوا لحكم" مصر تحت ستار عثماني رقيق في بداية القرن السابع عشر، ولكن هذا التفسير ليس دقيقاً، والحقيقة أن سليماً الأول سمح للأمراء المماليك السابقين الذين أقسموا يمين الولاء له ولخاير بك بالانضمام للإدارة العثمانية، ولكنه هو وابنه سليمان الأول، غيرا نظام حيازة الأرض والبناء الإداري كما لاحظنا سابقاً.

ربما أربك المؤرخين بخصوص مصر أن المماليك، أي العبيد العسكريين، صاروا يوظفون في جيش مصر وإدارتها في نهاية القرن السادس عشر بصفتهم

موظفين عثمانيين، وفي النهاية صار الأعيان المحليون يشترونهم من القوقاز، وبحلول القرن السابع عشر أصبح ذلك ممارسة شائعة على امتداد الدولة العثمانية، وصار رجال من بلاد الشركس في جنوب روسيا، وجورجيا وأبخازيا (الجزء الشمالي الغربي من جمهورية جورجيا المعاصرة) يخدمون باستمرار صدوراً عظاماً وولاة في الولايات الرئيسة، لقد منح إخضاع السلطنة المملوكية العثمانيين لأول مرة هذا المورد الضخم للقوة العاملة، ولم يترددوا في استغلاله في أول مثل مواز للدوشرمة، أي نظام جمع الأولاد المسيحيين من بين الرعايا العثمانيين في البلقان والأناضول، وتحويلهم إلى الإسلام، وتدريبهم على الخدمة في القصر أو في فيالق الإنكشارية (تخلط الحوليات العثمانية أحياناً بين الظاهرتين حينما تشير إلى مجندي الدوشرمة بالمماليك، وهذا من الناحية الفنية غير صحيح)، وبينما توقف العمل بنظام الدوشرمة في القرن السابع عشر، ظل نظام المماليك من القوقاز مورداً رئيساً للقوة العاملة في الدولة العثمانية إلى القرن التاسع عشر، وبالتوازي مع ذلك، فإن أعداداً كبيرة من الإماء الإناث كن يُشترين من القوقاز لحريم السلطان أو قصور الولاة والأعيان.

وهذا الاستخدام للمماليك القوقازيين ظاهرة عثمانية رغم وجود سابقة السلطنة المملوكية، وفوق ذلك فقد كان له تأثير ضئيل، إن وجد أصلاً، على نمط الإدارة العثمانية في مصر، ورغم كون الإدارات العثمانية في مصر وبقية الولايات استقت من السوابق المملوكية والسلجوقية والعباسية والبيزنطية والساسانية، لكنها لم تكن إحياء للسلطنة المملوكية، والقول بهذا يؤدي إلى مفارقة تاريخية تضع الظاهرة في غير زمنها.

❖ التحديات المبكرة للحكم العثماني

هذه إذن هي البنى الإدارية التي وضعت موضع التنفيذ في الولايات العربية في بداية القرن السادس عشر بأيدي السلطانين اللذين فتحا هذه الأراضي وهما سليم الأول وابنه وخليفته سليمان الأول، ولكن لم تُقبل دائماً بلا تحد، وقبل أن يتم تثبيت وتنظيم الحكم العثماني في مصر وسوريا، حدثت عدة محاولات

لبعث النظام المملوكي القديم، أو على الأقل للتخلص من الحكم العثماني، وفي اليمن أيضاً واجه العثمانيون تهديداً شبه مستمر بالثورة من الأئمة الزيديين في المرتفعات الشمالية.

1 - جان بردي الغزالي

ما يبدو جديراً بالملاحظة فيما يتعلق بخاير بك أول وال عثماني لمصر بعد الفتح العثماني أنه ظل متمسكاً بإخلاصه للسلطان سليم ثم للسلطان سليمان، وأن حقيقة قيام سليم بإزاحته من قاعدته السابقة في شمال سوريا -وهي بصيرة لم ينل سليم ما تستحقه من تقدير- وربما ساهمت في استمرار ولائه للسلطنة، ومع ذلك لم يشارك كل المسئولين المماليك الذين أُدمجوا في النظام العثماني في هذا الإخلاص، ففي سنة 1520 وعقب وفاة السلطان سليم الأول، أعلن جان بردي الغزالي والي دمشق التمرد وحاول الاستيلاء على سوريا كلها، وكان جان بردي قد حكم المنطقة الغربية من حماة للسلطان المملوكي قانصوه الغوري ثم عُين على دمشق قبل أسابيع قليلة من استيلاء سليم الأول عليها بالقوة، خلافاً لحلب التي استسلمت دون مقاومة كما ذكرنا في الفصل الثاني، وفي هذا الوقت تخلى جان بردي عن منصبه وانضم للعثمانيين، وربما كانت إعادة تعيينه والياً على دمشق اعترافاً بفضل دعمه وبفضل نجاحه في كبح جماح قبائل سوريا الجنوبية المضطربة، مما سمح باستمرار نظام حيازة الأراضي المملوكي، بالإضافة إلى الإدارة بواسطة الوكلاء القبليين على مناطق ريفية معينة، واستمر جان بردي حذراً من هذه القبائل بقية مدة حكم سليم.

ومع ذلك فعند وفاة سليم في أكتوبر [تشرين الأول] من سنة 1520، أعلن جان بردي التمرد وأزاح حكام المناطق الذين كان سليم قد عينهم في جنوب سوريا ولبنان، ورفض الدعاء في خطبة الجمعة للسلطان الجديد سليمان ذي الستة والعشرين عاماً، وسخر منه قائلاً: "إنما هذا ولد ليس له قدرة على فعل شيء من ذلك [الذي فعله والده سليم من هزيمة المماليك]، ولا أظنه يتم سنة في المُلك"(9)، ثم حاصر حلب، ولكن واليها تمكن من الصمود، فتراجع جان

بردي إلى دمشق، وأعلن نفسه "سلطان الحرمين" وهي إشارة إلى رعاية السلطنة المملوكية لمكة [المكرمة] والمدينة [المنورة]، وهو تكليف وتشريف أصبح السلاطين العثمانيون يعمدون للتأكيد عليه، وفي فبراير [شباط/ فيفري] من السنة التالية [1523] قُتل جان بردي في اشتباك مع حملة تأديبية عثمانية أرسلت لاستعادة دمشق، وبعد ذلك تم فرض إدارة عثمانية شاملة على كل سوريا، بما في ذلك نظام التيمار.

2 - جانم بك وإينال بك

هناك تمردات مشابهة قام بها زعماء مماليك سابقون بعد وفاة خاير بك والي مصر في سنة 1522، ولأن السلطان سليمان كان بلا شك مدركاً لما حدث مؤخراً في سوريا، فقد عين أخا زوجته، مصطفى باشا والياً على مصر، وعند ذلك، أعلن كل من جانم بك السيفي وإينال بك التمرد في بداية عام 1523، وهما أميران مملوكيان حكما اثنتين من مناطق مصر منذ الفتح العثماني، وكان معظم جيشهما من البدو، وتقدم في الدلتا الشرقية، وهناك ظنا أن بإمكانهما حشد بقايا النظام المملوكي القديم والتخلص من النظام العثماني، ولما أعدم ينال المبعوث الذي أرسله مصطفى باشا، قام مصطفى بإرسال حملة تأديبية فقُتل جانم في الاشتباك ولكن إينال فر باتجاه غزة ولم يره أحد بعد ذلك.



صورة 3 . 1 : مقتل جان بردي الغزالي، من كتاب سليمان نامه، وهو التاريخ الرسمي لعهد سليمان الأول.

المصدر: متحف مكتبة قصر توبكابي، MS H. 1517، رقم الورقة 63b.

3 - أحمد باشا "الخاين"

ومع ذلك لم تمر سنة على قمع ثورة جانم وإينال، حتى واجهت السيطرة العثمانية على مصر تحدياً أكثر خطورة، وكان هذه المرة من الوالي نفسه وهو أحمد باشا، وكان من بيت سليم الأول وعينه سليمان والياً على مصر سنة 1523، وتختلف الروايات في أصله وخلفيته ودوافعه، وهناك ادعاء سائد لاسيما في حوليات كتبت في مصر، أنه كان من أصل شركسي، ولهذا أحس بارتباطه بسلاطين المماليك السابقين فحاول بعث نظامهم من جديد، وبعض المصادر العثمانية المحورية تصر، عكس ذلك، على كونه يونانياً، وهو ما يبدو بالحد الأدنى أكثر واقعية نظراً لكثرة مجندي الدوشرمة اليونانيين في بلاط سليم، وذلك رغم أن المماليك من القوقاز كانوا متواجدين أيضاً في القصر السلطاني حتى في ذلك التاريخ المبكر، ولكن ما يبدو بعيد الاحتمال هو تعاطف ابن القصر العثماني، وابن بيت سليم خاصة، مع السلطنة المملوكية إلى درجة محاولة إعادتها إلى الحياة، ومن جهة أخرى، لقد تم تخطيه في التعيين للصدارة العظمى لصالح صديق طفولة سليمان وخله الحميم إبراهيم باشا، وهذا ما يمكن أن يولد استياء شديداً من شاب يحكم ومازال بغير تجربة لكونه تنكر بهذه السرعة لرجال أبيه، وربما عد مصر موقعاً يمكنه أن يمارس فيه استقلاله دون اهتمام برغبات سليمان أو صديقه، وبنيّة جمع المال اللازم لدعم نظامه المستقل، صادر ثروات وأملاك المسئولين المحليين وفرض ضرائب استثنائية على الفلاحين في مصر والسكان غير المسلمين.

إن قصة تمرد أحمد باشا هي من عدة جوانب قصة وزير بعقلية استقلالية في مواجهة الذراع الطويلة للبيت السلطاني، لقد رافقه إلى مصر جانم بك الحمزاوي، ابن أخت الوالي السابق خاير بك، الذي كان قد خدم وسيطاً بين إسطنبول والقاهرة في عدة مناسبات وقاد فرقة من جنود مصر في حملة سليمان سنة 1522 لفتح جزيرة رودس، وكان أحمد باشا متوجساً من جانم إلى أن سجنه، كما توجس من قائد الفيلق الإنكشاري في مصر الذي كان امتداداً لسلطة السلطان في الولاية، وذهب إلى حد إعدام قائد الإنكشارية، ثم أعلن التمرد

الشامل ونصب نفسه سلطاناً على مصر وأمر بالدعاء لاسمه في خطبة الجمعة بدلاً من الدعاء للسلطان العثماني، وأمر كذلك مدير دار ضرب النقود في مصر، وهو تاجر يهودي سفاردي اسمه أبراهام كاسترو، بسك عملات تحمل اسم أحمد بدلاً من سليمان، وعند ذلك هرب كاسترو إلى إسطنبول، ونجح أحمد باشا في انتزاع قلعة القاهرة من أيدي الإنكشارية في بداية سنة 1524، ليجد نفسه معرضاً لهجوم جانم الحمزاوي الذي قام حسب رواية شهيرة وردت في مجموعة حوليات محلية، بمحاصرة الحمام الذي كان فيه أحمد باشا قد أنجز حلاقة نصف رأسه "وأعجله عن حلق النصف الثاني هجوم العسكر" كما يروي أحد المؤرخين بإيجاز[10]، وفر شبه عار عبر سطح الحمام ووصل في النهاية إلى دلتا النيل الشرقية حيث كانت الوقفة الأخيرة لجانم السيفي وإينال قبل سنة، وحشد البدو في المنطقة لمساعدته، ولكنهم تخلوا عنه عندما علموا أن جانم الحمزاوي يقترب مع حملته مدعوماً بألف من الإنكشارية المرسلين من عاصمة الدولة، فهرب أحمد باشا ثانية ولكنه أُسر وأُعدم في أوائل مارس [آذار] 1524 ووصم في الحوليات العثمانية المركزية والمحلية بأحمد باشا "الخاين" (خاين أحمد باشا بالتعبير التركي).

ورغم أن بعض المصادر تخمن أن أحمد باشا ربما كان متحالفاً مع الصفويين الشيعة، فإن ما تبع تمرده يجعلنا نقرأ الحدث تنظيماً للحكم العثماني في الأراضي المملوكية السابقة وبنفس الوقت تثبيت سلطة سليمان، وبعد سنة من مواجهة هذا التحدي لسلطته أرسل سليمان صدره الأعظم إبراهيم باشا إلى مصر لتنظيم إدارة الولاية، وكانت النتيجة إصدار قانون نامه مصر الذي أسس رسمياً البنية الأساسية السياسية والمالية والقانونية لولاية، في عملية قننت واجبات الوالي وحدود سلطته، وهذا ما أسمته المؤرخة لسلي بيرس Leslie Peirce "لحظة إضفاء الطابع الإمبراطوري"، والتي تشبه كثيراً قيام سليمان بعثمنة الإدارة في سوريا في أعقاب ثورة جان بردي الغزالي، وقيامه في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن السادس عشر بعثمنة المقاطعات التي فتحها والده من أراضي المماليك والصفويين في جنوب شرق الأناضول وشمال العراق، ولكن

في مصر كان تأثير الدائرة المحيطة بسليمان كبيراً بشكل خاص*، ففي مصر كان مصطفى باشا، الذي هو أخو زوجة سليمان (وآخر صدر أعظم لسليم)، قد سبق أحمد باشا، ولحق بأحمد باشا إبراهيم باشا المقرب من السلطان والذي فاز بالمنصب الذي اشتهاه أحمد باشا، ويمكن القول إن رد فعل سليمان على التمرد هو محاولته إظهار أنه هو السلطان الحقيقي.

4 - ثورة الإمام المطهر في اليمن

وفي مقابل ذلك فإن ثورة الشيعة الزيدية التي قادت إلى "الفتح الثاني لليمن" في سنة 1567-1568 اندلعت في السنوات التي أعقبت وفاة سليمان مباشرة، وربما كانت وفاته حافزاً لها، رغم أن الزيديين كانوا عنصراً متفجراً منذ حيازة العثمانيين لليمن سنة 1538، إن العقيدة الزيدية كما لاحظنا في الفصل الأول، تدعو لإمام حي وفاعل يدافع ن مجتمعه عسكرياً إن لزم الأمر، وهذا

---

* يجب التفريق في تبني مصطلح "العثمنة" بين معنى فرض سلطة الدولة وهو ما حدث، ومعنى إضفاء الطابع الخاص بالعثمانيين على البلاد المفتوحة ومحو خصائصها المميزة وهو ما لم يحدث، ويفصل المؤرخ روبير مانتران الحديث عن وضع الحكم العثماني في مصر وطبيعة العلاقة بينها وبين مركز الدولة العثمانية بالقول، بعد ذكر الأفكار السلبية التي أشيعت عن الحكم العثماني سابقاً، إن العثمانيين عاملوا الجامع الأزهر باحترام شديد وحافظوا له على كل نفوذه، وإن الحجاج الأتراك كانوا يمرون بمصر ويقيمون في القاهرة مما أدى إلى علاقات ثقافية ودينية بين تركيا ومصر، وقد ظلت اللغة العربية هي لغة الدواوين ولا يمكن الحديث عن "عثمنة" في هذا المجال، فلم يأت انتصار العثمانيين في البلاد العربية "بعثمنة" لهذه البلاد وفقا لجب وبوون، وكانت ظاهرة الأرستقراطية العسكرية التركية ليست جديدة لأن البلد اعتادت عليها منذ زمن المماليك، أما البيروقراطية القاهرية فلم تكن تركية خالصة، والحاميات التركية اندمجت بالشعب إلى درجة نسيان لغتها التركية الأصلية، واستمرت ظاهرة "اللاعثمنة" إلى نهاية القرن الثامن عشر، وظلت مصر تؤلف إقليماً واحداً مركزه القاهرة على عكس الولايات الآسيوية الأخرى مما أعطاها خصوصية وضحت أن لها ميزة لدى السلطان وأنه ينوي المحافظة على أهميتها (روبير مونتران، العلاقات بين القاهرة واستانبول أثناء الحكم العثماني لمصر من القرن 16 حتى القرن 18، بحث مقدم إلى ندوة ألفية القاهرة - إبريل 1969، مجلة المجلة، ترجمة: زهير الشايب، ص 56-65 و 115).

الدافع الديني، مقترناً بهيمنة الزيديين على مرتفعات شمال اليمن لمدة سبعة قرون، جعلهم تهديداً مستمراً للسيطرة العثمانية على الولاية، وكان كل وال عثماني يتوقع أن يقضي جزءاً من وقته في تجهيز أو قيادة حملات في المرتفعات للاشتباك مع إمام او آخر.

وفوق ذلك فإن الثورة المزلزلة للإمام المطهر بن شرف الدين تبعت تجديداً إدارياً تم في سنة 1566 وهو تقسيم الولاية إلى وحدتين، كل منهما لها حاكمها الخاص، فيعين باشا من إسطنبول لحكم المرتفعات الشمالية التي صار اسمها "صنعاء" تبعاً للعاصمة، وأحد بكوات مصر يحكم المنطقة الساحلية الجنوبية المعروفة "باليمن" أو "تهايم" (جمع تهامة وهو الاسم الدال على السهل الساحلي)، وقد صمم هذا التقسيم لوضع المرتفعات تحت سيطرة عثمانية أقوى، وربما كان يعكس السياسات التجارية للصدر الأعظم صوقوللو محمد باشا الذي خدم سليمان الأول وخليفتيه المباشرين سليم الثاني (حكم بين سنتي 1566-1574) ومراد الثالث (1574-1595)، وذلك قبل اغتياله في سنة 1579، وقد أظهر بحث جديد أن صوقوللو سعى لفرض الضرائب على التوابل الهندية والقهوة اليمنية التي تشحن عبر البحر الأحمر إلى مصر.

ربما رداً على هذه الضغوط المتصاعدة أعلن المطهر "جهاداً" شاملاً في نهاية سنة 1566، مما أقحم واليين عثمانيين متتاليين في صراع عنيف لمدة سنة، وقد هرب العشرات إن لم يكن المئات من الجنود العثمانيين من الولاية فراراً من الموت الذي هو مصير الخدمة في المرتفعات، وكان أتباع المطهر القبليون يقاتلون في أرضهم فيسجلون النصر تلو النصر في الوقت الذي كانت الإصابات العثمانية تتصاعد في المعركة أو من المرض، إن لم نذكر الانضمام إلى الإمام، وكل هذا يجعلنا لا نعجب من أن الحوليات العثمانية عن هذا الصراع كانت تهاجم المطهر بحماس استثنائي، فتصفه "بالنغل" أو "الشيعي الضئيل الحقير" وصفات أخرى، "إن الملاحدة الذين يتبعونه طائفة عنيدة"[11]، كما ادعى أحدهم، وبنهاية 1567 كان الزيديون يتقدمون من معقلهم المرتفع نحو ميناء القهوة في المخا، وعند ذلك أرسل الصدر الأعظم صوقوللو محمد حملتين

ضخمتين لمحاصرة المطهر، وكان قائد القوة البرية أمير البحر الأسطوري خوجه سنان باشا، هو الذي قاتل المطهر وحشره في طريق مسدود مما اضطر الإمام في النهاية لقبول الهدنة.

وتبع هذا الصراع المستنزف والمكلف لاستعادة اليمن، قيام صوقوللو بإعادته إلى وضعه في وحدة إدارية واحدة، أما المطهر فتوفي باعتلال معدته سنة 1572، وتنازع أبناؤه من بعده حتى نفاهم الوالي العثماني إلى الأناضول للحفاظ على السلم، ومع ذلك فإن أحدهم وهو إبراهيم كان جاسوساً للعثمانيين يرسل التقارير إليهم عن الأطراف المتنافسة من الأئمة الزيديين، ومع ذلك فمن المفارقة أن كانت سلالة منافسة، بل معادية لسلالة المطهر بن شرف الدين هي التي أجبرت العثمانيين على الخروج كلية من اليمن بعد ستين سنة.

ومن الواضح أن ثورة المطهر لم تكن مثل تمردات المسئولين المماليك السابقين في سوريا ومصر ولا حتى كثورة أحمد باشا الخاين في مصر، لقد كانت من عدة جوانب ذروة نمط متأصل من المقاومة الزيدية ضد أي قوة تحاول السيطرة على السواحل الاستراتيجية*، ومع ذلك ففي نفس الوقت كانت الثورة رداً على تحولات إدارية أساسية لم تكن دلالاتها الخاصة أقل أثراً من الفتح العثماني نفسه، وبهذا المعنى يمكن مقارنتها بالتمردات العامة التي سنتحدث عنها في الفصل القادم، والتي قام بها الحكام الجلاليون ضد إصلاحات الصدور العظام من أسرة كوبرولو [أو كوبريلي] بعد قرن تقريباً، وقد ركزت المصادر العثمانية على الصفة المتطرفة للتشيع الزيدي في ثورة المطهر وكذلك على دور الدفاع عن الإسلام السني الذي قام به العثمانيون في أعقاب صراعات سليم مع الصفويين وهو ما بدا ظاهراً في تهم التعاطف الصفوي مع أحمد باشا الخاين، وعلى الأقل أظهر الصراع لتحجيم المطهر مدى الاتساع الذي وصلت إليه

---

* ولهذا فكما سبقت الإشارة ليس من الإنصاف تخصيص الدولة العثمانية بهذه الظاهرة ولا جعلها تعبيراً عن القومية العربية لاسيما أنها اتجهت ضد الحكم القومي في ذروة صعوده في القرن العشرين.

الإدارة العثمانية في ظل سليمان، ففي اليمن يمكن القول إنها وصلت إلى أقصى حدودها.

ورغم هذه التحديات المعزولة ولكن مع ذلك الهامة، ضد الحكم العثماني في العقود التي تلت فتح البلاد العربية، فقد قام الإطار الإداري العثماني بدور مفيد جداً في الولايات العربية حتى السنوات الأخيرة من القرن السادس عشر، ومع ذلك ففي القرن التالي، سنجد الأزمات المالية والسكانية على امتداد الدولة تهيئ الأجواء لزمن اللامركزية الإدارية، وهو موضوع الفصل القادم.

الفصل الرابع

الأزمة والتحول في القرن السابع عشر

❖ نموذج "الانحدار"

وصلت الدولة العثمانية في عهد السلطان سليمان الأول (1520-1566) إلى أقصى اتساعها: من حدود المغرب غرباً إلى شمال غرب إيران شرقاً، ومن هنجاريا في الشمال إلى أثيوبيا في الجنوب، وعادة ما كان المراقبون يصفون زمن سليمان بأنه العهد الذهبي للدولة العثمانية: كانت الدولة مازالت منتصرة في ميدان المعركة، وفي نفس الوقت وصلت مؤسساتها إلى كامل تطورها، ولهذا السبب عُرف هذا العهد أيضاً بين المؤرخين بالعهد الكلاسيكي، أما سليمان نفسه فقد صار أسطورة في نظر كل من الأوروبيين الذين أطلقوا عليه لقب "العظيم"، والعثمانيين الذين أطلقوا عليه لقب "القانوني" (نسبة إلى "القانون" وهو أمر السلطان)، وهو لقب يذكر بوضوح بشخصية سليمان الواردة في القرآن الكريم والكتاب المقدس.

ومع ذلك ففي نهاية القرن السادس عشر، تعثر التوسع العسكري، وتسرب الفساد إلى المؤسسات العثمانية، وحاصرت المصاعب المالية الدولة، وصارت هذه الفترة التي أعقبت سليمان تعد على نطاق واسع بأنها فترة انحدار الدولة العثمانية، وطبقاً للفكرة السائدة فإن هذا الانحدار استمر منذ ما بعد قليل من وفاة سليمان سنة 1566 إلى تبني الإصلاحات الأوروبية في القرن التاسع عشر أو حتى إلى نهاية عمر الدولة بعد الحرب الكبرى الأولى، ولقد كان من الفريد أن تستمر امبراطورية لمدة ثلاثة قرون، ومع ذلك فقد حاز العثمانيون وفقاً لهذه

الفكرة على ترف الاستمرار في الانحدار وحده هذه المدة الطويلة، وقد ترك معظم المختصين بالتاريخ العثماني في وقتنا الحاضر نموذج الانحدار* وأصبحوا يفضلون وضع القرن السابع عشر في إطار تغير مسار الدولة من الفتح العسكري إلى الصبغة البيروقراطية حيث تهتم الدولة بدعم مؤسساتها الدينية والحفاظ على الأراضي التي مازالت بحوزتها وجمع الضرائب منها.

ولكن لماذا تعلقت الأدبيات الحديثة بنموذج الانحدار هذه المدة الطويلة؟ إن أحد الأسباب هو أن المثقفين العثمانيين في نهاية القرن السادس عشر وما بعده اعتقدوا أن الدولة تنحدر، وكتبوا عن قلقهم هذا، ومن المفارقات أن الدراسات عن الانحدار وطريقة مواجهته كونت جزءاً من الإنتاج الثقافي في الفترة التي أعقبت سليمان من عمر الدولة العثمانية، ويرى كثير من الجيل الحالي من المختصين بالتاريخ العثماني أن أولئك الكتّاب فشلوا في التكيف مع الطبيعة المتغيرة للدولة ووجدوا أنفسهم مهمَلين، وفي بعض الأحيان مطرودين من أعمالهم ولهذا السبب ارتفعت أصواتهم بالشكوى.

وكانت النسبة التي كتبت من "أدب الانحدار" بأيدي موظفين في وزارة المالية العثمانية أكبر من حجمهم، وقد كانوا موكلين بتقدير وجمع الضرائب وتوزيع الأراضي، ومن ضمنها "التيمارات"، وكان موظفو المالية هم أول من لاحظ أن الضرائب لا تجمع وأن الولاة يعتصرون الفلاحين للحصول على العوائد المالية وأن التيمارات صارت تُمنح مقابل رشاو وأن نظام الالتزام ينتشر، كما أنهم كانوا على اطلاع بسجلات رواتب فيلق الإنكشارية والتي علموا منها أن هذه الكتيبة لم تعد محصورة بمجندي الدوشرمة، وأن الإنكشارية، العزاب في الأصل، صاروا يتزوجون وأصبح لهم عائلات يدرجونها في قوائم رواتب القوات، وهي ممارسة كانت منبعاً لشكاوى كتّاب أدبيات الانحدار عن ظهور أسماء نساء وأطفال في السجلات.

وبالإضافة إلى ذلك كان الإنكشارية يمارسون أعمالاً خارج إطار الجندية،

---

* ومع ذلك مازال هذا النموذج هو السائد في الكتابات العربية.

ذلك أن الجيش العثماني لم يكن جيشاً احترافياً بالمعنى الحديث، ولهذا فبينما كان الجنود يعيشون في الثكنات، فإنهم لم يكونوا تحت التدريب طوال العام، وزيادة على ذلك فإن موجة التضخم التي بدأت في نهاية القرن السادس عشر (وسنناقشها لاحقاً) ضغطت كثيراً على أفراد الإنكشارية للحصول على مصادر أخرى للدخل لإضافتها إلى الدخل الثابت الذي يحصلون عليه من الخزينة المركزية أو المحلية، ونتيجة لذلك فإنه بحلول القرن السابع عشر، صار من المألوف أن يفتتح الإنكشاري دكاناً في السوق، وتقول أغنية إنكشارية من الجزائر في القرن السابع عشر "لقد تأملت ملياً في الجيش، إنه متجر، بل سوق عام..إن جنودك بائعو مربى، ولبن رائب، جنودك بقالون، اعلم ذلك يا سلطاني"[12]، وأكثر مكراً من ذلك تلك الممارسة التي أطلق عليها اسم "الحماية" باللغة العربية، "حمايت" باللغة التركية، حين تقوم جماعة من الإنكشارية باقتحام دكان ووضع شعارهم على الحائط وإعلام صاحب المحل أنه الآن تحت حماية الإنكشارية، وهذا يعني أن المحل أصبح يعمل لصالحهم، وهذه الممارسة كانت جزءاً من شبكة أوسع من الروابط بين الإنكشارية والنقابات الحرفية (التي ستناقش في الفصل السابع) والتي مكنت الإنكشارية من ممارسة الحرف ومكنت الحرفيين من دخول الكتائب، ولم يقم أي من الفريقين بكثير من القتال، إذ كانوا دائماً يرسلون وكلاء مأجورين بدلاً منهم، مثل: البدو أو التركمان، أو أصناف مختلفة من أبناء المدن، أو حتى أدنى طبقات الغوغاء.

وقد أضاف الموظفون في وزارة المالية شكاواهم الشخصية إلى شجبهم لهذه التغيرات، فكتابات مصطفى علي، موظف وزارة المالية في عهد مراد الثالث (1574-1595)، نموذجية من هذه الناحية، ورغم أنه خدم بصفة كبير الموظفين الماليين في مصر ووالياً لميناء جدة العربي الحيوي، فإنه لم يحقق هدفه الأسمى وهو الوصول إلى منصب الصدارة العظمى، وقد ظهر شعوره بالمرارة في سلسلة من الأعمال المتميزة تضمنت عملاً بارزاً هو "قصيدة الانحدار" حيث ينتهي كل مقطع بما يلي: "ليس هناك سرور يوجد في وليمة هذا العالم/ فنجان القدَر يطفح بالسم إلى حافته"[13]، وهذه التجربة صارت شائعة بين موظفي الحكومة في القرون التالية، ورغم أن الجهاز البيروقراطي كان

يتضخم، فإنه لم يستطع استيعاب أعداد الموظفين المهرة الذين يتنافسون للحصول على مناصب حكومية، وفي هذه الظروف كان الموظف يتوقع عدم الاستمرار في منصبه نتيجة التعاقب عليه ومن ثم سيقضي هو عدة سنوات عاطلاً عن العمل في فواصل زمنية أثناء سنوات التوظيف، وكانت المنافسات التناحرية تزداد كلما فشل كثير من الموظفين في الحصول على ترقيات رغم بذلهم كل الجهود التي يمكن تصورها، وقد فاقمت هذه الإحباطات من التهديدات التي شعر بها الموظفون من التغيرات التي طرأت على الإدارة العثمانية.

إن الكتابات الكلاسيكية في موضوع الانحدار العثماني تتبع الصنف القديم لأدب النصيحة، وكان يطلق عليه أدب مرآة الأمراء، ويعود تاريخه إلى الإمبراطورية الساسانية على الأقل، وهي التي حكمت إيران والعراق لمدة أربعة قرون قبل الفتوحات الإسلامية في القرن السابع الميلادي، وقد اتخذت مرآة أمراء عثمانية نموذجية شكل رسالة موجهة للسلطان توصيه بالإصلاحات الواجب اتخاذها لوقف الانحدار، ومن الواضح أن كتّاب الانحدار أرادوا الإصلاح وليس الهدم ولا الانقلاب على النظام العثماني، وكانت إصلاحاتهم المقترحة تتضمن دائماً تصحيح الممارسات الإدارية بالقضاء على الرشوة، وبيع المناصب، وإحلال الترقية بالاستحقاق وحده وتطهير سجلات الرواتب بحيث لا يتلقى الراتب من الحكومة إلا من يؤدي خدمة حقيقية، وكان الإصلاح العسكري اقتراحاً رئيساً كذلك: وجوب عدم السماح بزواج الإنكشارية، أو دخولهم سوق التجارة، أو إضافة أقاربهم أو أصدقائهم إلى سجلات الرواتب، ومراقبة فرسان التيمارات ليقوموا بإدارة أراضيهم إدارة صحيحة ومعاملة الفلاحين بالعدل ليهتموا بإنتاج محاصيلهم بدلاً من الهروب من أراضيهم، وليزود التيماريون الجيش بالأعداد الكافية من الجنود، ولقد كان السلطان يُحَث باستمرار على وقف نظام الالتزام وما يصاحبه من تجاوزات، وكانت هذه الاقتراحات تقوم على أساس الافتراض بأن قيام السلطان بتطبيق الشريعة يضمن تطبيق العدل في الدولة ومن ثم ازدهارها.

هذا التراث الأدبي الخاص بالانحدار العثماني ظل موجوداً طوال مدة وجود الانحدار المزعوم نفسه، واستمر بشكل متقطع إلى زمن إدخال

الإصلاحات على الطراز الغربي في القرن التاسع عشر، وظلت وزارة المالية هي منبع هذا الأدب، وظلت التوصيات الرئيسة هي نفسها: تشذيب جداول الرواتب الحكومية المتضخمة، إحياء الاختيار حسب الكفاءة، وقف تعيين الأصدقاء والأقرباء في المناصب، التأكد من الكفاءات القتالية للجيش، وباختصار لقد أصبح النقد الذاتي تقليداً ثقافياً في الدولة العثمانية مرتبطاً بالتراث الذي كان المثقفون وهم موظفون حكوميون يناقشون التاريخ فيه نقاشاً يرتقي إلى درجة الحلقات الدراسية، وفي الواقع فإن المحاولات المترددة الأولى لتغريب الإصلاح في نهاية القرن الثامن عشر نتجت عن سلسلة مذكرات إصلاحية من ضمن تراث أدب الانحدار، أعدها إداريون عثمانيون رداً على الهزائم العسكرية المتزايدة للدولة العثمانية في مواجهة القوى الأوروبية.

❖ أزمة القرن السابع عشر

إن نموذج الانحدار لم يُستنتج من أدب الانحدار وحده بل أيضاً من وقوع أزمة حقيقية استحوذت على الدولة العثمانية في نهاية القرن السادس عشر واستمرت في القرن التالي، ومع ذلك فإن معظم المختصين بالتاريخ العثماني اليوم يؤكدون أن تكيف الدولة مع هذه الأزمة بحلول نهاية القرن السابع عشر مكنها من البقاء قرنين إضافيين ولهذا فإنهم يفضلون نموذج "الأزمة والتكيف" على نموذج الانحلال الذي أصبح مهجوراً*.

إن الأزمة المقصودة كانت اقتصادية وسكانية وعسكرية، ونتجت عن عدة عوامل، ومؤرخ الدولة العثمانية الحديث أصبح ميالاً للتأكيد على ثلاثة من هذه العوامل أكثر من غيرها: التضخم، والانفجار السكاني، وانتشار الأسلحة النارية

* ومع ذلك تفتقر الكتابات العربية إلى مثل هذا التحليل العميق لفكرة الانحدار فتقبلها على علاتها دون التفكير بحقيقة جلية وهي أن طول هذه الفترة لا يتناسب مع وصفها بالانحدار المستمر، إذ كيف تستمر دولة في حالة ضعف مدة من الزمن قد لا يصل إليها عمر كامل لغيرها من الدول الكبرى.

بين الفلاحين، ولكن هذه العوامل غذت غيرها أيضاً لاسيما الاستياء بين الجنود العثمانيين وهو ما قام بدور لا يمكن إنكاره في الأزمة.

1 - التضخم وخفض قيمة العملة

إن تدفق الفضة من مستعمرات إسبانيا الهابسبورغية في بيرو والمكسيك، على البلاد الأوروبية أولاً، ثم على البلاد العثمانية، فاقم من الميل الموجود للتضخم، وهو جزء من سلسلة تغيرات اجتماعية واقتصادية طويلة المدى، سنناقش بعضها الآخر لاحقاً، وبين 1550-1600 ارتفعت أسعار بعض البضائع 400% وأعقب ذلك فترة طويلة من الاستقرار النسبي، فقام المزورون وحتى بعض دور الضرب في بعض الولايات العثمانية بالشروع في إصدار عملات منخفضة القيمة أي عملات تكون كمية المعادن الثمينة فيها أقل كثيراً من اللازم مع إحلال النحاس محلها، وفي غياب معيار عالمي للذهب أو الفضة، فإن خفض القيمة أنقص القيمة الحقيقية للعملة العثمانية الفضية التي عرفت بالآقجة، وترجمت أوروبياً بكلمة الجديد asper، ونتيجة لذلك فقد انخفضت بشدة القوة الشرائية للذين تدفع لهم الدولة رواتب ثابتة لاسيما الإنكشارية وبقية الجنود، وزيادة على ذلك فكثيراً ما كان دفع هذه الرواتب يزداد تأخراً بمرور الوقت، ولهذا لم يكن من المفاجئ أن تصبح ثورات لجنود أكثر شيوعاً لاسيما بين انكشارية إسطنبول.

2 - ثورات الجنود

انتشرت ثورات الجنود في الولايات العربية أيضاً في السنوات الأخيرة من القرن السادس عشر، ففي مصر، أطاح الجنود المتذمرون بالوالي العثماني للمرة الأولى في سنة 1586، وقد أصبحت هذه سابقة خطيرة، وصار الاضطراب ي مصر يميل للتمركز في كتائب الفرسان الثلاث التي لم يكن أعضاؤها من حائزي التيمارات بل من الجنود أصحاب الأجور، ولأنهم كانوا الأقل حصولاً على الرواتب من بين الكتائب السبعة المتمركزة في الولاية، فإنهم كانوا الأكثر عرضة

لآثار التضخم على دخلهم، ومع ذلك لم يكن من اليسير زيادة هذا الدخل بفتح دكاكين مثل الإنكشارية لأن طبيعة عملهم تقودهم عادة إلى الريف، ولهذا فإنهم كانوا يزيدون دخلهم بالحصول على إضافات عرفية مثل الهدايا وما يبتزونه وإن بطرق مشبوهة، وصار ذلك ضرورياً لدعم رواتبهم، وفي سنة 1604 عندما رفض الوالي الجديد إبراهيم باشا منحهم هدية تعيين الوالي المعتادة، هجم الفرسان على معسكره ثم قتلوه في السنة التالية، وبعد خمس سنوات عندما ألغى الوالي محمد باشا رسماً ابتزازياً كان الفرسان في الريف يجمعونه من الفلاحين، حاول الجنود القيام بالثورة وتسمية سلطان عليهم، وكان التهديد الذي ألفه هذا التمرد قد اتضح في وصف الثوار في الحوليات المحلية "بالخوارج" إشارة إلى الطائفة المارقة في صدر الإسلام، وبمواجهة خطر لا يقل عن إزاحة الحكم العثماني من أكبر ولاية في الدولة، فقد رد محمد باشا بقسوة على الثوار وقمعهم بالقوة وأعدم زعماءهم ومن حاول الهرب منهم، وأرسل البقية مقيدين إلى اليمن، وهو ما أكسبه لقب "كاسر القول"* أي الجنود وبقية "خدم السلطان".

3 - الانفجار السكاني، والأسلحة النارية والمستأجَرون

في ريف الأناضول صار الانفجار السكاني مشكلة لأن سكان الريف تزايدوا أثناء سنوات الازدهار والتوسع في القرن السادس عشر، وفي بداية التضخم وجد الفلاحون أنهم لا يستطيعون تسويق محاصيلهم بربح أو التزود باحتياجاتهم من البلدات، وبالمثل فإن حائزي التيمارات واجهوا صعوبات متزايدة في تجهيز جنود الخيالة، وهذه المصاعب حفزت التدفق السكاني من الريف إلى المدن.

هذا النزوح تزامن مع الحرب الطويلة (1593-1606) ضد امبراطورية

---

* أو "قول قران" بالتركية العثمانية وسيأتي التعريف بطبقة "القول" وجمعها "القولار"، كما أطلق على الوالي احتفاء به باللغة العربية "مزيل الطُلبة" أي الذي ألغى الطلبة وهي الضريبة الجائرة التي فرضها الفرسان على الفلاحين.

الهابسبورغ والتي انتهت دون نتيجة تذكر، ففي هذه السلسلة من المعارك، اعتمد العثمانيون والهابسبورغ بشكل غير مسبوق على المشاة المسلحين بالبنادق مما جعل كلاً من الطرفين يلحق جيشه النظامي بأعداد متنامية من المستأجَرين، وفي حالة العثمانيين أُلحق الفرسان التيماريون ومشاة الإنكشارية بآلاف من فلاحي الأناضول المسلحين الذين كانوا على كل حال هاربين من أراضيهم نتيجة الأزمة الاقتصادية، وما أن تقترب نهاية مواجهة معينة فإنهم يعودون إلى للريف بأسلحتهم، ولما أصبحت الزراعة والرعي غير مربحين، بل غير قابلين للاستمرار بوجود التضخم، فإن كثيراً منهم توجه نحو اللصوصية وقطع الطرق، وصارت موجات الخروج عن القانون على امتداد الأناضول في نهاية القرن السادس عشر تُعرف بتمردات الجلاليين نسبة إلى الشيخ جلال قائد انتفاضة منفصلة ومؤيدة للصفويين في وسط وشرق الأناضول في سنة 1519، وقد هرب كثير من المزارعين من أراضيهم بالجملة، فيما عُرف بالهروب الكبير، وهم مرعوبون ومفلسون وسط الفوضى التي أعقبت تضخماً مدمراً كان موجوداً في الأصل، أما الفلاحون المستأجرون الذين عادوا من أرض المعركة فقد كان بإمكانهم عرض خدماتهم على الولاة في الأناضول والولايات العربية والذين كانوا بصدد تكوين جيوشهم الخاصة، وباختصار فإن المستأجرين الذين عُرفوا "بالسكبان" وُجدوا في الجيوش العثمانية ليبقوا، ومن حقبة الحرب الطويلة إلى بداية الإصلاحات على الطراز الأوروبي في نهاية القرن الثامن عشر، كونوا رافداً مهماً للقوات المسلحة العثمانية.

❖ السلطان عثمان الثاني وطبقة "القولار"

في سنة 1606 أصبح الإنكشاريون والمجموعات المختلفة من جنود القصر جماعات مصالح راسخة داخل البيت السلطاني في قصر توبكابي، كان "خادم السلطان" يُعرف "بالقول" (ومعناها الحرفي "عبد" وهي كلمة مشتقة من الجذر الإنجليزي "coolie" [وجمعها بالتركية العثمانية "قولار"]) وهو مصطلح مرن يمكن تطبيقه على القوات المسلحة والموظفين في خدمة السلطان في أي مكان

من الدولة العثمانية، بمن فيهم جنود الخيالة المتذمرون الذين تمردوا في مصر سنة 1609، ومع ذلك ففي بداية القرن السابع عشر كان مصطلح "قول" يطلق على العسكري أو الموظف المجند في نظام الدوشرمة الذي يدرب عادة في القصر كما كان حال بعض جنود مصر، وكان عناصر "القولار" عرضة للشجب القاسي من كتّاب الانحدار الأوائل لأنهم [أي القولار] فشلوا في أداء واجبهم العسكري في الوقت الذي يطالبون فيه بالمزيد والمزيد من الهدايا والمزايا من السلطان، ووصلت الأمور ذروتها عندما حاول السلطان عثمان الثاني في فترة حكمه الوجيزة (1618-1622) أن يؤكد سلطته على البيت السلطاني بكبح نفوذ "القولار" فكان جزاؤه أن دفع حياته ثمناً لذلك.

[السلطان] عثمان الثاني هو ابن [السلطان] أحمد الأول، وقد اعتلى العرش في سن غض هو الرابعة عشرة، ويبدو أنه كان متأثراً بشدة بنفوذ كبير الخصيان في الحريم السلطاني، ودبر بالتعاون معه في منتصف سنة 1622 خطة لرفد قوات "القول" بجيش مؤلف من المجندين المستأجرين من الولايات الآسيوية في الدولة، كما فكر في نقل العاصمة من إسطنبول التي أصبحت معقل "القولار" إلى مدينة في الولايات الآسيوية مثل البصرة أو دمشق أو حتى القاهرة، ولهذا شعر "القولار" بالتهديد من ذلك، رغم أن قوات المستأجرين هذه كانت ستلحق بهم لا أن تحل محلهم، وتم خلع السلطان بواسطة عناصر مقربة من "القولار" وأُعدم بأوامر من الصدر الأعظم الجديد، واقتيد عمه مصطفى خارج الحريم، حيث كان ولاة العهد ينشئون في القرن السابع عشر، ليوضع على العرش.

ولكن هذا لم ينه الأمر، إذ أن بعض الولاة اعتقدوا أن عثمان اتخذ خطوة ضرورية ولم تكن عندهم نية السماح "للقولار" والسلطان مصطفى بمعاملتهم بخشونة وقسوة، وتمرد حاكما أرضروم وديار بكر في شرق الأناضول ضد مصطفى وزحفا نحو إسطنبول بجيشيهما من المجندين المستأجرين من الأناضول والقوقاز، وكان أباظة أحمد باشا الأول والأشهر في إعلان التمرد، وهو والي أرضروم في شمال شرق الأناضول، ولقب "أباظة" يدل على كونه من أبخازيا

وهي منطقة في شمال غرب جورجيا اليوم، أي أنه كان من موجات المماليك الأبخاز، أي نخبة العبيد العسكريين الذين دخلوا في خدمة الحكومة العثمانية في القرن السابع عشر، ومن ضمنهم والد سيد الرحالة الشهير في القرن السابع عشر أوليا جلبي، وقد أرسل السلطان دفعات من الأوامر بواسطة كاتبه تطالب الثوار بالتراجع، ثم أرسل في النهاية حملة تأديبية، ولكنها لسبب خفي "فشلت في ملاقاة" قوات الثوار حسب سجلات القصر، وباختصار فإنه تم نزع فتيل الأزمة بعدم اتخاذ أي إجراء ثم قُمع الباشا بعد سنوات على يد السلطان مراد الرابع.

ولكن "القولار" استمروا أصحاب نفوذ هام في عاصمة الدولة إلى زمن إصلاحات الصدور العظام من أسرة كوبريلي في نهاية القرن السابع عشر، وفوق ذلك فهناك أدلة على ظهور "مشكلة قول" في مصر في بداية ذلك القرن، وكان محمد باشا الوالي العثماني الذي قمع تمرد الفرسان الضخم سنة 1609 كما سبق ذكره، قد قام أيضاً بالتحقيق في اغتيال سلفه إبراهيم باشا، لقد شك في وجود دور لأمراء الألوية الأربعة والعشرين في مصر، إذ "ما قتله الإسباهية* إلا بمعرفة السناجق**"[14]، وهؤلاء البكوات كانوا مثل فرسان الخيالة في مصر، موظفين يتسلمون رواتب، في مقابل حائزي التيمارات، وفي الوقت الذي كان فيه بعضهم يحكمون مناطق الولاية، ومن ثم كان وضعهم موازياً لأمراء الألوية في الولايات العثمانية الأخرى، فإن غيرهم كانوا متمركزين في القاهرة، وفي بداية القرن السابع عشر، كان معظم البكوات مجندي دوشرمة سابقين أو أبناء هؤلاء المجندين والذين كانوا قد ترقوا من فيلقي نخبة المشاة المرتبطين بمجلس الوالي، أي الديوان، ومعظمهم جاءوا إلى مصر من إسطنبول ويبدو أنهم كانوا ينوون جعل القاهرة معقلاً "للقولار" مثل العاصمة، وقد طرد محمد باشا ثلاثة عشر من البكوات من القاهرة فتضاءلت قوة البكوات فيها، ورغم أن لقبه "كاسر القول" ربما كان يشير أساساً إلى إذلاله الشامل لفرسان الخيالة في مصر، فإنه

* الفرسان.

** البكوات أمراء الألوية.

قد يمتد ليشمل معاقبته للبكوات، وقد يكون حل مشكلة "القول" في القاهرة هو السبب في ترشيح السلطان عثمان الثاني للمدينة كي تكون عاصمة إمبراطورية.

❖ الانقسام بين الشرق والغرب

كما يشير مثل الوالي الأبخازي الثائر في الأناضول، كان المستأجَرون الآسيويون والمماليك القوقازيون نظائر بديلة لمجندي الدوشرمة "القولار" في القرن السابع عشر، وبعد فتح الولايات العربية في الفترة بين 1516-1538 صارت السلطات العثمانية تستفيد من مصدر العبيد القوقازيين الذين استخدمهم السلاطين المماليك والشاهات الصفويون، وهذا المصدر هو بلاد القوقاز، وكان المماليك من القوقاز يجلبون إلى قصر توبكابي في إسطنبول ثم إلى بيوتات الوزراء النافذين والولاة المحليين، والذين ربما كانوا بدورهم مماليك قوقازيين قد تم إعتاقهم مثل أباظة محمد باشا، وفي كلا المحيطين، صاروا يحتكون بالمصدر "التقليدي" لقوة العمل الرجالية والنسائية، أي البلقان والأناضول حيث المرشحون للدوشرمة.

وكان التنافر بين "الغربيين" من البلقان وغرب الأناضول، و"الشرقيين" من القوقازيين، ليس من المسلمات دائماً، فالولاء للسلطان أو الراعي يمكن أن يتخطى الفروق القومية والوطنية، ومع ذلك فقد كان التضاد بين الشرق والغرب عاملاً متواجداً في الحياة السياسية للولايات العربية العثمانية في القرن السابع عشر، وفي سوريا الكبرى كما سيتضح لنا، فاقم هذا الصراع المنافسة التقليدية بين الجبهتين القبليتين الشمالية، او القيسية، والجنوبية، أو اليمنية، وفي مصر القرن السابع عشر اتخذ ذلك الصراع شكل منافسة حادة بين حزبين سياسيين عسكريين سنناقشهما فيما يلي.

❖ سيطرة الإنكشارية في الولايات العربية

في الولايات العربية كان التوتر بين "القولار" والمستأجرين، بالإضافة إلى

التنافر بين الشرق والغرب، يغذي نمطاً أوسع كان الولاة والمستأجرون فيه يواجهون ضباط الكتائب العثمانية المتمركزة في عواصم الولايات، وكان الإنكشارية ذوي شأن في هذه الكتائب، ولكن كان هناك غيرهم يلتحقون بهم، وهم عادة كتائب أصغر ولها وظائف أخرى، وكان وضع مصر فريداً بين الولايات العربية لأنها ضمت سبع كتائب، وفي القرن السادس عشر كان ضباط هذه الكتائب بلا استثناء من "القولار"، وبحلول القرن السابع عشر، كان حضور هؤلاء "القولار" مازال هو الأساس في مناصب ضباط الكتائب، ولكن كان أبناء "القولار" ينضمون إليهم أيضاً مع أفراد من السكان المحليين الذين شقوا طريقهم في هذه الكتائب، كما وجدنا أيضاً مستأجرين من الذين قدموا من أجزاء أخرى من الدولة العثمانية.

كان الإنكشاريون في عواصم الولايات العربية حراساً يطلق عليهم مصطلح "مستحفظان"، وهو يعني حرفياً "الحماة" لأنهم يحمون دفاعات المدن، وكانوا يقيمون في القلعة حيث يتمركز الوالي، ولأنهم كانوا موجودين في العواصم كان وصولهم إلى الأسواق ميسوراً حيث كانوا يفتتحون دكاكينهم ويجبرون الحرفيين الموجودين على دفع ثمن الحماية، كما كان الوضع في إسطنبول، وفي المدن الساحلية أو الواقعة على الأنهار مثل القاهرة، كانوا يحتكرون الجمارك في الموانئ أيضاً، وبحلول القرن السابع عشر كان الإنكشارية قوة نافذة في حياة المدن في معظم الولايات العربية، كما بدئوا بالحصول على التزامات في الأرياف، وفي مصر كان لهم حصة الأسد في تجارة البحر الأحمر ذات الأرباح المتنامية من قهوة ميناء المخا اليمني، هذه المصادر الآمنة للثروة سمحت للإنكشارية وبقية ضباط الكتائب ببناء بيوتات صارت في النهاية تنافس بيت الوالي، ومن أمثلة ذلك ضابط الإنكشارية مصطفى القازدغلي الذي وفد على مصر من غرب الأناضول حوالي سنة 1640 وبدأ بجمع ثروة من عوائد البن التي ستؤدي في القرن الثامن عشر إلى صعود بيته إلى موقع الحكم في مصر، وكانت الكتائب نفسها مصدراً جاهزاً من أعضاء البيوت حيث تكون العضوية في بيت ضابط امتداداً لتسلسل هرمي موجود أصلاً في تلك الكتائب.

وكان الإنكشارية المقيمون في دمشق يجمعون رسوماً ضخمة من التجارة

البرية التي تدخل المدينة القديمة التي كانت مركزاً تجارياً لآلاف السنين، وحيث أن دمشق تتمتع بروابط تجارية قوية مع حلب شمالاً مسافة 350 كيلومتراً، فقد تسرب إنكشاريو دمشق إلى حلب قرب نهاية القرن السادس عشر، آملين الربح من تجارة القوافل الغنية مع الأناضول والبصرة وإيران، وصار إنكشارية دمشق يحكمون حلب سياسياً حتى سنة 1602 عندما قام الوالي العثماني بالتعاون مع الزعماء الأكراد بإزاحتهم من المدينة كما سيأتي وصفه لاحقاً.

وفي الولايات العراقية كان النمط الشائع لقيام الإنكشارية بزيادة دخلهم هو الدخول في مغامرات تجارية طموحة مصاحبة بمخاطر وفرص يقدمها وضع المنطقة بصفتها نطاقاً حدودياً يتاخم الإمبراطورية الصفوية المعادية، وكان التهديد الصفوي يعني وجوب قمع تمردات الجنود بأي ثمن، ومع ذلك فهذا يعني أيضاً أن المتمردين يمكنهم التطلع إلى الدعم الصفوي، وإن المثل الأخطر لهذا الميل هو ضابط انكشاري اسمه بكر، خدم في بغداد بصفة "صوباشي"، أي زعيم شرطة، في بداية القرن السابع عشر، وحوالي سنة 1620 جمع أتباعاً من رجال كتيبته وأصبح الرجل القوي في المنطقة بحكم الأمر الواقع، ولمناوأته قام والي بغداد يوسف باشا برفقة قائد كتيبة العزبان، وهي وحدة مشاة أقل حجماً وتتمركز في قلعة بغداد مثل الإنكشارية، وقد كان إنكشارية بغداد وعزبانها متنافسين، كما سيصبح وضع الكتيبتين في القاهرة في القرن التالي، وكانت خطة يوسف باشا والعزبان أن يهاجموا بكراً وأتباعه عندما يعودون إلى بغداد من حملة تأديبية ضد واحدة من عشائر العراق الأوسط، ومع ذلك علم بكر بالمؤامرة مقدماً، وحاصر المدينة عند عودته وقضى على يوسف باشا وقائد العزبان في هذه العملية.

عندما أمر السلطان الفتي عثمان الثاني والي ديار بكر، حافظ أحمد باشا، باستعادة بغداد، طلب بكر صوباشي عون الصفويين، فأرسل الشاه الصفوي عباس الكبير الأول (1588-1629) جيشاً إلى بغداد، فانسحب حافظ أحمد باشا، وأعلن بكر حاكماً لبغداد، وحاول بكر أن يجدد ولاءه للسلطان العثماني، ولكن الصفويين احتلوا المدينة وأعدموه، وظلت بغداد بأيدي الصفويين إلى سنة

1638 عندما قاد السلطان مراد الرابع حملة ضخمة لفتحها، ومع ذلك فحتى بعد استعادتها للحكم العثماني ظل الإنكشارية يقومون بدور مهيمن في اقتصاد وسياسة المدينة على امتداد القرن السابع عشر.

في البصرة، وهي المدينة الأسطورية عند التقاء نهري دجلة والفرات، قام الوالي العثماني في تسعينيات القرن السادس عشر ببيع منصبه لكاتب إنكشاري ووجيه محلي عرف بالاسم الفخم أفراسياب، وهو اسم يشير إلى العدو الرئيس لإيران في الملحمة القومية الفارسية الشاهنامه، وهو ما وسمه بالعداء للصفويين، ولمفاقمة هذا الانطباع فإنه ادعى أنه من نسل السلاجقة العظام، السلالة التركية المخلصة للمذهب السني والتي احتلت العراق وإيران في القرن الحادي عشر (انظر الفصل الأول) وفوق ذلك فقد منحته سلسلة النسب المختلقة شرعية في المنطقة أكملت اعتراف الأمر الواقع من السلطان العثماني، وقد أسس أفراسياب سلالة حكمت البصرة حتى سنة 1668 عندما طُرد حفيده حسين باشا على يد والي بغداد.

❖ الولاة الجلاليون ونظائرهم

هؤلاء الولاة المحليون الذين قادوا حملات تأديبية ضد زعماء الإنكشارية المحليين لم يكونوا مجرد امتداد لسلطة السلطان، فحتماً، جمع كل منهم أتباعه الخصوصيين بموازاة حاشية السلطان، وهؤلاء الأتباع يضمون أشخاصاً مرتبطين بالوالي بروابط الرعاية، فقد يكونون مرافقين، أو عبيداً، وربما مماليك، أو مستأجرين، أو زوجات الوالي، أو إمائه، ومعاً يكوّنون بيت الوالي، وهذا النوع من البيوتات بدأ ظهوره منذ عهد سليمان الأول، عندما كان الوزراء النافذون في ديوان السلطان مثل الصدر الأعظم، والدفتردار وهو المسئول المالي الأول، يقفون على رأس حاشية كبيرة تقطن في قصورهم، وكان إبراهيم باشا الصدر الأعظم المتنفذ للسلطان سليمان الأول (في الفترة بين 1524-1536) مؤسساً مبكراً لواحد من هذه "البيوتات الخاصة بالباشات والوزراء" كما وصفها أحد المؤرخين.

وهناك وزير مثل حافظ أحمد باشا عُين أثناء فترة عمله والياً على عدة ولايات مختلفة، وفي هذه الحالة سينقل بيته لهذه الولايات ويزيده كما يبدو مناسباً له من القوات المستأجرة أو الموظفين المحليين، وبالمعنى الواسع فإن بيوتات هؤلاء الولاة تمثل انتقال التأثير السياسي والموارد الاقتصادية من عاصمة الدولة إلى الولايات العثمانية.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الولاة المحليين لم يعودوا يأتون من قصر توبكابي بل من بيوتات الوزراء الذين يدربون أتباعهم كما يربي السلطان غلمانه، ويشترون عبيدهم الخصوصيين من القوقاز ويستأجرون قواتهم الخاصة، وبهذا تكون هذه البيوتات مثلاً للتوتر بين عاصمة الدولة والولايات، وأيضاً مثلاً للانقسام بين الشرق والغرب الذي وصفناه سابقاً حيث أن كثيراً من أعضاء حاشياتهم كانوا من "الشرقيين" من القوقاز وشرق الأناضول في مقابل "الغربيين" الذين مازالوا يهيمنون على قصر توبكابي، وربما كان الولاء الأسمى عند هؤلاء الرجال -والنساء أيضاً- هو الوزير الذي يترأس البيت وليس السلطان، وكل هذا جعل من السهل على الوالي أن يفكر بالتمرد إذا رفض بشدة سياسة السلطان أو أراد أن ينشئ لنفسه دائرة نفوذ خاصة به.

وبحلول عهد عثمان الثاني (1618-1622) كان الولاة المحليون بجيوشهم المستأجرة مثل أباظة أحمد باشا والي أرضروم الذي زحف على إسطنبول بعد مقتل عثمان، يؤلفون تهديداً بالتمرد مشابهاً للجلاليين قبل عدة عقود، وفي الواقع لقد أطلق على الولاة المحليين الثائرين في القرن السابع عشر لقب "الولاة الجلاليين".

1 - فخر الدين المعني الثاني

لم يظهر الولاة الجلاليون في الأناضول وحده بل في الولايات العربية كذلك، حيث كانت جيوشهم الخاصة دائماً ما تشمل البدو والفلاحين من أهالي المنطقة، وفي سوريا ولبنان واجه العثمانيون شخصية مزعجة بشكل خاص في بداية القرن السابع عشر، وقد عُرفت هذه الشخصية باسم فخر الدين المعني

الذي كان ينتمي لسكان المنطقة الدروز، وهم متحدرون من المسلمين الإسماعيليين الذين انشقوا عن الخلافة الفاطمية في القرن الحادي عشر بعدما قدسوا الخليفة الحاكم (996-1021) (انظر الفصل الأول) (وبحلول العهد العثماني لم يكن الدروز يعدون من المسلمين إطلاقاً) ومع أن أسرة معن كانت قد عاشت في جبال لبنان منذ ما قبل فتح السلطان سليم للمنطقة، فإن فخر الدين كان من نمط الولاة الجلاليين رغم جهود القوميين اللبنانيين لتصوير نظامه بصفته سلفاً لدولة لبنان الحديث.

وفي المقاطعات الجبلية حيث صعوبة السيطرة، لاسيما في لبنان والمناطق الكردية في شمال العراق وجنوب شرق الأناضول، لجأ العثمانيون إلى عائلات الأمراء والوجهاء، وكثير منها كان قد استقر في هذه البلاد قبل وقوعها في ظل الحكم العثماني بزمن طويل، وكانت أسرة معن واحدة من هذه العائلات، وجدّ فخر الدين يحمل اسم فخر الدين أيضاً ولهذا عرفه المؤرخون باسم فخر الدين الأول، خضع لسليم الأول وحصل على حق جباية الضرائب من الفلاحين اللبنانيين.

وعندما تفاقمت الأزمة الاقتصادية في نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر، صار المرتزقة متوافرين بكثرة على امتداد الولايات العثمانية، وفي لبنان كانوا عادة معوزين من رجال القبائل التركمانية والكردية والعربية ذوي الولاءات المتعددة.

ومثل الولاة المحليين الثائرين، جمع فخر الدين الثاني جيشاً مستأجراً لاسيما من رجال القبائل العرب والتركمان، وحاول اقتطاع مجال نفوذ خاص به من جبال لبنان والمناطق المجاورة من سوريا وفلسطين، وهذا ما قاده إلى الصدام بوالي دمشق العثماني الذي استخدم مناوئي فخر الدين القبليين في المنطقة ضده.

وبفعل ذلك فإن الوالي تمكن من الإفادة من العداء القديم بين العرب القيسيين أو "الشماليين"، واليمنيين أو "الجنوبيين، وهو ما سبق أن ألمحنا إليه باختصار، إن هذا الانقسام يرجع إلى ما قبل ظهور الإسلام عندما كانت اللغة

والتقاليد الثقافية لليمن مختلفة بشكل ملحوظ عن لغة وتقاليد القبائل المترحلة وشبه المترحلة إلى الشمال في شبه الجزيرة العربية، وفي زمن ظهور الإسلام، كان المتحدرون من اليمنيين منتشرين على امتداد شبه الجزيرة، وقد شارك كل من القيسيين واليمنيين في الجيوش الإسلامية الأولى، ومع توسع الفتوحات الأولى، انتشروا على امتداد المشرق العربي الإسلامي، ومع مرور القرون، تحول التنافس إلى صراع حزبي متجذر بحيث فقدت التقسيمات الجغرافية الأصلية معناها، وبحلول العهد العثماني، كان التوتر القيسي-اليمني محدوداً بلبنان وفلسطين، وفي هذه المناطق استمر الصراع إلى القرن العشرين، ولما كانت الأسرة المعنية من القيسيين، فقد انضم يوسف باشا سيفا إلى والي دمشق، وهو سليل أسرة يمنية تم تعيينه حاكماً لمنطقة طرابلس في شمال لبنان سنة 1579.

وفي زمن تراجعه الأدنى في سنة 1613، فر فخر الدين إلى حماية دوق توسكانا في شمال إيطاليا والتي كانت تحوز حصة ضخمة من التجارة بالكماليات الترفية التي تمر بدمشق من غرب شبه الجزيرة وعبر طريق الحرير القديم خلال حلب، وكان الدوق قد وقّع معاهدة تجارية مع فخر الدين في سنة 1608، وقد قضى فخر الدين خمس السنوات التالية في الميناء التوسكاني ليفورنو (ويطلق عليه Leghorn باللغة الإنجليزية [أو قُرنة باللغة العربية]) وفي مدينة ميسينا [أو ميسينة] في صقلية التي كانت جزءاً من ممتلكات إسبانيا الهابسبورغية، ومع ذلك فعندما عاد إلى لبنان واجه نفس الوضع: مواجهة مع وال دمشق ومنافسة مع المنافسين ومن ضمنهم يوسف باشا سيفا، وزيادة على ذلك فإن السلطة العثمانية المركزية استحدثت في سنة 1614 ولاية صيدا لإدارة جنوب لبنان وشمال فلسطين مباشرة، وبذلك هددت ضمنياً قدرة فخر الدين على التحرك باستقلالية، ولكن في سنة 1623 هزم فخر الدين والي دمشق في المعركة وأسره مجبراً إياه على الاعتراف بسلطته على المنطقة، وبعد سنتين مات يوسف باشا سيفا الذي أصبح مسناً، وأصدر السلطان الفتي مراد الرابع فرماناً يثبت حكم فخر الدين على لبنان.

ولكن فيما بعد صار مراد الرابع أقل تسامحاً مع ظاهرة الولاة الجلاليين

ونظرائهم، وفي سنة 1638 زحف لاستعادة بغداد من الصفويين الذين كانوا قد انتزعوها من العثمانيين في عهد الشاه عباس الكبير (1588-1629)، وذلك في سنة 1623، ولتأمين الطريق إلى العراق أمر مراد واليه على دمشق بالقضاء على فخر الدين، وهو ما أنجزه فأسر فخر الدين وأبناءه واقتيدوا إلى إسطنبول حيث أُعدموا باستثناء ابن واحد دخل في خدمة القصر.

2 - علي باشا جانبولاد

برزت حالة مشابهة في نفس تلك السنوات على الحدود السورية الأناضولية حيث كان العثمانيون قد عينوا زعيماً كردياً محلياً هو حسين جانبولاد حاكماً على موطنه في منطقة كيليس [أو كلز] وهي اليوم في جنوب شرق تركيا، وفي أوائل القرن السابع عشر تحالف حسين باشا جانبولاد مع والي حلب العثماني ضد انكشارية دمشق الذين تسربوا في الاقتصاد الحلبي كما لاحظنا سابقاً، وبعدما أزاحاهم خارج المدينة، أحلا محلهم عناصر محلية، وصعد حسين باشا إلى حكم حلب ليعدم بعد ذلك في سنة 1605 نتيجة إهماله الدعوات للانضمام إلى حملة ضد الصفويين، وقد حفز موته ابن أخيه علي باشا جانبولاد على التمرد ضد والي حلب بمساعدة حكام آخرين ساخطين في المنطقة، كما أنه تحالف مع فخر الدين المعني الثاني، وأخيراً تمت هزيمته في سنة 1607 هو وجيشه المكون من البدو المستأجرين، على يد الصدر الأعظم قويوجو [أو قويوجي] مراد باشا، وهو قامع شهير للمتمردين الجلاليين، ومع أن الاعتقاد ساد مدة طويلة أن واحداً من ذرية علي باشا جانبولاد هاجر مع عشيرته إلى لبنان في ثلاثينيات القرن السابع عشر تحت حماية فخر الدين المعني وأن عشيرته الكردية المقتلعة كانت أساس عشيرة جنبلاط الشهيرة في لبنان اليوم، فإن التأريخ الحديث يرى أن الجنبلاطيين اللبنانيين تحدروا من عشيرة درزية عربية راسخة كانت معادية لفخر الدين المعني.

وعموماً فإن الأزمات الاقتصادية والسكانية في نهاية القرن السادس عشر

وبداية القرن السابع عشر، مع تسليح سكان جبال سوريا الكبرى أثناء الحرب الطويلة، شجع كل ذلك وجهاء القبائل المحليين مثل فخر الدين وأكراد جانبولاد لتوسيع نفوذهم بواسطة وجودهم داخل التسلسل الهرمي الإداري العثماني مستفيدين من الجيوش المستأجرة المكونة أساساً من رجال القبائل في المنطقة، وفي ذلك لم يكن صدامهم مقتصراً على العناصر المنافسة في المنطقة بل أيضاً مع الموظفين الرسميين الذين تم تدريبهم في القصر السلطاني وكانوا يعينون عادة في المراكز الإدارية العليا لاسيما مناصب الحكم الرئيسة في الولايات، ومثل "الشرقيين" من القوقاز، ألف هؤلاء الوجهاء تهديداً لمجندي الدوشرمة والعناصر "الغربية" الأخرى التي هيمنت تقليدياً على خطط الدولة.

3 - الحزبان الفقاري والقاسمي في مصر

إن الانقسام الشرقي-الغربي شكل الوضع السياسي في مصر في القرن السابع عشر مثلما فعل ذلك في سوريا الكبرى كما يتضح ذلك من دراسة حزبين سياسيين عسكريين ظهرا في مصر في ذلك القرن، وإن الروايات عن أصول هذين الحزبين غائمة ومفعمة بالأساطير والخرافات، إذ يرجعون انبثاقهم إلى الفتح العثماني لمصر على يد سليم الأول، وإن المؤلفات التاريخية عن مصر العثمانية كانت تميل إلى تشبيه الحزبين الفقاري والقاسمي بالأحزاب المتعددة في السلطنة المملوكية، كل منها يتجمع حول سلطان معين ويؤلف مماليكه وأتباعه، ولكن كان هذان الحزبان في القرن السابع عشر يختلفان جذرياً عن أحزاب الحقبة المملوكية في كونهما قطبين محددين لا أكثر، وفي وجود قاعدتين اجتماعيتين لهما أكثر اتساعاً، فبينما كانت الأحزاب في الحقبة المملوكية محصورة بالطبقة العسكرية والإدارية وحدها، فإن الفقاريين والقاسميين كانوا يضمون أعضاء النقابات الحرفية في المدينة، وانسحب انقسامهم على انقسام أقدم بين بدو مصر الموزعين بين سعد وحرام، وكما وصف الوضع مؤرخ من بداية القرن الثامن عشر: "كان أهل مصر في الزمن المتقدم فرقتين: راية بيضا وراية حمرا، إلى دولة آل عثمان (حين أصبحوا) فقاري سعد وقاسمي

حرام"*[15]، وهناك مؤرخ مصري آخر في القرن الثامن عشر وكان على صلة بحزبي حرام وسعد على التوالي ووصف حكايات نشوئهما بشكل آسر رابطاً إياهما بالقيسيين واليمنيين أو العرب "الشماليين" و"الجنوبيين"، وهي نفس الثنائية التي تخللت لبنان وفلسطين في العهد العثماني، كما لاحظنا سابقاً.

ويبدو أن الحزبين ائتلفا أثناء الصراع الطويل والمضني الذي خاضه العثمانيون للحصول على اليمن ثم انتهى بالفشل بعد الثورة المستمرة التي أشعلتها سلالة جديدة من الأئمة الزيديين (انظر لاحقاً)، وفي الواقع لقد اتخذ الحزب القاسمي اسمه من قاسم بك قائد الحملة على اليمن سنة 1631، ويبدو أن المماليك القوقازيين الذين جندوا للخدمة في اليمن هم الذين كونوا نواة الحزب القاسمي الوليد في الوقت الذي كان فيه مجموعة من الروم "الغربيين" من غرب الأناضول والولايات الأوروبية للدولة يكونون قاعدة الحزب الفقاري المبكرة، وبحلول أربعينيات القرن السابع عشر ظهر نمط تصبح فيه قاعدة من الجنود المستأجرين -الروم "الغربيين" في حالة الفقاريين، وآسيويين "شرقيين" من أصناف متعددة بمن فيهم البدو، ومحليين يتكلمون العربية، ومنشقين عن الجيوش الصفوية والأوزبكية، في حالة القاسميين- تابعة لضباط فيالق أو بكوات سناجق من أصول مملوكية قوقازية.

كانت المواجهة الأولى بين الحزبين الفقاري والقاسمي قد اندلعت في أربعينيات القرن السابع عشر عندما قام اثنان على ما يبدو أنهما من البكوات القاسميين، قانصوه وماماي، بمحاولة الاستيلاء على منصبي قائد الحج وحاكم مقاطعة جرجا الكبرى [في الصعيد]، ممن يبدو أنهما اثنين من البكوات

---

* هذه ترجمة الترجمة من النص الإنجليزي عن نص كتاب مجموع لطيف لمصطفى القينالي في بداية القرن الثامن عشر مع مراعاة لغة المؤلف الأصلي التي وجدتها في كتابه تاريخ مصر وهي كالتالي: "وكان أهل مصر في الزمن المتقدم فرقتين زغبي وهلالي[،] تبغي وكلبي[،] سعد وحرام إلى دولة آل عثمان[،] فقاري وقاسمي[،] الفقاري رايته بيضا والقاسمي رايته حمرا إلى يومنا هذا بين العرب والفلاحين في أقاليم مصر قبلي بحري" ص3، http://www.kb.dk/permalink/2006/manus/94/eng/3/?var

الفقاريين، وهما رضوان وعلي، والمنصبان مربحان ومتنفذان، وكانت لعبة النفوذ هذه تتقاطع مع، وتتصل بشكل مؤكد، بأمر من والي مصر العثماني لطرد جميع "أولاد العرب" من سبع فيالق الجنود العثمانيين المتمركزين في مصر، ومع أن كثيراً من المختصين فسروا هذا المصطلح بكونه يشير إلى "أبناء" مصر من السكان العرب، فإنه يبدو مصطلحاً أكثر عمومية يشير إلى الأفراد غير الروم، أي "الآسيويين" أو "الشرقيين"، في مقابل "الغربيين" الذين ينتمون إلى غرب الأناضول والبلقان، وكان أربع البكوات المتنافسون يعتمدون في جيوشهم الخاصة على سبعة الفيالق التي كان المرتزقة التابعون للضباط والبكوات قد تسللوا إليها، وبينما وظف رضوان بك وعلي بك قوات رومية مستأجرة، يبدو أن قانصوه وماماي فضلا "أولاد العرب" أولئك، وفي النهاية انتصر رضوان وعلي وتم إعدام قانصوه وماماي بأمر السلطان.

وفي مصر، أُلحقت العداوة بين الشرق والغرب بمنافسة بين المستويات العليا من البكوات وضباط الفيالق للسيطرة على المناصب الرئيسة والموارد المالية المرتبطة بها، وفي القرن السابع عشر، كان في الولاية منصبان إداريان أكثر ربحاً ونفوذاً وهما قائد الحج، وحاكم جرجا، وهي منطقة شهيرة في صعيد مصر كانت تؤدي وظيفة سلة الخبز لمصر نفسها وأيضاً للمدينتين المقدستين [مكة المكرمة والمدينة المنورة]، حيث كانت تصدر الحبوب في قافلة الحج السنوية، وكان يمكن لحاكم هذه المقاطعة وقائد قافلة الحج تكوين تحالفات نفوذ ضخمة يمكنها أن تستمد أرباحاً كثيرة من التجارة المتصلة بالحج، ولهذا لم يكن من المفاجئ أن يصبح نمط "حاكم جرجا" في القرن السابع عشر شاغلاً لمن يتولى هذا المنصب.

4 - محمد بك، حاكم جرجا في مصر

كان حكام المقاطعات في مصر يقومون بأدوار موازية لولاة بقية أنحاء الدولة، وهذا يصدق بشكل خاص على حاكم جرجا التي كانت تنافس القاهرة بصفتها مركز الثقل، وفي حكم علي بك أصبحت جرجا وكثير من منطقة الصعيد

مجال نفوذ الحزب الفقاري، وكان علي بك في الواقع هو الوجيه الأول الذي يتخذ لقب " الفقاري" وكان ذلك غالباً بسبب استخدامه نوعاً من رايات المعارك العثمانية التي يستخدمها الإنكشارية مزينة برسم "ذي الفقار" وهو السيف المزدوج لعلي بن أبي طالب [عليه السلام] أحد خلفاء الإسلام الأوائل، وفي ذروة الصراع بين علي بك وشريكه رضوان بك من جهة، وقانصوه وماماي من جهة أخرى، زحف علي على القاهرة بجيش قوامه أربعة آلاف رومي تقريباً من القوات المستأجرة التي نجحت في إخافة الوالي العثماني ليسحب دعمه من قانصوه وماماي وهو ما أدى إلى سقوطهما، وبعد موت علي بك في سنة 1653 انتقل حكم جرجا إلى تابعه ومحميه ومملوكه السابق محمد بك الذي أعلن تمرداً بكل ما في الكلمة من معنى ضد الوالي العثماني في نهاية العقد وزحف بجيشه من المستأجرين إلى القاهرة، ومع ذلك ففي سنة 1659 قاد الوالي حملة كبرى إلى جرجا لقمع ثورة محمد بك "هذا المسكين شهد كثيراً من الحملات العسكرية، ولكن هذا الجيش الضخم كان فريداً" كما ذكر مؤرخ متحيز بوضوح يتحدث اللغة التركية في مصر، ومن اللافت للنظر أنه يشير إلى محمد بك بكونه "جلالي محمد" وهذا يعني التشابه بين حاكم جرجا وحاكم جلالي معاصر في الأناضول وشمال سوريا، ولتأكيد هذه النقطة، قطع روايته عن القتال ليتحدث عن وصول أخبار هزيمة وإعدام حسن باشا "الجلالي" والي حلب الثائر[16] (انظر حقاً).

❖ خسارة اليمن

بينما كانت سوريا والعراق ومصر في القرن السابع عشر ساحات لسماسرة القوة الطموحين من بين صفوف الولاة وحكام المناطق وضباط الفيالق القادرين على فرض نفوذهم بسبب كفاية الأتباع، تمكن اليمن من الإفلات من الحكم العثماني كلية، وكما لاحظنا في الفصل السابق، مال السكان الشيعة الزيدية في المرتفعات الشمالية للتمرد ضد العثمانيين، فقد نُفي أبناء الإمام المطهر الذي أدت ثورته في ستينيات القرن السادس عشر إلى "الفتح العثماني الثاني"

للولاية، وكان هذا النفي إلى الأناضول حتى لا تصبح ذرية الإمام تهديداً للحكم العثماني في اليمن، ومع ذلك ففي سنة 1598 أسس الإمام القاسم منصور سلالة حاكمة جديدة وبعث من جديد "الجهاد" ضد العثمانيين*، ولمدة عقود كافح الولاة العثمانيين لاحتواء القاسميين معتمدين على قوات جُند أغلبها من مصر، وكان قاسم بك الذي حصل على اسمه من الحزب القاسمي في مصر هو الذي قاد واحدة من هذه الحملات كما لاحظنا سابقاً (رغم أن الحزب المصري والسلالة اليمنية لهما نفس الاسم، فلم يكن هناك رابط مباشر بينهما)، وأخيراً ففي بداية ثلاثينيات القرن السابع عشر، أزاح ابن القاسم وخليفته، المؤيد بالله محمد، العثمانيين بطريقة منظمة من المدن الرئيسة، ومن السهل الساحلي الجنوبي، وبحلول الوقت الذي حاصر فيه جيش الإمام القوات العثمانية المتبقية في ميناء المخا على البحر الأحمر، اختارت السلطة المركزية العثمانية ترك اليمن، وبينما قُتل رجاله في المعارك، وماتوا من الأمراض، أو هربوا إلى الإمام، أرسل القائد العثماني مبعوثين إلى والي مصر "إذا لم يرسل ثلاثة أو أربعة آلاف من الفرسان والمشاة، فإن ميناء المخا أيضاً سيفلت من أيدينا ليدخل في حكم العدو"، "ورغم كثرة استنجادهم لم يُصغ إلى كلمة واحدة منهم"(17)، وأخيراً في سنة 1636 أخلى القائد والناجون المائة من رجاله المخا على متن سفينة تاجر هندي تاركين اليمن للقاسميين**.

* في الواقع كان هذا الجهاد يتوجه أيضاً ضد اليمنيين الذين ناصروا الحكم العثماني، فمنذ زمن الإمام المتوكل شرف الدين (1506-1558) نفذ الإمام حملات عسكرية ضد الإسماعيليين الطيبيين الذين تحالفوا مع الأتراك العثمانيين في زمن الفتح، وفي زمن الإمام المنصور وصلت مواقف الأئمة المناوئة للتصوف إلى قمة جديدة حيث كان عداؤه الشخصي العميق تجاه المتصوفة مبنياً في جزء منه على رد فعل مبدئي على دعم هؤلاء للعثمانيين سنة الفتح 1538 (تاريخ الإسلام الشيعي، دار الساقي، بيروت، 2017، ص 213- 214).

** يلاحظ قارئ التاريخ العثماني نمطاً ثابتاً في علاقة العثمانيين بالكيانات الإسلامية المحيطة بهم، وهو تركها على حالها وتفضيل الانشغال بالمواجهات ضد أوروبا، حتى دخول العالم العربي على حساب المماليك كان ضمن مواجهة الخطر الإسباني في شمال إفريقيا، والخطر البرتغالي في المحيط الهندي وذراعيه البحر الأحمر وخليج البصرة، وبعدما

❖ إصلاحات كوبريلي

في الوقت الذي كان فيه محمد بك حاكم جرجا والصعيد ثائراً، دخل عنصر جديد في الإدارة العثمانية المركزية وسيكون له أثر عميق على نمط التمردات المحلية، هذا العنصر هو عائلة كوبريلي من الصدور العظام، وقد كانوا عائلة ألبانية أسسها كوبريلي محمد باشا موظف القصر الذي عين صدراً أعظم في سنة 1656 خلافاً لكل التوقعات وكان ذلك نتيجة لإلحاح والدة السلطان محمد الرابع، وحسب كل الروايات فقد كان رجلاً كبيراً وصلباً لا يؤيد طبقة "القولار" ولا الولاة الثائرين، وبدأ بقمع الإثنين، وكان ذلك في الأغلب بالوسيلة التقليدية للإصلاح التي دافع عنها كتّاب الانحدار، وهي اختصار جداول الرواتب المتضخمة، والقيام بتعيينات جديدة، وكانت هذه التعيينات من داخل بيته الضخم، وامتدت إلى مناصب الولاة بالإضافة إلى قمة الهرم الوظيفي في القصر السلطاني بما فيه كبير الخصيان، والدفتردار، والموظفون الدينيون.

أحس الولاة بالتهديد من إصلاحات كوبريلي، وفي سنة 1658 تمرد والٍ أبخازي آخر هو أباظة حسن باشا والي حلب، وقد كون جبهة متحدة من خمسة

ترك العثمانيون اليمن، استعادوا بغداد من الصفويين ووقعوا معهم معاهدة قصر شيرين (1639) لرسم الحدود بين الطرفين، ثم تفرغوا لأوروبا وكرسوا ربع قرن لفتح جزيرة كريت (1669)، ثم قاموا بحروب أخرى لعل أشهرها الحصار الثاني لمدينة فيينا عاصمة الهابسبورغ (1683) وما تبعها من حرب كبرى، ولما حاول سلطان فاس مولاي إسماعيل الاستيلاء على الجزائر (1693) فضل العثمانيون الدفاع عن وجودهم هناك دون الاسترسال في الصراع مع المغرب على حساب الجبهة الرئيسة، كما نلاحظ أن العثمانيين لم يشغلوا أنفسهم بالتفرغ لخوض صراع داخلي بقتال عُمان لإلحاقها فعلياً بهم ورأوا تركها تقوم باستقلالية بواجب الجهاد الذي هو همهم الرئيس، ولم يعدوها خارجة عن مجالهم، وكانت الخرائط العثمانية تضم الجزيرة كلها في دائرة "آسيا العثمانية"، وتفرغوا هم من جهتهم لمواجهة أوروبا، وفي هذا الموضوع يقول برنارد لويس: "كانت عيون العثمانيين مركزة على أوروبا أولاً، بصفتها مجالاً للتوسع، ثم مصدراً للخطر، مهمة السلاطين العثمانيين الرئيسة حماية أنفسهم منه" (Bernard Lewis, From Babel to Dragomans, Oxford University Press, 2004, p. 114.)

عشر حاكماً محلياً في سوريا وجنوب شرق الأناضول للقيام بتمرد كبير ضد كوبريلي، وكانت الخطة أن تجتمع الجيوش المستأجرة في مدينة قونية وسط الأناضول، ولكن حقيقة كون كوبريلي محمد باشا ألبانياً أي "غربياً" في حين أن أباظة حسن باشا وبقية الحكام في المنطقة كانوا من القوقاز، أي "شرقيين"، فإن ذلك كان مهماً حتى لو لم يكن أفراد كوبريلي مجرد أدوات لطبقة "القولار" في القصر.

أرسل كوبريلي محمد حملة تأديبية تحت قيادة والي ديار بكر، مرتضى باشا، لقمع التمرد، ولكن هذه القوة الضخمة وقعت في فخ وهُزمت أثناء عبورها غرب الأناضول، ومع ذلك ففي الشتاء التالي تمكن مرتضى باشا الذي كان قد أعاد تجميع صفوفه في حلب، من الضغط على الثوار حتى ألجأهم إلى القبول بالهدنة، ولما وصلوا إلى حلب لمناقشة الشروط، جلس أباظة حسن باشا وأتباعه من الحكام الثائرين على مائدة وليمة فاخرة مع مرتضى باشا، ولما قام مضيفهم للوضوء قبل صلاة الليل، قام رجاله عند هذه الإشارة و"أمسكوا بسيوفهم وخناجرهم (وقطعوا) جلودهم [أي أجساد الثوار] النجسة إرباً"[18] وقد قوّى هذا الحدث تصميم كوبريلي محمد باشا على السيطرة الكاملة على الإدارات المحلية.

وقد خلف كوبريلي محمد باشا في الصدارة العظمى ابنه فاضل أحمد باشا الذي قام بصفته صدراً أعظم بين سنتي 1661-1676 بوسم إدارة الدولة كلها بطابع كوبريلي المميز، وكانت خطته هي وضع بيت كوبريلي محل البيوتات المتنافسة للوزراء والباشوات، فعلى سبيل المثال أرسل نائبه (كتخدا) لحكم مصر سنة 1670، فوصل إلى القاهرة ومعه 2000 إنكشاري جديد بالإضافة إلى بيته، وظل بعضهم في مصر بعد مغادرته وأثّروا في واقعها السياسي، ولما كانت الإدارة المركزية والمحلية تحت سيطرته، تمكن كوبريلي فاضل أحمد من الالتفات إلى ميدان المعارك حيث استطاع تحقيق انتصارات ملحوظة على البنادقة والهابسبورغ والروس، ولا شك أن إنجازه الأكبر هو انتزاع جزيرة كريت من البندقية سنة 1669، وكان الهجوم العثماني على الجزيرة وحصار عاصمتها

البندقية، كانديا [إيراكليو] قد بدأ قبل ربع قرن ثم ركد، وشارك في ذلك الصراع الذي بدا بلا نهاية قوات عسكرية كبيرة من الولايات العربية لاسيما مصر، وعندما وصلت أنباء الانتصار من كوبريلي فاضل أحمد إلى القاهرة وبقية العواصم أضيئت لمدة سبع ليال.

تراجعت أزمة القرن السابع عشر بوجود عائلة كوبريلي، ولكن هذا لم يكن بسبب مهارتها الإدارية والعسكرية وحدها، بل بسبب استقرار سياسات السلالة العثمانية أثناء الحكم الطويل للسلطان محمد الرابع، في الوقت الذي كان فيه الاقتصاد العثماني قد بدأ يتعافى، ولكن هذا لم يكن يعني نهاية الاضطراب السياسي، إذ اندلع تمردان رئيسان في سنتي 1703 و1730، وكذلك لم يكن من الممكن التسليم بانعكاس طالع النجاحات العسكرية للدولة، ففي يوليو [تموز/ جويلية] 1683 قام الصدر الأعظم مرزيفونلو [أو مرزيفونلي] قرة مصفى باشا صهر فاضل أحمد باشا بحصار مدينة فيينا عاصمة الهابسبورغ مدفوعاً بالحماس الذي ولده الانتصارات العثمانية الحديثة في هنجاريا وبولندا حين حثه وشجعه مستشار روحي متحمس، ولكن النتائج الكارثية معروفة: فبعدما وصلت المدينة إلى حافة الاستسلام، أدى تدخل قوة نجدة بولندية في سبتمبر [أيلول] إلى إنقاذها وفرّ الجيش العثماني من أمامها بفوضى عارمة، وأدت أمطار الصيف المتأخرة، والطين، إلى تحويل الانسحاب إلى هزيمة، مما سمح لجيوش الهابسبورغ بعد استعادة قوتها باستعادة كل هنجاريا فعلياً، واستمرت الأعمال العدائية بتقطع إلى سنة 1699 حين أجبرت معاهدة كارلوفتز المهينة العثمانيين على الاعتراف بالهابسبورغ قوة مكافئة للمرة الأولى*، وتم عزل قرة مصطفى باشا وإعدامه في سنة 1683.

* لا شك أنها ملاحظة جديرة بالاهتمام أن تكون الحالة "المهينة" لدولة الوحدة أن تضطر إلى الاعتراف بأن دولة عظمى كانت رأس أوروبا، هي دولة "مكافئة" لها بعدما كانت تدفع الجزية للخلافة الإسلامية التي كانت حالتها الطبيعية هي تصدّر المشهد العالمي، فأين هذا كله من وضع دول التجزئة حتى في أحسن أحوالها في مواجهة الغرب الأوروبي والأمريكي اليوم؟

ورغم الكارثة التي حلت بقرة مصطفى باشا ظلت عائلة كوبريلي تزود الدولة العثمانية بالصدور العظام إلى القرن الثامن عشر، واحتفظت الأسرة بمنزلة رفيعة إلى القرن العشرين حينما ادعى المؤرخ والنائب التركي محمد فؤاد كوبريلي (1890-1966) أنه من سلالة أولئك الصدور العظام الأسطوريين.

لم تكن بيوتات الوزراء أو الباشوات مثل بيت كوبريلي في أي وقت من الأوقات تنافس البيوتات المحلية ضمن صراع بين المركز والأطراف*، فبيت كوبريلي لم يكن يختلف جذرياً في طبيعته عن بيت أباظة محمد باشا أو أي من بيوتات الحكام المحليين، كما لم يكن مختلفاً عن بيوتات الوجهاء المحليين التي بدأت بالسيطرة على الولايات في القرن الثامن عشر كما سيبين الفصل القادم، وستتضح درجة الاستمرارية بين بيوتات الوزير والباشا من جهة، وبيوتات الوجهاء المحليين من جهة أخرى، والرابط هو، جزئياً، الأتباع الذين يُدخلهم الولاة والصدور العظام ذوو النفوذ بعيد المدى مثل أسرة كوبريلي، في الحياة السياسية في الولايات، وزيادة على ذلك فإن الوجهاء المحليين من بكوات الألوية إلى ضباط الكتائب إلى العلماء المسلمين المعروفين، أقاموا روابط بالولاة وبقية أعضاء الإدارة العثمانية ونسجوا على منوال بيوتات الإداريين لتأسيس بيوتات خاصة بهم، وبالاحتفاظ بهذه الاستمرارية في الذهن، فإن الفصل القادم يرصد التغيرات التي سمحت للوجهاء المحليين بالقيام بدور قيادي في الولايات العربية في القرن الثامن عشر.

---

* إن تقسيم الدولة الكبرى أو الإمبراطورية إلى مركز حاكم وأطراف محكومة ينطبق أساساً على الدول الاستعمارية التي كان المركز الاستعماري فيها، كالجزر البريطانية في الإمبراطورية البريطانية، يستغل الأطراف، كالهند ومصر وأستراليا وأمريكا الشمالية قبل استقلال دولها، لدعم اقتصاده بالحصول على المواد الخام وتسويق بضائعه المصنعة، وفتح مجالات الاستثمار والاستيلاء على أراض للاستيطان أو قوة العمل البشري وغير ذلك، وهنا تنفي المؤلفة عن ظاهرة البيوتات العثمانية في مركز الدولة ممارسة هذا التمييز الاستغلالي بين مركز وأطراف.

الفصل الخامس

أعيان الولايات في القرن الثامن عشر

❖ الأعيان

يطلق أحياناً على القرن الثامن عشر عصر "الأعيان"، وهي كلمة عربية تستخدم عادة للإشارة إلى النخب السياسية المحلية، وحرفياً فإن الكلمة قليلاً ما تستخدم لجمع كلمة "عين"، ومجازاً تعني الأشخاص المشهورين والبارزين، وهؤلاء لم يكونوا الوالي العثماني و إدارته بل إداريون محليون متجذرون، مثل بكوات السناجق [قادة الألوية]، وقادة الإنكشارية الذين كانوا بحلول القرن الثامن عشر قد أسسوا قواعد نفوذ في الولايات العربية، وكان بإمكانهم تحقيق ذلك لأنه بحلول ذلك القرن كانت الدولة العثمانية قد دخلت طوراً جديداً من اللامركزية، وفي القرن السابق برز حكام محليون مثل أباظة محمد باشا بصفتهم مراكز قوى بديلة للحكومة المركزية في إسطنبول، وكان كثير منهم من جُند ودُرب في قصر توبكابي، أما في القرن الثامن عشر فإن مراكز التأثير تحولت في الأعيان، أو الوجهاء، الذين أسسوا أنفسهم كلية في الولايات وجمعوا موارد اقتصادية وعسكرية باستقلالية كاملة عن مركز الدولة، وذلك على عكس معظم الوزراء والباشوات الذين أسسوا البيوتات.

إن كلمة الأعيان تعني أيضاً الوجهاء المحليين، وهو معنى اقترحه المؤرخ الراحل ألبرت حوراني في ورقة بحثية نشرت سنة 1966، ومع ذلك فإنه وضع "الأعيان" بصفتهم من ثلاث جماعات أساسية ممن يحتمل كونهم من الوجهاء وذلك بالإضافة إلى العلماء وقادة قوات الحامية المحلية (وفي هذا الكتاب، فإن

كلمات "أعيان" و "وجهاء محليين" ستستخدم بالترادف للدلالة على هذه المجموعات الثلاث كلها منعاً للتشويش)، وقد عرّف [حوراني] الوجهاء بأنهم "القادة الطبيعيون" للمجتمع العربي المحلي الذين يؤلفون طبقة وسيطة بين الإدارة العثمانية وجمهور السكان عموماً، ومع الاعتراف بالاعتماد المتبادل بين الأعيان والحكومة العثمانية المحلية، فإنه كان يميل للتأكيد على استقلالية الأعيان عن الحكومة المركزية، كما لو لم يكن لها أي دور في تكوينهم، وفيما يتعلق برسوخ الأعيان في الولايات، فإن حوراني أكد ضمنياً على تعربهم أكثر من محليتهم، وهذا ما سنصفه لاحقاً، وقد مكن ذلك بعض قراء حوراني من وصف المجتمع العربي العثماني بكونه ثلاثي الأجزاء: الإدارة العثمانية جزء يتكون من الوالي المعين من إسطنبول، وحاشيته، والقوات التي ربما رافقته من هناك، وجهازه البيروقراطي الذي قد يتضمن موظفين محليين ولكن مهمته تنفيذ أوامر الوالي وينتمي لهذه المجموعة أيضاً قاضي قضاة الولاية وموظفون دينيون آخرون تعينهم إسطنبول، هذه الإدارة كانت [وفقاً لتلك القراءة لحوراني] "تركية" أساساً ولهذا فهي غريبة، أجنبية، محتلة، وإمبريالية، بما يتضمن كل المعاني السلبية، وهناك مجموعة أكبر تتكون من السكان "الأصليين" أي "الناس العاديين"، ومنهم الحرفيون والتجار في المدن، والفلاحون والبدو في الريف والبادية، هؤلاء كانوا أساساً "عرباً" أي السكان الأصليين الذين قطنوا في مصر وسوريا والعراق لمدة قرون وراقبوا نظاماً أجنبياً محتلاً عقب نظام أجنبي محتل يأتي ثم يغادر، وفي خانة مستقلة [ثالثة] يقف الأعيان، الذين قد يكونوا سكاناً أصليين يتكلمون العربية أو مقيمين مستعربين طال مكوثهم ولكنهم وسطاء بين "العامة" و "العثمانيين" وكان من الممكن نظرياً لفلاح أو مدني أن يصعد لمركز الوجاهة ولكن الإدارة "التركية" كانت منفصلة أصلاً عن الصنفين الآخرين [حسب القراءة السابقة].

ومع ذلك فهذا التقسيم محدد أكثر من اللازم، وفوق ذلك فهو يفترض أن التوتر بين الجماعات القومية الناشئة التي ميزت التاريخ العثماني المتأخر كان موجوداً في القرن الثامن عشر، وهذه مفارقة تاريخية تفترض وقوع الحدث في غير أوانه، ففي الواقع أن الطبقة الإدارية العثمانية لم تظل منفصلة كلياً عن

"السكان الأصليين"، فالملاك الوظيفي المرسل من إسطنبول إلى الولايات كان يتأقلم ويصبح محلياً بدرجات متفاوتة، فمرافق الوالي العثماني مثلاً قد يظل في الولاية بعد عودة الوالي إلى إسطنبول أو قد ينتقل إلى ولاية أخرى، وقد يؤسس لنفسه بيتاً بأتباع محليين في الولاية، وقد يتعلم اللغة المحلية، وكان هذا النمط أكثر حدوثاً في الولايات العربية منه في البلقان، لاسيما أن الموظفين العثمانيين كانوا عادة يعرفون قليلاً من اللغة العربية كونها جزءاً من تعليمهم الديني، كما كان الاحتمال أكبر أن يضرب الجنود العثمانيون جذورهم في الولايات، وكما لاحظنا في الفصل السابق، لم تكن الجيوش العثمانية احترافية بالمعنى الحديث، ومع أنها كانت تقطن الثكنات، لم يكن الجنود يتدربون بانتظام طوال العام، ومع موجة التضخم التي بدأت في أواخر القرن السادس عشر، دفعهم ذلك للبحث عن مصادر دخل جديدة لإضافتها إلى دخولهم الثابتة، وبهذا، اشتغل معظم الإنكشارية في العواصم العربية كما في إسطنبول بنوع من التجارة، فهناك الجندي من الدرجة الدنيا يمكن أن يفتح دكاناً في السوق، ما قد يشتري بيتاً صغيراً قريباً من السوق، وفي الواقع لقد نما محيط من الإنكشارية الحرفيين الذين يتكلمون التركية قرب سوق خان الخليلي في قاهرة القرن السابع عشر، أما ضباط الدرجات العليا من الإنكشارية فكان من المحتمل جداً أن يشاركوا في تجارة القوافل أو يحصلوا على التزام الضرائب في الموانئ، وبهذا يصبح التحول إلى المحلية ليس مساوياً للتعرب بالضرورة، رغم أنه قد يتضمن تعلم وتبني اللغة والعادات المحلية الراسخة في الولاية، وهذا ما حصل غالباً لاسيما بين أعضاء الطبقة العسكرية-الإدارية الذين وُلدوا وتناسلوا في الولايات العربية، ومع ذلك فعموماً كان التحول إلى المحلية يتخذ عدة مظاهر ويتضمن تبني عدة لغات وعدة ثقافات، وهي عملية لم تتخذ مساراً واحداً فقط.

ومن جهتهم كان الوجهاء "المدنيون" من السكان الأصليين في الولايات العربية، مثل العلماء والبيروقراطيين المحليين، يرتبطون بالوالي العثماني وحاشيته، وبعضهم يتمتع بروابط مع الحكومة المركزية في إسطنبول، والذي كان يربط أعضاء الحكومة بالأعيان أو من يحتمل أن يصبحوا من الأعيان، هو رابط الراعي بالتابع، وهو الذي يربط كذلك الأعيان بمجموعات خاصة من الأفراد

من عامة الشعب، هذه الروابط كانت الإطار الذي عمل فيه الأعيان المحليون، وبشكل أكثر تحديداً عمل الأعيان ضمن شبكات روابط الراعي بالتابع التي كانت تندمج في بيوتات بقيادة الراعي، حيث يترأس شخص من الأعيان بيتاً كهذا في الغالب، ومع ذلك فقد يبدأ حياته العملية في بيت لواحد من الجيل الأقدم من الأعيان أو في بيت لعضو في الحكومة.

❖ نموذج بيت الأعيان

يمكننا في الواقع أن نعد بيت الأعيان سليل بيت "الوزير والباشا" في القرن السابع عشر، ولكن بجذور أعمق، تشمل مورداً مستقلاً للثروة في الولاية وبعضوية أكبر من أبنائها، ومثل بيت الوزير والباشا لم يكن بيت الأعيان بيت قرابة تحديداً، رغم أن أفراد عائلة العين ينتمون عادة إلى هذا البيت، ولكن مجموعة روابط الراعي بالتابع تصدر عن الراعي الذي أسس البيت، وهو عادة من أعضاء النخبة العسكرية-الإدارية كضابط إنكشارية أو حاكم منطقة، كما يمكن أن يكون تاجر قوافل أو عضواً في هيئة كبار العلماء، لقد كان يؤمن مورداً مالياً مجزياً، مثل تجارة من نوع ما أو حق جمع الضرائب أو الجمارك، وهناك مجموعة من الأتباع، يمكن أن يكون بعضهم جيشه الخاص، يجتمعون جميعاً في موقع مركزي يكون مركز البيت، وغالباً ما يكون منزلاً كبيراً يشبه قصر العزبة أو القلعة، ولكن في حالة البيوتات الصغيرة التي يؤسسها ضباط عسكريون خاصة، قد يكون هذا المركز ثكنات عسكرية.

من التطورات الهامة في القرن الثامن عشر، والتي مكنت بيوتات الأعيان من مراكمة مبالغ من رءوس الأموال أكبر كثيراً من إمكانات الوزراء والباشوات قبل ذلك، نظام الالتزام مدى الحياة، أو "المالكانه" الذي تأسس سنة 1695 لإصلاح أحوال خزينة الدولة، وهو يسمح للإداريين الأثرياء للمزايدة على صفقات جمع الضرائب المدنية والريفية على امتداد الولايات العثمانية حيث يقدم المشتري عرضه استناداً إلى العوائد المتوقعة في السنة المالية، وأي مبلغ يفيض عما دفعه يكون ربحاً له، حتى مناصب الحكم الرئيسة في الولايات كانت

معروضة للبيع بصفتها مجمع حقوق جمع الضرائب الرئيسة، وفي البداية كان يهيمن على ممتلكات "المالكانه" النخبة الإدارية في إسطنبول وهم الذين يرسلون وكلاءهم لجمع الضرائب والتعامل اليومي في حكم الولاية، ولكن بعد ذلك بقليل شارك الوجهاء المحليون في لعبة المزادات، ورغم أنهم كانوا مضطرين لإبقاء وكلائهم في إسطنبول لتحسين فرصهم في ربح الالتزامات فإنه كان بإمكانهم الاحتفاظ بالالتزامات التي ربحوها مدى الحياة بل أيضاً توريثها، وبينما تمكنت "المالكانات" من زيادة ثروة الأعيان ونفوذهم بشكل جذري، فإنها أيضاً ربطتهم بإسطنبول وحكومة الدولة، لقد كانت المالكانات ضرورية لإنشاء بيوتات الأعيان في سوريا والعراق، ورغم أن المالكانه لم تكن مصطلحاً شائع الاستعمال في مصر، فإن الالتزام "التقليدي" صار يعامل فعلياً كملك مدى الحياة.

وفي الأقسام التالية سنركز على الولايات العربية حيث أدت بيوتات أعيان معينة أو جماعات محددة من الأعيان أدواراً حاسمة في القرن الثامن عشر، وفي مصر تأسس بيت قازداغلي على يد ضابط إنكشاري أناضولي في القاهرة، وفي مقابل ذلك كان آل العظم في دمشق أسرة عربية محلية دخلت في خدمة العثمانيين، وفي حلب كما في القاهرة فإن إنكشارية صاروا محليين حصلوا على نفوذ كبير في بداية القرن الثامن عشر، ولكن في سنوات تالية تحداهم جمهرة ممن ينسبون أنفسهم إلى النبي محمد [صلى الله عليه وآله وسلم] والذين قادتهم عائلة طه زاده، وفي هذه الأثناء كانت العائلة الجليلية في الموصل قد أتت من خلفية كعائلة العظم، وفي النهاية فإن النظام الذي ساد في بغداد في القرن الثامن عشر نشأ لدى المماليك الجورجيين التابعين للولاة العثمانيين في تلك الولاية.

1 - بيت القازدغلي في مصر

جاء مصطفى القازدغلي مؤسس بيت قازدغلي إلى مصر من غرب الأناضول في العقود الأولى من القرن السابع عشر، وبالتحديد من منطقة قازدغي المعروفة في الغرب بجبل إيدا، وهو الجبل الذي راقبت منه الآلهة حرب طروادة، وربما

كان [مصطفى] مسيحياً أرثوذكسياً يونانياً يعيش على طول خليج أدرميت الذي كان ومازال مقاطعة تنتج الزيتون، أو من البدو الأتراك ذوي الميول الشيعية الذين هاجروا إلى المنطقة في القرن الخامس عشر وعسكروا في مجال قازدغي، وإن كثيراً من الجنود الأناضوليين جاءوا إلى مصر في القرن السابع عشر، بعضهم أراد الهروب من الأزمات الاقتصادية والسكانية في ذلك الزمن، وبعضهم ربما كان مجنداً للمجهود الحربي ضد جزيرة كريت، وقد ظهر مصطفى للمرة الأولى في السجلات العثمانية بصفته ضابطاً من الرتب الدنيا في فيلق إنكشارية مصر أثناء أربعينيات القرن السابع عشر، وفي مرحلة معينة انتمى إلى بيت قائد (آغا) أحد فيالق الفرسان في مصر، وهو شخصية رئيسة في الحزب الفقاري وربما هو الذي جاء بمصطفى إلى مصر منذ البداية (كما لاحظنا في الفصل الرابع فإن المنافسة بين الحزبين الفقاري والقاسمي تخللت المجتمع المصري في القرن السابع عشر)، وبحلول سبعينيات القرن، وربما في وقت سابق أيضاً، حصل مصطفى على رتبة نائب القائد (كتخدا أو كخيا)، وجذب الأتباع، وكثير منهم زملاء أناضوليون من بين ضباط الرتب الدنيا ومجندون تحت إمرته، وربما أسس بيتاً وليداً في ثكنات الإنكشارية بقلعة القاهرة، وفي نفس الوقت كان قد امتلك منزلاً أو منازل خارج القلعة، وربما كان ذلك في الحي التركي القريب من سوق خان الخليلي، وزيادة على ذلك فقبل وفاته في سنة 1704، كان قد بدأ بالحصول على المماليك من القوقاز الذين بدأ بتطعيم فيلق الإنكشارية بهم وترقيتهم إلى رتب الضباط، وفي ظل المملوك الذي خلفه بصفة رأس البيت تمكن القازدغليون من السيطرة على مناصب طبقة الضباط، والنجاة من تحديات البيوتات التي يقودها زعماء إنكشاريون وضباط الرتب الدنيا الذين استاءوا من الغنى والنفوذ الكبيرين عند هذه الطبقة.

في البداية كان بيت القازدغليين واحداً من عدة بيوتات تحت مظلة الحزب الفقاري وبكونهم كذلك فقد دعموا الفقاريين في صراعاتهم مع الحزب القاسمي المعادي وشاركوا في هزيمته سنة 1730، ومع ذلك ففي أعقاب هذا النصر الفقاري المدوي، التفت القازدغليون للبيوتات المنتصرة والمنافسة ضمن الحزب الفقاري نفسه، وفي النهاية تجاوز البيت الحزب الذي ولده، وفي أربعينيات

القرن الثامن عشر صار واقع الانقسام الحزبي الثنائي مهجوراً في مصر حيث صار القازدغليون هم المهيمنين في الولاية، وحتى منتصف القرن الثامن عشر، كان رأس بيت قازدغلي يحمل رتبة "كتخدا" الإنكشارية، ومع ذلك فبحلول عشرينيات القرن الثامن عشر لم يعد مركز البيت هو ثكنات الإنكشارية أو حتى المنزل الصغير قرب خان الخليلي، بل في قصر كبير في حي النخبة الرئيس في القاهرة، وفي هذه الأثناء كان رئيس البيت يشتري المزيد والمزيد من المماليك من القوقاز لاسيما من جورجيا، حيث كان القوقاز هو المصدر المنطقي لعبيد نخبة الأعيان في الولايات العربية والولاة الجلاليين في القرن الذي سبقه، لأنهم لم يكونوا يحصلون على مجندي الدوشرمة، وعلى كل حال ففي القرن الثامن عشر تم التخلي عن تجنيد الدوشرمة وصار المماليك والمرتزقة الألبانيون يؤدون أدواراً متزايدة في الدولة العثمانية.

كانت القهوة هي مصدر ثروة بيت قازدغلي، وهذا النبات الذي تعود أصوله إلى الحبشة، أعيد إنتاجه في اليمن في القرن الخامس عشر، أما شحن حبوبه عبر البحر الأحمر فقد بدأ في القرن التالي لاسيما في سفن التجار الهنود من ساحل الهند الغربي، وكانت جدة وهي الميناء الذي يخدم مكة [المكرمة] هي أيضاً الميناء الرئيس لتلك السفن، ومن ثم أصبح الحج السنوي إلى مكة [المكرمة] مناسبة رئيسة لتجارة القهوة، ومن مصر، صارت القهوة اليمنية تشحن إلى سوريا وإسطنبول، وبسرعة بدأ التجار الأوروبيون شراء الحبوب من مصر ثم شحنها إلى بلادهم، ولقد ساعدت تجارة القهوة على التعويض عن الأضرار التي ألمت بتجارة البحر الأحمر والبحر المتوسط بتوابل الهند وإندونيسيا، وهي الأضرار التي نتجت عن اكتشاف البرتغاليين طريق المحيط الهندي حول رأس الرجاء الصالح في نهاية القرن الخامس عشر.

كان ضباط فيلق الإنكشارية في مصر مستفيدين أساسيين من تجارة القهوة، لأنهم كانوا يحوزون التزام الجمارك في ميناء السويس على البحر الأحمر، وموانئ الإسكندرية ورشيد ودمياط على المتوسط، ويؤمّنون قافلة الحج الضخمة المنطلقة من القاهرة إلى مكة كل عام، وبينما واجه القازدغليون منافسة على

السيطرة على الجمارك من بقية بيوتات الإنكشارية، فإنهم نجحوا في منتصف عشرينيات القرن الثامن عشر باحتكار المناصب المتصلة بقافلة الحج، وفي هذا الوقت ارتبطوا بتجار جدة ومكة [المكرمة] والمدينة [المنورة] بالإضافة إلى تجار القاهرة أصحاب النفوذ المتزايد، ودائماً كانوا يحتفظون بعلاقات مع ملاك الموظفين المهمين في إسطنبول، وبحلول سنة 1748، كانوا قد تمكنوا من الحلول محل البيوتات المنافسة في فيلق الإنكشارية، وأيضاً على امتداد مصر، وحققوا سلطة سياسية واقتصادية لا نزاع حولها.

ومع ذلك ففي حوالي سنة 1730 بدأ الفرنسيون باستيراد القهوة إلى البحر المتوسط ن مستعمراتهم في الكاريبي [بأمريكا]، وقد جعلت الحبوب الفرنسية الأرخص مبيعات القهوة اليمنية تتراجع حيث أصبحت خلطات القهوة اليمنية بالقهوة الفرنسية الكاريبية هي الأشربة المفضلة لدى الطبقات الوسطى، وبدأ التجار الفرنسيون أيضاً ببيع قهوتهم في مصر نفسها، وقد ألفت هذه المستجدات تهديداً واضحاً لمصدر ثروة القازدغليين، ولهذا تغير البيت بمرور الزمن، فانتقلت قيادته بحلول سنة 1754 من ضباط الإنكشارية إلى بكوات السناجق [قادة الألوية] بمن فيهم الموظف المالي الرئيس في مصر وهو الدفتردار، وحكام المناطق الرئيسة في مصر الذين يتحكمون بالالتزامات المربحة في كثير من أنحاء الريف المصري بما فيها القرى التي أوقفت مواردها على المدينتين المقدستين مكة [المكرمة] والمدينة [المنورة]، فهذه القرى زودت المدينتين بالحبوب التي كانت تنقل بقافلة الحج السنوي، وكان المنصبان النافذان اللذان يحتلهما بكوات السناجق هما قيادة القافلة ومنصب جديد هو شيخ البلد، المساوي لحاكم القاهرة، وباحتكار هذين المنصبين تمكن القازدغليون من مد سيطرتهم على الحج وعلى القاهرة وعلى الاقتصاد المصري عموماً، وبالإضافة إلى ذلك احتفظوا بموقعهم المهيمن على فيلق الإنكشارية مع كون ضباط الإنكشارية الآن يتبعون البكوات داخل بيت قازدغلي.

واحد من الجيل الأول من قادة القازدغليين الذي حاز رتبة قائد لواء كان الشخصية المشهورة علي بك الكبير، الذي تمرد في سنة 1770 على السلطان

العثماني، وقد كُتب الكثير عن علي بك ولكن الإجابة عمن هو تحديداً وماذا كان هدفه، خضعت لنقاش حاد أحياناً، وفي الواقع كان علي بك مملوكاً جورجياً لضابط إنكشاري هو إبراهيم كتخدا القازدغلي، وهو أول رئيس للبيت يقوم بترقية تابعيه إلى البكوية، وفي سنة 1760 سُمي علي بك شيخاً للبلد وبدأ بالقضاء على منافسيه الذين كان معظمهم أعضاء آخرين في بيت قازدغلي الأكبر، في الوقت الذي كان يعين فيه حاشيته في المراكز الرئيسة، وفي سنتي 1768 و1769 عزل واليين عثمانيين واحداً بعد الآخر وبعد ذلك جعل اسمه يذكر في خطبة الجمعة بعد اسم السلطان مباشرة بدلاً من اسم الوالي.

بعض المؤرخين يصرون على أنه نوى فصل مصر عن السيادة العثمانية وفسروا أعماله بكونها مظاهر أولية للقومية المصرية، وهناك بعض آخر من المؤرخين زعموا أنه يريد إحياء السلطنة المملوكية رغم أن معلوماته عن ذلك الكيان الذي زال منذ زمن طويل ربما اعتمدت غالباً على الحكايات الشعبية عن السلاطين المماليك وليس على المعرفة المفصلة عن الإدارة المملوكية، وهناك تفسير ثالث وهو أن علي بك سعى قبل كل شيء لولاية مصر ولهذا عزل واليين ووضع اسمه بدلاً من اسم الوالي في خطبة الجمعة، ومن المحتمل أيضاً أن تمرده كان مدفوعاً جزئياً، على الأقل، بعدم قدرته على الفوز بمنصب الوالي في حقبة تميزت بصعود المماليك الجورجيين التابعين للوجهاء المحليين، لمناصب الولاية في كل من دمشق وبغداد، أما في القاهرة فعلى العكس من ذلك ظل الوالي موظفاً من القصر السلطاني يرسل من إسطنبول.

وفي جميع الأحوال لم يكن علي بك هو أول وجيه مصري يسير في طريق الاستقلال، حتى راعيه إبراهيم كتخدا عصى الأوامر السلطانية، ومع ذلك فإن علي بك اختلف عن أسلافه ومد طموحاته خارج حدود مصر، إذ تحالف مع الشيخ ظاهر العمر زعيم عشيرة عربية من الملتزمين، وهم الزيادنة، في شمال فلسطين، ومنذ النصف الأول من القرن الثامن عشر، كان ظاهر العمر يمد سيطرته بوتيرة ثابتة، وفي هذه العملية أحيا عكا العاصمة الصليبية القديمة محولاً إياها إلى ميناء مزدهر يشحن القطن والقمح إلى فرنسا، وقد انطوت نفس كل من

ظاهر العمر وعلي بك على ضغينة لوالي دمشق عثمان باشا الصادق، وهو مملوك جورجي معتق لآل العظم (انظر لاحقاً عنهم)، وبينما كان الولاة السابقون ومنهم كثير من آل العظم يتغاضون عن طموحات ظاهر، فإن عثمان باشا حاول عرقلتها، أما علي بك فمن جهته كان قد اصطدم بعثمان باشا في مكة ولهذا انضم إلى ظاهر العمر للإطاحة بعثمان باشا ومن ثم السيطرة على دمشق.

مع ذلك فإن ما كان أشد إزعاجاً للسلطات العثمانية احتمال التحالف بين علي بك وروسيا الإمبراطورة كاثرين العظمى* التي كانت في حرب مع العثمانيين آنذاك، وقد قام أسطول روسي بقيادة عشيق كاثرين غير الثابت الكونت جريجوري أورلوف بتدمير الأسطول العثماني في مدينة جشمة غرب أزمير في بحر إيجة في يوليو [تموز/ جويلية] 1770، وقبل أشهر من هذا النصر قام أورلوف بالإبحار في شرق المتوسط لتحريض الولايات العثمانية المحاذية للبحر على التمرد، وقد نجح في كريت وإقليم موريا في جنوب اليونان، وذلك رغم أن هذه الهبات سرعان ما قُمعت، وكانت كاثرين بنفسها مدركة لمغامرة علي بك التي أسرت خيال فيلسوف التنوير الفرنسي فولتير الذي كان على صلة عن طريق المراسلة بالإمبراطورة، وفي رسالة مؤرخة بيناير [كانون الثاني/ جانفي] 1771، تنبأ فولتير بأن كاثرين يمكنها تقسيم الدولة العثمانية بالبك الطموح، فردت عليه الإمبراطورة برد يثير تعطشه: "إذا ذهبت إلى إسطنبول فإنني سأطلب إلى (علي بك) الحضور إلى هناك لتتمكن من رؤيته بعينيك، ولأنني لا أشك بأنك لن تمن عليّ بقبول منصب البطريرك، فإنك ستحصل على تعويض بأداء طقوس التنصير لعلي بك، سواء بالتعميد أو غير ذلك"[19]، وليس هناك دليل على مساعدة روسية مباشرة لعلي بك، إلا بعد فوات الأوان، إذا

---

* كاثرين الثانية إمبراطورة روسيا (1762-1796) قامت بإصلاحات إدارية وباحتلال شبه جزيرة القرم من الدولة العثمانية (قاموس المورد الكبير)، وإن إشارة المؤلفة إلى أن هاجس العثمانيين هو استعانة البك بالروس، يؤكد ما سبقت الإشارة إليه من كون المواجهة مع العدو الخارجي كانت متقدمة في الخطط العثمانية على أي مواجهة داخلية.

تحدثنا بصراحة، رغم هذه الخطط التي بدت مثيرة لكاثرين، وقد عُهد إلى مملوك جورجي لعلي بك اسمه محمد أبو الذهب بفتح دمشق، وقد اكتسب لقبه عندما رقاه راعيه إلى رتبة [أمير لواء] سنجق بك في سنة 1764 ففرق على الجمهور في الاحتفال بالمناسبة قطعاً مالية ذهبية بدلاً من الفضة المعهودة، وفي إبريل [نيسان/ أفريل] 1771 قاد أبو الذهب جيشاً داخل سوريا واحتل دمشق، ولكن يبدو أنه تغير تجاه راعيه لأسباب مازالت غير واضحة، إذ أقسم يمين الولاء للسلطان العثماني وقفل عائداً إلى مصر حيث هاجم راعيه عسكرياً في بداية سنة 1772، وفقط في يونيو [حزيران/ جوان] 1772، بعد شهرين من هروب علي بك إلى ظاهر العمر في فلسطين، قام الأسطول الروسي بقصف بيروت دعماً لخطط الوجيهين التوسعية، ومع ذلك ففي العام التالي استدرج أبو الذهب علي بك للعودة إلى مصر حيث هاجمه ثانية وأصابه في مقتل هذه المرة، أما ظاهر العمر فقد توفي في سنة 1775 عندما كان يهرب من عكا التي كانت تحت حصار العثمانيين البحري وحصار والي دمشق الجديد البري.

وبتعبير أوضح، إن علي بك وظاهر العمر يشبهان الولاة الجلاليين في القرن السابع عشر (في الواقع فإن نائب أحد الواليين اللذين عزلهما علي بك وصفه بكونه عنصرياً أبخازياً في تاريخ ألفه بعد سنة من الحدث، وربما كان ذلك استعادة للولاة الأبخازيين المتمردين في القرن السابق والذين أشرنا إليهم في الفصل الرابع)، ويبدو أن الفرق كان في الدرجة: فكل وجيه في القرن الثامن عشر كان يقود بيتاً أكبر كثيراً ويمتلك موارد مادية مستمرة أضخم من أي من الولاة الجلاليين، وفوق ذلك لم يكن أي من علي بك أو ظاهر العمر قد تدرب في القصر السلطاني، أو اعتمد على قوات القصر في تكوين جيش البيت، وكان بيتاهما أقرب لكونهما على قدم المساواة مع البيت السلطاني حتى لو لم يحاولا الحلول محله.

ورغم هزيمة علي بك، فإن أعضاء آخرين من بيت قازدغلي كانوا قادرين على الحفاظ على السيطرة القائمة على مصر حتى سنة 1798 عندما غزا الفرنسيون مصر بقيادة نابليون بونابرت وألجئوا إبراهيم بك ومراد بك إلى

الهرب، وهما مملوكا محمد أبو الدهب اللذان كانا يحكمان الولاية، ومع ذلك فلم ينته نفوذ البيت كلياً إلى وقوع المجزرة ببقاياه على يد الوالي المستقل محمد علي باشا سنة 1811.

2 - أسرة آل العظم في دمشق

في الوقت الذي كان فيه القازدغليون يصعدون للشهرة في مصر، كانت عائلة العظم قد بدأت بالسيطرة على سوريا، ولكن على عكس القازدغليين لم تكن نشأة الأسرة على يد إنكشاري أو أي ضابط عسكري آخر أو أي إداري انتقل من إسطنبول إلى أي مكان آخر من الأناضول، لقد كانوا عائلة عربية سنية موقرة بجذور عميقة في سوريا، ورغم الاعتقاد بأن العائلة كانت قد نشأت قرب غرب مدينة حماة في ظل السلطنة المملوكية، فإن فروعها برزت بسرعة في كل العواصم السورية تقريباً بما فيها دمشق، وقد كان أفراد الأسرة يخدمون بصفتهم إداريين عند المماليك في دمشق عندما فتحها السلطان سليم الأول سنة 1516، ودخل أحد أفراد الأسرة في الخدمة العسكرية العثمانية في القرن السابع عشر، ومُنح تيماراً أي موارد قطعة من الأرض كان من المفترض أن يجمع منها قوة فرسان، أما الأجيال اللاحقة فقد صعدت في سلم القيادة الإدارية العسكرية المحلية إلى أن عُين أعضاء من الأسرة في مناصب ولاية دمشق نفسها بحلول القرن الثامن عشر، بالإضافة إلى ولايات ومناطق محيطة بما فيها حلب في شمال سوريا وطرابلس في شمال لبنان، ويبدو أنهم حكموا بمشيئة السلطة العثمانية المركزية، وكل فترة حكم في أي موقع كان يتم التفاوض عليها بشكل منفرد مع إسطنبول، ونظرياً فإن حكام آل العظم مثل بقية الحكام العثمانيين المحليين، كان من الممكن نقلهم إلى أي ولاية في الدولة، ومع ذلك فمن عشرينيات القرن الثامن عشر إلى بداية القرن التاسع عشر احتفظ أفراد آل العظم بسيطرة قوية على مناصب الولاية في سوريا، غالباً بواسطة عمليات شراء بارعة لحقوق المصادر الرئيسة للموارد المدنية والريفية لتصبح "مالكانات"، ومع أن أحد أفراد الأسرة كان والياً على مصر في الفترة بين 1738-1740، فإن التعيين خارج سوريا كان شذوذاً عن القاعدة حيث كانت دمشق هي مجال العمل،

وهناك بنوا القصور التي مازال يشار إليها إلى اليوم، بالإضافة إلى المؤسسات التجارية والدينية، وجمعوا أتباعاً من مشارب مختلفة، كالقواد الإنكشاريين والتجار والعلماء وشيوخ البدو والتركمان، ومع ذلك فإنهم لم يعتمدوا على الإنكشارية في دمشق في قوتهم العسكرية، بل جمعوا جيوشاً خاصة توازي جيوش الجلاليين في القرن الماضي.

ومثل القازدغليين، فإن المنتمين إلى أسرة آل العظم أدركوا الفرص المتاحة التي يقدمها الحج السنوي إلى مكة [المكرمة]، والذي أصبح مصدر ثروتهم ونفوذهم الرئيس، وفي ظل العثمانيين كان هناك قافلتان للحج تجهزان كل عام: واحدة من القاهرة يقودها البك صاحب منصب قيادة الحج (بعد سنة 1750 كان هذا القائد غالباً من بيت قازدغلي)، والأخرى من دمشق يقودها ابتداء من سنة 1708 الوالي (وبهذا التقى عثمان باشا الصادق والي دمشق، وعلي بك قائد الحج المصري كما ذكرنا سابقاً)، ومن ثم فباحتكار منصب ولاية دمشق احتكرت أسرة آل العظم قيادة الحج وهو ما منحها القدرة على الوصول إلى أصناف متعددة من التجارة والعلاقات بالتجار والعلماء والقادة العسكريين*، ولما كان الحج يستغرق عدة أشهر، فإن والي دمشق كان يقضي شطراً كبيراً من السنة في التحضير أو في الطريق، وبينما هو في الخارج كان عليه ترك نائبه للقيام بالمهام اليومية في دمشق، وهذا يعني أن يكون هذا النائب عضواً في بيته ويمكن الاعتماد عليه، وهو غالباً مملوك من القوقاز، وأحياناً كان هؤلاء النواب يثبتون ما يكفي من الجدارة للقيام بوظيفة الوالي بأنفسهم، كما في حالة عثمان باشا.

* نلاحظ من تتبع المنابع الإثنية لولاة بعض الولايات العثمانية حتى الآن افتقاد الطابع القومي الذي حاولت كثير من الكتابات الأيديولوجية إلصاقه بالعهد العثماني، فبيت قازدغلي جاء من أصول أناضولية ربما كانت يونانية أرثوذكسية أو تركمانية ذات ميول شيعية، وإن عدم التأكيد على هذه الجذور يعني عدم أهميتها في ذلك الزمن لاسيما أن البيت طعم بعد ذلك بمماليك القوقاز، ثم رأينا الأسرة العربية التي حكمت ولايات سوريا على أهميتها وقربها من الأناضول، وكذلك كان الحال في شمال إفريقيا حيث الولاة ذوو الأصول الأوروبية وهو ما يعطي نماذج واضحة عن الطبيعة الأممية للدولة العثمانية وافتقادها المميزات القومية كما أشار كثير من الباحثين.

لم يتَحَد أحد سيطرة آل العظم في دمشق بين 1720 و1800 إلا مرتين، ومما يلفت الانتباه أن هاتين المرتين كانتا بتحريض من كبير الخصيان في حريم القصر السلطاني، فبصفته مشرفاً على الأوقاف والمنح السلطانية للمدينتين المقدستين مكة [المكرمة] والمدينة [المنورة] (سنناقش ذلك لاحقاً)، كان كبير الخصيان مهتماً بشكل جوهري بسلوك قوافل الحج الرئيسة من القاهرة ودمشق، ولما كان والي دمشق، كما في سنة 1708، يقود القافلة شخصياً، فقد كان منصبه موضع اهتمام خاص عند الخصي، ولهذا كان أحياناً يرقي أتباعه لهذا المنصب، وفي أواخر ثلاثينيات القرن الثامن عشر، كان كبير الخصيان المتنفذ وصاحب الخدمة الاستثنائية الطويلة، الحاج بشير آغا (مدة خدمته 1717-1746)، قد بدأ برعاية خصم لعائلة العظم: الوجيه الدمشقي فتحي أفندي، وهو حفيد حائك من غرب سوريا، وكان قد خلف والده في سنة 1736 في منصب الدفتردار، أو المدير المالي الرئيس في ولاية دمشق (ولهذا السبب كان يُعرف بفتحي الدفتردار)، وعندما توفي الوالي سليمان باشا العظم في سنة 1743، قام فتحي بصفته الدفتردار بمصادرة ممتلكاته بحماس والاستيلاء على بقية ممتلكات العائلة وأعوانها، وقد خلف سليمان ابن أخيه أسعد الذي حاول فتحي تقويض أمره ليحل محله، ولكن جهوده أحبطت في سنة 1746 بوفاة بشير آغا والذي قام بعده أسعد باشا العظم باستثمار علاقاته في إسطنبول لضمان إعدام فتحي بسبب فساده، وبعد عقد تقريباً نجح كبير خصيان الحريم أبو الوقوف أحمد آغا (مدته 1755-1758) بتعيين محمد حسين ابن المكي (ويمكن ترجمتها بالفارسية إلى مكي زاده) والياً على دمشق محل أسعد باشا العظم، ولم يكن ابن المكي، وهو من أبناء غزة، راسخاً بعمق في الولاية مثل أسرة العظم، وزيادة على ذلك فبحلول الوقت الذي شرع فيه بالحج في سنة 1757 كانت المنطقة قد عانت لمدة سنتين من الجفاف، وربما من نتائج ذلك جزئياً أن هجم البدو على قافلته في طريق العودة إلى دمشق، وكما يخبرنا المؤرخ الدمشقي أحمد البديري باختصار أن البدو قاموا بتجريد الرجال والنساء معاً من ملابسهم وأموالهم، وكانوا "يدخلون أيديهم في دبر الرجال وفروج النساء" ثم تركوهم عراة في الصحراء حيث أن كثيراً "منهم من مات جوعاً وعطشاً وبرداً وحراً، وذلك بعدما

شرب بعضهم بول بعض"[20]، وقد مات 20 ألف حاج، أما ابن المكي نفسه فقد هرب واتخذ طريقه إلى دمشق ولكنه طُرد مؤقتاً إلى غزة في السنة المقبلة (وفي السنوات التالية عُين في مناصب حكم محلية أقل شأناً)، وأما راعيه أبو الوقوف أحمد آغا فقد أُعدم بأوامر من الصدر الأعظم، تماماً كما حدث لأسعد باشا العظم الذي شك الصدر الأعظم أنه حرض على هجوم البدو، ثم عاد حكم دمشق إلى أسرة آل العظم في سنة 1760 عندما عُين عثمان باشا الصادق المملوك الجورجي السابق لأسعد باشا العظم، والياً على الولاية.

وبينما حل الغزو الفرنسي ثم النظام المستقل الذي أوجده محمد علي باشا محل بيت قازدغلي، فلم يتركوا بصمة حقيقية على تاريخ مصر الحديث، استمر نفوذ عائلة آل العظم في سوريا إلى القرن العشرين، وجاء من بين صفوفهم مجموعة من الوطنيين السوريين المشهورين الذين قادوا مسيرة الأمة بعد تفكك الدولة العثمانية بعد الحرب الكبرى الأولى، أحدهم خالد العظم المعروف بالمليونير الأحمر بسبب غرامه بالاشتراكية، وقد خدم في عدة وزارات سورية إلى أن ألجأه واحد من الانقلابات العسكرية العديدة بعد الحرب الكبرى الثانية إلى طلب اللجوء من السفارة التركية في دمشق، ويا للمفارقة، ومن جهة أخرى فإن الأفراد المحدثين من الأسرة كانت لهم صلات تركية حقيقية، لأن أحد فروع العائلة هاجر إلى الأناضول بعد الحرب الكبرى الأولى وصار أفراده أتراكاً حقيقيين حتى أنهم غيروا أسماءهم، في النهاية فإن أفراد الأسرة السوريين اصطدموا بالنظام البعثي لحافظ الأسد (1930-2000) الذي قام بمصادرة قصور آل العظم وحولها إلى متاحف بعد صعوده إلى السلطة في بداية الستينيات*، وحتى نهاية التسعينيات عاش كثير من أفراد الأسرة المعروفين في المنفى خارج سوريا.

* الواقع أن الفريق حافظ الأسد تولى رئاسة الجمهورية العربية السورية في بداية السبعينيات لا في بداية الستينيات، أما قصور آل العظم فقد تحولت إلى متاحف في منتصف الخمسينيات (1954-1956).

3 - الإنكشارية في مواجهة الأشراف في حلب

كما تشير تجربة القازدغليين فإن صعود الأعيان في القرن الثامن عشر لم يكن خاصاً بالأسر المحلية التي تتغلب على فيالق الإنكشارية المحلية أو تتجنبها، ففي حلب كما في القاهرة ظل الفيلق الإنكشاري هو مركز النفوذ المحلي في القرن الثامن عشر، رغم أن إنكشارية حلب لم يحل محلهم طبقة أخرى من الموظفين المحليين بل على العكس أحكموا قبضتهم على مصادر الثروة وقنوات النفوذ السياسي الرئيسة في نهاية القرن، وهذا مفاجئ بعض الشيء نظراً لكون حلب لم يوضع فيها حامية إنكشارية بعد فتحها على أيدي العثمانيين خلافاً لدمشق والقاهرة وبغداد، وكما لاحظنا في الفصل السابق، فقد اكتسبت المدينة الوجود الإنكشاري نحو نهاية القرن السادس عشر عندما مد إنكشارية الدولة المقيمون في دمشق سيطرتهم إلى حلب، ومع ذلك ففي سنة 1602 انضم والي حلب بقواته إلى الزعيم الكردي حسين باشا جانبولاد لهزيمة هؤلاء الإنكشارية وقام بعد ذلك بتنظيم فيلق إنكشاري مؤلف كلياً من عناصر محلية وإقليمية، وهؤلاء الإنكشارية "المحليون" عُرفوا بالتركية العثمانية باليرلية (المحليين) لتمييزهم عن فرق الإنكشارية المرسلة مباشرة من إسطنبول الذين أُطلق عليهم "قابي قولاري" وتعني حرفياً "خدم البوابة" في إشارة للبوابة المهيبة التي تفصل الصرح الأول في قصر توبكابي عن الصرح الثاني (وهي اليوم المدخل الرئيس لمتحف القصر).

وفي دمشق نفسها، كان هذان الصنفان من الإنكشارية يصطدمان دورياً في مواجهات عنيفة، وفي هذه الأثناء كان خصوم ولاة أسرة آل العظم يحاولون أحياناً ضم قواتهم إلى قوات اليرلية، وكان آل العظم يستخدمون ضدهم قواتهم الخاصة وليس القابي قولاري الذين كانوا مصدر إزعاج أكثر من أي شيء آخر، يتمردون على ضباطهم ويفرضون إرادتهم على حرفيي دمشق، وفي سنة 1740، انضم أحد الولاة القلائل من غير عائلة العظم إلى العلماء في المدينة للطلب إلى السلطان محمود الأول اتخاذ إجراء تأديبي ضد القابي قولاري، ونتيجة لذلك فإن الذين لم يُطردوا من المدينة أو يتم القبض عليهم وقتلهم، تخلوا عن مكانتهم العسكرية وأصبحوا من الرعية العاديين الذين يدفعون الضرائب.

أما حلب فعلى العكس من ذلك إذ لم تأو فرقاً وافدة من قوات القابي قولاري في القرن الثامن عشر، ونتيجة لذلك ظل إنكشارية المدينة كتلة متجانسة نسبياً تخدم في حراسة القلعة (في دمشق كان اليرلية يحرسون طريق الحج في الوقت الذي كان فيه القابي قولاري يحرسون القلعة)، وكما في القاهرة، كان ضباط الإنكشارية النافذون يغادرون الثكنات في القلعة ويتخذون مساكن في قصور على هيئة حصون في مواقع مدنية مختلفة، ومثل القازدغليين في القاهرة استمدوا ثروتهم من التزام الجمارك في حلب، وهو مصدر مربح جداً للدخل المالي نظراً لمكانة المدينة بصفتها محوراً تجارياً إقليمياً، وزيادة على ذلك، ففي وقت مبكر منذ القرن السابع عشر، بدئوا بالحصول على التزامات في قرى ريف حلب مضيفين العوائد الريفية على المدنية دون التخلي عن مكانتهم الإنكشارية كما فعل البكوات الذين هيمنوا على بيت القازدغلي بعد سنة 1754، وفي العقود المتأخرة من القرن الثامن عشر، ظهر حزب من منتحلي الانتساب للنبي محمد [صلى الله عليه وآله وسلم] لتحدي الإنكشاريين في حلب، وقد وصف أحد المؤرخين هؤلاء "الأشراف" بكونهم أقرب شيء في المجتمع الإسلامي للنبالة، ونسبهم النبوي أعفاهم من الأعباء الضريبية ومنحهم تقدير نظرائهم الحلبيين، ومع أن الأشراف كانوا قوة اجتماعية في المدن العثمانية المحلية الرئيسة، فإنهم ألفوا أحزاباً قوية ناضلت من أجل السيطرة السياسية والاقتصادية في حلب وعينتاب (غازي عنتاب اليوم [في جنوب تركيا]) ومرعش (قرمان مرعش اليوم [في جنوب تركيا كذلك])، وإن خلو هذه المدن من قوات القابي قولاري ربما كان عاملاً في بروز الأشراف ولكن ربما أدت أعراف المنطقة دوراً أيضاً في بروزهم.

ومن المؤكد أنه بحلول القرن الثامن عشر، لم يكن كل من ادعى مكانة الأشراف في العواصم المحلية العربية والأناضولية، من ذرية [النبي] محمد [صلى الله عليه وآله وسلم]، وكان رأس، أو نقيب، الأشراف المحليين الذي يعينه النقيب الرئيس في إسطنبول، هو الذي يفحص سلسلة أنساب من يتوقع انتسابهم الشريف، ويتخلص من المزيفين، ولكن بحلول ذلك القرن، فإنه من الواضح أنه سمح لغير الأشراف بشراء أماكن في قوائم رواتب الأشراف عن

طريق سلاسل نسب مزيفة*، وكانت تلك القوائم تحفظ عند كبير القضاة، وفي هذا الوقت أيضاً كان النقباء المحليون يُختارون من بين السكان المحليين وليس من بين الأشراف في عاصمة الدولة، وهذا التطور ربما سهل شراء الأماكن لأن الأشراف المحليين ربما كان لهم صلات سابقة بمن يطمعون بإدراجهم في القوائم، وهذه العملية تشبه كثيراً عملية الشراء المنتشرة لأماكن في فيالق الإنكشارية المحلية، وفي الواقع فإن الشبه أكثر من كونه مجرد مصادفة، لأنه بحلول القرن الثامن عشر، كان الأشراف مثل بقية الكتل الاجتماعية، فقد تمت عسكرتهم وصاروا مسلحين ويمكنهم الخدمة في الميليشيا المحلية غير الرسمية، ومثل الإنكشارية فإنهم جمعوا الأتباع وأسسوا بيوتات نافذة.

لقد استقرت قيادة الأشراف في حلب على بيت طه زاده، وهي عائلة علماء أحناف راسخة كانت قد هيمنت على منصب النقيب منذ أواخر القرن السابع عشر، وصار أفراد العائلة يتمتعون بروابط بالقصر السلطاني في إسطنبول وبالوجهاء الإداريين-العسكريين في حلب، وزيادة على الخدمة في مناصب النقابة والقضاء، استثمر أعضاء العائلة في إنتاج النسيج والطعام، مع مراكمة العقارات الريفية والتجارية المدنية، ومن مظاهر تطور مسيرة العائلة تغيير اسم العائلة في وقت ما من القرن السابع عشر من طه أوغلو إلى طه زاده، ومع أن الاسمين يعنيان "ابن طه" إشارة إلى مؤسس العائلة التي منحها اسمه، فإن إضافة "زاده" الفارسية تعطي زهواً أكثر من إضافة "أوغلو" التركية، وكان أحمد أفندي طه زاده، الذي خدم نقيباً للأشراف في ثلاثينيات وأوائل أربعينيات القرن الثامن عشر، ثرياً بما يكفي لتأسيس "مدرسته" الخاصة، أي كلية دينية إسلامية، هي الأحمدية، في سنة 1752، في المنطقة التجارية المركزية في حلب، ومن المفارقة أن صك تأسيس المدرسة يشترط وجوب تفضيل خدمة الأكراد في منطقة الموصل، وهو شرط يشير إلى الصفة الكردية لعائلة طه زاده نفسها، أو من جهة أخرى، ارتباط شخصي لأحمد أفندي بالكرد، وهو الذي

* ربما كان هذا الحكم بحاجة إلى أدلة أكثر دقة وتفصيلاً وتوثيقاً من مجرد الكلام المرسل.

لاحظ فقرهم في شمال العراق أثناء ولايته قاضياً لبغداد في الفترة بين 1750-1751، وربما كانت مهمة تلك المدرسة المميزة تعكس التنافس مع الجليليين في الموصل (انظر لاحقاً عنهم) الذين حاولوا دعم المذهب الشافعي الذي ينتمي له معظم الأكراد في المنطقة.

أما ابن أحمد أفندي طه زاده، وهو محمد المعروف بلقبه التركي المشرف جلبي أفندي، فقد خدم نقيباً للأشراف مدة ربع قرن تقريباً بشكل إجمالي (حوالي 1747-1767 و 1782-1786) وأصبح "سيد حلب" بتعبير قنصل فرنسي[21]، وجمع أشراف حلب في حزب سياسي متماسك قاتل الإنكشارية في معارك حامية، وبوفاته في سنة 1786 خلفه في زعامة الحزب، ولكن ليس في النقابة، خادمه السابق إبراهيم قطّار آغاسي الذي كان قد قاد قافلة حج حلب (قطّار) سابقاً، والتي اندمجت بقافلة دمشق العملاقة سنوياً (ومن هنا جاء لقبه الذي يشير إلى كونه "آغا" أو قائد "قطّار")، وعندما غزا بونابرت سوريا، قاد إبراهيم أشراف حلب للدفاع ضد الفرنسيين، أما إنكشارية المدينة فقاتلوا بصفة منفصلة، وفي سنة 1802 عُين والياً على حلب بعد جهوده الناجحة، وبعد سنتين حصل على ولاية دمشق تاركاً ابنه مسئولاً عن حلب، وصار أفراد بيت قطّار آغاسي الآن قريبين من تأسيس سلالة على غرار آل العظم يمكنها السيطرة على سوريا في عملية تسجل نصراً حاسماً لأشراف حلب على المنافسين الإنكشاريين.

ومع ذلك فبعد قليل من تعيين إبراهيم باشا والي دمشق، قام الإنكشارية والأشراف في حلب إلى جانب السكان المسيحيين، بالتمرد جميعاً ضد نهب ابنه وانقلبوا عليه وطردوه من المدينة، فعاد بعد شهرين زعيماً صورياً، وفي السنة التالية انضم إلى الأشراف لمهاجمة الإنكشارية ولكن الإنكشارية سجلوا نصراً حاسماً في قتال دام استمر أسبوعاً على امتداد المدينة، ثم عُين إبراهيم قطّار آغاسي على حلب مرة أخرى في سنة 1807 ولكنه عُزل على يد السلطان الفتي محمود الثاني في السنة التالية تاركاً الإنكشارية منتصرين حيث ظلوا كذلك إلى سنة 1813 عندما قام الوالي جلال الدين باشا، وهو عضو في عائلة أعيان أناضولية، بدعوة زعمائهم إلى لقاء حيث قضى عليهم في مجزرة شبيهة جداً بما

فعله قبل سنتين الحاكم المستقل لمصر محمد علي باشا ببقايا وجهاء القازدغليين وسلالتهم.

إن حلب القرن الثامن عشر جمعت إنكشارية محليين ومتنفذين، مثل نظرائهم في القاهرة ودمشق، مع الأشراف الصاعدين، ويمكننا القول إن الأشراف كانوا أعياناً طبيعيين في القرن الثامن عشر عندما أصبحت عائلات محلية بنسب نبوي مزعوم تحتكر منصب النقيب الذي كان يعيَن سابقاً من إسطنبول، وبينما أصبح الأشراف ونقيبهم أثرياء ومتنفذين في بقية العواصم العربية لاسيما القاهرة ودمشق، فإن أشراف حلب المسلحين والأقوياء كانوا بلا نظير في أي مدينة عربية رئيسة أخرى، ومن جهة ثانية فإن شبههم الكبير بنظرائهم في عينتاب ومرعش يقود إلى الاعتقاد بوجوب تحليل شمال سوريا وجنوب شرق الأناضول أثناء العهد العثماني بصفتهما منطقة متفردة، وما هو مدهش بشأن انكشارية حلب هو استمرارهم مركز تأثير يقاوم جهود كل الأعيان والولاة المنافسين لإزاحتهم، إلى أن حان أجلهم على يد جلال الدين باشا.

4 - الجليليون في الموصل

إن أنماط نفوذ الأعيان في العراق العثماني مميزة لكون العراق ولاية حدودية مع إيران المعادية، وكانت الموصل قريبة جغرافياً من الحدود بين المجالين العثماني والصفوي، وكذلك كانت هذه المدينة الشمالية حداً قومياً ثقافياً بين الأكراد في شمال العراق وجنوب شرق الأناضول، والعرب السنة إلى الجنوب، وكانت المدينة كذلك موطناً سكان مسيحيين عريقين ينتمون إلى المذهبين النسطوري واليعقوبي في الوقت الذي كان فيه المسيحيون والأكراد اليزيديون يقطنون ريفها (انظر الفصل الأول عن هذه الطوائف)، وفي الواقع كانت الأسرة الجليلية التي سيطرت على المدينة معظم القرن الثامن عشر قد نشأت من تاجر مسيحي من مدينة ديار بكر جنوب شرق الأناضول، هاجر إلى الموصل في نهاية القرن السابع عشر، وهذا التاجر كان معروفاً بعبد الجليل، واكتسبت سلالته اسم عائلتها من "الجليل" ، وقد اعتنق أبناؤه السبعة الإسلام

السني على المذهب الشافعي، وتعاقد اثنان منهم على تزويد بغداد بالحبوب، وقام كثيرون فيما بعد بشراء مناصب في فيلق انكشارية الموصل.

وفي سنة 1726 اشترى إسماعيل بن عبد الجليل التزام الضرائب المدنية في الموصل ومعها منصب الولاية مقابل تعهد بتزويد الجيوش العثمانية باحتياجاتها أثناء عبورها جنوب شرق الأناضول إلى داخل العراق، والتزود بالمؤن كان شغلاً شاغلاً في هذه المنطقة وعبئاً على سكانها، وكما يقول مثل موصلي: "الجيوش تأخذ ما لا يمكننا تذوقه"[22]، وقد حصل إسماعيل على منصبه في الوقت الذي كان فيه جيش عثماني ضخم يقوده والي بغداد ينسحب داخل العراق من غرب إيران بعد هزيمة على أيدي القبائل الأفغانية التي حلت محل الصفويين سنة 1722، وبعد فترة إسماعيل باشا، حكم الموصل خمسة أجيال متعاقبة من الجليليين إلى سنة 1834 عندما قام قطاع يمثل مجتمع الموصل بالتخلص من آخر حاكم جليلي بعد الإرهاق الذي أصابهم من ابتزازات البيت.

في معظم هذه الفترة كانت الموصل حلقة رئيسة للدفاع عن الجبهة العثمانية الشرقية في مواجهة الحكام المختلفين الذي خلفوا الصفويين في إيران، لقد ثار رجال القبائل الأفغانية التي كانت تابعة اسمياً للصفويين عليهم وأطاحوا بهذه السلالة في سنة 1722، وبعد أربعة عشر عاماً من الاضطراب العسكري والسياسي الذي وسم المحاولات العثمانية لاحتلال الأراضي الصفوية السابقة في غرب إيران وأذربيجان، قام القائد العسكري الموالي للصفويين نادر شاه بالاستيلاء على أصفهان من الأفغان وأعلن أنه يحكم إيران بصفته وصياً على الأمير الصفوي الصغير، ثم أعلن نفسه شاهاً في سنة 1739، وفي محاولة لاستعادة كل الأراضي الصفوية السابقة، اشتبك نادر مع العثمانيين في أذربيجان والقوقاز، وكرر مهاجمة العراق، وعموماً كانت جيوشه تهدد بغداد والبصرة أكثر من الموصل، ومع ذلك فقد حاصر هذه المدينة الشمالية في سنة 1736 مما دفع حسين باشا الجليلي ابن إسماعيل باشا على قيادة دفاع قوي انتهى بالنجاح، وأثبت هذا النصر كونه مصدراً رئيساً لشرعية الجليليين في القرن التالي.

ومثل أسرة آل العظم فإن الجليليين كانوا آنذاك عائلة عريقة وراسخة وإن كانت أقل مهابة، وكانت قد انضمت إلى الإدارة العثمانية وحازت على مناصب هامة رغم أنها، على العكس من أسرة العظم، لم تنجح قط في مد سلطتها بعيداً عن منطقتها، وبينما عُين حسين باشا الجليلي لمدة قصيرة والياً على البصرة في سنة 1741 بشرط تزويد القوات العثمانية بالحبوب في حربها ضد نادر شاه في جنوب العراق، فإن الطموحات الجليلية لمد النفوذ جنوباً أعاقها الولاة المماليك في بغداد (سيأتي المزيد عنهم لاحقاً)، وزيادة على ذلك اعتمد الجليليون في حكمهم أكثر من آل العظم على حسن نوايا الحكومة المركزية، ورغم سيطرة العائلة في المنطقة، لم يحكم أي جليلي الموصل بشكل متواصل لمدة سنين دون انقطاع، بل إن كل فترة حكم لوال كانت تنقطع باستمرار بتعيين مرشح بديل، ولهذا السبب يمكن القول إن أثرهم على الموصل وجوارها كان، رغم أهميته، أقل عمقاً من أثر آل العظم في سوريا.

5- المماليك الجورجيون في بغداد

تأثر تاريخ بغداد والبصرة إلى الجنوب، أكثر من الموصل، بنشاط القبائل العربية التي كانت تتحرك بحرية في وسط وجنوب العراق وجنوب غرب إيران وشمال شبه الجزيرة العربية دون الاهتمام بالحدود المحلية أو الدولية إلا قليلاً، وبعد انهيار سلالة أفراسياب المحلية في البصرة في ستينيات القرن السابع عشر، قامت قبيلة المنتفق العريقة التي كانت قد هاجرت من شرق شبه الجزيرة العربية في زمن الفتوح الإسلامية الأولى، بملأ الفراغ السياسي في المنطقة حيث وحدوا عرب الصحراء جنوب شرق وجنوب غرب بغداد، وكان معظمهم من السنة، مع الشيعة العرب في الأهوار جنوب البصرة، وفي سنة 1694، احتل المنتفق البصرة نفسها من الوالي العثماني ليجليهم عنها بعد ذلك الشاه الصفوي الذي لم يشأ أن يرهق نفسه بتحديات المنتفق المستمرة، فأعاد المنطقة للعثمانيين، ولكن المنتفق لم يتلاشوا بأي حال من الأحوال بل ظلوا يؤلفون تهديداً للسلطة العثمانية في المنطقة، ولقد كانت السلالة الجورجية من الولاة

الذين حكموا بغداد في القرن الثامن عشر، قد رسخت سمعتها بقدرتها على كبح المنتفق وبقية القبائل في جنوب العراق، رغم وجوب الاعتراف بأن هذا الأمر تم أحياناً باسترضاء هذه القبائل، ومع ذلك فقد كانت بغداد، مثل الموصل، موقعاً متقدماً ضد الصفويين وخلفائهم في إيران، ولهذا كان ولاة بغداد، مثل الجليليين، مضطرين لإثبات قدرتهم على الدفاع عن الحدود العثمانية ضد الإيرانيين.

لقد بدأ تسلسل الولاة بحسن باشا وهو ابن موظف جورجي في قصر السلطان مراد الرابع (حكم بين سنتي 1623-1640)، وقد حكم كلاً من قونية (في وسط الأناضول) وحلب وأورفا (في جنوب شرق الأناضول [وهي مدينة الرها حيث أقام الفرنجة إمارة أثناء الحروب الصليبية]) وديار بكر (في شمال شرق أورفا) قبل تعيينه في بغداد سنة 1704، وهي بالمناسبة إشارة هامة إلى مدى ارتباط العراق وشمال سوريا وجنوب شرق الأناضول في طريق الجيش العثماني إلى الجبهة الشرقية، وعلى مدى عدة سنوات تالية باشر [حسن باشا] سلسلة من الهجمات على المنتفق مما أضعف قوتهم كثيراً في جوار البصرة، ولتثبيت انتصاراته قام بتسمية نائبه، أو الكتخدا، الذي كان زوج ابنته، والياً على البصرة بموافقة السلطة المركزية العثمانية، وهو ما أصبح سابقة: فعندما توفي زوج ابنته في بداية عشرينيات القرن الثامن عشر عين حسن باشا مكانه ابنه أحمد الذي كان قد خدم كتخدا لأبيه، وظلت البصرة تعتمد على بغداد إلى نهاية الدولة العثمانية بعد الحرب الكبرى الأولى.

وفي عشرينيات القرن الثامن عشر، انتقلت واجبات حسن باشا من مواجهة المنتفق وبقية القبائل في جنوب العراق، إلى مواجهة تبعات انهيار الصفويين، وقد توفي في سنة 1724 عندما كان في حملة في غرب إيران حيث تمنى العثمانيون الاستيلاء عليه من الأفغان، وخلفه ابنه أحمد باشا والياً على بغداد وقائداً على أحد جيشين ضخمين قاما بغزو إيران وتم تجنيد الجنود من مصر وولايات بعيدة عن الجبهة الإيرانية التي طال القتال عليها لمدة ما يقارب عشرين عاماً وأحمد باشا في المقدمة، لقد أثبت نادر شاه بصفته توسعياً وباعثاً لمجد

الصفويين أنه أكثر خطراً من الأفغان، وفي سنة 1733 حاصر بغداد نفسها فلم ينقذها سوى قوة من الأناضول بقيادة صدر أعظم سابق، ولم تؤد المحاولات المتكررة للتفاوض على معاهدة سلام إلا إلى نجاح متقطع، حتى بعدما اقترح نادر شاه في سنة 1739 الاعتراف رسمياً بالتشيع الاثني عشري مذهباً سنياً خامساً، وحده اغتياله في يونيو [حزيران/ جوان] 1747 هو الذي قضى على الخطر الإيراني على العراق العثماني.

توفي أحمد باشا نفسه بعد شهرين من ذلك، ولم يترك بعده أبناء، فخلفه في النهاية في منصب ولاية بغداد مملوكه الجورجي سليمان، رغم أن ذلك تم بعد صراع امتد عامين بينه وبين قوات وال جديد عينته إسطنبول، وكان سليمان كتخدا لأحمد باشا الذي زوجه ابنته، وعند وفاة أحمد باشا كان سليمان يحكم البصرة، وبهذه الصورة أعاد سيرة أحمد باشا نفسه في خدمة والده حسن باشا، وزيادة على ذلك فإن سليمان كان واحداً من عدد كبير من المماليك الجورجيين الذين كان كل من حسن باشا وأحمد باشا قد حصلا عليهم في أكثر من أربعين عاماً كانا أثناءها يحكمان وسط وجنوب العراق مستفيدين من انهيار السيطرة الصفوية على شرق جورجيا بنهاية السلالة سنة 1722، وبنفس الطريقة التي كان الصفويون قد استخدموا بها المماليك الجورجيين (أو الغلمان كما كان يطلق عليهم في الدوائر الصفوية) لتلافي رجال القبائل التركمانية الذين أصعدوهم إلى السلطة، كذلك فإن حسن باشا وابنه استخدما أولئك المماليك بديلاً عن قوات الحامية العثمانية التي أربكت كثيراً من الولاة في القرن السابق، وخلافاً للقازدغليين في مصر، فإن ولاة بغداد لم يستعملوا البنى التحتية لكتائب قوات الحامية في إقامة البيت، بل تفادوا الكتائب كلها، مستخدمين مماليكهم قوة عسكرية منفصلة كلياً، ودمجوهم في بيتهم بشكل كامل، ووظفوهم في منصب الكتخدا، بالإضافة إلى تزويجهم بناتهم.

وزيادة على الفاعلية العسكرية، كان نظام المماليك الجورجي يظهر كثيراً من الدراية التجارية حيث أقام تحالفاً مع شركة الهند الشرقية البريطانية في نهاية القرن الثامن عشر، حين كانت الشركة تهيمن كلياً على شحن البضائع الهندية

إلى حلب حيث كانت توزع على الولايات العثمانية الأخرى وأوروبا، وكذلك منع ولاة بغداد تجار البصرة من الشحن المباشر إلى حلب دون التوقف في بغداد، وأنشئوا روابط بتجار الموصل أدت في النهاية إلى إضعاف الهيمنة الاقتصادية الجليلية على شمال العراق.

استمر نظام المماليك حتى سنة 1831 رغم أن تلك الاستمرارية تخللها صراعات بين بيوتات القيادات المملوكية المختلفة مثل التي ابتلي بها القازدغليون في مصر نحو نهاية القرن الثامن عشر، ومثلما حدث في حكم حسن باشا وأحمد باشا، استمر منصب كتخدا والي بغداد هو المعبر الضروري للنفوذ الإقليمي، وفي هذا الوقت ظلت البصرة تعتمد عملياً على بغداد ويحكمها عادة مملوك لوالي بغداد.

❖ المماليك الجورجيون في بيوتات الأعيان

يبدو واضحاً الآن أن المماليك من جورجيا قاموا أحياناً بأدوار حيوية في معظم، إن لم يكن جميع، بيوتات الأعيان التي نحن بصدد دراستها هنا، وهذا ليس من باب المصادفة، بل على العكس من ذلك فقد نتج هذا النمط عن ازدياد استيراد المماليك القوقازيين على امتداد المجال العثماني، بالإضافة إلى واقع الجغرافيا السياسية الجديد الذي نشأ نتيجة انهيار الإمبراطورية الصفوية سنة 1722.

إن المماليك من القوقاز، لاسيما من شركسيا -وهي اليوم منطقة جنوبية في روسيا وشمال غرب جمهورية جورجيا- في مقابل الأتراك من وسط آسيا، بدأت السلطنة المملوكية تستخدمهم نحو نهاية القرن الثالث عشر، ومنذ نهاية القرن الرابع عشر إلى الفتح العثماني للسلطنة سنة 1516-1517، كان معظم السلاطين المماليك أنفسهم قوقازيين، وما أن فتح العثمانيون السلطنة المملوكية حتى بدئوا بشراء المماليك من نفس المناطق، وبحلول القرن السابع عشر، أصبح الشركس والأبخاز وبقية القوقازيين حاضرين بوضوح في القصر السلطاني والنخب الإدارية في الولايات، ولما كان نظام الدوشرمة قد توقف في أواسط ذلك القرن، صار المماليك من القوقاز والمسلمون من البلقان والأناضول

يحتلون المواقع الإدارية والعسكرية بتزايد*، في الواقع كان كثير من الولاة الجلاليين الذين سبق الحديث عنهم في الفصل الرابع من الأبخاز، ويبدو أنه في مصر القرن السابع عشر كان بكوات سناجق [أمراء ألوية] مشهورون من المماليك الشركس المعتقين، وفي كثير من الأحيان كانوا أتباع جيل سابق من البكوات الشركس، في الوقت الذي كانت فيه جيوشهم الخاصة مثل جيوش الولاة الجلاليين تتكون من قوات مستأجرة من مصادر إقليمية متعددة.

ومع ذلك فمع سقوط الصفويين على أيدي الغزاة الأفغان سنة 1722 فُتح مصدر جديد لمماليك العثمانيين وهو شرق جورجيا حيث أقام الصفويون محمية كانوا يشترون منها أعداداً كبيرة من الأولاد الجورجيين للخدمة في الجيش والقصر، وكان الشاه الصفوي عباس الأول يتطلع لاستخدام هؤلاء الغلمان الجورجيين لكبح نفوذ القبائل التركمانية التي كانت عماد الجيوش الصفوية الأصلية**، تماماً كما حاول السلطان عثمان الثاني استخدام قوات مستأجرة لمقابلة نفوذ "القولار" العثمانيين، ومع ذلك فبعد انهيار الصفويين أصبح شرق جورجيا منبعاً مفتوحاً لقوة عمل الرجال والنساء التي أفاد منها جيداً الولاة والوجهاء في الولايات العربية العثمانية.

ونتيجة لذلك كانت نهاية القرن الثامن عشر حقبة تتميز بالهيمنة الإدارية الجورجية في الولايات العربية، وقد تحدثنا فيما سبق عن عثمان باشا الصادق، المملوك الجورجي لعائلة العظم في سوريا والذي حكم ولاية دمشق بين 1760-1772، بالإضافة إلى "سلالة" المماليك الجورجيين التي حكمت بغداد والبصرة من سنة 1747 إلى سنة 1831، وفي مصر في نفس الوقت كانت قيادة بيت

---

* هذا الانتقال من شكل إلى آخر في الحصول على قوة العمل الإداري والعسكري ودخول المسلمين بل وأتراك الأناضول في هذه القوة ينفي الصفة القومية الحصرية التي أرادت بها بعض الأدبيات شيطنة نظام الدوشرمة بصفته نظاماً يتبع النمط الاستغلالي من مركز لأطراف.

** لعل هذا الدور المحوري الذي قام به الغلمان الجورجيون هو الذي أشاع اسم "غلام" و"غلوم" في إيران.

قازدغلي محصورة في الجورجيين منذ سنة 1750، وكان المتمرد علي بك الكبير جورجياً، وكذلك كان مملوكه محمد بك أبو الدهب، وأيضاً مملوكا أبي الدهب إبراهيم بك ومراد ك اللذان كانا يحكمان مصر عندما غزاها بونابرت سنة 1798، وعندما عاد بونابرت إلى فرنسا في سنة 1799 وخلفه أحد جنرالاته مسئولاً عن مصر، أخذ معه مجموعة من المماليك الجورجيين، وهناك دلائل على أن المماليك الجورجيين في ولايات مختلفة كانوا يدركون ما يربطهم وشعروا بدرجة من التضامن القوي فيما بينهم، ومن ثم عندما هرب من القاهرة مملوك جورجي لحليف مهزوم من القازدغليين في سنة 1755، توجه إلى بغداد لأنه بالتأكيد كان يدرك طبيعة النظام الجورجي الذي كان راسخاً أصلاً ويمكنه أن يجد فيه أقارب له.

❖ نساء البيت

رغم السمة العسكرية القوية في كثير من بيوتات الأعيان المحلية في القرن الثامن عشر، فإنها احتوت أيضاً على مكون نسائي ضخم أدى دوراً حاسماً في تكوين سمات تلك البيوتات رغم أن هذا الدور لم يُدرس جيداً، لم يكن رأس بيت النخبة مثل بيوت القازدغلي وآل العظم والجليلي، أو مماليك بغداد، محاطاً بمساعديه ومرتزقته ومماليكه فقط، بل أيضاً بعدد كبير من النساء مثل زوجته أو زوجاته، ومحظياته، وبناته، وربما تنضم إليهن والدته، ورغم أن الأعضاء النساء في البيت كن يحلن إلى الحريم، أي ذلك القسم الخاص بالنساء من السكن، فإن ذلك لم يكن يعني أن الزوجات والمحظيات والبنات يفتقرن إلى النفوذ السياسي والاقتصادي، فعلى العكس من ذلك فإن كل زوجة أو محظية ربما كانت ترأس بيتها النسائي الخاص والموازي لبيت زوجها، وقد يكون ذلك ضمن الحريم أو حتى في بيت منفصل، ولهذا كان يطلق عليه في مصر على الأقل "منزل الحريم"، وقد كان قسم الحريم بعيداً جداً عن كونه مجرد ملعب

للنزوات الجنسية لصاحب البيت وكان يشبه كثيراً مسكناً داخلياً للنساء*.

ومن الجدير بالملاحظة أن قسم الحريم بصفته بيتاً نسائياً موازياً كان مؤسسة محترمة جداً على الأقل منذ الإمبراطورية الأخمينية التي حكمت العراق وإيران تقريباً في الفترة بين 550-330 قبل الميلاد، ولهذا عندما أقام الملك "أحشويروش" مأدبة في قصره الأسطوري حسب سفر أستير في التوراة، أقامت الملكة "وشتي" مأدبة موازية في جناح النساء (أستير الإصحاح الأول: 9)، وكان الحريم السلطاني العثماني وهو شبكة واسعة من الغرف والممرات التي تحتل كثيراً من الجانب الغربي لقصر توبكابي في إسطنبول، يعمل بنفس الطريقة، وكان نموذجاً نسجت على منواله أقسام الحريم في بيوتات الأعيان المحلية، ولم تكن والدة صاحب البيت بالضرورة تتحكم بالنفوذ الواسع الذي كان للسلطانة الوالدة منذ حوالي سنة 1600 وما بعدها، وكانت المنافسة بين زوجات صاحب البيت لولادة ذكر يخلف والده، منافسة صامتة، وأي صراع على قيادة البيت بعد وفاة صاحبه كان من المحتمل جداً أن يضع ابنه في مواجهة أحد مماليكه أو أتباعه.

ومن نواحي أخرى، كانت السياسة المتصلة بالعلاقات الجنسية في بيت الأعيان مشابهة لتلك التي في البيت السلطاني حيث من الممكن جداً أن يزوج صاحب البيت ابنته لمملوكه المفضل أو تابع آخر لتقوية روابط التبعية داخل بيته، أو يزوجها لحليف هام لتقوية الروابط بين البيتين، وكما لاحظنا سابقاً،

---

* هذه الملاحظة جديرة بالتدبر لمن لعب الخيال بأذهانهم كثيراً عن قسم الحريم، وقد شهدت نساء أوروبيات دخلن قسم الحريم بما يناقض الخيال الواسع الذي داعب أذهان الأوروبيين، وفي هذا المجال يقول المؤرخ زاكري كارابل إن روايات القلة من النساء الأوروبيات اللواتي دخلن هذا العالم الخاص بالنساء المسلمات أكثر واقعية واعتدالاً وتميزاً عن روايات الرجال الخيالية وكشف بعضهن أنه "كان هنالك جنس أقل بكثير مما يُظن، وكان هناك شرب شاي وأعمال خياطة أكثر من ذلك بكثير" زاكري كارابل، أهل الكتاب: التاريخ المنسي لعلاقة الإسلام بالغرب، دار الكتاب العربي، بيروت، 2010، ترجمة: د. أحمد إيبش، ص 209 و 233.

تزوجت ابنة أحمد باشا الذي حكم بغداد بين سنتي 1724-1747 من مملوك أبيها الجورجي الذي وصل إلى حكم الولاية أخيراً، وكما في مصر، كانت بنات القازدغليين تتزوجن من مماليك آبائهن وأحياناً إخوانهن، وفي مثل شهير فإن علي بك الكبير الذي تمرد على السلطان فيما بعد، زوج أخته من مملوكه محمد بك أبو الذهب في احتفال سخي سنة 1766.

وكان من المحتمل أن تكتسب امرأة عضو في بيت الأعيان دراية سياسية هامة بحلول زمن زواجها، ويمكنها حينئذ استخدام ذلك لمصلحة بيت زوجها، ومن أمثلة ذلك "عديلة" ابنة أحمد باشا التي أدت دوراً هاماً في سياسة بغداد أثناء فترة حكم زوجها سليمان باشا، وعندما تكون المرأة قد مرت بعدة زيجات من وجهاء نافذين، فإن فطنتها تكون فوق الوصف، لذلك فإن الأتباع الطموحين لأصحاب البيوتات المتوفين وجدوا أنفسهم أحياناً وقد تزوجوا أرامل متقدمات في السن يمتلكن خبرات سياسية واسعة وثروات ضخمة، وفي القاهرة وبغداد صار من الشائع لتابع مفضل لدى صاحب البيت أن يتزوج أرملته للوصول إلى قيادة البيت، الست نفيسة أرملة علي بك الكبير تخطت "جيلاً" من الأتباع عندما تزوجت مراد بك مملوك محمد بك أبو الذهب في سنة 1773، وانتقل الزوجان آنذاك إلى منزل علي بك القديم، وبحلول زمن الغزو الفرنسي سنة 1798، كانت قد أصبحت فاعلاً سياسياً مؤثراً إلى درجة قيام الفرنسيين باعتقالها لشكهم في قيامها بتهريب المؤن إلى مراد الذي هرب إلى الصعيد.

وزيادة على الميزة السياسية فإن هذا النوع من الزواج كان خطة اقتصادية بارعة، إذ أن بنت الوجيه الثري كانت ستدعم وضع زوجها، ولما كانت الزوجة طبقاً للشريعة الإسلامية تحتفظ بملكية ما حصلت عليه لزواجها وتحصل على المزيد لنفسها بعد الزواج، فإنه يمكنها الاحتفاظ بقسم من ثروة البيت بعيداً عن مصادرة الدولة لو أُعدم زوجها أو توفي دون ورثة، وقد شجع بعض الأعيان زوجاتهم على الاستثمار -في السفن مثلاً أو في التجارة أو المحاجر- لهذا السبب بالتحديد، كما أن نساء أخريات في البيت يمكنهن تحقيق ذلك الدور أيضاً، وفي سنة 1746 كانت أخت فتحي أفندي دفتردار دمشق الذي سبق ذكره، عُهد إليها بكثير من ثروته بعد إعدامه على أيدي أسرة العظم، وفي مصر أيضاً

كانت أخت الزعيم القاسمي المتنفذ إسماعيل بك ابن إيواظ [أو عيواظ] تتحكم بالكثير من ثروة بيت أخيها بعد اغتياله سنة 1724، وبهذه الثروة بالإضافة إلى ذكائها السياسي، خطبها كثير من قادة القاسميين الآخرين، وتزوجت في النهاية مجموعة منهم بالتتابع، ويمكن لزوجة وجيه أن تهب أوقافاً خاصة بها، وهي كذلك أملاك لا يمكن للدولة المساس بها، ومن الأمثلة البارزة الست نفيسة التي أوقفت مدرسة للقرآن على سبيل عام عُرف "بسبيل الكتّاب" مباشرة خارج باب زويلة في القاهرة، وهو البوابة التي تعود للقرن العاشر وتؤلف الحد الجنوبي للمدينة الأصلية التي أنشأها الفاطميون.

ويمكن للزوجة فوق ذلك أن تحمي ثروة البيت إذا ذهب زوجها إلى الحرب أو في رحلة تجارة طويلة أو أُجبر على الهروب من مدينته بفعل منافسين محليين أو وال معاد، وفي هذه الحالة فإن الزوجة مع الحاشية يمكنها البقاء في مسكن زوجها، وبينما لا يشعر الأعداء بوازع لو هاجموا البيت وسووه بالأرض للتأكيد على هزيمة صاحبه، فإنهم عادة كانوا يحجمون عن مهاجمة الحريم لأن فعل ذلك كان يعد انتهاكاً مرفوضاً لخصوصية العائلة، ونتيجة لذلك فإن صاحب البيت يمكنه إيداع المال والممتلكات الثمينة عند الحريم، ولو كان لزوجته "بيتها الخاص" فإن هذه النفائس تصبح في وضع أكثر أمناً.

إن الزوجة لدى الأعيان، عندما تكون على رأس بيت نسائي مواز، تترأس تسلسلاً هرمياً من الإماء مشابهاً للتسلسل الهرمي لمماليك أو مرتزقة زوجها، وكانت الإماء تستورد من القوقاز مع المماليك، وتؤدين نفس الدور، وفي الواقع كانت الزوجات والمحظيات في بيوت قازدغلي وآل العظم وولاة بغداد بحلول منتصف القرن الثامن عشر على الأقل هن عادة إماء قوقازيات محررات، ولم تكن هؤلاء دائماً زوجات أو محظيات محتملات، بل إن بعضهن عاش حياة العزوبية في الحريم مرافقات أو خادمات لسيدة البيت أو مؤديات أعمال يومية أقل شأناً، ورغم ذلك فإن وجود هؤلاء الإماء في بيوتات الأعيان المحليين كان أقل بكثير من وجودهن في الحريم السلطاني.

ومن جانب آخر فإن بيوتات الأعيان في الولايات العربية استفادت من

تجارة العبيد عبر السودان للحصول على الإماء الإفريقيات حيث يخدم بعضهن بصفة محظيات أما الأخريات فيعملن في الأشغال اليومية الأقل شأناً، وبحلول سنة 1800 كان معظم العبيد الأفارقة الذين دخلوا المجال العثماني قد قدموا من السودان وأثيوبيا الحاليتين، ومعظمهم من النساء، وبينما كان وجهاء قازدغليون أساسيون قد حصلوا على عدد صغير من المماليك الرجال من إفريقيا بنهاية القرن الثامن عشر، فقد ظل الاستخدام العسكري للعبيد الأفارقة الرجال قليلاً حتى القرن التاسع عشر، وكان أكثر هؤلاء من استُخدموا خدماً للبيوت أو تم خصاؤهم لاستخدامهم حرساً للحريم، وكل عام كانت القوافل تنقل هؤلاء العبيد إلى مصر حيث يتم نقل أعداد كبيرة بعد ذلك إلى سوريا والأناضول، وقد حصل أعيان بغداد والبصرة على العبيد الأفارقة عبر الأناضول أو سوريا أو بصفة بديلة عن طريق نقل العبيد عبر البحر الأحمر إلى اليمن ثم عبر الجزيرة العربية.

❖ الخصيان الأفارقة وبيوتات الأعيان

كما لاحظنا سابقاً فإن قسماً من العبيد الأفارقة انضموا إلى بيوتات الأعيان بصفتهم خصياناً، ومع ذلك ففي مصر كان الخصيان الذين ينقلون إلى الولاية بواسطة قوافل العبيد العابرة للصحراء أو عبر البحر الأحمر بالسفن، يزدادون بالخصيان الذين يُبعدون من الحريم السلطاني في إسطنبول، وهاتان المجموعتان من الخصيان تمثلان مرحلتين من مسيرة عمل الخصي.

ولأن الإخصاء ضد الشريعة الإسلامية، فقد كان العبيد الصغار من أثيوبيا والصومال والسودان والنوبة يخصون في القرى القبطية المسيحية في الصعيد*،

* يتضح من هذه الممارسة إحدى وسائل الاحتيال المشين على أحكام الشريعة الإسلامية والتي مارستها النفس البشرية للحصول على مصالحها المادية التي كانت تؤمنها الأعراف السائدة في مجتمعات ذلك الزمن وما سبقه سواء كانت إسلامية أو غير إسلامية، فمنذ إيران القديمة مروراً بالصين وروما وبيزنطة كان الخصيان طبقة إدارية في الدولة، ومع ذلك لم يختزل أحد أي تاريخ من تواريخ تلك الحضارات بهذه الممارسة، وإذا كانت الصورة الاستشراقية قد اختزلت المجتمع الإسلامي في طوره العثماني بهذه الممارسة دعماً لرؤيتها

ثم يُنقلون إلى القاهرة للبيع في سوق النخاسة، ويشتريهم الوالي العثماني ووجهاء مصر، وهم من القلة القادرين على تحمل النفقات الباهظة لشراء خصيان شرق إفريقيا، وبهذا يبدأ الخصي الجديد حياته الجديدة بالانضمام إلى بيت أعيان كبيت قازدغلي أو بيت الوالي، وعادة ما كان والي مصر يقدم خصياناً أفارقة هدايا لقصر السلطان، وهي وسيلة هامة من وسائل تملق رضا السلطان، وفي غضون القرن الثامن عشر، كان أعيان مصر لاسيما القازدغليون يقدمون الهدايا بازدياد إلى القصر، وبهذا الوضع يمكن لخصي صغير أن يؤدي دور الرابط بين مصر وعاصمة الدولة منذ بداية عمله.

1 - كبار خصيان الحريم المبعدون إلى مصر

في بداية القرن السابع عشر، بدأت عملية إبعاد خصيان الحريم السلطاني إلى مصر بعد انتهاء فترة عملهم، وكانت غالبيتهم العظمى من الأفارقة، وسبب ذلك جزئياً هو بلا شك تلك الرابطة السابقة لهم بمصر، وبحلول منتصف القرن، صار حتى كبير خصيان الحريم، وهو أحد الشخصيات الأكثر نفوذاً في

المعادية التي بررت مواجهة المسلمين والافتئات على حقوقهم في زمن احتدام العداوة بين الطرفين ثم غلبة الأوروبي على المسلم، فمن حقنا أولاً أن نذكرها بتصرفات مشينة أخرى كانت تمارس ضد عبيد إفريقيا في نفس ذلك الزمن وعلى نطاق أوسع ويمكننا أيضاً اختزال الحضارة الغربية بها، وإذا كان أحد لم يجرؤ على اختزال الحضارة الغربية في طور نهضتها حتى بظواهر مركزية وسائدة في معاملتها للآخرين كالإبادات الجماعية والاسترقاق الاستعمار والنهب والاحتكار، فإنه ليس من حق أحد اختزال المجتمع الإسلامي أو طوره العثماني في ظواهر كانت جانبية جداً في مسيرته، لاسيما أن العصر الإسلامي شهد إلى جانبها قيام امبراطوريات أسطورية الغنى والتوسع في عمق إفريقيا، أي أن ظاهرة الرق الإسلامي لم تمحق مسيرة إفريقيا العامة وحياتها المستمرة خلافاً لظاهرة الاسترقاق الأوروبية الأمريكية التي استنزفت القارة ومواردها البشرية، وعلينا أيضاً أن نشير إلى أن الممارسة في المجتمع العثماني لم تكن عنصرية لونية حصرية وكانت تطال السود والبيض على السواء، وأن على من يعتبر بالتاريخ من أجيالنا أن يأخذ الدروس الوافية لتجنب هذه الممارسات وبقية الحيل الماكرة التي تتلافى حقوق البشر لاسيما عند مخالفتها لشريعة الإسلام.

كل الدولة*، يُرحل باستمرار إلى القاهرة عند إنهاء خدماته، وهذا النوع من الإبعاد لم يكن يعني عادة تدميراً لحياة الموظفين العثمانيين**، بل كان يمثل إما فترة توقف مؤقت في السيرة العملية أو تقاعداً مريحاً، وفي حالة كبير الخصيان كان الإبعاد تقاعداً مريحاً، فقد كان يتقاضى راتباً، وزيادة على ذلك فإنه كان يخطط قبل ذلك لسنواته الأخيرة في القاهرة حتى إذا حل زمن وصوله إلى مصر فإنه كان يملك بيتاً كبيراً مريحاً في انتظاره، بالإضافة إلى عدد من الوكلاء والأتباع، وفي مصر يمكنه جمع الممتلكات ووهب الأوقاف وحتى شراء عبيد نخبة يخصونه من القوقاز، موجداً بذلك ظاهرة مثيرة للانتباه حيث يمتلك عبد خصي إفريقي سابق عبيداً قوقازيين غير مخصيين، وربما اشترى أيضاً خصياناً أو أقام روابط رعاية بخصيان الحريم الأقل شأناً الموجودين أصلاً في مصر.

وبكلمات أخرى، فإن كبير خصيان الحريم المبعدين كانوا ينشئون بيوتاتهم الخاصة في مصر، وفي الواقع فإن حياً غرب قلعة القاهرة أصبح عملياً جزيرة للخصيان نحو نهاية القرن السابع عشر، وذلك بفعل تركيز القصور التي يمتلكها كبار الخصيان المبعدون وأتباعهم، وإن الحوليات العربية لمصر العثمانية تظهر وجيهاً متنفذاً في نهاية القرن السابع عشر يُعرف بمصطفى بك قيزلر (أي "البنات") لأنه كان مملوكاً لكبير خصيان مبعد (قيزلر آغاسي، أو "آغا البنات" بالتركية) هو يوسف آغا، الذي تولى منصبه بين 1671 و1687، وكانت القاعدة مع ذلك أن البيوتات التي ينشئها كبار الخصيان لم تكن تصبح متنفذة في مصر، وحتى عندما توفي مصطفى بك قيزلر فإنه ترك مملوكاً وحيداً فقيراً يعيش في منزل قديم ليوسف آغا، وعلى ذلك فإن مؤسس بيت "جلفي" الذي عمل لمدة سنوات عديدة بصفته شريكاً تابعاً للقازدغليين، قالت الحوليات المحلية إنه كان مملوكاً للحاج بشير آغا أكثر كبار الخصيان نفوذاً في التاريخ العثماني والذي

---

* هذا التداخل العجيب للإيجابيات والسلبيات في خياة خصيان الحريم في الدولة العثمانية يؤكد ما سبقت الإشارة إليه وأننا بصدد تاريخ بشري فيه المحاسن والمساوئ جنباً إلى جنب، وستستمر ظاهرة التداخل هذه فيما يلي من معلومات.

** إشارة هامة إلى ضرورة دراسة الحدث كاملاً قبل التسرع بالحكم عليه.

تولى عمله لمدة ثلاثين عاماً تقريباً بين 1717-1746، وكان من القلائل الذين توفوا وهم في مناصبهم، ومع ذلك فقبل سنوات من تعيينه كبيراً للخصيان قضى قريباً من سنة في الإبعاد إلى القاهرة في الوقت الذي ظهر فيه بيت جلفي لأول مرة في السجلات التاريخية.

وبعيداً عن مماليكهم الخصوصيين أو بيوتاتهم، مارس كبار الخصيان معظم نفوذهم في مصر وبقية الولايات العثمانية بواسطة إشرافهم على مجموعة من الأوقاف التي وهبها أعضاء في العائلة السلطانية في القرنين السادس عشر والسابع عشر لإفادة الفقراء والحجاج المسلمين في المدينتين المقدستين مكة [المكرمة] والمدينة [المنورة]، ووفقاً لبنود هذه الأوقاف فإن عوائد الضرائب الناتجة من أراض معينة وأملاك مدنية في عدة ولايات من الدولة العثمانية كانت تخصص لتشغيل وصيانة الآبار والفنادق على طول طريق الحج، بالإضافة إلى المطاعم العامة والمستشفيات في المدينتين نفسيهما، أما القرى المصرية الموقوفة فإنها تقدم الحبوب للمدينتين المقدستين اللتين كان مناخهما أكثر جفافاً وقحلاً من إمكان زراعة الحبوب فيهما، وكان جمع الضرائب في كل هذه الأراضي والأملاك يمنح التزامها لوجهاء محليين بطريقة تشبه شراء المالكانات [التي سبق ذكرها] حيث تثمن كثيراً التزامات الأملاك الموقوفة على مكة [المكرمة] والمدينة [المنورة]، ويبدو أن كبير خصيان الحريم كان قادراً على ضمان تخصيصها لأتباعه في الولايات، وفي مصر فإن أعضاء في بيت قازدغلي وشركاءهم من بيت جلفي احتكروا التزام قرى الحبوب الموقوفة بحلول خمسينيات القرن الثامن عشر.



صورة 5. 1: خصيان أفارقة يحيطون بالسلطان أحمد الثالث، من كتاب الاحتفالات (Book of Festivals) 1720 الذي رسم صوره رسام القصر [عبد الجليل شلبي المعروف ب] لوني، أحمد الثالث يجلس في الوسط، وعلى يمينه مباشرة صدره الأعظم، وخلفه وعلى شماله كبير خصيان الحريم الحاج بشير آغا، وفي الخلف على اليمين كبير الخصيان البيض.

المصدر: متحف مكتبة قصر توبكابي، MS A 3593، رقم الورقة 20b.

في الواقع فإن كبير خصيان الحريم كان يحتفظ بوكيل دائم في القاهرة لمراقبة تجميع وإرسال الحبوب والعوائد المالية الموقوفة على المدينتين المقدستين بطريقة صحيحة، وكان هذا الوكيل عادة عضواً في النخبة الإدارية العسكرية في مصر، وغالباً ما يكون ضابطاً عالي الرتبة أو أمير لواء "سنجق بك"، رغم أنه كان أحياناً عضواً في أحد البيوتات البارزة، وفي الواقع هناك بعض الأدلة على أن مصطفى بك قيزلر، مملوك كبير الخصيان المبعد يوسف آغا، عمل وكيلاً للحاج بشير آغا عندما كان هذا الأخير كبيراً للخصيان، و"وكيل الحريم" هذا، كما كان يُعرف، كان نفسه كذلك واحداً من أعيان مصر ومشاركاً كاملاً في سياسات بيوتات الولاية.

2 - خصيان قبر النبي في المدينة

لم يكن خصيان الحريم الأفارقة يشرفون على الأوقاف وحدها في المدينتين المقدستين، بل قاموا كذلك بتأسيس حضورهم الضخم في المدينتين نفسيهما، ففي مكة [المكرمة] كان هناك فيلق من حوالي ثمانين شخصاً أغلبهم من خصيان القصر الذين كان بعضهم قد أُبعد سابقاً إلى مصر، يحرسون المسجد الحرام حيث موقع الكعبة [المشرفة]، وفي المدينة [المنورة] كان هناك حوالي 120 حارساً يحرسون مدخل قبر النبي محمد [صلى الله عليه وآله وسلم]، وكانوا هم الوحيدين المسموح لهم بدخول حجرة القبر، ولقد بدأت عادة وضع حرس من الخصيان منذ عهد الأيوبيين في نهاية القرن الثاني عشر، ودعمها السلاطين المماليك الذين أرادوا دعم الإسلام السني في منطقة كانت في ذلك الزمن مسكونة بكثافة بالشيعة الزيديين والإسماعيليين، وكان الشيعة يستاؤون من الأئمة السنة الذين يؤمون الصلوات في المسجد النبوي في المدينة، وزيادة على ذلك فإنهم أحياناً كانوا يحاولون تدنيس قبري أبي بكر وعمر [رضي الله عنهما] اللذين يقعان في نفس مكان قبر النبي [صلى الله عليه وآله وسلم]، وبينما كان السنة يعترفون بكونهما قائدين بعده للمجتمع الإسلامي، أي خليفتين مباشرين، فإن الشيعة يعدونهما مغتصبين لحق علي [عليه السلام] في الخلافة، وكان

الخصيان يكبحون أي سلوك مشوش، وفي عهد العثمانيين كانوا يراقبون بدقة الحجاج الشيعة الاثني عشرية من إيران، والزيدية من اليمن، في نفس الوقت الذي يفرضون فيه السلوك اللائق بين زوار القبر [الشريف] عموماً.

وفي موازاة خصيان الحريم المبعدين في القاهرة، فإن "خصيان القبر" في المدينة انضموا إلى الوجهاء فيها، وكانوا يسكنون حيهم الخاص المتاخم للقبر [الشريف]، وفي مدخل هذا الحي، يقف منزل كبير خصيان القبر الذي يُعرف بالعربية بشيخ الحرم، وهذا المسئول يعين خصيان القبر التابعين له ويعمل أيضاً منسقاً محلياً لتوصيل الحبوب والأموال إلى فقراء المدينة، وكان من المؤكد أنه يتصل عن قرب بكبير خصيان الحريم في قصر توبكابي، وزيادة على ذلك فبداية من يوسف آغا في تسعينيات القرن السابع عشر كان كبير خصيان القبر عادة هو كبير خصيان الحريم السابق الذي أبعد إلى القاهرة، وبهذا كانت السيرة العملية لخصي الحريم تربط إسطنبول والقاهرة والمدينة "بشبكة خصيان" تضمن الأداء الحسن لمؤسسات المدينتين المقدستين في الوقت الذي تعمل فيه قناة نفوذ متعددة الاتجاهات.

3 - الخصيان والحياة الثقافية المحلية

إن النفوذ الديني المحلي لكبير خصيان الحريم، سواء كان في منصبه أم مبعداً، كان أبعد من حراسة قبر النبي [صلى الله عليه وآله وسلم] والمسجد الحرام في مكة [المكرمة]، فقد أثر الخصيان كذلك على الحياة الدينية والثقافية في الولايات العربية عموماً بواسطة الأوقاف الخيرية الخاصة، إذ أسس كثير من كبار الخصيان المدارس الدينية والتكايا الصوفية والمكتبات في ولايات مختلفة، وقد أسس الحاج بشير آغا الكبير مكتبة لمؤلفات الدينية في المدينة [المنورة] حيث عمل كبيراً لخصيان القبر قبل تعيينه كبيراً لخصيان الحريم سنة 1717.

وقد خدمت أهدافاً مشابهة، أوقافُ الكتب من المكتبات الضخمة التي جمعها كثير من كبار الخصيان أثناء فترات عملهم الطويلة، وكان جوهر مثل هذه المكتبة منهج مدرسة القصر الذي تضمن قاعدة شاملة من الشريعة الإسلامية وفقاً

للمذهب الحنفي، وقد منح الحاج بشير آغا قسماً من مكتبته لمدرسة الأتراك الداخلية في جامعة الأزهر بالقاهرة، وبهذا ضمن تزويد هؤلاء الطلبة الأحناف بنسخ من الكتب الشرعية الحنفية الأصلية، وأسس كذلك وقفاً مشابهاً في مسجد أبي حنيفة في بغداد والذي سُمي باسم [إمام] المذهب الحنفي وكان في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الثامن عشر تحت تهديد مستمر من محيي أمجاد الصفويين الشيعة نادر شاه (واليوم حاز هذا المسجد شهرة أكبر كونه موقع الظهور العام الأخير [للرئيس] صدام حسين قبل أسره سنة 2003)، وفي نفس الوقت كان كبار خصيان الحريم المبعدون إلى مصر يحملون معهم مكتباتهم ولا بد أنهم جعلوا الكتب متاحة للعلماء كما فعل الحاج بشير آغا.

وهذا بالطبع لا يعني أن الأعيان من غير الخصيان لم يساهموا في الحياة الثقافية والدينية المحلية، لقد ساهموا كما سيتضح في الفصل القادم، ومع ذلك فإن أوقاف الخصيان كانت تتميز بطبيعتها النمطية غير الاعتيادية، إذ وهبت سلسلة طويلة من الخصيان أوقافاً ضخمة في ولايات عديدة، بهدف مناصرة المذهب الحنفي الذي خدمه كثير من هذه الأوقاف بوضوح.

❖ عمارة الأعيان

في القرنين السادس عشر والسابع عشر كان كثير، وإن لم يكن الجميع، من الصروح المعمارية البادية للعيان في الولايات العربية قد أنجزها ولاة أُرسلوا من إسطنبول، وفي أمثلة قليلة قام السلطان نفسه بإنجاز صروح رفيعة المستوى، كما في تكية دمشق، أو المسجد، الذي أسسه [السلطان] سليمان الأول في سنة 1554، لكنه لم يكتمل إلا بعد وفاته، (كذلك أعاد سليمان بناء أسوار القدس ورمم قبة الصخرة، وغيّر الفسيفساء الخارجية المهملة منذ زمن بنائها الأموي الأول وأحل محلها القرميد من أفران إزنيق الشهيرة في غرب الأناضول)، مع ذلك ففي القرن الثامن عشر كان الأعيان في الولايات العربية هم الذين زادت مبادراتهم في إنجاز صروح العمارة البارزة من مساجد ومدارس وفنادق وسبل مياه، ومن الناحية المعمارية كان كثير من هذه الصروح يمزج بين العناصر الفنية

النموذجية في عاصمة الدولة مع عناصر مستمدة من أساليب البناء المحلية قبل العثمانية، وأحياناً من الأساليب الأوروبية المحدثة، وكان ذلك دائماً بمراعاة توفر أو عدم توفر مواد البناء، وميول المعماريين والحرفيين المحليين، وأوضاع المناخ.

1 - طراز آل العظم في دمشق

في بعض الأحيان فإن بيت أعيان يمكنه رعاية طراز يؤدي دور الختم المميز لراعيه، وفي دمشق، أنجزت أسرة آل العظم عدداً من القصور والمساجد وكثيراً من الفنادق، وإن خان أسعد باشا، الذي سُمي باسم أسعد باشا العظم والدي دمشق بين سنتي 1743-1757، بنى خطوطاً متناوبة من حجر الجير الأبيض والبازلت الأسود، وأحياناً كما في القصر السكني لنفس الباشا في دمشق، هناك خطوط الجرانيت الأحمر تدخل خليطاً يحدث أثراً ثلاثي الألوان، ورغم أن البناء ثنائي اللون ومتعدد الألوان كان مستخدماً في صروح دمشق في السابق وفي مبان في ولايات أخرى، واستمر استعمالها في مبان لغير آل العظم، فقد صارت علامة مميزة لهذه الأسرة.

2 - طراز عبد الرحمن كتخدا في القاهرة

وفي حوالي نفس الوقت في القاهرة، كان عبد الرحمن كتخدا القائد الإنكشاري الذي قاد بيت القازدغلي في نهاية خمسينيات القرن الثامن عشر قبل أن يحل محله علي بك، وقد شرع في إحداث طراز معماري فريد أسس به مسجده، وسبيله، وإضافات لجامعة الأزهر يمكن تمييزها بسهولة، وما يميز هذا الطراز الأقواس المجوفة ومزيج من العناصر الزخرفية العثمانية التقليدية مع عناصر أخرى اشتقت ربما من عمارة شمال إفريقيا أو من غرب شبه الجزيرة العربية حيث قضى عبد الرحمن كتخدا سنوات عديدة في نهاية أربعينيات القرن الثامن عشر.



الصورة 5.2: بيت أسعد باشا العظم في حماة، سوريا (حوالي سنة 1740) ويبدو فيه كل من "العلامة المميزة" للأسرة وهي البناء المخطط بالأسود والأبيض، والسمات المميزة للمنزل الذي يحتوي على الفناء وهو ما يناقشه الفصل السابع.

المصدر: تصوير المؤلفة.

3 - الطراز العثماني الارتجاعي

وفي حالات أخرى تمسك الوجهاء المحليون عمداً بالطراز العثماني التقليدي لتحقيق أهداف سياسية محددة، ففي سنة 1774، قام محمد بك أبو الدهب، مملوك علي بك المعتق، ببناء مسجد خارج بوابة الأزهر الرئيسة مباشرة، وكانت قبة المسجد ومآذنه تشبه مساجد إسطنبول نفسها في القرنين

السادس عشر والسابع عشر، وعندما نتذكر أن أبا الدهب كان قد عرقل تمرد راعيه بالانسحاب من دمشق، فإنه يبدو أن تصميم المسجد استهدف تأكيد ولاء بانيه للسلطان.

ويمكن قول نفس الشيء عن مسجد أحمد باشا الجزار في ميناء شمال فلسطين الذي كان عاصمة صليبية أحياناً وهو مدينة عكا، وكان الجزار مرتزقاً بوسنياً وصل إلى مصر من إسطنبول سنة 1756 ضمن حاشية وال جديد، وعندما أُعيد تعيين الوالي، انضم الجزار إلى بيت المتمرد المستقبلي علي بك وهو البيت الذي كان يتكون آنذاك أساساً من المماليك الجورجيين، (وبهذا يكون قد قدم مثلاً لمن تعينه الدولة وينخرط في حياة البيوتات المحلية)، وقد كان علي بك هو الذي رقاه لمنصب أمير لواء "سنجق بك"، واكتسب لقب الجزار بسبب القسوة التي قمع بها تمرد البدو في دلتا النيل، ومع أنه كان قد بدأ مساعداً لعلي بك فقد جلب على نفسه غضبه عندما حذر من كان أحياناً حليف البك بخطته لاغتياله، وقد هرب الجزار إلى سوريا حيث قام بتأسيس بيته الخاص، وساعدت قواته في هزيمة حليف علي بك، ظاهر العمر، وقد عُين الجزار بعدها والياً على صيدا التي أصبحت ولاية منذ سنة 1614، ومنذ سنة 1775 وحتى وفاته في سنة 1804، لم يحكم من مدينة صيدا في جنوب لبنان، بل من عكا التي كان ظاهر العمر قد حولها إلى مركز مزدهر للتجارة مع أوروبا، ومن ضمن إنجازاته البارزة منع بونابرت من احتلال عكا في سنة 1799، وقد أجبرت مقاومة المدينة الفرنسيين على إخلاء سوريا.

ومع أن الجزار كان حاكماً مستبداً حاول وضع لبنان ودمشق تحت سيطرته، فإن مسجده الذي بني في عكا سنة 1781، إنجاز متواضع نسبياً اتخذ الصفة العثمانية النموذجية كما لو أن وزيراً في الحكومة بناه في إسطنبول، وكان تصميمه كما لو أنه اختير عمداً لاستعراض مكانة الجزار بصفته خادماً للسلطان، ربما في مقابل ظاهر العمر بصورة ضمنية.

4 - سبيل الكُتّاب في القاهرة

وهناك نموذج أقل حجماً من الصروح المعمارية بدأ بالظهور فجأة في كل القاهرة في القرن الثامن عشر: سبيل الكُتاب، أو بالتركية: سبيل مكتب، وهو مدرسة قرآن (كتّاب أو مكتب) فوق نافورة شرب عامة (سبيل)، وقد يبدو هذا نوعاً من التجاور غير الملائم معمارياً، ولكن من الناحية الدينية فإن البناء يمزج مثوبتين: تقديم تعليم ديني أساسي، غالباً للأولاد الأيتام والفقراء، وتزويد العطاش بماء الشرب النظيف، وذلك كما كان القرآن يحث المؤمنين على القيام بذلك دائماً، وبينما كان الأولاد يذاكرون القرآن ويتعلمون أساسيات الدين في الطابق العلوي، كان موظف داخل السبيل يسحب الماء من حوض تحت أرضية السبيل في الطابق السفلي وينقلها بأكواب معدنية للمارة العطاش، وكان تعليم القرآن وتقديم الماء يمنحان مجاناً فقد وهب مؤسس سبيل الكُتاب وقفاً لتغطية كافة النفقات.

ورغم أن مدارس القرآن والسبل غير المترابطة كانت توجد على امتداد العالم الإسلامي، فإن مزيج سبيل الكُتاب يبدو خاصاً بمصر حيث يعود هذه النوع من الأبنية إلى زمن السلطنة المملوكية، وبحلول القرن الثامن عشر أصبح سبيل الكُتاب أكثر المؤسسات الدينية انتشاراً في القاهرة، بنى معظمها وجهاء محليون، وقد أسس عبد الرحمن كتخدا قازدغلي واحداً يتميز بالأقواس المجوفة التي تميز صروحه، في بين القصرين، وهو الشارع التجاري العام المزدحم الذي يقطع قلب مدينة القاهرة الفاطمية الأصلية، وكما لاحظنا سابقاً، فإن الست نفيسة زوجة علي بك ثم مراد بك، أنشأت واحداً خارج باب زويلة مباشرة، وهو البوابة الجنوبية للمدينة الفاطمية الأصلية، ومن بين المؤسسين النشطين لسبل الكُتاب خصيان الحريم المبعدون، ففي سنة 1715، قام من سيصبح فيما بعد كبير خصيان الحريم بشير آغا بإنشاء سبيل كُتاب أثناء فترة إبعاد قصيرة في القاهرة، ووضعه في الحي الشمالي الغربي الذي كان قد أصبح لتوه محور سكن النخبة، وبعد حوالي أربعين عاماً قام خليفته في زعامة الخصيان، مورالي بشير آغا بإنشاء سبيل آخر في مقابل الأول، وهذان المبنيان قريبان جداً من مدرسة

السلطان محمود الأول (حكم بين سنتي 1730-1754) التي بنيت في سنة 1750 بإشراف مورالي بشير بصفتها المدرسة السلطانية الأولى التي بناها العثمانيون في القاهرة، وتضم المدرسة سبيل كتابها الخاص الذي يشبه كثيراً السبيل الذي بناه مورالي بشير آغا من ناحية الواجهة المقوسة للسبيل والشكل المضلع للكُتاب.



الصورة 5/ 3: سبيل الكُتاب الذي أنشأه عبد الرحمن كتخدا القازدغلي في "بين القصرين"، القاهرة (1744).

المصدر: Andre Raymond, *Le Caire des Janissaires: l'apogee de la ville ottoman sous Abd a-Rahman Katkhuda*. Paris: CNRS Editions, 1995, p. 33.

ليس من باب الصدف أن يبني سبل الكُتاب حكام ووجهاء أحناف في بلد يزيد فيه عدد أتباع المذهبين الشافعي والمالكي بكثير عن عدد أتباع المذهب الحنفي، فقد كان معظم مؤسسي سبل الكتاب ينصون في أوقافهم أن الكُتاب يقدمون التعليم وفقاً للمذهب الحنفي، وزيادة على ذلك فإن كثيراً من سبل الكُتاب التي قدمت تعليماً قرآنياً للأيتام ضمنت استمرار بقاء المذهب الحنفي حياً في مصر، في نفس الوقت فإن سبيل الشرب حيث يمكن أن يتوقف كثير من الناس كل يوم يضمن اطلاع جمهور واسع على رسالة المؤسسة، والأهم من كل شيء، فإن سبيل الكُتاب منح المذهب الحنفي اطلاعاً عاماً تلح الحاجة إليه في منطقة كان فيها في عداد الأقليات، لقد كان وقفاً مناسباً لكبار خصيان الحريم الذين تطابقت هويتهم مع للتوجه الحنفي العثماني.

وعموماً فإن هذه الصروح التي بناها الأعيان في الولايات العربية كانت ترسل مجموعة من الرسائل السياسية والاقتصادية والدينية، فمن اختيار المؤسس للطراز أو الزخارف فإن البناء كان يشير إلى كون بيت مشهور صاحب نفوذ قائم بذاته و/ أو كونه خادماً موالياً للسلطان العثماني، أما حجمه وفخامته أو مدى أثره الثقافي أو الخيري، فهي شهادات على الغنى والنفوذ، والمساحة التي يمكن خدمة الإسلام فيها تشهد على الإيمان، في الوقت الذي يكون فيه المبنى الذي يدعم المذهب الحنفي شاهداً على التزام المؤسس بصيغة الإسلام التي تدعمها السلطة العثمانية المركزية، وما يبدو واضحاً في جميع الأحوال أن هذه الصروح تمثل نوعاً من إصرار الأعيان على إثبات حضورهم بالشكل الذي ميز القرن الثامن عشر حين تمكن الأعيان المحليون من الحصول على الوسيلة والنفوذ المحلي أو الإقليمي اللازم لإنجاز هذا التعبير المعماري عن النفس، ومع ذلك فإن هذا التوكيد لم يتضمن بشكل آلي الرغبة في الاستقلال عن إسطنبول.

❖ الاستنتاج

قام أعيان الولايات العربية بتأسيس بيوتات على غرار البيت السلطاني، سواء بدئوا أعضاء في عائلات عربية مشهورة، أو إنكشارية مندمجين بمحيطهم المحلي، أو مماليك قوقازيين، أو موظفين منقولين في القصر السلطاني، وقد حددت هذه البيوتات بقوة مسارات الحياة السياسية والاقتصادية في الولايات التي ازدهرت فيها.

ومع أن هذه البيوتات يمكن أن تكون نتاجاً لبيوتات الوزراء والباشوات في القرن السابع عشر، فإنها تحكمت بكمية أكبر كثيراً من الموارد البشرية والمالية المتراكمة، وفي كثير من الأحيان سيطرت على مساحات أوسع من الأراضي، كما كانت أكثر رسوخاً في الولايات التي عملت فيها، ولهذا كانت في تعاملها مع السلطة العثمانية المركزية على قدم المساواة أكثر من نظيراتها في القرن السابع عشر.

ولذلك فقد تساءل الأكاديميون والمراقبون معاً عن سبب عدم تمرد أعيان الولايات العربية بالجملة ضد السلطان العثماني وعدم قيامهم بإعلان استقلالهم في دول منفصلة؟ ومع ذلك فإن هذا السؤال يحمل فروضاً قومية حديثة [لا تنطبق على الماضي] أهمها أن هؤلاء الأعيان قد شعروا بالتأكيد بالاضطهاد وليس بالدعم من الحكم العثماني، ولكن في معظم الحالات كان الوجهاء مثل أسرة آل العظم أو ولاة بغداد قد عدوا استقلالهم الإقليمي الذاتي مكملاً لسيادة السلطان الشاملة، حتى أن التصرفات الاستفزازية لعلي بك الكبير في مصر والشيخ ظاهر العمر في فلسطين وضعت في إطار المنافسات الإقليمية، وزيادة على ذلك فإن الولاء للسلطان العثماني كان مصدراً للتماسك الاجتماعي الذي يصعب الحصول عليه ثانية لو حكم الأعيان دولة مستقلة ذات سكان شديدي التنوع القومي والديني والطبقي، كما أن هذا الولاء أمّن درجة من الأمن في مواجهة الأطماع الفرنسية والبريطانية والروسية المتزايدة.

والأهم من كل ذلك فإن علينا أن نتذكر أن العلاقة بين السلطة العثمانية

المركزية وولاية ما أثناء القرن الثامن عشر لم تكن قضية تنافس بين مركزين بل كانت أقرب إلى الحوار والتفاوض مع تبادل الطواقم والموارد، وإن حقيقة تحول بيوتات الأعيان المحليين إلى مراكز قوة تعتمد على أنفسها يمكننا من القول إنها جعلت احتمال العداوة في هذه العلاقة أقل بكثير ما كان بين السلطة المركزية والولاة الجلاليين في القرن السابع عشر، الذين كانوا يهاجمون منظومة القصر التي لا تستوعبهم بدلاً من إيجاد منظومتهم الموازية، وذلك لأنه بينما كان الولاة الجلاليون ونظراؤهم يكافحون لإقناع السلطة العثمانية المركزية بالاعتراف بشرعيتهم، فإن أعيان القرن الثامن عشر كان لديهم القدرة على تأسيس شرعيتهم الخاصة التي كان على الحكومة المركزية الاعتراف بأمرها الواقع، وفي نفس الوقت فإن بيوتات الأعيان في أي ولاية كونت علاقات مع الأعيان في ولايات أخرى، أو من جانب آخر، قامت علاقتاها على المنافسة وتعقب الثارات من أولئك الأعيان، كما قامت بتنمية علاقاتها الخاصة مع القوى الأوروبية وكان ذلك عادة بعدم اكتراث واضح برغبات الحكومة المركزية، وهذا الاستقلال المتزايد في النشاط مع عدم التمرد مهد الطريق للباب العالي للقيام بمحاولات لإعادة تمركز السلطة في القرن التاسع عشر*.

* الاستعراض السابق يبين بوضوح مدى قصور القراءات التي زعمت أن الدولة العثمانية دولة استبدادية مركزية ورمتها بتهم الاحتلال والاستعمار، إذ كيف يتفق ذلك مع كون معظم بيوتات الأعيان التي حكمت المسارات السياسية والاقتصادية في الولايات العربية ليست بيوتات تركية بالمعنى القومي، وكانت علاقات أعيانها بالسلطة المركزية تسير بغير التبعية الصارمة التي تفرضها الدول المركزية، ويغلب الحديث في تاريخها عن صفاتها الاستقلالية وليس تبعيتها المطلقة التي يتطلبها طابع النهب الاستعماري القابض على زمام الأمور بيد من حديد، بل إن هذه الاستقلالية تذهب إلى حد التعامل على قدم المساواة مع العائلة السلطانية وفرض الأمر الواقع على السلطة المركزية سواء بوجوب اعترافها بشرعية البيوتات أو بعدم اكتراث هذه البيوتات بسياسة السلطة في علاقاتها الخارجية، ففي أي امبراطورية استعمارية وجدت هذه المساحات الواسعة من عدم الارتباط بسلطة المركز الاستعماري في باريس أو لندن أو غيرهما؟ كما يبين هذا الاستعراض إمكان التنوع داخل إطار موحد يمنح الأمان لكل منتسبيه في مواجهة الأخطار الخارجية.

الفصل السادس

الحياة الدينية والثقافية

كان الإسلام جزءاً واضحاً من الهوية العثمانية، وكانت الشريعة الإسلامية هي أساس النظام القانوني العثماني، حتى لو لحقها "القانون" السلطاني، وكما لاحظنا في الفصل الثالث دعمت الدولة العثمانية بحماس المذهب الحنفي من الإسلام السني، وكان كثير من الأعيان الذين قدمناهم في الفصل السابق قد دعموا شرعيتهم بتأسيس مؤسسات دينية وخيرية، وبعضهم أقام علاقات نسب مع عائلات من العلماء المسلمين، وفي نفس الوقت فإن سلالة النبي محمد [صلى الله عليه وآله وسلم]، الحقيقية أو المزعومة، تمتعت بمكانة محترمة بفضل هذا الانتساب المفترض.

وبحلول القرن السادس عشر، كان هناك نظام تعليم ديني منظم يصاحبه تسلسل هرمي من الموظفين الدينيين استقر وضعه في العاصمة والولايات على حد سواء، ومع ذلك لم تكن كل الشخصيات الدينية تنتمي إلى هذا التسلسل الهرمي، إذ كان الصوفية تقليدياً يتلقون صيغة مختلفة جداً من التوجيه الديني وهم خارج المؤسسة الدينية الرسمية، رغم أنه بحلول القرن الثامن عشر كان قد تحقق تقارب بين "التيار الرئيس" من الصوفية والمعتقد الديني التقليدي القويم، ولهذا فإنه حتى كبار الموظفين الدينيين في الولايات العربية وغيرها صاروا يمارسون التصوف أيضاً.

وكان العلماء المسلمون مساهمين أساسيين في النشاط الثقافي في الولايات العربية العثمانية حيث يكتبون الرسائل والبحوث والشروح والتفاسير الدينية وأيضاً الحوليات والتراجم والشعر والنحو وما شابه، ولم يكونوا

يحتكرون مثل هذا النشاط، إذ انضم إليهم الموظفون الحكوميون بمختلف أنواعهم، بالإضافة إلى الصوفيين وغيرهم ممن ليس لديهم موقع رسمي في التسلسل الهرمي الديني، ومع ذلك فما كان يوحد كل هؤلاء الكتّاب صيغة معينة من التعليم الديني الذي كان قبل نهاية القرن الثامن عشر أساس كل النظام التعليمي، رغم أنه ربما وجد في مواقع مختلفة وألحق بأنواع من التدريب ذات الطابع الأكثر عملية، وباختصار ففي المجتمع العربي العثماني الحديث المبكر لم تكن هناك حدود صارمة بين الحياة الدينية والحياة الثقافية عموماً أو بين الموظفين الدينيين والمثقفين بصفتهم فئة اجتماعية مميزة.

وهذا لا يعني بالطبع أن جميع الموظفين الدينيين كانوا مثقفين، فقد كان هناك كثير من صغار المتخصصين مثل مدرسي مدارس القرآن والكتّاب المختلفين وغيرهم من المعاونين الذين يحركون المحاكم الشرعية ووجودهم ضروري لعدد كبير من المعاملات، وهم يعملون باليومية، ولكنهم لم يتركوا آثاراً مكتوبة وربما لم يشاركوا في النقاشات الثقافية التي كانت شائعة بين الطبقات العليا من العلماء والمثقفين، وربما كان بعضهم دون تعليم عال أساساً، وبينما كان من المحتمل أن ينتمي كثير من كبار العلماء إلى الطرق الصوفية، فربما وجد كثير من الصوفيين الآخرين من يعملون في وظائف أكثر تواضعاً كالحرفيين العاديين دون أن ينتجوا أعمالاً مكتوبة.

إن هدف هذا الفصل هو تقديم المؤسسات والكوادر الدينية الأساسية في الولايات العربية العثمانية، وعرض طريقة عملهم في المجتمع المحلي وكيف ساهموا في الحياة الثقافية في هذه الولايات، ومع ذلك يجب أن نتذكر دائماً أن هذه المؤسسات والتصنيفات لم يكن أي منها حصرياً أي مانعاً الانتماء إلى الآخر ولم تكن العضوية في واحد منها أو في الآخر يمنع العالم أو الصوفي من التعامل أو الانتماء إلى فئات اجتماعية أخرى.

❖ العلماء

بشكل عام، فإن أي مجتمع إسلامي كان يضم كتلة كبيرة من "الناس المتعلمين"، أي رجال، وأحياناً نساء، درسوا التراث الإسلامي، عقيدة وشريعة، وهؤلاء الناس الذين يمكن مقارنتهم من بعض الزوايا بالأحبار في اليهودية، كانوا يُعرفون بشكل عام بالعلماء، وهي جمع كلمة عالم التي تعني ببساطة الشخص الذي يمتلك المعرفة أو العلم، ومن الناحية النظرية فإن العلماء كانوا يضمون الفئات من أعظم خبراء العالم في الشريعة إلى مدرس القرآن المتواضع في المدرسة، ولكن عادة كانت صفة العلماء تشير إلى النخبة المثقفة في الإسلام، أي طبقة المتخصصين والقضاة، مثل الأنتلجنسيا الإنجليزية بصورة ما ولكن بمكون ديني لا يفوت الملاحظة، وبصفتهم حملة العلوم المكتوبة في الثقافة الإسلامية فقد اكتسب العلماء سلطة أخلاقية ضخمة، وإن استُهدفوا أحياناً بسبب الغطرسة والإسراف، ومن جانب آخر لم يكونوا كطبقة رجال الدين المسيحي لأنهم ليسوا وسطاء في أسرار مقدسة ولا يتميزون عن عامة الناس بطقوس تكريس خاصة.

لقد حصل العلماء على الاعتراف في القرون الإسلامية الأولى بصفتهم فئة مميزة من الناس الذين تعلموا جيداً نص القرآن ورواية الحديث عن النبي محمد [صلى الله عليه وآله وسلم]، أي المجموعة الأشمل من أقوال وأفعال النبي وصحابته بمن فيهم الخلفاء الأولون، أي قادة المجتمع الإسلامي بعد محمد [صلى الله عليه وآله وسلم]، وهي المعروفة بالسنة، ولقد كانوا يصدرون الفتاوى بناء على هذه المصادر، بالإضافة إلى الإجماع والقياس والعقل، ومن اختلاف ترتيب كل من هذه المصادر حسب الأهمية، ساهموا في تكوين المدارس الشرعية السنية، أو المذاهب، التي ذكرت في الفصل الثالث، كما قاموا بوضع أسس العقيدة الإسلامية التي لا تغطي الأمور الدنيوية المتعلقة بالعبادات وحدها، بل أيضاً تجيب عن الأسئلة الأساسية لما وراء الطبيعة، كحقيقة الله وعلاقته بخلقه.

ويمكننا تقسيم العلماء العثمانيين إلى ثلاث فئات كبرى: القضاة والمفتون

الذين يتولون الفتاوى الشرعية، والمعلمون الذين يشرفون على التعليم الديني والقانوني في المدارس، والدعاة الذين يعظون في المساجد، ومن المؤكد أن هذه التصنيفات لم تكن تستعمل عند الحكومة العثمانية نفسها رغم أنها تتطابق جيداً مع الأدوار المميزة داخل مهنة العلماء، وفي جميع الأحوال لم تكن أي من هذه الفئات حصرية ومانعة للانضمام للفئتين الأخريين.

1 - القضاة

للإشراف على إدارة تطبيق الشريعة في كل ولاية، كانت الحكومة المركزية تعين قاضياً، وقد أسس السلطان محمد الثاني فاتح القسطنطينية منصبين قضائيين رئيسين للإشراف على بقية القضاة في الدولة: واحد للروملي، أي الولايات الأوروبية في الدولة، وآخر للأناضول، وكل من هذين الموظفين يحمل لقب قاضي عسكر، وكان قاضي عسكر الروملي يعد أرفع مكانة بعض الشيء من قاضي الأناضول، ودائماً يرتقي منصب شيخ الإسلام وهو المفتي الرئيس في إسطنبول، أي أعلى منصب ديني في الدولة العثمانية، وبعد انتصار سليم الأول في معركة جالديران وما تبعها من إخضاع جنوب شرق الأناضول وشمال العراق، قام بتأسيس منصب قاضي عسكر ثالث للبلاد العربية والفارسية مركزه مدينة ديار بكر في جنوب شرق الأناضول ولكنه ألغى هذا المنصب بعد فتح مصر وسوريا (ومع ذلك فإن قاضي مصر منح لقب قاضي عسكر التشريفي، كما كان يطلق عليه قاضي القضاة)، وبهذا فإن الإشراف على الإدارة الشرعية في الولايات العربية استقرت بيد قاضي عسكر الأناضول الذي كان يعين قاضياً رئيساً في كل عاصمة محلية، ومع ذلك ففي عهد سليمان الأول، تولى شيخ الإسلام أبو السعود أفندي (تولى بين سنتي 1545-1574) صاحب النفوذ الضخم، دوراً رئيساً في اختيار القضاة المحليين الأساسيين، وهو ما صار سابقة استمرت بعد ذلك، وبعد انتهاء مدته، صار قاضي عسكر الأناضول يختار صغار القضاة المحليين فقط، وعادة ما يكون ذلك بتوصيات من كبار القضاة المحليين المعنيين.

ووفقاً للتسلسل الهرمي القضائي العثماني، كانت كل ولاية تتكون من عدد من الأقضية (مفردها قضاء نسبة إلى القاضي)، وكل قضاء يتكون من عدة نواح (مفردها ناحية)، وعادة ما كانت العاصمة ومحيطها المباشر تكوّن قضاء واحداً تحت سلطة كبير القضاة في الولاية، ولكن هذا القضاء مقسم إلى نواح عديدة، وكان كبير القضاة يعيَن لسنة واحدة، وأحياناً أكثر من هذا، أما قضاة المناطق الأصغر الذين يديرون الأقضية داخل الولاية، فكان يعينهم قاضي عسكر الأناضول لمدد صغيرة مماثلة، وبهذا كانت فرصتهم ضئيلة للتجذر في الولاية على غرار الأعيان، وبعد مغادرة المنصب في عاصمة عربية ربما كان كبير القضاة يعين في نفس المنصب في ولاية عربية أخرى أو الأناضول أو الروملي، وكان هناك هرمية اجتماعية غير رسمية في مناصب كبار القضاة في الولايات العربية، حيث حملت مكة والمدينة والقاهرة ودمشق وحلب والقدس المقامات الأسمى، وكان منصب كبير القضاة في واحدة من هذه المدن يمكن أن يصبح مدخلاً لمنصب قاضي عسكر الأناضول او الروملي.

ولما كان المذهب الحنفي هو المذهب الرسمي للدولة العثمانية، فقد كان قضاة الولايات والأقضية بلا استثناء من الأحناف، ومع ذلك فقد كانت مذاهب الشافعية والمالكية والحنبلية راسخة في الولايات العربية، وكان هناك نواب قضاة ينتمون لهذه المذاهب يترأسون المحاكم الشرعية في النواحي حيث يعيش أتباع مذاهبهم بأعداد هامة، وهؤلاء النواب غير الأحناف لم يكونوا يتواجدون لخدمة أتباع مذاهبهم فقط بل أيضاً للمتقاضين الذين يمارسون "لعبة المحاكم"، أي يأتون بقضاياهم أمام محكمة المذهب الذي يظنون أنه سيمنحهم الحكم الأفضل، وكان هؤلاء القضاة يحملون لقب نائب، وبينما كان النواب الأحناف عادة تلاميذ أو أقرباء كبير القضاة الذين رافقوه إلى الولاية ويغادرون معه، فإن نظراءهم غير الأحناف كانوا عادة ينتمون للعائلات المحلية الشهيرة ويخدمون مدى الحياة.

يحكم القاضي في القضايا الخاضعة للشريعة، وهي القانون الإسلامي المستمد من القرآن أو الحديث أو فتاوى العلماء من الأجيال الأولى، وهذه

القضايا تتضمن الزواج والطلاق والوصاية على الأطفال ونقل الملكية والشراكة في الأعمال، والنزاعات الناشئة عن ذلك، وباختصار هي كل قضايا الأحوال الشخصية ما عدا الميراث الذي رغم كونه خاضعاً للشريعة فقد كان الذي يحكم فيه في عاصمة الولاية محاكم ميراث خاصة أسست وفقاً لقانون نامه الولايات، كما كان القاضي يحكم بالشريعة على قضايا الجرائم ويطبق القانون السلطاني الذي يتناول قضايا لم تتطرق إليها الشريعة، بالإضافة إلى استعمال العرف المحلي.

وباختصار لقد مارس القاضي سلطة منفصلة عن الوالي، ولم يكن عادة يساير هوى الوالي*، ومع ذلك فعندما كان الوالي يرى خطراً واقعاً وواضحاً على الأمن العام، كانت لديه سلطة للحكم على مثيري الشغب دون تدخل القاضي، وفي هذا الوقت فإن قادة فيلق الجنود العثمانيين كانوا يتولون فصل المنازعات داخل كتائبهم الخاصة وفقاً لأسلوب المحاكمات العسكرية.

وبينما كان القضاة في ظل السلطنة المملوكية وغيرها من الأنظمة قبل العثمانية يحتفظون كما يبدو بسجلات القضايا بين أوراقهم الخاصة التي كان من المفترض أنها تخزن في بيوتهم، فإن من متطلبات المحكمة العثمانية الاحتفاظ بسجل يُعرف باللغة التركية "بدفتر" للقضايا في نفس مبنى المحكمة، وكان القاضي ومساعدوه يدونون مختصرات للقضايا بحيث أن قضية تشمل جلسات متقطعة لعدة أيام أو أسابيع أو حتى أشهر، يمكن اختزالها بتسجيلها في سطور قليلة مثل هذا النموذج من سجل محكمة بلدة نابلس الفلسطينية في سنة 1656:

"محمد، من قرية أسدود في قضاء غزة، رفع دعوى على المعلم يوسف بن عبد الله الحلاق، وزعم المدعي في شكواه أن المعلم يوسف شغّل ابنه، حسن، دون الموافقة اللازمة من أبيه، وهو يطالب المعلم بإعادة ابنه إلى رعاية والديه، وعند سؤال المعلم يوسف عن الأمر قال إن الولد التحق بالعمل بإرادته الحرة ويأمل أن يظل عند معلمه ويتعلم الصنعة، وعندئذ تم استدعاء الولد وسؤاله وأجاب هو أيضاً أنه يريد البقاء عند معلمه ليتعلم مهنة الحلاقة.

* وهي ملاحظة تشير إلى بطلان الحكم الاختزالي الذي كان يربط العالم بالسلطة.

وبناء على هذه الاعترافات فإن القاضي أعلم المدعي أنه لا يستطيع الحصول على رعاية ابنه حتى يطلب الولد نفسه ذلك حيث أنه شخص بالغ، وحذر المدعي من محاولة إيذاء المدعى عليه او مضايقته"[23].

ورغم هذا الإيجاز فإن سجلات القاضي في المحاكم العثمانية تؤلف أحد أصناف السجلات القليلة لأعمال محاكم المسلمين التي بقيت إلى هذا اليوم من الفترة الحديثة المبكرة، وبهذا فإنها مصدر حيوي للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي العثماني، وفي الولايات العربية كانت هذه السجلات تحفظ باللغة العربية*، وفي الأناضول والولايات الأوروبية باللغة التركية العثمانية، ولما كان معظم القضاة المعينين في الولايات العربية من الناطقين بالتركية فإنهم كانوا يعتمدون على المترجمين للتواصل مع المتقاضين، وبغض النظر عن انتماء القاضي، فإن معظم القضاة اكتسبوا معرفة باللغة العربية الشرعية أثناء تعليمهم الديني، ولكن لمن كانت لغته الأصلية هي التركية أو من كان يتحدثها منذ صغره، فإن تسيير أعمال محكمة عربية لعدة أيام في الأسبوع كان مسألة أخرى [ولهذا وجبت الحاجة للمترجمين].

وهناك تجديد عثماني آخر في البلاد العربية وهو تخصيص مبنى للمحكمة، وذلك لكبير القضاة في الولاية على الأقل، وفي الأنظمة قبل العثمانية كانت المحاكم تعقد في المساجد، وهذه العادة استمرت عند صغار القضاة، والنواب، وفي حالة كبير القضاة فإن مبنى المحكمة كان يؤدي أيضاً دور مسكن القاضي مما يضع منزله في نفس منزلة القصور السكنية للوجهاء المحليين، وفي القاهرة كان كبير القضاة الذي ينتمي للمذهب الحنفي يعيش ويعقد المحكمة في قصر مملوكي من القرن الخامس عشر موجود في مركز المدينة ويُعرف بباب العالي، وهو نفس اسم مكان الصدر الأعظم في قصر توبكابي، وكان له أربعة نواب

---

* بمثل هذه المعلومة، مع وجود التواصل باللغة العربية، ووجود النواب على صلة مباشرة بمذاهب الأهالي، يتضح فرق شاسع بين الحكم العثماني وحكم الامبراطوريات الاستعمارية التي فرضت لغاتها وثقافاتها وقوانينها واحتقرت انتماءات السكان الأصليين، ولهذا لم تسفر أربعة قرون من الحكم العثماني عن تغير لغة المنطقة العربية.

يمثلون المذاهب السنية الأربعة، وهناك أيضاً خمس عشرة منطقة فرعية أخرى، أو نواح، فيها محاكم تدار بالنواب الذين يجتمعون في المساجد المنتشرة في المدينة، وعلى سبيل المثال فإن المحكمة الحنفية الرئيسة التي تردد عليها كثير من وجها المدينة في القرن السابع عشر، كانت تجتمع في المسجد الواقع خارج باب زويلة، البوابة الجنوبية لمدينة القاهرة الفاطمية الأصلية، وهذا المسجد كان يقام فيه الصلوات وفقاً للمذهب الحنفي، وكان كبير القضاة في دمشق يقيم في مبنى لم يعد قائماً اليوم، ويعتقد أنه كان بجانب سوق الخياطين في قلب المدينة القديمة بجانب الأسواق المسقوفة التي بناها اثنان من ولاة آل العظم على مرمى حجر من الجامع الأموي، وكان النواب يديرون أربع محاكم نواح إضافية، وسادت مثل هذه الترتيبات في حلب أيضاً.

لم يكن هناك محلفون في هذه المحاكم، وكان القاضي يحكم فوراً، وكانت الشهادة الشفوية أهم الأدلة لاسيما في القضايا التي تتضمن روايات متناقضة عن الحدث، كما في قضية المبتدئ عند الحلاق التي سبق ذكرها، أما الدليل المادي فكان أقل أهمية، وفي هذا الموقف من الأدلة، فإن الإجراءات القضائية الإسلامية أظهرت تحدرها جزئياً من الممارسة الرومانية حيث كانت الخطابة حاسمة في التأثير على الجمهور، ورغم أن الشاهد النموذجي كان هو الرجل المسلم، فإن النساء وغير المسلمين كان يمكنهم الإدلاء بشهاداتهم، ومع ذلك فإن شهادة المرأة كانت تعد نصف شهادة الرجل ولا يمكن لغير المسلم الشهادة ضد مسلم إلا في حالات الظروف المخففة، على سبيل المثال أن يكون غير المسلم هو الشاهد الوحيد على وفاة مسلم كانت أملاكه بصدد التقسيم، ومع وجود هذه المحددات فإنها لم تمنع النساء ولا غير المسلمين من الإفادة المستمرة بوضوح، من المحاكم الإسلامية، حتى أن غير المسلمين كانوا يلجئون إلى المحاكم الإسلامية في قضايا لا تشمل المسلمين، وذلك عند اعتقادهم بأن الشريعة تمنحهم نتائج أكثر فائدة من محاكمهم الملية الخاصة، أما العبيد فقد كان دورهم ضئيلاً في القضايا وذلك لأن شهاداتهم لم تكن مقبولة عادة، ووفقاً للشريعة يمكنهم الشهادة في قضايا تشمل صفقات مالية معينة، ولو كانوا يتمتعون بالاستقامة يمكنهم الشهادة في الشئون الدينية.

وكما توضح قضية الحلاق، كانت أهمية الشهود حاسمة كونهم شهدوا شفوياً عن شخص المدعي أو المدعى عليه، أو بشأن شراكة العمل، أو الزواج أو مسألة ملكية، إن أهمية الشهادة أوجدت فئة من الشهود الدائمين أو "شهود الحال" كما يطلق عليهم بالعربية، وهؤلاء لم يكونوا مثل الخبراء الذين تطلب شهادتهم اليوم، بل مجموعة غير رسمية من "مراقبي المحكمة" الذين يعاينون القضايا للتأكد من اتباعها الإجراءات القانونية السليمة، وعند اللزوم، إيجاد سوابق مناسبة للقضية المعروضة، وهؤلاء لم يكونوا موظفين رسميين يخدمون مدداً محددة بل هم ببساطة أعضاء من طبقات ومشارب مختلفة في المجتمع، يكونون عادة متواجدين في المحكمة، أو من الممكن أن يكون لوجودهم فيها سبب محدد في أحد الأيام مما يضطرهم لأداء هذه الخدمة في نفس المكان، إن نسبة هامة منهم يمكن وصفهم بالأعضاء الشرفاء في المجتمع، وبعضهم ينتمون بوضوح إلى طبقة الأعيان المحليين، وزيادة على معرفتهم بإجراءات المحكمة الصحيحة فإنهم كانوا على صلة وثيقة بالمجتمع ومكانة وسمعة كثير من أعضائه، وبهذا فقد كان جزءاً رئيساً من قيمتهم في قدرتهم على أداء شهادات في قضايا النزاعات أو في كونهم شهوداً وموقعين على مستندات مثل نقل الملكية أو اتفاقات الشراكة وصكوك الوقف.

2 - المفتون

بينما كان القاضي يتعامل مع التطبيق اليومي للشريعة، كان المفتي هو المسئول على إصدار الأحكام عما هو مقبول وفقاً للشريعة الإسلامية، ويمكننا القول إنه بينما كان القاضي ذا قوة تنفيذية كالمحافظ أو رئيس الوزراء، كان المفتي ذا قوة تفسيرية مثل المحكمة العليا أو الحبر [في الديانة اليهودية]، وعملياً كان المفتي يجيب عن أسئلة محددة تختص بالسلوك الإسلامي القويم ويقدم كثيراً من هذه الإجابات إلى القضاة والمتقاضين المرتبطين بقضايا معينة في المحكمة، وقراره يُعرف باللغة العربية بالفتوى، وهي شبيهة بالفتوى في الديانة اليهودية responsum، ويمكن للفتوى أن تتراوح بين فتوى الراحل آية الله الخميني سنة 1989 بإهدار دم المؤلف البريطاني سلمان رشدي، إلى المسائل

اليومية المتعلقة مثلاً بالوضوء الصحيح قبل الصلاة، وبغض النظر عن مدى تقدير آرائه، فإن المفتي لا يملك سلطة الاعتراض على القاضي، بل إن فتواه هي مجرد موقف نصحي غير ملزم ويمكن للقاضي قبوله أو رفضه، وفقاً لما يراه مناسباً في تقرير وضع قضيته، ومع ذلك فلكون المفتين كانوا مشهورين بعلمهم واستقامتهم -وأحياناً بعلاقاتهم السياسية أيضاً- فإن صاحب قضية أمام القاضي يمكنه تقوية مركزه باستصدار فتوى لصالحه.

وابتداء من أبي السعود الكبير في زمن سليمان الأول، كان المفتي الأكبر في إسطنبول، أي شيخ الإسلام، يعين كبار المفتين في الولايات الأوروبية والأناضول، وكلهم كانوا من الأحناف، وذلك انسجاماً مع مذهب الغالبية العظمى من السكان، أما فيما يخص البلاد العربية، فإنه مع ذلك كان عادة يقر مفتياً أكبر لكل مذهب في ولاية معينة، وزيادة على ذلك ولكون المفتي يقدم آراء وليس صاحب قوة تنفيذية، فإن معظم المفتين لم يكن تعيينهم رسمياً بل يُعترف بهم في مجتمعاتهم بصفتهم سلطة شرعية عدلية، وهذا يعني أن عدد علماء الذين يفتون في البلاد العربية يختلف كثيراً من ولاية لأخرى ومن وقت لآخر، ولم يكن من الضروري وجود مفت في كل مدينة هامة من الولاية كما يوجد قاض مثلاً حيث لم تكن أحكام المفتي تؤثر مباشرة على الشئون اليومية كما تفعل أحكام القاضي، وبحلول القرن السابع عشر، كان المفتون لجميع المذاهب يأتون من كتلة العلماء المحليين البارزين، وفي بعض الأحيان هيمنت عائلات محلية مشهورة على هذه المناصب، ففي دمشق كان آل المرادي، وهي عائلة يفترض أنها من سلالة النبي [صلى الله عليه وآله وسلم] تحتكر منصب المفتي الحنفي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وفي الموصل في القرنين السابع عشر والثامن عشر، كان المنصب لأعضاء في أسر آل العمري وأل فخري وآل ياسين التي كانت تزود الموصل أيضاً بنواب القضاة، وبينما كان هذا النمط من الهيمنة العائلية لا ينطبق على مصر، فإن المفتين الأحناف المالكية والشافعية كانوا بلا شك من وجهاء القاهرة المحليين.

3 - المدارس

إن القضاة والمفتين، وعلماء العقيدة والشريعة (الذين كانوا أو مازالوا قضاة أو مفتين) كانوا يتلقون تعليمهم في المدارس الدينية، وقد نشأت المدرسة على ما يبدو في القرن العاشر أو الحادي عشر في إيران ووسط آسيا بصفته موقعاً مركزياً حيث يمكن للعلماء والطلبة الباحثين عن العلم من الجهات البعيدة أن يلتقوا ويعيشوا معاً، وكان السلاجقة العظام الذين حكموا إيران والعراق في منتصف القرن الحادي عشر إلى الغزو المغولي في القرن الثالث عشر، قد رعوا بحماس نظام المدرسة بصفته وسيلة لدعم الإسلام السني المعتمد ضد التهديد العقائدي من الشيعة الإسماعيلية في ذلك الوقت (رغم أن البحث الحديث أشار إلى وجود مدارس إسماعيلية في ذلك الزمن)، وبحلول العهد العثماني كانت المدارس راسخة بصفتها التعليم الإسلامي الأعلى ليس عند العثمانيين وحدهم بل بين منافسيهم الشيعة الاثني عشرية، أي الصفويين.

عادة ما كانت المدرسة تؤسس بواسطة الوقف، وفي عاصمة الدولة كان المؤسس دائماً هو السلطان، أو شخص آخر من العائلة السلطانية العثمانية، أو وزير متنفذ، ورغم أن المدارس السلطانية وجدت في الولايات العربية، فإن النمط النموذجي كان هو المدارس التي يؤسسها الولاة أو الوجهاء المحليون لاسيما في القرن الثامن عشر، وكان من يريد تأسيس وقف يذهب إلى قاضي المحكمة لصياغة سند يهب فيه الموارد المالية لمجموعة من المحلات، أو من أراض معينة، لصيانة مدرسة والحفاظ عليها (ونفس العملية كانت تتبع لوقف مؤسسات خيرية أخرى كالمساجد ومطاعم الفقراء ومدارس القرآن وتكايا الصوفية)، ولأنها أموال موقوفة، كانت هذه الموارد مستثناة دائماً من الضرائب الحكومية، وكان سند الوقف يعين مشرفاً للإشراف على جمع وتوزيع هذه الموارد، وكان رئيس كتيبة الإنكشارية المحلية هو الاختيار الشائع للمؤسسات التي أوقفها الولاة المحليون أثناء القرنين السادس عشر والسابع عشر، ويفصل السند كل النفقات المتعلقة بالمدرسة من رواتب المدرسين ومؤونة الخبز للطلبة إلى سجاجيد الصلاة وزيت المصابيح، ونتيجة لذلك كانت هذه الوقفيات مصادر

غنية للتاريخ الاجتماعي والاقتصادي كونها تزودنا بمفاتيح هامة لفهم الحياة العملية في ذلك الوقت.

وفي مثل هذه المدرسة كان الطالب يدرس كتاباً معيناً عند معلم خاص يطلق عليه عادة لقب شيخ، وهو مصطلح واسع ومرن يعني القيادة في مجالات متعددة، وعلى سبيل المثال فإن طالباً يتبع المذهب الحنفي قد يدرس مع شيخ حنفي واحداً من الأعمال المؤسسة للفقه الحنفي والذي تم تأليفه في آسيا الوسطى في القرون الوسطى، وهذا يعني أن عليه حفظ الكتاب أو تدوين شروح الشيخ على نص الكتاب ثم حفظ هذه الشروح، وما أن يكمل الطالب هذه المهمة كما يريد الشيخ، فإن الشيخ يكتب "إجازة"، أي شهادة يقر بها أن هذا الطالب قد أتقن هذا الكتاب ويمكنه أن يدرّسه، وبهذا فإن تعليم المدرسة لا يتضمن اجتياز فصول محددة بل جمع إجازات لكتب محددة، وكان ذلك وسيلة لتأسيس وإدامة روابط مع المدرسين والدخول في دائرة المدرسين الجدد.

وفي الأراضي المركزية للدولة العثمانية كانت الإدارة الشرعية كلها مستمدة من تسلسل هرمي من المدارس المصنفة حسب الراتب السنوي الذي يحصل عليه المدرسون: ومن هنا كان التسلسل الآتي للمدارس ذات العشرين أو الثلاثين أو الأربعين أو الخمسين أو الستين ومائة آقجة، وكانت الفئات الثلاث الأخيرة أرفع المدارس مكانة وهي التي أسسها السلاطين العظام في القرنين الخامس عشر والسادس عشر في إسطنبول وأدرنة وبورصة، وكان الخريجون من هذه المؤسسات يرشحون للمراكز الدينية في الدولة، بما فيها مراكز كبار القضاة في الولايات العربية، ومع ذلك فإن المدارس في الولايات العربية لم تكن تنتمي إلى هذا التسلسل الهرمي، وهي حقيقة اتخذها بعض المؤرخين دليلاً على أن هذه المدارس المحلية لم تكن جزءاً حقيقياً من المنظومة العثمانية، وتبعاً لذلك فإن العلماء في البلاد العربية لم يكونوا علماء عثمانيين حقيقيين، ورغم ذلك فإن حقيقة عدم مشاركتهم في هرمية المدارس المركزية لم يكن يعني بالضرورة أنهم لم يكونوا علماء عثمانيين، تماماً كما أن عدم توظيف أكاديمي حديث في أكسفورد أو كامبريدج لا يعني أنه ليس من المتخصصين الكبار في حقله، لقد

كان هناك طرق أخرى أقل رسمية للمشاركة في الحياة الثقافية العثمانية كما سنبين لاحقاً.

إن المدارس الكبيرة في الولايات العربية كانت تميل للارتباط بالمساجد القديمة التي كانت مراكز تاريخية للتعليم في المدن العربية الكبرى، ففي دمشق كان الجامع الأموي، وفي القاهرة الجامع الأزهر، مواقع لمدارس رفيعة المستوى في العهد العثماني، ومعظم هذه المدارس حوت علماء وطلبة من كل المذاهب الأربعة، وكان العراق واليمن حالتين خاصتين بعض الشيء، وكان جنوب العراق موطن مراكز التعليم الشيعي الاثني عشري الكبرى في المدن التي استشهد فيها كل من [الإمام] علي و[الإمام] الحسين [عليهما السلام]، وهما ابن عم وحفيد النبي محمد [صلى الله عليه وآله وسلم]، والمدينتان على التوالي هما النجف وكربلاء، وحتى في ظل الحكم العثماني، استمرت هاتان المدينتان مركزين هامين للتعليم الشيعي*، وكان اليمن موطناً لفسيفساء من المعتقدات حيث كان الشيعة الزيدية يهيمنون على المرتفعات الشمالية، والشيعة الإسماعيلية على المرتفعات الوسطى، والسنة الشافعية على المنطقة الساحلية، وكان مركز الحياة الثقافية السنية في ظل الحكم العثماني هو مدينة زبيد في جنوب غرب المنطقة الساحلية، وهناك عدد من العلماء المشهورين من المذهبين الحنفي والشافعي أتوا من زبيد، بمن فيهم الشيخ مرتضى الزبيدي (1732 أو 1733-1791)، وهو عالم حنفي من شمال غرب الهند سكن في زبيد لمدة ثلاث سنوات قبل أن يستقر في القاهرة سنة 1753، وهو المؤلف الشهير لشرح ضخم على كتاب ألفه عالم القرن الحادي عشر الكبير [أبو حامد] الغزالي [إتحاف السادة المتقين في شرح إحياء علوم الدين]، بالإضافة إلى واحد من أعظم القواميس في اللغة العربية [تاج العروس من جواهر القاموس]**.

* هذه الحقيقة التي استمرت قروناً تؤكد على أن العثمانيين كانوا زعماء لكل المسلمين وليسوا مقصورين على مذهب معين وأن الحياة اليومية في ظلهم كانت بعيدة عن التشنجات الطائفية التي غذاها الاستعمار أو الجماعات التي غذاها الاستعمار.

** هذه الحقيقة تشير إلى مجموعة من الحقائق المخفية: إذ أن الحياة الثقافية العثمانية

كانت مدرسة الأزهر* في القاهرة واحدة من أقدم مراكز التعليم الإسلامي في العالم، لقد أسست في سنة 969 على أيدي الفاطميين، السلالة الشيعية الإسماعيلية التي بنت القاهرة في نفس العام، وإلى وقت قريب كان المؤرخون يعتقدون أن الأزهر كان أصلاً قاعدة للدعوة الإسماعيلية السرية، حيث كان توجيه الدعوة في عمق الأراضي السلجوقية المعادية، ومع ذلك فإنهم الآن يشكون في أن الأزهر كان أكثر من جامع إسماعيلي عام، وفي ظل حكم السلالة الأيوبية التي أسسها صلاح الدين وخلفت الفاطميين في سنة 1171 صار الأزهر مدرسة سنية، ومع ذلك فبحلول زمن فتح سليم الأول لمصر لم يكن الأزهر هو المدرسة الأهم بلا منازع في مصر ولا حتى في القاهرة، فهناك مؤسسات منافسة أخرى مثل مقام الحسينية حيث دفن رأس الشهيد الحسين بن علي [عليه السلام] حسبما يقال، ولكن بحلول نهاية القرن السابع عشر، برز الأزهر بصفته المؤسسة المصرية الرئيسة للتعليم الإسلامي، وكان مؤسسة متعددة تحتضن المذاهب السنية الأربعة وتؤوي طلبة من جميع أنحاء العالم الإسلامي، بحلول القرن الثامن عشر، كان المفتون الأحناف والشافعية والمالكية في مصر يُختارون من بين علماء الأزهر، وبالإضافة إلى ذلك فإنه نحو نهاية القرن السابع عشر، ظهر منصب جديد وهو رئيس الجامعة، أي شيخ الأزهر، وما زال المؤرخون غير متأكدين من طريقة وسبب ظهور هذا المنصب، ولكن بحلول منتصف القرن الثامن عشر، كان شيخ الأزهر هو أهم سلطة دينية في مصر، وقد استمر هذا الوضع إلى اليوم، ومن ضمن عدة شيوخ للأزهر، كان هناك عدد من المالكية وهو ما يعكس القوة الثقافية لهذا المذهب في مصر آنذاك، وكذلك انتشاره في

لم تكن مجرد ركود وجهل وتخلف كما زعمت الأدبيات المتحيزة، ونجد لدينا هنا واحداً من العلماء الأعلام الذين أنجبهم ذلك العصر، وأن هذه النشاط الثقافي شمل المناطق البعيدة عن عاصمة الدولة العثمانية التي كانت تصور بكونها مهملة ومنسية، والحقيقة الثالثة هي حرية التنقل التي كان ذلك الزمن يحفل بها، فالشيخ الزبيدي أصله من السادة في العراق، ولد في الهند، وأقام مدة في اليمن، ورحل إلى الحجاز، واستقر بمصر إلى وفاته.

* في الواقع كان الأزهر يقابل جامعة بالمفهوم الحديث ولكن يطلق عليه مدرسة انسجاماً مع التسمية التاريخية الإسلامية.

الصعيد الذي جاء منه عدد ضخم من الطلبة والعلماء الذين رحلوا إلى القاهرة للدراسة في الأزهر، ومع ذلك فمنذ سبعينيات القرن الثامن عشر احتكر الشافعية هذا المنصب احتكاراً استمر إلى اليوم حيث أنهم أصحاب المذهب السائد في القاهرة ومصر السفلى.



الصورة 1.6: جامعة الأزهر في القاهرة، لاحظ المآذن العثمانية في المقدمة، وتبدو قبة مسجد محمد أبي الدهب (1774) في مؤخرة الوسط.
المصدر: Gary Otte / مؤسسة آغا خان للثقافة.

كان العلماء الذين يشغلون مثل هذه المناصب الرفيعة لهم اتصالات بالعلماء في إسطنبول، بالإضافة إلى السلطان والوزراء المهمين، الشيخ حسن الجبرتي (1699-1774)، وهو والد المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي، كان شيخاً حنفياً شهيراً في الأزهر، وكان رئيساً لكلية داخلية للطلبة من جبرت، التي تعرف اليوم بجيبوتي، وهي المساحة الصغيرة المقابلة لليمن مباشرة على القرن

الإفريقي عبر البحر الأحمر، وكان عالماً متعدد اللغات والمواهب وله علاقات قوية مع وجهاء بيت القازدغلي وعدة ولاة لمصر، وعدة سلاطين ووزراء، وحسب رواية ابنه فإن السلطان مصطفى الثالث (حكم بين سنتي 1757-1774)، كان معتاداً على إرسال كتب العقيدة والشريعة إليه.

وكان طلبة الأزهر، خلافاً لمعظم المدارس الأخرى، منتظمين في كليات داخلية تعرف بالعربية بالأروقة، ومعظم الأروقة تصنف حسب المناطق، مثل الكليات في النظام الجامعي الفرنسي قبل [الثورة الفرنسية] سنة 1789، وبهذا كان هناك رواق للطلبة من الصعيد، وآخر للطلبة من النيل الأزرق، وثالث للطلبة من ولاية دمشق، ورابع للأتراك، وهكذا، وهناك رواق خاص للطلبة المكفوفين، وقلة مقسمة حسب المذاهب، وفي نهاية القرن الثامن عشر زاد وجهاء بيت القازدغلي أروقة للطلبة من الهند وإندونيسيا، وهو ما يظهر كم أصبح الأزهر شهيراً وكم امتدت بعيداً العلاقات التجارية للوجهاء المحليين.

4 - خطباء المساجد

رغم الشهرة التي حازها الشيوخ الذين يعملون في المدارس الكبرى، فإنه يمكن القول إن العلماء الذين كانوا على صلة مباشرة بالناس هم خطباء الجمعة في المساجد، ومن المثير للاهتمام أن خطباء المساجد في الدولة العثمانية لم يكونوا بالضرورة بنفس خلفيات القضاة وأساتذة المدارس، وإن كانوا أحياناً كذلك في المستويات العليا: فمثلاً في القرن السابع عشر، كان خطباء المساجد الأكبر والأرفع مكانة في إسطنبول مثل آيا صوفيا والسليمانية عادة ما يأتون من التسلسل الهرمي المركزي في المدارس، ولكن لم يكن هذا هو الحال بالضرورة بل المؤكد أنه لم يكن كذلك في الولايات العربية، فخطباء المساجد في المدن الأصغر والبلدات ربما كانوا أبناء القضاة المحليين أو أبناء خطباء سابقين للمساجد، وكان الخطباء الطموحون في ولايات الأناضول أكثر احتمالاً أن يطلبوا اكتساب الخبرات في الولايات العربية من العلماء الذين تدربوا ي مدارس النخبة في إسطنبول وأدرنة وبورصة، وباختصار كان هناك تدوير جغرافي

أوسع على مستوى خطباء المساجد وهو مصدر آخر للاندماج بين الأراضي المركزية للدولة والولايات العربية.

وكان خطيب المسجد مسئولاً عن إلقاء الخطبة التي تعقب صلاة الجماعة في وسط النهار كل جمعة* (ولهذا السبب كان دائماً يُعرف بالخطيب)، وهذه الخطبة كانت تتضمن عادة المواعظ المعروفة، ومع ذلك كانت وما زالت فرصة لإلقاء التصريحات السياسية التي تعكس مواقف أي من الحاكم أو الخطيب نفسه وما يمثله من توجهات اجتماعية، وبهذا كانت الخطبة تمنح خطيب المسجد قدراً واسعاً من القدرة على التأثير، وكلما زاد عدد رواد المسجد فإن تأثيره يصبح أكثر وقعاً.

وفيما يتعلق بالخطب نفسها، فإن أنماط إلقائها تختلف كثيراً من ولاية عربية إلى أخرى، فقد قال عالم من المدينة [المنورة] في القرن السابع عشر بعد سماعه خطبة من خطيب في دمشق رأيه فيها: "وما بين الشام وبلاد الروم (أي الأراضي العثمانية المركزية [حسب التصنيف الغربي]) وسائر هاتيك الأقطار، يراعون النغمة وحسن الصوت وبهذا عندهم الاعتبار، لا يدرون ما معنى فصاحة الألفاظ ولا بلاغة المعاني"(24)**، ومن الواضح أن هذا الساكن في المدينة التي جمع فيها القرآن [الكريم] يعد نفسه مرجعاً في تصحيح نطق واستعمال اللغة العربية، وهذه الملاحظة منه تذكرنا بتنوع الثقافات والأنماط المحلية في البلاد العربية، هذا إذا لم نذكر بقية بلاد الدولة العثمانية عموماً.

❖ الصوفية

التأمل الروحي في الإسلام يسمى الصوفية، ويفترض أن هذا الاسم مشتق

---

* في الواقع أن خطبة صلاة الجمعة تلقى قبل الصلاة وليس بعدها.

** من الإنصاف الإشارة إلى أن الخياري صاحب الرحلة قال هذا الكلام بعد كلام مسهب جداً عن علماء دمشق وأعلامها وتميزهم بالعلم والأدب والفصاحة والبلاغة، فهذه الإشارة ضائعة وسط الإيجابيات الكثيرة التي بنى كلامه منها.

من كلمة الصوف، وذلك لأن أوائل الصوفيين المسلمين كانوا زهاداً يرتدون أثواب الصوف الخشن (وهناك نظرية بديلة تقترح أن الكلمة مشتقة من كلمة "صافي" أي النقي الطاهر)، وليس للصوفية عقيدة خاصة، وهي ليست طائفة منفصلة في الإسلام على غرار التشيع والتسنن، بل هي في الواقع ميل روحي داخل الإسلام عبر عن نفسه على امتداد القرون بأشكال متعددة سواء كانت منسجمة أو متناقضة مع الأشكال التقليدية للإسلام، وبهذا كانت الصوفية في الإسلام شبيهة بالنزعات الروحية في معظم الأديان الكبرى.

كانت الميول الروحية واضحة منذ بدايات التاريخ الإسلامي، وكان أوائل الصوفية زهاداً يكافحون كفاحاً فردياً للدخول في تجربة إلهية بشكل مباشر أكثر من التي يشعرونها بمجرد اتباع الشريعة، وعادة ما كان هذا يعني التخلي عن الممتلكات الدنيوية وتركيز الاهتمام على الله وحده على أمل تحقيق نشوة الاتحاد الروحي به، وكان معظم الناشطين من أوائل الصوفية متركزين في العراق وإيران، وربما جذبوا إليهم مجموعات صغيرة من الأتباع الذين التقوا ببعضهم البعض صدفة في بيوتهم، وكثير منهم تعمقوا في تجاربهم الروحية بأشعار كان أتباعهم سيتذكرونها ويكررونها، وفي القرن الثاني عشر ذهب الصوفي الأندلسي محي الدين بن عربي (1165-240) ببحثه الروحي الفردي إلى ما عده البعض منتهى الطريق عندما قال بعقيدة "وحدة الوجود" التي جعلت الخلق كله جزءاً من الله، ورغم أن بعض العلماء اتهموه بالشرك، فإن معظم الصوفية تبنوا فكرته.

وبنفس الطريقة التي ظهرت بها المدارس ونظمت في القرنين العاشر والحادي عشر، كذلك ظهرت الجماعات الصوفية في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، وعرفت الواحدة من هذه الجماعات بالطريقة وهي تعني الدرب لاسيما للاتحاد مع الله، وقد أعطت الطريقة صيغة مؤسسية لممارسة راسخة أصلاً حيث كان الفرد الصوفي المتعمق يجذب المريدين لنفسه، وفي داخل كل جماعة كان جوهر التجربة الصوفية هو العلاقة بين الفرد ومرشده الصوفي الذي يعمل وسيطاً بينه وبين الله، وفي هذه العلاقة فإن التابع يعرف باسم المريد أي الباحث أو الطالب، وهو في هذه الحالة باحث عن الاتحاد الروحي مع الله، وكان موجه المريد الروحي يُعرف بالمرشد الذي يطلق عليه اللقب الشامل

"شيخ"، وهو المصطلح الذي كثيراً ما يقابله المرء في الولايات العربية (كانت الكلمة الفارسية "درويش" في ذلك الوقت تطلق أصلاً على الزاهد الجوال الذي يتوسل الصدقات).

إن وظيفة الطريقة الصوفية هي جمع عدد كبير من المريدين تحت توجيه شيخ معين، وكان المريدون، الموهوبون خاصة، هم الذين يرسلون لتأسيس وتوجيه فروع للطريقة في مواقع مختلفة، وبهذه الوسيلة انتشرت الطرق وبهذا النموذج كان تلاميذ كثيرون لشيخ واحد يمكنهم أن يصبحوا شيوخاً لفروع منتشرة لنفس الطريقة.

وفي نفس الوقت فإن الطريقة رسمت أسلوب نقل التقليد الصوفي الذي رعاه الشيخ إلى خلفائه، ومع انتشار الطرق الصوفية نشأ مفهوم التسلسل الصوفي الذي ينقله شيخ إلى شيخ، وهذا التسلسل يُعرف ببساطة "بالسلسلة"، والشيخ يستمد شرعيته الصوفية من سلسلته، وفي النهاية تنشأ المدرسة من تتبع السلسلة لا إلى مؤسس الطريقة وحده بل إلى أحد صحابة النبي [صلى الله عليه وآله وسلم] لاسيما علي [عليه السلام]، وكانت الصوفية تميل للانبهار الخاص به، وشيعته يعتقدون أنه تلقى علماً حصرياً من النبي [صلى الله عليه وآله وسلم]، ولكن هذا لم يجعل الصوفية شيعية بالضرورة، رغم أن بعض الطرق، مثل التي نشأت منها السلالة الصفوية، احتوت على نزعات شيعية واضحة، ولكن ذلك لم يعن أنها لم تتمكن من العيش في مجتمع سني.

وبهذا كانت الطرق الصوفية تضع البحث الروحي الفردي في إطار البحث الروحي الجماعي، والتجربة الروحية للجماعة صارت تعرف "بالذكر"، وهو يعني حرفياً التذكر، وهو في هذه الحالة تذكر الله، وكان الذكر قد بدأ بين أوائل المتصوفين على شكل مجموعة من الأدعية تتلى بصورة فردية، وكان الهدف منها تركيز الانتباه على الله وتذكير الشخص بحضوره، ومع ذلك ففي القرون الوسطى أصبح الذكر طقساً معقداً ويستخدم عادة بصفته علامة مميزة للطريقة الصوفية، وغالباً ما يتضمن الذكر سلسلة من التعبيرات لاسيما من أسماء الله [الحسنى] التسعة والتسعين (مثل الرحمن والحكيم)، أو ببساطة كلمة

"هُوَ"، التي تُختصر إلى "هُوْ"، وهذه التعبيرات يصاحبها أو يعقبها حركات طقسية تُعرف "بالسماع"، وبعض هذه الطقوس قد يستمر لساعات، وعندما بدأت القهوة اليمنية بالانتشار في الأراضي العثمانية في القرن السادس عشر، كان قدر كبير من شعبيتها الأولية بين الصوفية الذين يكافحون للبقاء يقظين أثناء ذكرهم وسماعهم، والسماع يمكن أن يكون له دلالة كونية كما في حالة الطريقة المولوية التي تضع طقوسها الشيخ في دور محور رمزي للكون ويدور مريدوه حوله كما تدور الكواكب أو الدوائر الفلكية (وهي الممارسة التي أكسبتهم لقب "الدراويش الدوارة" في الغرب).

وفي القرون الأولى للإسلام، كان المتصوفة ببساطة يجتمعون في بيت السيد الروحي للصلاة والعبادة، ومع ذلك فإنه مع حلول زمن الطرق، أصبح من الضروري تكبير المساحات مع إضافة أماكن دائمة للسماع خاصة، وبهذا بدأت فكرة المقر الصوفي، والذي يُعرف باللغة الفارسية بالخانقاه، وباللغة التركية بالتكية، وباللغة العربية بالزاوية، وعموماً فإن واحداً من هذه المقرات يتكون من قاعة يمارس فيها السماع، وهي مرتبطة بمسجد صغير، ومدرسة وحجيرات لممارسة العبادة الفردية وعزلة الزهد، وبعض الحكام أوقفوا مقرات للصوفية باستخدام عملية الوقف لتمويلها، وإذا جمع شيخ الصوفية ثروة وكون مكانة هامتين، يمكنه أيضاً تقديم وقفه الخاص، وعادة ما كان الشيخ يدفن في قبر مرتبط بالمقر، الذي سيصبح مركزاً للزيارة لا لمريديه وحدهم بل لجمهور من المسلمين عموماً، وإن توقير قبور الأولياء الصوفية هو الميراث الصوفي الأبرز في العالم الإسلامي، وتنتشر المقامات على امتداد المنطقة وهي محجات للزيارة إلى اليوم، وإن قبر صاحب الطريقة المولوية، المتصوف الذي عاش في القرن الثالث عشر مولانا جلال الدين الرومي في قونية في وسط الأناضول، نموذج معروف، وإن شيوع "عبادة الأولياء" كما يصفها منتقدوها، هو أحد مصادر الغضب الشديد لبعض المسلمين المتشددين.

إن صعود الطرق الصوفية لم يكن يعني أن جميع المسلمين المتصوفين كانوا مرتبطين بطريقة أو بأخرى، ويمكن العثور على الزهاد المتجولين بمفردهم

على امتداد العالم الإسلامي حتى القرن العشرين (وما زال المرء يجدهم إلى اليوم)، وهم صوفية لا يخضعون للأعراف الاجتماعية السائدة ولا يحصلون على مكان لائق في المجتمع الاعتيادي ويجدون هذا الأسلوب من الحياة جذاباً جداً، وزيادة على ذلك فإن هناك متصوفين غير رسميين ولا منتمين إلى طرق إلى هذا اليوم، وهم من شيعة إيران ويقال إن الراحل آية الله الخميني كان منهم، ومع ذلك فإن الطرق الصوفية جعلت من الممكن للناس العاديين أن يشاركوا بانتظام في التصوف في الوقت الذي يواصلون حياتهم الدنيوية والنشاطات اليومية في المجتمع الواسع، وبسبب هذه الجاذبية الكبيرة والقدرة على التكيف مع الظروف الاجتماعية انتشرت الطرق الصوفية وأصبحت راسخة بسرعة.

وهناك عدد من الطرق الصوفية التي نشأت في العراق وحققت شعبية واسعة في الولايات العربية العثمانية، ومن بينها اثنتان، القادرية والرفاعية، اللتان تمدان أصولهما الروحية إلى داعية حنبلي* [الشيخ عبد القادر الجيلاني] وزاهد متنسك [الشيخ أحمد بن علي الرفاعي] في عراق القرن الثاني عشر، وفي القرنين الرابع عشر والخامس عشر انتشرت الطريقتان في سوريا، كما انتشرت الرفاعية في مصر، وكان الرفاعيون معروفين بممارسة المجاهدة العنيفة للنفس مثل المشي على الفحم الساخن وثقب الأفواه بالسيوف، وذلك لإثبات الإيمان الذي لا يتزعزع بالله، وفي الوقت نفسه كانت الطريقة الشاذلية الأقل شهرة والتي نسبت إلى رجل [هو الشيخ أبي الحسن الشاذلي] عاش في مصر وشمال إفريقيا وقد تجذرت في هذه المناطق وتفرع عنها طرق عديدة.

ويجب أيضاً أن نذكر النقشبندية وهي طريقة كانت تنتشر في القرن الخامس عشر من آسيا الوسطى إلى القوقاز والأناضول، وقد وصلت الهند في أوج

---

* هذه الصلة الوثيقة بين أتباع المذهب الحنبلي والصوفية تعطي بعداً مفقوداً في الثقافة المعاصرة التي تميل لجعلهما على طرفي نقيض، ومهما قيل في انتماء الشيخ الجيلاني إلى الطريق القويم وتميزه عما يصفونه بالبدع الصوفية فإن عزوف السلفية المحدثين، الذين يدعون الارتباط بالمذهب الحنبلي، عن هذه الطرق القويمة يدل على الجفوة الحقيقية بين الطرفين.

إمبراطورية المغول في نهاية القرن السادس عشر، وتحولت في بداية القرن التالي بموجة إصلاح سني تقليدي، كما سنشرح في الفصل العاشر، ومن الهند واصلت النقشبندية المعدلة إلى اليمن وغرب شبه الجزيرة العربية على طول طرق التجارة والحج، وقد دخلها صوفي مصري في اليمن وأدخلها إلى بلده في بداية القرن الثامن عشر، كما دخلت الطريقة سوريا مع مراد بن علي (1640-1720)، وهو عالم من سمرقند عاصمة تيمور لنك القديمة التي تقع في أوزبكستان اليوم، وكان قد التحق بالطريقة في الهند واستقر أخيراً في دمشق في نهاية القرن السابع عشر مؤسساً طريقته الفرعية، وقد رعاه السلطان محمد الرابع (حكم بين سنتي 1648-1687) فأدخل مراد هذه الطريقة النقشبندية المعدلة إلى القصر السلطاني، وبعد وفاته هيمنت أسرة المرادي التي أسسها على منصب المفتي الحنفي في دمشق، وبهذا أعطت الطريقة النقشبندية درجة عالية من الأهمية بين الناس.

الخلوتية

وهناك طريقة واسعة الانتشار والتأثير في البلاد العربية وهي الخلوتية، وقد جاء اسمها من اعتزال أعضائها في "الخلوة" لمدد من الصلاة والتفكر، وكانت عملية الدخول في الطريقة تتطلب فترة أربعين يوماً من الخلوة، وكان مقر الطريقة يتميز عادة بحجيرات متعددة لهذا الغرض وللاعتكاف الطوعي.

ومثل النقشبنديين، نشأ الخلوتيون في آسيا الوسطى في القرون الوسطى، واستقر شيوخهم في مصر وأسسوا فروعاً للطريقة ومقرات شهيرة في أواخر سلطنة المماليك، وفي القرنين السادس عشر والسابع عشر نشأت فروع متعددة ومختلفة في الأناضول والبلقان، وهذا النمط من تأسيس الفروع كان في الواقع يميز الخلوتيين وسبباً رئيساً في سرعة انتشارهم حيث كان الشيوخ يؤسسون الفروع التي تعمل بنظم لا مركزية ودون ارتباط بشيخ أو مقر مركزي، وهناك سبب آخر لنجاح الطريقة وهو أنها مثل الطرق المولوية والشاذلية والنقشبندية انسجمت جيداً مع التيار الرئيس من الإسلام السني، وكان من الممكن جداً أن يكون الشخص صاحب دكان وأن ينتمي أيضاً للطريقة الخلوتية ويمكن أن يذهب

إلى المقر مرة في الأسبوع للذكر والسماع (كما يفعل الناس إلى اليوم) ويمكنه أيضاً المشاركة في الاحتفال بمولد مؤسس الفرع الذي ينتمي إليه ويمكنه أن يزور قبره أيضاً.

وبنفس الطريقة كان يمكن أن يكون المرء خطيب مسجد هام أو عالماً في الشريعة الإسلامية في إحدى المدارس، وخلوتياً في نفس الوقت، وبحلول القرن السابع عشر في إسطنبول، لم يكن هذا النموذج مجرد احتمال، بل هو المعتاد، فخطباء أكبر المساجد وأكثرها تأثيراً مثل آيا صوفيا والسليمانية، كانوا من الخلوتيين، وكذلك كان لمجموعة من السلاطين والصدور العظام ارتباطات بهذه الطريقة، وفي غضون القرن السابع عشر كان هذا التداخل بين الصوفية والسنية المعتمدة قد تعرض للتحدي من قبل نزعة متشددة صارت تعرف عموماً فيما بعد بحركة أتباع قاضي زاده، نسبة إلى أول أنصارها المشهورين وهو خطيب مسجد أناضولي اسمه قاضي زاده (أي ابن القاضي) محمد أفندي (1582-1635) والذي استمد أنصاره من فئة خطباء المساجد المحليين الذين عارضوا هيمنة الخلوتيين على المناصب الدينية الرئيسة في الأراضي العثمانية المركزية، وقد اعتنقوا نسخة من المذهب الحنفي التقليدي خالية من العادات التي عدوها بدعاً ظهرت بعد سنة النبي محمد [صلى الله عليه وآله وسلم]، لاسيما الصوفية*، وبحلول منتصف القرن كان بإمكان قادة أنصار قاضي زاده جمع حشود في المدن لإحراق مراكز الصوفية، ومع صعود أحدهم إلى منصب شيخ السلطان الروحي في نهاية القرن السابع عشر، وهو "واني محمد أفندي"، الذي شجع الصدر الأعظم مرزيفونلي قرة مصطفى باشا على الهجوم على فيينا [عاصمة] الهابسبورغ الذي سيكون فتحها كما يعتقد ذا مضمون مهدوي للمجتمع الإسلامي.

---

* اتخاذ المذهب الحنفي سلاحاً ضد التصوف يؤكد عدم احتكار المذهب الحنبلي في نسخته السلفية لهذه الرؤية، وأن الأحناف سبقوا السلفيين في هذه النزعة المتشددة ضد ما وصف بالبدع، وقد رأينا أن الحنابلة أنفسهم كان منهم فرع صوفي، وهذه ميزة التنوع في التراث الإسلامي.

وعندما تحول حصار المدينة إلى هزيمة كارثية للعثمانيين، أُعدم الصدر الأعظم وعوقب واني بعقوبة [النفي التي] ألحقت العار به، وهذا ما أدى إلى نهاية النفوذ السياسي لحركة أنصار قاضي زاده، ورغم أن الحركة لم يكن لديها سوى صدى غير مباشر في الولايات العربية، فإنه من المهم ملاحظة أنها تمثل التهديد الرئيس الوحيد لاندماج الصوفية بالمذهب الحنفي المعتمد أثناء العهد العثماني، وفي القرن التالي صار بإمكان الطريقة الخلوتية التي أزالت هذا التحدي أن تجذب أعداداً كبيرة من الأتباع بين علماء البلاد العربية لاسيما مصر.

❖ مشاركة العلماء في الاحتجاج الاجتماعي

وبعيداً عن واجباتهم الدينية وانتماءاتهم الصوفية، قام العلماء في مدن الولايات العربية بأدوار حيوية في الاحتجاج الاجتماعي، وكان المفهوم السائد عن العلماء أنهم وسطاء بين "العامة" و"الأعيان" الذين كانوا بحلول القرن الثامن عشر يهيمنون على الولايات العربية، وفي الواقع فإن شبكة الرعاية والنفوذ التي ربطت المجتمع المحلي كانت أكثر تعقيداً، إذ كان كبير العلماء في أكثر المساجد والمدارس شهرة في عاصمة محلية معينة مجرد حلقة في سلسلة النفوذ الممتدة من السوق إلى الوجهاء الأساسيين.

ومع ذلك ففي وقت الاحتجاج الاجتماعي، يمكن أن يصبح عضو هام في هيئة العلماء أبرز المشاركين وأعلاهم صوتاً، ومن المعتاد أن يكون هذا النوع من الاحتجاج محدود الهدف جداً، إذ يطالب بإصلاح مظلمة محددة وليس بقلب النظام الاجتماعي السائد، ففي القاهرة سنة 1786 مثلاً، قام مملوك لأحد بكوات القازدغليين بالاندفاع داخل حي فقير في شمال المدينة ونهب بيت شيخ لأحد فروع الطريقة الخلوتية، فقام أتباع الشيخ ومعظمهم من الجزارين بإغلاق محلاتهم والزحف إلى الأزهر حيث قابلوا الشيخ أحمد الدرديري مفتي المالكية ورئيس رواق أبناء الصعيد والذي كان معروفاً بصلاته القوية ببكوات القازدغليين، وقد أعلن: "أنا معكم" وأقسم على قيادة الحشد لسلب بيوت

البكوات إذا لم تعد ممتلكات الشيخ، وهذا ما حث شيخ البلد، أو "عمدة" القاهرة، إبراهيم بك، على إرسال نائبه مع قائد الإنكشارية، اللذين كانا يتوليان العسس في أسواق القاهرة، للتفاوض مع الدرديري، وحسب اقتراحهما، وربما بمساعدة الجزارين، وضع الدرديري قائمة بالممتلكات المسروقة وقدمها إلى إبراهيم بك الذي لم يكن قادراً على معاقبة الجاني شخصياً كونه ليس مملوكه بل مملوك رفيق سلاحه مراد بك(25).

في هذا الحدث، تصرف الشيخ الدرديري بصفته وسيطاً، ولكنه كان واحداً فقط في شبكة تدخل ضمت أيضاً الجزارين في الحي الفقير وزعيم الإنكشارية وإبراهيم بك، ورغم أن الدرديري، وهو رمز للسلطة الدينية، كان يمكنه لفت انتباه إبراهيم بك، فإنه يمكن القول إن تعطيل الحياة التجارية في القاهرة بإغلاق المحلات هو الذي أخضع البك، ومن المهم في حل هذه الأزمة فوق ذلك شخص قائد الإنكشارية الذي كان على صلة وثيقة بأسواق وأحياء المدينة.

وفي كل الأحوال، كان دور الدرديري نموذجاً لمواقف أي من الأعضاء الكبار من العلماء في أي اضطراب اجتماعي: فهو الناطق والقائد لحركة محدودة لاستعادة النظام الاجتماعي، ولم يكن هناك أي عمل مضاد للنظام في مثل هذه الحركات، بل على العكس من ذلك فحقيقة كون كبار العلماء جزءاً لصيقاً بالنظام جعل مشاركتهم فاعلة في نقل سخط الجمهور للنخبة الإدارية، وفوق ذلك فإنهم لم يكونوا يثيرون هذه الاحتجاجات ولكنهم يقبلون الانخراط فيها، وعلى جانب آخر لدينا أمثلة لعلماء مشهورين بادروا بالعمل على إحداث تغييرات في المؤسسة الإدارية، وهكذا ففي دمشق سنة 1746، قامت عائلة المرادي بإسقاط فتحي الدفتردار، الذي ذُكر في الفصل الخامس، وهو الذي تجرأ على تحدي سلطة آل العظم، قد جمع آل المرادي تواقيع 46 عالماً و 54 من الإنكشارية المحليين وحائزي التيمارات على عريضتهم، وفي النهاية تم إعدام فتحي.

❖ العلماء بصفتهم مثقفين

إلى هنا كنا نتحدث عن العلماء بصفتهم فئة اجتماعية، ولكنهم قاموا أيضاً بإنتاج كثير من الكتابات في العلوم الدينية، وهي كتابات طافت أرجاء الولايات العربية العثمانية وشملت أيضاً أعمالاً لا يمكن أن تعد دينية فعلاً، مثل التواريخ والتراجم والشعر والنحو والقواميس، وقد كتب في هذه المجالات أيضاً مثقفون لم يكونوا في فئة علماء الدين.

وفيما يتصل بالعلوم الدينية، أي العقيدة والشريعة الإسلامية وتفسير القرآن ودراسة الحديث، فإن الرأي الشائع يقول إن قليلاً مما يتسم بالأصالة والقيمة العلمية ظهر في البلاد العربية في العهد العثماني، ويستشهد أصحاب هذا الرأي بالعدد الضخم من الشروح على الأعمال الأصلية التي ظهرت في القرون الوسطى مقابل الدراسات في موضوعات جديدة، ومع ذلك فإن هذا النوع من التقويم يتجاوز الأهمية الواضحة للشروح والشروح الضخمة في التراث الثقافي الإسلامي والكتابات الدينية عموماً، وكما في حالة اللاهوت في المسيحية واليهودية، فإن بعض المعالم البارزة في كتابات العقيدة والشريعة كتبت بصفتها شروحاً لأعمال سابقة، ومجرد مثل واحد على ذلك في الولايات العربية العثمانية فإن عبد الرءوف المناوي (1545-1621) يعد واحداً من أعظم علماء الدين في مصر العثمانية، وقد ألف شرحاً لمجموعة صغيرة من الأحاديث لسلفه البارز جلال الدين السيوطي (1455-1505) [وذلك الشرح هو فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير] ومثل ذلك مدرس المؤرخ المصري الجبرتي الذي تعاون معه في التأليف أحياناً، وهو العالم الهندي مرتضى الزبيدي، إذ ألف شرحاً لكتاب الغزالي العظيم في القرن الحادي عشر إحياء علوم الدين، كذلك فإن قاموس الزبيدي العربي الضخم المعنون تاج العروس كان قد وضعه بصفته شرحاً لقاموس أصغر من القرن الرابع عشر [وهو القاموس المحيط للفيروز آبادي].

وزيادة على ذلك فإن طبقة من العلماء والصوفيين والموظفين والجنود الحكوميين أتوا إلى الولايات العربية من إسطنبول، وتنقلوا من ولاية إلى

أخرى، وذهبوا من الولايات العربية إلى إسطنبول، هؤلاء زادوا كثيراً من تداول نسخ الأعمال الدينية المكتوبة باليد أو المطبوعة على الحجر، بالإضافة إلى فئات الآداب الأخرى، وكان المسئولون العثمانيون الذين عُينوا في الولايات العربية يحضرون مكتباتهم الخاصة معهم، وفي حالة خصيان الحريم السابقين المبعدين إلى مصر، صارت تلك المكتبات إضافات دائمة للولاية وكان لها أثر مباشر على التعليم الشرعي، وإضافة لذلك فلأن الكتب يمكن وهبها للأوقاف، فإن مكتبات المسئولين العثمانيين والوجهاء المحليين يمكنها إفادة العلماء وتلاميذهم في أي مكان في الدولة، كما في حالة الكتب التي وهبها كبير خصيان الحريم الحاج بشير آغا، كما لاحظنا في الفصل السابق، وكان الوجهاء المحليون مثل محمد بك أبو الذهب في مصر وولاة آل العظم في سوريا يقومون كذلك بوقف مكتبات على المدارس التي أنشئوها.

1 - الحوليات والتفاعل الإقليمي

رغم ما يبدو ازدهاراً في ثقافة الكتاب فقد كتب الكثير عن ركود الحياة الثقافية العربية أثناء الفترة العثمانية، وهذا الوصف هو نظرة قومية، لأنه يعني أن كتابات العلماء والمثقفين الآخرين الناطقين بالعربية في الولايات العربية، كانوا منفصلين أصلاً عن نظرائهم، سواء المتحدثون بالعربية أو غيرهم، في بقية أرجاء الدولة العثمانية، وإن البحث في صنف واحد من الإنتاج الثقافي، وهو الحوليات التاريخية التي كان يؤلفها العلماء عادة، يظهر الخلل في هذا الافتراض، فمن المؤكد أنه مع إسقاط السلطنة المملوكية، فإن مركز صدور التواريخ الحولية المصورة بكثافة لتقديمها إلى السلطان، انتقل إلى إسطنبول، ومع ذلك فإن الكتّاب سواء كانوا علماء أم غير ذلك في الولايات العربية، استمروا في اتباع التقاليد قبل العثمانية في تدوين الحوليات مع تعديلها وتحويل اتجاهاتها.

وكما هو المتوقع، فإن فترة الفتح والدمج في القرن السادس عشر قيدت الإنتاج الثقافي كثيراً، ومع ذلك فإن الفتح استطاع تحفيز النشاط الأدبي، كما

يشهد على ذلك فيض من "سليم نامات" [جمع سليم نامه] وهي روايات تمجد حياة السلطان سليم الأول ومآثره العسكرية، ومن الطبيعي أنها منحت شهرة لفتحه سوريا ومصر، وقد كتبت نماذج من هذا الصنف في عاصمة الدولة وفي القاهرة، ورغم أن غالبيتها كتبت بالتركية العثمانية، فإن عدداً منها كتب باللغة العربية، ومنها الرواية العظيمة لأحمد بن زنبل (توفي سنة 1553) وهو مؤرخ قاهري لا نعرف سوى القليل عنه ومن ذلك شهوده فتح العثمانيين لمدينته، وإن روايته القصيرة المغلفة بالأساطير عن "قتال سليم مع الجراكسة" تتضمن مع ذلك أكثر من تمجيد السلطان العثماني لأن المؤلف متعاطف مع المماليك المهزومين، وقد صور السلطان الأخير، طومان باي، بما يشبه الشهيد، وفي الواقع فإن مؤلف ابن زنبل قدم الكثير لتأسيس الرواية النموذجية الموالية للمماليك عن الفتح والتي جعلت من استعمال العثمانيين للبنادق والمدافع انتهاكاً لقوانين الفروسية، وفي هذا السياق فإن سليماً يبدو، وهذا من المفارقة وفق هذه الظروف، البطل الذي يرحب بالمماليك المهزومين والتائبين ويدخلهم في الإدارة العثمانية، وبهذا ينقذ الفروسية الشركسية، وهذا التاريخ يكتب بلغة عربية سهلة وعامية وتتضمن حوارات مطولة ومتخيلة مما يجعلنا نعتقد أنها ألقيت علناً، وقد ترجم إلى التركية على أيدي مترجمين فيما بعد استعملوه أساساً لأعمالهم، وبكلمات أخرى، فإن صنف سليم نامه يعطي مثلاً على التفاعل بين الآداب المركزية والمحلية وبين الأعمال باللغتين التركية والعربية.

وهناك عملية مشابهة يبدو أنها ظهرت في الأجيال التالية، فالمؤرخون المحليون الذين يكتبون باللغة العربية تبنوا الطريقة العثمانية في ترتيب الحوليات السياسية حسب فترات الحكام: وهم الولاة العثمانيون في هذه الحالة، رغم أن عهود السلاطين تُتبع أيضاً في مثل هذه التواريخ، ومع ذلك حافظوا على ممارسة القرون الوسطى التي كانت واضحة مبكراً منذ تاريخ الطبري (حوالي 838-923) الذي ظهر في العصر العباسي، فهناك قوائم وفيات الساسة المعروفين والشخصيات العلمية في نهاية كل سنة هجرية، وقد زادت التواريخ الصادرة محلياً في البلاد العربية في القرن السابع عشر، مثل التي كتبها محمد بن أبي السرور (حوالي 1596-1676) في مصر، ومحمد أمين المحبي (1651-1699)

في دمشق، وفي اليمن كان هناك تراث تاريخي زيدي قديم ينافس التراث "المألوف" الذي حفظه علماء الشافعية والحنفية وبقية المثقفين في المنطقة الساحلية، وبينما استمر التراث الزيدي عملياً بلا انقطاع أثناء الفترة العثمانية وما بعدها، يبدو أن التراث السني وصل إلى مرحلة توقف مؤقت بالمؤرخ الزبيدي المكثر عبد الرحمن بن الديبع (توفي حوالي 1537) قبل أن يستأنف في بداية القرن السابع عشر بأمثال عبد الرحمن العيدروس (1570-1627) وهو من سلالة النبي [صلى الله عليه وآله وسلم] من منطقة جنوب حضرموت، وشمس الدين محمد الموزعي (برز في 1618-1622)، وهو من سكان مدينة تعز الجنوبية الغربية إلى الداخل من المخا، وقد ألف العيدروس تاريخاً لزمنه، والموزعي وصفاً للفتح العثماني لليمن سنة 1538.

هذه التواريخ لم تكن بأي حال من الأحوال منقطعة عن الأحداث في الولايات الأخرى أو إسطنبول، رغم أن درجات التفاعل مع المحيط العثماني الأوسع تتفاوت، وإن التاريخ المتشعب للقاضي المكي قطب الدين حمد النهروالي (1511-1582) الذي ضم اليمن والمدينتين المقدستين ومنطقة البحر الأحمر، هو في الواقع فريد في رؤيته العابرة للولايات، وهو مثل على التفاعل ثنائي اللغة الشبيه بما قدمه انتشار تاريخ ابن زنبل، فقد ترجمه إلى التركية العثمانية وأكمله قائد عسكري عثماني عُين في اليمن أثناء المحاولة العثمانية الأخيرة والعقيمة للاحتفاظ بالولاية في بداية القرن السابع عشر، وفي ذلك الوقت ومنذ أواخر القرن السادس عشر، فإن مجموعة صغيرة من الإداريين المحليين بدئوا بإصدار تواريخ لولاياتهم الخاصة كتبت بالتركية العثمانية مع اختلاط كثيف بالعربية، ولكنها أيضاً دمجت الفرمانات السلطانية والوثائق المماثلة من إسطنبول.

وفي نفس الوقت فإن العلماء وبقية المتعلمين في العاصمة العثمانية كانوا يصدرون معاجم للتراجم، عادة ما تتضمن أعضاء بالمهن الرئيسة كالعلماء والشعراء، وكانت هذه المؤلفات متأثرة بلا شك بالنماذج الأولية العظيمة في الفترة المملوكية كالتواريخ المحلية التي تلخص حياة المتوفين حديثاً من

الشخصيات الهامة في كل نهاية سنة، وإن صنف التواريخ الحولية ومعاجم التراجم اندمجت وتوجت في تاريخ مصر لعبد الرحمن الجبرتي الذي يغطي الفترة من السنة الهجرية 1100 (1688) إلى 1236 (1821) أي قبل وفاته بأربع سنوات تقريباً، ومع ذلك، وعلى عكس الرأي الذي ساد زمناً طويلاً، فإن الجبرتي لم يكن متفرداً بإحياء التراث التاريخي المملوكي، فإن روايته تدين بأكثر مما اعترف به بنفسه لحوليات سابقة من القرن الثامن عشر، في الوقت الذي كانت فيه تراجمه مع وفياته تأخذ مكانها إلى جانب جمهرة من معاجم التراجم التي أُلفت في العواصم المحلية وعاصمة الدولة في القرن الثامن عشر، وفي الواقع فإن المؤرخ كان قد بدأ جمع التراجم لدعم مشروع تراجم واسع عبر الولايات بادر به مفتي دمشق الأكبر خليل المرادي بالتعاون مع مرتضى الزبيدي، وجرت رياح القدر بما لا تشتهي السفن، فتوفي المتعاونان في سنة الطاعون 1791، تاركين الجبرتي مع عمل الزبيدي غير المنتهي من التراجم، إلى أن وجد الفرصة لدمجها في تاريخه بعد عقود، وقبل وفاة المرادي كان قد ألف المادة التي جمعها في معجم تراجم لعلماء وأعيان، من سوريا غالباً، في القرن الهجري الثاني عشر، وهو يعادل القرن الميلادي الثامن عشر تقريباً.

2 - التدفق السكاني والثقافة الأدبية

وعموماً فإن انتشار العلماء والموظفين والصوفيين والجنود والتجار على امتداد المجال العربي العثماني أنتج مؤلفات عكست طبيعة اللقاءات والمبادلات الثقافية واللغوية بين مختلف المناطق في العالم العثماني، وإن مصطفى علي وهو الموظف من القرن السادس عشر وأحد "كتّاب الانحدار" الذي كتب في سنة 1599 "وصف القاهرة"، كان كتابه هذا يندرج تحت الفئة المذكورة من المؤلفات، رغم أنه مثل غالبية هذه الأعمال، كان دافعه برنامج المؤلف الخاص بالمنافسات المهنية في إسطنبول، وإن القواميس أيضاً يمكن وضعها في هذه الفئة، والشهيرة منها ما كتبها علماء تمتد جذورهم في أماكن بعيدة، وهذا ليس من الصدف، كما في حالة قاموس العربية المصرية العامية [دفع العسر عن كلام

أهل مصر] ليوسف المغربي (توفي سنة 1610) الذي يدل لقبه على تحدره من شمال إفريقيا، أو حتى عمل الهندي المغترب، الزبيدي، وهو القاموس العظيم تاج العروس، أما المؤرخ السوري المحبي، وهو من القرن السابع عشر، فقد ألف في نفس الوقت قاموساً [هو قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل] عن الكلمات الأجنبية التي دخلت اللغة العربية المتداولة [في زمنه]، وهو إشارة إلى إدراكه الأثر اللغوي للسيولة السكانية* في العهد العثماني، ويستحق "كتاب الرحلات" [سياحتنامه] لرحالة القرن السابع عشر القريب من البلاط أوليا جلبي (حوالي 1611-1682) تنويهاً خاصاً هنا لأنه أَلّف في العقد الأخير تقريباً من حياة المؤلف وهو الذي قضى هذه الفترة في القاهرة، وفي هذا العمل يظهر دقة مدهشة في رصد الاختلافات الثقافية بين الشعوب الكثيرة التي تسكن المجال العثماني، ويتضمن كذلك أمثلة من لغاتهم وأساطيرهم الشعبية، ولكننا لم نعرف بدقة لماذا اختار المؤلف القاهرة للاستقرار فيها، وهذا ينطبق أيضاً على مكانته التي لا نعرفها في مجتمع القاهرة، وفي الواقع فإن بقاءه في المدينة، والظروف التي كتب فيها روايته لرحلته، والجمهور الأولي الذي تلقاها، موضوع ملائم للدراسة.

❖ الاستنتاج

باختصار، إن الحياة الدينية والثقافية في الولايات العربية العثمانية شملت مجموعة واسعة من الوظائف والتحركات والاتجاهات، واستوعبت أشخاصاً من مجموعة واسعة ومتباينة من الطبقات والمناطق والمهن والمستويات التعليمية،

* لم أجد كلمة أخرى تعبر عن المعنى القوي الذي أرادت المؤلفة التعبير عنه في عبارة demographic fluidity حيث نجدها كما سبق تعبر بكلمة أخرى دالة مثل الدفق السكاني demographic flux للدلالة على كثرة التنقلات التي شهدها العالم العربي في العهد العثماني بمجاله الممتد، وهي تنقلات أنتجت آداباً عدة، ونحن هنا أمام دحض قوي لفكرة العزلة التي أشيعت عن ذلك الزمن حيث صورت أهله خلف ستار حديدي في حيز ضيق حجر على عقولهم ومنعهم من رؤية آفاق جديدة وهذا يخالف الوقائع التي تعرضها المؤلفة أمامنا.

وكان أثر الشخصيات الدينية وحدها على المجتمع متبايناً بشدة كذلك، هذا إذا لم نذكر أثر الفئة الأوسع من المثقفين، ويتراوح ذلك الأثر من مجرد النقل المحسوس للأفكار بين أفراد النخبة الثقافية مروراً بإصدار قرارات تؤثر في قطاعات واسعة من المجتمع إلى النشاط العمومي الذي يمكن أن يغلق أسواقاً رئيسة في المدينة، وربما شارك جميع أعضاء المجتمع المحلي العثماني في مؤسسات وجماعات دينية بشكل ما في مرحلة ما في الحياة، وغالباً بدرجة معينة من الانتظام، وبهذا فإن دراسة المؤسسات الدينية وأنصارها تمهيد مناسب لتفحص أوسع للفئات الاجتماعية في الولايات العربية العثمانية*، وهذا ما سيشغل الفصول الثلاثة القادمة.

---

* أعتقد أن الصورة التي تعرضها المؤلفة تدحض فكرة الجهل والركود التي سيطرت على الأذهان زمناً طويلاً.

الفصل السابع

حياة المدن والتجارة

❖ مدن الولايات العربية

قبل أربعة أو خمسة عقود [من نشر الكتاب سنة 2008] كانت عبارة "المدينة الإسلامية" مريحة وواسعة الاستخدام ويرجع أصلها إلى حقيقة أن العلماء المتخصصين في المشرق العربي الإسلامي لاحظوا أنماطاً محددة من البناء والوظائف تشترك فيها المدن التي انتمت تاريخياً إلى الكيانات السياسية الإسلامية، ومع ذلك فكما وضحت الأبحاث الجديدة فإنه من المضلل الاعتقاد أن الإسلام نفسه يمكنه شرح مظهر وعمل هذه المدن، ذلك أن الوظائف في هذه المدن تأثرت كثيراً بظروف تأسيسها ومواقعها وعوامل مناخاتها، ولا شك أيضاً بالسوابق التي سارت عليها المدن في الكيانات السياسية السابقة.

1 - الموقع

كثير من المدن العربية الكبرى مثل القاهرة ودمشق وحلب وبغداد والموصل موجودة في الدواخل، وحتى البصرة في جنوب العراق موقعها داخلي بعض الشيء على حافة ما كان حتى بداية تسعينيات القرن العشرين منظومة من المستنقعات (وقد اتخذت حالياً الخطوات الأولى لاسترجاعها مرة أخرى)، ومثل هذا الموقع أعطى هذه المدن تاريخياً دفاعاً طبيعياً ضد هجوم الأعداء: فهي لم تكن معرضة للهجوم من البحر، والمحيط حماها أيضاً من الهجوم براً، هذه المدن عموماً لم تكن تتبع قواعد مدن يونانية رومانية عديدة وعواصم

أوروبية أساسية، والتي كانت مراكز تجارية تقع على ساحل البحر، وهذا لا يعني أن الحكومات الإسلامية لم تأبه بالتجارة، فجميع المدن المذكورة آنفاً كانت مواقعها للإفادة من الطرق التجارية البرية، وفي حالة القاهرة والمدن العراقية، للإفادة من طرق التجارة النهرية، ومع ذلك لم تكن التجارة هي دائماً على رأس الأولويات فيما يتعلق بالموقع.

2 - التصميم

إن الدوافع العسكرية وراء بناء بعض هذه المدن انتقلت إلى تصميمها، فكثير من المدن تمركزت حول حصن أو قلعة حيث أقامت الحامية وكان الحاكم العسكري للمدينة يعقد مجلسه، وقد أصبحت القلعة ظاهرة منتشرة بعد القرن الحادي عشر عندما ترك الحكم العباسي المركزي المكان للإمارات المستقلة المتنافسة، وعندما صارت القبائل البدوية والتركمانية تهدد حياة الاستقرار بشدة، وعندما ظهر الصليبيون للمزة الأولى في مشهد الأحداث، وبذلك بنى صلاح الدين، القائد الكردي الذي أزاح الفاطميين، قلعة القاهرة الضخمة في نهاية القرن الثاني عشر، وأعاد أخوه بناء قلعة دمشق التي كان السلاجقة قد بنوها ولاً، وكذلك أضاف ابنه الكثير لقلعة حلب التي أسستها سلالة شيعية عربية في القرن العاشر.

وكانت الأسوار المتينة مهمة جداً لدفاعات المدينة، وكانت الأماكن الأقرب إلى الأسوار أو التي تقع خارجها مباشرة تكرس للصناعات الملوثة وذات الروائح الكريهة لاسيما الدباغة والصباغة، وكانت المنطقة التي تقع خارج السور موقعاً عاماً لأسواق الماشية، وإن أسواق الغنم مازالت موجودة إلى الآن خارج أسوار المدينة القديمة في كل من القدس وصنعاء، أما في القاهرة فيمكن العثور على أحدها عند مدخل الحي الجنوبي للفسطاط حيث كانت مدينة مستقلة في العهد العثماني.

ومن الطبيعي أن نفترض أن قلعة قصر الحاكم وجدت في مركز المدينة، ولكن الحال ابتعد شيئاً فشيئاً عن ذلك في العصور الوسطى، إذ كانت المدن

العربية الكبرى تمتد إلى ما بعد الأجزاء المركزية التي بناها الفاتحون أو المؤسسون المسلمون الأوائل، وكذلك اختلف تصميم المدينة تبعاً لوضعها السياسي أو الاقتصادي -عاصمة دولة أو عاصمة ولاية أو سوق إقليمي- وكذلك كيفية تعاقب السلالات عليها، وكذلك تقلبات سطحها، وفي سنة 762 مثلاً، عندما أسست بغداد بصفتها عاصمة جديدة للخلافة العباسية، أنشئ قصر الخليفة في مركز المدينة الدائرية، ولكن بحلول زمن الغزو المغولي سنة 1258، كانت قصور كثيرة قد أنشئت خارج المدينة الدائرية وعلى طول الضفة الغربية لنهر دجلة، في الوقت الذي كان فيه قصر الخلافة الأصلي وأبنية أخرى قديمة قد سارت في طريق التحلل أو اختفت كلياً، وبعد الغزو المغولي لم تعد بغداد قط عاصمة لدولة، وفي ظل الحكم العثماني افتقدت المدينة أبنية عسكرية أساسية رغم موقعها الاستراتيجي قرب الجبهة الإيرانية، وفي القاهرة أيضاً، بنى صلاح الدين القلعة جنوب شرق المدينة الفاطمية القديمة، ربما ليبعد نفسه عن النفوذ الفاطمي، ولكن بلا شك للإفادة أيضاً من الارتفاع الذي يوفره جبل المقطم، وعلى العكس في كل من حلب ودمشق فإن قلعة القرون الوسطى تقف وسط المدينة، وفي حلب على الرابية القديمة التي تكونت المدينة حولها.

3 - المساجد

ومما يعد من الأكثر ضرورة للبنية الأساسية المدنية المساجد والأسواق، والتي كانت مواضعها عادة قريبة جداً من بعضها البعض، وكانت المؤلفات قبل نصف قرن مضى تعزو ذلك لما كانت تعده السمات المدنية والتجارية الملازمة للإسلام: فالنبي محمد [صلى الله عليه وآله وسلم] قبل كل شيء عاش في مركز مدني تجاري وكان هو نفسه تاجر قوافل، وبينما أدت المدن بالتأكيد دوراً محورياً في تطور الإسلام، فإن التأكيد كان أقل من ذلك على دور المسجد بصفته مكاناً مركزياً للاجتماع يمكن أن يدعم السوق كذلك، ومن المؤكد أن ظاهرة مكان العبادة المجاور للسوق هي شائعة في مجموعة كبيرة من المجتمعات التي تعتنق أدياناً مختلفة، وفي المدن العربية الرئيسة حيث يوجد

مسجد مركزي وسوق خدم دائماً (ومازال يخدم) بصفته محور الحياة، وفي قاهرة أواخر السلطنة المملوكية ثم السلطنة العثمانية، كان جامع ومدرسة الأزهر والسوق المجاور المعروف بخان الخليلي الذي أنشئ على يد الأمير المملوكي شركس خليل في سنة 1382، هو المحور الذي نتحدث عنه، وفي دمشق كان الجامع الأموي القديم يقف بجوار عدد من الأسواق بنيت في العهد العثماني، ومنها اثنان بناهما آل العظم، وكان الحال يشبه ذلك في حلب وبغداد والبصرة والموصل.

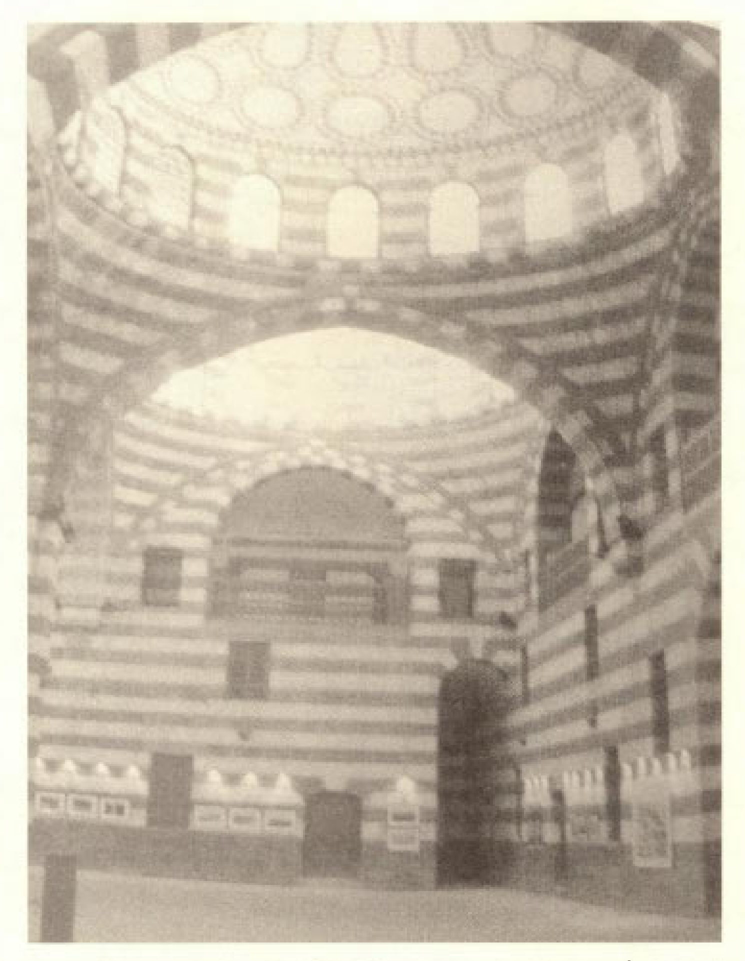
وكان النمط الذي تمول به هذه المساجد يساهم في صلتها بالأسواق، ففي أثناء العصور الوسطى، وفي ظل العثمانيين كذلك، كان أكثر الوسائل لتمويل بناء وصيانة المساجد، وكذلك المدارس ومطاعم الفقراء والمستشفيات والأعمال الخيرية والعمومية الأخرى، هو الوقف، فإذا أراد الوالي العثماني أو الوجيه المحلي أن يبني مسجداً، كان عليه أن يزوده بما يلزم للصيانة بالإضافة إلى نفقات التشغيل: مثل رواتب الإمام الذي يؤم الصلوات اليومية، والخطيب الذي يتلو خطبة الجمعة، والمؤذن الذي يدعو المؤمنين للصلاة، والعمال الذين يكنسون الأرض، وهكذا، وبطريقة شبيهة بما وصفناه في الفصل السادس عن المدرسة، كان عليه الذهاب إلى القاضي في المحكمة لتسجيل صك يتعهد فيه بأن إيجارات محلات أو أراض معينة ستكرس للصيانة هذا المسجد، وكانت هذه العملية تسير في اتجاه تكوين مجمع يتكون من المسجد أو مؤسسة خيرية أخرى، والسوق الذي يوقف ريعه على ذلك، وإن إيجاد الأوقاف الممنوحة لمساجد كبيرة ذات مواقع مركزية، كان في الواقع طريقة بارزة نشأت ونمت بواسطتها المدن في العهد العثماني.

4 - الأسواق

إن ذكر الأسواق في المدن العربية يستحضر دائماً صوراً للبازارات المزدحمة ومتعددة الألوان، وهذه الأسواق المفتوحة تسمى باللغة العربية "سوقاً" وهو مصطلح ينطبق أيضاً على شارع يتركز فيه العاملون في حرف

معينة، ومعظم المدن العربية الرئيسة لديها أو كان لديها سوق النحاسين، لأن أواني النحاس كانت ضرورية للطبخ والغسيل بالإضافة إلى مهام أصعب مثل خلط الأدوية.

وعلى العكس من ذلك فإن اسم "الخان" ينطبق على أبنية مسقوفة ومعقدة كانت منذ وقت مبكر في القرن الثامن قد صممت خصيصاً لتجار المسافات البعيدة، وكانت عادة أبنية مكونة من طابقين، الطابق الأرضي منهما يوفر خدمات تخزين البضائع، واصطبلات أو أعمدة لربط الدواب، وفي الطابق الأول غرف حيث يمكن للتجار أن يستريحوا، هذا بالضبط هو في الواقع وضع سوق خان الخليلي في القاهرة، وربما كان معظم القراء الغربيين يعرفون هذه الأبنية باسم سراي القافلة caravanserai لأنها كانت تؤدي دور الاستراحات للقوافل بين البلدات الرئيسة دائماً، وقد بنى السلاجقة منها في نهايات منعزلة لطرق على امتداد إيران ووسط الأناضول، ومع ذلك ففي العهد العثماني وجدت الخانات في عموم المدن الرئيسة، حيث أصبحت مراكز بيع وشراء بضائع معينة في تجارة المسافات الطويلة لاسيما الأنسجة والقهوة، وفي إسطنبول ومدن أخرى في الأناضول كانت هذه الأسواق المغطاة يطلق عليها بدستان وهي كلمة محورة من الكلمة الفارسية بزاز ستان أي مكان القماش، ومن نماذج هذا النوع من استراحات القوافل المدنية في العواصم العربية الخانات الكبيرة التي أوقفها آل العظم في دمشق لاسيما خان أسعد باشا الذي تأسس سنة 1752 والذي ميز بناءه الخطوط السوداء والبيضاء وهي العلامة المميزة لآل العظم (انظر الفصل الخامس)، وهذا ما جعله نموذجاً مدهشاً بصورة خاصة.



الصورة 7 . 1: خان أسعد باشا في دمشق (1752) الذي تم ترميمه في ثمانينيات القرن العشرين وهو اليوم أرض للمعارض، وفي الصورة معرض للصور. المصدر: تصوير المؤلفة.

وفي مصر كانت الاستراحات المدنية المتخصصة في بضائع محددة تعرف بالوكالات، ومنذ العهد الفاطمي انتشرت هذه الوكالات في القاهرة والإسكندرية بالإضافة إلى المدن التجارية في المناطق الفرعية، وإن حقيقة كون هذه البنايات كانت تسمى أيضاً قيصرية، نسبة إلى القيصر، ربما تشير إلى وجودها في مصر منذ عهد الإمبراطورية الرومانية، وكان التجار يستعملون الوكالة مكتباً عملياً حيث يمكنهم استقبال البريد هناك وبيع بضائعهم خارج المخازن في الدور الأرضي، والتفاوض أيضاً على عقد الصفقات، ويمكن أن تكون الوكالة جزءاً

من ملكية وهبت لوقف مسجد، ومحلات التجار تزوده بالموارد المالية لصيانته، وفي نفس الوقت فإن التجار الأقل شأناً وحتى الطبقة الحرفية يمكنهم العيش فيما يرقى إلى شقق إلى جانب أو فوق الوكالة، مثل هذا المبنى كان يُعرف "بالربع" وهو مصطلح من الفعل ربع: أي يقيم أو يعيش، وهذه المباني مشتقة من بناء البيوت في المدن المتوسطية في الإمبراطورية الرومانية، فقد كان البيت على شكل شقة من طابقين أو ثلاثة طوابق حيث تعيش مجموعة من العائلات مشتركة في السلالم والبئر والمرحاض، والربع ممكن أن يكون منفرداً أو يشغل الطوابق العليا من الوكالة سواء كان عددها اثنين أو ثلاثة، وكان التجار والحرفيون الذين تقع محلاتهم في الوكالة يجدون أنه من المناسب السكن في هذا النوع من البيوت، وأثناء العهد العثماني وهب عدد من ولاة مصر وكالات لتكون أوقافاً كما فعل ذلك خصيان الحريم المبعدون، وإن صكوك الأوقاف كانت تخصص هذه الوكالات لبضائع محددة مثل الكتان أو الحرير أو القهوة.

5 - الشوارع والأحياء والبيوت

ومن أوائل ما يلفت نظر الرحالة الغربي في الأحياء القديمة في المدن العربية شبكة الشوارع المعقدة، بعيداً عن بعض المحاور الرئيسة القليلة، وبدلاً من الشوارع العريضة المنتشرة وفقاً للشبكة التي تميز بعض مدن أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية -وليس من الصدف أنها تميز المدن الرومانية- يجد المرء مساحات مكتظة كمزارع الأرانب بشوارع ضيقة يبدو أنها تنتشر بلا تخطيط، وقد عد أكثر من مؤلف عن المشرق العربي الإسلامي هذه الشبكة من الشوارع المتعرجة تعبيراً مجازياً عن "العقل الشرقي" المتميز بالتفكير المتعرج والمعقد الذي يصعب تحليله وليس واضحاً وعقلانياً كالعقل الغربي، ومع ذلك هناك تفسيرات عقلانية لهذه الشبكة من الشوارع، لاسيما في الحاجة المستمرة للأمان التي وجدت على أساسها كثير من المدن الإسلامية، فالغريب أو اللص أو قاطع الطريق سيتراجع أمام هذه الشوارع المتعرجة عن الدخول في حي غير مألوف، وزيادة على ذلك فإن هذه الشوارع الضيقة والملتوية لم تكن تبدو غير منطقية في

مجتمع ترك عربات العجلات، وفي دراسة لافتة للنظر لريتشارد بوليت Richard Bulliet عنوانها الجمل والعجل The Camel and the Wheel أوضح أن الجمل الذي استخدم حيواناً للحمل حل محل العجل بصفته وسيلة نقل في المشرق خارج الأناضول وشمال إفريقيا بداية من انحلال الإمبراطورية الرومانية واستمر حتى إعادة إدخال العجلات مع التدخلات الأوروبية في القرن التاسع عشر[26].

وكان الهاجس الأمني خلف تخطيط الأحياء السكنية كذلك، والتي كانت تُعرف بالعربية حارات (ومفردها حارة) أو محلات (ومفردها محلة)، وكان الحي النموذجي يتكون من شبكة من الشوارع الضيقة، وعادة لا تزيد عن مجرد أزقة على أطرافها بيوت ثم تلتقي في طريق مسدود، وكان الحي يغلق في الليل للتأكد من أن السكان وحدهم يمكنهم دخوله، ولم يكن هناك من يقرر من يعيش في حي ما سوى أهله، وكان التجار هم الذين يسيطرون على الحي المجاور للسوق أو الوكالة التي تقع فيها محلاتهم، وأحياناً فإن الحي يسيطر عليه أعضاء في دين أو قومية معينة، وأحياناً كان المسيحيون أو اليهود يميلون للتجمع معاً إما إلى جانب السوق الذي يرتادونه أو إلى جانب الكنيسة أو الكنيس، ومع ذلك فإن سجلات المحاكم ووثائق الأوقاف تظهر أن المسلمين كانوا يعيشون إلى جانب المسيحيين واليهود، وأن الأثرياء كثيراً ما عاشوا قرب الفقراء أو الأقل حظاً.

كانت قيادة الحي تستقر عادة على شيخ الحارة، ويكون غالباً رجلاً أقام طويلاً فيه وذا مستوى مالي آمن، ومعروفاً لدى الجيران، وذا شخصية محمودة، وهذا النوع من القيادة الراسخة كان ضرورياً لكي تقوم المدن في الولايات العربية بأداء وظائفها، بل لكي تقوم بذلك المدن العثمانية عموماً، حيث لم يكن هناك حكومات بلدية بالمعنى الحديث، ومن المؤكد أن البلديات وجدت في مصر وسوريا في ظل الإمبراطورية الرومانية، ولكنها انحلت في الفترة البيزنطية، أما في العراق فربما لم تتأسس البلديات أصلاً قبل القرن التاسع عشر، وفي غياب منصب المحافظ، قام القضاة ونوابهم بالدور الرئيس في الإشراف على الأعمال اليومية للمؤسسات المدنية، وبالإضافة إلى ذلك كان في معظم المدن الأكبر رئيس للشرطة يُعرف بالوالي أو الصوباشي، وهو منصب عسكري، عادة

ما كان يشغله الإنكشارية المقيمون، وصاحب هذا المنصب كان مسئولاً عن الحفاظ على النظام العام، وكان شيخ الحارة هو الذي يعترف به سكان حيه بشكل غير رسمي بصفته من يمثلهم أمام تلك السلطات.

وكانت المساكن ملتصقة بعضها ببعض في الأحياء، وذلك تبعاً لمتطلبات الأمن والقلة النسبية لمواد البناء مثل الخشب، في معظم المناطق، وعموماً كان البيتان يشتركان بحائط واحد، ومع ذلك فرغم هذا القرب الشديد، بل ربما بسببه، كان هناك اهتمام كبير بالخصوصية، وعادة فإن ما يواجه شخصاً قادماً من الشارع يقترب من منزل، ليس أكثر من سور أبيض من حجر مبيض أو آجر، والزائر يعبر ركناً ليجد نفسه أمام المدخل، وفي الداخل قد يكون هناك فناء.

في الواقع إن ما يسمى فناء البيت صار صورة نمطية فعلية، مثل "المدينة الإسلامية"، وفي هذا النوع من المنازل تصطف الغرف حول فناء مركزي مفتوح، أما غرف الاستقبال والغرف الخاصة، ومن ضمنها الحريم حيث تقيم النساء، فإنها تكون في الطابق العلوي، في الوقت الذي يكون فيه الطابق الأرضي للمخازن والمطابخ، وهكذا إذن كان المنزل الإسلامي، ومع ذلك، وكما أشار أندريه ريمون، فإن هذه البيوت كانت معروفة في منطقة البحر المتوسط، فالفيلات الرومانية سارت على نفس النمط وهو الذي احتفظت به إسبانيا المسيحية، وزيادة على ذلك فإن المناطق الإسلامية غير المتوسطية اختلفت بيوتها كثيراً عن هذا النوع، ومن الأمثلة الواضحة البيت النموذجي في اليمن الذي كان نوعاً مميزاً جداً من المباني الشاهقة متعددة الطوابق من الآجر الطيني، وفي الأناضول وشمال سوريا حيث صار الفناء غير مناسب بسبب المناخ البارد نسبياً، فأصبح البيت مغلقاً كلياً، الطابق السفلي من حجر عازل، والطابق العلوي من الخشب أو يرصع الخشب بناءه، وبعيداً عما يتطلبه المناخ، فإن منزل العائلة الواحدة الذي يحتوي على فناء كان نموذجاً حضارياً ولكن لا يتحمل نفقاته كثير من الناس، وعادة فإن العائلة الممتدة الكبيرة تكون مضطرة للحشر في بيت واحد أو أن تتشارك عدة أسر في فناء واحد حيث يوجد بئر ومرحاض مشتركان، وفي هذه الأحوال فإن وجود الحريم، وهو جناح مستقل

من الغرف يعمل مأوى ومساحة اجتماعية للنساء، لم يكن عملياً.

6 - التغير المديني في الفترة العثمانية

تغيرت المدن العربية في ظل الحكم العثماني، ومن الواضح أنها نمت سواء في عدد السكان أو في العمران، وكان أندريه ريمون واحداً من أوائل العلماء الذين وضحوا ذلك، وقام في عمله هذا بتحطيم أسطورة عنيدة تدعي أن الحياة في المدن ركدت وتراجع عدد سكانها في ظل الحكم العثماني، فالآثار الباقية تشير إلى زيادة البناء خارج أسوار القرون الوسطى في القاهرة ودمشق وحلب وبغداد والبصرة وتونس والجزائر في الفترة العثمانية، وفي هذا الوقت فإن التواريخ وسجلات المحاكم الإسلامية توثق نقل الصناعات غير المرغوبة من الناحية الجمالية، لاسيما المدابغ، مع زيادة عدد السكان والانتشار فيما وراء الأسوار، وبالإضافة إلى ذلك فإن المساجد والمقابر ظهرت في أماكن حيث لم يكن هناك أحد في السابق، وزادت أعداد الحمامات العامة، وهو ما يشير إلى تجمعات أكثر من الناس على امتداد أوسع من المساحات، وزيادة على ذلك، فسجلات المحكمة تدون شراء ونزاعاً على ممتلكات في أحياء جديدة، أو وجود سكان معينين -نخب أو غير مسلمين أو تجار- يعيشون في أحياء لم يتواجدوا فيها سابقاً، وهو ما يشير إلى تحولات سكانية، واستناداً إلى نتائج أبحاث ريمون، يمكننا أن نقدر أن معدل نمو المدن العربية 50% بين بداية القرن السادس عشر ومنتصف القرن الثامن عشر، وبهذا نمت القاهرة من عدد سكان تحت 200 ألف نسمة في زمن الفتح العثماني إلى الذروة فوق 300 ألف نسمة في نهاية القرن السابع عشر، وذلك قبل سلسلة أزمات مناخية وطواعين وشح الغذاء بالإضافة إلى صراعات النخب مما جعل عدد السكان يهبط في نهاية القرن الثامن عشر.

وهناك أسطورة، أو على الأصح تفسيراً مستمراً للواقع المديني في الولايات العربية العثمانية وهو أن العثمانيين لم يتركوا أثراً معمارياً ذا قيمة في عواصم الولايات، وعلى الأصح كان هدفهم الرئيس هو الحفاظ على ما سبق

بناؤه فيما قبل عهدهم، لاسيما الموروث المملوكي، ومن المؤكد أن العثمانيين اتبعوا خطة مختلفة بعض الشيء عما ساد في منطقة البلقان العثمانية، فعواصم الولايات العربية كانت قبل كل شيء مدناً رئيسة في دول إسلامية عظمى، وفي بعض الحالات مثل القاهرة، كانت عواصم لهذه الدول، والمباني العثمانية في مثل هذه المدن أظهرت رغبة واضحة في احترام ما شادته الأنظمة الإسلامية السنية السابقة بل حتى تطويرها بإلحاق أوقاف جديدة بأوقاف المماليك الموجودة أصلاً، وفوق ذلك فإن الولاة العثمانيين والوجهاء المحليين أصلحوا وجددوا، وفي بعض الأحيان مددوا المباني قبل العثمانية، وأضافوا إليها المنارات الرشيقة المميزة بأشكالها الشبيهة بأقلام الرصاص، في مساجد قائمة فعلاً، وهكذا فإن الجامع الأموي في دمشق يحتضن منارة عثمانية مميزة، تعلوا بطريقة فنية فوق قاعدة من القرن الثالث عشر، أما الجامع الأزهر في القاهرة فإنه يظهر إضافة على الطراز العثماني لا تخطئها العين في البوابة الرئيسة، وتم ذلك على يد وجيه القرن الثامن عشر عبد الرحمن كتخدا القازدغلي، وإن المساجد والمدارس والأبنية الأخرى التي أنشأها الولاة العثمانيون والوجهاء المحليون يمكن أن تضم طرازاً محلياً قبل عثماني مع عناصر عثمانية تقليدية أو من الممكن أن تغلب طرازاً على آخر كما لاحظنا في الفصل الخامس، ومع ذلك فإن مقاربة العثمانيين لرموز العمارة التي تسبق وجودهم في الولايات العربية تشترك بمعالم أساسية مع مقاربتهم المتبعة في البلقان والأناضول، فمن المؤكد أنه في الأناضول لم يسمح العثمانيون ببقاء قصور الإمارات التركية السابقة، ولكن في القسطنطينية والبلقان، هناك نمط واضح من الحفاظ على الأبنية، والأهم من ذلك الكنائس، البيزنطية (وفي جنوب اليونان وقبرص، الأبنية البندقية وأبنية أسرة لوزنيان) وصبغها بالصبغة العثمانية، وذلك بإعادة تزيينها وإضافة أبنية جديدة عليها، ومن الطبيعي أن تحويل كنيسة بيزنطية إلى مسجد له من الصدى الشعبي ما يختلف عن إضافة لمسات عثمانية إلى مدرسة مملوكية، ومع ذلك فمن الناحية المعمارية فإن الأثرين متشابهان في صبغ المشهد المديني بالصبغة العثمانية.

وفي نفس الوقت فإن فتح أراض كانت مقرات للمقدسات الإسلامية منح العثمانيين فرصاً لاستعراض التزامهم الديني معمارياً بواسطة التجديدات والإضافات للأبنية الإسلامية الموجودة، وفي ظل سليمان الأول، كما لاحظنا في الفصل الخامس، فإن قبة الصخرة التي بنيت في عهد الأمويين في نهاية القرن السابع، قد حولت من الخارج بإضافة القرميد العثماني المميز من مركز القرميد الشهير في إزنيق (نيقية البيزنطية) في غرب الأناضول، وفي بغداد غيّر سليمان القبة فوق قبر [الإمام] أبي حنيفة (699-767) وهو ملهم المذهب الحنفي الذي اتبعه العثمانيون، وذلك بعد تعرض القبر للهدم على يد الشاه إسماعيل مؤسس الإمبراطورية الصفوية، كذلك أشرف سليمان على ترميم مجمع المسجد النبوي وقبر النبي [صلى الله عليه وآله وسلم] في المدينة، مضيفاً المآذن ذات الطابع العثماني ومحراباً جديداً متوجهاً نحو القبلة، مع تغيير القبة الخضراء فوق قبر النبي [صلى الله عليه وآله وسلم] والتي أضافها أصلاً السلطان المملوكي قايتباي (حكم بين سنتي 1468-1496)، وفي مكة قام المعماري الكبير سنان بتجديد مصلى المسجد الحرام في سنة 1571 بطلب من السلطان سليم الثاني (حكم بين سنتي 1566-1574) ابن سليمان، وبعد ستين سنة خربت السيول مكة [المكرمة] فأعاد السلطان مراد الرابع (حكم بين سنتي 1623-1640) فعلياً بناء المسجد الحرام والكعبة [المشرفة] في مشروع ضخم أشرف عليه قائد الحج المصري، كما أن استعادة مراد لبغداد من الصفويين في سنة 1638 أوحت بتجديد كبير آخر لقبر [الإمام] أبي حنيفة الذي كان قد دُمر في احتلال الشاه عباس للمدينة، وقد منحت مشاريع التجديد هذه السلالة العثمانية فرصاً لتأكيد وصايتها على المواقع المرتبطة بالنبي [صلى الله عليه وآله وسلم] والهوية الدينية الحنفية السنية للبيت الحاكم، وفي نفس الوقت جعل هذه المواقع عثمانية بواسطة تزيينها ببراعة بالمآذن والقرميد.

إن سياسة التجديد والعثمنة امتدت أيضاً حتى إلى العتبات الشيعية المقدسة في العراق، إن المقامين الأكثر قداسة عند الشيعة هما ضريح علي بن أبي طالب [عليه السلام] في النجف، وضريح ابنه الحسين [عليه السلام] في كربلاء، وقد بنيا في القرن العاشر عندما قام الأمراء البويهيون الشيعة الذين كانوا قد غزوا

العراق من شمال إيران قبل عقود قليلة من ذلك التاريخ، بحكم المنطقة باسم الخلفاء العباسيين ظاهراً، وقامت السلالات التالية بترميم الأبنية وتطوير المناطق المحيطة بها، وكانت الأضرحة مهمة جداً للصفويين الذين دعموا التشيع الاثني عشري في أراضيهم، وبعد إخضاع جنوب العراق من الآق قويونلو التركمان، قام الشاه إسماعيل بزيارة الضريحين وتجديد قبر الحسين [عليه السلام]، وفي الفترة بين 1623-1638، نجح الشاه عباس الأول في الاستيلاء على بغداد وجنوب العراق من العثمانيين وقام بتغطية القبة فوق ضريح الحسين [عليه السلام] بالقرميد الأزرق الوارد من كاشغر بغرب الصين (لم تتم تغطية الضريحين بالذهب إلى فترة امتدت من أواسط القرن الثامن عشر إلى نهايته بعد انهيار الصفويين)، ونظراً للارتباط الشديد بين المقامات والتشيع، لاسيما بالعدو الصفوي، يمكننا أن نتوقع أن يعاملها العثمانيون بقسوة ما أن يستعيدوا النجف وكربلاء أو تسقطا بأيديهم، ولكن العثمانيين السنيين يوقران علياً والحسين [عليهما السلام] حتى دون الاعتقاد بالإمامة وفقاً للمذهب الشيعي، ولهذا فإنهم لم يقوموا بتحطيم أو تسوية الضريحين بالأرض، بل على العكس، قام السلطان سليمان الأول بزيارة الضريحين بعد فتح وسط وجنوب العراق واستعادتهما من الصفويين سنة 1534، ورمم قناة الري واستعاد البساتين قرب قبر الحسين [عليه السلام]*، وقام كذلك السلطان مراد الثالث (حكم بين سنتي 1574-1595)

---

* لفت تصرف السلطان سليمان القانوني بصفته سلطاناً لكل المسلمين وليس لطائفة معينة انتباه من دونوا هذه الحوادث، وفي ذلك يقول الدكتور محمد أنيس: "ولقد كان سليمان حريصاً أشد الحرص في سياسته الدينية حتى لا يسيء إلى مشاعر الشيعة باعتباره سلطاناً سنياً، فخرج من بغداد في رحلة في أنحاء العراق ليزور الكثير من أضرحة الشيعة، ثم أوقف مقاطعات مغلة للمقاصد الدينية الشيعية والسنية على السواء، ولم يشغله من الواجبات أكثر مما شغله التعرف على موقع قبر أبي حنيفة وإعادة بناء ضريحه، وكان الإيرانيون من الشيعة قد هدموا القبة والضريح ودنسوا الرفات نفسه، ثم زار سليمان العتبات المقدسة في الفرات الأوسط، وكانت المناطق حول كربلاء تغمرها مياه الفيضان في الربيع دون أن تسلم العتبات المقدسة نفسها منه، فبنى سداً على المدينة لوقايتها من الفيضان يسمى بالسليمانية، ثم وسع الترعة المعروفة بالحسينية لكي تأتي بالماء باستمرار فزرعت المنطقة حول العتبات المقدسة

بترميم قبر الحسين [عليه السلام] وأضاف مئذنة للمسجد، وإن الإجراء "الجزائي" الوحيد الذي يمكن اتهام العثمانيين باتخاذه ضد أي من المقامين كان في سنة 1638 عندما قام مراد الرابع الذي كان قد استعاد لتوه وسط وجنوب العراق من الصفويين، بتبييض قبة قبر الحسين [عليه السلام] التي كانت قد كسيت بالقرميد بإتقان، ومع ذلك فحتى هذا الإجراء كان موجهاً ضد الصفويين أكثر من كونه عدم توقير للحسين [عليه السلام]، ففي الواقع أن مراداً ومن حوله، الذين كانوا متعمقين في تدين القرن السابع عشر المحافظ، ربما

بالبساتين وحقول القمح، وبعد أن زار سليمان قبر الإمام علي [عليه السلام] في النجف عاد إلى بغداد" كتاب الدولة العثمانية والشرق العربي (1514-1914)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1993، ص 137، ويتضح من سرد الدكتور الفرق الواضح بين زعامة إسلامية تأخذ جميع المسلمين في حسبانها وزعامة تقتصر على فئة معينة، وعموماً كان معظم خلفاء العثمانيين يسلكون السبل المسئولة في هذا الجانب ولا يتخذون من ردود الأفعال الانفعالية سياسة لهم، على عكس كثير من قيادات زمنهم، ولم يقتصر الأمر على السلطان سليمان القانوني وحده، وفي هذا يقول المؤرخ دونالد كواترت: "ولم يهمل السلاطين العناية بشئون رعاياهم من المسلمين الشيعة، وبذلوا ما أمكنهم للحفاظ على الأماكن الشيعية ورعايتها في كل من النجف وكربلاء، وبقوا على هذا النهج إلى ما بعد القرن السادس عشر" كتاب الدولة العثمانية 1700-1922، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004، ترجمة: أيمن أرمنازي، ص 184، وأكد على ذلك الأستاذ الدكتور عبد العزيز الشناوي في موسوعته الشهيرة حيث قال إن الدولة العثمانية، وهي الدولة السنية والمدافعة عن المذهب السني في العالم الإسلامي، قد يسرت السبل أمام شيعة فارس والهند وأفغانستان وغيرهم لزيارة العتبات المقدسة، وكانت في تصرفاتها مثالاً يحتذى في الترفع عن سياسة التعصب الديني والمذهبي"، نافياً أن يكون الحصول على إيرادات الزيارة هو دافعها لذلك لأنها لم تكن تؤلف دخلاً كبيراً للحكومة "وكان في مقدور السلطات العثمانية في العراق الاستعاضة عن مثل هذا المبالغ (أقل من خمسة آلاف جنيه استرليني لسنة 1889 وأقل من عشرة آلاف جنيه في السنة التالية) بتدبير موارد مالية أخرى لخزانة الحكومة" كتاب الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1997، ج2 ص 813-814، وسيطول الحديث لو تطرقنا إلى سياسة الجامعة الإسلامية التي اتبعها السلطان عبد الحميد وما أثمرته من نتائج، ويمكن في هذا مراجعة كتاب "السلطان والتاريخ" للمترجم، في فصل "سياسات آخر أيام الخلافة".

شعروا أن القبة البيضاء أكثر ملاءمة للتوقير الواجب لواحد من أهل بيت النبي [صلوات الله عليهم أجمعين]*.

---

* من هذا الاستعراض السريع للآثار التي شادها العثمانيون في البلاد العربية نلاحظ عدم الإنصاف في الأسطورة التي تزعم أنهم لم يبنوا شيئاً، ولعل توثيق بعض هذه الآثار العديدة هو أبلغ رد على الأسطورة، وفي ذلك يقول المؤرخ أندريه ريمون عن القيساريات التي بنيت في المدن العربية في العهد العثماني: "الخانات عبارة عن مبان رائعة وضخمة، فهي أكبر مباني غير دينية شيدت في العصر العثماني، وكانت تكلفتها بلا جدال باهظة للغاية...ويمثل عدد القيساريات مؤشراً موثوقاً به للغاية للأنشطة الاقتصادية بإحدى المدن...وعلى هذا ليس من المستغرب أن تكون القاهرة في هذا المجال في مقدمة جميع المدن العربية بعدد هائل يقدر بـ 360 خاناً ووكالة أمكن التحقق من وجودها...ولا بد أنه كان يوجد بمدينة حلب حوالي مائة خان لم نستطع التحقق إلا من 56 وتحديد أماكن 53 منها، وفي دمشق أمكن التحقق من وجود 57 خان وفي بغداد 44 والموصل 35.....وتقدم المدن العربية لنا قائمة طويلة من المنشآت المعمارية التي لم تخضع حتى الآن لبحوث منهجية، ومع ذلك فإن تنوعها ووفرتها واضحة لكل من يتجول في الأحياء القديمة لهذه المدن ذات الشهرة التاريخية الكبيرة: ومما لا جدال فيه أن القيساريات من شواهد العصر العثماني المعمارية الأكثر روعة، كما أنها من سمات مميزة لعصر كانت فيه المباني ذات المنفعة لا تخلو من القيمة الفنية" (المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ترجمة: لطيف فرج، ص 187، وفي القسم الخاص بالدولة العثمانية من "أطلس العمارة الإسلامية والقبطية بالقاهرة"، يطالعنا الدكتور عاصم محمد رزق بتفاصيل مصورة في جزأين ضخمين من أكثر من ألفي صفحة عن 173 مبنى بين مسجد وجامع ووكالة وقبة وضريح وسبيل ومنزل وبوابة وتكية وحمام ومقبرة، وهي الآثار الموجودة في القاهرة وحدها وبقي منها بعض البقايا (العمارة الإسلامية بالقاهرة في العصر العثماني 1517-1805، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2003)، ويطالعنا كتاب "كنوز القدس" الذي حرره المهندس رائف يوسف نجم بأكثر من 80 أثراً عثمانياً من المساجد والأسبلة والحمامات والأسوار والأبواب والقباب والزوايا والأضرحة والأسواق والقناطر والكنائس والأديرة (كنوز القدس، منظمة المدن العربية ومؤسسة آل البيت، 1983)، وهذه مجرد أمثلة.

❖ تنظيم الحكومة للأسواق

في السوق كما في غيره كانت الإدارة العثمانية في الولايات العربية تحاول الحفاظ على قدر من النظام والتحكم، وفي غياب البلديات، كان تطبيق النظام في السوق من واجب المحاكم الشرعية الإسلامية المحلية أو الخاصة بالحي، أو الجنود في أي مدينة، أو التجار والحرفيين الذين يبيعون بضائعهم في السوق.

1 - المحتسب

كانت أسواق البلدة تحت إشراف منظم السوق الذي يُعرف بالمحتسب، وهي كلمة عربية مشتقة من الفعل "حسب"، وكان واجبه يُعرف بالاحتساب، وهو ما يُعرف بإجراء العمليات الحسابية، أو الحسبة، وهي تعني اليوم مسألة حسابية، ومع ذلك فقد كان المحتسب أكثر من مجرد محاسب أو حافظ سجلات، إذ كانت مهمته الرئيسة هي التأكد من أن الشراء والبيع والسلوك العام في السوق منسجم مع الشريعة، ولتحقيق هذا الهدف كان يقوم بجولة تفتيشية يومية في السوق مصحوباً بقوة مسلحة، وإن القرآن [الكريم]، مثل التوراة العبرية*، كثيراً ما يكرر التنديد بتطفيف الميزان: أي بيع ما يعادل نصف كيلو جرام من التمر، مثلاً، بثمن كيلو جرام واحد، وذلك بتزييف الأوزان المعدنية الصغيرة الصلبة التي يعادلها التاجر بالبضائع في الميزان المزدوج، وكان المحتسب يأخذ التحذير القرآني بجدية، ويقوم باستمرار باختبار هذه الأوزان في نفس المحل، كما أن القرآن يحظر الربا، فكان المحتسب يترصد من يأخذ الفائدة، ورغم ذلك كان هناك حيل شرعية كالبيع الوهمي الذي يمكّن التجار من تلافي هذا الحظر، وكان المذنبون عرضة للعدالة الفورية التي يحددها المحتسب نفسه، وقد تكون العقوبات أليمة، وقد أورد المؤرخ المصري الجبرتي أحوال

* تكثر المؤلفة من المقارنة بين الإسلام والشريعة اليهودية لتقريب المثال إلى فهم القارئ الغربي غير المطلع على تفاصيل الإسلام.

تجار ضُربوا حتى الموت أو سُمروا من آذانهم على أبواب محلاتهم بسبب ارتفاع أسعارهم، كما يمكن أن يضربوا على أخمص أقدامهم بعصا أو سوط قصير، وفي هذه الحالات يلجأ المحتسب للإهانة العلنية لتكون عبرة لبقية التجار، ومع ذلك ففي النهاية كان المحتسب مسئولاً أمام القاضي، وقد يأتي بالمذنبين أمامه لنيل العقوبة أو لطلب الموافقة على عقوبة عاجلة كالتسمير من الآذان.

وفي جميع الأحوال لم تكن سلطة المحتسب تحكمية، فالمعايير والممنوعات التي يطبقها كانت موضحة في كتاب يُعرف اليوم عموماً بدليل الاحتساب، وبالإضافة إلى المعايير الدقيقة والمفصلة لضبط جودة البضائع التي تباع وتشترى في السوق، والقواعد الصحيحة لممارسة التجارة، فإن هذا الدليل يتضمن إرشادات عن الأخلاق العامة، وهي موزعة بين تنظيمات الشئون ذات الطابع الأكثر دنيوية، وهكذا فإن دليل احتساب من إشبيلية في العصور الوسطى يقول "إذا وزن أحدهم قطع نقد ذهبية أو فضية لشخص، وتبين فيما بعد أنها تحتوي على معدن خسيس، فإن على الرازن التعويض، لأنه غش وخان مالك القطع النقدية الذي وضع ثقته فيه"، وبعد ذلك فوراً: " على النسوة عدم الجلوس على ضفة النهر في الصيف في مكان وجود الرجال"[27]، وقد يبدو هذا جواراً غريباً، ولكن علينا تذكر أن السوق قبل كل شيء هو ساحة عمومية، وفي هذا الوضع فإن الغش والدعارة كلاهما من الرذائل العامة، ومن ثم تعد انتهاكات للشريعة، ومنعها جزء من واجبات المحتسب العامة وهي التأكد من كون النشاط في السوق العمومي يتفق مع الشريعة الإسلامية.

وفي العهد العثماني، كانت واجبات المحتسب يقوم بها أحياناً مسئول آخر، ونموذج ذلك أحد الوجهاء، وفي القاهرة كان قائد (آغا) الإنكشارية المحلية هو الذي اتخذ وظيفة المحتسب بحلول نهاية القرن السابع عشر، وفي حلب حل محل وظيفة المحتسب قيادة نقابة الحرفة بالتعاون مع كبير القضاة، وهذه التغيرات ظهرت عندما صار الأعيان المحليون القوى العامة الأكثر نفوذاً في مدن الولايات العربية.

2 - التحكم بالأسعار والاستيراد

ينص حديث [شريف]، أي قول يعزى إلى النبي محمد [صلى الله عليه وآله وسلم]، على "إن الله هو المسعر"*، ورغم ما يبدو في هذا الحديث من مضمون يمنع البشر من التدخل لتنظيم الأسعار بأنفسهم، فإن السلطة المركزية العثمانية لم تكن دائماً تتبع هذا القول، فقد لجأت الحكومة المركزية كثيراً إلى رزم التحكم بالأسعار المعروفة عموماً باللغة الفارسية بكلمة نرخ، وهناك قوائم لأسعار محددة للسلع الأساسية مثل زيت الزيتون والحبوب والجبن والسكر وألياف الكتان والحرير وجلود الحيوانات، وكانت تسجل في المحاكم الشرعية الإسلامية على امتداد الدولة ليتمكن القضاة من فرضها، والتجار الذين يبيعون بضائعهم بأسعار أعلى من تلك المحددة في النرخ يغامرون بجلب غضب المحتسب أو من يقوم بعمله.

وهناك بعض الكيانات السياسية الإسلامية في العصور الوسطى لاسيما السلطنة المملوكية، حاولت فرض احتكارات حكومية على بعض السلع التي كانت تفرض شراءها على التجار أو مجموعات الحرفيين بطريقة تُسمى الطرح، ولكن الدولة العثمانية لم تلجأ إلى هذا الأسلوب، أما السلطات المحلية فقد فعلت ذلك أحياناً، وذلك للتخلص من سلع مثل الحبوب والدواب التي كان رجالها قد ادخروها في محاولة لرفع أسعارها، كما أن عدة من ولاة حلب فرضوا بالتعاقب بقايا طعامهم على جزاري وطحاني المدينة مجبرين إياهم على تزويد بيت الوالي بسلع بأسعار أقل من أسعار السوق.

وفيما يتعلق بالتجارة الأجنبية رحب العثمانيون عموماً بالواردات لزيادة حجم البضائع المتوفرة لرعايا الدولة، ومع ذلك فحتى في غياب حصص استيراد رسمية، فإن التجار غير العثمانيين كانوا مجبرين على دفع جمارك لجلب بضائعهم إلى الأراضي العثمانية في الوقت الذي كان فيه التجار الأجانب غير

* رواه احمد وأبو داود والترمذي وابن ماجة والدارمي وصححه الترمذي وابن حبان والألباني.

المسلمين يدفعون مبالغ أكبر من نظرائهم المسلمين، وفي الواقع فإن الامتيازات الأجنبية، وهي اتفاقيات تجارية وقعها العثمانيون مع الدول الأوروبية المختلفة، بدأت بمدينة جنوا [الإيطالية] في القرن الرابع عشر ولكن أشهرها كانت مع فرنسا في القرن السادس عشر، وقد صممت في المقام الأول لإعفاء التجار الأوروبيين من عبء الجمارك الزائدة.

ومن جهة أخرى، قامت السلطة المركزية العثمانية بعرقلة تصدير بضائع معينة من الدولة، وكانت تتوق بشكل خاص لإنهاء تصدير بضائع حيوية، مثل الحبوب وجلود الحيوانات، للقوى المعادية، كإمبراطورية الهابسبورغ، في زمن الحرب، ومع ذلك فإن الفرمانات السلطانية التي تطالب الولايات بوقف هذه الصادرات تدل على أن الوجهاء المحليين أهملوا دائماً هذا المنع، وفي زمن الحرب، أرادت السلطة المركزية كذلك الحفاظ على النقد الذهبي والفضي، اللازم لتمويل قوات المشاة والقوات المستأجرة، داخل الدولة وبعيداً عن أيدي الأعداء، ويبدو أن هذا كان صعباً إذا كان العثمانيون يدفعون نقداً في مقابل البضائع الأجنبية، كما كانوا يفعلون في الواقع، في نفس الوقت الذي يحددون فيه الصادرات، ومع ذلك فإلى القرن الثامن عشر، كان تصدير البضائع غير الأساسية كالقهوة قد أدخل تدفقاً من الربح الصافي من المعادن الثمينة للدولة.

إن المنطق وراء هذه السياسات هو الحفاظ على البضائع داخل الدولة، لإبقاء ولاياتها مزودة بالمؤن الوفيرة وتجارها قادرين على تقديم وبيع أفضل المقادير من البضائع، ويمكن القول إن هذه السياسة قد قللت من مستوى المنافسة على الموارد الرئيسة بين الطبقات المختلفة في المجتمع وساعدت على الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، كما أنها زودت المجتمع بقدر ما من الاستعداد لزمن الحرب، وفي الواقع فإن هذه الفلسفة الاقتصادية التي تسمى أحياناً نزعة الوفرة provisionism أو نزعة الاستهلاك consumerism، ضحت ظاهرياً بدرجة من منافسة التجارة الحرة في سبيل الأمن الاقتصادي العام، ومع ذلك فإنه فيما بعد حتى فكرة قيام السلطات العثمانية باتباع هذه السياسة تعرضت للنقد مع توجه المؤرخين نحو الاعتراف بالوعي بأهمية الربح، وبالفهم التجاري

للدولة العثمانية، فلم يكن الوضع بأي حال من الأحوال أن لم تكن قوى السوق تعمل في الاقتصاد العثماني أو أن المنافسة لم يكن لها أثر في السوق.

3 - النقابات

لقد تجمع التجار والحرفيون في تنظيمات فضفاضة يمكن القول إنها أضافت درجة من النظام للسوق، ومع ذلك فإن مسألة التنظيمات الحرفية أو النقابات طالما نوقشت ضمن حقل التاريخ الإسلامي، فبعض المؤرخين أصروا على أن النقابات الحرفية لم توجد قبل العصر العثماني، فإذا كنا نعني "بالنقابة الحرفية" النقابات بالمفهوم الأوروبي في العصور الوسطى، أي مؤسسة تنظم كل من يمارس مهنة معينة ضمن تسلسل هرمي صارم من مبتدئ فعامل فمعلم، مع انتخاب المسئولين وتحديد الأسعار ومعايير الجودة، ففي هذه الحالة من الواضح أنه ليس هناك دليل على وجود النقابات قبل بل حتى أثناء العهد العثماني، ففي ظل العثمانيين كانت الحكومة التي ينفذ القاضي والمحتسب أوامرها، هي التي تنظم السوق، والتنظيمات الحرفية التي وجدت آنذاك كانت روابط فضفاضة تنظمها الحكومة بواسطة المقدمين أو الممثلين المعينين لرئاسة الحرفة.

ومع ذلك لا يمكن إنكار أن التجار والحرفيين في المدن العثمانية اتجهوا لتكوين روابط مهنية بشكل أو بآخر، حتى لو لم يقاربوا التنظيم الصارم لنظرائهم الأوروبيين، ومنذ وقت مبكر زمن العباسيين، كانت جماعات من صغار الحرفيين في المدن الإسلامية تكوّن أخويات تتبع قوانين محددة للدخول والعضوية، تشبه المحافل الماسونية أو جمعيات الفروسية*، وهذا النوع من القواعد يعرف باللغة العربية باسم الفتوة التي تعني الشباب، وأعضاء هذه الأخويات يمكن تمييزهم بأنماط وألوان الملابس، أو بالرايات أو الرموز

---

* المؤلفة تحاول هنا تقريب فهم المجتمع الإسلامي للقارئ الغربي بنماذج مألوفة لديه.

والشعارات الأخرى التي يستعرضونها، أو حتى بطريقة قص الشعر، لقد كانت الفتوة تعطي الحرفيين إحساساً بالهوية والانتماء للجماعة والتقاليد، وفي الواقع لقد أدت نوعاً من دور صوفية الطبقة العاملة، وكان أعضاء مهنة معينة في بلدة ما ربما مارسوا طقوساً معقدة تشبه كثيراً طقوس الدخول في الماسونية حيث تتم كسوتهم بالمئزر الخاص بالمهنة، أو بدلاً عن ذلك ببنطال بطول الركبة مرتبط بشكل خاص بالفتوة مع منحهم الأدوات الخاصة بالمهنة، وهناك كتيبات فتوة معقدة أُلّفت وأعطت كل مهنة ولياً راعياً عادة ما يكون ضمن صحابة النبي [صلى الله عليه وآله وسلم]، ولكنه أحياناً من تاريخ ما قبل الإسلام أيضاً، ومع ذلك لم تكن منظمات الفتوة هيئات نقابية مثل النقابات الأوروبية، وبكلمات أخرى فإنها لم تدمج أعضاءها في هيئة اقتصادية مستقلة ومميزة بسلطتها ومعاييرها الداخلية، وبدلاً عن ذلك فإن تنظيمات الفتوة منحت نوعاً من الوعي الحرفي للمهنة، وعرّفت هوية من يمارسون مهنة معينة، ووضعتهم في مكان مميز عن بقية الحرفيين وعن الحكومة، ومن جهة أخرى فإنها لم تنظم الأسعار أو تراقب كمية أو نوعية بضاعة محددة.

لقد كان المؤرخ الراحل غابرييل باير Gabriel Baer يقول إن الدولة العثمانية نفسها هي التي فرضت النقابات الحرفية على الحرفيين في ولايات مختلفة: أي أن حاكم الولاية أو قاضي المدينة أو المنطقة هو الذي يثبّت معلم الحرفة الذي يلقب في الولايات العربية باللقب العام "شيخ"، وهو الذي يكون وسيط الحرفة لدى الحكومة، وهكذا يساعدها في السيطرة على الحرفة، وبهذا المعنى كان شيخ النقابة يؤدي دوراً شبيهاً بدور شيخ الحارة الذي سبق الحديث عنه، وقد كانت الحكومة العثمانية تعمل على تأمين توزيع المواد الخام بالعدل على ممارسي حرفة معينة، والتأكد من تماثل مستويات الأسعار والجودة، وتساوي توزيع البضائع في كل أنحاء الدولة، وهذه السياسة هي التي عدت لمدة طويلة جوهر نزعة الوفرة provisionism حيث لم يكن الاهتمام ببيع أكبر كمية ممكنة وجني أكبر ربح ممكن بل بوجوب تأمين السلع الضرورية لكل أنحاء الدولة، أما على المستوى المحلي فكان التركيز على المحافظة على تدفق ثابت

للمواد الخام والبضائع المصنعة لتزدهر الأسواق بصورة عامة*.

إن النقابات المصورة في المجموعات الشهيرة من المنمنمات العثمانية والتي تظهر احتفالات عامة نابضة بالحياة تحيط بعمليات ختان الأمراء العثمانيين في سنة 1582 وسنة 1720، ربما كانت هي النقابات العثمانية التي ترعاها الدولة، ومع ذلك فحتى هذه النقابات احتفظت بتقاليدها ومعارفها في شبه كبير بأخويات الفتوة لصغار الحرفيين التي ميزت المدن الإسلامية في العصور الوسطى، وعندما وصف أوليا جلبي النقابات في إسطنبول والقاهرة فإنه صورها كما تبدو في المواكب حيث تظهر أقل شبهاً بكيانات اقتصادية ترعاها الدولة، واكثر شبهاً بأخويات الفتوة ورعاتها الأولياء وطقوسها، وزيادة على ذلك فإن هذه المواكب ضمت مجموعات لا يمكن عدها من النقابات الحرفية عادة، مثل اللصوص والعاهرات من جهة، ورماة السهام من جهة أخرى، وربما كانت مثل هذه المجموعات غير موجودة خارج المواكب، بل على الأصح لها صفة محددة

---

* هذه السياسة التي تساوي بين كافة أرجاء الدولة هي الفيصل بين عد الحكم اندماجياً أو استعمارياً، فالسياسات العثمانية التي كانت تحرص على كل أرجاء الدولة كما تؤكد المؤلفة في الشرح السابق، تتناقض جذرياً مع سياسات الإمبراطوريات الاستعمارية التي كان دافع توسعها منذ البداية هو تحقيق الإثراء للمركز الاستعماري على حساب الأطراف التي يستغلها، ولهذا كانت أنماط الحياة ومستويات المعيشة تختلف كلياً بين المركز الاستعماري (في بريطانيا أو فرنسا أو بلجيكا أو أي بلد استعماري آخر) والأطراف التي يستغلها (مثل الهند أو مصر أو الجزائر أو الكونغو أو بقية أنحاء إفريقيا)، وأحياناً كانت السياسات الاستعمارية تذهب بعيداً في وحشية الاستغلال إذ تعرض البلد الواقع تحت الاحتلال للمجاعات المستمرة في سبيل تأمين مستويات معيشة مرفهة للمركز الاستعماري كما حدث مراراً في الهند حيث سقط الملايين جوعاً ضحايا سياسات الاستغلال البريطانية التي لم تكن تأبه بتلك المعاناة ما دام المركز يحصل على مزاياه، وعلى العكس من ذلك وجدنا أن الدولة العثمانية كانت تقدم المزايا أحياناً لمناطق بعيدة عن العاصمة قبل تقديمها للأناضول نفسه مثل سكة الحجاز وبعض المشاريع العمرانية في البلاد العربية، أو بالتزامن في نفس الوقت مثل مشاريع التعليم والاتصالات، وذلك لأن وحدة الامتداد الجغرافي والاندماج بين أطرافه لم تعط ميزة تفضيلية لعنصر على حساب آخر، ومن هنا كانت عبارات مثل "الاحتلال العثماني" أو "الاستعمار التركي" بلا مضمون واقعي أو حقائق مادية تسندها.

وعابرة ومتعلقة بالمواكب فقط وليست مثل وضع النقابات التي تدفع ضرائب للحكومة وينظمها المحتسب، وباختصار فإن النقابات لم تكن مجرد كيانات اقتصادية بل هي مؤسسات اجتماعية ذات هويات متعددة الأوجه ومتواجدة في أماكن مختلفة في مجتمعات الولايات العربية العثمانية.

وإذا تعاون كل أعضاء النقابة للتأكد من استمرار التدفق اللازم من المواد الخام والسلع المصنعة، يمكننا حينئذ أن نتوقع أن كل حرفة كانت تتركز في حي أو شارع معين في مدينة ما للتأكد من سهولة التنظيم أو نتيجة التضامن المهني أو حتى بمجرد العادة، وكان ذلك في الواقع هو الحال في كثير من المدن العربية والمدن العثمانية عموماً، وكما أشرنا سابقاً فإن معظم المدن العربية الرئيسة لديها شوارع أو أسواق مغطاة يقطنها حصرياً صانعو النحاس أو العاملون بدباغة الجلود أو الخياطون، ومع هذا فلم تكن القاعدة كذلك دائماً في أي مكان، ففي بعض المدن كانت حرف معينة تجتمع في أحياء أو شوارع خاصة، أما غيرها فلا، وكان الحرفيون الذين ينتجون سلع الرفاهية المرصودة لتجارة المسافات البعيدة، مثل الجواهرجية وعمال الحرير والصاغة، يمكن أن يتجمعوا في سوق مركزي مغطى في الوقت الذي تكون فيه الحرف الأقل شأناً موزعة على امتداد المدينة حيث تكون الحاجة إليها، وفي الواقع فرغم أن اسم بدستان، أو "مكان القماش" كما سبقت الإشارة، كان ينطبق على الأسواق المغطاة عموماً، إذ أن هذه الأسواق بنيت أساساً لتكون مقرات للتجار الذين يشاركون في تجارة الأنسجة المربحة خلال مسافات بعيدة.

❖ تجارة المسافات البعيدة

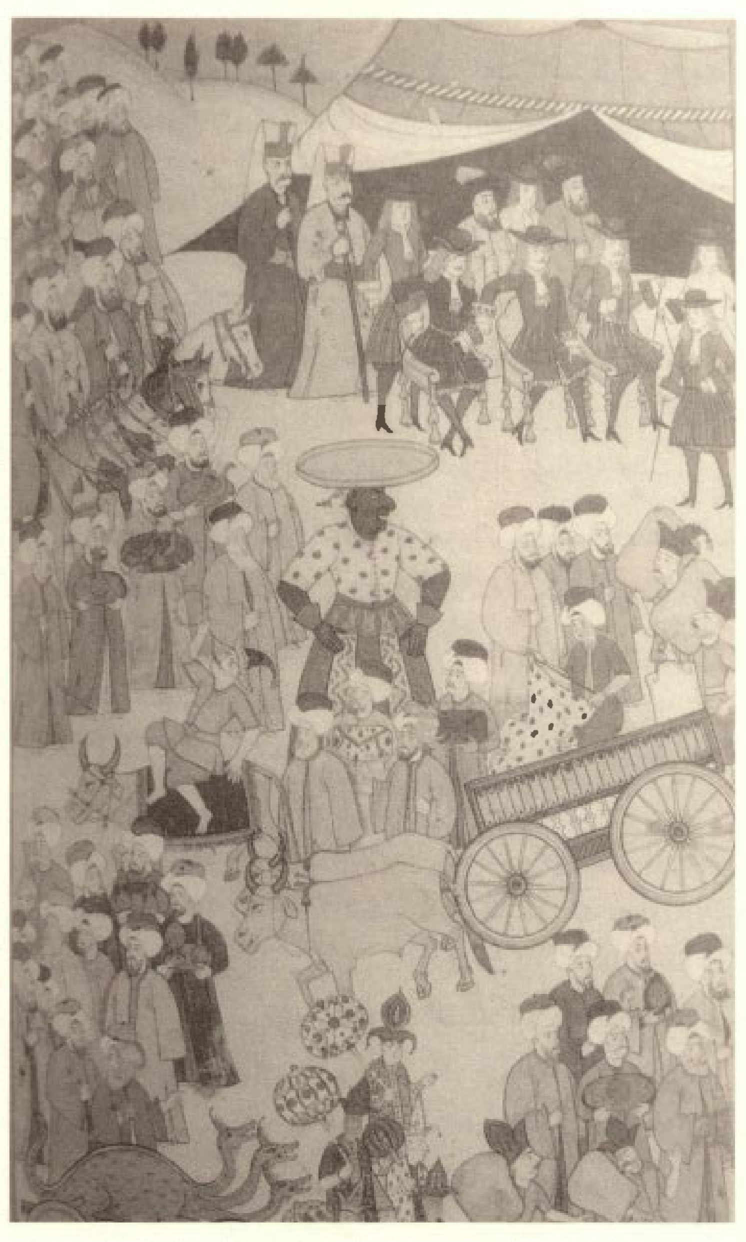
لم تكن التجارة في الولايات العربية العثمانية محصورة في دكاكين الأسواق أو نقابات الحرف، وكما يشهد على ذلك وجود الوكالات والبدستان، كان في المجتمع العربي العثماني طائفة من تجار المسافات البعيدة، وكان هؤلاء التجار يتعاملون بالبضائع الثمينة، لاسيما الأنسجة والقهوة والتوابل، والتي كانت تصدّر إلى أوروبا وتستورد من اليمن والهند والشرق الأقصى،

بالإضافة إلى منتجات أكثر علاقة بالحياة اليومية تشحن من ولاية عثمانية إلى أخرى، ولم يكن هؤلاء التجار ينتمون إلى السلسلة الاعتيادية من النقابات الحرفية، بل ربما ألفوا اتحاداً فضفاضاً غير رسمي رغم أن تنظيمهم كان يختلف من مدينة لأخرى، وكان على رأس تنظيم كهذا ممثل غير رسمي لتجار المسافات البعيدة أمام السلطات، وكان يُعرف عادة باللقب الفارسي شاهبندر، وهو يعني حرفياً ملك الميناء، وفي بعض المدن الكبرى كان هذا المنصب وراثياً فعلياً داخل عائلة واحدة ثرية.

1 - التجارة البحرية

بشكل عام، كان شحن البضائع بالبحر أكثر سرعة وأمناً وأقل نفقة من نقلها بالبر، ولكن الظروف تختلف كثيراً على طول الطريقين الرئيسين للتجارة البحرية عبر البحر المتوسط والمحيط الهندي، فالشحن عبر المتوسط يكون عموماً أقصر مسافة وأقرب للتوقعات من الشحن عبر المحيط الهندي، وأكثر السفن التي كانت تحمل بضائع من أو إلى الموانئ العثمانية على البحر المتوسط كانت سفناً أوروبية تعاقدت مع تجار عثمانيين، وقد كانت القوادس العثمانية، وهي مراكب خشبية طويلة على متنها مجدفون، بعيدة عن الصلاحية للتجارة رغم أنه في القرنين السادس عشر والسابع عشر، بنيت قوادس مزدوجة الأغراض في إسطنبول ودمياط على الفرع الشرقي للنيل، في الوقت الذي كان فيه نوع "غير متقن ولا رشيق من مراكب الإسكندرية"[28] يتحرك بتثاقل عبر المتوسط لتزويد إسطنبول بالمحاصيل المصرية، لاسيما الرز للقصر السلطاني، وفي القرن السابع عشر حلت السفن الأوروبية محل هذه الأنواع المحلية لأسباب ليس أقلها شأناً الحروب البحرية المستمرة التي شغلت القوادس العثمانية عن التجارة.

ورغم دخول السفن الأوروبية وطواقمها الساحة، كانت معظم التجارة العثمانية المتوسطية داخلية، وساهمت في الواقع في الاعتماد التجاري التكافلي المتبادل بين المدن والولايات العثمانية في حوض المتوسط، وكما وصفت هذا الوضع دراسة حديثة:



صورة 2.7: النقابات في موكب، من "كتاب الاحتفالات" 1720 الذي وضعه رسام البلاط "لوني"، والصورة توضح صانعي خيوط الذهب والفضة، والحدادين، وبناة السفن، وناسجي الحرير، والسراجين، والجسم الداكن الكبير في الوسط هو دمية تخص نقابة السراجين، ويمكن ملاحظة اثنين من الإنكشارية كل منهما بغطاء رأس أبيض طويل، وهما في مؤخرة الوسط، وأمامهما مجموعة من المبعوثين الفرنسيين والروس.

المصدر: متحف مكتبة قصر توبكابي، MS A. 3593، رقم الورقة 140a.

"كان الرز المزروع في مصر يستهلك في قصر السلطان وشمال إفريقيا، وتبغ مقدونيا يدخن في مصر والأناضول، وخشب جنوب شرق الأناضول يستهلك في مصر، وطرابيش تونس تستورد على امتداد المشرق، والحرير السوري ينسج في الأناضول، والعبيد الأفارقة الذين وصلوا إلى طرابلس الغرب ناجين، كانوا يباعون في أزمير"(29).

هذه التجارة مالت لاتباع مسارات متخصصة جداً، فمثلاً كانت معظم السفن من الإسكندرية تبحر لأزمير، وكانت دمياط تتاجر مع موانئ سوريا الكبرى: طرابلس وبيروت وصيدا تزود دمشق، واللاذقية والاسكندرونة تزودان حلب.

وفيما يتعلق بالتجارة الدولية في البحر المتوسط، أدت الأنسجة دوراً ضخماً، كما كان الحال في العصور الوسطى، مع تحول في الميزان التجاري بعض الشيء في العهد العثماني، ففي ظل الفاطميين والمماليك وجيرانهم، كانت سفن التجار المسلمين والأوروبيين تنقل ألياف الكتان من مصر إلى تونس، والملابس الكتانية من مصر وتونس إلى الإمبراطورية البيزنطية، وملابس الحرير من إسبانيا وإيطاليا إلى مصر وشمال إفريقيا، وفي ظل العثمانيين نقلت السفن الأوروبية المزيد والمزيد من الملابس المصنعة من فرنسا وهولندا، وأكثر من ذلك، من إنجلترا، إلى العاصمة العثمانية وولاياتها، وبحلول القرن السابع عشر كان الوصفاء في القصر السلطاني يرتدون أثواباً من الصوف الإنجليزي، وكانت السفن تعود إلى أوروبا تحمل غالباً السلع الترفية العثمانية، والآسيوية التي نقلت من سفن أخرى، مثل الحرير (الخام أو المصنع)، والقهوة والتوابل والبورسيلين [الخزف الصيني]، وقد أبحرت حمولات سفن من النقود لسداد أثمان هذه البضائع بين أوروبا والولايات العثمانية فغذت موجة التضخم التي أصابت الدولة العثمانية نحو نهاية القرن السادس عشر، ثم زودت العثمانيين بالعملات اللازمة لموازنة عملتهم بعد انخفاض قيمتها، ومن جانب آخر شحن العثمانيون النقد إلى إيران واليمن*، وأكثر من ذلك إلى الهند لتسديد أثمان القهوة والأنسجة والتوابل.

---

* وبهذا يتبين أن الحياة اليومية بين العثمانيين وإيران تختلف عن منطق الحروب مع

وقامت كذلك سفن التجار الأوروبيين بإدخال محاصيل العالم الجديد إلى بلاد العثمانيين، وبينما كان للتبغ، الذي سنناقشه مع القهوة لاحقاً، أثر شامل وواضح وغالباً ليس محل اعتراض، على المجتمع العثماني، فقد تركت محاصيل غذائية جديدة، بصمات أكثر حدة، إن لم نقل أطول بقاء، وكثير من هذه المحاصيل، ولكن ليس جميعها بالطبع، انتقلت من الأمريكتين إلى غرب أوروبا ثم عبر المتوسط إلى الأقاليم العثمانية، ومن هذه المحاصيل الطماطم، التي ستصبح مكوناً لا غنى عنه في المطبخ العثماني وما بعد العثماني في المشرق العربي والبحر المتوسط، وربما وصلت الطماطم إلى الأراضي العثمانية من إيطاليا، أما الفاصوليا فمن الأرجح أنها دخلت عبر إسبانيا، هناك أيضاً البطاطا الحلوة والفلفل الحار اللذان قام البرتغاليون بشحنهما إلى الهند في بداية القرن السابع عشر، وربما وصلا إلى العثمانيين من هناك، ومما يفتن المراقب وضع الذرة الأمريكية وهي أكثر محاصيل العالم الجديد أثراً، فقد وصلت إلى البلاد العربية العثمانية مباشرة من العالم الجديد، ربما بسفن إسبانية أسرها القراصنة العثمانيون، أو مع اللاجئين المسلمين (أو اليهود) من جنوب إسبانيا بعد عودة الحكم المسيحي سنة 1492*، وقد تجذرت الذرة في مصر حتى قبل

الصفويين التي أخذت مساحة واسعة من السرد التاريخي في هذا الشأن، وأن طرق التجارة كانت سالكة مما يعني وجود أمان يسمح بذلك، كما أن ترك العثمانيين لليمن لم يكن يعني سيادة منطق الثأر بين الطرفين، أو محاولة العثمانيين لفرض الحصار على اليمن أو التضييق على أهله، ولولا أمان طرق التجارة لما شحنت بها النقود الضخمة التي تكلمت عنها المؤلفة، وإن هذه الشئون اليومية هي التي يجب أن يتحدث عنها المؤرخ رغم أن الأحداث الاستثنائية هي التي تلفت نظر الحوليات حيث لا يذكر المؤرخ في سجلاته أن الناس آمنون وهذا اشترى وذاك باع أو أن هذا سافر آمناً وعاد من سفره سالماً، مع أن هذا هو وضع معظم المساحة التاريخية إلا أن ما يسجل هو القتل والفتن والحروب أي الأوضاع الاستثنائية، ومن هنا يجب على من يريد تقويم مرحلة أن يجمع مثل هذه الاستثناءات ويزن تأثيرها على مسار التاريخ العام، وقد قام بذلك بعض المؤرخين مثلما فعل روبير مونتران في تأريخه للحقبة العثمانية في مصر.

* دأبت الرواية الغربية على وصف مجاهدي البحر المسلمين بالقراصنة، ويبدو الخلل الواضح فيها عند الحديث عن اللاجئين من الأندلس بعد انتصار الحكم المسيحي سنة

الفتح العثماني، وهذا يفسر لماذا أطلق العثمانيون على الذرة اسم مصر، أي نفس اسم البلد باللغة العربية واللغة التركية، ومازالت اللغة التركية الحديثة تستعمل اللفظ نفسه للدلالة على الذرة، وكونها أشد صلابة من القمح والشعير وتمنح سعرات حرارية أعلى في كل فدان، صارت الذرة ملحقاً حيوياً بتلك المحاصيل لاسيما في أوقات الجفاف وقلة الطعام، وبحلول القرن السابع عشر، وجدنا أثراً أدبياً ساخراً يتحدث عن المجتمع الريفي في مصر وسنناقشه في الفصل القادم، يصف الذرة بأنها مكون أساسي في طعام الفلاحين، وقد روى المؤرخ المصري الجبرتي في حديثه عن فترة من الشح الحاد والتضخم بين سنتي 1804-1805 [السنة الهجرية 1219]: "ولولا اللطف على الخلائق بوجود الذرة حتى لم يبق بالرفع والعرصات سواه، واستمرت سواحل الغلال خالية من الغلة هذا العام من العام الماضي"[30]، ومن الأراضي العثمانية شُحنت الذرة إلى غرب أوروبا حيث عُرفت "بالقمح التركي" أو "دخن* المسلمين".

وبتسارع التجارة مع القوى الأوروبية، لاسيما بريطانيا وفرنسا، في القرنين السابع عشر والثامن عشر، كبرت الموانئ العثمانية المتوسطية في الحجم والأهمية الاقتصادية، فقد جذبت مدن مثل أزمير، والإسكندرية، وطرابلس وصيدا في لبنان، وعكا في فلسطين، مستوطنات تجار أوروبيين، بعضهم استقر لسنوات، واخترعوا لغة مشتركة وصفها تاجر فرنسي من القرن الثامن عشر بأنها "خليط من اللغة البروفانسية [من جنوب شرق فرنسا]، والعامية اليونانية، والإيطالية المحرفة على وجه الخصوص"[31]، وهي رطانة تركت أثرها، مهما كان ضئيلاً، على اللهجات المعاصرة في المنطقة، وعلى التركية الحديثة، وقد سهل وجود هؤلاء التجار إدخال الملابس الصوفية الأوروبية، وليس هذه فقط

1492، فكيف يستقيم وصف المجاهدين، الذين كانوا يقدمون العون لهؤلاء اللاجئين البائسين، بالقراصنة، إلا كما يستقيم وصف مجاهدي زمننا الذين يتصدون للاحتلال الصهيوني أو الأمريكي أو الغربي عموماً، بالإرهابيين، وهو المصطلح الموازي لمصطلح القراصنة قديما.

* الدخن نبات يصنع منه نوع من الخبز.

بل أيضاً البضائع الترفية الأوروبية التي صار يستوردها المسئولون التابعون للدولة والوجهاء المحليون معاً بكميات قياسية في بداية القرن الثامن عشر، وكانت هذه التجارة الخارجية، بالاشتراك مع الشحن الداخلي بين أجزاء الدولة، قد ربطت كل موانئ المتوسط، وبشيء من التوسع يمكن أن نضم إليها المدن الداخلية التي تعتمد على تلك الموانئ، في شبكة تجارية معقدة.

كانت القرصنة إلى جانب الطقس أهم الأخطار على الشحن في البحر المتوسط، ولذلك كانت السفن تغادر الموانئ في موسمين رئيسين هما الخريف والربيع لتجنب عواصف الشتاء، ومع ذلك لم يكن تحطم السفن أو تسرب المياه إليها من الحوادث الفريدة، وفي هذه الأثناء كان القراصنة الأوروبيون يكمنون في شرق المتوسط على أمل الانقضاض على السفن العثمانية وهي غافلة، وظل فرسان القديس يوحنا، الذين انتقلوا إلى مالطة سنة 1533 بعدما أجلاهم السلطان سليمان الأول عن جزيرة رودس في سنة 1522، تهديداً مستمراً إلى نهاية القرن السابع عشر، وفي الواقع فإن من أسباب قيام العثمانيين بفتح قبرص سنة 1570 وفتح كريت في سنة 1669 (بعد حصار امتد ربع قرن لكاندية [عاصمة الجزيرة])، أنهم شكّوا أن الحكام البنادقة لهاتين الجزيرتين كانوا يسمحون للفرسان باستعمال أراضيهم قواعد للعمل ضد العثمانيين في شرق المتوسط، وكان هجوم مالطي على سفينة عثمانية تحمل كبير خصيان الحرم المعزول والمبعد إلى مصر في سنة 1644 هو الذي يفترض أنه حفز الهجوم على كريت.

أما الطريق الأطول والأقل قابلية للتنبؤ بظروفه في المحيط الهندي فكان يسيطر عليه تجار من الهند والإمارات العربية المحاذية لبحر العرب، والذين كانوا يعتمدون على سفن صغيرة نسبياً ولكنها متينة اسمها "الداو"، لاسيما نوع خاص منها بالبحار العميقة، وهو لم يعد يُصنع، وكان بناؤه يتم في الغالب على طول الساحل الغربي للهند، وهو متين تصنع هياكله من خشب الساج الذي كان ينمو في جنوب آسيا، وكان له أشرعة مثلثة تجعله شديد المرونة، وحتى الجيوش اعتمدت على الداو الهندي، وعندما طُرد العثمانيون من اليمن في

ثلاثينيات القرن السابع عشر على يد إمام الشيعة الزيديين، قام القائد العثماني الأخير، وهو بك ألباني من مصر، بإخلاء قواته المتبقية من المخا على متن مركب يملكه تاجر هندي، وبعد حوالي 43 سنة عندما حاول الإمام الزيدي طرد اليهود من أراضيه، رحلوا إلى مدينة موزع في السهل الساحلي إلى الداخل من ميناء المخا، حيث انتظروا دون جدوى سفينة هندية تقلهم وتنقلهم إلى "ملاذ آمن" (بعد سنة سمح لهم الإمام بالعودة).

كان طريق المحيط الهندي أسطورياً بصفته مصدراً للتوابل العجيبة، سواء للتجار أو للمغامرين، وكان الفلفل الأسود والزنجبيل يزرعان في الهند نفسها، والقرفة في سيلان (سريلانكا)، وفي نفس الوقت كانت الهند نقطة عبور للتوابل ذات الأصل الإندونيسي، لاسيما جوزة الطيب والقرنفل، ومع ذلك كان للهند تاريخ طويل في إنتاج نوعية راقية من الأنسجة القطنية التي كان الطلب عليها شديداً في الولايات العربية العثمانية، وكان العبيد من شرق إفريقيا ينقلون كذلك على متن الداو الهندي عبر البحر الأحمر إلى اليمن، وخلال المحيط الهندي إلى عُمان وخليج البصرة والهند نفسها حيث يوظفون في القصر المغولي، في وضع الخصيان على الأغلب.

كانت سفن المحيط الهندي تبحر على هوى الرياح الموسمية، فبين أكتوبر [تشرين الأول] وإبريل [نيسان/ أفريل]، كانت الريح تهب من الشمال الشرقي حاملة المراكب إلى الجنوب على طول ساحل شرق إفريقيا، من جهة، أو نحو الصين، من جهة أخرى، وفي الصيف، عندما تهب الريح من الجنوب الغربي، كانت السفن تبحر شمالاً عائدة إلى الهند او إلى خليج البصرة والبحر الأحمر، وبهذا يمكن للسفن الهندية أن تصل إلى الأراضي العثمانية أثناء أشهر الصيف، وأي تحول في حركة الرياح أو هبوب عواصف غير متوقعة يؤدي إلى تحطم السفينة أو حرفها عن الطريق، أو يمكن أن تتوقف السفينة كما كان يحدث في البحر المتوسط، ولهذا لم يكن من الغريب أن يطول غياب تاجر المحيط الهندي عدة أشهر، وأحياناً عدة سنوات، ولم يكن من المفاجئ أن تتأسس مستوطنات للتجار الهنود في الموانئ الواقعة على طول الطريق.

لقد ربطت تجارة المحيط الهندي مجموعة كبيرة من الكيانات السياسية والإسلامية من شرق إفريقيا إلى اليمن وعُمان وممالك خليج البصرة والعراق وإيران والهند نفسها، وذلك دون ذكر ممالك شرق الهند التي شاركت في هذه التجارة، ومن المفهوم أن كل هذه الكيانات السياسية رغبت بتحقيق الأرباح في هذه التجارة، ومن ثم ناورت للسيطرة على عدة مراكز، وقد كان دافع العثمانيين القوي لاستعادة العراق من الصفويين سنة 1638 هو حصاد الفوائد من التجارة البحرية عبر البصرة، وفي شبه الجزيرة العربية وحول خليج البصرة اندلعت المنافسات بين الممالك والقبائل الأصغر التي سيطرت على الساحل، وفي أثناء القرن الثامن عشر، أسس حكام عُمان إمبراطورية بحرية حقيقية تمكنت في نهاية القرن من السيطرة على الطريق بين شرق إفريقيا والهند حيث نقل أسطولها القهوة على طوله، ولم يكن العمانيون من السنّة مثل العثمانيين، ولا من الشيعة مثل الصفويين ومن بعدهم من السلالات الإيرانية، بل اتبعوا مذهب الخوارج الذي نشأ من جيش [الإمام] علي بن أبي طالب [عليه السلام] حين تمرد بعض جنوده بعد قبوله التحكيم في المعركة مع الأمويين الذين نازعوه على الخلافة، وفي سنة 661، طُعن علي [عليه السلام] حتى الموت على يد خارجي في مدينة النجف العراقية حيث دفن بعد ذلك.

ومنذ اكتشاف البرتغاليين طريق الكاب [رأس الرجاء الصالح] في سنة 1498، كان من الطبيعي أن تشحن مراكب التجار الأوروبيين التوابل الهندية والإندونيسية مباشرة إلى أوروبا، رغم أن هذا الطريق كان أقل فعالية اقتصادية من الحصول على هذه التوابل نفسها من الوسطاء في المراكز التجارية العثمانية مثل حلب، ومع ذلك ففي القرن الثامن عشر بدأت السفن البريطانية والفرنسية باستيراد التوابل الهندية لاسيما الفلفل للموانئ المتوسطية العثمانية مثل الإسكندرية، وحتى بعد هذا التدخل الأوروبي استمرت سفن الداو الهندية بنقل الملابس القطنية، والنيلة (المستعملة في الصباغة)، والبخور والعطور والصمغ إلى موانئ على خليج البصرة وبحر العرب، ونقلت كذلك حبوب القهوة شديدة الأهمية من ميناء المخا اليمني إلى جدة، الميناء الواقع على البحر الأحمر ويخدم مكة [المكرمة]، ومع ذلك فمن اللافت للنظر أن سفن الداو لم تعبر

مطلقاً إلى النصف الشمالي من البحر الأحمر، وبدلاً من ذلك نقلت القهوة من جدة إلى السويس على متن سفن أكبر وأقل جودة من "مراكب الإسكندرية غير الرشيقة ولا المتقنة" في البحر المتوسط، وقد بنيت تلك السفن الضخمة في السويس، وكانت جدارتها محل شك ولهذا كانت تبحر بمحاذاة الشط، وذلك رغم مخاطر الصخور والشعاب المرجانية، وكان إبحارها في ضوء النهار فقط (وليس من الغريب أن القهوة نقلت أيضاً على طريق الحج البري)، ونحو نهاية القرن الثامن عشر، تركت هذه المراكب مكانها للمراكب الهندية التي يقودها طواقم مصرية، ومن الواضح أنه لم يعد هناك غنى عن سفن الداو لتجارة البحر الحمر والمحيط الهندي.

2 - التجارة البرية

كان التجار من الولايات العربية الذين ينقلون البضائع براً يسلكون طريقين رئيسين وكثيراً من الطرق الفرعية، وأحد هذين الطريقين يتبع طريق الحرير القديم من حلب ويتجه شرقاً عبر شمال العراق وإيران إلى آسيا الوسطى وأخيراً إلى الصين، وتتفرع الطرق الجانبية إلى الجنوب الغربي باتجاه شبه الجزيرة العربية ومصر وباتجاه الجنوب الشرقي إلى ميناء البصرة، وفي إفريقيا في نفس الوقت كان هناك طريق عبر الصحراء الكبرى يسير في الجزء الجنوبي من دولة السودان الحالية شمالاً خلال مصر، وهناك طرق أصغر تصب في هذا الطريق من الغرب وتربط التجارة السودانية بأسواق بعيدة حتى المغرب ومالي.

كانت حلب مدينة قوافل من الطراز القديم، وكانت أسواقها المغطاة مليئة بسلع التجارة التي تدخل المدينة من الشرق والجنوب الشرقي، فالخيول والأسلحة وجلود الحيوانات والسلع الثمينة مثل الخزف الصيني، كانت تتبع طريق الحرير القديم، أما التوابل الهندية فكانت تنقل خلال العراق من السفن بجمال من الصحراء العربية تساق من البصرة، والقهوة اليمنية تصل مع الحجاج العائدين من المدينتين المقدستين، ومع ذلك فإن الأنسجة، لاسيما الحرير، كانت تكوّن معظم تجارة حلب من الشرق، وكان الحرير الخام من الصين

وإيران الصفوية يصل إلى حلب لإعادة شحنه إلى النساج في إسطنبول وبورصة والقاهرة ومدن مختلفة في أوروبا، وكان ريف حلب كذلك ينتج الحرير الخام، وفي المدينة نفسها قام بذلك نساجوها الخصوصيون الذين يبيعون إنتاجهم محلياً وإقليميا، وكان توقع الأرباح الطائلة من تجارة الأنسجة عبر حلب حافزاً قوياً لدوق توسكانا للتحالف مع الزعيم الدرزي اللبناني فخر الدين المعني الثاني في بداية القرن السابع عشر، كما سبق ذكره في الفصل الرابع، وفي المقابل أحضر تجار أوروبا النقد الفضي والأسلحة، وفوق كل ذلك الملابس الصوفية ليتاجروا بها مع الشرق، وفي بداية القرن الثامن عشر قايض التجار البريطانيون في حلب الصوف بالحرير الخام المنتج محلياً، وهو ما جعل وسيطاً بريطانياً يصر على أنه "إذا لم نحصل على الحرير فلن نبيع الملابس"(32).

وإذا كانت القرصنة تهديداً لشحن التجار في البحر، كان السطو خطراً أكبر على قوافل التجارة في البر، فقد كانت قافلتا الحج السنويتان من القاهرة ودمشق هدفين يجذبان عصابات البدو، خصوصاً لأنهما تضمان أعداداً كبيرة من التجار الذين يقصدون الحج كونه فرصة لبيع بضائعهم وشراء بضائع أخرى، وقد أصبحت قافلة دمشق على وجه الخصوص معرضة للسطو نحو نهاية القرن السابع عشر، بسبب التحركات القبلية الكثيفة داخل الولاية، لاسيما كما سنلاحظ في الفصل الثامن، تحرك اتحاد قبائل عنزة الكبير باتجاه الشمال داخل سوريا من شبه الجزيرة العربية، ربما بسبب التحولات السكانية داخل شبه الجزيرة والتي ستتوج بقيام الحركة الوهابية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وقد ردت الإدارة المركزية العثمانية بمحاولة دمج قيادات عنزة والقبائل المجاورة في الإدارة العثمانية بصفتهم مرافقين بأجور للقوافل، وكان لهذه السياسة نتائج غير مقصودة وهي تزويد الزعامات القبلية بنقود مكنتهم من أن يشتروا بها الأسلحة النارية من الوجهاء المحليين مثل ظاهر العمر، وتمكينهم من شن غارات أشد فتكاً في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ومع ذلك فحتى خارج موسم الحج ربما كانت عصابات البدو أو التركمان وكذلك عصابات من لصوص غير قبليين تهاجم قوافل تجارية أصغر، مما جعل اليقظة والاسترضاء من الضرورات باستمرار.

وبعيداً عن الهجوم الفعلي على القوافل، يمكن القول إن السياسات الاقتصادية لإيران الصفوية هي التهديد الأكبر للتجارة البرية العثمانية، ففي العقد الأخير من عهد الشاه عباس الأول (1588-1629) فرض احتكاراً على الحرير مما عنى أن الشاه هو الذي يرخّص كل إنتاج وتجارة الحرير داخل الأراضي الصفوية، وكان هو الذي يفاوض التجار الأوروبيين مباشرة على تجارتهم، ونتج عن ذلك أن بدأت شركتا الهند الشرقية البريطانية والهولندية بشحن الحرير الإيراني مباشرة على سفنهما في خليج البصرة، وكانت هذه الوسيلة مصممة للسماح للشاه بجني الربح من الطلب على الحرير الإيراني بفرض ضرائب على التجار الأوروبيين الذين يصدرونه، وكان تأثير احتكار الشاه على حلب سلبياً ولم يكن ذلك مفاجئاً، إذ عملياً لم يدخل حرير إيراني إلى المدينة لمدة عشر سنوات، ومع ذلك فقد عانت حلب أكثر من ذلك بكثير عندما انهارت السلالة الصفوية في بداية القرن الثامن عشر، حيث أدت الاضطرابات داخل إيران والحرب على الحدود مع العثمانيين بتعطيل تجارة العبور الإيرانية لمدة عقود، وحتى داخل الدولة العثمانية، كانت حلب بحلول منتصف القرن السابع عشر تخسر مكانها بصفتها مركزاً تجارياً لصالح ميناء أزمير (سميرنا) في جنوب الأناضول والتي بدأت تتجاوز تجارة حلب مع أوروبا، وفي القرن التالي تلاشت قيمتها عند تجار النسيج البريطانيين وذلك حين شحنت شركة الهند الشرقية حريراً أرخص وذا جودة عالية من البنغال والصين مباشرة إلى أوروبا، فصار ينافس الحرير الخام المنتج في حلب أو المشحون منها، ونحو نهاية القرن تحولت حلب إلى موضع خلفي منعزل فيما يخص تجارة القوافل البعيدة، ولكنها مع ذلك ظلت مركزاً هاماً جداً للتجارة الخارجية في سلع كالصابون والقهوة والرز والفواكه المجففة والملابس الحريرية.

وبعيداً إلى الجنوب الغربي، كانت البضائع الإفريقية الثمينة تنقل على طول الطريق الصحراوي الذي يتخلل الصحراء الكبرى الواسعة، ومن هذه البضائع الهامة العاج وريش النعام الذي كان يستعمل لتزيين أغطية رءوس الباشوات وضباط الإنكشارية والسلاطين أنفسهم، ومع ذلك كانت السلعة الأكثر ربحاً إلى حد بعيد في هذه التجارة هي العبيد، فكل عام كان هناك قافلتا عبيد رئيستان

تتجمعان في مدينة سنار في الجنوب الشرقي للسودان الحالي، وفي المنطقة السودانية الغربية المعروفة بدارفور، وذلك للرحلة شمالاً عبر الصحراء إلى مصر، وكانت سنار في الواقع ترسل عدة قوافل أصغر نسبياً في أثناء العام، وهذه القوافل تندمج في واحدة كبرى وتحمل عدة مئات من العبيد في الحدود المصرية الجنوبية قبل اتباع النيل وصولاً إلى القاهرة، وعلى العكس كانت قافلة دارفور عملية ضخمة واحدة تحمل عدة آلاف من العبيد إلى القاهرة كل عام.

وكان السطو خطراً على هذا الطريق، مثل طرق الحج وطريق الحرير، إذ كانت قبائل البدو والبربر والنوبة في الصحراء مثل نظيراتها على طول أي طريق آخر، تغريها الحمولات البشرية والمادية المربحة التي تحملها هذه القوافل، وكان مما يزيد الإغراء لديها أكثر من قبائل الصحراء السورية والعربية، قلة الماشية والنقص في المحاصيل والسلع المادية التي تحصل عليها عادة من القرى والمدن، وفي نفس الوقت فإن الصعوبات التي واجهها العبيد من مناخ الصحراء القاسي تفاقمت بتصرفات تجار العبيد الجشعين الذين كانوا يمنعون الطعام والمأوى عمن هم تحت مسئوليتهم لتخفيض ما ينفقونه من موارد قدر الإمكان في أثناء الرحلة، ونتيجة لذلك كانت نسبة كبيرة من العبيد تموت في الطريق قبل الوصول إلى القاهرة.

وفيما يتعلق بالتحديات السياسية على طول طريق الصحراء، كان البرتغاليون الذين أسسوا قواعد محصنة على طول الساحل الإفريقي في زمن الفتح العثماني لمصر، يؤلفون تهديداً محتملاً وإن كان بعيداً بعض الشيء، على امتداد القرن السادس عشر، ودون ذلك فإن الصحراء لم تكن مجالاً يقارن بصراع العثمانيين مع الصفويين إلا في وجود بعض الحكام الصغار على طول الطريق يقومون بعرقلته، وتأمين هذا الطريق التجاري كان هدفاً ثانوياً لفتح "الحبش" على يد [السلطان] سليمان الأول في خمسينيات القرن السادس عشر، بقيادة الأمير المملوكي السابق أزدمر باشا كما سبق ذكره في الفصل الثاني، وعلى امتداد العهد العثماني كان والي مصر مهتماً جداً بحماية طريق الصحراء خلال السودان، وفي عشرينيات القرن التاسع عشر ذهب الوالي المستقل محمد

علي باشا أبعد من ذلك إلى حد فتح السودان كلية (وتأسيس العاصمة الحالية الخرطوم في هذه العملية) لجعله مصدراً لعبيده الخصوصيين.

❖ تجارة القهوة في البحر الأحمر وآثارها الثقافية

أحد المكونات العثمانية الفريدة في تجارة المسافات البعيدة كان نقل القهوة من اليمن خلال البحر الأحمر إلى ميناء جدة، ثم إلى مصر حيث يعاد الشحن إلى سوريا والأناضول وأوروبا، ونظراً لأن العثمانيين كانوا يحكمون اليمن عندما اندلعت فورة الطلب على القهوة اليمنية وقاموا بدور رئيس في شحنها حتى بعد طردهم من اليمن سنة 1636*، فإنه يمكننا أن نعد القهوة هدية عثمانية إلى العالم**.

أما كيف اكتشفت القهوة فتلك مادة للأساطير، وأحد الأقوال في ذلك يدعي أن أحد الرعاة الأثيوبيين لاحظ أن قطيعه يصبح مفعماً بالحيوية إلى درجة كبيرة بعد تناول حبوب من شجرة معينة، وكانت شجرة القهوة تنمو طبيعياً في أثيوبيا حيث تم نقلها إلى اليمن في وقت من القرن الخامس عشر، وعلى كل حال فمن الممتع ملاحظة أنه إلى القرن العشرين كان كثير من اليمنيين يزدرون القهوة المحضرة لصالح نقيع محلى يُعرف "بالقشر" ويصنع من قشور حبوب القهوة، ويبدو أن القهوة نفسها انتشرت أولاً بين الجماعات الصوفية التي استخدمتها للمحافظة على اليقظة أو لتحقيق نشاط معين أثناء الطقوس الروحية الطويلة، وأما التقاليد اليمنية فتربط بين شعبية المشروب في اليمن وسيرة الشيخ الصوفي الغامض علي بن عمر (توفي سنة 1418) المعروف بالشاذلي لانتسابه إلى الطريقة الصوفية الشاذلية والذي عاش في قصر الحكم الأثيوبي قبل أن يؤسس زاويته الصوفية الخاصة في المخا، ويقال إنه أثنى على القهوة بسبب

---

* نلاحظ هنا مرة أخرى أن العثمانيين لم يقطعوا علاقتهم باليمن رغم طردهم منها.

** وهي معلومة نهديها بدورنا إلى الذين يستنكرون أن يكون للدولة العثمانية أي أثر في البلاد التي حكمتها فضلاً عن أثر عالمي.

قدرتها على دفع النوم وتحسين التركيز الروحي، وكانت الوظيفة الجماعية لشرب القهوة مهمة مثل أثرها المنبه، وفي بعض الزوايا الصوفية كان مرور فنجان القهوة الخزفي قد أصبح جزءاً من الطقوس الروحية ورمزاً للأخوة.

ومن اليمن عبر المشروب الجديد البحر الأحمر إلى مصر، حيث مر إلى سوريا وشمال إفريقيا وعقر الأراضي العثمانية في الأناضول والبلقان، وفي البداية لم تكن المرجعيات الدينية الإسلامية موقنة من موقفها من هذا الشراب الجديد، الذي ظهر في نفس وقت ظهور منبه غامض بنفس المستوى هو التبغ الذي وصل إلى الأراضي العثمانية من الأمريكتين، وفي الواقع لقد كتب بعض العلماء رسائل ضد القهوة، ولكن على المدى البعيد كان الرافضون ذوي أثر ضئيل في الوقت الذي كانت فيه القهوة تنتشر عملياً من الطرق الصوفية إلى كل طيف المجتمع العثماني، وأظهرت فتوى حبر اليهود الأكبر في القاهرة في منتصف القرن السادس عشر أن المشروب كان واسع الانتشار ويستعمل دواء لاضطرابات المعدة، وبحلول أربعينيات القرن الثامن عشر كان بإمكان الطبيب البريطاني ألكسندر رسل Alexander Russell أن يقول إن في حلب "قليلاً من الطبقة المقلة من الناس من يشربون أقل من ثلاثة أو أربعة فناجين من القهوة يومياً، والأعلى منهم يشربون أكثر، أما الأكثر شرباً فربما يتناولون عشرين فنجاناً يومياً"[33].

حملت السفن الأوروبية حبوب القهوة من مصر إلى فرنسا وإيطاليا حيث دخلت إمبراطورية الهابسبورغ من ميناء ترييستي على البحر الأدرياتيكي، وبحلول نهاية القرن السابع عشر، كان الشراب قد استهوى كثيراً الطبقات الوسطى والعليا في غرب أوروبا، وقد ادعى رحالة القرن السابع عشر الإنجليزي السير هنري بلاونت Henry Blount مبالغات ضخمة عن الخصائص الطبية للقهوة، وأكد أن أفراد شعوب شرق المتوسط "يستعملون القهوة صباحاً ومساء، ولا يصابون بالسل...أو نوم كبار السن، أو كساح الأطفال، أو غثيان الحوامل"[34].

ما يعنيه هذا بالطبع هو أنه بعد مائتي سنة من اكتشاف البرتغاليين طريق الكاب [رأس الرجاء الصالح] حول إفريقيا إلى الهند، عادت أوروبا إلى

الاعتماد على الدولة العثمانية لإشباع نهمها للسلع الثمينة، وصار طريق التوابل القديم عبر البحر الأحمر والبحر المتوسط، الذي تحداه طريق الكاب، موقعاً لتجارة مربحة جداً، وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر، تمكنت الدولة العثمانية في الواقع من تعويض الموارد المالية التي كانت قد خسرتها من التحول المؤقت لطريق التوابل نتيجة اكتشاف الطريق حول إفريقيا.

كانت مصر هي محور تجارة القهوة العثمانية، إذ كانت القهوة تشحن من ميناء عدن في جنوب اليمن، ثم بعد ذلك من ميناء المخا على ساحل اليمن على البحر الأحمر، إلى ميناء جدة في شبه الجزيرة العربية، ثم عبر البحر الأحمر إلى ميناء السويس حيث تنقل بعد ذلك براً إلى القاهرة، وكان التجار المحليون يعيدون شحن القهوة إلى المدن المصرية الأخرى وإلى الريف، وأيضاً إلى الإسكندرية على طريق النيل لتنتظر هناك الشحن عبر المتوسط، وكان التجار الأوروبيون، لاسيما الفرنسيون، يأتون إلى القاهرة والإسكندرية لتحميل القهوة على سفنهم التي تعود ثانية عبر المتوسط ممتلئة بالحبوب، وبهذا أصبحت القاهرة مركزاً للقهوة، وقد أسس وال عثماني وخصي مبعد على الأقل، وكالات، أو "خانات مدنية" خصيصاً لتجار القهوة ومنتجاتهم.

وكان لتجار القهوة أثر ضخم على المجتمع المصري في القرنين السابع عشر والثامن عشر، إذ كان ضباط الكتائب لاسيما الإنكشارية الذين يسيطرون على موانئ مصر على البحر المتوسط والبحر الأحمر، قد ربحوا من هذه التجارة، وفي أثناء القرن السابع عشر، احتكر ضباط إنكشارية التزام الضرائب في الإسكندرية ودمياط ورشيد على البحر المتوسط، وكانوا بذلك قادرين على عقد صفقات مربحة مع التجار الأوروبيين الذين يتطلعون لشحن القهوة خارج هذه الموانئ دون دفع الجمارك الضخمة، واشتروا كذلك حصصاً في السفن الهندية والمبنية في السويس التي نقلت القهوة عبر البحر الأحمر، ونحو نهاية القرن السابع عشر، كان ضباط الإنكشارية قادرين على جمع بيوتات ضخمة من النوعية التي سبق ذكرها في الفصل الخامس، وذلك اعتماداً على ثروة القهوة، فبيت القازدغلي الذي هيمن على مصر تماماً في القرن التالي، كان أكبر هذه

البيوتات وأكثرها نجاحا، وزيادة على ذلك فإن تجار القهوة الذين لم ينتموا إلى الجيش كانوا قادرين على إنشاء بيوتاتهم الخاصة وتكوين روابط ببيوتات الإنكشارية عن طريق الشراكات التجارية وتحالفات المصاهرة، وكان أكثر تجار القهوة شهرة في القاهرة في القرن الثامن عشر هم عائلة الشرايبي الذين يرد ذكرهم كثيراً في التواريخ المحلية، وكانت أعمالهم متداخلة بطريقة لا تنفصل عن أعمال بيت القازدغلي، وكان الولاة العثمانيون في مصر مثل الحكومة المركزية في إسطنبول وجدوا أنه لا بد من التعاون مع -أو حتى استرضاء- هذه البيوتات ودون ذلك فلا طائل من حكم الولاية.

ويجدر التأكيد على أن الثروات المصرية من القهوة وصلت ذروتها بعد طرد العثمانيين من اليمن على أيدي الأئمة الزيديين من السلالة القاسمية في ثلاثينيات القرن السابع عشر، ومما لا شك فيه أن الأئمة القاسميين أفادوا من الطلب على القهوة، وأثناء حكمهم امتدت منطقة زراعة القهوة بعيداً إلى الجنوب من نواتها في المرتفعات اليمنية الوسطى، وفي هذه الأثناء حصل الإمام على ربع تجارة التجزئة من كل المبيع من القهوة، ومع ذلك فإن نواة منطقة الإنتاج في اليمن تمتد على مساحة مأهولة أساساً بقبائل شيعية إسماعيلية، في مقابل الزيدية، وكان ولاؤها للإمام الزيدي ضعيفاً في أحسن الأحوال (كان للمجتمعات الإسماعيلية دعاتها الخصوصيون الذين لهم سلطة معتبرة بشكل عام)، وفي نفس الوقت كان اليمن يفتقر إلى صناعة السفن التي كان بإمكانها شحن حبوب القهوة من المخا، وهكذا كان مزارعو القهوة اليمنيون وحتى الإمام الزيدي نفسه، يعتمدون على سفن التجار الهنود التي يشارك في ملكيتها ضباط الإنكشارية في مصر كما كان أولئك يعلمون جيداً*، وذلك لممارسة تجارة تربحهم، وبوسائل مازالت غير واضحة قام أولئك الوجهاء بعقد صفقات مع القبائل الزيدية والإسماعيلية لنقل حبوب القهوة إلى ساحل البحر الحمر حيث تنتظر مراكب التجار**.

---

* وبهذا يمكن للخصوم في ميدان المعركة أن يتحولوا إلى شركاء في ميدان التجارة.

** هذا الجانب من العلاقات بين العثمانيين والزيديين في اليمن والذي سبقت الإشارة

إن ثروات وجهاء مصر من القهوة بدأت بالتلاشي في القرن الثامن عشر، عندما بدأ التجار الفرنسيون باستيراد القهوة من مستعمراتهم في البحر الكاريبي إلى البحر المتوسط، وفي النهاية إلى مصر نفسها، ومع أنها كانت أقل جودة من القهوة اليمنية، فقد كانت حبوب الكاريبي أرخص ثمناً، ورغم ذلك فلم تقم القهوة الفرنسية الكاريبية بإزاحة القهوة اليمنية من السوق كلياً، وبدلاً من ذلك صارت خلطات معقولة الأسعار، من الحبوب اليمنية والكاريبية، هي الأشربة المفضلة للرعايا العثمانيين متوسطي الحال، ومع هذا فقد نتج عن ذلك أن هبطت كثيراً أسعار القهوة اليمنية في السوق ابتداء من ثلاثينيات القرن الثامن عشر، وبدلاً من مواجهة الدمار الكلي، حولت بيوتات مصر الكبرى، لاسيما بيت القازدغلي، أساس ثرواتها من تجارة القهوة إلى التحكم بالتزام الأراضي الريفية، كما وثقنا ذلك في الفصل الخامس.

1 - ثقافة القهوة

إن طريقة تحضير "القهوة التركية" تغيرت قليلاً نسبياً منذ الأيام التي كانت فيها مراكب التجار المحملة تذهب وتجيء في الطرق التي تربط المخا وجدة والسويس، فقد كانت حبوب القهوة تُطحن لتصنع مسحوقاً أنعم من المسحوق المحمص الذي يعتاد عليه كثير من شاربي القهوة الأوروبيين، ويوضع ذلك المسحوق في إبريق قهوة نحاسي أو وعاء طبخ صغير له يد طويلة، ثم يضاف الماء وربما النبات العطري الهندي المعروف بالهيل، ثم تسخّن هذه التخميرة فوق موقد، وصار لكل ولاية عربية إناء قهوة خاص بها، فإناء اليمن كبير وله أنبوب واضح، أما الإناء السوري فأقل ضخامة، وإناء فلسطين متوج بمجسم للديك، ويسكب الخمير في فناجين صغيرة بلا أيد وتشرب مع قدر ما من

إليه، جدير بالتأمل بدلاً من التركيز على ميدان المعركة، فرغم أن هذه العلاقات الاقتصادية السلمية التي شملت الإسماعيليين كذلك هي التي احتلت مساحة الحياة اليومية لفترة طويلة، فقد خطف ميدان المعارك وقعقعة أسلحته أضواء المؤرخين منها.

السكر، على الأقل الآن، وقد نقل مراقبون أوروبيون أن شاربي القهوة في حلب كانوا يتجنبون السكر إلى القرن الثامن عشر.

وبينما كان شرب القهوة ينتشر من الطرق الصوفية إلى المجتمع العثماني عموماً، صار نشاطاً اجتماعياً، ففي القرنين السابع عشر والثامن عشر، مثل اليوم كذلك، كان استخدام القهوة التركية قليلاً من أجل الاستيقاظ من النوم، وبدلاً من ذلك كان شرب القهوة عادة بعد وجبة مسائية، أو في اجتماع ما، سواء في منزل أو مقهى، وكان هناك مؤسسات جديدة حيث يجتمع الرجال لشرب هذا الشراب وتدخين الأركيلة والاستماع إلى الحكواتية أو لغو الحديث، كما يمكن أن تكون القهوة علامة على حوادث أو إنجازات هامة، ففي تاريخ الدمرداشي الذي يغطي حوادث القرن الثامن عشر في مصر، كان وجهاء الولايات يشربون القهوة دائماً بعد التوصل إلى اتفاق سياسي مفصلي.

وبحلول القرن السابع عشر، صار المقهى مؤسسة في كثير من المدن العثمانية، وقد ذهب السلطان مراد الرابع (1623-1640) بعيداً إلى حد إغلاق كل المقاهي في إسطنبول لأنه شك أن نوعية الناس الذين يجتمعون فيها، لاسيما العاطلون أو أشباه العاطلين، مثل الإنكشارية المسرحين، يمكنهم إثارة الاضطراب الاجتماعي بل التمرد السياسي، وفي النهاية فشلت مثل هذه الخطوات كما فشلت الدعوة إلى ترك القهوة التي قام بها علماء متشددون، ومن هذه الحالات كان كبير خصيان الحريم عباس آغا مبعداً إلى مصر في الوقت الذي كان فيه وضع المتشددين في صعود، ولكنه أسس مقهى في بلدة في دلتا النيل ومنها انتشرت القهوة إلى مناطق مصر الفرعية، وحتى بعد هبوط أسعار القهوة اليمنية، ظل هذا المعلم من ثقافة القهوة راسخاً في المنطقة، وفي أواخر القرن الثامن عشر، قام المساح الألماني كارستن نيبور Carsten Niebuhr بجولة في اليمن مع حملة علمية دانماركية وتحدث عن وجود ما أسماه أكواخ القهوة - أي أكشاكاً صغيرة يخمر فيها المشروب ويباع- حتى في مناطق بعيدة.

لم يكن الارتباط بين القهوة والتبغ بطيئاً في ظهوره، حتى مع كون التبغ محصولاً من العالم الجديد والقهوة من محاصيل العالم القديم بلا جدال، وقد

أُدخل التبغ إلى أوروبا والأراضي العثمانية من المستعمرات البريطانية في شمال أمريكا بعد ظهور القهوة بوقت ليس طويلاً، وقد تعرض في البداية أيضاً لشك العلماء ولكنه صار محبوباً بين عموم الناس، لاسيما الجنود العثمانيون، وقد اقتبس المؤرخ المصري الإسحاقي في بداية القرن السابع عشر من جالينوس وموسى بن ميمون ليعطي تدخين التبغ صورة طبية، ويمكن تدخينه بالأركيلة في المقهى ولكن الأفضل بغليون من الصلصال، وبحلول منتصف القرن روى مؤرخون عن إنكشارية يحفظون غلايينهم في أكمامهم، بل حتى عن إنكشارية مدانين يدخنون في الطريق إلى إعدامهم، وفي المتحف البحري في إسطنبول قطع أثرية أنقذت من مركب عثماني أغرقه الأسطول الروسي في ميناء جشمة قرب أزمير في سنة 1770، وعدد غلايين الصلصال التي عثر عليها بين الحطام كبير جداً إلى درجة أنه يمكن تخيل أن السفينة كانت ستتعرض للاحتراق حتى لو لم يهاجمها الروس.

2 - رواية الحكايات والثقافة الشعبية

كانت المقاهي إلى حد بعيد هي التي جمعت القهوة والتبغ معاً، إذ أن هذين المنبهين كانا ملائمين للاجتماعات الجماهيرية الطويلة، وكانت المقاهي فوق ذلك أماكن مثالية لرواية الحكايات التي لا يمكن إهمالها بصفتها معلماً لثقافة القهوة العثمانية، ومن المؤكد أن رواية الحكايات أمام الجمهور كانت تقليداً يعود إلى عدة قرون قبل ظهور القهوة، وللشرق الأوسط تقاليد روائية شفوية تعود إلى ما قبل ظهور الإسلام، وكان الحكواتية المحترفون أو شبه المحترفين يتحدثون بإسهاب في المقاهي في أمسيات معينة ويجعلون تقديمهم مثيراً بدق الطبول أو عزف الكمان أو بالخلفيات الملونة، ورغم أن معظم القصص نشأت في الأساطير التي نقلت شفوياً فإن كثيراً منها تم تدوينه بحلول القرن الثامن عشر، وهناك أدلة على أن بعض الحكواتية قرئوا حكاياتهم أو على الأقل تذكروها من نسخ مكتوبة قبل تقديمها، وفي العهد العثماني كانت ملاحم المغامرات التي تصور أبطالاً خارقين هي زاد المتعة الأكثر شعبية، ومن أمثلة ذلك قصص الإسكندر الأكبر الذي حُول إلى ملك فارسي في أدب العصور

الوسطى الإيراني، وقصص النبي محمد [صلى الله عليه وآله وسلم] وصحابته [رضي الله عنهم]، وكذلك قصص الأولياء الصوفيين، وكلها كان لها جاذبية واسعة، وفي الولايات العربية، رويت باستمرار ملحمة هجرة بني هلال في القرن الحادي عشر، من شبه الجزيرة العربية إلى شمال إفريقيا، وكان لها شعبية واسعة، كما كان لقصص [السلطان] بيبرس (حكم بين سنتي 1260-1277)، وهو مؤسس السلطنة المملوكية، وبلا ريب فقد أدت التحولات السكانية التي تبعت الفتح العثماني للبلاد العربية ورافقت أزمات القرن السابع عشر، إلى إضافات على مجموع تيار الحكايات الشعبية في مجتمعات الولايات العربية، ومن الصحيح أن نيبور قال إن التقاليد ما قبل العثمانية هيمنت على الحكايات الأكثر شعبية في اليمن في الفترة التي أقامها هناك، واستشهد بقصص بيبرس تلك الخاصة بعنترة بطل الثقافة الإفريقية الأسطوري، ولكنه أيضاً ذكر قصص رستم من الملحمة القومية الإيرانية المعروفة بالشاهنامه التي كانت قد ترجمت إلى التركية في زمن السلطان المملوكي قانصوه الغوري (1501-1516)، وإن شعبيتها في اليمن ربما تدل على شكل من التبادل ثنائي اللغة بين مصر واليمن أثناء العهد العثماني.

إن الإلقاء المصحوب بأداء هذه القصص لم يكن محصوراً بالمسارح العامة مثل المقاهي بل شمل أيضاً المنازل الخاصة، وفي هذا السياق أيضاً، أقسام الحريم بلا شك، وقد لاحظ الطبيب ألكسندر رسل الذي أقام في حلب في أربعينيات القرن الثامن عشر أنه "في أمسيات الشتاء، كانت السيدات يقضين الوقت عادة في حضور الحكايات العربية التي يلقيها أو يقرأها في أغلب الأحيان شخص له صوت قوي ومميز"[35]، وكان تكرار بعض هذه الملاحم لبطلات بقوى خارقة حيث يشاركن في المعارك وأيضاً يصارعن أعداء من الرجال، ربما يعكس بطريقة يمكن تصورها أهمية الحريم وأشكال أخرى من أماكن التجمع النسائي مثل الحمامات العامة بصفتها مواقع لرواية الحكايات من هذا النوع، وفي زمن حين كانت نساء ورجال من مجموعة متعددة الأصول يصلون إلى الولايات العربية، كانت رواية القصص في مسارح خاصة، مثل روايتها في المقاهي العامة، تساعد في عملية الاندماج الثقافي.

❖ الاستنتاج

باختصار، فإن التجارة بالقهوة، أدت إلى بروز مركب ثقافي متكامل، يتراوح بين بيوتات نخب محلية، وأماكن تجمع شعبية، وأشكال من التسلية، ولعلها من أوضح الأمثلة إثارة للطريقة التي شكلت بها التجارة الحياة الاجتماعية العثمانية، وبشكل أكثر عمومية، كيف رسمت فرص التجارة والإقبال عليها، الأبنية والمؤسسات والثقافة الشعبية في مدن الولايات العربية العثمانية أكثر من أي عامل آخر بمفرده، وفي الواقع أنه في أثناء العهد العثماني كانت التجارة والنمو الطبيعي قد غيّرا تخطيط ووظيفة المدن العربية التي أسست أو أصبحت في العصور الوسطى حصوناً عسكرية، وفي نفس الوقت كثيراً ما تداخلت ممارسة التجارة وترافقت وتصادمت مع حياة الناس الدينية والأحكام الشرعية، وفي نفس الوقت فإن الطاقات التجارية غير القابلة للكبح نمت بسرعة ضد الحاجة لقيام الحكومة بتنظيم التجارة، وكل هذه التفاعلات ساهمت في حركية الحياة المدنية في الولايات العربية في الدولة العثمانية.

الفصل الثامن

حياة الريف والبادية

كما هو صعب جمع صورة متكاملة للحياة والعادات في مدن الولايات العربية العثمانية، فإن محاولة جمع صورة الحياة في الريف والبادية تحد أكثر صعوبة، وبينما يمكن للمؤرخين تحديد البنى الإدارية والقانونية التي عمل فيها سكان الريف والبادية، بدرجة معقولة من الدقة، فإن حياتهم اليومية والتراتبيات الهرمية التي سادت بينهم تظل محيرة إلى حد بعيد، وهذا الوضع محبط جداً إذا تذكرنا أن معظم رعايا السلطان عاشوا خارج المدن والبلدات الكبرى، وعاشوا على زراعة المحاصيل ورعي الماشية، ومع ذلك فإن سجلات الضرائب وصكوك الأوقاف، وبعض المصادر التي تحوي روايات خاصة، وفوق كل ذلك سجلات القضايا التي عرضت على المحاكم الشرعية، تعطينا على الأقل لمحات عن طريقة حياة معظم رعايا السلطان.

❖ حيازة الأرض

إن البنى الإدارية العثمانية التي حكمت توزيع واستعمال الأرض وفرض الضريبة عليها معروفة جداً، ففي كل الدول الإسلامية التي بدأت بالدولة التي أسسها النبي محمد [صلى الله عليه وآله وسلم] والخلفاء الأولون [رضي الله عنهم]، كانت كل الأراضي المفتوحة تملكها الدولة، ليس أي عائلة أو شخص يحرثها، وربما كان هذا المبدأ بدوره مشتقاً من النماذج الساسانية أو البيزنطية المتأخرة، وكانت الأراضي التي تملكها الدولة، أي غالبية الأراضي في الدولة العثمانية، تُعرف في التركية العثمانية بصفة "ميري" من "مير"، وهي لفظة

مرخمة [مختصرة] من كلمة "أمير" العربية، والمقصود أرض الأمير، وهؤلاء الذين يزرعون الأرض أو يرعون عليها يتمتعون فقط بحق الانتفاع كما لاحظنا في الفصل الثالث.

1 - التيمار

إن ملكية الدولة للأرض سمحت بتنظيم ممنهج للأراضي العثمانية الممتدة، بداية من القرن الرابع عشر، بنظام التيمار، والتيمار كما شرحنا في الفصل الثالث، كان منحة من الأرض يحصل عليها عضو من الفرسان التابعين للدولة أو من الفرسان في الولايات في مقابل خدمته العسكرية، وهو يستعمل الأرض وموارد الضرائب التي تنتجها ليجهز عدداً معيناً من الخيالة لجيش السلطان، ومع ذلك فهو لا يملك هذه الأرض بل هو فقط يستغل ناتجها ويمكن للحكومة المركزية أن تعيد منحها لغيره إذا تخلى هو عنها، أو فشل في أداء واجبه العسكري، أو توفي.

وتأتي موارد الأرض المالية من فرض الضرائب على الفلاحين الذين يعيشون على الأرض ويعملون فيها، وفي البلقان وأكثر الأناضول، كان هؤلاء الفلاحون من المسيحيين الأرثوذكس اليونانيين غالباً، ومع ذلك فلم يكن هؤلاء الفلاحون أقناناً لصاحب التيمار [أي عبيد الأرض على طريقة الإقطاع الغربي حيث يرتبط الفلاح بالأرض التي يُجبر على عمل فيها ولا يملك مغادرتها ويمتلك السيد الأرض ومن عليها وتنتقل رقبتهم إلى السيد الجديد مع انتقال ملكية الأرض]، بل مزارعون أحرار يمكنهم التصرف بمحاصيلهم كما يريدون ولهم الحق من الناحية النظامية أن يتركوا الأرض إذا رغبوا في ذلك، رغم أن ذلك سيجلب عليهم الغرامات وخسارة حقوق الانتفاع بالأرض إذا تركوها بلا فلاحة لمدد طويلة، وفي الواقع كانت الأراضي القابلة للفلاحة في كل الولايات العثمانية التي سادت فيها التيمارات، مقسمة إلى مزارع مملوكة ملكية مطلقة لبيوتات منفردة، كل منها معروف بالتركية العثمانية بمصطلح "جفتلك"، من الكلمة التركية التي تعني "زوجاً"، جفت، في إشارة إلى مساحة الأرض التي

يمكن حرثها بزوج من الثيران، ولهذا السبب، فإن المؤرخ الكبير خليل إينالجيك، ذكر أن نظام "الجفتخانه"، في إشارة إلى البيت (خانه بالفارسية) الذي تكون حول الجفتلك، هو أساس الاقتصاد الزراعي العثماني، ومع ذلك فإن حضور الفرسان وضباطهم في الريف أوجد ما أصبح طبقة من الأرستقراطية المالكة للأراضي.

وبينما كان الفارس العادي يحوز حقاً بتيمار واحد والذي ربما يضم أكثر قليلاً من قرية واحدة والأراضي التي يفلحها سكانها، فإن الضابط يحصل على مجموعة أكبر من التيمارات تعرف بالزعامت، من الكلمة العربية "مسئولية" أو "ضمانة"، وكان هؤلاء الضباط النافذون أقل احتمالاً بكثير أن يعيشوا في أراضيهم، وبدلاً من ذلك كانوا يوظفون وكلاء للإشراف على أملاكهم وجمع الضرائب بالنيابة عنهم، وفي نفس الوقت كان الوزير في الحكومة أو الوالي حيث تسود التيمارات، يحصل على منحة أكبر من موارد الأراضي تُعرف "بالخاص".

2 - الالتزام

كما لاحظنا في الفصل الثالث، فإنه بعد فتح البلاد العربية، مد العثمانيون العمل بنظام التيمار إلى سوريا وشمال العراق، ولكن ليس إلى مصر وجنوب العراق واليمن وشمال إفريقيا، ففي مصر كانت الإدارة العثمانية بعد مصادرة ممتلكات المماليك المهزومين، قد جربت نظام المفتشين (يعرف أحدهم بالأمين في اللغة التركية العثمانية)، ويعينون من إسطنبول، ومع ذلك فقد استمر عمل هؤلاء إلى بدايات القرن السابع عشر فقط، وبعد ذلك صار الالتزام هو النظام السائد على امتداد الولايات العثمانية العربية وغير العربية أيضاً، وفي حالات كثيرة حل محل نظام التيمار العريق.

إن الحكومة التي تطبق الالتزام "تزرع"* [التحصد من] حق جمع الضرائب

* المؤلفة هنا تشرح لقارئ الإنجليزية لماذا يسمى الالتزام في اللغة الإنجليزية tax farm أي حرفياً: زراعة الضرائب أو الزراعة الضريبية.

من ملكية أو مشروع معين، وذلك ببيع هذا الامتياز، وعادة ما يكون ذلك لمن قدم أعلى عطاء في مزاد، وفي الحالة العثمانية فإن المشتري يدفع ثمناً معادلاً للموارد التي يتوقع أن تنتجها الأرض أو الملكية في سنة مالية، ومن الطبيعي أن يعني هذا عملياً أن الوجهاء الأكثر ثراء يمكنهم أن يصبحوا ملتزمين، وفي كثير من الأحيان حاز فرد ثري أو أسرة ثرية عدة التزامات في ولاية معينة، وأي دخل إضافي يصبح ربحاً للملتزم، ومن الواضح أن هذا النظام أعفى الحكومة العثمانية من المسئولية في حالة نقص الموارد بشكل غير متوقع نتيجة فشل المحصول أو أي سبب مشابه، ومن جانب آخر، ووفقاً للرأي التقليدي المعهود على الأقل، فقد منح هذا النظام الملتزم بعض الحوافز لصيانة الأراضي التي يلتزم ضرائبها، لاسيما بالحفاظ على أعمال الري في حالة جيدة حتى لا تؤدي قلة العناية إلى تخفيض الموارد التي يجمعها.

ويتضح الآن أن نظام الالتزام كان شائعاً في وقت مبكر أكثر مما ظنه المؤرخون لفترة طويلة، وحتى في أثناء القرن السادس عشر، فإن السيطرة على جمارك الموانئ وموارد مدنية أخرى، كان يشتريها الوجهاء الأثرياء، لاسيما ضباط الإنكشارية، رغم أنه في حالة جمارك الموانئ في مصر، قام أعضاء أثرياء من الجماعة اليهودية في الولاية بأدوار بارزة، وفوق ذلك فإن قوانين حيازة للأرض تشبه كثيراً الالتزام العثماني كانت قد وجدت في دول إسلامية متعددة يعود زمنها إلى العصر العباسي.

3 - المالكانه

في البداية كانت الإدارة العثمانية في ولاية ما تضع الالتزامات في مزاد لمدة سنة في المرة، ومع ذلك ففي سنة 1695، وفي محاولة لإجراء إصلاح مالي، سن السلطان مصطفى الثاني، كما لاحظنا في الفصل الخامس، حيازة الالتزام مدى الحياة، وهو المعروف بالمالكانه، وفي كثير من الحالات كان هذا الإجراء الجديد تشريعاً بطريقة ما، لممارسة كانت موجودة كون كثير من الملتزمين احتفظوا بالسيطرة على حيازتهم سنة بعد أخرى، وكان أطفالهم

"يخلفونهم" في مواقعهم، ومع ذلك فإن قانون المالكانه ساهم في بروز وجهاء محليين لأنه منحهم مصدراً مضموناً للموارد، وفي نفس الوقت قوى روابطهم بعاصمة الدولة حيث تم مزاد الالتزام.

4 - الأملاك السلطانية والأوقاف

لم تكن كل الأراضي في الدولة العثمانية من صنف "الميري" أو أراضي دولة، ومن ثم لم تقسم كل الأراضي إلى تيمارات والتزامات، بعض الأراضي، التي عرفت بالتركية العثمانية بخواص همايون، كانت "أملاكاً سلطانية خاصة"، حفظت لاستعمال العائلة السلطانية، ومع ذلك فقد كانت حقوق جمع الموارد في هذه الأرض تباع كثيراً إلى ملتزمين من أصحاب العطاءات الأثرياء الذين يسلمون الدخل إلى خزينة الدولة وليس إلى السلطان، وفوق ذلك ففي كل الدول الإسلامية السابقة، وعلى الأقل منذ العباسيين، منحت مساحات ضخمة من الأرض إلى وقفيات دينية (مفردها في اللغة العربية وقف)، بحيث أن الموارد التي أنتجتها كانت تساهم في صيانة المساجد والمدارس وغيرها من المؤسسات الدينية والخيرية، وكانت أراضي الأوقاف لا تفرض عليها ضرائب، وفي الواقع كان يمكن لشخص ثري أن يستخدم الوقف الخاص الشخصي للحفاظ على قطعة أرض داخل العائلة مع تجنب فرض ضريبة الأرض عليها، وفي هذه الحالة فإنه يكتب صك وقف ويعين نفسه مشرفاً على الوقفية وينص على أن ذريته تخلفه في هذا الموقع (وكان يمكن للنساء أن يهبن وقفيات وقد فعلن ذلك أيضاً).

5 - الملك [الخاص]

وفي النهاية فإن الأراضي التي تملكها الدولة، أي الميري، يمكن أن يعاد توزيعها أحياناً لتكون ملكاً خاصاً (مُلك) وذلك في سياق كونها جوائز لخدمات عسكرية تستحق المكافأة أو امتيازاً من الدولة، وكان أعضاء الأسر الحاكمة أو البيوتات التي أخضعها العثمانيون ولكنهم احتفظوا بها في الإدارة يمكن السماح لهم أيضاً بالاحتفاظ بأملاكهم الخاصة، كما أن أي شخص يصلح أرضاً قاحلة

فإن من حقه الشرعي الاحتفاظ بها ملكاً له، وزيادة على ذلك فإن البساتين والحدائق، وهي ممتلكات زراعية غير مصنفة كمزارع، يمكن وضعها تحت فئة الملك، والأرض المملوكة الخاصة هي فقط التي يمكن منحها للوقفيات الدينية، وإذا أراد أي واقف أن يلحق أرضاً للدولة بوقفيته، فإن عليه أولاً اتباع إجراءات قانونية لنقل الأرض من "ميري" إلى "ملك".

❖ حياة القرية

إذا كان التحقق من بنية نظام الأراضي العثماني سهلاً نسبياً، فإنه من الأصعب الوصول إلى حياة الفلاحين المتأثرة به، ومع ذلك فهناك ثلاثة أنواع رئيسة من وثائق المحفوظات، وهي السجلات الرسمية لضرائب الأراضي، وصكوك الوقفيات الدينية، وسجلات المحاكم الشرعية الإسلامية، تزودنا بنافذة على ظروف القرويين وحتى على أحوالهم الشخصية أحياناً.

في عهد السلطان سليمان الأول، وفي الوقت الذي كانت فيه الحكومة المركزية العثمانية تدمج الولايات العربية التي فتحت حديثاً، قام الإداريون المحليون في كل ولاية بإجراء مسح تفصيلي، أي مسح من قرية إلى قرية، لحصر مصادر الموارد المالية والوحدات التي يمكن فرض الضرائب عليها، وقد أدرجت السجلات الناتجة عن ذلك كل قرية في كل ولاية، وكل البيوت في كل قرية، وفي هذا السياق فإن البيت هو عائلة على رأسها رجل بالغ (وأحياناً امرأة بالغة) وتسكن في منزل خاص، وقد تم تسجيل العزاب غير المرتبطين، وعُرف هذا السجل بدفتر تحرير الطابو (ويعني حرفياً سجل شهادات صكوك الملكية)، وهو يبين موارد القرية، وسكانها بمن فيهم غير المسلمين، والبنية الاجتماعية إلى حد ما، وإذا ذكرت الأصول العرقية لأرباب الأسر، فإن مثل هذه الوثائق تلقي الضوء أيضاً على الصفات السكانية للقرية، وربما بينت أنماط الهجرة والاستقرار، فمثلاً تظهر سجلات القرى في محيط دمشق في القرن السادس عشر، أعداداً متزايدة من القبائل التركمانية والرجال العزاب، وكلا الظاهرتين تشيران إلى تدفق سكاني تبع الفتح العثماني.

ومن الناحية التقنية فإنه يفترض أن سجل طابو جديداً يجب تحضيره لكل ولاية عند اعتلاء كل سلطان جديد، ولكن نحو نهاية القرن السادس عشر، وفي الوقت الذي كانت فيه الأزمة الاقتصادية والسكانية تحكم قبضتها على الدولة، تم التخلي عن التسجيل المنظم رغم أنه تم القيام ببعض الإحصاءات الخاصة لولايات ومناطق بشكل متقطع في القرنين السابع عشر والثامن عشر، كما تتوفر بعض السجلات ذات التفاصيل الأقل للالتزامات في هذه الفترات المتأخرة، وكانت الأراضي المملوكة كالتزام يطلق عليها عادة "مقاطعة"، وتعني حرفياً (ما تم فصلها)، ولهذا كان هذا السجل يُعرف بدفتر المقاطعة، وهذه السجلات تدرج القرى مع الملتزمين الذين يجمعون الأموال، ومختلف موارد القرية، مثل عدد المجذفين الذين يمكن أن تساهم القرية بهم لأجل قوادس [أي سفن] الدولة (بواسطة ضريبة خاصة).

صكوك الوقفيات كاشفة بطريقة تختلف عن سجلات ضريبة الأرض، فعندما يذهب مسئول حكومي أو وجيه محلي لقاضي المحكمة لتسجيل صك وقفية، فإن كتّاب المحكمة يحددون كل ملكية أوقفها، من بستان أشجار فواكه إلى مجمع سكني، وذلك بوصف ما يحيطها، وهكذا فإن الصك يعطي لمحة عن الممتلكات في قرية ما أو منطقة ما في وقت ما، وإن الأفراد الملاك المذكورين يعطوننا فكرة عن سكان القرية ووضع غير المسلمين والنساء، الذين عادة ما يحوزون أملاكاً، وزيادة على معرفة من تملك ماذا، يمكننا استشعار المحاصيل التي تزرع وأنواع البضائع، كالصابون وزيت الزيتون، التي تنتج في القرية، وفي بدايات القرن الثامن عشر نعثر على مثل بارز وهو قيام الحاج بشير آغا كبير خصيان الحريم (مدة ولايته بين 1717-1746) بوقف مجال واسع من الملاك في قريتين بجوار حلب، وإن صك وقفيته الطويل، والذي كانت فيه هاتان القريتان مجرد جزء صغير، يدرج كثيراً من البساتين وأشجار التوت إلى جانب عدد مذهل من أشجار الزيتون.

رغم أن سجلات ضرائب الأرض وصكوك الوقفيات مهمة في جوانب أخرى، فإنها لا تسمعنا أصوات الفلاحين الذين يعيشون في القرى، وعملياً فإن

المصدر الوحيد الذي يحضرون فيه هو سجلات المحاكم الشرعية الإسلامية، وعادة كان للفلاح سبيل للمحكمة المتواجدة في أقرب بلدة هامة إلى القرية، ولما كان على الفلاح المشي أياماً للوصول إلى هذه المحكمة، فإن الفلاحين كانوا يمثلون عادة أمام القاضي في القضايا الأشد إلحاحاً فقط: كسرقة كبيرة أو نزاع على الأرض أو صراع على الميراث أو اتهام بالخيانة الزوجية، وهكذا، وبينما كان القاضي وكتّابه يلخصون القضايا عادة، فإنهم كانوا يتركون تفاصيل الشهادات، والحوادث وما يصاحبها من هيجان، وهي تفاصيل كان يمكنها تزويدنا بمداخل غنية جداً لحديث الفلاح عن نفسه، ومع ذلك فما سجلوه يخدم بصفته مصدراً لا نظير له لحركة مجتمع القرية، وعلاقات القرية بالمدينة، وأيضاً وربما الأكثر إثارة للاهتمام والفضول، المواجهة بين الفلاحين والمسئولين العثمانيين، وإن سجلات محكمة القدس في القرن السادس عشر تقدم مشهداً لمساح عثماني، عهد إليه بجمع سجل الطابو، يشكو للقاضي فلاحي قرية في الجنوب يرفضون إعطاءه معلومات دقيقة عن كرومهم، ويسخرون بالقول: "اكتب ما تريده"[36]، وفي أماكن أخرى، هاجم القرويون بعنف مالكي التيمارات وزعماء الشرطة الذين جاءوا لجمع الضرائب والديون، وفي مقارنة لسلي بيرس Leslie Peirce لسجلات المحكمة الشرعية الإسلامية التي تغطي سنة 1540-1541 من مدينة عينتاب الأناضولية، وهي مدينة مملوكية سابقة قريبة جداً من حلب، تظهر أن قرية في جنوب شرق المدينة معروفة بصرامتها الأخلاقية قامت بإيواء طفلة عروس يقال إن زوج أمها اغتصبها[37].

إن المؤرخين الاجتماعيين كانوا وما زالوا يستنتجون من مجموع تلك المصادر، بالإضافة إلى مصادر الرواية التقليدية، أن القرية "النموذجية" في ريف مصر تضم مجموعة من الشيوخ، كل منهم يرأس بيتاً كبيراً، يتكون أساساً من أسرته، وبحلول القرن الثامن عشر، اعترف هؤلاء الشيوخ بشخص من بينهم مساو لهم ومقدم عليهم، يُعرف بشيخ البلد، والذي يعمل كالعمدة في القرية (إن منصب شيخ البلد في القاهرة، الذي ناقشناه في الفصل الخامس، والذي كان يشغله عادة أمير اللواء، يبدو أنه اشتُق من نظيره الريفي)، وفي ولاية دمشق،

كان معادله الرسمي يحمل لقب "رئيس الفلاحين"، في القرن السادس عشر وما قبله على وجه التقريب بلا جدال أيضاً، ومثل شيخ البلد كان يمثل مجموعة من رءوس بيوت القرية، رغم أنه في قرية ما فإن هناك عدة رجال يحملون لقب رئيس في نفس الوقت، وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر، يبدو أن اللقب تغير إلى شيخ القرية، وهذه الهرمية الفضفاضة، حيث يمثل رئيس واحد عدة رؤساء عائلات وبيوتات، سادت في ولايات عربية أخرى أيضاً، رغم أن التسمية تختلف من ولاية لأخرى، ورغم أنه يمكن أن يحصل على تصديق شيوخ قرية أخرى، فإن الرئيس، مثله مثل رئيس النقابة الحرفية، يمكن أن يعينه رسمياً حاكم الولاية أو المنطقة، ويخدم بصفته قناة لتمرير أوامر الحكومة إلى القرية، فليس من المفاجئ أن يكون الرئيس عادة واحداً من أكثر القرويين ثراء: شخص يمكنه أن يضمن ضرائب القرية للملتزم (أو مالك التيمار في سوريا وشمال العراق)، وفي نفس الوقت يتأكد من كون أراضي القرية تزرع بلا تشويش من الاضطرابات الفلاحية، وكان له سلطة لاعتقال الفلاحين الذين يراهم مثيري متاعب، وكانت القدرة على التفاوض مع القبائل في المحيط الريفي تعد ميزة في معظم الأحوال، وعادة ما كان المنصب ينتقل من الأب إلى الابن ويظل في نفس الأسرة لأجيال.

وهناك مصدر غير اعتيادي لظروف معيشة الفلاحين المصريين وعاداتهم، ويمكننا تعميمه على أحوال الفلاحين في الولايات العربية كلها، وهو عمل نثري عنوانه "هز القحوف في شرح قصيد أبي شادوف"، وهو ما ترجمه باحث حديث إلى اللغة الإنجليزية بعنوان *Brains Confounded by the Ode of Abu Shaduf Expounded*، ويبدو أنه أُلف في أواخر القرن السابع عشر ومؤلفه هو يوسف بن محمد الشربيني، وهذا العمل الاستثنائي الذي نشر بطبعة حجرية مبكراً في سنة 1800 ثم طبع في أواخر القرن التاسع عشر، كان أشهر من استفاد منه المؤرخ غبراييل باير Gabriel Baer في سبعينيات القرن العشرين، في المقدمة يصف الشربيني فلاحي مصر والقرية المصرية بألفاظ سلبية، ويتبع شرحه ما يزعم أنه أثر شعري لرجل محراث متواضع من القرية (أبو شادوف)، الذي "اكتشفه" هو، وفي مقال تحليلي، يقول باير إن الشربيني نفسه لم يكن مثقفاً مدنياً غاضباً،

بل ربما هو أحد علماء الريف وكان قد هاجر إلى القاهرة ويحاول الآن أن يشرح لزملائه في المدينة الكبيرة أنه تخلى عن ثقافة الريف الرجعية، وفي رأي باير فإن الشربيني اخترع شخصية (أبو شادوف) ليكون تعبيراً ساخراً عن الريفي الساذج القذر الجاهل الكسول وغير المؤهل للثقة، وشعره المفترض يوضح كل الصفات الكريهة التي ذكرها الشربيني في "شرحه" : [كونهم في الخرق والأسمال البالية دائماً]*، "إذا أقاموا الأفراح لا تكون إلا بالعياط والصراخ والصياح"، وعندما يأكلون فإنهم يلتهمون كميات كبيرة من الطعام في أفواههم كل مرة، وهكذا(38)، وفي نفس الوقت فإن الشعر يزودنا بلمحة لا تقدر بثمن عن كلام ومواقف وعادات الفلاح.

وهناك تفصيل إضافي لحياة الريف يأتي ن مصدر مغمور أكثر مما سبق، وهو مجموعة الوثائق من الجماعة اليهودية في الفسطاط، وهي الآن الحي الجنوبي في القاهرة، وهذه الوثائق معروفة بجنيزا القاهرة، وكلمة جنيزا تعني الأرشيف في اللغة العبرية، وهذه المجموعة مكونة من وثائق ونسخ من كل الأنواع التي يمكن تصورها، أودعت في بناء خاص داخل معبد ابن عزرا في الفسطاط لتجنب إتلاف أي ورقة ذكر فيها اسم الله، ورغم أن وثائق الجنيزا تعود للفترة من القرن التاسع إلى القرن التاسع عشر، فإن الاهتمام العلمي تركز على تلك الوثائق الصادرة في العصور الوسطى، عندما كانت شخصيات بارزة مثل الفيلسوف اليهودي الكبير موسى بن ميمون (1135-1204) يترددون على المعبد (وبحلول العهد العثماني كانت الفسطاط منطقة فقيرة كما ظلت إلى اليوم).

ومع ذلك، وتحت إلحاح غابرييل باير، نشر خبير الجنيزا البارز شلومو دوف جويتين S. D. Goitein وثيقة جنيزا متواضعة من القرن السابع عشر، والتي تزودنا بما يشبه نافذة على التوتر المتصاعد بين القاهرة ومحيطها الريفي في تلك الفترة، وقد كتبت بعامية عربية، ولكن مثل أكثر وثائق الجنيزا، بحروف عبرية،

* الأصل العربي مليء بالمفردات الصعبة ولهذا آثرت ترجمة معناه.

وتقدم الوثيقة "قصة قاهري وأحد سكان الريف"، بطريقة تشبه كثيراً أسلوب حكاية إيسوب* المعروفة جداً عن فأر المدينة وفأر الريف، إذ أن شخصيتي القصة يثنيان على مزايا حياة المدينة لاسيما الحياة في القاهرة، في مقابل حياة الريف، ورغم أن الوثيقة مجزأة إلى قصاصات بطريقة لا تمكننا من معرفة من المنتصر، فإن القصة تصور لنا حياة الريف بالإضافة إلى الصدام الثقافي بين الريف والمدينة.

وإذا أردنا الحكم استناداً إلى "قصة القاهري وساكن الريف"، فإن المعلم الذي يميز المدينة عن الريف أكثر من غيره هو وفرة وتعدد السلع والخدمات المتوفرة في بيئة المدينة، لاسيما في عاصمة كبرى ومحور تجاري كالقاهرة، وبينما يمكن للقاهري الاختيار من مجموعة واسعة من الأغذية والأنسجة ذات المنشأ الخارجي، فإن نظيره الريفي يعيش على ما يستطيع زراعته أو تربيته في أرضه، وإن ملابسه وبيئته كذلك أكثر تواضعاً بكثير من تلك التي للمدني، ويقول القاهري "في الريف، حتى الغني يمشي حافياً"[39]، وخلافاً لذلك فإن الحوار يتطرق أكثر إلى نظافة حياة المدينة مقارنة بقرب الفلاح قرباً لا يمكن تجنبه من التربة والحيوانات، وهي نقطة يؤكدها عمل الشربيني، وكما في هز القحوف، فإن الفلاح يخشى ما تأخذه عنوة النخبة العسكرية الإدارية المقيمة في المدن، ومن الطبيعي أن هذه التناقضات يمكن أن يسجلها، بفعالية أكثر، شخص جرب البيئتين، كمهاجر ريفي، وفيما يتعلق بذلك فإن كلاً من هز القحوف، وقصاصة الجنيزا، تعكسان المواجهة الصعبة بين سكان الريف والمدينة، كما بين الإداريين والفلاحين، والتي طبعت كثيراً من القرن السابع عشر.

---

* حكايات إيسوب هي مجموعة قصص من التراث الإغريقي على غرار قصص كليلة ودمنة في التراث الإسلامي

1 - المحاصيل التجارية*

يعطينا حوار الجنيزا انطباعاً أن الفلاح يعيش على زراعة القوت، وقد أسرف ساكن الريف في الثناء على "البذور والقمح والبيض والزبدة الطرية"(40)، ومع ذلك فإن المحاصيل التجارية لم تكن بأي حال من الأحوال مجهولة في الولايات العثمانية قبل القرن التاسع عشر، وقد وصف الفصل الخامس كيف كرس ظاهر العمر، الحاكم المطلق لشمال فلسطين لمدة طويلة في القرن الثامن عشر، المنطقة لزراعة القطن والقمح لأجل السوق الفرنسي، وربما كان بذلك نموذجاً لمحمد علي باشا، الوالي المستقل لمصر في القرن التاسع عشر، والذي عبأ فلاحي الولاية لتزويد معامل لانكشير [في بريطانيا] بالقطن، وحتى القرى التي لم تكن تنتج محاصيل تجارية للأسواق العالمية، كانت تنتمي لشبكات محلية من أسواق المدن والقرى التي تقرر عادة ما يجب زراعته وتربيته من المواشي**، ويبدو أن الشربيني، إذا لم نذكر قصة الجنيزا، بالغ بشكل ملحوظ في وصف العزلة الاقتصادية والثقافية للقروي النموذجي.

وفيما قبل القرن التاسع عشر، كان المحصول التجاري الوحيد المعد للتصدير إلى جانب القطن والقمح في الولايات العربية، هو القهوة، والتي كانت بالطبع، تزرع في مرتفعات اليمن، ومع ذلك فقد وجد العثمانيون هنا نمطاً سابقاً من السيطرة المحلية على الزراعة، أما كيف تدخل المسئولون العثمانيون في زراعة القهوة اليمنية ونقلها وتسويقها في أثناء حكمهم لليمن لمدة قرن، فمازال لسوء الحظ، أمراً غير معروف، والتجارة بالقهوة من جانب آخر أثرت على كل من حياة المدينة وحياة الريف في اليمن وبقية الولايات العربية، كون بيع الحبوب والمشروب وصل إلى أصغر المدن ومحيطها الريفي، وفي سبعينيات

* هي المحاصيل الي تنتج لأجل التصدير وبيعها في الأسواق الخارجية لأجل الحصول على العوائد النقدية ولهذا يطلق عليها أيضاً المحاصيل النقدية.

** وهذه إشارة هامة لموضوع الاكتفاء الذاتي وكيف كانت أجزاء الدولة تتبادل بين بعضها البعض وتعتمد على بعضها البعض، وقد سبقت إشارة المؤلفة إلى هذا الموضوع فيما بين الولايات وهي الآن تشير إلى الصفة نفسها داخل أرجاء الولاية الواحدة.

القرن السابع عشر، في بلدة منية زفتا بدلتا النيل، والتي كانت قبل 500 سنة مركزاً إقليمياً لإعادة توزيع الحرير المستورد من المتوسط، كان كبير خصيان الحريم المبعد عباس آغا، كما لاحظنا في الفصل السابع، قد أوقف مجمع قهوة ضخماً، حيث يظهر أن الحبوب كانت تطحن وتحمص ويتم تجهيز الشراب واستهلاكه، وعلى الأغلب يبدو أن حبوب القهوة كانت مثل الحرير الخام قبل 500 عام، يتاجر بها في الريف المحيط كذلك.

وإذ يبدو أن الحرير لم يعد يتاجر به في ريف مصر في العهد العثماني، فإنه كان يُنتج في تلك المناطق من الولايات العربية حيث كان المناخ مناسباً لزراعة أشجار التوت لاسيما في سوريا ولبنان، وفي الواقع فإنه في القرنين السابع عشر والثامن عشر، كان الولاة العثمانيون في حلب ودمشق، إذا لم نذكر كبار الخصيان وبقية طاقم الدولة، قد وسعوا كثيراً المساحات المكرسة لأشجار التوت التي كانت كأشجار الزيتون تنتج الموارد المالية بسرعة وبطريقة يعتمد عليها، وكان القرويون في سوريا ولبنان يربون شرانق دودة القز ويغزلون خيوط الحرير، في الوقت الذي كان الحرير فيه ينسج في حلب ودمشق، ويباع في الأسواق المفتوحة هناك، وكما لاحظنا في الفصل السابق، ظلت حلب مركزاً هاماً لإنتاج الحرير وتوزيعه في المنطقة حتى بعد انتهاء دورها في إعادة شحن الحرير الخام من إيران في القرن الثامن عشر.

أما أشجار الزيتون، وهي معالم حقيقية لحياة الاستقرار الزراعي في منطقة البحر المتوسط منذ فجر الحضارة، فيمكنها النمو في مدى أوسع من التنوع المناخي أكثر من أشجار التوت، وفي الولايات العثمانية كانت زراعة الزيتون تمتد من اليونان مروراً بغرب وجنوب الأناضول إلى سوريا الكبرى والسهل الساحلي لشمال إفريقيا، وفي فلسطين كان الإنتاج الواسع وبيع زيت الزيتون والصابون المصنوع منه ومن البوتاس، قد قدم مصدراً ثابتاً للثراء لعدة عائلات متنفذة ومتمركزة في الريف حول نابلس في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

2 - التغيرات

ومع ذلك فإن هذا الوصف العام لحياة الفلاح يجب ألا يقودنا إلى الظن أن الظروف في الريف ظلت بلا تغير على امتداد العصور، فعلى العكس من ذلك، شهد الريف تغيراً متواصلاً في القرن السابع عشر، لاسيما نتيجة للأزمة الاقتصادية والسكانية التي اجتاحت المجتمع كله، كما وصفنا ذلك في الفصل الرابع، ومن الصحيح أن قطع الطرق المسلح كان مشكلة أقل خطراً في البلاد العربية منها في الأناضول، إذ أن عدد المرتزقة، وأغلبهم من رجال القبائل، الذين تم استئجارهم من البلاد العربية كان أقل بكثير من عددهم في الأناضول، ولكن معاناة المزارعين والرعاة لم تكن أقل من نظرائهم الأناضوليين، من موجة التضخم وما صاحبها من تخفيض في قيمة العملة، وفي نفس الوقت وقع الارتباك في حياتهم نتيجة مكائد نظراء الولاة الجلاليين في الولايات العربية كما قلنا في الفصل الرابع.

إن التضخم، بالإضافة إلى مواجهة المجهول، سياسياً واقتصادياً، ضغطا على قبائل المنطقة فزادت المنافسات بينها، ونتيجة لذلك تفاقم الصراع وزادت دوافع الهجوم على السكان المستقرين، هذا إذا لم نذكر الهجوم على قوافل الحج، وكانت استجابة الفلاح الحتمية لهذا الاضطراب المتزايد هي الهروب إلى المدن الكبرى عندما يتمكن من ذلك، ونتج عن هذا أن العواصم العربية الرئيسة، كالقاهرة ودمشق وحلب والموصل وبغداد والبصرة، والتي ربما لم يكتسحها الفلاحون اليائسون، وجدت أنفسها تعج بأعداد ضخمة من السكان المهاجرين حديثاً من الريف.

وقد لفت غابرييل باير الانتباه إلى أن البنى الفوقية للنقابات التي سادت في معظم مدن الولايات العربية، لم تشجع الفلاحين على الهجرة لأن تسلسلها الهرمي كان يقيد دخول "الغرباء" كثيراً في أي حرفة، ورغم أن المؤلفات الأكاديمية الحديثة تشك في تماثل وصرامة تلك البنى الفوقية في مدن الولايات، فإن بعض أفراد الريف ربما اختاروا القرى الأكبر والبلدات الأصغر، أو كما عبر عنها باير "بالتلال" عندما تهددهم الكارثة، بدلاً من الانتقال إلى "التيه" في بيئة المدن الكبرى.

إن إحدى الجماعات التي انتقلت بانتظام من الريف إلى المدينة، كانت جماعة العلماء، فبعد كل هذا كان من الضروري عادة لقاضي القرية أو العالم الطموح الانتقال على الأقل مؤقتاً إلى المدينة حيث يمكنه العثور على المدارس المشهورة والعلماء البارزين لمتابعة تعليمه الديني، وإن العالم المتجول للبحث عن المعرفة نمط متكرر في حضارات الإسلام والغرب والصين، وهو يعود إلى قرون الإسلام الأولى، وفي معظم القرن السابع عشر كانت غالبية المدن الكبرى في الولايات العربية العثمانية تستقبل أعداداً كبيرة من الطلاب من الأرياف، وكان هذا صحيحاً لاسيما فيما يخص القاهرة ودمشق اللتين كانتا مقرين لبعض أكبر المدارس في الإسلام، ولكن هذا ينطبق أيضاً على مكة [المكرمة] والمدينة [المنورة] حيث يجتمع العلماء المسلمون تقليدياً، وكان طلاب صعيد مصر الملتزمون بالمذهب المالكي يتدفقون على جامعة الأزهر المرموقة في القاهرة، وفي النهاية تمت إضافة كلية داخلية منفصلة، أو رواق، لاستيعابهم، وهذا التدفق للعلماء من أصول ريفية هو ما يفترض أنه حث الشربيني على كتابة هز القحوف، وربما كان هو نفسه عالماً ريفياً يعمل "بالخفاء"، كما يؤكد باير، وبعض هؤلاء المثقفين اللاجئين من الريف، أصبحوا قضاة وعلماء بارزين بذواتهم، ومساهمين في كتلة العلماء المالكيين البارزين في القاهرة في النصف الثاني من القرن السابع عشر والنصف الأول من القرن الثامن عشر، وعندما استحدث منصب شيخ الأزهر، المعادل لرئيس المؤسسة، في أواخر القرن السابع عشر، كان كثير ممن شغلوا هذا المنصب في البداية من المالكية، وقد جذبت دمشق في هذا الوقت الطلاب من ريف الأناضول وليس من سوريا فقط، وكان أحد زعماء حركة قاضي زادة المتشددة التي اجتاحت إسطنبول في أواسط القرن السابع عشر، قد تلقى قسماً كبيراً من تعليمه في دمشق، وفي غضون ذلك كان أحد أكثر الشخصيات الصوفية نفوذاً في بداية العصر الحديث، وهو [الشيخ] عبد الغني النابلسي (1641-1731) قد هاجر من المدينة الفلسطينية التجارية نابلس، إلى دمشق، وهناك أسس مدرسة حيث أصبح النفوذ له ولذريته الذين دفنوا هناك.

وبتعافي الاقتصاد العثماني في القرن الثامن عشر، تباطأت موجة الهجرة

من الريف إلى المدينة، وتم استيعاب موجات الأجيال الأولى من المهاجرين، وفي الريف صارت العائلات الريفية ذات المستوى الخاص تستطيع الحصول على الالتزامات، وإن لم يكن ذلك هو المعتاد بأي حال من الأحوال، ونجحت كذلك قلة من العائلات الريفية الجريئة حتى في شراء الالتزامات مدى الحياة (مفردها مالكانه) والتي ساهمت بعمق في تشكيل حيازة الأراضي في الولايات في القرن الثامن عشر، وبهذه الطريقة أصبحت عائلات من أصول ريفية من الوجهاء المحليين، ومن ضمن بيوتات الوجهاء في مصر في القرن الثامن عشر، واحد عرف بالفلاح، والذي أصل مؤسسه "غلام يتيم فلاح من قرية من قرى المنوفية يقال لها الراهب. وكان خادما لبعض أولاد شيخ البلد"[41]، وعندما عجز الشيخ عن سداد دين للوجيه الملتزم في قريته، منحه خادم ابنه، الذي رباه الوجيه وجعله واحداً من أفراد بيته*، ويمكن القول إن هناك نموذجاً أكثر دلالة

* يروي الجبرتي القصة الكاملة الطريفة لصعود هذا الوجيه إلى القمة من قاع الفقر واليتم بقوله عند الحديث عن وفاته: "ومات الاجل المكرم الحاج صالح الفلاح وهو أستاذ الأمراء المعروفين بمصر المشهورين بجماعة الفلاح وينسبون الى القازدغلية وكان متمولاً ذا ثروة عظيمة وشيخ وأصله غلام يتيم فلاح من قرية من قرى المنوفية يقال لها الراهب وكان خادما لبعض أولاد شيخ البلد فانكسر عليه [أي على الشيخ] المال فرهن ولده عند الملتزم وهو علي كتخدا الجلفي ومعه صالح هذا وهما غلامان صغيران فأقاما ببيت علي كتخدا حتى غلق أبوه ما عليه من المال [أي سدد الدين] واستلم ابنه ليرجع به الى بلده فامتنع صالح وألف المقام ببيت الملتزم واستمر به يخدم مع صبيان الحريم وكان نبيهاً خفيف الروح والحركة، ولم يزل يتنقل في الأطوار حتى صار من أرباب الأموال واشترى المماليك والعبيد والجواري ويزوجهم من بعضهم ويشتري لهم الدور والإيراد، ويدخلهم في الوجاقات والبلكات بالمصانعات والرشوات لأرباب الحل والعقد والمتكلمين وتنقلوا حتى تلبسوا بالمناصب الجليلة كتخدا آت واختيارية وأمراء طبلخانات وجاويشية وأوده باشية وغير ذلك حتى صار من مماليكه ومماليكهم من يركب في العذارات فقط نحو المائة وصار لهم بيوت وأتباع ومماليك وشهرة عظيمة بمصر وكلمة نافذة وعزوة كبيرة، وكان يركب حماراً ويعتم عمة لطيفة على طربوش وخلفه خادمه ومات في سن السبعين ولم يبق في فمه سن وكان يقال له صالح جلبي والحاج صالح وبالجملة فكان من نوادر الزمن وكان يقرض ابراهيم كتخدا وأمراءه بالمائة كيس وأكثر وكذلك غيرهم ويخرج الاموال بالربا والزيادة

هو القرويون الفلسطينيون الذين أصبحوا أثرياء من بيع زيت الزيتون، وأهمهم عائلة عبد الهادي، وهي عشيرة من قرية عرابة استخدمت أرباح زيت الزيتون للدخول في صناعة الصابون في نابلس، حيث كان الزيت هو المكون الرئيس.

3 - أزمات البقاء

ومع ذلك فنحو نهاية القرن الثامن عشر، اجتمعت سلسلة من الانكماشات الاقتصادية وعدم الانتظام في الطقس لتقذف سكان الريف في الولايات العربية العثمانية مرة أخرى في الأزمات، وكان هذا هو حال مصر على وجه الخصوص، حيث وقعت سلسلة من تراجع فيضان النيل في الثمانينيات ثم التسعينيات من القرن الثامن عشر، وهو ما أدى إلى تراجع المحاصيل ثم المجاعة، وهذا ما ترك الناس عرضة بشكل خاص للأوبئة المتكررة، وقد تفاقمت هذه الأحوال التي كانت بائسة أصلاً نتيجة سلوك حاكمي الولاية إبراهيم بك ومراد بك، اللذين قاما بتكرار تخزين الحبوب التي كانت شحيحة أصلاً، وذلك لأجل رفع أسعارها، وكانت النتيجة المتوقعة هي تجدد هروب الفلاحين من أراضيهم وانخفاض مماثل في موارد الضرائب، ومن المفارقات أنه عندما غزا الفرنسيون مصر سنة 1798، وجدوا فلاحي مصر في أسوأ الشدائد التي واجهوها في قرن تقريباً، ومع ذلك فقد ظلت جاذبية الولاية بصفتها "سلة الخبز" في إمبراطوريات عديدة، هي التي دفعت حملة نابليون إلى الأمام.

❖ القبائل

لا يمكن أن يكتمل الحديث عن حياة الريف والبادية دون الالتفات إلى مختلف القبائل التي قطنت الأرياف والبوادي العربية، وقد تراوحت بين بدو

وبذلك امحقت دولتهم وزالت نعمهم في أقرب وقت وآل امرهم إلى البوار هم وأولادهم وبواقيهم لذهاب ما في ايديهم وصاروا أتباعا وأعوانا للأمراء المتأخرين" ج 1 ص 198-199 ط دار الكتب العلمية، بيروت، 1997.

مزارعين مستقرين في دلتا النيل إلى تركمان شبه مترحلين في شمال لبنان إلى أمراء أكراد أثرياء في شمال العراق وجنوب شرق الأناضول.

عندما فتح العثمانيون البلاد العربية كانوا مضطرين وضع ترتيبات إدارية لجماعات قبلية مختلفة، وكثير منهم كان قد أدى خدمات عسكرية وإدارية للمماليك (في مصر وسوريا وغرب شبه الجزيرة العربية) ولإمارة آق قويونلو والصفويين (في العراق)، وفي دلتا النيل وضع العثمانيون ثقتهم بجماعة كبيرة وموزعة معروفة ببني بقرة لجمع الضرائب من قرى عديدة في عدة مناطق هامة، وبينما كان بنو بقرة حلفاء لسلاطين لمماليك السابقين وحصلوا في ظلهم على سلطات مكينة في الدلتا، فإنهم قاموا بخيانة السلطان المملوكي الأخير طومان باي وسلموه إلى قوات السلطان سليم الأول، وكانت الحالة في سوريا أكثر تقلباً بسبب الطبيعة الجبلية لسطح الأرض، والتنوع القومي والديني، ومثلاً في محيط دمشق الذي يشمل سهل البقاع اللبناني، اعتمد العثمانيون ابتداء على عائلة الحنش وهم شيوخ سنّة من القبائل العربية، وكانوا قد نفذوا سياسات سلاطين المماليك في المنطقة منذ القرن الربع عشر، ومع ذلك فبحلول سنة 1570 كانت عائلة الحنش التي كان ولاؤها للسلطان العثماني غير مضمون في أحسن الأحوال، قد حل محلها عائلة فريخ في المنطقة، وهي عائلة بدوية صغيرة من البقاع، ومع ذلك فقد وقعت ضحية هجوم من عائلات أكبر وأكثر رسوخاً في المنطقة منها المعنيون وهم عشيرة درزية حكمت كثيراً من لبنان في القرن السابع عشر كما لاحظنا في الفصل الرابع.

وفي سوريا الكبرى، واجه العثمانيون التعصب الطائفي، وهم ذو أهمية خاصة في النصف الأول من القرن السادس عشر عندما احتدم الصراع مع الصفويين في إيران، كما واجهوا المنافسة القديمة بين العرب "الشماليين" و"الجنوبيين"، أو القيسيين واليمنيين، وهي منافسة وصفناها باختصار في الفصل الرابع، وقد نشأت أصلاً من الانقسام الثقافي الذي فصل القبائل اليمنية عن تلك الأبعد إلى الشمال وذلك قبل مجيء الإسلام في شبه الجزيرة العربية، وقد انتشر هذا الانقسام على امتداد المشرق العربي الإسلامي مع الفتوح

الإسلامية، وابتعد عن المضمون الجغرافي الأصلي، وقد تخلل صراع قيس-يمن فلسطين ولبنان وأجزاء من سوريا إلى القرن العشرين، ومن المفارقة أن العائلات السورية الثلاث المذكورة آنفاً كانت كلها قيسية، ومع ذلك وجدت العداوات المتبادلة بينها، ولم يكن العثمانيون يميلون باستمرار إلى أحد الحزبين ضد الآخر، وفي الواقع دعموا عائلة علم الدين اليمنية ضد المعنيين بعد هزيمة فخر الدين.

ولأن العراق كان حد المواجهة مع الإمبراطورية الصفوية المعادية، كان العثمانيون حذرين جداً في التعامل مع القبائل المتحركة هناك بعد فتح المنطقة على يد السلطانين سليم الأول وسليمان الأول، وفي الواقع كان تمرد الزعامات التي تحكم البصرة وجوارها في أربعينيات القرن السادس عشر بعد خضوعها لسليمان الأول في سنة 1538، قد دشن الدمج الرسمي لهذه المنطقة وجعلها ولاية عثمانية، وعلى عكس ذلك كانت مساحات كبيرة من شمال العراق وشمال شرق سوريا وجنوب شرق الأناضول هي ذخيرة الأمراء الأكراد الأقوياء الذين عينهم العثمانيون قادة لاتحادات قبلية وظلوا أشباه مستقلين مقابل دفع ضريبة للخزينة السلطانية وتقديم دعم عسكري للجيوش العثمانية، وقد كان الوالي الجلالي في القرن السابع عشر علي باشا جانبولاد، الذي تحدثنا عن تمرده في الفصل الرابع، هو ابن أخي الأمير الكردي لكيليس في جنوب شرق الأناضول، وحتى بعد زوال الجانبولاديين ظلت الزعامات الكردية مشهورة في المنطقة.

وهذا لا يعني القول إن العثمانيين لم يقوموا بأي شيء للتأثير على القبائل في البلاد العربية غير تحريضها ضد بعضها البعض، فقد قامت الحكومة المركزية العثمانية بإيجاد كثير من الإمارات الكردية التي سبق ذكرها، وذلك بفرض نظام التيمار على الدويلات الكردية المستقلة الموجودة قبل العثمانيين، ومع ذلك ففي خروج عن الأداء التقليدي للنظام، كان التيمار والزعامت ضمن مجموعة محددة من العائلات الكردية الحاكمة بالخلافة الوراثية، وكانت العائلات المسيطرة على هذه الإمارات قد أصبحت تعتمد على الدولة العثمانية في سلطتها ومكانتها، وزيادة على ذلك ففي غضون القرن السادس عشر، أدخل العثمانيون عدداً كبيراً

من القبائل التركمانية في شمال العراق وسوريا لأسباب ما زالت غير واضحة، ومع صعود الصفويين، الذين هم من التركمان، كانت هذه القبائل في حركة في المنطقة على كل حال، وكان وضع تركمان سنّة في مناطق بعيدة وجبلية نسبياً، من الولايات العربية العثمانية، يمكن القول إنه أوجد عازلاً ضد النفوذ الصفوي، وعموماً فإن زيادة هؤلاء التركمان على الخليط القومي في سوريا والعراق أضعف أثر القبائل الأخرى التي سبق ذكرها، ومع ذلك فإن هذه القبائل لم تكن أوائل التركمان الذين يدخلون المنطقة، فقد حكم تركمان الآق قويونلو والصفويين العراق قبل الفتح العثماني، ولكن حتى في سوريا ولبنان كان هناك مجموعات قبلية تركمانية موجودة على الأقل منذ أواخر القرن الرابع عشر، ويفترض أنها كانت جزءاً من حركة أكبر لقبائل تركمانية تبعت الغزو المغولي وهي ما كان العثمانيون أنفسهم جزءاً منها.

وقد واجه العثمانيون في اليمن بالطبع تحدي قبائل عربية زيدية مختلفة لم تكن موافقة على الحياة تحت الحكم العثماني السني، ومع ذلك نجح العثمانيون ببراعة في وضع القبائل الزيدية المتنافسة في مواجهة بعضها البعض، وفي مثل واضح بعد هزيمة الإمام المقاتل المطهر بن شرف الدين في ستينيات القرن السادس عشر، وضع العثمانيون أبناءه على قائمة الرواتب ودفعوا لأحدهم ليتجسس عليهم، ويفترض أن هؤلاء كانوا مفيدين بعض الشيء للعثمانيين لمدة عقود قليلة ضد سلالة الأئمة القاسميين التي كرهها المطهريون كثيراً، ومع ذلك فكما أوضحنا في الفصل الرابع، طرد القاسميون العثمانيين أخيراً من اليمن كلياً، ويمكن القول إن الولاة العثمانيين كانوا أكثر نجاحاً في استيعاب بعض القبائل اليمنية الإسماعيلية، المنقسمة كذلك، وهذا بمنحها التزامات مقابل الولاء، كما فعلوا مع الداعية الإسماعيلي لعشيرة الهمداني الجليلة.

1 - التغيرات

تغيرت الصورة القبلية في الولايات العربية كثيراً في أثناء العهد العثماني نتيجة للأزمة الشاملة في القرن السابع عشر وللتحولات الإقليمية في القرن

التالي، وفي مصر القرن السابع عشر، كانت الاضطرابات السكانية التي نتج عنها الانقسام الحزبي في القاهرة وبقية المراكز المدنية، نتج عنها كذلك أصداء أكثر حدة في الريف، حيث وجدت الحزبية القبلية منذ عدة قرون، وقد انتمى بنو بقرة، الذين سبق ذكرهم بالارتباط مع الفتح العثماني، إلى كتلة كبيرة من القبائل ذات القرابة أو على الأقل المتحالفة، وتعرف إجمالاً ببني حرام، وهي التي سكنت في دلتا النيل منذ أواخر العهد المملوكي على الأقل، وعلى ما يبدو كان بنو حرام دائماً يضمرون الخلاف مع كتلة قبلية ضخمة أخرى، وقد اختلفت هويتها بمرور القرون، ففي القرن السابع عشر، كان منافسوهم بنو سعد، ويبدو أنه كان للاسمين أهمية طقسية تقريباً: حرام تدل على الممنوع أو المحظور في اللغة العربية، أما سعد فتدل على السعادة، وربما كانت هذه الألقاب تشير إلى أدوار شرعية إيجابية أو سلبية قامت بها هاتان الكتلتان في الحكايات الشعبية التي تشرح أصولهما.

لقد تقاتلت الكتلتان للسيطرة على الالتزامات في مناطق الصعيد ومصر السفلى، حتى هدد عنف سعد-حرام باجتياح الريف المصري، وفي كتاب هز القحوف للشربيني، فإنه يستخدم مصطلح "سعد-حرام" للدلالة على الاضطراب في الريف، وعامل الاثنين كما لو كانا ملتصقين أحدهما بالآخر، وكان التنافس القبلي على صلة مباشرة بظهور الحزبين الفقاري والقاسمي في نفس القرن، إذ كان وجهاء الحزب الفقاري متحالفين مع سعد، ووجهاء الحزب القاسمي متحالفين مع حرام، وفي الواقع يمكننا أن نعد تنافس سعد-حرام نظير الصراع الفقاري القاسمي إلى حد ما، وفي القرن التالي، تسارعت وتيرة التغير بين الجماعات القبلية في الولايات العربية العثمانية، فالهجرات القبلية في جنوب سوريا وشبه الجزيرة العربية وغرب العراق، أدت إلى إعادة تشكيل النفوذ الاقتصادي والسياسي بين بدو المنطقة، فأعضاء تحالف عنزة الضخم بدئوا بالتحرك من وسط الجزيرة العربية إلى وادي الفرات في سوريا والعراق في أواخر القرن السابع عشر، وتتبع الكلأ هذا حسب الفصول يمتد على طول العام على مساحة من شمال غرب سوريا إلى غرب الجزيرة العربية، وفي غرب سوريا حلوا محل تحالف الموالي، وهم رعاة أغنام وخيول وجمال، وكانوا قد سيطروا

على المنطقة منذ القرن الثالث عشر وحصلوا على موافقة رسمية من السلطات العثمانية في أواخر القرن السادس عشر، ولم يكن من الممكن لعنزة تجنب الالتقاء بقافلة الحج الشامي، وبحلول سنة 1700، كانت تزود الحجاج بالمطايا والمؤن بانتظام وتحمي القافلة من هجوم القبائل البدوية الأخرى، وذلك في مقابل أجرة تدفعها الخزينة العثمانية المركزية، وإذا لم يتم الدفع، كانت توقف الحماية بل أيضاً تشارك في نهب القافلة كما حدث في الهجوم الشهير سنة 1757 الذي سبق الحديث عنه في الفصل الخامس.

وفي غضون ذلك في الجنوب الغربي، كان تحالف البربر الضخم المعروف بالهوارة قد حقق سيطرة شبه كاملة على صعيد مصر بحلول ثلاثينيات القرن الثامن عشر، وتعود أصول هؤلاء إلى الجزائر تحت حكم الإمبراطورية الرومانية، وقد هاجروا بالتدريج البطيء شرقاً عبر شمال إفريقيا، ووصلوا إلى مصر في القرن الثالث عشر، ورغم أن التحالف كان منقسماً إلى وحدات عديدة أصغر، فقد كان الجميع يعترفون بشيخ أكبر مركزه في فرشوط في منطقة جرجا بالصعيد، وفي خمسينيات القرن، حكم شيخ الهوارة صعيد مصر بصفته إقطاعية حقيقية، ومع ذلك فقد انكسر في النهاية على يد الأمير المتمرد علي بك، بعد قيام الشيخ بإيواء أعداء البك ممن بقي من الحزب القاسمي.

وفي أواخر القرن الثامن عشر، كان التوسع العنيف لآل سعود المتحالفين مع الحركة الوهابية المتشددة في شرق شبه الجزيرة العربية قد ساق قبائل معادية داخل العراق، ورغم أن مجموعة فرعية من عنزة قد اعتنقت الوهابية وناصرت قضيتها، فإن بقية التحالف نقلوا قاعدتهم من وسط الجزيرة العربية إلى وسط جنوب العراق، في محاولة للهروب من المطالبات الوهابية بدفع المال، وفي جنوب العراق تحدت عنزة هيمنة تحالف المنتفق رغم أنها لم تتمكن من إضعافه، وكان تمدد المنتفق قد وصف في الفصل الخامس، وبعد وصول عنزة إلى تسوية مؤقتة مع الولاة المماليك الجورجيين في بغداد، صار هذا التحالف واحداً من أكبر التجمعات القبلية في المنطقة وأكثرها نفوذاً، وهناك أيضاً تحالف بدوي كبير وذو نفوذ من وسط الجزيرة العربية هو شمّر، الذي ينتمي إليه آل

رشيد، أعداء السعوديين في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، ومع ذلك فقد ساند تحالف شمر السعوديين في البداية ولكنهما اختلفا وهاجرت شمر تدريجياً إلى شمال العراق حيث مارست هيمنة بلا منازع في أوائل القرن التاسع عشر، وبالنسبة للعثمانيين كان صعود الوهابيين في داخل شبه الجزيرة العربية وتحالفهم مع آل سعود، كما سنفصل في الفصل العاشر، هو التحول الأكثر شؤماً الذي ظهر بين القبائل في الأراضي العربية، وهذا الاتحاد سيغذي تمرداً عنيفاً ضد الحكم العثماني في شبه الجزيرة وسينجح في النهاية في أوائل القرن العشرين.

2 - الحياة القبلية

نحن نعرف القليل عن الحياة اليومية لهذه المجموعات القبلية المختلفة، سوى ما يمكننا استقراؤه من أخلافهم المحدثين، والتفاصيل العرضية التي زودتنا بها روايات الرحالة مثل رحلة رجل البلاط العثماني أوليا جلبي في القرن السابع عشر، وبينما كان عدد من قبائل جنوب سوريا والعراق وشبه الجزيرة العربية بمن فيهم عنزة، بدواً مترحلين تماماً، فإن قبائل شمال سوريا ولبنان ومصر واليمن يرجح أنهم كانوا شبه مترحلين، وفي دلتا النيل كانت كثير من القبائل مستقرة ومزارعة، وكانت نساء قبائل بني حرام في دلتا النيل يقمن بتطريز الأنسجة.

كانت القبائل مفيدة في تزويد الجيوش العثمانية والحكام بالماشية، فقد كان كثير من القبائل العربية والكردية والتركمانية في سوريا ولبنان تزود الجيش والقصر السلطاني وإداريي الولايات بالحمير والغنم، وكان تحالف عنزة يقوم بحماية قافلة الحج الشامي ولكنه أيضاً يزودها بالجمال والخيول والحمير، وكانت الجمال هامة جداً لتجارة البر في الولايات العربية، هذا إذا لم نذكر الإدارة والحملات العسكرية، إلى درجة أن قافلة لم تكن تحتوي أكثر من الجمال التي ربتها عنزة وبقية القبائل كانت تسير من البصرة إلى حلب سنوياً، وفي الصعيد، ربت الهوارة الخيول لأجل السلاطين والأمراء في الفترة

المملوكية، وليس هناك سبب للشك في أنهم استمروا في القيام بنفس الخدمة للإداريين العثمانيين كذلك، وكانت القبائل التي تقطن في العراق وداخل شبه الجزيرة العربية قد دأبت على تزويد الهند بالخيول لمدة قرون، وبحلول القرن الثامن عشر صار الحكام العثمانيون في العراق، بمن فيهم المماليك الجورجيون، يعتمدون على هذه المطايا التي يأتي بعضها من عنزة وشمر منذ استقرارهم في المنطقة، وقد ساق تجار الخيول قطعانهم من الأراضي القبلية إلى البصرة لتشحن إلى الهند، أو ساقوها أبعد داخل العراق، وأحياناً إلى حلب وديار بكر لإعادة توزيعها أبعد من ذلك، ونظراً لأهمية الخيول في الفترة الحديثة المبكرة فإنه ليس من المفاجئ قط أن التجارة في الخيول العربية عبر العراق والجزيرة العربية وأيضاً عبر خليج البصرة، كانت واسعة ومعقدة ومربحة جداً، "ففي خمسة أو ستة أشهر، تم تسلم حوالي ثلاثة آلاف حصان من موانئ الخليج الفارسي"، كما قدر القنصل البريطاني العام السابق في بومباي سنة 1894، "....كل يوم يشهد سوقاً لبيع الخيول، وعندما ينتهي الموسم، فإن المتبقي غير المبيع يكون قليلاً جداً"(42)، وكانت بعض القبائل تستعمل الخيول وسيلة حتى لدفع الضرائب أو الإتاوات أو تعويضات الحروب، كما كانت الخيول هدايا ثمينة جداً.

كان هناك عنصر جديد ومميز في تجارة القوافل البرية هم الجماعة المعروفة بعقيل أو عجيل، الذين كانوا، إسمياً على الأقل، على صلة بقبيلة عقيل القديمة في وسط الجزيرة العربية، وهم أسلاف بدو المنتفق في جنوب العراق، ويبدو أن "عقيل" كان اسماً شاملاً لكتلة ضخمة من القبائل البدوية المتعددة، لاسيما تلك التي في وسط شبه الجزيرة العربية، وعناصر أخرى معينة تحالفت لأغراض تجارية، وقد أقاموا روابط بتجار بغداد ودمشق، وعملوا وكلاء لهم، كما قاموا بإرشاد القوافل التي تربط المدينتين، وفي الواقع لقد اتخذ مئات منهم من بغداد سكناً لهم، وزيادة على ذلك نقلوا الجمال من وسط الجزيرة العربية إلى هذين المركزين التجاريين، وعادوا منهما بسلع للتجارة مع قبائل المنطقة، وفي أواخر القرن الثامن عشر، تمكن العقيليون من السيطرة تماماً على تجارة البر في سوريا والعراق وشبه الجزيرة العربية، وبالإضافة إلى

ذلك صار الولاة العثمانيون في بغداد ودمشق يعتمدون على حمايتهم لقافلة الحج، لاسيما في مواجهة الوهابيين.

❖ الاستنتاج

بحلول سنة 1800، كان السكان في ريف وبادية الولايات العثمانية قد خرجوا من فترة طويلة تميزت بالاستقرار الاجتماعي والاقتصادي النسبي، فبالإضافة إلى أزمة اقتصادية على امتداد الدولة، كان هناك أزمات وجودية محلية وعمليات جديدة أعادت تشكيل القبائل، وبدأ فلاحو الولايات بالإحساس بآثار التدخل الأوروبي، لاسيما الفرنسي والبريطاني، في الاقتصاد العثماني، ومن المؤكد أنه تم تحدي فكرة كون الدولة العثمانية قد أصبحت بحلول سنة 1800 مندمجة بما يوصف بالاقتصاد العالمي*، فقد استمر معظم الإنتاج الزراعي داخل الدولة موجهاً للاستهلاك في نفس الولايات، او على الأقل للاستهلاك داخل الدولة عموماً، إلى منتصف القرن التاسع عشر على الأقل، ولكن بالترافق مع تلك الضغوط الأخرى، كان ضغط توسع السوق الأوروبية يبدو مفاقماً للشعور بالأزمة.

وبالإضافة إلى ذلك فإن إعادة التشكيل القبلي في تلك الفترة كانت مؤشراً لحدوث تغيرات سياسية عميقة في المنطقة، وأهمها بطبيعة الحال ظهور الحركة الوهابية في أعماق شبه الجزيرة العربية، وتحالفها مع آل سعود، والنجاح العسكري والفكري المذهل لقوتهم المشتركة.

---

* في الواقع أظهر الاقتصاد العثماني مقاومة جلية ضد الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي الغربي مسلحاً في ذلك بإمكاناته الضخمة التي وفرها مجاله الجغرافي والسكاني الواسع مقارنة بدول التجزئة التي قامت على أنقاض الدولة العثمانية وولدت عاجزة عن التحرر من قبضة التبعية للاقتصاد الغربي، ولا يبدو أنها قادرة بإمكاناتها المحدودة على تحدي عمالقة الرأسمالية لا سيما بعدما جعل الغرب من محاولات التمرد العربية عليه عبرة لمن اعتبر، وقد قارن كتاب "السلطان والمنزل" للمترجم بين أداء الدولة العثمانية في أضعف حالاتها وأداء دول التجزئة في أفضل مظاهرها، وكانت النتيجة أن دولة الوحدة في أسوأ حالاتها أفضل من الفرقة والانقسام والتشرذم في أبهى حلله.

هذه هي إذن الصورة التي يمكننا جمعها لظروف الريف والبادية في الولايات العربية العثمانية، ومع الأسف فإن سكان تلك المناطق كانوا مهمشين في عملية البحث التاريخي عن الدولة العثمانية وولاياتها المختلفة، رغم كونهم يفوقون سكان المدن عدداً في جميع أرجاء الدولة في كل الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الدراسة، وسبب هذا التهميش الأكاديمي هو الافتقار إلى المصادر التي توضح الظروف التي عاش فيها هؤلاء مقارنة بالمصادر الخاصة بحياة المدن، بالإضافة إلى الميل السائد لجعل سكان المدينة هم المعيار لتقويم المجتمع، ومن دواعي السرور في السنوات الأخيرة، أن قلة الاهتمام بسكان الريف والبادية، الفلاحين والبدو، دخلت في طور التعديل، وهذا ما ينطبق على الجماعات الهامشية في المدن والأرياف، الذين سيكونون موضوع الفصل القادم.

الفصل التاسع

الجماعات الهامشية والأقليات السكانية

لقد كان سكان الريف والمدينة معاً بعيدين عن التجانس، فإضافة إلى أهل السنة المتحدثين بالعربية، كان هناك أعداد كبيرة من غير المسلمين ومجموعات هامة من المسلمين غير السنة وغير العرب من فئات عديدة تقطن الولايات العربية في الدولة العثمانية، ولم يكن كل هؤلاء من الأحرار، فهناك عبيد غير عبيد النخبة المتنفذين، مثل الخدم داخليين والعمال الزراعيين الأكثر تواضعاً والذين قاموا بأدوار هامة في اقتصاد الولايات وحياتها الاجتماعية والسياسية، وزيادة على ذلك فإن هناك نسبة النصف، وأحياناً أكثر من ذلك، من هؤلاء السكان كانوا من النساء، وكان هناك نسبة ليست قليلة من الفقراء والمعاقين، ولذلك فإن هذا الفصل يستكشف مكانة وأدوار هذه الجماعات المختلفة، مع وجوب التذكر دائماً أنه من الصعب تعميم النتائج على سكان بهذا التنوع.

إن كل هذه الجماعات، عدا النساء، كانت أقليات محددة في مجتمعات الولايات العربية، كما يمكننا القول إن جميعهم، بمن فيهم النساء، كانوا سكاناً هامشيين كونهم لا يتمتعون بالشرعية الاجتماعية والمركزية العامة المقررة رسمياً للرجل المسلم السني الحر السليم بدنياً وعقلياً، مع الحقوق القانونية التي تمنحها هذه المكانة، ومن جانب آخر فإن كلمة "هامشي" في هذا السياق لا تعني بالضرورة الاضطهاد أو المكانة الثانوية، فرغم أن أعضاء بعض هذه الجماعات كانوا بالتأكيد محرومين وبائسين، فإن غيرهم، لاسيما التجار البارزين من غير المسلمين، احتلوا مواقع نافذة مميزة، ويمكن القول إن مكانتهم بصفتهم من الأقليات ساعدتهم للحصول على مكانة عالية، وإن هذه

الحالات تقدم ظاهرة يمكننا أن نطلق عليها "الهامشية في المركز" حيث أنهم ينتمون إلى جماعات محرومة رسمياً من كامل حقوق أتباع السلطان من الرجال السنة، فإنهم عملوا قريباً من مركز القوة الذي يقرر ويدعم هذه الحقوق.

❖ الأقليات الدينية

1 - عهدة عمر [رضي الله عنه]

في البداية كان على المسلمين دخول جدل مع أعداد كبيرة من الموحدين من غير المسلمين الذين يعيشون تحت حكمهم في زمن عمر بن الخطاب [رضي الله عنه] (حكم بين سنتي 634-644)، الخليفة الثاني للنبي محمد [صلى الله عليه وآله وسلم] في قيادة المجتمع الإسلامي، ففي ظل عمر، تخللت جيوش القبائل العربية عمق الأراضي البيزنطية، وقضت على الإمبراطورية الساسانية، وقبل القرن التاسع عشر، كانت الوثيقة المعروفة بعهدة عمر، هي معيار معاملة غير المسلمين تحت الحكم الإسلامي، ويفترض أنها معاهدة السلام بين عمر [رضي الله عنه] وسكان القدس البيزنطية الذين كانت غالبيتهم العظمى آنذاك من المسيحيين الأرثوذكس، ومع ذلك فهناك كثير من العلماء المقتنعين أن بعض أجزاء هذه العهدة على الأقل، متأخرة قرناً عن زمنها المفترض، لأن بعض الفقرات [التي تحدثت على لسان السكان الأصليين] تتفق مع قواعد المسلمين ولم تكن مألوفة لدى سكان خضعوا حديثاً.

ومثل مركزية عهدة عمر [رضي الله عنه] في تقرير مكانة غير المسلمين في العالم العثماني الحديث المبكر، كان هناك اثنان من أكثر المعالم الجوهرية لمكانة غير المسلمين، لم يتم تحديدهما في الوثيقة، الأول هو أن غير المسلمين الذين تنطبق عليهم شروط العهدة يجب أن يكونوا من الموحدين ولهم كتاب موحى به، وهم الذين صار يطلق عليهم أهل الكتاب، أما المشركون، لاسيما المؤمنون بالأرواح على الشاكلة التي سادت في مكة في معظم زمن النبي محمد [صلى الله عليه وآله وسلم]، فلم يكن من المسموح لهم الاحتفاظ بدياناتهم والعيش بسلام تحت الحكم الإسلامي، إذ أن عليهم التحول، أو

الانتقال، أو مواجهة الهجوم العسكري، وفي الأراضي التي حكمها العثمانيون، كان أهل الكتاب من المسيحيين واليهود غالباً.

ورغم أنهم حصلوا على التسامح الرسمي، فإن أهل الكتاب الذين لم يسلموا كان عليهم دفع ضريبة رأس خاصة لم يكن على المسلمين دفعها، لقد كانت هذه هي الجزية، وهي ضريبة لم تذكر في عهدة عمر [رضي الله عنه] مثل شرط التوحيد، رغم أنها بررت دائماً بالآية القرآنية التي تأمر المسلمين "قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر، ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله، ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون" [التوبة/ 29]، وفي ظل الأمويين والسلالات اللاحقة، بمن فيهم العثمانيون، تغيرت الجزية تدريجياً، بحيث صار الأكثر ثراء، والمتوسط، والأفقر، من السكان غير المسلمين، يدفعون ثلاث درجات من المال تنسجم مع أوضاعهم الاقتصادية، وخلافاً لمعظم الضرائب، لاسيما ضرائب الأرض، كانت الجزية ضريبة فردية، تحسب وفقاً لأعداد مقدرة من الرجال البالغين من غير المسلمين، ومع ذلك فهذا لم يعن أن كل رجل غير مسلم دفع ضريبته الفردية إلى مسئول حكومي مباشرة، فعادة كان قائد كل جماعة غير مسلمة أساسية في موقع ما، يجمع الجزية من بيت إلى بيت، ويسلمها إلى ممثل الحكومة، ومبكراً منذ القرن السادس عشر، كانت الحكومة المركزية العثمانية قد بدأت مزاداً لحقوق جمع الجزية بصفتها التزامات في ولايات متعددة، ومثل كل الالتزامات، كان الوجهاء العسكريون والإداريون هم الذين يحصلون عليها ويرسلون وكلاءهم عادة لجمع الضرائب.

وفيما يتعلق بما تضمنته عهدة عمر [رضي الله عنه]، فإن الوثيقة التي هي رسالة إلى عمر من قائد الجماعة المسيحية تبدأ بالتالي: "إنكم لما قدمتم علينا سألناكم الأمان لأنفسنا وذرارينا وأموالنا وأهل ملتنا"، وإن الكلمة العربية "للحماية" هي "الذمة" ولهذا السبب صار الرعايا غير المسلمين لحاكم مسلم يُعرفون "بالذميين"، أو "المحميين"، وبقية الوثيقة تتضمن سلسلة من القيود التي تطوع المسيحيون للالتزام بها في سلوكهم العام مقابل السماح لهم

بالمحافظة على دينهم وبنيان جماعتهم والعيش بسلام تحت حكم المسلمين، القيود الملاحظة عادة هي: "أن لا نحدث في مدينتنا، ولا فيما حولها ديراً ولا قلّاية ولا كنيسةِ ولا صومعة راهب، ولا نجدد ما خرب من كنائسنا"، والأهم من ذلك: "وألا نتشبه بالمسلمين في لبس"[43]، وفي أيام الفتوح الإسلامية الأولى، ربما كانت قيود الملابس قد وضعت لمنع غير المسلمين من محاولة الالتحاق بالنخبة العسكرية العربية بتبني ملابسها، وزيادة على ذلك ففي المجتمعات الإسلامية الحديثة المبكرة، كان من الطبيعي أن ترتدي جماعات دينية وقومية مختلفة ملابس مختلفة، وفي هذا السياق يمكن أن تعد القوانين السلوكية شيئاً مختلفاً عن كونه غير مسبوق أو تحكم وحشي، ومثل ذلك فإن القيود على بناء بيوت العبادة غير الإسلامية يمكن أن تكون قد صممت ابتداء لدعم حضور نخبة حاكمة مسلمة صغيرة وسط غالبية عظمى من السكان غير المسلمين، وهكذا بينما قامت هذه القيود بلا شك بدعم عدم المساواة بين المسلمين وغير المسلمين، فإن شروط عهدة عمر [رضي الله عنه] يجب أن تُقرأ في السياق الذي ربما كانت قد نشأت فيه.

وعلى كل حال فإن قيود عهدة عمر [رضي الله عنه]، لم يفرضها بصرامة كل نظام إسلامي على مر العصور إلى حلول زمن الإصلاحات التغريبية في القرن التاسع عشر، فمعظم العلماء المحدثين يفسرون الظهور المتقطع لأوامر وقرارات تفرض العهدة في ظل أنظمة إسلامية متعددة من الفترة الحديثة المبكرة بصفته دليلاً على أن قيودها كانت مهملة، ويعد العثمانيون عادة أحد الأنظمة الأكثر ليناً في تطبيق العهدة، رغم أن الأزمات الاجتماعية الواسعة قادت عادة إلى تطبيق شروطها بصورة أكثر دقة كما سنرى لاحقاً.

2 - إدارة الجماعات وقيادتها

قبل فتح مصر وسوريا وغرب شبه الجزيرة العربية في 1516-1517، كانت الدولة العثمانية دولة بلقانية وأناضولية معظم سكانها من المسيحيين الأرثوذكس، وقد قبِل العثمانيون الأوائل مسيحيين أرثوذكساً في صفوفهم

ومنحوهم تيمارات، أي منحاً من موارد الأرض مقابل خدمات عسكرية، ومع ذلك فبعد فتح محمد الثاني القسطنطينية في سنة 1453، فإن إدارة الجماعات المسيحية واليهودية صارت موحدة الشكل، ووفقاً للفكرة السائدة، فقد قام محمد الثاني بتأسيس جماعة على امتداد الدولة، أو ملة، لكل جماعة أساسية من غير المسلمين تحت حكمه، ولها قائد بسلطات تشمل هذا الامتداد كله، وكلمة ملة تعني "أمة"، ولكن قبل القرن التاسع عشر كانت تستخدم عادة للدلالة على الجماعة الإسلامية كلها، أو جماعة مسيحية أجنبية مثل التجار الجنويين الذين يقطنون حي غلاطة على شاطئ القرن الذهبي شمال إسطنبول، كما أوضح ذلك المؤرخ بنجامين برود Benjamin Braude.

يقول برود بشكل مقنع إن النظرة السائدة نشأت من أساطير مؤسسة بنيت بعد قرون على أيدي الجماعات اليهودية والمسيحية نفسها[44]، وفي الواقع لقد اعتراف محمد الثاني بأولئك الأفراد القادة الدينيين المسيحيين واليهود الذين وجدهم في إسطنبول، وإن لم يكن ذلك بالضرورة دون تردد أو إخفاقات، فكل رئيس ديني جديد كان يجب أن يعاد تثبيته، كما أن أوضاع قيادات الجماعات المختلفة تفاوتت كثيراً، إذ بينما امتدت سلطة بطريرك اليونانيين الأرثوذكس، نظرياً على الأقل، على امتداد الدولة، كانت سلطة الحبر اليهودي الأكبر قبل القرن التاسع عشر على ما يبدو محددة بإسطنبول، وفيما يتعلق بالأرمن، كان محمد الثاني قادراً على تأسيس مجرد بطريركية رمزية في إسطنبول لأن الكنيسة الأرثوذكسية الأرمنية القديمة كان موقعها في ذلك الوقت في أراضي الآق قويونلو، أو إمارة الخروف الأبيض التركمانية، التي كانت معادية للعثمانيين، ونتج عن ذلك أن البطريركية الأرمنية في إسطنبول، كان لها سلطة ضئيلة جداً، حتى داخل المدينة نفسها، وباختصار فإن نظام الملل، بمعنى إدارة متماثلة وممتدة لجماعة غير مسلمة، لم يوضع موضع التطبيق حتى القرن التاسع عشر.

وبفتح البلاد العربية، تم أيضاً تطبيق سياسات خاصة بالجماعات غير المسلمة كذلك، والتي تتضمن إضافة إلى اليهود والمسيحيين الأرثوذكس، المسيحيين الأقباط، ومسيحيين من مذاهب شرقية أخرى، تم تعدادها في الفصل

الأول، بالإضافة إلى أعداد صغيرة جداً من أتباع التوحيد غير المسيحي وغير اليهودي، وخلافاً للأنظمة السابقة، كانت السلطة المركزية العثمانية الأكثر اهتماماً بالقيادات العلمانية لهذه الجماعات، والتي تقابل الأحبار والأساقفة وحتى البطاركة، وذلك لأن القادة العلمانيين يضمنون دفع هذه الجماعات ضرائبها لخزينة الدولة، وفي كل عاصمة ولاية عربية، اعترف العثمانيون بممثل علماني للجماعة، وكان يحمل اللقب الشامل "شيخ"، وفي الأناضول والولايات الأوروبية، كان يحمل لقباً مرناً أيضاً هو "كخيا"، وهو مختصر من "كتخدا"، وكان هذا الشخص عادة هو تاجر ثري أو مقرض أموال يستطيع أن يكفل أداء جزية الجماعة كلها إذا لزم الأمر، بالإضافة إلى الضرائب غير الخاصة بغير المسلمين، وكان كبير القضاة المسلمين هو الذي يعينه بناء على توصيات من الشخصيات البارزة في الجماعة المعنية، وفي قاهرة القرن السابع عشر مثلاً، كان رأس الجماعة اليهودية هو صراف الوالي العثماني، وكان يحمل لقباً مرناً آخر هو جلبي، والذي يمكن ربطه بلقب "سيد محترم"، وقد ألغت السلطات العثمانية بعد الفتح بفترة وجيزة، المنصب الديني رأس اليهود الذي يعود إلى العصر الفاطمي، وعموماً يمكننا أن نعد ذلك الممثل للجماعة بصفته نوعاً من النائب العلماني للقيادة الدينية للجماعة، ومع هذا فإنه يمكن القول إن هذا الممثل اعتدى على سلطات القيادة الدينية للجماعة في الولايات العربية في بعض المجالات، وفي سبيل أهداف إدارية واقتصادية، كانت القيادات العلمانية هي التي تحتل المواقع الأكثر حساسية، وليس الأحبار ولا الأساقفة.

إن الجماعات الأساسية من غير المسلمين والتي أصبح العثمانيون يحكمونها في البلاد العربية، ذُكرت في الفصل الأول، وهنا سنقوم باستكشاف كيف تغيرت ظروف الجماعات الرئيسة في الفترة العثمانية نتيجة لسياسات الحكومة العثمانية وغيرها من الدول، بالإضافة إلى التحولات في الأنماط السكانية والتجارية.

3 - اليهود

نحو نهاية القرن الخامس عشر، تغيرت بنية السكان اليهود في الدولة العثمانية جذرياً نتيجة التطورات التي شهدتها إسبانيا والبرتغال البعيدتان، ففي سنة 1492، انتصر ملكا إسبانيا الكاثوليكيان فرديناند وإيزابيلا على مملكة غرناطة في الطرف الجنوبي الشرقي من إسبانيا، واضعين نهاية لحوالي ثمانية قرون من الصيغ المختلفة للحكم الإسلامي في أجزاء مختلفة من إسبانيا، وقد عد فرديناند وإيزابيلا انتصارهما العسكري جزءاً من مهمة كاثوليكية صليبية أوسع، وكانت رعايتهما للتاجر المستكشف كريستوفر كولمبس الذي كما هو معروف شرع في رحلته الأولى من مجموع رحلاته الشهيرة في تلك السنة نفسها، قد ساهمت من بعض النواحي في تلك المهمة، لأنهما أرادا منه اكتشاف طريق إلى الهند لا يمر بأراضي أي دولة إسلامية*، وفي صيف سنة 1492، قام الملك والملكة رسمياً بطرد يهود إسبانيا بأعدادهم الكبيرة التي منعت، إلى جانب وجود المسلمين المتبقين، تحول إسبانيا إلى مجال كاثوليكي نقي، وقد تحول بعض اليهود ظاهرياً إلى الكاثوليكية في سبيل البقاء، ولكنهم كانوا يتعرضون للمضايقات المستمرة من قبل محاكم التفتيش التي كانت تشك في كونهم يخفون إيمانهم السابق، وقد تحول إلى المسيحية معظم المسلمين الذين اختاروا البقاء، وكان ذلك بالإكراه غالباً، ولكنهم كاليهود أيضاً حاولوا دائماً الالتزام بإيمانهم السابق سراً، وهؤلاء الموريسكيون كما أصبحوا يُعرفون، تم طردهم في النهاية من إسبانيا سنة 1609، وفي غضون ذلك في البرتغال، فإن الملك الذي لم يرغب بخسارة الإنتاج الاقتصادي لرعاياه اليهود، قام ببساطة بإصدار مرسوم في سنة 1497 يعلن فيه من جانب واحد أنهم مسيحيين، ولم يكن من المفاجئ أن يهرب كثير من اليهود البرتغاليين من المملكة نتيجة ذلك.

---

* بالإضافة إلى العثور على موارد مالية تمول إعادة احتلال بيت المقدس، كما صرح كولومبس نفسه في كتاباته (تزفيتان تودوروف، فتح أمريكا: مسألة الآخر، سينا للنشر، القاهرة، 1992، ص 17.

لقد أصدر السلطان بايزيد الثاني (حكم بين سنتي 1481-1512) ابن محمد الثاني، قراراً يأمر فيه ولاته بعدم إعاقة هجرة اليهود من شبه جزيرة أيبيريا، ونتج عن ذلك أنه في العقود القادمة، شهدت الدولة العثمانية تحولاً سكانياً صار بموجبه يهود إسبانيا والبرتغال هم أغلبية اليهود فيها، ويُعرفون باليهود السفارديين، وهي صفة مشتقة من اسم إسبانيا في اللغة العبرية، وهو سفاراد Sepharad، وهذا التحول لم يتم في البلقان والأناضول فقط بل في البلاد العربية كذلك، حيث كان السكان اليهود تاريخياً من المتكلمين باللغة العربية المعروفين بالمستعربين، وبحلول الزمن الذي فتح فيه سليم الأول سوريا ومصر في 1516-1517، كان هذا التحول جارياً، وقد كسف حضور السفارديين المتعلمين والناشطين اقتصادياً، وجود المستعربين، رغم أن اللغة العربية ستعيد فرض نفسها بصفتها اللغة اليومية لمعظم الجماعات اليهودية في الولايات العربية العثمانية*.

وفي ظل سليمان الأول، حصلت نخبة صغيرة ولكنها بارزة، من اليهود السفارديين، على مراكز ذات نفوذ كبير حول السلطان، وقصة دونا غراسيا ناسي (1510-1569) Doša Gracia Nasi وابن أخيها دون يوسف ناسي (1520-1579) Don Joseph Nasi، كما كانا يعرفان غالباً، مثيرة للعجب جداً، فهما ينتميان لعائلة كبيرة من اليهود البرتغاليين، وهي عائلة منديسيا التي تحولت ظاهرياً إلى المسيحية، وحتى في هذه الحالة أسست العائلة وشاركت في أعمال التصدير والاستيراد، وتاجرت بكثافة على امتداد أوروبا والمتوسط، غالباً بالفلفل المعاد شحنه من الهند، والأقمشة والحبوب، وتحت ضغوط محاكم

* نلاحظ هنا ميزة فريدة في علاقة الحكم العثماني باللغة العربية، فهذه الدولة التي طالما اتهمت بمحاولة تتريك العرب الذين ظلوا مع ذلك محتفظين بلغتهم بعد أربعة قرون من حكمها، خلافاً لأوضاع الاستعماريين المعروفين جيداً، حافظت كذلك على سيادة اللغة العربية في وسطها بحيث أن القادمين الجدد من الوسط الأيبيري تبنوا اللغة العربية بدلاً من تبني اللغة التركية العثمانية، أو فرض لغتهم اللادينو، وهي اللهجة الإسبانية التي كانوا يتحدثون بها، على الوسط اليهودي المستعرب في الولايات العثمانية.

التفتيش، هاجرت دونا غراسيا وابن أخيها إلى الأراضي العثمانية حيث أصبح دون جوزيف على شاكلة روتشيلد للقصر العثماني، وذلك بإقراضه مبالغ ضخمة من المال، ويمكن القول إنه كان يمارس نفوذاً على السلطان وعائلته أكثر من كل الرعايا اليهود والمسيحيين في التاريخ العثماني، وقد عاد هو وعمته إلى الديانة اليهودية وبدأ في مشروع لدعم الحضور اليهودي في فلسطين وذلك بتجديد مدينة طبريا القديمة غرب بحر الجليل [بحيرة طبريا] مباشرة، وفي سنة 1558، أجّر السلطان سليمان طبريا لدونا غراسيا التي بنت مدرسة لاهوتية يهودية هناك في الوقت الذي كان فيه ابن أخيها يشرف على إعادة بناء أسوار المدينة (وفي أواخر ثلاثينيات القرن الثامن عشر كان الأمير العربي ظاهر العمر، الذي سبق الحديث عنه في الفصل الخامس، يقوي ويمد بناء هذه الأسوار)، وقد طلبت دونا غراسيا وابن أخيها إلى يهود إيطاليا الاستقرار في البلدة رغم تعطل هذا البرنامج بنشوب الحرب بين الدولة العثمانية والبندقية سنة 1570، وأعمال العنف التي نجمت عن فتح العثمانيين قبرص في نفس العام، وتدمير الأسطول العثماني في ليبانت في السنة التالية*.

---

* هذا المشروع اليهودي وغيره من المشاريع التي ظهرت في التاريخ الإسلامي وتتعلق بالسماح لليهود بالاستقرار في فلسطين أو في غيرها من البقاع الإسلامية، يجب النظر إليها من زاوية ظروف تلك الأزمنة وليس من زاوية المشروع الصهيوني الذي طرأ حديثاً ورعته الدول الكبرى في القرن العشرين وأقام كياناً ذا سيادة بعد انتزاع الأرض من أصحابها وطردهم خارجها، وقد وقع بعض الباحثين في هذا الفخ فصاروا يتصورون أي حضور يهودي في التاريخ من الزاوية الصهيونية مهما بعد زمنياً عنها، وإنه لمن التبسيط المخل أن نسقط ظروف القرن العشرين التي سبق ذكرها على ظروف مغايرة تماماً كان اليهود فيها مجرد أقلية تعيش في ظل الحكم الإسلامي ولها مطالب معينة هنا أو هناك وقد يحدث بينها وبين محيطها من التوتر ما كان يحدث بين هذا المحيط وأقليات أخرى بل بين تلك الأقليات أنفسها (المسيحيون والدروز، العلويون والإسماعيليون، الزيدية واليهود...إلخ)، ولا يحلم اليهود آنذاك بالسيادة المستقلة ولا بالاستيلاء على وطن إسلامي وليس هناك دول كبرى تهدد بهم المسلمين، ولهذا فإن هذه الحداث لا تدل على أي مؤامرات دولية أو نيات خبيثة أو تحالفات خبيثة تجاه عرب فلسطين من جانب الدولة العثمانية، ولهذا لما فشل مشروع طبريا في إطار ظروف وقته لم يعد إحياؤه ثانية، وإن وضع الحدث في إطار زمنه وقياسه بمقاييس

وفي هذه السنوات نفسها، وفي شمال شرق طبريا، كانت جماعة من الأحبار السفارديين ينشئون ما سيطلق عليه أحد علماء القرن العشرين "أكثر جماعة يهودية غرابة وتشدداً وجنوناً وإدهاشاً في التاريخ اليهودي"(45)، وضمن هذه العملية قامت بأعظم المساهمات في الصوفية اليهودية منذ تأليف مجموعة التقاليد الشفوية الصوفية المعروفة بالقبالاه في القرن الثالث عشر في إسبانيا، وقد عاشت هذه الشخصيات البارزة في مدينة صفد في شمال فلسطين*، وفي القرن السادس عشر، نمت صفد أكثر من القدس، وتخطتها في النفوذ الإقليمي (كانت القدس العثمانية بلدة محلية بغالبية سكان من المسلمين والعرب المسيحيين)، وأصبحت صفد مركزاً تجارياً إقليمياً مزدهراً لاسيما بفضل صناعة الأنسجة، وأهمها الأصواف، والتي شارك فيها اليهود بكثافة وخصوصاً في عملية الصباغة، وكان بعض كبار الصوفيين تجار أنسجة أثرياء، وربما كان أشهر هؤلاء العلماء الصوفيين هو الحاخام إسحق لوريا (1534- 1572) الذي طور تفسيراً مشيحانياً مميزاً للقبالاه والذي مازال معروفاً بالقبالاه اللوريانية، أما الحاخام الأطول عمراً يوسف قارو (1488-1575)، فقد كتب دليلاً عملياً للشريعة اليهودية يعرف باسم "شلحان عاروخ"، أو المائدة المعدة، والذي مازال مستعملاً إلى اليوم، وعندما كان لا يتأمل في الشريعة اليهودية، كان له رؤى عن ملائكة تعلم كتاباته الصوفية المؤثرة.

إن معاملة اليهود والمسيحيين وأوضاعهم العامة في الدولة العثمانية، اتخذت مساراً إلى الأسوأ في نهاية القرن السادس عشر، وكما لاحظنا في الفصل الرابع، كانت هذه فترة أزمة اقتصادية واجتماعية للدولة، ترافقت مع اضطرابات الحرب الطويلة (1593-1606) ضد إمبراطورية الهابسبورغ بتضخم كبير فاقمه تدفق الفضة من المستعمرات الإسبانية في المكسيك وبيرو، وعموماً

عصره مهم جداً لفهمه فهماً واقعياً بعيداً عن المعارك الدونكيخوتية المثالية أو الانحرافات الثقافية المغرضة أو الدعايات السياسية ذات المعايير المزدوجة.

* المؤلفة تنتمي للحضارة الغربية ولهذا تنظر للواقع القائم كما هو وتشير إلى فلسطين باسم الكيان الصهيوني "إسرائيل".

كان للأزمة الاقتصادية آثار سلبية على الأقليات السكانية، وبينما لم يكن هناك موجة من الاضطهاد الدموي*، مالت السلطات لاتخاذ سبيل أكثر خشونة نوعاً ما في معاملة اليهود والمسيحيين معاً، رغم أن الظروف اختلفت كثيراً من مكان لآخر، وفي إسطنبول، تم إخلاء حي يهودي كبير أسفل هضبة قصر توبكابي على حافة القرن الذهبي، وذلك لإكمال جامع جديد (يني جامع) أمرت ببنائه والدة السلطان مراد الثالث.

سباتاي زفي

في أواخر القرن السابع عشر، كانت الجماعة اليهودية على امتداد مساحة الدولة العثمانية وخارجها قد تعرضت لهزة شديدة من حادثة سباتاي زفي، وهو ابن تاجر في أزمير، الميناء الأناضولي المزدهر، وقد أعلن سباتاي زفي في سنة 1665، أنه المسيح اليهودي الذي طال انتظاره، وبدأ في نشر الخبار عن قرب العصر المشيحاني بين الجماعات في شرق المتوسط، وكان تلميذه ناثان الغزاوي Nathan of Gaza فعالاً في إثارة الحماس وكتابة الرسائل عن الأنباء السارة التي انتشرت في أرجاء الدولة، وفي غضون ذلك كان رأس الجماعة اليهودية في مصر، والذي كان أيضاً الصراف الشخصي للوالي العثماني، هو الذي يمول الحركة، وقد اتبعت أنباء المسيح [المزعوم] طرق التجارة خلال بحر إيجة، والبحر المتوسط، والبحر الأحمر، وانتشرت أخيراً في اليمن، وشمال إفريقيا، والبلقان، وإيطاليا، ووصلت بعيداً حتى هولندا وإنجلترا، وبدأ اليهود في كل هذه المساحة الواسعة يبيعون أملاكهم ويعدون أنفسهم للانتقال الإعجازي إلى القدس.

---

* المؤلفة هنا تقارن بين وضع الأقليات في أزمان الاضطرابات بين المجتمع الإسلامي حيث أدى القلق إلى التضييق، وبين المجتمعات الأوروبية حيث كانت تجتاحها أمواج العنف الدموي كما حدث بعد سقوط غرناطة 1492 أو بعد اغتيال القيصر الروسي ألكسندر الثاني 1881 أو في زمن الحكم النازي في ألمانيا بعد تسويات الحرب الكبرى الأولى المجحفة.



صورة 9/ 1: سباتاي زفي

المصدر: Thomas Coenen, Ydele Verwachtige der Joden getoont in den Persoon van Sabethai Zevi. Amsterdam: Joannes van den Bergh, 1669.

وبشكل مفهوم، شعرت السلطات العثمانية بالخطر، وسجنت سباتاي زفي في ربيع سنة 1666 بناء على أن ادعاءه بكونه المسيح اليهودي يهدد حكم السلطان ويثير الاضطراب الاجتماعي، ومع أنه اعتقل ابتداء في إسطنبول، فقد نُقل بعد أشهر قليلة إلى غاليبولي ثم إلى أدرنة، حيث كان يقيم السلطان محمد الرابع (حكم بين سنتي 1648-1687)، وهناك واجه سباتاي زفي مجلساً من كبار المسئولين، وعُرض عليه الخيار بين الإسلام والموت، فاختار الإسلام بعد نقاش حاد مع الشيخ الروحي للسلطان، واني محمد أفندي، الذي قاد حركة قاضي زاده ذات الميول الإسلامية السنية المتشددة والمعادية للصوفية، كما أوضحنا في الفصل السادس، وقد حازت الحركة على نفوذ غير مسبوق في الأراضي العثمانية المركزية، وقد كتب سباتاي زفي بعد تسعة أيام من إسلامه لأخيه : "والآن اتركوني وحدي، لأن الله جعلني مسلماً*"[46]، وصار اسمه عزيز محمد أفندي، وأصبح المساعد الشخصي لواني.

صدم إسلام سباتاي زفي الجماعات اليهودية العثمانية، وقد تبعه مجموعة من مريديه في اعتناق الإسلام، ووضعوا أسس ما يعرف اليوم بطائفة الدونمة، وهي طائفة صغيرة، ومسلمة إسمياً، وفروعها الثلاثة تلتزم بالطقوس نسخاً خاصة بها من الطقوس اليهودية الباطنية جداً، وما بعد المشيحانية، والتي تنتهك دائماً قواعد الشريعة اليهودية المعيارية وتتأثر أحياناً بالمعاملات الإسلامية، وقد احتفظ بعض مريدي زفي باليهودية مع استمرار إيمانهم برسالته، أما صراف والي مصر فقد اغتيل في ظروف غامضة في سنة 1670، ومات ناثان الغزاوي في سنة 1680 في مقدونيا بعد قيامه برحلة تبشير خلال الأناضول والبلقان وإيطاليا، وحاول الإمام الزيدي في اليمن طرد اليهود في سنة 1679، بعدما اجتاحتهم حمى المشيحانية التي صُبغت بدعوة سباتاي زفي ولكن لم تكن هذه الدعوة هي التي حرضتها، وتم تجميع اليهود في مدينة موزع إلى الداخل من ميناء المخا، وأُجبروا على انتظار سفينة هندية تحملهم إلى المنفى، إذ لا يوجد صناعة سفن

---

* النص الحرفي يقول إن الله جعلني "تركياً"، ولكن التركي في ذلك الزمن يعني المسلم.

في اليمن، ولكن لم تصل أي سفينة، وفي هذا الوقت مات عدد كبير من اليهود من الجوع والأمراض التي جلبها الازدحام في أماكن المعيشة، والمناخ الحار في السهل الساحلي، وبعد سنة أدرك الإمام فداحة الضربة التي وجهها للاقتصاد اليمني، فسمح للناجين بالعودة إلى مدنهم الأصلية.

وبالعودة إلى الأراضي العثمانية، حاولت القيادة اليهودية المتبقية محاولة نشطة لضبط الأضرار الناجمة عن حركو سباتاي زفي، مع رفضها هذه الحركة، وإن كل المصادر الداخلية، سواء التي صدرت عن الجماعة اليهودية، أو التي أصدرتها الحكومة العثمانية، تصمت بشكل غريب عن سيرة سباتاي زفي وآثارها، ولكن الشك قليل في أنها كانت ضربة قوية لليهود العثمانيين في زمن اتجهت فيه معاملة الأقليات عموماً نحو التشدد.

4 - السريان الكاثوليك

ورغم ذلك فمع تغلغل القوى التجارية الأوروبية في الدولة العثمانية، فُتحت فرص اقتصادية جديدة لليهود والمسيحيين، ففي القرن السابع عشر، كان التجار البريطانيون والفرنسيون والإيطاليون الذين يستوردون البضائع، لاسيما الأقمشة، للولايات العربية، قد بدئوا بتوظيف اليهود والمسيحيين وسطاء تجاريين لتسهيل تجارتهم، وخصوصاً في البلدات الصغيرة والريف، فالمهم أن كثيراً من اليهود والمسيحيين أبناء الطبقات العليا، كانوا يتحدثون بالعربية ولغات أوروبية، سواء نتيجة كون الإسبانية أو الإيطالية لغة الحديث في بيوتهم، كما كانت حالة اليهود السفارديين، أو نتيجة حصولهم على التعليم في الجامعات الأوروبية، وبداية من القرن الثامن عشر، صار قناصل القوى الأوروبية المعنية يقدمون طلبات إلى السلطة العثمانية المركزية للحصول على براءات، أي شهادات، بالجنسية الأوروبية الفخرية التي اشتراها أولئك الوكلاء ليكونوا محصنين من تطبيق القانون العثماني في صفقاتهم التجارية، ونتيجة لذلك صار العملاء يُعرفون عادة في اللغة التركية العثمانية بالبراءتلية.

كان الفرنسيون خاصة يستفيدون من هذه الظروف لنشر الكاثوليكية

الرومانية، ولكن ليس بين المسلمين العثمانيين، بل بين المسيحيين الأرثوذكس الذين يعملون وكلاء لهم في سوريا، وقد انسجم كثير من هؤلاء المسيحيين السوريين مع الفاتيكان وصاروا يُعرفون بالسريان الكاثوليك، وهم يشبهون المسيحيين الروم الأرثوذكس في كثير من طقوسهم ولكنهم يعترفون بالبابا بدلاً من البطريرك الأرثوذكسي اليوناني في إسطنبول بصفته قائدهم الروحي، وقد تأسست مستوطنة حقيقية للسريان الكاثوليك حتى في مصر، حيث كانوا فعالين في التجارة بين موطنهم السوري وموانئ المتوسط في الإسكندرية ودمياط ورشيد، وكان رأس بيت قازدغلي الشهير علي بك [الكبير] الذي تمرد سنة 1770 على السلطان العثماني، كما سبق الحديث عنه في الفصل الخامس، قد حاول بسط هيمنته التجارية في شرق المتوسط، برعاية مدراء الجمارك اليهود الذين يعملون تحت حماية مدينة البندقية، ومع ذلك ففي سنة 1768-1769 نقل رعايته إلى السريان الكاثوليك تحت الحماية الفرنسية، وذهب بعيداً إلى حد ضرب مدراء الجمارك اليهود حتى الموت في الإسكندرية والميناء النيلي بولاق، ومصادرة أموالهم، وكان سبب ذلك المصالح التجارية أكثر من الميول الدينية للبك، فقد كان عند الفرنسيين ما يعرضوه عليه أكثر في ستينيات القرن الثامن عشر عندما كان يمكن القول إن فرنسا هي القوة المهيمنة في شرق المتوسط.

5 - الخدمات المالية لليهود والمسيحيين

إن واحدة من البديهيات السائدة في المجال العلمي الخاص بالدولة العثمانية أن المسلمين العثمانيين كانوا يميلون لازدراء التجارة والأعمال المالية، وبهذا كانوا يتركون هذه الحقول بشكل كلي تقريباً في أيدي الذميين، وبينما يتضح عدم دقة هذا التعميم، فإنه من الصحيح مع ذلك أنه في كثير من المدن العثمانية كان اليهود والمسيحيون من طوائف معينة يتركزون في القطاعات التجارية والمالية، ومع أن الغالبية العظمى من اليونانيين الأرثوذكس والأرمن الأرثوذكس من السكان المسيحيين كانوا فلاحين مزارعين، فقد كان أعضاء في تلك الجماعات كذلك تجاراً مشهورين في المدن العربية الرئيسة، وكان وضع الأرمن يتميز بكثافة حضورهم أكثر من نسبتهم من مجموع السكان، في حرفة

الصرافة، أي إقراض المال، وهي حرفة كثيراً ما مارسها التجار اليهود، وذلك على الأقل بسبب كون الشريعة اليهودية لا تمنع الربا في القروض لغير اليهود.

وكان وجود غير المسلمين كثيفاً كذلك في المناصب المالية في حكومات الولايات، وفي بعض الحالات القليلة كان هذا نتيجة سوابق تاريخية، ففي مثال بارز كان الأقباط المسيحيون يديرون مالية مصر منذ ما قبل الفتح الإسلامي في القرن السابع، وبعد الفتح، استمر الأقباط في مواقعهم، حتى في استخدام لغتهم القبطية في حفظ السجلات، وذلك إلى أواخر القرن السابع، وظلوا بارزين في هذه المراكز أثناء العهد العثماني، حتى أن المتمرد علي بك وظف تاجراً قبطياً شهيراً، هو المعلم رزق، مديراً لشئونه المالية، بالإضافة إلى كونه منجمه الخاص، وكان رزق، وفقاً للمؤرخ الجبرتي "بلغ في أيامه [أي في أيام علي بك الكبير] من العظمة ما لم يبلغه قبطي فيما رأينا"[47].

وخدم اليهود كذلك بصفتهم مسئولين ماليين، وسبب ذلك إلى حد بعيد افتقادهم النسبي لروابط راسخة في المجتمع يمكنها أن تضعف ولاءهم للحاكم الذي يوظفهم، ومن الأمثلة على ذلك إبراهيم كاسترو، اليهودي السفاردي، الذي كان يدير دار السكة في مصر في السنوات التالية التي أعقبت الفتح العثماني، وهو الذي نقل إلى عاصمة الدولة أنباء تمرد الوالي أحمد باشا الخاين، وفي غضون ذلك، وبعد تمرد علي بك بفترة وجيزة، عين أحمد باشا الجزار، الحاكم المستقل لشمال فلسطين وجنوب لبنان، حاييم فارحي، وهو عضو في عائلة صرافين يهودية، عريقة في خدمة الحكومات، بصفته مسئوله المالي، وفي نوبة غضب يوماً ما، أمر الباشا باقتلاع عينه اليمنى، وقطع أنفه، بسبب مخالفة ما، ولكنه مع ذلك أعاده مرة أخرى لمنصبه (وقد تم تصويره في انتظار الجزار في هذه الحالة المزرية برسم لطبيب جراح في الأسطول البريطاني اسمه سبيلسبيري (F. B. Spilsbury)[48]، إن غير المسلمين، مثل أي شخص آخر يحتل موقع الثقة قريباً من شخصية قوية نافذة، كانوا يتحملون المخاطرة في مناصبهم.

6 - الشيعة الاثنا عشرية

رغم أن الشيعة ليسوا بالطبع من غير المسلمين، فإن حرب العثمانيين المستمرة ضد الصفويين وخلفائهم في إيران، جعلت مكانة الشيعة الاثني عشرية مشكلة في ظل الحكم العثماني، وفي الواقع منذ صعود الإمبراطورية الصفوية في بداية القرن السادس عشر، عد العثمانيون أنفسهم حماة الإسلام السني، وشن السلطان سليم الأول، فاتح مصر والشام، حرباً على الصفويين، وزاد على ذلك بالشروع في قيام تحقيق فعلي ضد سكان شرق الأناضول الميالين للصفويين، وبشكل أكثر عمومية، رفض العثمانيون بإصرار الاعتراف بالشيعة الاثني عشرية جماعة دينية مستقلة ومنفصلة عن المسلمين السنة، حتى أن السلطات العثمانية في الولايات كانت تختار علماء سنة محليين لكتابة أعمال دعائية ضد الشيعة وتندد بالزواج المختلط بين السنة والشيعة خاصة.

ومع ذلك ظل هناك كتلة سكانية شيعية ضخمة تحت الحكم العثماني، لاسيما في العراق الذي فتحه سليمان الأول وانتزعه من أيدي الصفويين سنة 1534 ثم أخذه الشاه عباس ثانية سنة 1623 ثم فتحه السلطان مراد الرابع ثانية في سنة 1638، وقد عاش شيعة العراق العثمانيون جماعة دينية مستقلة استقلالاً حقيقياً تحت توجيه علمائهم في العتبات المقدسة في مدينتي النجف وكربلاء، وقد اختلف علماء الشيعة الاثني عشرية عن نظرائهم السنة في تأكيدهم على الاجتهاد للوصول إلى الأحكام الشرعية، وأن أحكامهم الشرعية التي وصلوا إليها باستقلالية تعد ملزمة، وهم لا يعتمدون على السوابق والإجماع كثيراً كعلماء أهل السنة، وفوق ذلك فإن العلماء الشيعة الأساسيين هم السلطة الأقرب للإمام الثاني عشر الغائب التي يملكها المجتمع، ويعتقد الشيعة الاثنا عشرية أنه اختفى في القرن التاسع وسيعود في آخر الزمان بصفته مخلّصاً، ويمكن لعلماء الشيعة جمع ضريبة صغيرة من أعضاء الجماعة ليستخدمها الإمام عند عودته*،

---

* الواقع أن المؤلفة تقع في تشوش واضح ي هذه الجملة، ففي الفقه الشيعي هناك ضريبة الخمس التي يدفع نصفها للإمام القائم مقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وفي

وبسبب دورهم الأساسي روحياً وقانونياً فإن أتباعهم يمنحونهم ولاء استثنائياً ويمكنهم إظهار درجة غير اعتيادية من السلطة عليهم.

وقد عامل المسئولون العثمانيون المحليون العلماء الأساسيين في مدن العتبات المقدسة باحترام يقظ، في الوقت الذي حافظوا فيه على المقامات التي أُنفق عليها بسخاء والتي بناها أسلافهم لاحتضان رفات [الإمام] علي [عليه السلام] في النجف، و[الإمام] الحسين [عليه السلام] في كربلاء، كما سبق ذكره في الفصل السابع، ومع ذلك كانت سلطات الولاية أحياناً تقيد الاحتفالات الشيعية العامة، لاسيما الإحياء الشعبي لذكرى استشهاد الحسين [عليه السلام] والذي يمكن أن يتحول إلى عاطفة جياشة ومن ثم يصطدم بالسلطات للتعبير عن الاستياء من الحكم السني، وقد قامت الأسرة الجليلية التي حكمت الموصل في القرن الثامن عشر، كما بيّن الفصل الخامس، بمنع هذه الطقوس كلية.

ووجِد سكان شيعة آخرون في لبنان وفلسطين وسوريا، وفي جنوب لبنان وشمال فلسطين، كان الشيعة يُعرفون بالمتاولة، وكانوا غالباً من الفلاحين الذين شاركوا في القتال بين الوجهاء في لبنان، وفي حلب القرن السابع عشر، كانت عائلة شهيرة من ذرية النبي [صلى الله عليه وآله وسلم]، هم بنو زُهرة، من الشيعة، وبصفتهم هذه ربما دخلوا في مواجهات مع إنكشارية حلب.

❖ الرق خارج إطار النخبة

رغم نفوذ نخبة العبيد الأكبر من حجمهم في الإدارة والحياة السياسية والثقافية في الولايات العربية وفي الدولة العثمانية عموماً، فإن هذه النخبة، التي ناقشناها في الفصل الخامس، كانت قلة بين مجموع العبيد داخل الخدمة

عصر غيبة الإمام يدفع هذا السهم لنائب الإمام وهو الفقيه العالم الجامع لشروط الاجتهاد والعدالة لإنفاقه في مصالح الدين وإقامة دعائمه، وليس هناك ما يجمع مسبقاً لينفقه الإمام الغائب عند ظهوره كما يبدو من ظاهر كلام المؤلفة.

العثمانية، وكانت غالبيتهم العظمى من غير النخبة بلا جدال، وأغلبهم من النساء اللاتي أتين من شرق إفريقيا وعملن خادمات في المنازل بشكل أو بآخر، ومن هذه الناحية ومن نواح أخرى، فإن الرق العثماني اختلف عما يعرفه معظم القراء، أي الرق الأمريكي، حيث كان معظم العبيد من الرجال من غرب إفريقيا، ويعملون في الزراعة، وقد وظف العثمانيون عبيد شرق إفريقيا أحياناً في الزراعة، ولكن ليس بأي شكل مثل الدول التي سبقتهم، ففي القرن التاسع، كدح العبيد الأفارقة لأجل العباسيين في ظروف قاسية بشكل مرعب في حقول الرز وأحواض الملح في مستنقعات جنوب العراق، وفي السلطنة المملوكية عمل العبيد الأفارقة في مزارع قصب السكر في الصعيد، وعلى العكس من ذلك لم ينهمك العثمانيون في عمل المزارع الكبرى بدرجة هامة، وبالمقارنة بنظام الجفتخانه الذي وصفناه في الفصل السابق، لم تكن المزارع مجدية، وكان رق خادمات المنازل يؤدي الدور المتوقع من عبيد البيوت أداءه: رعاية الأطفال، الطبخ، التنظيف، الخياطة، ولم يكن من الفريد أن يصبح للأمة أطفال من مالكها، وفي هذه الحالة يكون الأطفال مسلمين أحراراً بحكم القانون، وتتحرر الأم عند وفاة سيدها، وهذا الوضع المخفف ساهم في سمعة الرق في ظل الأنظمة الإسلامية بصفته صيغة "أكثر لطفاً ورقة" من الرق عبر الأطلسي، ولكن الواقع إن قدرة المالك (أو المالكة) على إساءة معاملة أمته كانت واسعة، ورغم أنه من المستحيل تقريباً استعادة التجارب الفردية لخدم البيوت، فإن المؤرخ إيهود توليدانو Ehud Toledano وجد رواية في سجلات الشرطة في قاهرة القرن التاسع عشر عن فتاة أمة قوقازية إسمها شمسي غول (أي الوردة المشمسة أو زهرة دوار الشمس)، وتتضمن قضيتها عناصر من رق حريم النخبة ورق الخدمة المنزلية، وقد سُلّمت في البداية إلى حريم شخصية ليست أقل من ابن محمد علي باشا، حاكم مصر المستقل، ولما اكتُشف أنها حامل من تاجر النخاسة الذي أحضرها، تم طردها بفظاظة، وكما أخبرت الشرطة فيما بعد "لقد أجبرني على إقامة علاقة جنسية معه، وظل ينام معي إلى أن باعني"(49)، وبإعادتها إلى بيت التاجر، ضربتها زوجته بعنف، ثم قامت بخطف طفلها الرضيع، وظلت تنتقل من تاجر نخاسة إلى آخر، إلى أن اكتشف أحدهم أنها أم ابن صاحبها

الأصلي، فسلمها إلى الشرطة، فإذا كانت أمة متوقعة للنخبة قد عانت مثل هذه الإساءات الجسدية والنفسية، فمن المؤكد أن معاناة رقيق الخدمة المنزلية العاديين كانت أكثر شيوعاً، ومع ذلك فإنه قبل القرن التاسع عشر، عندما أصبح الحفظ الدقيق للسجلات في الدولة العثمانية الحديثة قد أنتج دفاتر قيد نظامية ووثائق على شاكلتها، فإنه قبل ذلك ليس هناك سوى أثر ضئيل جداً في السجلات التاريخية لما أطلق عليه توليدانو "الوجه الآخر لعبودية الحريم"، هذا إذا لم نذكر تجارب الخادمات المنزليات العاديات، وعادة فإن المؤرخين يمكنهم أن يستقرئوا فقط من عمليات الذكر العابر الموجز لهؤلاء الرقيق في الحوليات التاريخية ومذكرات القرن التاسع عشر.

طرق تجارة العبيد

لقد تبع العبيد المنزليون من القوقاز نفس الطرق التي سلكها المماليك وإماء النخبة من هذه المنطقة، فكانوا يُنقلون على طول ساحل البحر الأسود الجنوبي إلى إسطنبول، أو أحياناً إلى ميناء على البحر الأسود إلى الشرق من عاصمة الدولة، مثل سينوب حيث كانوا إما يباعون في الأسواق أو يعاد نقلهم إلى الولايات العربية، وفي كثير من الأحيان، يمكن أن يشتري التاجر مجموعة من العبيد في إسطنبول، ومن ثم يبيعهم في القاهرة أو دمشق، أما فيما يتعلق بالتجارة الإفريقية كما لوحظ في ارتباطها بتجارة المسافات الطويلة، فهناك قافلتان رئيستان تغادران السودان إلى مصر كل عام: إحداهما - وهي في الحقيقة تجمع من عدة طرق تلتقي عند الحدود المصرية- من مدينة سنار الشرقية، والأخرى من منطقة دارفور الغربية، والمئات العديدة من العبيد الذين ينقلون من قافلة سنار كل عام، كان معظمهم من النساء، أما قافلة دارفور فتنقل آلافاً، نسبة كبيرة منهم من الرجال، وكان العبيد الذين يصلون القاهرة أحياء، يباعون في سوق النخاسة الكبير في المدينة، وكانت الرحلة من السودان منهكة وخطرة، وكان التجار يضربون العبيد عادة ولا يطعمونهم ما يكفي، ويجبرونهم على النوم في الخارج بحماية غير كافية من الحر أو البرد، وكانت هناك غارات على القوافل من عصابات قطاع الطرق والبدو المعادين، ولم تكن هذه الحوادث

قليلة الوقوع، وهناك بديهية منتشرة ويستشهد بها دائماً هي أنه في "تجارة العبيد الإسلامية" كانت التجارة نفسها -أي النقل والبيع- وحشية، ولكن ما أن يدخل العبيد في الخدمة، تكون الظروف ألطف مقارنة بالعبودية في أمريكا، ولكن كما رأينا لم يكن هذا هو الواقع بالضرورة، ففي كثير من الأحيان كانت العبودية وحشية من البداية إلى النهاية*.

---

* أرى أن المؤلفة تطرفت في هذه الأحكام على غير عادتها في النظرة العلمية المحايدة، فوجود الاستثناءات من البديهية التي تحدثت عنها، لا ينفي الحكم العام الذي قرره المؤرخون عن الدرجة الألطف للرق في البلاد الإسلامية من رق أمريكا والذي أكدته المؤلفة نفسها في بداية حديثها، ومن الطبيعي ألا يكون هذا هو الواقع دائماً، ووجود كثير من الأحيان الخارجة عن القاعدة، ففي الظواهر البشرية ليس هناك تعميمات مطلقة تصلح لكل الحالات في أي مجال، وعندما نتكلم عن الدرجة الألطف للرق في البلاد الإسلامية، فإن المؤلفة نفسها صادقت على هذا الحكم عندما قارنت الرق العثماني بالرق فيما سبق من دول الإسلام التي وظفت الرقيق الذين يكدحون في المزارع العامة، وإذا كان الرق الأمريكي قد نشر هذه الظاهرة أكثر مما سبقه من دول الإسلام كما هو معروف، فإنه من الإجحاف الاستشهاد بقصة واحدة كتلك الخاصة بشمسي غول على تعميم مساواة الظاهرتين الإسلامية والأمريكية اللتين أقرت المؤلفة نفسها في بداية الفقرة بتغايرهما، ولا يمكننا، حتى بالاستناد إلى أحكامها نفسها، أن نقر هذا التعميم الذي يقوم على تضخيم قصة واحدة وعرضها على طريقة أفلام السينما الاستشراقية بصفتها ممثلة للوضع العام في بلادنا وتأخذ المشاهد للتعاطف مع ضحية واحدة بصورة أكبر من حجم المظلمة، والتغافل عن حقيقة بديهية هي أن طبيعة الرق الأمريكي الاقتصادية كانت تتطلب الوحشية في معاملة المزارعين الرقيق فضلاً عن طرق غير مسبوقة في وحشيتها لنقلهم من إفريقيا، ولكن طبيعة العمل في المنازل لم تكن تتطلب هذه الوحشية، فلا يمكننا القول إن عمل المراسلين في شركة كعمل عمّال البناء فيها، رغم أن الظلم موجود في معاملات البشر في كل زمان ومكان ويتوقع أن نرى الظلم هنا وهناك، ولكن لا يمكننا ان نزعم أن عمل المراسل بقسوة عمل البنّاء استناداً إلى مظلمة ما تعرض لها أحد المراسلين فأخذت بعداً إعلامياً استثنائياً، فالتعميم المطلق يحتاج أدلة أقوى من مجرد الاستنتاج المنطقي الذي عرضته المؤلفة بوجود القدرة على الظلم، فهذا لا يساعد على الخروج بالنتيجة التي خرجت بها كما بيّنا من طبيعة العمل نفسه ومن كون القدرة على الظلم موجودة في كل مناحي الحياة البشرية بين الأعلى والأدنى حتى في العلاقات الأسرية بين الآباء وأبنائهم ولكن لا يمكننا أن نساوي بين جميع المجالات استناداً لتوفر هذه القدرة وحدها دون النظر في طبيعة العمل نفسه، ولهذا فإن أحكام

❖ النساء

إن وضع شمسي غول البائس ربما يؤثر في بعض القراء كونه منسجماً مع حالة النساء في معظم المجتمعات الإسلامية كما تظهرها وسائل الإعلام الجماهيرية في أوروبا وشمال أمريكا، ولكن الفحص القريب يبين أن مكانة النساء في المجتمعات الإسلامية في العصر الحديث المبكر، لاسيما في المجتمع العثماني، كان من عدة جوانب لا تختلف جذرياً عن نظيراتها في المجتمعات الحديثة المبكرة الأخرى في أوروبا وآسيا، وعموماً فإنه بمقاربة هذه المسألة، يجب أن نعترف أن عقائد الإسلام في حد ذاتها لم تكن مسئولة عن كل ظروف النساء في المجتمعات الإسلامية، فالأصح أن تجارب النساء تشكلت بواسطة مزيج معقد من العوامل التي تشمل البيئات السياسية والاقتصادية والطبيعية التي عشن فيها، والسوابق التي أرستها مجتمعات سابقة، سواء كانت إسلامية أو غير ذلك، إذ يجب أن نتذكر دائماً أن موقع النساء في المجتمعات الإسلامية تغيرت بمرور الزمن، وأنه في مجتمع ما اختلفت مكانة المرأة كثيراً حسب الظروف الاقتصادية-الاجتماعية واختلاف الأعمار.

فالمجتمعات قبل الإسلامية في المشرق -البيزنطية والساسانية وفي شبه الجزيرة العربية- كانت أبوية إلى حد كبير، وفي غرب شبه الجزيرة حيث ظهر الإسلام، يمكن القول إن النظام الاجتماعي الذي أوجده طور كثيراً من وضع النساء في كثير من النواحي، وقد ندد القرآن [الكريم] بوأد البنات الذي كان منتشراً في المنطقة في زمن النبي محمد [صلى الله عليه وآله وسلم]، وقد ربى النبي نفسه أربع بنات، وزيادة على ذلك فإن التشديد على الانتماء للمجتمع الإسلامي في مقابل الروابط القبلية، طوّر الوضع الاجتماعي لأعضاء القبائل الأصغر والأقل أهمية، بالإضافة إلى الذين لا ينتمون لأي قبيلة، وهذا الأمر أفاد الرجال والنساء على السواء.

المؤرخين ذهبت إلى غير رأيها حتى أصبح الأمر في حكم البديهية كما ذكرت بنفسها، ولهذا فإنها هي نفسها لم تعمم حالة شمسي غول على وضع النساء في المجتمع العثماني كما سيأتي حديثها ومن الإنصاف أيضاً عدم تعميمه بأي شكل.

1 - النقاب والعزلة

النقاب والعزلة صفتان تبرزان القولبة الغربية لوضع النساء في المجتمع الإسلامي، وقد كانتا في البداية من امتيازات النخبة في المدن، وفي أثناء الفترة الحديثة المبكرة، كانت تغطية الوجه هي التي تميز المرأة المسلمة التي تنتمي لنخبة المدن عن أكثر نظيراتهن الأوروبيات، ولكن ليس جميعهن بأي حال، وذلك لأنه حتى وقت قريب نسبياً كان معظم النساء والرجال في معظم المجتمعات يرتدون أنواعاً من أغطية الرأس، وإن تغطية الوجه لم تكن تعد ابتداء نوعاً من حماية حشمة المرأة، فالقرآن لم يذكرها تحديداً، وكل ما ذكره عن الحشمة النسوية هو في الواقع: ﴿وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها وليضربن بخمرهن على جيوبهن ولا يبدين زينتهن﴾ [النور: 31]، ومع ذلك كانت زوجات النبي محمد [صلى الله عليه وآله وسلم] يرتدين أغطية للوجه علامة على مكانتهن الرفيعة ضمن المجتمع الإسلامي المبكر، وكان من قلة التهذيب أن يرى الرجل الغريب الوجوه المكشوفة لمثل هذه الشخصيات المميزة، وعندما انتشر الإسلام في مناطق توجد بها ثقافات مدنية مركبة، مثل الإمبراطوريتين البيزنطية والساسانية، تم تبني تغطية الوجه بصفتها في البداية عادة لكل نساء النخبة في المدينة واللاتي كان أزواجهن أثرياء بما يكفي لحجبهن وعزلهن، وذلك في إشارة إلى كونهن لسن مضطرات للقيام بالأعمال الشاقة الوضيعة مثل حلب الماعز أو الزراعة، ولما كانت نخبة المدينة هي التي تكون المثل الأعلى للمجتمع عادة، فقد صار النقاب والعزل مرغوبين للناس من كل الطبقات الاقتصادية والاجتماعية.

2 - الحريم

وهناك ما تعرض لإساءة الفهم أكثر من النقاب في المفاهيم الأوروبية عن المجتمعات الإسلامية، وهو الحريم، لقد جاءت الكلمة من كلمة "حرم" بمعنى المحظور أو المقدس، وبهذا فإن المدينتين المقدستين مكة [المكرمة] والمدينة [المنورة] يشار إليهما بالحرمين، وفي المجتمعات الآسيوية التي تعود إلى

الحضارات الإنسانية الأولى، كان الحاكم وعائلته يسكنون في حرم داخلي في عمق دواخل القصر، وهذا المكان الحصري يؤلف الحريم لكل من الرجال والنساء الأعضاء في الأسرة الحاكمة، وفي قصور معظم السلالات الإسلامية كان هناك في الواقع حريمان: واحد للرجال وآخر للنساء، وذلك رغم أن مكان النساء هو الذي يُعرف اليوم بالحريم، إن القوة لم تكن تقاس بالظهور العام كما هو الحال في مجتمعات اليوم، بل بالعزلة، وفقط الشخص القوي جداً مثل الحاكم (أو زوجاته) يمكنه تحقيق العزلة الكاملة، وفي غضون ذلك كلما اقترب شخص من الحرم الداخلي، فإنه يكون أكثر قوة، وبهذا فإن الخصيان الذين يحرسون (رجال ونساء) الحريم صاروا من أكثر الشخصيات نفوذاً في القصر، أما زوجات الحاكم أو محظياته اللاتي يسيطرن على حريمهن الخاص، فيمكنهن ممارسة درجة عالية من السلطة.

لم يكن الحريم في قصر توبكابي كما تخيله كثير من الرحالة الغربيين، وكر للإثم والخطيئة حيث يقوم الحاكم بإشباع رغباته الفاسقة، فعلى العكس من ذلك كان الحريم مثل السكن الداخلي للفتيات: حيث توجد هرمية نسائية شديدة التنظيم، ترأسها عادة أم السلطان، والنساء اللاتي يسكنّ في هذا الحريم لم تكنّ مجرد بغايا مبجلات*، بل نساء دولة ومدبراتهن، وبالإضافة إلى الزوجات والمحظيات، كان هناك طاقم كامل من النساء (بعضهن إماء زوجات السلطان وأمه)، كنّ مسئولات عن كل شيء من غسيل الملابس إلى الطبخ إلى التعليم إلى إدارة ميزانية الحريم، وباختصار كان هذا بيتاً موازياً لبيت قصر الرجال، وعنده عدد كبير من نفس الاهتمامات، وفي الولايات كانت لبيوتات الولاة والوجهاء المحليين نفس ملامح البنى النسائية الموازية، وذلك على غرار الحريم السلطاني وإن كان على درجة أصغر كثيراً في الحجم.

---

* سبقت الإشارة إلى حديث المؤرخ زاكري كارابل عن شهادات أوروبيات وضحن طريقة الحياة الاعتيادية في قسم الحريم بما يناقض ما نسجه خيال الأوروبيين لأسباب خاصة بهم.

3 - الزواج

حتى تحت مستوى النخبة، كانت النساء المسلمات يتمتعن بحقوق شرعية تمكنهن من ممارسة درجة من الاستقلالية في إطار مجتمع أبوي جداً، ورغم أن معظم الزيجات كانت ترتب مثلاً دون أن تتمكن العروس من رؤية زوجها المستقبلي، فإنها كانت تحتفظ بممتلكاتها بعد الزواج، وكان زوجها يضطلع بمسئولية إعالتها بغض النظر عن أي أملاك أو أموال تمتلكها، وعادة كانت عائلة العريس تدفع مهراً للعروس التي عادة ما تتسلم نصفه عند الزواج، والبقية في حالة الطلاق أو وفاة الزوج، وبذلك المال كانت العروس تجمع "جهازها" من متطلبات البيت، مثل المنسوجات غالباً، لتستعملها في منزلها الجديد، وبعد الزواج ينتقل العروسان إلى بيت عائلة العريس حيث تمارس أم العريس سلطة ضخمة، كما في حريم قصر توبكابي، وقد تعامل زوجة ابنها الجديدة مثل أمة حقيقية.

ومع ذلك فإن نمط الإقامة يختلف كثيراً وفقاً للمركز الاقتصادي والموقع، وبينما يمكن لعائلة ثرية تقطن بيت ساحة إيواء العضو الجديد بسهولة، هي، وأطفالها مستقبلاً، فإن عائلة تعيش في شقة ضيقة في المدينة، كشقق "الربع" في القاهرة، فإنها ربما تضطر لبناء غرفة إضافية من بقايا مواد البناء، وفوق ذلك ففي أحياء المدينة المزدحمة، كان نموذج العائلة الممتدة متعذر الوجود، ودائماً كان على الأزواج الجدد البحث عن مساكنهم الخاصة.

وتسمح الشريعة الإسلامية كذلك بإبطال الزواج غير الناجح، حين لا يبني الزوج بزوجته أو حين لا يزودها بحاجاتها المادية، وبهذا يمكن للمرأة أن تتخلص من وضع لا يمكنها تحمله، وإن واجب الزوج الشرعي بدعم زوجته مادياً يصطدم بحقه الشرعي بالزواج من أربعة، وهو [أي الزواج من أربع نساء] ما يكثر التعليق عليه عادة المراقبون الغربيون، فكون الرجل الذي يتزوج من أكثر من واحدة مجبراً على الإنفاق على زوجاته بالتساوي، جعل تعدد الزوجات قليلاً في معظم المجتمعات الإسلامية، وحتى الأثرياء جداً فإنهم قليلاً ما تزوجوا أكثر من زوجتين، ومن المعروف أن الطلاق كان أكثر سهولة من جانب

الرجل، فقد كان عليه فقط أن يكرر عبارة "أنتِ طالق" ثلاث مرات*، ولم يكن مطلوباً إليه تبرير ذلك، كما لم يكن من المطلوب وجود شهود إلا لو كان الرجل شيعياً، وفي هذه الحالة يجب توفر شاهدين، ومن جانب آخر فإن على الزوجة تقديم شاهدين يستطيعان أن يشهدا أمام المحكمة الإسلامية بإساءة معاملتها أو غياب زوجها طويلاً، وفي بعض الأحيان يمكن أن تقنع الزوجة زوجها بالموافقة على الطلاق، وذلك بخسارة بقية مهرها**، وبالإضافة إلى ذلك فإن مذاهب سنية معينة تسمح بالطلاق أسرع من غيرها في بعض الحالات، فإذا غاب الزوج لعدة سنوات، ولم يقدم الدعم لزوجته أثناءها، فإن القاضي الحنفي يمكنه إبطال الزواج لو حصلت الزوجة على شهادة يعتد بها أن زوجها قد توفي أو طلقها أو ارتد عن الإسلام، أما قضاة بقية المذاهب السنية فلا يطالبون بمثل هذا الدليل، وهكذا يمكن لامرأة من المذهب الحنفي الحصول على طلاقها من زوجها الغائب مدة طويلة باللجوء عمداً إلى قاض شافعي، أو مالكي، أو حنبلي، وبالإضافة إلى ذلك فلو طلق رجل زوجته قبل أن يدفع إليها كل مهرها، فإن البقية من حقها في وقت الطلاق، وأحياناً تأتي النساء المسيحيات أو اليهوديات بعرائض طلاقهن أمام المحاكم الإسلامية، وهذه شهادة أن الشريعة الإسلامية تمنح شروطاً أفضل نسبياً في مثل هذه الظروف وتعطي النساء درجة من القوة لا يحصلن عليها بالضرورة من أطر قضائية أخرى***.

---

* في الواقع على القارئ العربي الحذر من حديث المؤلفة عن الأحكام الإسلامية وذلك لعدم دقتها أحياناً، فوقوع الطلاق لا يستلزم تكرار النطق ثلاث مرات، ما يترتب على هذا التكرار مسألة أخرى مختلفة هي هل هذا الطلاق رجعي أي يمكن العودة عنه أم هو بائن لا يمكن للزوج فيه مراجعة زوجته.

** لا أعلم إن كانت المؤلفة تتحدث عن ممارسة تاريخية كانت تسير وفق هذا النموذج، أم أن حديثها عن الحكم الشرعي في حد ذاته، فإن كان الأمر هكذا فالحكم الشرعي لا يحصر عوض أو فداء الخلع بخسارة المرأة ما لم تقبضه من مهرها، فقد ترد على زوجها كل المهر أو أقل أو أكثر حسب الاتفاق.

*** وبهذا يتبين أن المحاكم الإسلامية كانت ملجأ لإنصاف غير المسلمين وليست مصدراً لإرعابهم.

4 - الميراث

تعد قوانين الميراث شأناً محورياً في قضية ملكية النساء، وقد كفلت الشريعة الإسلامية لهن حصة من مواريث الأسرة، وفيما يتعلق بهذا فقد كانت بذلك تطوراً كبيراً في الظروف التي سادت قبل ظهور الإسلام في الجزيرة العربية، حيث كان للمرأة قليل من حقوق الميراث، إن وجدت أصلاً، ويمكن أحياناً أن تكون هي نفسها ضمن ميراث ممتلكات العائلة، وينص القرآن [الكريم] على أنه "للذكر مثل حظ الأنثيين" [النساء/ 11]، رغم أن ذلك ينطبق عموماً على الأبناء الذين يرثون آباءهم فقط، وخلافاً لذلك فإن القرآن [النساء/ 11-12] واضح جداً فيما يتعلق بتقسيم الميراث ضمن العائلة، فإن ترك الوالدان بنات فقط فإنهن يرثن جميعاً ثلثي الممتلكات، أما الابنة الوحيدة فإنها ترث النصف (وقد افترضت الحكومات الإسلامية أن النصف الثاني تحصل عليه الدولة)، أما الأبوان فلكل واحد منهما السدس من الممتلكات إن كان للابن ذرية وإخوة، وإن لم يكن للابن ذرية ولا إخوة فلكل واحد من الوالدين الثلث، وللزوج الربع مما تركته زوجته المتوفاة إن كان لهما ذرية، وإن لم يكن لهما ذرية فله النصف، وبالمحافظة على نسبة الضعف فإن للأرملة الثمن من تركة زوجها إن كان لهما أبناء والربع إن لم يكن لهما أبناء، وفي النهاية إن كان الميت بلا آباء ولا أبناء وله إخوة فقط فإن كلاً منهم يرث السدس بغض النظر عن الجنس، وإن كان هناك أكثر من أخوين فإنهما يتقاسمون الثلث، وهناك بعض العلماء يقولون إنه حتى هذه الوصايا تنطبق فقط على حالات حين لا يترك المتوفى وصية، أما الوصية فإنها تتجاوز هذه الشروط ويمكنها أن تفرض تقسيم التركة كما اختار المتوفى، وكان كل العلماء المسلمين يعتبرون بقول للنبي محمد [صلى الله عليه وآله وسلم] إن الشخص يمكنه الوصية بثلث أملاكه بأي طريقة يختارها، وبينما تؤكد المذاهب السنة الأربعة أن استثناء الثلث لا يشمل الورثة الطبيعيين*، فإن الشيعة الاثني عشرية يعتقدون بإمكان الوصية للوارث.

* أي لا وصية لوارث.

كانت النساء في الولايات العربية العثمانية يتحركن ضمن هذه الحدود من الحقوق والقيود، ولما كانت السلطة المركزية العثمانية لا تعترف بالتشيع طائفة أو مذهباً منفصلاً، فإن المرأة في الولايات العربية لم تكن تستطيع الإفادة من الثلث لترث من والدها ثلث تركته أو الوصية بثلث تركتها لأحد أقرباء دمها، ومع ذلك فإنه يمكنها أن تستفيد منها لصالح عبد، أو لو كانت هي نفسها أمة لترث مالكها، وفي الوقت نفسه يمكن توريث الممتلكات أو الوصية بحصص من اختيار المالك بواسطة مؤسسة الوقف، ففي هذه الحالة يمكن لصك الهبة ببساطة أن يسمي امرأة من العائلة مديرة للوقف بحيث أن كل الأجور والموارد المالية الموهوبة للمؤسسة تحول إليها.

كانت النساء المسيحيات واليهوديات يجلبن نزاعات المواريث عادة إلى محاكم الشرع الإسلامي لأن قانون المواريث الإسلامي يسمح لهن عادة بنصيب أكبر من ممتلكات الزوج أو الوالد المتوفى، من قوانين مجتمعاتهن الخاصة*، فطبقاً للقانون اليهودي فإن البنت لا يمكنها أن ترث شيئاً من والدها إذا كان لها إخوة أحياء، رغم أن والدها يمكنه ترك قسم من ماله من أجل إعالتها، ولم يكن بإمكان الأرملة أن ترث من زوجها، رغم أنها تتسلم عادة ما تبقى من حصة عرسها، كما في حالة المهر الإسلامي، عند وفاة الزوج، وإذا توفيت الزوجة اليهودية قبل زوجها، فإنه يحصل على كل أملاكها، واتبعت معظم الجماعات المسيحية نفس النهج، والاستثناء الرئيس في هذا الانحياز للرجال في قانون الميراث عند اليهود والمسيحيين كان في حالة أن يترك الرجل اليهودي بنتاً وحيدة، فوفقاً للشريعة اليهودية يحق لها أن ترث كل ممتلكاته، أما في الشريعة الإسلامية فإنها ترث النصف، وفي مصر الفاطمية كانت الحكومة تتدخل باستمرار بشكل غير قانوني لتقسيم ممتلكات اليهود والمسيحيين وفقاً للقواعد الشرعية الإسلامية، وربما قامت الإدارة العثمانية في الولايات العربية أحياناً بنفس الممارسة، وباختصار فإنه رغم أن القاعدة كانت أن النساء لا يرثن حصة

* وهي إشارة هامة أخرى إلى أن المحاكم الإسلامية كانت تخفف أعباء الحياة على غير المسلمين لأحياء في ظل الحكم الإسلامي.

بحجم حصة الرجال، فإن الشريعة الإسلامية ضمنت لهن حصة ما من الوالدين والأزواج، وفي محيط الفقراء ربما كانت هذه الممتلكات لا تعدو مجموعة من الأنسجة وأدوات المطبخ المختلفة، ومع ذلك فإنها كانت ضرورية لإعالة منزل المرأة، وتعويضها غالي الثمن، ومن الطبيعي أن ينطبق هذا أيضاً على الدواجن والماشية في الحياة الريفية وشبه الريفية.

5 - المهن

إن الوثائق من العصور الوسطى وزمن العثمانيين تظهر أن المرأة كانت نشطة في مجالات كان الرجل يسيطر عليها تقليدياً، وهذا ينطبق على نساء حتى في مستويات أقل من القصر السلطاني أو بيت الوجيه، فقد أمكن للمرأة أن تشارك بنشاط في التجارة، سواء المحلية أو الدولية، دون أن تقوم بركوب البحر أو فتح محل في السوق المفتوحة أو السفر في الريف بحمولة من البضائع، وللقيام بذلك كانت النساء توكلن الوكلاء للعمل في التجارة نيابة عنهن، وبدلاً من أداء دور الشريك كان الوكيل يرعى مصالح أعمال موكلته بدلاً عنها، وذلك بصفته وكيلاً عاماً، وكانت الوكالة التجارية تسمح للمرأة بالمشاركة في أي معاملات معقدة حتى لو كانت أكثر الأنواع نفقة من تجارة المسافات البعيدة، وإن سجلات المحكمة التابعة للجماعة اليهودية في قاهرة العصور الوسطى، وسجلات المحكمة الإسلامية في العهد العثماني، تتضمن كثيراً من العقود الخاصة بوكالات قامت فيها نساء بتخويل رجال بصفتهم وكلاء تجاريين، ورغم أنه من المرجح أن تختار المرأة زوجها أو أخاها وكيلاً، فلم تكن عملية توكيل رجل غريب قليلة، وهو ما يشير إلى أن دائرة معارف المرأة كانت أوسع قليلاً من الحريم.

إن التجارة بواسطة الوكيل كانت محصورة بنساء ذوات إمكانات مالية معينة، ومن المؤسف أن السجلات شحيحة عن النساء ذوات الإمكانات المتواضعة، ومع ذلك فإن بإمكاننا الاستنتاج أنه في القرى والبلدات الصغيرة كانت النساء عادة ما يقمن بزراعة بستان المطبخ [لأجل الاستعمال المنزلي]

ورعاية الدواجن والماشية المنزلية، في الوقت الذي يمارس فيه أزواجهن طلب الرزق بصفتهم تجاراً جائلين متواضعين، وفي الريف كانت النساء يقمن بهذه المهام في الوقت الذي يحرث فيه الرجال الحقول، ثم كن يقمن بدور نشط في زراعة وحصاد المحاصيل، وبسبب دورهن الحيوي في الاقتصاد الزراعي، شاركت النساء مشاركة ضخمة في القاعدة الضريبية للدولة العثمانية.



صورة 2.9: نساء في ريف مصر، من كتاب (وصف مصر)، المرأة في المقدمة تحضر قطعاً من التربة لاستخدامها وقوداً.

المصدر: *Description de l'Egypte, ou, Recueil des observations et des recherches qui ont été faites en Egypte pendant l'expédition de l'Armée française.* Paris: Impr. C.L.F. Panckoucke, 1821-9, *Etat Moderne, Arts et métiers,* vol. II, plate XXVIII.

وفي نفس الوقت عملت النساء في القرى والبلدات في صناعة الأنسجة، لاسيما في غزل الخيوط ونسج الأقمشة، وهي مهام كانت تناسبهن بسبب صغر أصابعهن نسبياً مقارنة بالرجال (ولنفس السبب كان الأطفال يوظفون كذلك في

النسيج)، وقد وصف جغرافي مسلم عربي من القرن الثاني عشر، القرى المصرية حيث كان النشاط الاقتصادي الرئيس هو نسيج الكتان على أيدي النساء القبطيات، وفي نهاية القرن الثامن عشر سجل علماء حملة بونابرت أوضاعاً مشابهة رغم أن سوق الكتان تراجع بعض الشيء منذ العصور الوسطى، وكذلك في العهد العثماني، كان كثير ممن يغزلون الحرير في لبنان وسوريا من النساء والأطفال، وفي هذه المناطق الجبلية كان المناخ بارداً بما يكفي لنمو أشجار التوت، وقد شجعت الإدارة العثمانية المحلية بقوة زراعة التوت لدعم إنتاج الحرير للاستهلاك المحلي والتصدير، وبهذا كانت النساء العاملات في الغزل يتلقين مزيداً من الطلب على حريرهن، ومع تزايد شعبية النسيج القطني نتيجة تزايد الصادرات من الأقمشة القطنية الهندية، فإن الفلاحات في جنوب سوريا وشمال العراق ساهمن ببعض "الإحلال محل الواردات" بزراعة محصول القطن وغزل خيوطه ونسج قماشه، وكان دور النساء ضخماً جداً في تجربة زعامة ظاهر العمر الفلسطينية بتصدير القطن إلى فرنسا.

لقد قذفت الأزمات الاقتصادية التي شملت المجتمع، بنساء الطبقات الاقتصادية الدنيا في مهن هامشية مثل التعامل بالرق، والدعارة، وهذا ما ينطبق أيضاً على الحرب لاسيما في ولايات كالموصل وبغداد التي كانت مواقعها قريبة من الحدود المعادية، ومع أن هذه التحولات الموجعة ضربت الطبقات الدنيا بغض النظر عن الجنس، فإن النساء اللاتي ربما كان معاشهن غير مستقر في أفضل الأحوال، كن ينلن من هذه الآثار ما يفوق وزنهن الحقيقي، ومن سوء الحظ فإنه في الفترة قبل القرن التاسع عشر، هناك نقص مخيف في تسجيل الاضطرابات في حياة نساء الطبقات الدنيا، ولهذا فنحن مضطرين للاستقراء من ظروف القرن التاسع عشر رغم عدم رضانا عن ذلك.

❖ الفقراء والمعاقون

إن الأكثر تهميشاً من الجميع، في كل أوقات الأزمات غيرها، كانوا هم الفقراء جداً بمن فيهم غير القادرين على العمل بالانسجام مع معايير المجتمع

سواء جسدياً أم ذهنياً، لقد كانت الإعاقات الجسدية والعقلية منتشرة بلا شك في المجتمع العثماني المحلي، ورغم ذلك فإن المصادر الرئيسة المتوفرة تذكرهم بشكل ضئيل، وربما كان ذلك بسبب أن المعاقين كانوا معزولين سواء في البيوت أو المؤسسات، و/ أو لم يكن لهم حياة طويلة وحافلة بتفاصيلها.

إن الاستثناء الوحيد لهذه الظروف كانت حالة الأعمى، فقد كان العمى شائعاً في الولايات العربية لاسيما بين الطبقات الاقتصادية-الاجتماعية الدنيا، وإلى القرن العشرين، كان العمى يحدث بسبب التاراخوما* وأمراض العيون الأخرى التي تنتقل بالجراثيم، وقد ظهر باستمرار بين فقراء مصر والبلاد العربية الأخرى، ولكن فقدان البصر لم يمنع الطفل الذكر من الحصول على التعليم، لاسيما في ثقافة يحتل فيها النقل الشفوي والذاكرة مكانة كبيرة وتقديراً عالياً.

وبذلك فإن أسرة ريفية يمكن أن ترسل ابنها الأعمى، الذي كان ذا فائدة قليلة في العمل الزراعي، إلى أقرب مدينة أو بلدة كبيرة، ليتلقى التعليم الإسلامي، وكانت جامعة الأزهر الكبيرة في القاهرة تضم كلية داخلية خاصة للمكفوفين الذين اشتهروا في نهاية القرن الثامن عشر بنضالهم، وفي نعي [للشيخ] سليمان الجوسقي الذي ترأس هذه الكلية نحو نهاية القرن الثامن عشر، يصفه المؤرخ الجبرتي حين "أرسل الجيوش الكثيرة من العميان" لأي ملتزم يدين له بالحبوب والمال ويعصى عليه، "فلا يجد بداً من الدفع"[(50)]، وفي سنة 1798 كان الشيخ الجوسقي واحداً مما أثاروا الثورة الأولى ضد الاحتلال الفرنسي، ولهذا تم إعدامه.

أما الآخرون ذوو الإعاقات الجسدية والذهنية، فقد كانت الحياة أكثر تقييداً لهم، ولكن وجدت بعض الاستعدادات لمعاملة المبتلين، وفي العصور الوسطى، كان الوجهاء الأثرياء وأعضاء الأسر الحاكمة المملوكية والسلجوقية والتيمورية والعثمانية المبكرة، يوقفون كثيراً من الملاجئ للمجانين بالإضافة إلى المستشفيات الطبية، في البلاد العربية والأناضول وإيران وآسيا الوسطى، وقد

* هو داء يصيب العين ويؤدي إلى التهاب الغشاء المخاطي لباطن الجفن.

استحق الشهرة ملجأ مستنير في القرن الرابع عشر للأمير المملوكي أرغون الكاملي في حلب، الذي كان يهدئ مرضاه بالضوء والموسيقا والمياه الجارية، وكان هناك تسهيلات مشابهة في المجمع الديني للسلطان بايزيد الثاني (حكم بين سنتي 1481-1512) في أدرنة، ومع ذلك يبدو أن عدد هذه الوسائل تضاءل في الفترة العثمانية المتأخرة.

وفيما يتعلق بالفقراء جداً، لم تظهر الحكومة المركزية العثمانية أو سلطات الولايات أو السلطات المحلية اهتماماً منظماً بحاجاتهم، ولكن من جهة أخرى قام الوجهاء وأعضاء الأسرة السلطانية بوقف مطاعم للفقراء في المدن الرئيسة في الولايات حيث يطعم المعوز ويؤوى أحياناً، ففي القدس مثلاً كان مطعم الفقراء الذي أسسته زوجة سليمان الأول "خُرّم" في سنة 1555 يقدم وجبتين يومياً لعدد كبير جداً من الناس، وقد اهتم السلاطين ونساء في العائلة السلطانية معاً اهتماماً خاصاً بفقراء المدينتين المقدستين، وكانت المؤسسات الوقفية الضخمة تزودهم بالحبوب في الوقت الذي أسست فيه مؤسسات وقفية أصغر مطاعم وحفرت آباراً للفقراء، وفي قاهرة القرن التاسع عشر، كان مطعم الفقراء في محل الخيريات يقدم ألف وجبة يومياً في الوقت الذي تقدم فيه مستشفى السلطان المملوكي قلاوون، التي أقيمت سنة 1284، المأوى للمشردين والمتسولين، وبالإضافة إلى ذلك كانت التكايا الصوفية تقدم الطعام الأساسي والمأوى لكل من يلجأ إليها.

وفوق ذلك كانت مسئولية الحفاظ على الفقراء قد استقرت على الجماعات الدينية التي ينتمون إليها، وكانت مطاعم الفقراء شكل رئيس للعمل الخيري الإسلامي رغم أن معظم الأكبر حجماً منها، بما فيها مجمع "خرم" في القدس، كانت تخدم الفقراء بلا تمييز بينهم حسب الديانة، وخلاف مثل هذه المؤسسات، كانت الأعمال الخيرية تطوعية، وعادة ما تأخذ شكل الصدقات، ومع ذلك فإن الجماعات اليهودية والمسيحية المختلفة وضعت آلية أكثر فعالية لغوث الفقراء، ففي الأحياء التي يغلب عليها اليهود والمسيحيون، كان الأحبار والقسس عموماً يجمعون مبالغ منتظمة من الأموال من السكان ترصد لصندوق

العمل الخيري الخاص بالجماعة، وهو الذي يشتري الخبز وأغذية أخرى للمحتاجين، وبهذه الطريقة كان المعوز يظل بعيداً عن الجوع في الوقت الذي يقوم فيه الأكثر غنى من أبناء نفس الدين بالعمل الصالح الذي يؤمن أتباع الديانات التوحيدية الثلاث أنهم يثابون عليه في الآخرة، وكانت المناسبات الدينية، لاسيما شهر رمضان وعيد الأضحى في موسم الحج عند المسلمين، ويوم الغفران وعيد الفصح عند اليهود، وعيد الميلاد وعيد الفصح عند المسيحيين، فرصاً خاصة للأعمال الخيرية وتوزيع الطعام على الفقراء، وعموماً منحت المؤسسات الخيرية للطوائف شبكة أمان بصفتها الملجأ الأخير للفقراء عندما لا يقوم أبناء عائلاتهم بالمساعدة، ومع ذلك ظهر المتسولون المشردون في شوارع المدن العربية الكبرى.

بالطبع كانت الاضطرابات في زمن الحروب وعدم الاستقرار الاجتماعي ظروفاً تضغط كثيراً على موارد تلك الجماعات، وخلافاً لهنجاريا والبلقان فقد تجنبت البلاد العربية العثمانية قبل القرن التاسع عشر الغزوات الأوروبية الرئيسة مع أمواج اللاجئين الباحثين بيأس عن القوت والمأوى، الذين خلفتهم هذه الحوادث بطريقة لا يمكن تجنبها، ومع ذلك كانت الثورات التي قام بها الجنود، وتمرد الولاة المحليين، وهجوم البدو، كما شرحت الفصول السابقة، دون ذكر غزوات الصفويين ومن بعدهم داخل العراق، لا بد أنها أوجدت أعداداً كبيرة من المهجرين الذين انتزعت ممتلكاتهم، وإن كان ذلك في مناطق محدودة نسبياً.

❖ الاستنتاج

إن الأقليات و/ أو الجماعات الهامشية المختلفة، غير الحاضرة في كل من المصادر الرئيسة والدراسات التاريخية الثانوية، كانت تؤلف جزءاً هاماً من المجتمع العربي العثماني، فكانت مساهمات النساء حيوية في اقتصاديات الولايات العربية وهي تشكل الحياة الاجتماعية بشكل جوهري، ولأن الأمهات لهن الأثر الأكبر في حياة الرجال والنساء المبكرة، فقد قامت المرأة كذلك بدور

حاسم في نقل العادات الدينية والاجتماعية والمعرفة العملية والتقاليد المحلية، وكان العبيد وأعضاء جماعات الأقليات الدينية كذلك يساهمون بصورة ملحوظة في الاقتصاديات المحلية، في الوقت الذي لم يكن يُستغنى فيه عن النخب في هذه المجموعات لأداء أعمال المؤسسات الحكومية المحلية والمركزية.

وأخيراً كان وضع الفئة الأكثر ضعفاً في المجتمع يزودنا بمؤشرات تخبرنا عن الثراء الكلي في هذا المجتمع، ولهذا فإنه من المحبط عدم وجود آثار كافية لتجارب المحرومين والمعاقين في الولايات العربية العثمانية، ومما تبقى لنا، هو كما اقترحنا، أنهم كانوا يُطعمون ويراعون، إن لم تتم إعادة تأهيلهم، على أيدي جماعاتهم، وهذا بدوره يساهم في تأكيد الانطباع عن كون البنية الأساسية الاجتماعية في الولايات العربية كانت سليمة من حيث الجوهر، لاسيما في غياب اضطرابات اجتماعية وسياسية عنيفة، ومع ذلك فنحو نهاية القرن الثامن عشر، بدأ المجتمع المحلي بالدخول في مثل هذا النوع من الاضطراب كما سنشرح في الفصل القادم.

الفصل العاشر

التغيرات الفكرية والسياسية
في أواخر القرن الثامن عشر

بحلول منتصف القرن الثامن عشر استعاد الاقتصاد العثماني، ومعه المجتمع العثماني، درجة من الاستقرار لم تُشهد في القرن والنصف الفائتين، لقد انتهت الاضطرابات الاجتماعية الشديدة التي شهدها القرن السابع عشر، مع استقرار الاقتصاد العثماني، ورغم استمرار مشكلة تخفيض قيمة العملة الفضية العثمانية، الآقجة، وتحول استخدام العملة الأجنبية إلى داء مستحكم، فإن التضخم المتسارع الذي وسم فترة الثورات الجلالية لم يعد يزعج المجتمع العثماني، وبينما صارت كميات متزايدة من البضائع الأوروبية تدخل الأراضي العثمانية، وحملت سفن فرنسية نسبة غير معهودة من التجارة العثمانية، فقد ازدهر القطاع التجاري رغم ذلك، وفي هذه الأثناء أعادت المحاصيل الزراعية نهوضها من الأزمة، وتبعتها موارد الضرائب.

وفي نفس الوقت، كانت قطاعات رئيسة في المجتمع العثماني عانت من الهياج في القرن السابق قد انتظمت، وهو ما أدى إلى درجة أكبر من الاستقرار الاجتماعي، فمن جهة كان انتشار الالتزام مدى الحياة، أي المالكانه، في بداية القرن الثامن عشر قد ساعد على تعزيز نفوذ الأعيان المحليين، ومن جهة أخرى، فإن توقف النشاط العسكري الهام في معظم الجبهات ما عدا الجبهة الإيرانية في العقود الوسطى من القرن أدى بالطبع إلى تخفيض عدد القوات المستأجرة في الجيش، وبهذا اختفى مصدر هام من الاستياء السياسي

والاجتماعي، ومن جهتهم فإن أعضاء الفيالق الدائمة في الجيش في عاصمة الدولة والولايات معاً، ركزوا جهودهم على التجارة وجمع المال.

وفي غضون ذلك فإن العلماء الذين نجوا من التدفق السكاني في القرن السابع عشر وتجاوزات حركة قاضي زاده المتشددة، رسخوا وجودهم، وبحلول سنة 1750، كانت قلة من عائلات العلماء الثرية تسيطر على معظم المراكز العليا في التسلسل الهرمي في المساجد والمدارس في الأراضي العثمانية المركزية، وفي الولايات العربية كانت عائلات العلماء التي هاجرت من الأرياف في القرن السابق قد ترسخت وبدأت بالتزاوج مع الأعيان المحليين الذين ينتمون للطواقم الإدارية والعسكرية، وفي هذا السياق ظهر اتجاهان بين علماء الولايات العربية، فقد استوعب الاتجاه الرئيس في الصوفية ما يبدو أنه توجه جديد من الالتزام التقليدي بالشريعة، وحقق انتشاراً واسعاً بين العلماء المحليين البارزين، وفي نفس الوقت، وهو تطور يتسم بالمفارقة، فإن حركة معادية للتصوف بحماس وتركز على التقوية جداً، هي الوهابية التي مزجت بين التشدد المشابه لحركة قاضي زاده والعداوة الشديدة للعثمانيين، قد استقرت بشكل دائم في شبه الجزيرة العربية.

❖ "الصوفية الجديدة"

ما وصفه بعض العلماء "بالتصوف الجديد القويم"، نشأ في القرن السادس عشر في شمال الهند الذي كان تحت حكم المغول، وهي سلالة تركية زعمت التحدر من جنكيز خان وتيمور لنك، وتمكنت من اجتياح شبه القارة الهندية من وسط آسيا في بدايات القرن، وقد اتخذوا في البداية عاصمتهم في أكرا، ثم دلهي، وكان لهم ثقافة بلاط فارسية مركبة، وكان حكم الهند تحدياً بسبب وجود الكتلة السكانية الهندوسية الضخمة، وكانت نماذج الإسلام التي تجذرت في الهند في ظل السلالات الإسلامية المبكرة، لم تستطع تجنب التأثر بالمنظومات الاعتقادية السائدة والعريقة مثل الهندوسية، لاسيما في مجال التصوف، وبالمثل قام المغول الأوائل باستيعاب الهندوسية، وذهب الإمبراطور

أكبر (حكم بين سنتي 1556-1605) بعيداً إلى حد منح الهندوس حقوقاً مساوية للمسلمين، وفي النهاية أسس دينه الخاص: مزيج صوفي عميق من الإسلام الهندوسية، منحه الحق المطلق بالاجتهاد، ومن ثم صار له سلطة شرعية تتجاوز سلطة العلماء*.

هذه التوفيقية، إذا لم نتحدث عن تجاوزه على امتيازات العلماء، أثارت رد فعل قوي بين علماء الهند المسلمين، الذين طالبوا بالعودة إلى سنة النبي [صلى الله عليه وآله وسلم]، ومع ذلك فما لم يكن عادياً هو الأصوات التي تعالت للمطالبة بالعودة إلى تقاليد شيوخ الطريقة الصوفية النقشبندية التي نشأت في آسيا الوسطى في الفترة التي تلت غزوات المغول في القرن الثالث عشر،

* إن بقاء الكتلة الأكبر من سكان الهند على ديانتها الهندوسية في هذه البقعة الواسعة، بالإضافة إلى هذا التأثر المتبادل بين الطرفين، يعطي دليلاً قوياً على أن الإسلام لم ينتشر بحد السيف، أو أنه لم ينتشر أصلاً في هذه البقعة الواسعة من الوجود الهندوسي، قبل الحديث عن سيف أو غيره من وسائل التوسع، مما ينفي مركب الانتشار بالسيف، خاصة مع تكرار نماذج البقاء على الأديان السابقة بعد زمن طويل وأحياناً بين قطاعات واسعة، ولو كان السيف هو الذي حكم منذ البداية لما بقيت هذه الأقوام على دياناتها، ولما بقيت في المشرق العربي تلك الأقليات الفسيفسائية التي كان من الممكن جداً القضاء على وجودها الحضاري لو كان السيف هو الحكم، ولما بقيت أقلية ضخمة كالأقباط في مصر، بل إن عملية التحول إلى الإسلام في معظم الرقعة التي حكمها استمرت ألف عام حتى وصلت إلى غلبة الطابع الإسلامي كما يقرر المؤرخان فيليب فارج ويوسف كرباج، ولو كان السيف هو الحكم لما ظلت المسيحية هي الديانة الغالبة في الشام لمدة ثلاثة قرون بعد الفتح الإسلامي، ولو كان السيف هو الحكم لما بقيت القوميات المسيحية في الدولة العثمانية لتتخذها الدول الكبرى بعد ذلك مبررات للتدخل في شئونها عندما ضعفت كما يقول المؤرخ جستن مكارثي، وباختصار لو كان السيف هو الحكم في التاريخ الإسلامي لما عيرنا العميد الصهيوني لليمين المحافظ برنارد لويس بأن شرقنا له "هويات متعددة" وليست هوية واحدة كبقية البقاع الجغرافية في العالم، فهذه الهويات المتعددة تقف دليلاً شامخاً ضد من يزعمون أن السيف هو الذي حكم تاريخنا في الوقت الذي كان البارود هو الذي حكم علاقة الأوروبي بالآخر في بقاع واسعة من العالم بالإبادات الاستعمار والاسترقاق والنهب والاحتكار، وبهذا تكون المعادلة أنها رمتني بدائها وانسلت.

ولقد كانت السمة المميزة للطريقة النقشبندية مفهومها عن "العزلة في المجتمع" ، أي الإخلاص روحياً من الداخل لله والتعبير عن ذلك بالنشاط السياسي والاجتماعي الخارجي، وقد عبر عن هذا المفهوم الذِكر الذي كان صامتاً في فروع كثيرة من الطريقة، ولا يؤدى في مكان وزمان محددين، فكثير من النقشبنديين يعتقدون أن توجه المتعبد لله يكون أكثر فعالية في حالة الصمت، ومع التحرر من المكان المادي للتكية الصوفية وقيود الزمن في الذكر المنظم فإن المؤمن يمكنه الإقرار بتوحيد الله باستمرار في غضون ذلك وهو منهمك تماماً في المجتمع، ومن آسيا الوسطى، انتشرت الطريقة في الجزء الأناضولي من الدولة العثمانية في القرن الخامس عشر، ثم خلال إيران إلى شمال الهند، حيث ترسخت في أواخر القرن السادس عشر، وقد رعى المغول أنفسهم الطريقة النقشبندية التي انتمى إليها معظم الأباطرة.

ومع ذلك فإن عقيدة الإمبراطور أكبر الغريبة دفعت شيوخ النقشبندية في الهند لجعل طريقتهم وسيلة للإصلاح، وكان أحدهم على وجه الخصوص هو [الشيخ] أحمد السرهندي (1564-1624)، يقاوم الإضافات الهندوسية في الإسلام الهندي، فشرع بإصلاح الصوفية لجعلها تتقيد بالمذهب السني القويم، وكان يتمنى تنقية الصوفية من آثار ابن عربي، لاسيما مفهوم "وحدة الوجود" حيث يحل الله في مخلوقاته، وأكد السرهندي أنه كما أسيء هذا الفهم لدى المؤمن العادي، فإن هذا المفهوم أدى بسهولة إلى الشرك بل أيضاً إلى تعدد الآلهة، وبهذا ألغى الفرق بين الإسلام والهندوسية (هنا، ردد السرهندي آراء نقاد ابن عربي المضادة للصوفية في العصور الوسطى)، وقد سعى السرهندي للتأكيد على الفرق بين العقيدتين بجعل الصوفية تتفق مع الشريعة*، وبرفضه ابن

---

* من اللافت للنظر أن يوجد بين المسلمين الهنود من حاربوا الانسجام بين الإسلام وعقيدة الهند الأصلية، وهو ما يؤكد أن الحضارة الإسلامية استوعبت تماماً هؤلاء المسلمين وصارت هي انتماءهم الكلي بحيث أنهم شعروا بالاندماج الكامل فيها وعدم الحاجة للدفاع عن وجودهم باللجوء إلى شخصيتهم السابقة والتأكيد على استقلالهم الحضاري، مع ملاحظة اتساع قاعدتهم فلم يكونوا مجرد مثقفين مفصولين عن مجتمعاتهم كعادة عملاء الاستعمار.

عربي كلية، عاد إلى النموذج الذي وضعه العالم البغدادي الكبير في العصور الوسطى، وهو الغزالي (1058-1111) الذي مزج الإخلاص الروحي العميق بالالتزام الثابت بالشريعة، ووفقاً لمصطلحات نموذج الغزالي، فإن الشريعة هي الطريق الحقيقي نحو الله، والبحث الروحي يلحق ويدعم الالتزام القوي بالشريعة ولكنه لا يمكن أن يحل محله، ومن الواضح أن مثل هذا الموقف ينسجم مع الفكرة النقشبندية العامة عن "العزلة في المجتمع".

وقد حفزت جهود السرهندي إصلاحاً عاماً للتقاليد الإسلامية في ظل أواخر الأباطرة المغول، وكما لاحظنا في الفصل السادس، كانت تجارة المحيط الهندي، والحج السنوي إلى مكة [المكرمة]، قد نشرا هذا التوجه النقشبندي الإصلاحي سريعاً من الهند إلى الولايات العربية في الدولة العثمانية، وفي مساجد مكة [المكرمة] والمدينة [المنورة] ومدارسهما، وكان العلماء والتجار من الهند ومصر وسوريا واليمن وشرق إفريقيا وغيرها، يناقشون اتفاق الصوفية مع الشريعة، وفي بعض الأحيان يلقَنون مبادئ الطريقة النقشبندية أو غيرها من الطرق الصوفية، وفي أواخر القرن الثامن عشر، كان الإصلاحيون النقشبنديون يعدون من العلماء البارزين في دمشق والقاهرة، وأيضاً في دلهي، وكان مؤسس عائلة المرادي التي سيطرت على منصب المفتي في دمشق القرن الثامن عشر، كما سبق ذكره في الفصل السادس، قد أسس الطريقة في المدينة، وحافظت ذريته على نفوذها.

وخلافاً للنقشبنديين، لم ترفض الطريقة الخلوتية تعاليم ابن عربي، ومع ذلك ففي القرن الثامن عشر، انتشرت الطريقة الخلوتية خلال بعض نفس الطرق التي سلكتها الطريقة النقشبندية، وأيضاً بين بعض نفس المجموعات من العلماء، ويبدو فعالاً في هذا الانتشار العالم الدمشقي مصطفى البكري (1688-1749)، وهو عضو في عائلة شهيرة من سلالة النبي محمد [صلى الله عليه وآله وسلم]*،

* عائلة البكري تنتمي من جهة الأب إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه ومن جهة الأم إلى الدوحة النبوية الشريفة.

وينتمي إلى فرع الخلوتية المعروف بالقرباشلية (أي الرءوس السوداء) الذي تأسس في الأناضول في القرن السابع عشر، وقد مكث البكري سنة في إسطنبول في بداية سيرته، ثم رحل بعد ذلك كثيراً إلى البلاد العربية، وقد زار القاهرة وحدها أربع مرات طويلة، وشك العلماء المحدثون في الرواية السائدة التي تتحدث عن إدخال مصطفى البكري توجهاً إصلاحياً في الطريقة الخلوتية شبيهاً بذلك التوجه الذي هز الطريقة النقشبندية، وعلى الأصح فإن مساهمته ربما كانت بإدخال تقاليد الفرع الأناضولي للطريقة الخلوتية إلى البلاد العربية، لاسيما مصر (وكما شرحنا في الفصل السادس، فإن كل فرع من الطريقة الخلوتية كان مستقلاً، وبهذا يمكن أن تختلف الطقوس والتقاليد كثيراً من فرع لآخر).

كان هذا الدور بلا جدال هو الذي قام به العالم المصري محمد الحفني (1688-1767) الذي أدخله البكري في الفرع القرباشلي من الطريقة الخلوتية، وكان الحفني واحداً من العلماء المصريين الأكثر تأثيراً في القرن الثامن عشر*، وقد روى الجبرتي في ذكر تأبينه: "بلغ هديه الأقطار كلها وصار في كثير من قرى مصر نقيب وخليفة وتلامذة وأتباع يذكرون الله تعالى"[51]، وقد خدم في منصب شيخ الأزهر لمدة عشرين سنة في العقود الوسطى من القرن الثامن عشر، معلماً للعشرات من العلماء في العقيدة والفقه، ومدخلاً عدداً مشابهاً منهم في الطريقة الخلوتية.

ونتيجة للأثر المزدوج للبكري والحفني، زادت عضوية الطريقة الخلوتية زيادة ضخمة في مصر في ذلك القرن، إلى درجة أن معظم شيوخ الأزهر انتموا إلى الطريقة واحتلوا مراكز متقدمة منها، ومن العوامل الأساسية في نجاح الطريقة في مصر جاذبيتها لمختلف أتباع المذاهب السنية، وبينما نشأت الطريقة في بيئة حنفية تماماً، كان أعضاؤها المصريون في منتصف القرن الثامن عشر

* يمكن مراجعة ترجمة مفصلة له في تاريخ الجبرتي ج 1 ص 237-249 من طبعة دار الكتب العلمية (1997)، باب من مات في هذه الأعوام (قبل سنة 1182) من أكابر العلماء وأعاظم الأمراء (ترجمة رقم 304).

يضمون أعداداً كبيرة من الشافعية والمالكية، وكان الشيخ الحفني مثلاً بارزاً حيث انتمى للمذهب الشافعي، في الوقت الذي كان فيه المؤرخ الجبرتي، الضليع في الخلوتية، حنفياً، وكان المفتي المالكي أحمد الدرديري (1715-1786)، الذي قرأنا عنه في الفصل السادس بصفته أحد المحتجين البارزين، قد دخل كلاً ن الطريقتين، وفي النهاية أسس طريقته الخاصة، وهي الدرديرية، التي قالت إنها توفق بين ممارسات الطريقتين، وقد مول سلطان المغرب تشييد زاوية الطريقة، لأنه يجل الدرديري بصفته عالماً مالكياً، وكان علماء المالكية من شمال إفريقيا الذين درس كثير منهم في الأزهر، قد انضموا للطريقة الخلوتية ومدوا نفوذها إلى مواطنهم، حيث أدى ذلك في النهاية إلى نشوء مجموعة من الطرق التي سادت في شمال وغرب إفريقيا، كما قام شيوخ الخلوتية في القاهرة بدور حيوي في تعبئة الاحتجاجات الشعبية، كذلك أثارت هذه الفروع الخلوتية الإفريقية الرأي العام ضد التوسع الاستعماري في القرن التاسع عشر.

وبحلول أواخر القرن الثامن عشر، فإن جميع الدلائل بعد ذلك أشارت إلى أن الصوفية، أو على الأقل طرقاً صوفية معينة، انتصرت على نسخة قاضي زاده من التشدد، وحلت محلها بصفتها علامة التسنن القويم في المجتمع العثماني، ومع ذلك فقد يكون من التبسيط أن نعد هذين التوجهين الدينيين على طرفي نقيض على طل الخط، وبلا أرضية مشتركة سواء من الناحية الفكرية أو الناحية الروحية، فرغم اختلافاتهما الواضحة فإن التوجهين اشتركا في معالم أساسية، أهمها محاولة السير على سنة النبي محمد [صلى الله عليه وآله وسلم]، وبينما فسرت حركة قاضي زاده هذا الهدف أحياناً حرفياً، إلى حد محاولة محاكاة ظروف القرن السابع في المدينة [المنورة]، فإن أتباع الخلوتية والنقشبندية وبقية الطرق الصوفية الرئيسة، أكدوا على ما عدوه النموذج الروحي للنبي [صلى الله عليه وآله وسلم]، ومع ذلك فهذا الإخلاص للنموذج النبوي نشأ عن جذور ثقافية مشتركة، ففي القرن السادس عشر كان القاضي الأناضولي برگوي محمد أفندي (حوالي 1520-1573) وهو مؤلف رسالة أساسية عن سلوك المسلم الصحيح، والتي أصبحت معياراً مبدئياً لأتباع قاضي زاده، هو نفسه ممثلاً لطريق روحي سماه "طريق محمد" وكان له صدى كبير عند أتباع قاضي زاده

والصوفيين معاً، وقد بيّن بحث جديد أن برگوي الذي انتحله أنصار قاضي زاده بعد موته، كان هو نفسه صوفياً، وعموماً، إن رفض النقشبندية بعد السرهندي لمبادئ ابن عربي، وتخليهم عن طقوس الجذب الصوفية، كان منسجماً مع مبادئ قاضي زاده، وفي مكة [المكرمة] والمدينة [المنورة]، حيث الحج يجمع العلماء المسلمين من كل التوجهات الدينية، فإن كلاً من الصوفية وأعدائهم المتحمسين درسوا على نفس العلماء المتمسكين بالتقاليد، وأحياناً يستنتجون استنتاجات متناقضة من تعاليمهم.

❖ الوهابية

من المفارقات أن مؤسس الحركة الوهابية التي كانت في نهاية القرن الثامن عشر تؤلف تهديداً خطيراً للسلطة العثمانية في شبه الجزيرة العربية، كان قد درس في مكة [المكرمة] والمدينة [المنورة] لدى العلماء الذين علّموا فيما سبق شيوخ النقشبندية والخلوتية، إن محمد بن عبد الوهاب (1703-1792)، كان ينتمي لعائلة من القضاة في بلدة في دواخل شبه الجزيرة العربية، ومثل أنصار قاضي زاده، فسّر ابن عبد الوهاب الأمر باتباع النبي محمد [صلى الله عليه وآله وسلم] حرفياً ولهذا عارض بحماس أي بدعة لما اعتقده سنناً من زمن النبوة، كما حرم كل أشكال التصوف والتشيع معاً.

وخلافاً لأتباع قاضي زاده الذين التزموا بالمذهب الحنفي العثماني الرسمي، انتمى ابن عبد الوهاب إلى المذهب الحنبلي الذي كان في ذلك الوقت أصغر المذاهب السنية المتبقية والأكثر حرْفية في تفسير القرآن [الكريم] والأحاديث النبوية [الشريفة]، ولم يستقر ابن عبد الوهاب في إسطنبول ولا حتى في واحدة من المدن المركزية في الولايات العربية، رغم دراسته في المدينتين المقدستين والبصرة، وبدلاً من ذلك بقي بعيداً في داخل الجزيرة العربية الذي كان في الواقع خارج السيطرة العثمانية*، إذ بينما كان العثمانيون يحكمون

---

* العجيب أن الغربيين كانوا يتخذون من غياب مظاهر السلطة العثمانية في الصحاري

المدينتين المقدستين في غرب شبه الجزيرة المعروف بالحجاز، فإنهم مارسوا

والمناطق النائية دليلاً على أنها لا تتبع الدولة العثمانية في الوقت الذي كانت فيه هذه الدول نفسها تدعي تبعية قارات بمجرد وصول مستكشف يتبعها ويغرس علماً من أعلامها في زاوية غير مرئية منها، وكان السكان الأصليون يولدون ويموتون دون أن يدركوا أن أراضيهم الشاسعة تتبع ملكاً مزعوماً خلف البحار لا يعرفون اسمه ولا رسمه، أما الجزيرة العربية فكان كثير من أجزائها على صلة وثيقة بمظاهر السلطة العثمانية ولم يكن من الممكن في عصر صعوبة الاتصال وتعثر المواصلات أن تقام حامية في كل زاوية من مساحات شاسعة يقل فيها وجود البشر أصلاً، ويقول المؤرخ التركي أيوب صبري باشا في كتابه "مرآة جزيرة العرب" الذي قدمه إلى السلطان عبد الحميد الثاني بعدما ألفه سنة 1889: "منذ أن استولت الدولة العثمانية على منطقتي الحجاز واليمن ثم كل ديار جزيرة العرب وخاصة الإحساء، وهي تدير هذه البلاد والقصبات عن طريق مأمورين مختارين من سكان هذه الديار، فبعد أن استولت على جزيرة العرب فيما بعد فضلاً عن منطقة الحجاز، عينت على كل منطقة من المناطق المفتوحة شيخاً...[و] ظلت منطقة جزيرة العرب تحت حكم الإدارة العثمانية منذ عهد فاتح الشام ومصر السلطان سليم الأول أي من 360 عاماً [قبل تأليف الكتاب] وبينما عين الولاة لإدارة الحرمين الشريفين وبعض مناطق الحجاز وبعض الأماكن المشهورة القريبة من السواحل اليمنية، فإن سكان الجزيرة المذكورة من قبائل العرب لم يدخلوا تحت الإدارة والانضباط على أي نحو حتى الآن، وانصاعوا لإدارة مشايخهم وأمرائهم، الذين كانوا يحثونهم أحياناً على عدم طاعة الحكومة العثمانية" أيوب صبري باشا، مرآة جزيرة العرب، دار الآفاق العربية، القاهرة، 1999، ص 112 و 126، وكانت الخرائط العثمانية تدرج الجزيرة العربية ضمن "آسيا العثمانية"، ولهذا فإنه حتى الخرائط الأوروبية السياسية المبكرة كانت تضم كل الجزيرة العربية ضمن ممتلكات السلطان العثماني (Sultan Bin Muhammad Al-Qasimi, The Gulf in Historic Maps 1478-1861, England, 1999)، ويجب الحذر من استعمال خرائط جغرافية تخص بقعة جغرافية محددة، كجزيرة العرب أو خليج البصرة أو وادي النيل أو بلاد فارس، فهذه الخرائط ترسم فقط موضع اهتمامها ولهذا فليس من الأمانة استعمالها سياسياً، كما تفعل بعض المراجع ذات الصبغة السياسية، للاستدلال على استقلال بقعة ما عن الدولة العثمانية، وذلك لإثبات قضايا سياسية معاصرة لا علاقة لها بوحدة المسلمين بلا تمييز بينهم ضمن الدولة العثمانية، فما يبدو استقلالاً ليس أكثر من وهم اختلقه سوء استعمال الخريطة غير السياسية، ويدل على ذلك أن الحجاز نفسه لم يكن يدخل ضمن الدائرة العثمانية في هذه الخرائط للجزيرة العربية رغم تبعيته التي لا خلاف عليها للدولة العثمانية، وأحياناً تستعمل خرائط كانت فيها إيالة الإحساء العثمانية منفصلة عن إيالات العراق العثماني، فهذا مجرد تقسيم إداري داخل الدولة العثمانية نفسها

القليل من السلطة على القبائل البدوية في الداخل، وفي سنة 1745 حصل على قاعدة دعم لبرنامجه المتشدد بتحالفه مع زعيم بدوي هو محمد بن سعود، وقد نشر مقاتلو ابن سعود بدورهم هذا المعتقد القوي الجديد على امتداد شبه الجزيرة العربية، مؤسسين مجتمعات وهابية صارمة أينما ذهبوا.

حفزت الوهابية عودة، بمعنى حرفي تقريباً، لإسلام الجماعة الإسلامية الأصلية في المدينة [المنورة]، وهي عودة قائمة على أساس الشريعة كما كانت في القرون الثلاثة الأولى، وشددت على الإيمان بالله المتعالي المطلق، الذي لا يشبه خلقه، رغم أنه لا يُختزل بفكرة تجريدية بشيء من التمارين الغيبية، فوفقاً للعقيدة الوهابية، فإن الله لا يمكن الوصول إليه بالطقوس الصوفية أو بوساطة الشيوخ الصوفيين، وفي مجتمعاتهم الصحراوية، لم يكن من المفاجئ أن يحرم الوهابيون أي شيء يشبه من بعيد البدعة أو يرتبط ن بعيد بالصوفية مثل القهوة والتبغ وزيارة أضرحة الأولياء الصوفيين، وضمن جهودهم لاجتثاث البدع، قاموا في الحقيقة بجلب الإسلام القويم لجهات معينة من الجزيرة العربية للمرة الأولى، وكان بعض السكان في المناطق البعيدة المقفرة من شبه الجزيرة العربية لم يمارسوا الإسلام كلية وظلوا يحتفظون بالعادات الوثنية القديمة مثل تقديم الأضاحي لأكمات من الأشجار المقدسة، وقد اجتث الوهابيون هذه العادات وحولوا الجزيرة العربية كلياً إلى الإسلام.

ومع ذلك فإن نجاحات التحالف الديني العسكري بين الوهابيين والسعوديين لم تتحول إلى مد السلطة العثمانية على شبه الجزيرة العربية، وربما كان الفرق الأكبر بين الوهابية وأتباع قاضي زاده في القرن الفائت، هو

التي لم تكن حدودها تنتهي عند نهاية العراق جنوباً، وليس من الإنصاف استخدام عدم التبعية للعراق العثماني دليلاً على عدم التبعية للدولة العثمانية نفسها، وإن تشكيك القوى الغربية بتبعية بعض أجزاء الجزيرة العربية للدولة العثمانية، نشأ بعدما بدأ الصراع في القرن التاسع عشر على النفوذ داخل بقاع الجزيرة، وهذا هو دأب الاستعمار أينما حل، ولكن المؤسف أن تبني دولنا شرعيتها على المصالح الاستعمارية التي اختلقتها بما يضر حتى بهذه الكيانات.

المعارضة الوهابية المتقدة للحكم العثماني، فمحمد بن عبد الوهاب وأتباعه لم يعدوا السلطان العثماني مسلماً حقيقياً، والأهم أنهم رفضوا ادعاءه رعاية المدينتين المقدستين، ولذلك فمع إحكام قبضتهم على داخل الجزيرة، حاول الوهابيون وحلفاؤهم السعوديون انتزاع مكة [المكرمة] والمدينة [المنورة] من السيطرة العثمانية ابتداء من القرن التاسع عشر، وبعد سنوات من الغارات على المنطقة، احتلت القوات السعودية أخيراً مكة [المكرمة] في سنة 1803، والمدينة [المنورة] في سنة 1805، مستفيدة من الاضطراب الذي أحاط بسنوات الانحدار في عهد السلطان سليم الثالث، ففي مكة [المكرمة] كما يقول الجبرتي، قام الوهابي بـ"هدم قبة زمزم والقباب التي حول الكعبة والأبنية التي أعلى الكعبة"، وفي المدينة [المنورة] أمر بـ"هدم القباب ما عدا قبة الرسول [صلى الله عليه وآله وسلم]"[52]، وبعد خلع سليم الذي سنتحدث عنه لاحقاً، عهد خليفته الفتي محمود الثاني (حكم بين سنتي 1808-1839) إلى والي مصر المستقل، محمد علي باشا، باستعادة المدينتين المقدستين، وهو ما نجح فيه سنة 1811، ومع ذلك فإن هذه النجاحات الوهابية السعودية كانت مقدمات لما سيأتي في أوائل القرن العشرين عندما سيسيطر التحالف السعودي الوهابي، بعد عودته إلى الحياة، على المدينتين المقدستين إلى اليوم.

❖ الأزمة في عهد السلطان سليم الثالث (1789-1807)

كان التهديد الوهابي وهيمنة محمد علي باشا من السمات المميزة لعهد السلطان سليم الثالث المضطرب، الذي يجسد بشكل ما أزمة أواخر القرن الثامن عشر، وقد أدى العدوان الأوروبي غير المسبوق على الأراضي العثمانية إلى جعل السلطان يشرع في إصلاحات عسكرية تغريبية أدت بدورها إلى استفزاز جماعات المصالح الخاصة في الكوادر الإدارية والعسكرية العثمانية، وفي غضون ذلك استغل الوجهاء في الولايات الضيق العسكري الشديد للضغط على الدولة بمطالبهم بالاستقلال الإقليمي، كما في حالة محمد علي، أو حتى بالثورة الشاملة، كما في حالة محمد بن عبد الوهاب ومحمد بن سعود، وفي نفس

الوقت فإن الأزمة الاقتصادية أحكمت قبضتها على الدولة العثمانية بعد عقود من الازدهار النسبي، ولم يؤد الإنفاق العسكري الباهظ إلا إلى مفاقمة آثار العجز التجاري الضخم وأزمات موارد الرزق في الولايات الرئيسة بما فيها مصر وسوريا.

لقد اعتلى سليم العرش في فترة تجدد الحرب بين الدولة العثمانية وأعدائها التقليديين، روسيا وإمبراطورية الهابسبورغ، وكانت روسيا تحت حكم كاثرين العظمى (1768-1796)، في وضع توسعي، وفي حرب 1768-1774 الكارثية بين روسيا والدولة العثمانية، دمر الروس الأسطول العثماني في [مدينة] جشمة في جنوب غرب الأناضول (يوليو [تموز/ جويلية] 1770) واحتلوا شبه جزيرة القرم، كما ظهرت السفن الروسية في البوسفور وهددت إسطنبول نفسها، ولوقف هذا العدوان، اضطر العثمانيون إلى توقيع معاهدة كوتشوك كينارجه المذلة التي اعترفت بالمكاسب الإقليمية لروسيا وسمحت للأسطول الروسي بحرية المرور من البحر الأسود إلى البحر المتوسط عبر مضيقي البوسفور والدردنيل وبحر مرمرة، وفيما يتعلق بالقرم أقرت المعاهدة السلطة السياسية الروسية ولكنها اعترفت بالسلطان العثماني خليفة بمعني القائد الروحي للسكان التتار المسلمين في شبه الجزيرة، وهم المتحدرون من المغول الذين استقروا فيها في أعقاب غزوات المغول في القرن الثالث عشر، وكان ذلك في الحقيقة هو المرة الأولى التي يعترف فيها بالسلطان خليفة في اتفاق دولي ملزم، رغم أنه كان قد مر حوالي قرن منذ كان السلطان العثماني معترفاً به ضمنياً كونه خليفة المسلمين السنة أي خليفة النبي محمد [صلى الله عليه وآله وسلم] في قيادة المجتمع الإسلامي.

لم تقنع روسيا بالاحتلال الكلي لأراض عثمانية، بل سعى الروس أيضاً إلى إضعاف عدوهم من الداخل بالتودد إلى زعماء محليين، وكما لاحظنا في الفصل الخامس، ففي أثناء الحرب، أثار أمير البحر الروسي الكونت أورلوف Count Orlov تمرداً بين ملاك الأراضي في جنوب اليونان وساند الطموحات الإقليمية لعلي بك وظاهر العمر، وبعد عقد قام إبراهيم بك ومراد بك،

المملوكان الجورجيان المحرران لمحمد بك أبو الدهب التابع الذي صار عدواً لعلي بك، باستقبال مبعوثين روس وجورجيين في القاهرة، وسعيا للتحالف مع روسيا بوساطة ملك جورجيا.

اعتلى سليم الثالث العرش في إبريل [نيسان/ أفريل] 1789 وسط حرب مع الهابسبورغ انتهت سنة 1790 بعد سلسلة من الهزائم، ثم تبعها فوراً صراع مربك آخر مع روسيا انتهى بمعاهدة جاسي المذلة سنة 1792، وما بدا سلسلة لا تنقطع من الهزائم في أرض المعارك، والتنازلات الإقليمية، أوصل سليماً إلى الاستنتاج الحتمي بأن هناك خطأ جسيماً في القوات المسلحة العثمانية، أو على الأقل أن قوات روسيا والهابسبورغ لديها مميزات على نظيرتها العثمانية.

في الواقع كان للنمسا وروسيا آنذاك جيوش ثابتة ومحترفة، في الوقت الذي كان العثمانيون مازالوا يعتمدون على المرتزقة والمجندين القبليين الذين يستدعون للحرب عند اللزوم، وفي غضون ذلك كان الأسطول يتكون من أكثر قليلاً من مشاة عاديين يوضعون في السفن، أما الجيش الإنكشاري الضخم فكان قد انتهى في ذلك الوقت بصفته قوة مقاتلة، وكان الذين مازالوا في قوائم رواتب الكتيبة هم أساساً من التجار الذي لم يشهدوا معركة، ولهذا شرع سليم في تأسيس جيش ثابت، ومثل عثمان الثاني قبل حوالي قرنين، كان يقصد أن يضيف إلى القوات المسلحة التقليدية لا أن يُحل محلها، وكان جيشه الجديد مثل الطاقم الإداري الذي صاحبه، يسمى النظام الجديد، وكانت قواته تجند غالباً من الفلاحين الأناضوليين والطبقات العاملة في المدينة، ولما كان على الجيش الثابت أن يكون له مقرات دائمة، فقد كان الجنود يوضعون في ثكنات ضخمة جديدة بنيت لهم على الشاطئ الآسيوي لبحر مرمرة، وهذا المبنى الذي مازال قائماً أصبح اليوم متحفاً.

إن قوات النظام الجديد تضم جيشاً ثابتاً على الطراز الأوروبي بتسلسل هرمي ذي صبغة جديدة وتدريب وانضباط عسكريين على الطراز الأوروبي، وكانوا يرتدون ملابس موحدة وضيقة، تماماً كما كان حال الجيوش الأوروبية في ذلك الزمن، وكان من المفترض أن تجعلهم هذه الملابس أكثر قدرة على

الحركة في ميدان المعركة، وقد وظفت حكومة سليم ضباطاً عسكريين فرنسيين للمساعدة في تنظيم وتدريب الجيش الجديد، رغم أنه عقب الثورة الفرنسية صار القصر العثماني مرتاباً من الحكومة الثورية المعادية للملكية، وكان والد سليم، [السلطان] مصطفى الثالث (حكم بين سنتي 1757-1774) قد افتتح مدرسة هندسة بحرية وسعها خليفته [السلطان] عبد الحميد الأول (حكم بين سنتي 1774-1789)، وكان أمير البحر الرئيس عند سليم، أي القبطان باشا الإصلاحي، قد بنى الآن سفناً حربية جديدة على الطراز الحديث، ولتمويل كل هذه التجديدات العسكرية، أسس سليم خزينة منفصلة ولدت الموارد من مصادر التيمارات القديمة والالتزامات المهملة، ورُبط بهذه الخزينة ضباط خصوصيون تم تعيينهم لتفتيش الفيالق العسكرية التقليدية: القليل الذي تبقى من فرسان التيمارات، الإنكشارية، الفيالق المتعددة والمتخصصة لجنود المدفعية والقذائف، وهكذا، ومن يكونوا مهملين أو مقصرين في واجباتهم العسكرية أو المالية، يُحذفون فوراً من قوائم الرواتب وتصادر تيماراتهم أو التزاماتهم فوراً.

وفوق ذلك أدخل سليم الثالث نظاماً جديداً للحكم الاستشاري، ولم تكن المشورة مقصورة على الصدر الأعظم والديوان السلطاني، أي مجلس الحكم، بل ضم أيضاً استشارة الوجهاء المحليين والشخصيات الدينية البارزة، مثل القضاة والمفتين، ويمكن القول إن هذه كانت هي الخطوة التمهيدية نحو المجلس التشريعي، والذي لم يجرب إلا بعد مرور قرن آخر، وفي سنة 1789، أصدر السلطان نداء لاقتراحات الإصلاح وجمع مجلس مشورة لمناقشة هذه الإصلاحات، ورغم أن مقاربة سليم تبدو جديدة، فإنها تعود إلى تقاليد مبكرة للإصلاح الداخلي في الدولة العثمانية باجتثاث الفساد، وذلك على الأقل منذ عهد [السلطان] أحمد الثالث (حكم بين سنتي 1703-1730)، ولقد قام أحمد الثالث حتى بتأسيس مجلس أعيان لمدة وجيزة، وفوق ذلك كانت إصلاحات سليم الرئيسة تنحو نحو النمط الذي تأسس مبكراً في القرن الثامن عشر: لقد كان رجالها من رفاق سليم في القصر، وبعضهم كان قد عُين في مناصب بنفوذ واسع، وكان من أهمهم مستشاره الديني الذي عينه سليم وزيراً أكبر للمالية، وأمير البحر الكبير الذي سبقت الإشارة إليه، ومساعد والدة سليم الأكثر ثقة

الذي كان قريباً من قائد الإنكشارية السلطانية ولهذا عمل ضابط ارتباط بين السلطان والكتيبة، وسلسلة من رؤساء الكتّاب الإصلاحيين، وكان رئيس الكتّاب العثماني منذ معاهدة كارلوفتز سنة 1699، على الأقل، قد قام بدور بارز في المفاوضات الدبلوماسية، وبحلول سنة 1789، كان يعمل وزير خارجية حقيقياً، وعموماً كانت طبقة الكتّاب ممثلة في رئيس الكتّاب قد قدمت أكبر عدد من الاقتراحات الإصلاحية استجابة لنداء سليم، وبشكل عام، فإن هذه الإصلاحات الجديدة جاءت من نفس الطواقم الفنية لكتّاب الانحدار*، وكانت اقتراحاتهم مثلما سبق تتبع خط أدب الانحدار التقليدي، وذلك بالطلب إلى السلطان الشروع في الإصلاحات الداخلية: تطهير قوائم الرواتب الحكومية، وجعل الترقيات تابعة للاستحقاق وحده، والقيام بإشراف إداري فعال، ويمكننا القول إن هؤلاء الكتاب في أواخر القرن الثامن عشر كانوا آخر كتّاب الانحدار، أو إن اقتراحاتهم الإصلاحية كانت الاستنتاج المنطقي لتقاليد كتّاب الانحدار.

أحد الإصلاحات الذي لم تكن طبيعته عسكرية وصار له مع ذلك آثار بعيدة هو تأسيس سفارات دائمة في أوروبا، إذ قبل ذلك لم يكن هناك حضور دبلوماسي عثماني دائم في أوروبا، بل مجرد مبعوثين خصوصيين غير منتظمين، ومع ذلك ففي سنة 1792، أرسل سليم أول سفير دائم إلى لندن، وتبعه سفير إلى فيينا عاصمة الهابسبورغ في سنة 1795، وبعد ذلك واحد إلى باريس سنة 1796، وقد حمل معظم هؤلاء السفراء رتبة أفندي، أي أنهم كانوا من البيروقراطيين أو أحياناً من طبقة العلماء بدلاً من كونهم ضباطاً عسكريين أو وزراء، وهذا التطور يمثل من بعض النواحي انتصاراً لمنصب رئيس الكتّاب، وفي مراسلاته كان السفير الأول إلى فرنسا، وهو من سلالة النبي [صلى الله عليه وآله وسلم]، ومن أرض اليونان الحالية، يصف بين أشياء أخرى أداء لمسرحية "زارا" Zaïre الاستشراقية التي ألفها "الملعون الشهير فولتير إلى جهنم وبئس المصير"(53).

* سبق التعريف بهذه الفئة.

لقد فشلت إصلاحات سليم الطموحة في النهاية لأنها أضرت بجماعات المصالح المتجذرة التي ظل السلطان معتمداً عليها، فقد استند كثيراً إلى الأعيان في الولايات، لاسيما ولايات الأناضول والبلقان، لتزويده بالقوات لجيشه الجديد، ولكنهم حين ووجهوا بجهوده لإجبارهم على إصلاح أدائهم وتحويل موارد الضرائب، هذا إذا لم نذكر محاولته أن يحل محلهم إداريين محليين آخرين، كل ذلك خفف ميلهم لدعمه، وأكثر من ذلك لإرسال القوات التي يحتاجها، وفوق ذلك فإن بعض الأعيان المحافظين الذين لهم ارتباطات أجنبية لاسيما بروسيا حاولوا إضعاف جهود سليم الإصلاحية، وليس بالضرورة لكونهم ضدها من حيث المبدأ، بل لكونهم مزعوجين من النفوذ الفرنسي بين الإداريين الإصلاحيين، وكانت العلاقة الدافئة بين الروس وإبراهيم بك ومراد بك في مصر، قد أفادت من هذا الجو من الشك المحلي من خطط القصر السلطاني، وعندما كان القرن الثامن عشر في طريقه إلى النهاية، كانت إدارة الدولة العثمانية منقسمة إلى معسكرين متعارضين: المحافظين الذين تدعمهم روسيا، والإصلاحيين الذين تدعمهم فرنسا*.

---

* يبدو أن بلادنا لم تتعلم من الدروس المؤلمة منذ أكثر من قرنين حين كانت المعسكرات المحلية تستند إلى الدعم الخارجي، فآنذاك كانت روسيا قوة معادية لا تخفي عداوتها التقليدية الممزوجة بالحروب المتواصلة، ومع ذلك مال إليها أحد المعسكرين، وفرنسا ما لبثت أن أسفرت عن عداوتها حين غزت مصر، ثم دخلت بريطانيا على الخط وأسفرت عن عداوة مماثلة، ومع ذلك كانت المعسكرات السياسية في بلادنا تراهن على دعم هذه القوى في تحقيق طموحاتها، وفي كل مرة تؤدي هذه المراهنات إلى نفس النتيجة: كوارث ومصائب، ومنذ ذلك الوقت إلى اليوم مازال قسم كبير من الرأي العام لا يرى أبعد من الأنف ويستقوي بالأجنبي للحصول على رغبة آنية مثل الانتصار على منافس محلي أو تحقيق رغبة سياسية أو تغيير نظام مستبد، دون الاعتبار بدروس التاريخ المتعددة التي مازالت تتكرر وتذكرنا بهذه العبرة غير القابلة للفهم عند الكثيرين، وإذا كان ضعفنا هو تفسير الميل الواسع للتعلق بالأقوياء، فقد ثبت أنه ليس مبرراً لهذه الغفلة المستمرة التي تدخلنا في حلقة مفرغة: الضعف يقود إلى الاستقواء بالأعداء مما يؤدي إلى مزيد من الضعف، رغم أوهام القوة الآنية والانتصار الوقتي، وهكذا.

1 - الغزو الفرنسي لمصر

ومع ذلك ففي يوليو [تموز/ جويلية] من سنة 1798، غزا الفرنسيون مصر، وقلبوا كل شيء رأساً على عقب، وقد مرت الثورة الفرنسية بعد قيامها سنة 1789 بسلسلة من الأنظمة، في البداية كان هناك جمعية وطنية منتخبة شعبياً أسست الجمهورية سنة 1792، ولكن ثورات فلاحية انقلبت عليها، وهو ما أدى إلى تأسيس لجنة الأمن العام، وعهد الإرهاب في سنتي 1793-1794، الذي انتهى برد فعل تيرميدور وإعلان حكومة الإدارة التي أصبحت ديكتاتورية الأمر الواقع وأمرت الجنرال نابليون بونابرت بغزو مصر.

لقد فاجأ هجوم بونابرت العثمانيين على حين غرة، رغم وجود سفيرهم الدائم في باريس، ويسرد المؤرخ الجبرتي كيف أنه في يوليو [تموز/ جويلية] 1798 راقب أهالي الإسكندرية قوة بحرية بريطانية تدخل الميناء، وعندما سئلوا ما الذي يفعلونه هناك حذر البريطانيون من أن أسطولاً فرنسياً في الجوار، وعرضوا الحماية، ولكن حاكم الإسكندرية رد بالقول: "هذه بلاد السلطان وليس للفرنسيس ولا لغيرهم عليها سبيل، فاذهبوا عنا"[54]، وما أن استقر الفرنسيون في مصر حتى توجه بونابرت إلى فلسطين حيث لم يكن بإمكانه هزيمة أحمد باشا الجزار، الحاكم البوسني المستقل لولاية صيدا، وأجبر على الانسحاب، وفي كل الأحوال كانت المشاعر في فرنسا تنقلب ضد نابليون، فعاد سنة 1799 لينقلب على حكومة الإدارة ويمسك بزمام الحكم، وفي غضون ذلك ظل جنرالاته في مصر، وفي سنة 1801 تمكنت قوة عثمانية بريطانية مشتركة من طرد الفرنسيين.

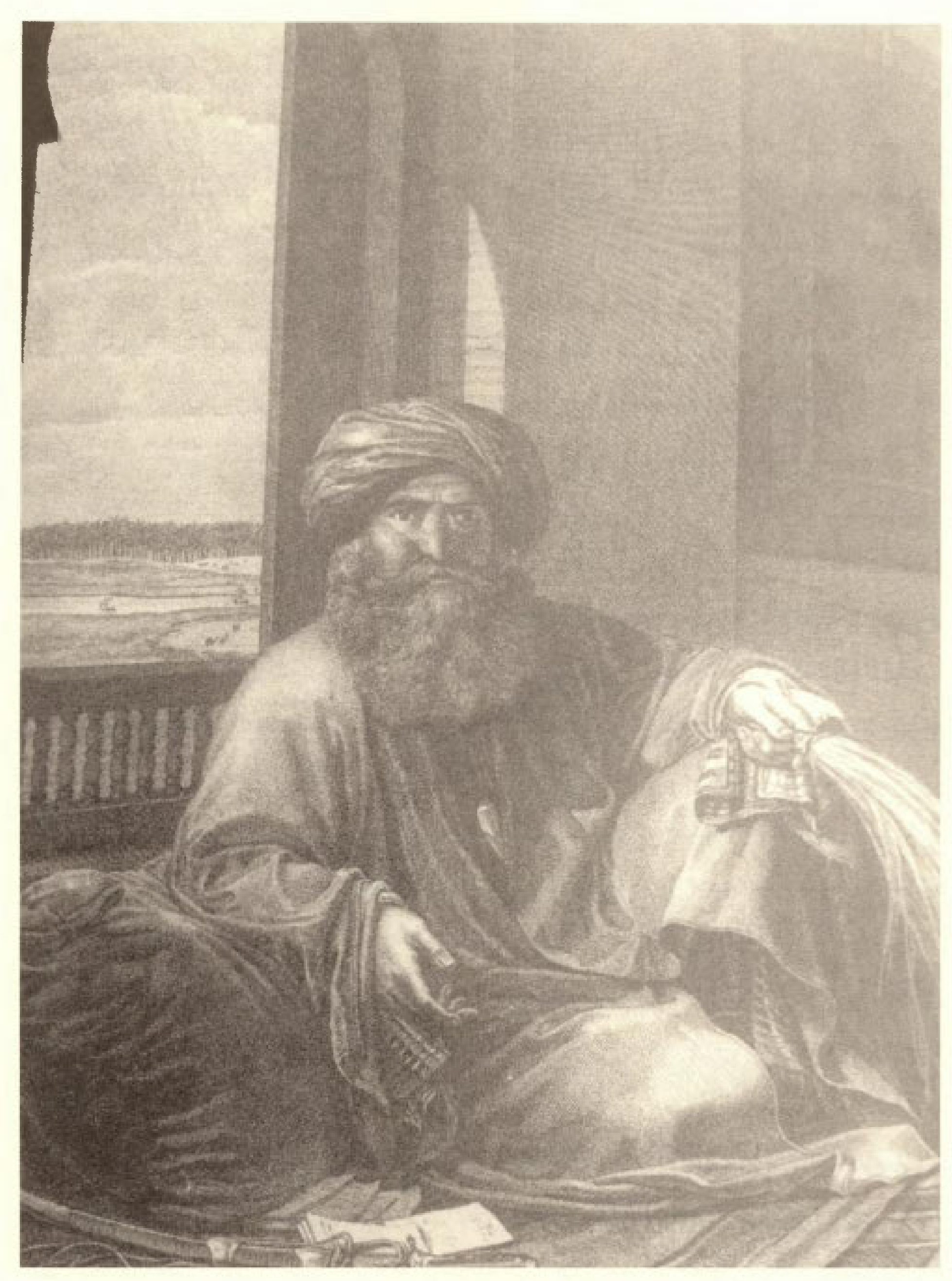
لقد عرض الفرنسيون أنفسهم كأصدقاء لشعب مصر، وأنهم أتوا ليحرروه من الحكم الاستبدادي والأمراء العسكريين، الذين وصفهم الفرنسيون بالمماليك لأن معظمهم كانوا مماليك جورجيين محررين من بيت القازدغلي، وقد أكد بونابرت على احترامه للإسلام* وطالب علماء مصر بقيادة حكومة جديدة ترعاها

* كذلك أكد نابليون على صداقته للسلطان العثماني، رغم أن هذا لم يكن صحيحاً لأنه

فرنسا بصفتهم ممثلين لعامة الشعب، لقد حاول الفرنسيون إلى حد ما تطعيم المؤسسات الحكومية العثمانية التقليدية بسمتهم الجمهورية الخاصة، فقد أسسوا مجلساً للحكم سموه الاسم العثماني، أي الديوان، برئاسة الجنرال كليبر وعضوية عدة من العلماء المصريين، ومن ضمنهم المؤرخ الجبرتي ومجموعة من أصدقائه وزملائه، وفي غضون ذلك كان فريق من العلماء الذين كان بونابرت قد أحضرهم معه يمسحون مناخ مصر ونباتاتها وحيواناتها وسكانها ومؤسساتها، وما اشتهر أكثر من ذلك وهو برنامجهم الأثري الذي استهل علم الآثار المصرية إلى حد ما، وقد نشرت ما سميت الحملة العلمية الفرنسية مجموع نتائج أبحاثها في كتاب ضخم من عدة أجزاء هو "وصف مصر" *Description de l'Egypte*، وهو تحفة من ثقافة عصر التنوير* ومازال مصدراً تاريخياً مفيداً.

جاء معتدياً على دولة السلطان، ولكنه إشارة إلى أن إرادة السلطان كانت مصدر شرعية في مجموع البلاد العثمانية آنذاك بحيث أن العدو الذي يريد تسكين عامة الشعب يدعي أنه موجود بإرادة السلطان، ومازال الغرب إلى هذا اليوم يتعلق بمزاعم التفويض الداخلي، مهما كانت باهتة، للهجوم على بلادنا، وإما أن يكون هذا التفويض من حكومة ضد حكومة أخرى، أو من شعب دولة ضد حاكمه، المهم أن يكون هناك مصدر شرعية كما كان السلطان العثماني مصدر شرعية يحاول نابليون إسباغها على غزوه دون جدوى، ولكن ثبت من كل هذه المحاولات أن التدخل الأجنبي هو المصيبة الأعظم والعدو الأكبر.

* هذه إشارة هامة إلى أن الاستعمار كان وجهاً من وجوه عصر التنوير وأن العدوان على الشعوب لم يكن ظاهرة خارجة عن مبادئه، كما يشير إلى سير العلم الأوروبي في ركاب الاستعمار حيث عمل في ظله وبإرادته ودون أن يعترض على كل المظالم التي ارتكبها في مصر، كما حدث ذلك أيضاً في ظل الاحتلال البريطاني لمصر في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وفي نفس الوقت ساد هذا النموذج في سهول الولايات المتحدة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عندما كان علماء الأحافير منهمكين في البحث عن عظام الديناصورات مستظلين بعدوان الدولة على السكان الأصليين في نفس مواقع البحث العلمي.



صورة 10 . 1: مراد بك، من كتاب "وصف مصر"

المصدر: *Description de l'Egypte, ou, Recueil des observations et des recherches qui ont été faites en Egypte pendant l'expédition de l'Armée française*. Paris: Impr. C.L.F. Panckoucke, 1821-9, *Etat Moderne, Costumes et portraits*, vol. II, plate G.

2 - الجبرتي

عبد الرحمن الجبرتي (1754-1825) كان ابن عالم ومدرس كبير في الأزهر، مات الوالد سنة 1774، وكان عليه القيام بالواجبات المنوطة بالعلماء المحترفين في القرن الثامن عشر: فبالإضافة إلى تعليم الطلبة، هناك الوساطة بين الأمراء، ورئاسة الوفود إلى إسطنبول للتفاوض على مسائل خاصة بين أمراء مصر والقصر السلطاني، وعلى العكس من ذلك، كان الابن قد عاش على ثروة أبيه، رغم أنه تعلم في الأزهر وعد واحداً من العلماء، وقد بدأ الكتابة متأخراً، والذي حثه على ذلك في المقام الأول هو الغزو الفرنسي، وفي سنة 1798، ألف عملاً مختصراً عرف بـ "تاريخ مدة الفرنسيس بمصر"، غطى ستة الشهور الأولى فقط من الاحتلال، ويصور فيه جنود بونابرت مخلوقات فظة وهمجية، ويستعرض الجنرال نفسه بأنه لا يفهم الإسلام، وإلمامه ضعيف باللغة العربية، ومع ذلك فإن جوهر العمل هو أن العلماء يمكنهم الإفادة من المعرفة العلمية والتقنية للمحتلين ما داموا لا يتعاونون معهم، وبعدما قام العثمانيون بطرد الفرنسيين بمساعدة بريطانية في سنة 1801، قام بكتابة تاريخ منقح أهمل الإنجازات التقنية الفرنسية ومدح السلطان العثماني بسخاء بصفته المدافع الحقيقي عن الشريعة، وقد تحفز الجبرتي لكتابة تاريخ مطول لمصر العثمانية ابتداء من السنة الهجرية 1100 (1688-1689) -وذلك ليكون "تمهيداً" لأعماله السابقة- بعد عدة سنوات، وذلك في سنة 1805، وقد اتخذ هذا العمل صورة السرد الحولي للحوادث الهامة مصحوباً بقسم طويل مما يمكن وصفه اليوم بنعي العلماء والأمراء البارزين.

وفي هذا الوقت وقعت مصر تحت حكم محمد علي باشا، الذي قدم إليها مع فرقة ألبانية من الجيش العثماني الذي أعان على طرد الفرنسيين، وفي أثناء سنوات الفوضى التي تلت، رسخ وجوده في السلطة تدريجياً، وفي سنة 1805 اعترف به السلطان سليم الثالث والياً على مصر، وستمتد ولايته في النهاية 43 عاماً إلى وفاته سنة 1848، وبعد وفاته حكمت السلالة التي أسسها مصر إلى قيام ثورة 1952.

وفيما كتبه سنة 1805، قدم الجبرتي نظام محمد علي باشا بصفته بداية جديدة لمصر، والباشا نفسه بصفته حاكماً مسلماً مثالياً يحترم الشريعة ويهتم بنصائح العلماء، ومع ذلك فبحلول سنة 1816، وصل المؤرخ كبير السن إلى خيبة أمل مريرة، وكان تنقيحه النهائي لتاريخه الذي امتد إلى سنة 1821 لا يخفي اشمئزازه من حكم الباشا المتزايد في استبداده، وإحباطه من غفلة أصحاب المصالح الذاتية من علماء مصر البارزين، وكان تاريخ الجبرتي ممنوعاً من التداول في مصر أثناء حياة محمد علي.

3 - خاتمة

تم خلع سليم الثالث بعد قيام مجموعة من المشاة المستأجرين المعارضين للنظام الجديد بقيادة ثورة في إسطنبول، وقد دعمهم المحافظون في الحكومة بقيادة شيخ الإسلام، أي المفتي الأكبر، الذي أصدر فتوى، أي حكماً شرعياً، بدعم الثوار، وتم قتل معظم مستشاري سليم، وتماماً كما حدث في سنة 1623 عندما زحف أحد الولاة على إسطنبول للانتقام من الانقلاب على [السلطان] عثمان الثاني، كذلك قام حاكم ولاية البلقان بالزحف لإعادة سليم سنة 1808، ولكن خليفة سليم المباشر، [السلطان] مصطفى الرابع، أعدم سليماً قبل وصول الوالي قصر توبكابي.

وفي غضون ذلك في مصر، نفذ محمد علي باشا سلسلة من إصلاحات عسكرية واقتصادية عنيفة من الأعلى إلى الأسفل، وقضى بسرعة على أصحاب المصالح الخاصة القديمة التي اعترضته، ولعل أشهر الأمثلة لهذا القضاء الممنهج على العقبات هو دعوة محمد علي باشا سنة 1811 للقادة المماليك الأحياء إلى قلعة القاهرة للمشاركة في موكب عسكري تمهيداً لحملة على سوريا، وذلك ليأمر قواته الحديثة بفتح النار عليهم وهم ينزلون من القلعة، ويصف الجبري المجزرة بطريقة تثير القشعريرة: "وأسرف العسكر في قتل [الأمراء] المصريين وسلب ما عليهم من الثياب ولم يرحموا أحداً وأظهروا كامن حقدهم وضبعوا فيهم وفيمن رافقهم متجملاً معهم من أولاد الناس وأهالي البلد

الذين تزينوا بزيهم لزينة الموكب"[55]، ثم تعقب المماليك الموجودين في الريف وقتلهم كذلك، أما القلة التي نجت من القتل فهربت من الولاية.

وفي النهاية حذا السلطان محمود الثاني الذي اعتلى العرش سنة 1808 حذو نموذج محمد علي لتنفيذ إصلاحاته الخاصة من الأعلى إلى الأسفل، وقد ألهمه قضاء محمد علي الشامل على المماليك الذي ترك الباشا حراً في تطبيق إصلاحاته العسكرية والإدارية الواسعة، ليقضي هو على كتيبة الإنكشارية كلها في سنة 1826، وبهذا سحق مصدر المعارضة الرئيس ضد إصلاحاته التغريبية، وقد واصل خلفاؤه المباشرون إصلاحاته، وباشروا عهد الإصلاحات التغريبية السياسية والإدارية المعروف بالتنظيمات، الذي توج في أواخر القرن التاسع عشر بتجربة وجيزة للملكية الدستورية والحكومة النيابية التمثيلية التي سيعاد إحياؤها في سنوات الدولة الأخيرة.

الاستنتاج
التحولات في ظل الحكم العثماني

❖ آثار الحكم العثماني

لو نظرنا إلى الحكم العثماني في البلاد العربية قبل سنة 1800 بصفته عملية حيوية تتسم بالتغير بمرور الزمن، فإننا سنقوّم التطورات في هذه الأراضي تقويماً يختلف جذرياً عن التقويم التاريخي السائد، سواء تقويم القومية العربية أم تقويم أنصار فكرة الانحدار العثماني، أي أننا سنتجنب الميل لعد العهد العثماني مرحلة رتيبة من "الاحتلال التركي" أو قرناً من الحكم السلطاني المركزي العنيف يتبعه قرنان من الانحدار اللولبي، ومن هذا الموقف المراجع، لا يمكننا التساؤل عن حكم اندماج البلاد العربية في الدولة العثمانية هل كان "جيداً" أم "سيئاً"، فهذه الأحكام ليس لها معنى عندما نتحدث عن ثلاثة قرون في مجتمعات مختلفة وبين طيف واسع من التجمعات السكانية المنتشرة على مساحة جغرافية ضخمة، وزيادة على ذلك فإن هذا الحكم القيمي يفترض وصف هذه المدة الطويلة مقارنة بـ "ذروة" يتم اختيارها بطريقة تحكمية من زمن الحضارة العربية أو الإسلامية، قد تكون السلطنة المملوكية، أو الدولة العباسية، أو الدولة الفاطمية، وبهذا المعنى فإنها تؤكد على "الانحدار" عند المسح الشامل للتاريخ العربي الإسلامي بطريقة موازية لمدرسة الانحدار ضمن التأريخ العثماني.

إن مراجعة نتائج دمج البلاد العربية في الدولة العثمانية مع التحرر من أحكام فكرة الانحدار، تظهر ضخامة التغيرات التي وقعت في البلاد العربية بين

سنتي 1516 و1800*، وكثير من هذه التغيرات نتجت عن عمل الولايات العربية ضمن سياق دولة جديدة آنذاك مما سمح بنشوء روابط جديدة مع بلاد بعيدة صارت ضمن الفلك العثماني، وفي نفس الوقت تأثرت الولايات العربية بتوجهات شملت الدولة كلها وكانت قد نشأت استجابة لظهور تحديات جديدة في الداخل والخارج بمرور الزمن.

1 - حياة الريف والمدينة

غيّر الحكم العثماني مظهر كل من المدينة والريف في الولايات العربية العثمانية، وفي العقود التي تلت فتح البلاد العربية، أدخل العثمانيون كثيراً من الأراضي الجديدة ضمن المساحة المزروعة، وبينما كانت الاضطرابات الريفية في القرن السابع عشر قد هددت هذا التوجه مؤقتاً، فقد ظهر تحد أكبر كثيراً بتحركات القبائل في أواخر القرن السابع عشر، والقرن الثامن عشر، وهو الذي حوّل مساحات كبيرة من أراضي المحاصيل إلى أراض عشبية للماشية، وقد جلب نظام التيمار فئة سكان جديدة من الإداريين العسكريين إلى أرياف الولايات في سوريا وشمال العراق مع تقديم آلية لربط أعضاء من عائلات محلية نافذة مثل آل العظم بالسلطة المركزية العثمانية التي تخصص التيمارات وتعيد توزيعها، وكذلك خدم الالتزام مدى الحياة المعروف بالمالكانه، نفس الهدف، بداية من أواخر القرن السابع عشر، وفي نفس الوقت منحت المالكانات قاعدة مالية آمنة للوجهاء المحليين الأثرياء الذين اشتروا حقوق جمع الموارد المالية،

* اتجاه الدراسات الحديثة نحو التأكيد على هذه الحركية والتغيرات التي وقعت في ظل الحكم العثماني، يظهر نقضاً واضحاً لفكرة ركود المجتمعات التي حاول الاستعمار تبرير وجوده بها زاعماً أنه يطور هذا التخلف المستمر منذ آلاف السنين، وهو فكرة تبنتها الماركسية التقليدية واضطرت أن تمنح بها شرعية للوجود الاستعماري انتظاراً للنهاية الاشتراكية السعيدة التي سيقود إليها هذه المجتمعات رغماً عنه استجابة لحتميات التاريخ، وقد كانت الاشتراكية نفسها ضحية هذا المفهوم لأن معسكرها هو الذي سقط أمام التغول الاستعماري الرأسمالي.

وبهذا مهدوا السبيل لشبه سيطرة بيوتات الأعيان في القرن الثامن عشر، مثل آل العظم في سوريا والقازدغلي في مصر والأسرة الجليلية في شمال العراق، وفي أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، كان بعض هؤلاء الأعيان، وأشهرهم آل العظم، سينضمون إلى الحركات القومية الوليدة في الولايات، مستخدمين ألفتهم بالمؤسسات الحكومية العثمانية لتشكيل مؤسسات موازية في الدول الوطنية العربية الناشئة، كما استخدم القوميون الهنود تجربتهم في الحكم البريطاني British Raj لتشكيل مجتمعهم الخاص المستقل.

ونحو منتصف القرن التاسع عشر، كان كل من الحكومة المركزية العثمانية والنظام المستقل لخلفاء محمد علي باشا في مصر يقومان بسن قوانين بعيدة المدى لإصلاح الأراضي، ففي مصر ألغى محمد علي نفسه الالتزام وصادر بعض أراضي الأوقاف وأعاد توزيعها على الفلاحين، ولكن نتيجة هذه الإجراءات كانت المزيد من إثراء طبقة ضئيلة من العائلات الفلاحية الثرية أصلاً، وكانت قوانين الأراضي في السنوات 1847 و 1855 وأخيراً 1858 قد قننت ما كان محمد علي قد أنجزه أصلاً وهي تهيئ الأرضية للملكية الفردية في سبعينيات القرن التاسع عشر، وقد سنت الحكومة المركزية العثمانية قانون أراض أساسي سنة 1858 وطبقته في كل الولايات العثمانية المتبقية، وكان غرضه الرئيس تأسيس حق قانوني لتملك الأراضي، وهي خطوة أفادت كلاً من الملاك الكبار والصغار، وفي مصر ساهمت في بروز الملكية الفردية للأراضي.

وفيما يتعلق بالفلاحين الذين كانوا أكثر المتأثرين بعمق بهذه التغيرات، كما حدث في إدخال أنظمة التيمار والالتزام والمالكانه من قبل، وعادة ما يصورون في الدراسات التاريخية الفرعية أنهم كتلة متشابهة ولا تتغير وتراقب العابرين من السلالات والإدارات "الأجنبية" بعدم مبالاة كما كان حالها منذ بداية التاريخ، وكما حاول الفصل الثامن أن يوضح، فإن هذه الصورة ليست دقيقة، فقد كان معظم السكان المزارعين، مثل سكان المدينة، يتميزون بانقسامات اجتماعية-اقتصادية وإقليمية-قومية، وكان هناك عائلات ريفية معينة من الأكثر نفوذاً قد حازت التزامات تصرفت بها كأملاك تورث، أي أنها شكل

من أشكال الثروة المستدامة، وقد تمكنت قلة، مثل بيت "الفلاح" في مصر*، من تكوين بيوتات نخبوية، مزودة بالعبيد والجيوش الخاصة، وفي الطرف الآخر من الميزان قاوم الفلاحون الفقراء أحياناً جهود السلطات الحكومية لتسجيلهم من أجل الأهداف الضريبية، وإضافة لذلك كان كثير من القبائل من المزارعين شبه المستقرين، وفي الوقت الذي كانت فيه علاقاتهم المتغيرة بإداريي الحكومة معروفة جداً، فإن علاقتهم المعقدة التي لا بد أنها وجدت بينهم وبين الفلاحين غير القبليين، ما زالت غير مدروسة بعناية.

إن افتراض أن معظم الفلاحين عاشوا حياة معزولة وغير معنيين بالحروب البعيدة والتجارة الدولية وما شابه ذلك، هو افتراض ينطوي على مغالطة بنفس المستوى، وبعيداً عن الاضطرابات التي صدرت عن تمردات الجلاليين في أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر، كان الفلاحون ينتمون لشبكات من الأسواق الإقليمية التي كانت شديدة الحساسية للتغيرات المحلية والدولية في الطلب على محاصيل خاصة وسلع أخرى، وزيادة على ذلك فبنهاية القرن السادس عشر فإن كثيراً من قرى الفلاحين كانت قد تبنت الاقتصاد النقدي ولهذا عانت بشكل مباشر من موجات التضخم وتخفيض قيمة العملة.

وفيما يتعلق بالمدن في الولايات العربية، فقد زاد عدد سكانها بلا شك على امتداد معظم الفترة التي نتحدث عنها، وكانت الزيادة بسبب الهجرة من الأرياف ومن ولايات أخرى، بالإضافة إلى تدفق عدد كبير من موظفي الحكومة والطاقم العسكري، وبعضهم لم يغادر قط، وكانت المساحة التي احتلتها هذه الكتل المدنية المتزايدة تتوسع بشكل مماثل، وتوجِد الحاجة لمزيد من البنية الأساسية في المدن: طرق وآبار وحمامات عامة وأسواق، وأحياناً أسوار جديدة، وبالإضافة إلى الوجهاء المحليين ميز الإداريون العثمانيون العواصم العربية بتأسيس أحياء جديدة أو تطوير أحياء موجودة، وبناء بنية أساسية وبناء وترميم المساجد والمدارس والزوايا الصوفية، ومن جانب آخر فإن الإداريين

* سبقت الإشارة إلى مؤسسه صالح الفلاح في الفصل الثامن.

العثمانيين في الولايات لم يقوموا غالباً ببناء حصون عسكرية جديدة في العواصم الرئيسة، رغم أنهم بالطبع استعملوا أو طوروا قلاع القرون الوسطى وبنوا حصوناً عديدة في المناطق الريفية الأقل كثافة سكانية، وقد تطورت نماذج معمارية جديدة في العهد العثماني مستمدة من الطراز العثماني "الكلاسيكي" (وهو نفسه متأثر بشدة بعمارة البيزنطيين وسلاجقة الروم) في بورصة وأدرنة وإسطنبول، وطرز الأنظمة قبل العثمانية في الولايات العربية، وتأثيرات إقليمية أخرى، كان الولاة العثمانيون والوجهاء المحليون والمعماريون الذين استأجروهم يركزون على عناصر مختلفة في تكوين هذه الطرز، وكذلك ترك العثمانيون بصماتهم على هذه المدن رمزياً ببناء مئات من المآذن العثمانية ذات الرشاقة كأقلام الرصاص، وقد قامت هذه المآذن بوظيفة العلامات على الهوية العثمانية بغض النظر عن أصل المساجد التي تزينها، تماماً مثل العلَم العثماني، أو الطوغ، وهو عصا يعلوها كرة ذهبية يتدلى منها ذيول الجياد، وهو علامة تدل على حضور العثمانيين في ساحة المعركة عندما يخفق فوق القوات العثمانية.

2 - التجارة

تحت رعاية العثمانيين، شاعت التجارة بين البلاد العربية من جهة، والأناضول والبلقان من جهة أخرى، ولم تنتقل السلع وحدها بل انتقل التجار أحياناً من تلك المناطق إلى الولايات العربية والعكس أيضاً، وبالمثل كذلك انتظمت الصلات التجارية بين الولايات العربية المختلفة، وبين دواخلها أيضاً، نتيجة انضمامها لنفس الكيان السياسي، وفي الواقع كانت فتوح العثمانيين في القرون الرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر قد أوجدت نطاق تجارة حرة واسعاً رغم قيود الأخويات الحرفية على المنافسة في بعض المدن، وأوامر الحكومة فيما يتعلق بالجودة والأسعار للسلع الرئيسة، وهذا النطاق التجاري العام سهل كثيراً تداول المحاصيل والسلع العريقة مثل القمح والخشب وجلود الحيوانات والأنسجة والتوابل الهندية، بالإضافة إلى نشر المكتشفات الجديدة لاسيما القهوة اليمنية والتبغ من أمريكا الشمالية، والذرة والأطعمة الأخرى من أمريكا الإسبانية، ورغم أن التجار العثمانيين ارتبطوا بتجارة الهند ووسط آسيا

وإفريقيا جنوب الصحراء وغرب أوروبا، فإن معظم التجارة العثمانية بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر كانت داخلية كما يوضح أندريه ريمون*.

3 - اللغة

وأكثر حتى من التجار، تجول الموظفون الحكوميون وطواقم العسكريين بكثافة بين الولايات العثمانية، العربية وغيرها على السواء، وعلى امتداد القرون الثلاثة التي يغطيها هذا الكتاب، دخل الولايات العربية ولاة وجنود وموظفون ماليون من أصول جغرافية وقومية متنوعة بشكل غير مسبوق: يونانيون وهنجاريون وصرب وألبانيون وبوسنيون تم تجنيدهم بنظام الدوشرمة، ومماليك قوقازيون وأبخاز وجورجيون، وبيروقراطيون وجنود من كل أجزاء الأناضول، وكثير من هؤلاء الذين وصلوا حديثاً أقاموا عدداً من السنوات أو استقروا نهائياً في الولايات العربية، وقد أثّر حضورهم في الثقافة المحلية بطرق كثيرة، إذ جعلوا الولايات متعددة اللغات، وأضافوا سمة التركية العثمانية التي يتحدثون بها بصفتها لغة مشتركة إلى اللهجات العربية والكردية والفارسية والأرمنية والقبطية والشركسية وتركية القبجاق وجميعها يُتحدث بها بدرجات متفاوتة في المراكز المدنية الرئيسة.

---

* لعلنا في هذا الزمن ندرك قيمة هذه الميزة الوحدوية البارزة، فكون التجارة بين مناطق الدولة العثمانية تفوق في أهميتها التجارة الخارجية يجعلنا نلمس أهمية الوحدة لأجل بقاء أجيالنا بعدما عشنا عقوداً من الارتباط بالخارج الذي نهب ثرواتنا وتحكم بلقمة عيشنا ومن ثم بقرارنا السياسي، وذلك لأن تكاملنا الداخلي غائب في ظل تجارة داخلية بين البلاد العربية تصل إلى 8% فقط من مجموع تجارتها الكلي، مما يعني أولوية التعامل مع الأجانب لتوفير معظم احتياجاتنا وهو ما جعل قراراتنا رهينة لديهم، ومن ثم يمكننا أن ندرك كيف يصنع الاستقلال الحقيقي بالاكتفاء الذاتي، وهو ما طبقته الدولة العثمانية في معظم عمرها حيث كانت مجالاً جغرافياً عملاقاً مكتفياً بذاته كما سبقت الإشارة في الكتاب عن اعتماد الولايات على بعضها البعض، ولماذا تصر الدول الكبرى على عرقلة هذا الاكتفاء في بلادنا اليوم.

إن الفكرة السائدة عن الانقسام الثنائي الذي يجعل التركية هي لغة "النخبة" والعربية هي لغة "العامة"، تحجب التنوع اللغوي في الولايات العربية العثمانية، وكذلك انتشار لهجات اللغات غير العربية بين قطاعات معينة من السكان، وقد كانت صيغة مبسطة من التركية العثمانية هي اللغة الشائعة بين الجنود العثمانيين العاديين بغض النظر عن أصولهم، وهم الذين كانوا ينضمون دائماً إلى الطبقات الوسطى والعاملة من السكان الحرفيين وصغار التجار في مدن الولايات، ومن المفترض أنهم أسهموا في العامية العربية لغالبية سكان المدن، وعموماً فإن تأثير اللغة التركية على اللغات العامية للدول الوطنية المعاصرة، دون ذكر نظائرها البلقانية، واضحة إلى هذا اليوم، ومن جانب آخر، فإن التركية العثمانية المفعمة أصلاً بالكلمات العربية المستعارة حتى قبل فتح البلاد العربية، اكتسبت المزيد منها في القرون التالية لدمج هذه البلاد في الدولة العثمانية، وفي غضون ذلك، كان المماليك الجورجيون والشركس مازالوا يتكلمون لغاتهم الأصلية فيما بينهم إلى حد ما رغم تعلمهم التركية العثمانية لأجل وظائفهم الإدارية والعسكرية، بالإضافة إلى عربية كافية لأداء الصلاة، وقبل غزو بونابرت مصر بقليل، راسل إبراهيم بك، شيخ البلد في القاهرة، ملك جورجيا بلغته الأصلية.

ولا بد أن قسم الحريم حافظ على بعض هذه اللغات القوقازية، بالإضافة إلى اللغات البلقانية، إذ كانت نساء الحريم البعيدات عن المشاحنات اليومية لمجلس الديوان من جهة، والسوق من جهة أخرى، لديهن فرص أكبر للتحدث بهذه اللغات فيما بينهن، وحتى في القرن العشرين فإن بعض الأعضاء الأحياء من الأسرة العثمانية الحاكمة كانوا يتحدثون التركية بلكنات أرمنية وشركسية تبعاً لنشوئهم المبكر في الحريم، حيث كانت النزيلات أصلاً من إماء من تلك المناطق وجوارها، ونستطيع تخيل آثار مثل هذه التربية في أحاديث ولهجات أبناء الولاة وغيرهم من الإداريين والوجهاء المحليين.

4 - الحياة الدينية والثقافية

من الطبيعي أن تكون اللغة واحدة من الآثار التي نجمت عن التحولات السكانية التي صاحبت الحكم العثماني، وقد أدى الاندماج في الدولة العثمانية إلى تغيرات عميقة في الحياة الدينية والثقافية للولايات العربية، ليس أقل من فتح مجال جغرافي أوسع كثيراً يمكن للعلماء الطموحين البحث فيه عن التعليم والتوظيف، ورغم أن العلماء المسلمين اجتازوا الحدود بين الدول في بحثهم عن العلم قبل الفتح العثماني للبلاد العربية، واستمروا بفعل هذا في العهد العثماني، فإنهم كانوا يستطيعون التجول بسهولة أكبر بين مراكز الولايات العثمانية في سبيل العلم، وبين هذه المراكز وعاصمة الدولة أيضاً، وكان الدعم العثماني للمذهب الحنفي الرسمي قد نتج عنه تعيين كثير من المسئولين الأحناف في عواصم الولايات، وفي بعضها، لاسيما القاهرة ومدينة زبيد اليمنية، كان الأحناف أقلية مقارنة بأتباع المذاهب الشرعية الأخرى، وكانت المحاكم الشرعية الحنفية، ومدارس القرآن وبقية المدارس تتكاثر نتيجة لذلك في البلاد العربية، رغم أنها في بعض الأحيان كانت تبنى على أسس موجودة من قبل لمؤسسات حنفية رعاها المماليك وتركمان الآق قويونلو.

وفي غضون ذلك وتحت رعاية العثمانيين، انتشرت الطرق الصوفية على امتداد البلاد العربية بشكل غير مسبوق، لاسيما الطرق الخلوتية والنقشبندية، وكانت الخلوتية كما وصف الفصل السادس، قد انتشرت في مصر من شرق الأناضول حتى قبل الفتح العثماني، وصارت شعبية بين الجنود العثمانيين المرابطين في الولاية في القرن السادس عشر قبل أن تصبح عامة فعلياً بين العلماء البارزين في مصر في القرن الثامن عشر، ويمكن القول إن الاندماج في كيان سياسي عام وواسع ساهم في زيادة التبادل الديني إلى حد السماح لشيخ الأزهر المستقبلي محمد الحفني في أوائل القرن الثامن عشر، بدخول فرع خلوتي راسخ في الأناضول، ومن جانب آخر كان انتشار النقشبندية في سوريا ومصر يدين للتبادلات الثقافية والتجارية بين الدولتين العثمانية والمغولية [في الهند]، وهو موضوع مازال غير مطروق مع شديد الأسف، وفي كل الأحوال،

فإن الحج السنوي إلى مكة [المكرمة] قام بدور رئيس في جمع أتباع هاتين الطريقتين مع زملائهم ومدعويهم الجدد.

5 - الجماعات غير المسلمة

مثل السكان المسلمين، فإن غير المسلمين في الولايات العربية تغيروا جذرياً في العهد العثماني، وحتى قبل الفتح العثماني، استوعبت البلاد لعربية أعداداً كبيرة من المهاجرين اليهود من إسبانيا والبرتغال، وهو تدفق غيّر مكونات المجتمعات اليهودية من حلب إلى الجزائر، وهيأ الأرضية لبعض أعظم الإنجازات الثقافية في التاريخ اليهودي*، لقد كان اللاجئون وسلالتهم حاضرين بأكثر من حجمهم في الإدارات المالية في الولايات العربية إلى القرن الثامن عشر، ولكن بحلول هذا الوقت تعرض موقعهم المتميز للتحدي من فوج التجار المسيحيين السوريين الذين كانوا قد اعترفوا بمرجعية الفاتيكان وحصلوا على المواطنة الأوروبية الشرفية نتيجة للتوسع التجاري للقوى الأوروبية، لاسيما فرنسا، في المنطقة، ويمكن القول إن هذه التطورات كان لها تبعات أبعد مدى في الولايات العربية، بل في الدولة العثمانية كلها، من واقعة مدعي المشيحانية اليهودي سباتاي زفي في القرن السابع عشر، التي بدت حركته ثم ارتداده أخيراً مزلزلين في ذلك الوقت، ولوهلة كان تبشير سباتاي زفي قد ترك الجماعات اليهودية في البلاد العربية في وضع تشوش مؤقت، وزاد أقلية الدونمة لرقعة الأديان المتعددة، إلا أن التمدد الأوروبي التجاري سيهيئ المشهد لأزمات سياسية واقتصادية ميزت نهاية المرحلة التي يغطيها هذا الكتاب.

---

* في سنة 1992، وهي الذكرى المئوية الخامسة لسقوط غرناطة وتهجير اليهود من إسبانيا، قدم الصهاينة الشكر لتركيا على حسن استضافة العثمانيين لأسلافهم بعدما تنكر الإسبان لهم، وكان هذا الشكر والعرفان المزعومان في نفس الوقت الذي كانوا يغتصبون فيه أراضي فلسطين التي كانت جزءاً من الدولة العثمانية، ولما اعترضت القيادة التركية على الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني في ديسمبر/ كانون الأول 2017، رد الصهاينة بأن زمن السلطان العثماني ودولته قد انتهى، ونسوا الشكر الذي قدموه قبل ربع قرن لذكرى هذه السلطنة التي آوتهم.

❖ الولايات العربية العثمانية بعد سنة 1800

بالطبع لم تكن سنة 1800 هي نهاية الحكم العثماني في البلاد العربية، فمعظم هذه البلاد ظلت جزءاً من الدولة العثمانية إلى ما بعد الحرب الكبرى الأولى، وحتى مصر كانت من الناحية النظرية ولاية عثمانية حتى سنة 1914، عندما اصطف العثمانيون والإنجليز في معسكرين متعاديين فأعلنت بريطانيا الحماية على مصر، وكانت القوات البريطانية قد احتلتها ابتداء من سنة 1882 بعد ثورة ضباط الجيش الوطنيين التي هددت وصول الإنجليز إلى قناة السويس التي تم إنجازها حديثاً آنذاك، ومن ثم تعرض طريق الهند للتهديد وهو هام جداً لدى بريطانيا، وكانت الولايات في شمال إفريقيا قد انتُزعت من الحكم العثماني قبل ذلك: فقد احتل الفرنسيون الجزائر سنة 1830، وتونس سنة 1881، وفي سنة 1912 نسجت إيطاليا على منوال ألمانيا في محاولة اللحاق ببريطانيا وفرنسا في لعبة الحصول على مستعمرة إفريقية، فاحتلت ليبيا*.

ومع ذلك فإن نهاية القرن الثامن عشر تعد عادة معلماً مفصلياً في التاريخ العثماني بل في تاريخ المشرق العربي الإسلامي كله، لأنها بداية التدخل العدواني الأوروبي سياسياً وعسكرياً واقتصادياً في المنطقة، وعادة ما يشير العلماء المحدثون إلى هذا التدخل بشكل مبالغ فيه عندما يصفونه بـ"الصدمة"، وقد كان احتلال بونابرت لمصر يعد لسنوات كثيرة الخط الفاصل بين "التراث" و"الحداثة"، ليس في مصر وحدها بل في كل المشرق العثماني، وهذا الموقف نتج غالباً عن عادة المؤرخين بتصديق كلام الفرنسيين كما كانوا يصدقون كتّاب الانحدار**، إن إعلانات بونابرت مثل كتابات الكثير من الشخصيات الشهيرة في الحملة الفرنسية، تصور الفرنسيين كما لو كانوا يباشرون "مهمة حضارية" (mission civilisatrice) لجلب ثمار فلسفة وعلوم التنوير للمصريين

* الواقع أنها باشرت احتلال ليبيا سنة 1911.

** ويلاحظ في الحالتين أن تاريخ المسلمين هو الخاسر، سواء في تصويره منحدراً حسب كلام كتّاب الانحدار، او في وصف المسلمين بالجهلة حسب كلام الفرنسيين.

"الجهلة"*، ومن المؤكد أن الحملة الفرنسية وضعت أسس علم الآثار المصرية الحديث، حتى لو لم يقم الفرنسيون بتدريب آثاريين محليين، على عكس البعثات البريطانية في أواخر القرن التاسع عشر، وقد حاولت تحليلات حديثة تزويدنا بسياق الغزو بالإشارة إلى أن فرنسا في سنة 1798 كانت في السنة العاشرة من هياج الثورة وأن حكومة الإدارة كانت تتجه نحو الاستبداد المتصاعد في الوقت الذي تواجه فيه جماهير يائسة نتيجة عدم حصولها على الحبوب بأسعار معقولة، ومن بعض النواحي كان الاقتصاد الفرنسي في نهاية القرن الثامن عشر يمر بصعوبات شبيهة بتلك التي تمر بها الولايات العربية التي كانت تعاني في تلك السنوات من أزمات قوت وسوق، وبالقضاء على نظام المماليك الجورجيين أواخر بين قازدغلي، فإن الفرنسيين ساعدوا بالطبع على صعود سلالة محمد علي باشا وهو أضخم تغير حصل في مصر في القرن التاسع عشر، ومع ذلك ففي أماكن أخرى من البلاد العربية، كان الأثر المباشر للغزو الفرنسي ضئيلاً نسبياً، إذا استثنينا تقوية قبضة أحمد باشا الجزار على شمال فلسطين وجنوب لبنان**.

لقد كانت البرامج التغريبية الدفاعية التي حاول القيام بها السلطان سليم

---

* وبهذا يلاحظ أن مبادئ التنوير التي ينظر إليها عادة نظرة تقديس كأنها المثاليات التي جسدت قمة السعي البشري نحو الكمال، كانت أيضاً مبرراً للغزو والتدمير، ولم تقم بتهذيب الميول العدوانية عند أوروبا التي مارست الغزو باسم الدين في العصور الوسطى، بل وجدنا بدلاً من إحلال السلام والعدالة والحرية والإخاء والمساواة، وهي شعارات الثورة الفرنسية التي غزت أوطاننا، عكس هذه الشعارات تماماً يطبق في بلادنا على أيدي حملتها، ووجدنا هوة واسعة بين ما يريده الفرنسي لبلاده وما يطبقه في بلادنا، وكل ما قيل عن سلبيات التوجهات الكنسية السابقة، تمت علمنته، دون تهذيبه، في معاملة الآخر، بل وجدنا توسعاً في اضطهاده وسفك دمه وسلبه واستعباده وإبادته عما كان سائداً في العصور الوسطى التي وصفت بالظلام، وقد طبق الفرنسيون ما تعلموه من مبادئ الثورة في الجزائر على مدى أكثر من قرن وفي تونس والمغرب والصومال وبقية المستعمرات الإفريقية.

** وبهذا يتضح أن أثر الفرنسيين كان غير مقصود، فصعود محمد علي كان نتيجة القضاء على مماليك القازدغلي، وتقوية الجزار نتيجة صده الفرنسيين عند أسوار عكا.

الثالث ثم أنجزها محمد علي باشا والسلطان محمود الثاني (1808-1839) أعمق أثراً في جلب "الحداثة" إلى الولايات العربية، وقد استجابت هذه الإجراءات للتوسع الأوروبي المتزايد عسكرياً واقتصادياً في المجال العثماني، ولكن ذلك أدى إلى استدعاء أعداد كبيرة من المستشارين الأوروبيين إلى الأراضي العثمانية لتكون خبراتهم متوفرة ومستعدة عندما تدخل الخطط العسكرية والمؤسسات المالية الجديدة حيز التنفيذ، ومن المؤكد أن العثمانيين لديهم تاريخ مضيئ من استيراد الخبراء الأوروبيين الفنيين لأجل غايات عسكرية يعود على الأقل لساكبي المدافع من المدن الإيطالية الذين كانت أدوارهم فعالة في حصار السلطان محمد الثاني للقسطنطينية، ولكن ذلك الاستيراد الأحدث للخبرات الأوروبية كان على نطاق أوسع كثيراً وكان جزءاً من جهد شامل لإعادة تكوين القوات المسلحة العثمانية على الطراز الأوروبي، وقد بدأ الخبراء العسكريون الفرنسيون إدخال التجديدات التقنية والنظامية للجيش والأسطول العثمانيين مبكراً منذ ثلاثينيات القرن الثامن عشر، وعندما أوجد سليم الثالث جيش النظام الجديد استقدم ضباطاً فرنسيين لتعليم القوات الجديدة العلوم العسكرية والبحرية، بالإضافة إلى التدريب على العرض والانضباط العسكري، واستمر التوجيه الفرنسي رغم الثورة وحتى بعد احتلال مصر*، ورغم أن السلطان محمود الثاني استرشد بما فعله محمد علي باشا سنة 1811 عندما قضى على نخبة مماليك مصر، فقضى هو على الإنكشارية سنة 1826، وبعث

* يمكن الاطلاع على موقف السلطان من الغزو الفرنسي لمصر فيما اتخذه من إجراءات تخص نواح أخرى كالتجارة الدولية، فيقول المؤرخ بروس ماسترز في تعليقه على أثر الحملة الفرنسية على علاقة العثمانيين بالفرنسيين في مجال معين هو التجارة في مدينة حلب المركزية وبما يلامس موضوعنا أيضاً: "إن غزو نابليون لمصر عام 1798 كان قد أدى إلى إضعاف المصالح الفرنسية التجارية في سوريا، وحرصاً منه على الانتقام والاقتصاص منهم، أمر السلطان العثماني بطرد الفرنسيين من ممالكه ومصادرة ثرواتهم، وبالرغم من ذلك، عاد التجار الفرنسيون إلى حلب بعد جلاء القوات الفرنسية عن مصر عام 1801، غير أن معدل تجارتهم كان قد تقلص على نحو كبير" (المدينة العثمانية بين الشرق والغرب، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004، ترجمة: رلى ذيبان، ص 152).

قوات النظام الجديد إلى الحياة، فإن الجيش والأسطول البريطانيين كررا إنقاذ العسكرية العثمانية من الدمار في القرن التاسع عشر*.

ونحو منتصف القرن التاسع عشر استلزمت الإصلاحات بعيدة المدى في مرحلة التنظيمات تعاوناً أشد وثاقة مع القوى الأوروبية، لاسيما بريطانيا وفرنسا، فوقع الإنجليز اتفاقية تجارية مع العثمانيين سنة 1838 نظمت تجارة

---

* الواقع أن السياسات الأوروبية لم تسر في اتجاه واحد، ففي البلقان حرضت أوروبا وروسيا الشعوب على التمرد على الدولة العثمانية منذ أوائل القرن التاسع عشر، ولما قامت الثورة اليونانية دعمها الغرب ووصل الأمر إلى درجة تدمير الأسطول العثماني بتعاون بريطاني فرنسي روسي في معركة نافارين 1827، كما اعتدت فرنسا على الجزائر العثمانية 1830، ثم دعمت روسيا السلطنة العثمانية ضد محمد علي بعدما كانت بريطانيا وفرنسا قد حرضتاه للخروج على السلطان العثماني ثم وقف الجميع ضد الوالي المصري، ثم تحالفت فرنسا وبريطانيا مع الدولة العثمانية ضد روسيا في حرب القرم 1853-1856، ولما قامت الحرب بين روسيا والدولة العثمانية سنة 1876، وقفت بريطانيا ضد حصول روسيا على مكاسب كبيرة في مؤتمر برلين 1878، ولكنها أيضاً اعتدت على قبرص 1878 ومصر والسودان ابتداء من 1882، وكانت فرنسا قد اعتدت على تونس سنة 1881، وفي النهاية وقفت روسيا وبريطانيا وفرنسا د الدولة العثمانية في الحرب الكبرى الأولى 1914، فإذن لم يكن توجه بريطانيا وفرنسا أحادياً، كما تجدر الإشارة إلى أن الدولة العثمانية احتفظت بقدر لا بأس به من القوة العسكرية إلى آخر أيامها، ولم تكن مجرد عالة على الدعم الخارجي، ويقول المؤرخ إريك هوبزباوم إن القوة العسكرية العثمانية لم تكن قد انتهت في ذلك الوقت ولم تكن الدولة كياناً عاجزاً لا حول ولا قوة لها، من الناحية العسكرية على الأقل، مضيفاً: " وتمتع الأتراك بسمعة رفيعة بوصفهم جنوداً أشداء، وكان لهم دور حاسم في التصدي الفاعل لعدوهم الأخطر، وهو الجيش الروسي والدول الأوروبية المتنافسة، وفي الحيلولة دون تفكك الإمبراطورية العثمانية أو إرجائه على الأقل"، ويقول أيضاً: " وكان الأوروبيون يكنون احتراماً مشوباً بالحسد تجاه الإمبراطورية العثمانية لأن قوات المشاة لديها كانت قادرة على الوقوف في وجه الجيوش الأوروبية"، وذلك في أوج التوسع الاستعماري الأوروبي حين بقيت الدولة العثمانية "أقوى دولة إسلامية صامدة في وجه الإمبريالية الأوروبية"، كما يقول كواترت، وظل الجيش العثماني حتى لحظاته الأخيرة في الحرب الكبرى الأولى سنة 1917 "أبعد ما يكون عن الهزيمة" رغم انتصارات الحلفاء في قول مؤرخ ثالث هو مايكل أورين (السلطان والتاريخ، دار الروافد الثقافية، بيروت، ودار ابن النديم، الجزائر، 2016، ص 474).

الأجانب الحرة داخل المجال العثماني، وضغطت على حكومة الدولة العثمانية لإلغاء تجارة الرق الإفريقي، وفي نفس الوقت استغل الإنجليز والفرنسيون الامتيازات الأجنبية لزيادة استيراد المواد الخام من الأراضي العثمانية وزيادة تصدير السلع المصنعة إليها دون دفع الجمارك ولا الضرائب، كما أقرضت المصارف البريطانية والفرنسية الحكومة العثمانية مبالغ ضخمة من الأموال، كانت في البداية لتمويل الجهود العثمانية في حرب القرم 1853-1856، ولكن فيما بعد لأهداف أساسية مثل تمويل رواتب الجيش بالإضافة إلى تمويل برامج الأشغال العامة و"المشروعات التافهة" الأكثر إسرافاً، وبحلول سنة 1875 كانت الدولة العثمانية معتمدة كلياً على الإنجليز والفرنسيين اقتصادياً، ولكونها غير قادرة على سداد ديونها، توقفت الحكومة المركزية كلياً عن دفع خدمات القروض، وسيطر فريق إنجليزي-فرنسي على الاقتصاد العثماني، وهكذا تمكنت القوى الأوروبية من جعل الدولة العثمانية من "الأطراف" اقتصادياً وسياسياً في أواخر القرن التاسع عشر*، ومن المؤكد أنه يمكن إظهار الاستمرارية بين هذه التطورات في القرن التاسع عشر وما حدث في القرن الفائت، إن تراث الإصلاح العثماني المرتبط، بمنهجه المحب للاطلاع على تفاصيل الآخرين، بتراث أدب الانحدار، يمكن أن تعود أصوله إلى عهد [السلطان] أحمد الثالث، وربما إلى عهد [السلطان] عثمان الثاني، وإن الاحتكاك المستمر تجارياً ودبلوماسياً وثقافياً بغرب أوروبا، كان جارياً في أواسط القرن الثامن عشر، ومع ذلك فإن القرن الثامن عشر كان أكثر كثيراً من مجرد تمهيد للإلحاق بالغرب والاعتماد عليه كما حصل في أواخر القرن التاسع عشر، كما لم يكن مجرد أمر محتم أن تقود ظروف أواخر القرن الثامن عشر إلى ظروف أواخر القرن التاسع عشر، رغم أن الاقتصاد العثماني كان بلا شك في أزمة في تسعينيات القرن

* هذه الصورة شديدة الاختزال ومن الأفضل مراجعة تفاصيل علاقات العثمانيين الاقتصادية بأوروبا في هذه الفترة في كتاب "السلطان والمنزل" للمترجم، للاطلاع على جوانب المقاومة العثمانية لتمدد الرأسمالية الأوروبية، ولهذا سنرى المؤلفة تشير بعد قليل إلى أن الدولة العثمانية لم تكن مجرد متلق سلبي لما يفرض عليها، حتى في أضعف حالاتها.

الثامن عشر في الوقت الذي صنع فيه الاحتلال الفرنسي لمصر أزمة سياسية وعسكرية في حضيض خسائر حربية مستمرة أمام الروس والهابسبورغ، ومن بعض النواحي، فإن أزمة أواخر القرن الثامن عشر، تستحق المقارنة بتلك التي حدثت في أواخر القرن السادس عشر، إن التغريب الدفاعي كان جزءاً من محاولة عثمانية للتكيف مع هذه الأزمة الجديدة، ويمكن القول إن هذه المحاولة لم تنجح مثل تكيف الدولة مع الأزمة الأولى، ومن المؤكد أنها كانت ذات طبيعة مختلفة جذرياً ومبنية على القبول بدور أوروبي أكبر في الحكومة والمجتمع العثمانيين، ومع ذلك فكما في القرن السادس عشر، ورغم ظروف الدولة الأشد ضيقاً، فإنه لم يكن من المحتم أن مصير العثمانيين محكوم نوعاً ما بالهبوط التدريجي حلزونياً [أي ليس تدهوراً فورياً في خط مستقيم]، والحقيقة فإن المسارات التي اتخذها الجيش والحكومة والاقتصاد في الدولة العثمانية نتجت عن اختيارات عقلانية لعناصر مختلفة داخل الدولة والمجتمع العثمانيين رداً على الضغوط الخارجية والداخلية.

وفي نفس الوقت تأثر العثمانيون حتماً بالتغيرات في الدول الأوروبية التي لم تكن سيطرتهم كبيرة عليها أو كانت هذه السيطرة معدومة، إن غزو بونابرت لمصر وما تبعه من تدخلات أوروبية في آسيا وإفريقيا يمكن القول إنها مؤشر على التحول في الخطط الاستعمارية للقوى الأوروبية، من "الإمبريالية غير الرسمية"، أي التجارة عبر البحار، إلى الاستعمار الرسمي بالفتح والاحتلال من جهة، والتدخل الاقتصادي والسياسي المتعجرف بشكل مباشر، وإن التنافس بين فرنسا وبريطانيا، وبينهما وبين روسيا في أواخر القرن الثامن عشر، والقرن التاسع عشر، كثف تدخلاتهم في شئون الدولة العثمانية وجاراتها الآسيويات، ومع ذلك فقد كان رجال الدولة العثمانية أحياناً قادرين على استغلال هذه المنافسة بين القوى الأوروبية، والإفادة من تصنيع ألمانيا وطموحاتها الاستعمارية بعد توحيدها سنة 1871، وهو المثل الأشهر في العلاقات العثمانية حيث شجعت الدولة الاستثمار الألماني وتوددت إلى الخبرة الفنية الألمانية على حساب بريطانيا بين 1888 و 1914.

وباختصار فإن الأثر الأوروبي على المجتمع العثماني يجب ألا يعد إدخالاً أحادياً للحداثة على الطراز الأوروبي* إلى دولة مستسلمة ومقيدة بالتقاليد بعدما وصلت إلى حضيض قرون من الانحدار، فالحقيقة أن هذه المواجهة يمكن أن تعاد صياغتها كونها عملية تبادل حيوي وإن لم يكن متكافئاً، تبعت فترة طويلة من الاحتكاك الأقل كثافة.

❖ العثمانيون والعالم

كما أن حضور العثمانيين غيّر البلاد العربية في غضون ثلاثة قرون استعرضناها في هذا الكتاب، كذلك تغير العالم حول العثمانيين في هذه الفترة نفسها، وإن التغيرات العنيفة في الحكومات والمجتمعات الأوروبية الغربية في هذه الفترة كانت الأكثر وضوحاً إلى حد بعيد، وإن الروايات عن العلاقات الخارجية غير العسكرية للدولة العثمانية تركز بشكل حصري تقريباً على غرب أوروبا، لاسيما فرنسا وبريطانيا ودول المدن الإيطالية، وفيما يتعلق بالولايات العربية، فإن هذا التركيز على غرب أوروبا يبدو مبالغاً فيه، وحاجباً كما حدث أحياناً، لعلاقات هذه الولايات ببقية الدولة العثمانية**، ومع ذلك فإن محاولة الكشف عن ارتباطات الولايات العربية العثمانية، وتشابهاتها مع مناطق خارج غرب أوروبا سيكون مفيداً، وليس أقل ذلك هو أنه سيجعلنا نعيد التوازن

---

* يبدو من الاختزال تصوير العلاقة بين المشرق وغرب أوروبا أنها كانت تدور حول إدخال الحداثة أو أنها أدت إلى إدخال الحداثة، فالقضية أعمق من هذا كثيراً، ويكفي بمجرد النظر أن نرى الهوة العميقة بين العالم الأبيض وعالم الملونين بعد قرون الاستعمار، واستمرار هذه الهوة بعلاقات يحتكر فيها 20% من سكان العالم 80% من موارده، وهو الهدف الذي سعت إليه المغامرات الاستعمارية على مدى قرون حتى استقر النظام الدولي على تشريع هذا النهب قانونياً، ولمزيد من الاطلاع على آثار العلاقات مع أوروبا يمكن مراجعة سلسلة دراسات آثار التغريب السياسي والاقتصادي والاجتماعي على المجتمع العثماني، وهي منشورة على الشبكة وفي كتاب "السلطان والتاريخ" للمترجم، كما يمكن مراجعة كتاب "معضلة التنمية الاستعمارية" الذي رد على فكرة إيجابيات الاستعمار.

** مع أن العلاقات العثمانية الداخلية كانت أكبر وأهم من العلاقات الخارجية.

للمقارنات ذات النتائج شديدة السلبية مع غرب أوروبا والتي لازمت عمليات تقويم الدولة العثمانية منذ سنة 1600*.

1 - الهند

ظهرت سلطنة المغول في الهند سنة 126، وكانت شريكاً تجارياً رئيساً للولايات العربية العثمانية، كما أوضح الفصل السابع، وكان التوجه التجاري الرئيس للبصرة وموانئ اليمن، لاسيما عدن على بحر العرب، باتجاه الهند، في الوقت الذي سيطرت فيه السفن الهندية على تجارة البحر الأحمر، وكانت مكوناً أساسياً في تجارة القهوة الإقليمية، وفي غضون ذلك كان حجم البضائع الهندية يبدو ضخماً في تجارة العبور البرية خلال حلب.

مقارنة بالروابط التجارية، كانت الروابط الثقافية والدينية أكثر تعقيداً وتأرجحاً بين المجالين العثماني والمغولي، وبصفتهما من أهل السنة ويتبعان المذهب الحنفي، كان للدولتين ظاهراً الكثير من المصالح المشتركة، ورغم أن الاثنتين نظرتا إلى الدولة الصفوية بعين الشك، فإن المغول قليلاً ما اشتبكوا عسكرياً بالصفويين، بل إنهم، على الأقل في القرن السادس عشر، عدوهم حلفاء محتملين في مواجهة الأوزبك والأفغان الذين كانوا أعداء المغول الأساسيين رغم كونهم من أهل السنة، وكان الإمبراطور المغولي الثاني، همايون (حكم بين 1530-1540 و 1555-1556)، قد لجأ إلى الصفويين عندما طرده الأفغان من الهند، واستعاد عرشه بمساعدة الصفويين أيضاً، ومن جانب آخر فإن موقف الإمبراطور المغولي من السلطان العثماني كان على ما يبدو متأرجحاً بعض الشيء، وليس هناك دليل على أن المغول اعترفوا بالحاكم العثماني قائداً للمسلمين السنة في العالم، والأصح أن الإمبراطور المغولي نفسه كان منافساً محتملاً على هذا المركز، وإن خليل المرادي، مفتي دمشق في

* محاولة الخروج من دائرة التركيز الحصري على أوروبا هي محاولة جريئة ورائدة تعيد التوازن نظرة القارئ التاريخية بعيداً عن المركزية الأوروبية.

أواخر القرن الثامن عشر، بالإضافة إلى كونه نقيب الأشراف، أشار مرة إلى أن الإمبراطور المغولي أورانجزيب (حكم بين سنتي 1658-1707)، بكونه "أمير المؤمنين"، وهو لقب خاص بالخليفة، وزيادة على ذلك، فإن النسخة الإصلاحية من الطريقة الصوفية النقشبندية التي أدخلها سلف المرادي إلى دمشق ووجدت أتباعاً راسخين في البلاد العربية، كانت قد نشأت في الهند، وبعيداً عن الإمبراطور أكبر الذي أثارت توفيقيته الدينية التوجه الإصلاحي، فإن الأباطرة المغول دعموا الطريقة النقشبندية بقوة، بل إنه حتى أكبر، في العقود الأولى من عهده الطويل، رعى شيوخ الطريقة، وليس من الغريب أن كثيراً من رعايا المغول قاموا برحلة الحج إلى مكة [المكرمة] كل عام، وأفاد كثير من العلماء الهنود من فرصة الدراسة عند علماء بارزين في مكة [المكرمة] المدينة [المنورة]، والقاهرة أيضاً، التي كانت قريبة نسبياً، وإن مرتضى الزبيدي الذي تعاون في التأليف أحياناً مع المؤرخ المصري عبد الرحمن الجبرتي، هاجر من الهند إلى مدينة زبيد في جنوب اليمن قبل أن يستقر في القاهرة، وإن الأمير القازدغلي عبد الرحمن كتخدا بنى كلية داخلية خاصة [رواقاً] للطلبة الهنود في الأزهر، وبات في حكم المؤكد أن هذا البناء يعكس روابط الأمير التجارية الخاصة بشبه القارة الهندية بالإضافة إلى رغبته بإيواء علماء أجانب.

وفيما يتعلق بالإدارة الداخلية، كانت السلطنة المغولية شديدة الشبه بنظيرتها العثمانية، بل لقد كانت قوى اللامركزية أقوى في الولايات المغولية منها في المجال العثماني، وقد واجه المغول في ضم المقاطعات الهندية الشمالية التي كانت تنتمي لأنظمة إسلامية سنية قبلها، تحديات مشابهة لتلك التي واجهها العثمانيون في ضم الأراضي التي كانت سابقاً تتبع المماليك أو إمارة الآق قويونلو أو الصفويين، بالإضافة إلى تحد إضافي بوجود كتلة سكانية ضخمة من الهندوس، بتراث عسكري مهيب خاص بهم، ومثل العثمانيين منح المغول حقوق جمع الموارد المالية من الأراضي مقابل الخدمات العسكرية، وكان أولئك الذين يحصلون على هذه المنح التي تشبه التيمارات، يعرفون بلقب "منصب دار"، من كلمة منصب العربية مع الملحق الفارسي الذي يعني "من يملك"، وبينما كان حائزو التيمارات العثمانيون كلهم من المسلمين بحلول

منتصف القرن السادس عشر، فإن حوالي 15% من فئة "منصب دار" في نفس الفترة كانوا من الهندوس في دولة المغول، وينتمون لطبقة المحاربين المعروفة بـ"راجبوت" الذين أصبحوا أكثر قوة من السابق في الجيوش والإدارة المحلية المغولية، وبحلول منتصف القرن الثامن عشر كانوا يديرون منطقة راجبوتانا (راجستان الحديثة) غرب دلهي، بصفتها مملكة مستقلة فعلياً، والأكثر خطورة كانت ثورة الماراثيين، وهم هندوس يتمركزون في منطقة وسط الهند تعرف بالدكن، التي قام قائدها شيڤاجي باقتطاع دولة مستقلة في وطن الماراثيين في أواخر القرن السابع عشر، وقام خليفته بالتوسع في الشمال الغربي، وكذلك جنوباً وشرقاً، وفي النهاية وضعوا المغول تحت حمايتهم إلى وقوع هزيمتهم المزلزلة على أيدي الأفغان سنة 1761.

وحتى قبل زمن سيطرة الماراثيين، كان كثير من الأراضي الزراعية في سلطنة المغول تحت سيطرة فئة "زمين دار"* التي حاز أفرادها على حقوق جمع الموارد المالية والذين كانت وظيفتهم مشابهة للملتزمين [في الدولة العثمانية]، رغم أن المصطلح لا يشمل الذين اشتروا حقوق الجمع وحدهم بل يشمل أيضاً زعماء وراثيين يشبهون الأمراء الأكراد في جنوب شرق الأناضول، وفي القرن السادس عشر، حاولت السلطة المركزية المغولية ممارسة درجة من السيطرة على فئة زمين دار بإدراجهم في فئة منصب دار لتكون حقوق جمع الموارد خاضعة لموافقة الدولة، ولكن هذه السياسة أدت إلى الاعتماد المتبادل بين الدولة وفئة زمين دار بشكل مشابه لما حدث بين الدولة العثمانية والأعيان في القرن الثامن عشر، وفي أواخر القرن السابع عشر، وهو زمن أزمة زراعية عندما صارت أعداد فئة زمين دار تفوق أعداد فئة منصب دار، فتكررت ثورات فئة مين دار الطموحين، ومثل أعيان الولايات العثمانية، احتفظت فئة زمين دار بجيوش خاصة وأحياناً بملكيات خاصة وضخمة، ومثلهم مثل الأعيان العثمانيين كانت مواقعهم تؤهلهم لإنشاء علاقات مستقلة فيما بينهم وكذلك مع القوى الأجنبية، لاسيما الأوروبية منها.

---

* لعل أصل المصطلح هو "ضامن دار" وذلك استناداً إلى وظيفته التي تعني الضمان.

2 - إفريقيا

لقد كان هناك ما هو أكثر من تجارة العبيد مما ربط بين الولايات العربية وإفريقيا، فقد كان لمصر خاصة علاقات تجارية ودينية وعسكرية مزدهرة بولايات شمال إفريقيا العثمانية، والمغرب أيضاً، فإضافة للعدد الكبير من حجاج شمال إفريقيا الذين كانوا ينضمون إلى قافلة الحج المصري كل عام، كان كثير من العلماء والصوفيين من تونس والجزائر والمغرب يهاجرون إلى مصر حيث يضيفون قوة إلى المذهب المالكي هناك، وإن الشيخ أحمد الدرديري مفتي المالكية كان مفضلاً لدى سلطان المغرب الذي منحه مبلغاً ضخماً من المال استعمله في بناء زاوية صوفية لأتباع طريقته الخاصة، التي وصفت في الفصل العاشر، وقد انتشرت الطريقة الصوفية الخلوتية، القابلة للتكيف باستمرار، في شمال إفريقيا، نوعاً ما بواسطة شيوخ أزهريين مثل الدرديري حيث كانت في عدة حالات بارزة قاعدة لطرق صوفية جديدة امتدت بدورها في الممالك التجارية المزدهرة في غرب إفريقيا.

وعلى الجبهة العسكرية، فإن أعداداً كبيرة من الجنود، المعروفين ببساطة بالمغاربة (أي من شمال إفريقيا)، خدموا بصفتهم قوات إضافية في سوريا، وتحت قيادة علي بك الكبير في مصر، وكان كثير منهم رجالاً من أصول أناضولية أصلاً تم تجنيدهم عند الولاة شبه المستقلين في تونس والجزائر، أو أبناء أولئك المجندين، وفي التواريخ المحلية، صُور هؤلاء الجنود بصفتهم قوة مزقت المجتمع، وفي غضون ذلك فإن الروابط بين أمراء مصر وأمراء تونس والجزائر، ما زالت غير مدروسة، وفي سنة 1730 كان الأمير المصري المزهو شركس محمد بك هارباً من مصر، فلجأ إلى والي الجزائر المستقل قبل أن يعبر البحر المتوسط إلى ميناء تريستي Trieste في شمال إيطاليا، ومن هناك غادر إلى فيينا لطلب المساعدة من إمبراطور الهابسبورغ، وبعيداً عن هذا الحدث فإن العلاقات بين الزعماء في الولايات غير واضحة، وإن كانت موجودة بالطبع، ومن المؤكد أنها كانت في الواقع متطورة جداً كذلك.

وفي هذه الأثناء كان القرن الإفريقي قد ارتبط منذ القديم باليمن، الذي

يقع عبر البحر الأحمر مباشرة، وفي الواقع فإن الحضارات القديمة في جنوب شبه الجزيرة العربية كانت أكثر ارتباطاً بأثيوبيا من ارتباطها بشمال الجزيرة، وفي العصور الوسطى عبر التجار العلماء باطراد جيئة وذهوباً بين اليمن والمناطق المسلمة في الصومال وجبرت (جيبوتي اليوم)، وكان اليمن قبل وأثناء وبعد كونه ولاية عثمانية يضم علماء ممن لقبهم الجبرتي، وكان أسلاف المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي قد هاجروا من جبرت إلى مصر، ويتضح من نعي الجبرتي لوالده أنه حتى في القرن الثامن عشر كانت العائلة تُعرّف إلى حد ما بجبرت وبالثقافة الأمهرية للقرن الإفريقي، وقد ضم الأزهر كلية داخلية لطلبة جبرت ترأسها كل من الجبرتي ووالده، بالإضافة إلى كليات مستقلة للطلبة من مناطق مختلفة من إفريقيا جنوب الصحراء.

3 - الصين

كانت علاقات العثمانيين بإمبراطوريتي مينغ (1368-1644) وتشينغ (1644-1911) في الصين، كلها تقريباً علاقات تجارية، ومن المعروف جيداً في هذا السياق تدفق بورسلين سلالة مينغ الأبيض والأزرق للأراضي العثمانية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وهو الذي ألهم البورسلين المميز الخاص بالعثمانيين، واستمرت هذه التجارة في ظل حكم سلالة تشينغ الذين أنتجت أفرانهم مواد كثيرة مصممة خصيصاً للسوق العثماني، وإن أوصاف الممتلكات التي وجدت في بيوت الأمراء المحليين المتوفين في القرن الثامن عشر تذكر أحياناً البورسلين الصيني، بالإضافة إلى سلع غريبة أخرى من الهند والدول الأوروبية.

إنه من بين كل الإمبراطوريات في الفترة الحديثة المبكرة ربما كانت سلالة تشينغ في الصين أكثرها شبهاً قريباً من الدولة العثمانية، رغم أن المحاولات التي جرت لعقد مقارنات منهجية كانت قليلة جداً، لقد كانت سلالة تشيغ من المنشوريين الذين تعود أصولهم إلى الأراضي الواقعة شمال إمبراطورية مينغ، فكانوا مثل العثمانيين، غرباء عرقياً عن معظم السكان الذين حكموهم، وكانت

إدارة ضرائب الأراضي في إمبراطورية تشينغ مشابهة بعض الشيء لنظام الأمناء الذي ساد في مصر في القرن السادس عشر وجزء من القرن السابع عشر، بحكام مناطق يجمعون الضرائب الأساسية من الأرض، وعادة ما تكون نقدية، ومثل الحكومة العثمانية كانت حكومة تشينغ تسير في دورات من المركزية واللامركزية، وفي أثناء فترات اللامركزية كانت طبقة أرستقراطية علمية محلية، وهي طبقة تمزج عناصر من طبقات العلماء والأعيان، وتتقرر مكانة أعضائها بامتحان الخدمة المدنية في الحكومة، تمارس نفوذاً استثنائياً في مقاطعاتها المحلية، ومع ذلك فنحو نهاية القرن الثامن عشر، صار مجتمع إمبراطورية تشينغ يعاني من أزمة مشابهة للتي عانى منها العثمانيون قبل قرنين، وتتميز بضغط سكاني وتضخم وانتشار اللصوصية وقطع الطرق، وفي هذه الظروف مارس أمراء الحرب المحليون سلطة في مقاطعاتهم بعدما استخدموا الثروات الشخصية التي جمعوها في شراء رتب رسمية وبناء جيوش لهم، وكانوا عادة يتحكمون في موارد قرى متعددة في عملية تشبه الالتزام، وبهذا فإنهم قاموا بدورهم اجتماعياً كما قاموا بأدوار اقتصادية وسياسية مشابهة لما فعله الأعيان المحليون في الدولة العثمانية.

4 - إمبراطوريتا الهابسبورغ وروسيا

وأخيراً فإن هناك ما يكفي من التشابهات البنيوية والمؤسسية التي وجدت بين الدولة العثمانية وعدوتيها الأوروبيتين الرئيستين وهما الإمبراطورية الروسية وإمبراطورية الهابسبورغ، وذلك لوضع التشديد على المقارنات بغرب أوروبا موضع الشك والاعتراض، فهذان الكيانان كانا أراض متعددة الأعراق يواجهان نفس المشاكل الخاصة بالاندماج، وكانت أنظمة حيازة الأرض فيهما أكثر "إقطاعية" من النظام العثماني*، ففي أراضي الهابسبورغ كانت عائلات النبلاء

* تتحفظ المؤلفة على وصف النظام العثماني بالإقطاع لأنه كان مختلفاً جذرياً عن الإقطاع الأوروبي، رغم أن الاثنين يشتركان في "اقتطاع" أرض، هذا فقط موضع الشبه، وربما أدى استخدام اللفظ إلى لبس شديد في تصوير أحوال الفلاحين العثمانيين، وقد جاء

العريقة تملك معظم الأراضي التي يعمل فيها الفلاحون المزارعون الذين كانوا أحراراً إسمياً ولكنهم مرتبطون بممتلكات النبلاء بمجموعة رهيبة من الالتزامات، وفي روسيا كان الأقنان الذين قننت مكانتهم بقانون سنة 1649 يعملون في أراضي النبلاء الذين يملكونهم، ولم تحسن إصلاحات القيصر بطرس الأكبر (حكم بين سنتي 1689-1725) شيئاً من أوضاعهم، بل على العكس من ذلك وسع بطرس القنانة لتشمل عملياً كل فلاحي روسيا.

وفي نفس الفترة التي كان العثمانيون يكافحون فيها لدمج الولايات العربية المفتوحة حديثاً، كان الروس يفتحون الخانات التركية المستقلة في وسط آسيا مما جعلهم ينسجمون مع وضع صار يضم أعداداً متزايدة من الرعايا المسلمين، وفي غضون ذلك كانت إسبانيا الهابسبورغية تواجه تحدي دمج المستعمرات

في كتاب "السلطان والتاريخ" للمترجم: "استخدمت كثير من المؤلفات التاريخية صفة الإقطاع سيئة الصيت لوصم الحياة الاقتصادية في الدولة العثمانية وللاستدلال على الظلم الذي كان يلف أرجاءها استناداً إلى الاشتراك اللفظي مع الإقطاع الأوروبي، وليس هنا مجال تفصيل حقيقة الإقطاعات العثمانية ولمن كانت تمنح، فما يهمنا هو اختلاف النظام العثماني جذرياً عن الإقطاع في أوروبا، وفي ذلك يقول المؤرخ نيقولاي إيفانوف إن العثمانيين قاموا بتصفية الإقطاع وغيره من أشكال الملكية الإقطاعية التي كانت سائدة منذ أيام الموحدين والأيوبيين ونقلوا الأراضي إلى ملكية الدولة التي أعطتها للفلاحين الذين أُلغيت كل التزاماتهم الإجبارية المفروضة عليهم تجاه أصحاب النفوذ، وكان صاحب الإقطاع، وفقاً لأندري كلو "ليس له أي حق في السيطرة على الفلاح ومقاضاته، فله مجرد حق الشرطي المرتبط بالقاضي الذي بدون قراره لا يمكن له اتخاذ أي إجراء قهري"، ويلاحظ بيري أندرسون أن الفرسان العثمانيين "لم يمارسوا أية سيادة إقطاعية على الفلاحين الذين كانوا يعملون في تيماراتهم"، وفي الوقت الذي كان الفلاحون يتوارثون إجارة القطع التي يحرثونها، لم يكن هذا الامتياز ممنوحاً للفرسان الملاك الذين لم يكن من سلطتهم أيضاً تغيير الضرائب وفق مشيئتهم وكان أمر تحديدها منوطاً بالباب العالي، كما غابت القنانة قانونياً من الولايات العثمانية، ولكل هذا لم تظهر طبقة إقطاعية وراثية في الدولة العثمانية إلا بعد إجراءات التغريب في القرن التاسع عشر" يمكن مراجعة النص ومراجعه في كتاب السلطان والتاريخ، دار الروافد الثقافية، بيروت، ودار ابن النديم، الجزائر، 2016، ص 147-148).

الأمريكية الجديدة في إمبراطوريتها، وكان حكام الدول الثلاث يضطلعون بدور حامي الإيمان الصحيح، بكل ما يستلزمه هذا الدور من رموز ومراسم: فالسلطان العثماني يمثل الإسلام السني، وإمبراطور الهابسبورغ يمثل الرومانية الكاثوليكية، والقيصر الروسي يمثل المسيحية الأرثوذكسية، وقد ارتدى القيصر عباءة المدافع عن الكنيسة الشرقية بعد سقوط القسطنطينية بيد العثمانيين، وأحياناً حاول ملء الفجوة الدينية والجغرافية التي نجمت عن تحطم الإمبراطورية البيزنطية*، كل هذا كان يعني أن علاقات هؤلاء الحكام بالمسئولين الدينيين في عوالمهم كانت مشحونة وأحياناً تتسم بالنزاع.

---

* يذكر المؤرخ اليوناني أستيريوس أرجيريو في دراسته "المسيحيون في العصر العثماني الأول (1517-1650)" أنه "منذ فترة طويلة وقبل زوال الإمبراطورية البيزنطية سرى تيار فكري قوي داخل عالم الأرثوذكسية يقول بأن الخضوع للأتراك كحل سياسي هو أجدى بكثير من خضوع كنيسة القسطنطينية لبابا روما، لكن بعد سقوط القسطنطينية ورؤية "الإمتيازات" الممنوحة لبطريركها والسياسة الدينية التي اتبعها الحكم العثماني حيال أتباعه من المسيحيين برز بوضوح طرحان: الأول، كيفية تعايش المسيحيين والمسلمين، والثاني: كيفية تعاون الكنيسة المسيحية والحكم الإسلامي....ويلاحظ في هذا الصدد أن مؤرخي الأرثوذكس في مؤلفاتهم لهذه الحقبة يصفون الإمبراطورية العثمانية بأنها تواصل طبيعي للإمبراطورية البيزنطية ويصورون سلاطين بني عثمان كخلفاء لأباطرة بيزنطية المسيحيين، كما في تاريخ القسطنطينية السياسي الذي نشره مارتينس كريسيوس (1584) ومختصر تاريخ هيروكوسميكس لبطريرك أورشليم نكتورس (1661-169)، المنشور في البندقية عام 1667، الذي ذهب في حديثه عن السلطان سليمان القانوني إلى حد تسميته "السلطان الخالد الذكر"، ولاحقاً، أي بعد حوالي مئة وعشرين عاماً من تحرير "الكتاب" المذكور- أي في أواخر القرن الثامن عشر عندما بدأت الشعوب البلقانية بالاستعداد لخوض الحرب في سبيل التحرر من ربقة النير العثماني- ظهرت سلسلة من الرسائل البطريركية ونصوص دينية-سياسية صادرة عن أوساط القسطنطينية، تعطي السلطان الصلاحيات عينها والمهمة عينها التي تعطيها للإمبراطور المسيحي، وتدعو المؤمنين والإكليروس الأرثوذكسي إلى تقديم واجب الطاعة والخضوع للسلطان الأكبر حامي الإيمان القويم، الخليفة المقتدر، المبوإ بمشيئة الله، من أجل إتمام مقاصده التي لا يسبر غورها...وبانضمام البطريركيات الشرقية الأرثوذكسية الثلاث [أنطاكية، الإسكندرية، أورشليم] سنة 1517 إلى الإمبراطورية العثمانية، تمكنت هذه البطريركيات سريعاً من إقامة علاقات مباشرة ببطريركية القسطنطينية، متقبلة بلا عائق يذكر

إن المقارنة بين الولايات العثمانية ومستعمرات أمريكا الإسبانية لها دلالة هامة في ضوء الجهود الجارية لوضع الدولة العثمانية والإمبراطوريات عبر الأطلسي في إطار مقارنة هادفة، ورغم أن الولايات العثمانية لم تكن مستعمرات استيطانية على طريقة المكسيك وأمريكا الجنوبية، فضلاً عن أمريكا الشمالية البريطانية والفرنسية، فإن المجتمعات التي أسسها مستوطنون من غرب أوروبا في الأمريكتين كانت تشبه من بعض النواحي مجتمعات الولايات العثمانية، لاسيما في بروز نخب في المستعمرات تواجه الحكام وبقية المسئولين في المركز، بالإضافة إلى الثقافات الفرعية للجنود والعبيد، وثقافة المستعمرات الدينية والفكرية وتفاعلها مع ثقافة البلد الأم، وهذه الأفكار تسمح بمقارنات هادفة بين المجتمعات العثمانية المحلية والأوروبية مع تجنب فخ المقارنات السياسية والعسكرية المعهودة*.

اللاهوت الجديد هذا حول السلطة، وقد تمكن كبار بطاركة الإسكندرية وأورشليم الذين يمتد نفوذهم إلى كافة العالم الأرثوذكسي وحتى إلى ما وراء حدود الأرثوذكسية، من التكيف مع الوضع الجديد وعرفوا كيف يستخلصون منه أكبر قدر من المكاسب، وتوصلوا مثل بطاركة القسطنطينية إلى أن ينخرطوا في اللعبة السياسية الدولية وأن يعملوا لمصلحة الإمبراطورية العثمانية، إن موقف الكنيسة الأرثوذكسية هذا من السلطة العثمانية لا يتناقض مع علاقة البطريركيات الأربع المشرقية بالإمبراطورية الروسية الأرثوذكسية، ولا مع رجاء شعب مغلوب على أمره وتطلعاته الرؤيوية نحو الدور الذي على القيصر أن يلعبه كمنقذ" (المسيحية عبر تاريخها في المشرق، مجلس كنائس الشرق الأوسط، بيروت، 2002، ص 209-211).

وتذكر المؤرخة ثريا فاروقي أن هذا الوضع لم يتبدل إلا في أواخر القرن الثامن عشر نتيجة سخط رعايا الدولة العثمانية الأرثوذكس من عدم قدرة الحكومة على حماية الشعب الذي تفرض عليه الضرائب، وذلك بعد الهزائم العثمانية أمام الروس في تلك الفترة، "مما جعل الكثير منهم أكثر ميلاً إلى ربط مصيرهم بجيوش الإمبراطورية الروسية مما كان عليه الحال في الفترات السابقة" (الدولة العثمانية والعالم المحيط بها، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2004، ص 139).

* نلاحظ هنا نقطة هامة، وهي أن المؤلفة تطابق بين علاقة الدولة العثمانية بالمجتمعات التي تتبعها، وعلاقة الإمبراطوريات الاستعمارية بالمجتمعات الأوروبية في المستعمرات، ولكنها لسبب واضح لم تقارن الوضع العثماني بالعلاقة بين الإمبراطوريات والسكان

مثل هذه المقارنات والروابط تسمح لنا بعولمة الدولة العثمانية، بالمعنى الحقيقي للكلمة: أي رؤيتها لا بصفتها كياناً مسلماً ضخماً يواجه غرباً ضخماً أيضاً، بل بصفتها واحدة من عدد من الإمبراطوريات في أوروبا وآسيا في العصر الحديث المبكر، والتي كان لها اختيارات مختلفة في الاستجابة للتحديات التي واجهتها في هذه الفترة المتفجرة، وإن وضع الدولة في هذا السياق الأوسع يضع الاستجابات العثمانية لهذه التحديات في موقعها الصحيح، ويجعلها تظهر أكثر عقلانية وبُعد نظر مما يمكن أن تبدو عليه لو قورنت حصرياً بالقرارات العسكرية والسياسية التي اتخذتها دول غرب أوروبا، كما أنه تساعد على الإطاحة بالسردية التقنية التي تصورها دولة مرهقة ومثقلة وغير قابلة للضبط ووضيعة بطبيعتها بحيث يمكن القول إن مصيرها هو "السقوط" أمام القوى الغربية المتقدمة، وعموماً فإن هذا التمرين يوضح حقيقة أن الدولة العثمانية لم تكن فريدة بين الإمبراطوريات في التاريخ الحديث المبكر سواء في بنيتها أو وظائفها أو استجاباتها للتحولات في القرنين السابع عشر والثامن عشر، بما فيها التوسع التجاري والعسكري الأوروبي، وفي هذا السياق فإن تجربة الولايات العربية العثمانية تتوقف عن كونها جزءاً من سردية دونية العثمانيين وانحدارهم.

5 - المقارنات الداخلية بين الولايات

إن المقارنات الواسعة مع الإمبراطوريات الأوراسية [في آسيا وأوروبا] تعني القليل إن لم يكن المتخصصون في الولايات العربية العثمانية يعرفون شيئاً

الأصليين، مع أن هذا هو مقام المقارنة الرئيس، ولكن المؤلفة وعت الاستبعاد الذي عاناه الهنود الحمر في أمريكا والإبادات التي تعرضوا لها بالإضافة إلى الاضطهاد المنتظم، ولهذا لم تجد ما يطابق الرعايا العثمانيين سوى الرعايا الأوروبيين في الأمريكتين، وهذه نقطة تسجل لصالح الدولة العثمانية التي لم تكن دولة استعمارية استيطانية كما أكدت المؤلفة، ولهذا كان وضع مجتمعاتها كوضع المستوطنين المندمجين ببلادهم الأصلية ويحصلون على امتيازاتها ولكن ليس كأوضاع مجتمعات السكان الأصليين المضطهدة التي ليس هناك نظير عثماني لها.

عما كان يحدث في الولايات غير العربية من الدولة في الفترة الحديثة المبكرة، حيث من المهم الإشارة إلى أن ولايات الأناضول والبلقان لم تكن ببساطة مجرد جارات للولايات العربية، بل كانت لها صلات مباشرة وقوية ونشيطة بالبلاد العربية على عدة مستويات*، وكما لاحظنا سابقاً، كان الجنود والمسئولون يدورون بين هذه الولايات، وقد تأثرت التركيبة السكانية في الولايات العربية تأثراً دائماً بالتدفق السكاني من الأناضول والبلقان كما يشهد على ذلك أحد الأمثلة وهو حمل سكان كثيرين في عدة دول عربية اسم عائلة "بشناق" (أي البوسني)، وإن شحنات من السلع مثل الخشب والفراء من هذه الولايات كانت شبه ثابتة، في الوقت الذي كانت فيه الولايات العربية تبادلها بالحبوب والجمال، والأنسجة والتوابل المعاد شحنها، والقهوة بلا شك، إن أعيان القرن الثامن عشر في الأناضول والبلقان لم يكونوا يشبهون نظراءهم في الولايات العربية بشكل مباشر فقط، بل كانوا في بعض الأحيان واعين ببعضهم البعض وأنشئوا روابط بينهم، وبينما كانت الثقافة الناطقة بالعربية تصور عادة بكونها منيعة أمام المؤثرات غير العربية من أجزاء الدولة العثمانية، فإن اللغة العربية ربما كانت هي اللغة المشتركة بين العلماء المحليين على امتداد الدولة، كما كان دور اللغة التركية بين الجنود والمسئولين، وعلى سبيل المثال لقد ألف علماء هنجاريا في القرن السابع عشر كراريس نصائح باللغة العربية، وإن دراسة هذا النوع من النشاط الذي يشمل الولايات هو أمنية ملحة في الدراسات العثمانية، لأنه يحمل في طياته الأمل الأكبر بتمكين المتخصصين في الولايات بتجاوز العقبات العنيدة التي تواصل وضع الدراسات العربية والأناضولية والبلقانية في حقول حصرية تستبعد بعضها البعض، وهذا ما لم يكن بأي حال من الأحوال هو واقع الدولة، بل هو تراث القومية في القرنين التاسع عشر والعشرين.

---

* وهذه هي ميزة الوحدة في ظل كيان واحد كبير، وهي أن يدور الجميع في فلك مصالح مشتركة بعيدة عن الاستسلام أمام طغيان القوى الكبرى المعادية.

❖ مسألة الكتابات التاريخية القومية

لقد حاول هذا الكتاب تقديم الفترة بين 1516 و 1800 بصفتها فترة تغيرت فيها الدولة العثمانية وتكيفت استجابة لمختلف الحوافز الداخلية والخارجية، من تقنيات عسكرية جديدة، إلى أزمة مالية عالمية، إلى حركات إصلاحية روحية، إلى تغيرات في مجتمعات الحلفاء والأعداء، ولقد عرضنا التحولات داخل المجتمعات في الولايات العربية بشكل متعمد داخل هذا السياق الأوسع، وبتبني هذه المقاربة فإنه يُقصد من هذه الدراسة أن تختلف عن الكتابات التاريخية القومية سواء عربية أو بلقانية، وإلى حد كبير تركية، والتي تصور فترة الحكم العثماني فترة ركود في أحسن الأحوال، وفترة انحدار لا يتوقف في أسوئها، وفي أثنائها كانت الدولة تقمع التوجهات التقدمية للشعوب "الأصلية" المعنية، هذا النوع من السرد القومي السافر الذي يصور العثمانيين بعبارات شديدة السلبية، مازال مستعملاً في التاريخ المتخصص في معظم الولايات المعنية والدول التي خلفتها، وإذا كان هناك أي اختلاف فهو أن هذا الميل أشد عناداً في البلقان وهنجاريا مما كان في البلاد العربية.

ومع ذلك فإن هذا [الكتاب] لا يدل على انتصار تأريخ جديد يدمج الولايات العربية كلية داخل سردية التاريخ العثماني، فالقومية أيديولوجية عنيدة ومنتشرة، ومازالت تمارس نفوذاً جامحاً على كتابة التاريخ العثماني، سواء الكتابات الخاصة بمركز الدولة أم التي تركز على ولايات معينة، وفي الواقع فإن نفس ثنائية المركز-الأطراف في الحقل العثماني تحمل الصبغة القومية حيث أن الدراسات "المركزية" هي عادة حكر على المؤرخين الأتراك، وعلماء أوروبا وأمريكا الشمالية الذين ليس لديهم إلمام بالتواريخ المحلية، في الوقت الذي يميل فيه العلماء من الدول الأخرى التي خلفت الدولة العثمانية للتركيز على تواريخ الولايات التي سبقت الأمم التي صاروا مواطنين فيها.

وحديثاً برزت مقاربة لتاريخ الولايات العربية يمكن أن نسميها "القومية الجديدة" وهي أكثر تركيباً من كتابات المدرسة القومية القديمة، وهذه المقاربة تحاول عولمة الولايات العربية العثمانية بتجنب سياق الدولة العثمانية الذي

كانت تعمل داخله، وهكذا فبدلاً من التأكيد على روابط مصر التجارية بالولايات العثمانية الأخرى وعاصمة الدولة مثلاً، فإن الدراسة التي تعمل وفق لك المقاربة تؤكد على التجارة بين مصر وغرب أوروبا، رغم حقيقة أن الغالبية العظمى من تجارة الدولة العثمانية كانت داخلية، وفوق ذلك فإن تقويم الحياة الثقافية والفكرية في الولايات العربية لا يشير إلى إسطنبول أو الولايات غير العربية في الدولة، هذا رغم أنه يمكن الحديث بسهولة عن التبادل الثقافي بين العلماء على امتداد الدولة، ومع ذلك فإنه من المفارقات أن الإطار الخاص بالدولة الوطنية الذي ينتج هذه الدراسات يؤدي دائماً إلى أن يغفل المؤرخ الذي يتبنى هذه المقاربة عمليات التبادل والتأثيرات المتبادلة بين الولايات العربية المختلفة.

وهناك سمة عامة تلازم هؤلاء المتخصصين وهي أن المراجع التاريخية الصادرة في عاصمة الدولة تلقي قليلاً من الضوء على تاريخ الولايات خارج أنشطة النخبة الحاكمة، التي كونها "تركية" فإن صلتها ضئيلة بحياة وتجارب الجماهير الواسعة من "الشعب" الذي يُفهم ضمنياً أنه من العرب، ولكن ذلك إساءة تصوير لمصادر الدولة، مثل الفرمانات السلطانية وسجلات الضرائب وقوائم الرواتب العسكرية، التي تتضمن في الواقع كميات مذهلة من التفاصيل عن النخب العليا والنخب الفرعية في ولايات مختلفة، لاسيما بسبب كونها نتجت عن حوار بين الموظفين الحكوميين في دائرة المحفوظات المركزية من جهة، والأمراء والإداريين المحليين من جهة أخرى، وإن تاريخاً اندماجياً بصدق يجب أن يأخذ كلاً من المصادر المركزية والمحلية في الحسبان، ويعترف بالحوار بينها والذي يمكن بواسطته بناء سردية التاريخ المحلي ومناقشتها.

إن مضمون التأريخ القومي الجديد هو أن السياق العثماني له صلة ضعيفة بالسكان في الولايات العربية سوى نخبة عسكرية وإدارية ضئيلة، وهكذا فإن المتخصصين القوميين الجدد يستخدمون المصادر المنتجة محلياً دون اهتمام بما كان يحدث في عاصمة الدولة أو أي أجزاء أخرى منها أثناء الفترة التي يدرسونها، وافتراضهم أن هذه المصادر تعكس حقائق محلية لا علاقة لها بالخارج أدى بهم إلى إغفال وإساءة قراءة مفاتيح رئيسة لروابط السكان المحليين

بعاصمة الدولة، مثل الإشارات إلى الموظفين الحكوميين الذين يُسمون بألقاب مختصرة فقط، وإن تكريس الكتابات التاريخية للطبقات الوسطى والدنيا أو الأقليات في ولاية ما، من الصعب أن يبرر إهمال التاريخ السياسي أو الاقتصادي أو المؤسسي العام في الدولة، لأن هذا التاريخ كان هو السياق المباشر الذي ظهرت فيه التطورات المحلية، وزيادة على ذلك فإن مثل هذه المواقف تنكر قوة السكان "الأصليين" الذين يزعم هؤلاء المؤلفون أنهم يمثلونهم حيث أنهم يعاملونهم كما لو كانوا كتلة سلبية متماثلة كانت منفصلة كلياً عن الشبكات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ربطت ولاية بأخرى، وجميع الولايات بمركز الدولة.

وكما حاول هذا الكتاب أن يوضح، كانت هذه الروابط شائعة في الولايات العثمانية العربية، متجاوزة باستمرار حدود الطبقة والمكانة والأقاليم القومية، وحتى لو كان أعضاء النخبة الإدارية والعسكرية المحلية لديهم تواصل أعمق بمسئولي الحكومة المركزية في إسطنبول، فإن عناصر اجتماعية أخرى في الولايات العربية كانت مندمجة في نظام الدولة بطرق مختلفة، وكان الجنود العاديون من أصول قومية وإقليمية متعددة يشاركون في ثقافات الكتائب الغنية ومتعددة الأوجه، والتي كانت في كثير من الحالات تتجاوز الحدود الجغرافية بل حتى الحدود بين قوات الدولة والقوات المحلية، وفي حالة الإنكشارية رغم أن "القابي قولاري" من إسطنبول اصطدموا باليرلية المحليين فإنه من المفارقات أن الطرفين تقاسما العادات والتقاليد والشارات والملابس الموحدة، وفي غضون ذلك شارك التجار والحرفيون في المدن والفلاحون جميعهم في شبكات أكبر تربطهم بالأسواق الإقليمية وما بين الولايات والأسواق الدولية، وفي نفس الوقت تفاعلوا وأحياناً اصطدموا بالمسئولين المحليين ومسئولي الدولة، وبالأنظمة الجديدة والتطورات الإدارية، وإن الطبقات العليا من العلماء المحليين كان لهم روابط وثيقة واستثنائية بنظائرهم في الولايات الأخرى وفي إسطنبول، حيث رعوا تبادلاً نشطاً للنصوص الدينية من مختلف الأنواع، ونتج عن ذلك في العادة درجة مذهلة من الحراك داخل الدولة، أما العلماء من الدرجات الدنيا فقد جالوا على امتداد الولايات العربية وأيضاً إلى الأناضول بحثاً عن العلم،

وفي نفس الوقت فإن الانتماء للطرق الصوفية حطم حواجز الأقاليم والقوميات بين العلماء و"العامة" على السواء.

إن التأريخ القومي الجديد يظهر أيضاً تأثيرات معينة للقومية العربية في ميله لمعاملة سكان مختلف الولايات العربية كما لو أنهم يشاركون هوية عامة معترفاً بها ضمنياً وضعتهم في مقابل الأقاليم العثمانية غير العربية بصورة ضمنية، ورغم أن هذا التمييز ربما بدأ معقولاً في الظاهر، فإنه يميل لتجاهل العوامل المعقدة التي تدخل في تكوين الهويات المحلية، فالدمشقيون وأهل شمال إفريقيا الذين يقطنون القاهرة مثلاً، وكان هناك الكثير منهم، لم يكونوا يعدون من "السكان الأصليين" رغم كونهم يتحدثون العربية وربما كانوا مندمجين جيداً في نسيج المدينة الاجتماعي لمدة أجيال، وفوق ذلك فإن الأناضوليين الذين يتحدثون بالتركية ويعيشون في نفس المدينة لم يكونوا يعدون بالضرورة حضوراً غريباً كلياً بحيث أنهم ربما لا يستطيعون التأثير في حياة المدينة، إن المشكلة الرئيسة في الدراسات التي تهتم "من الأسفل إلى الأعلى" والتي تركز على الطبقات الوسطى والدنيا ويثنى عليها كثيراً، أنها تفترض دائماً وجود تمايز جوهري بين نخبة تركية و"جماهير" عربية، وهو ما يتجاوز أنماطاً أكثر دقة وتعقيداً في تعريف الناس لهوياتهم الذاتية وفق السائد بين مختلف الشرائح الاجتماعية، ومن المؤسف أن كثيراً من العلماء الذين يقومون بهذه الدراسات، النفيسة لولا هذا النقص، يفتقرون إلى الاطلاع على البنى العثمانية الأساسية، وعلى التوازي في التطورات بين الولايات العربية وغير العربية، ويفتقرون حتى إلى المعرفة بالمؤسسات العثمانية، بل إن بعضهم يعادي البنى العثمانية الفوقية [كالقانون والسياسة]، ولهذا فإنهم يسيئون تمثيل مجتمع الولايات العربية كما لو أنه مكتف بذاته ومنيع لم يتأثر بقرون من الاندماج بالدولة العثمانية.

وعلى العكس من ذلك، حاولت هذه الدراسة التأكيد على الأثر الاستثنائي لاندماج البلاد العربية بواحدة من أكبر الدول وأطولها عمراً في التاريخ، والدليل على هذا الأثر مازال قائماً إلى اليوم في مؤسسات الحكومة والقوانين والمعمار واللغة والطعام في الدول الوطنية العربية الحديثة، وهذه المذكِرات، بالإضافة

إلى التأثيرات التي وصفت في الفصول السابقة، لا تترك شكاً بكون تاريخ البلاد العربية بين 1516 و 1800 كان تاريخاً عثمانياً.

❖ الصلة بالحاضر

كثيراً ما يشعر المؤرخون بالحاجة إلى تبرير تخصصهم بما يجعله قابلاً للتطبيق على مشاكل الحاضر، كما لو أن الحاضر هو كل ما يهم ولن يصبح تاريخاً في يوم ما، وبصفتي مؤرخة، أعتقد أن تاريخ الولايات العربية العثمانية قبل سنة 1800 له قيمة في حد ذاته ولا يحتاج لتبرير من ذلك النوع، ومع ذلك ففي نفس الوقت أنا أشعر بقوة أنه من المستحيل فهم المشاكل الحالية في المشرق العربي الإسلامي دون معرفة هذا التاريخ، ورغم أن الحدود السياسية الحالية في المنطقة هي من عمل الاستعماريين الأوروبيين أساساً، فإن كثيراً من الأراضي المتنازع عليها في الماضي القريب: من المناطق الكردية إلى الكويت إلى لواء الإسكندرونة، وهو شريط الأرض البارز من جنوب شرق الأناضول وتدعيه سوريا وتركيا معاً، كلها لها جذورها في الترتيبات الإدارية العثمانية، ومثل ذلك الانقسامات في الدول الوطنية الحالية مثل الانشقاقات التي ابتليت بها أقاليم العراق أو الاختلافات الأكثر حدة بين شمال وجنوب سوريا التي تعكس الحدود بين الولايات والحدود الداخلية فيها*، كما أن الماضي العثماني

---

* في الواقع يجب تذكير القارئ هنا بما قالته المؤلفة في نهاية الفقرة السابقة حتى لا يساء فهمها، لقد كانت آثار الحكم العثماني على البلاد العربية دليلاً على أن تاريخها كان تاريخاً عثمانياً، أما بعد ذلك فهي مجرد آثار، أي أن ما حدث بعد ذلك هو خارج الإطار العثماني وإن استغل سمات عثمانية من الماضي لصالح إقامة ترتيبات جديدة وخدمة مصالح مختلفة، والدليل على ذلك أن كل المشاكل التي تحدثت المؤلفة عنها هنا نشأت بعد العهد العثماني رغم أن الترتيبات التي أثارت النزاع فيما بعد كانت موجودة في زمن العثمانيين دون هذه النزاعات، سواء في الإسكندرونة أو الكويت أو العراق، وبهذا نعود إلى مسئولية القوى الاستعمارية التي حتى لو لم تكن سوى تحويل الحدود الإدارية إلى سياسية فهذا كاف لإشعال أوضاع كانت هامدة في السابق.

يمكنه أن يسلط الضوء على النزاع العربي الصهيوني قبل إقامة الدولة، فقد بدأت الهجرة اليهودية إلى فلسطين العثمانية في ظل السلطان عبد الحميد (حكم بين سنتي 1876-1909) الذي أثرت سياساته في المشروع الصهيوني قبل إقامة الدولة*، أما المجتمع الفلسطيني الذي واجهه المستوطنون فكان قد تشكل في حوالي أربعة قرون من الحكم العثماني، وإن قوانين الأراضي الإسرائيلية ما تزال في غالبيتها عثمانية**، وبهذا فإن أي تسوية سلمية تتضمن تبادل الأراضي

---

* بالفعل كان لسياسات السلطان عبد الحميد آثار عميقة في المشروع الصهيوني عندما رفض المصادقة على طلب هرتزل تأسيس وطن لليهود في فلسطين وعلى الهجرة غير المقيدة وعمل على كبح الهجرة الضئيلة نسبياً التي بدأت في زمنه، وكان ذلك كافياً لعرقلة المشروع ولعد العثمانيين هم العقبة الأخيرة في وجه قيامه بانتظار قيام بريطانيا بالدور الحاسم الذي أسس هذا الكيان ونقل السيادة إليه وهو ما كان ليحدث لو استمر العهد العثماني، حتى على ضعفه وتراجعه، ومن هنا نذكر أيضاً بأن أي بذرة اول الصهاينة بذرها في زمن العثمانيين ما كانت لتنمو لو بقيت السيادة العثمانية، ومرة أخرى نعود لمسئولية السادة الاستعماريين في تغيير مفعول الأوضاع التي سادت زمن العثمانيين.

** نعود هنا إلى النقطة التي سبق ذكرها، وهي أن مفعول الإجراءات العثمانية في زمن الدولة العثمانية يختلف عن مفعول الإجراءات نفسها عندما سقطت الدولة ونشأت على أنقاضها دول أخرى، ففي الدولة العثمانية كانت الأراضي "الميري" التابعة للدولة هي معظم الأراضي، هذا كان أمراً طبيعياً وغير مضر بسكان الدولة على اختلاف انتماءاتهم، ولكن عندما تتبنى الدولة الصهيونية هذا الإجراء وتطبقه على نفسها بصفتها الدولة الحاكمة، فإنه يكون ضاراً وسالباً لحقوق الفلسطينيين أصحاب البلاد كون الكيان الصهيوني دولة تمثل اليهود وحدهم وتعمل على التخلص من الكتلة الفلسطينية الأصلية ونزع املاكها، وكذلك القول فيمن يحتجون بسماح الدول العثمانية لليهود بإقامة صلواتهم في زاوية من الحائط الغربي للمسجد الأقصى ويستدلون بذلك على "تفريط" العثمانيين الذي سمح الآن للصهاينة بهذه الحجة على المفاوض العربي، من أن الحجة مردودة وظاهرة البطلان لأن السماح العثماني كان في ظروف مختلفة جذرياً عن الاحتلال الصهيوني، كان اليهود أقلية تنعم عليهم الدولة بالتسامح، وإذا كان هناك من يحتج بعمل العثمانيين فعليه أن يعيد نفس الظرف الذي سمح فيه العثمانيون بالصلاة في زاوية الحائط، أي دولة إسلامية كبرى وشعب فلسطيني في وطنه وأقلية يهودية هامشية، لا أن ينتقي ما يشاء ليبرر عدوانه أو افتراءه، وإذا كان العثمانيون قد أجازوا لليهود بزاوية في الحائط فهل أجازوا لهم طرد الشعب الفلسطيني ونزع سيادته عن بلده وسفك دمائه ونهب أملاكه؟ وهل أجازوا لليهود الاستيلاء على

عليها الإحاطة بحيازة الأراضي العثمانية، ولهذا السبب فأثناء مفاوضات السلام متعددة الأطراف التي تلت مؤتمر مدريد للسلام سنة 1991، كان الوفد الأردني يضم المؤرخ الأردني المعروف بتخصصه العثماني الأستاذ محمد عدنان البخيت، وفي نفس الوقت فإن الحرب العراقية-الإيرانية بين 1980-1988 والفوضى الحالية في العراق تعكسان إلى حد ما مكانة المنطقة تاريخياً بصفتها حد الصراع بين الدولتين العثمانية والصفوية*، وفوق ذلك فإن إيران وتركيا حلتا محل الدولتين بصفتهما القوتين الجيوسياسيتين الرئيستين، رغم ما يبدو في هذه الحقيقة مما يزعج الاعتراف به بعض الدبلوماسيين.

باختصار إن تاريخ الولايات العربية العثمانية قبل سنة 1800، لم يكن مجرد تمهيد غريب لواقع اليوم الشجاع والدموي دوماً، فعلى العكس من ذلك إنه جزء لا يتجزأ من مجموع تاريخي أكبر مازال مستمراً، وإن آثار الماضي العثماني واضحة في كل مكان من المشرق اليوم، وهكذا فإن فهم هذا الماضي والاعتراف بسمته العثمانية جزء أساسي من فهم الحقائق الحالية في المنطقة جيداً.

المقدسات وتهويدها؟ نحن موافقون على أن يكون الظرف كما كان زمن العثمانيين تماماً، وسنسمح لهم حينئذ بما سمح به العثمانيون لا أن ينتقوا ما شاء لهم في ظل هيمنتهم وشروطهم، وبهذا يتبين أن الإجراء العثماني عندما يوضع في ظرف مختلف عن زمنه فإنه ينتج تبعات مناقضة لما رغب فيه العثمانيون أنفسهم ولا يجوز محاسبتهم عليه.

* من المهم الالتفات إلى أن المؤلفة وضعت المسئولية "إلى حد ما" على تاريخ الصراع في المنطقة، وإلا فإننا لا يمكن أن نزعم أن الماضي هو الذي يسير الحاضر من القبر، فعندما نرى أن للدولة الروسية الحالية خططاً مشابهة لخطط الاتحاد السوفييتي، هل نقول إنها آثار الشيوعية في الحاضر؟ وماذا لو اكتشفنا أنها خطط كانت في عهد القيصرية؟ فهل هي التي سيرت السوفييت من بعدها؟ أي أنه لا بد من التركيز على مسئولية الحاضر بما فيه الاحتلال الأمريكي الذي صنع الفوضى العارمة في العراق بصورة غير مسبوقة تاريخياً.

خاتمة المترجم: للقصة بقية
البلاد العربية في ظل الدولة العثمانية

بعد سنة 1800: نموذج القدس

من حيث انتهت المؤلفة سنة 1800 إلى يومنا هذا هناك مسافة زمنية طويلة، يمكننا أن نركز العدسة فيها على بقعة عزيزة بل مقدسة لنتحقق من صدق المقولات الرئيسة في هذا الكتاب، مثل النقاط التالية: أن بلادنا في ظل الحكم العثماني لم تكن مساحة راكدة بانتظار المنقذين، وأنها لم تكن كذلك جزءاً من كيان يتراجع باستمرار، بل ظل يقاوم عوامل الهدم والزمن ويحقق تقدماً ملحوظاً بقرارات عقلانية استجابة للتحديات التي واجهها وأن قراراته ليست محصورة في ساحات السياسة والحرب، وأن الحال الذي تم إنجازه في ظل الدولة العثمانية كان مفتوحاً على أكثر من احتمال، لاسيما في ظل سياسة التعايش التي نجحت الدولة في تطبيقها، وكانت البلاد العربية جزءاً من السياق العثماني العام، ولم يكن الشعب بمختلف انتماءاته منفصلاً عن هذا السياق، ولم يكن من الحتمي أن تنفجر الأوضاع كما حدثت فعلاً بعد زوال الدولة العثمانية، وسنرى أن عوامل خارجية تدخلت لجعل الأزمات تتفاقم إلى حد الانفجار، ولهذا ليس من الغريب أن يرى البعض في التاريخ العثماني حلولاً يمكن اللجوء إليها لإعادة السلام الذي ساد في القدس في ظل التنوع والتعايش، وإن كان أولئك الطيبون يغفلون النقطة الحاسمة في الفرق بين الأمس واليوم وهو أن الأمس كان في ظل حضارة آمنت وطبقت التنوع والتعايش، وقد وقف إلى جانب هذا النموذج اليهودي العاقل الذي كان يطمح أن يكون نائباً يهودياً في البرلمان العثماني

وليس "أحد رعايا طغمة استبدادية يهودية"*، ولكن للأسف فإن هذه الطغمة هي التي انتصرت بدعم الاستعمار الغربي، وصار اليوم يعيش في ظل من لا يؤمنون إلا بأنفسهم دون شركاء، ويمكننا أن نقيس ما جرى من اضطرابات في القدس منذ انتصار المشروع الغربي بالفوضى والتخلف والتبعية والاستبداد والنهب والجريمة التي أحدثها نفس المشروع في بقية بلادنا بعدما قطع طريق تطورها الحضاري.

مستند الأفكار السابقة هو كتاب ظهر حديثاً باللغة العربية تحت عنوان "القدس 1990: زمن التعايش والتحولات" للمؤرخ الفرنسي فانسان لومير Vincent Lemire، نشرته دار الفارابي في بيروت (2015) وعنوانه الأصلي هو "القدس 1900: زمن الاحتمالات" ولكن المترجم العربي الأستاذ غازي برو خصصه بدرس دال، وسأنقل العبارات بنصوصها حتى تصل أفكار الكاتب كما ذكرها.

كان يُنظر إلى القدس "في نهاية الفترة العثمانية على أنها مدينة غارقة في سباتها متقوقعة ضمن تقاليدها البالية، ويظهر الغربيون فيها أنهم عوامل الحداثة الوحيدون" ص 26.

"لقد ساهم الاستشراق الغربي والصهيونية والقومية العربية بصورة مفارقة لدفن تاريخ فلسطين والقدس العثمانية تحت "أسطورة سوداء" بات ملحاً اليوم أن يعاد النظر فيها" ص 141.

"لقد أصبح متاحاً اليوم وضع القدس مجدداً ضمن الأفق العثماني الذي هو أفقها بالذات بين العامين 1517 و1917، وبالخصوص في نهاية القرن التاسع عشر عندما شهدت الإدارة السلطانية تحديثاً سريع الخطى، سوف تتيح هذه القطيعة في التأريخ إضاءات قيمة على الموروث العثماني الذي عانى الإهمال إلى حد كبير، مع أنه وازنٌ في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط،

---

* فانسان لومير، القدس 1900: زمن التعايش والتحولات، دار الفارابي، بيروت، 2015، ترجمة: غازي برو، ص 265.

وسوف تكون على جانب خاص من الضرورة في حالة القدس: السياق العثماني وحده كفيل بالمساعدة في فهم كيف أن مختلف ملل وطوائف المدينة المقدسة استطاعت أن تتعايش فيها بانسجام نسبي حتى الحرب الكبرى الأولى" ص 144.

"تم عام 1900، بمناسبة اليوبيل الذهبي للسلطان العثماني عبد الحميد الثاني، افتتاح العديد من المباني العامة وسط مجتمع حضري بات ظهوره في المشهد أكثر وضوحاً بعد الآن، وفي السنة التالية، في العام 1901، بمناسبة تجديد شبكة المياه، أقيم العديد من الاحتفالات اشترك فيها جميع سكان المدينة على اختلاف انتماءاتهم المذهبية، وفي عام 1907، سمح تشييد ساعة ضخمة بأربعة أوجه، بعد الآن، بإعلان توقيت دنيوي خارج إيقاعات صلاة كل من الطوائف المحلية" ص 15-16.

"يظهر.. الاستعراض السريع لشخصيات متصرفي القدس العثمانيين في هذه النهاية من القرن التاسع عشر أن الصورة التقليدية التي شاعت في أوروبا هي مشوهة بنحو جلي، ومستوحاة من الوثائق المتاحة أقل مما هي مستوحاة من المخيال الازدرائي "للباشا الأمي والمتعطش للدماء"....يبدو الانطباع من القدس معكوساً: معظمهم متعددو اللغات، حملة شهادات ومثقفون، عادة يحتفظون بمراكزهم لسنوات عدة، ويسعون إلى تحسين أداء الإدارة المحلية التي يتولون مسئوليتها عن طريق تطبيق الإصلاحات الحكومية بأفضل شكل ممكن، وفي الواقع، إنهم موظفون غيورون على الدولة العثمانية، لا أكثر ولا أقل" ص 157-159.

(ويقيس المؤلف أهمية دور المتصرفين واستقبال السكان لهم في تقاطع تاريخ القدس مع تاريخ السلطنة بمناسبة العيد الفضي لتولي السلطان عبد الحميد الثاني، ويغتنم السلطان الفرصة لإطلاق عدد من المشاريع المتعلقة بالمصلحة العامة، وبعيداً عن كونه احتفالاً رسمياً، فقد عبر دور الناس بمشاركة مجمل السكان في الاحتفالات الجماعية، لاسيما في القدس، واستدل المؤلف على ذلك بإنشاء السبيل التذكاري الذي جاء بمبادرة من السكان أنفسهم، فالسكان

ليسوا معزولين عن الأفق العثماني، ويشاركون عن طيب خاطر بالاحتفال السلطاني: "إن هذا السبيل التذكاري يجسد ولاء الشعب للسلطان والصلة الفريدة التي تربط عاصمة الدولة بالمدينة المقدسة" ص 160-163).

"لم يكن سنجق القدس تلك "الولاية النائية"، إنه في الواقع إحدى ولايات السلطنة التي شهدت الحداثة الأبكر والأكثر كثافة" ص 169.

"العثمانية لم تكن مجرد إيديولوجية السلطنة موضوعة في الواجهة، ولكنها حملت شكلاً من أشكال "الحضرية" يشاطرها جميع سكان القدس...[وكان تعيين القاضي لضبط النزاعات] لمصلحة جميع سكان المدينة على اختلاف طوائفهم ومللهم، [وهو] تاريخ منسي ومدفون في ثنايا ذاكرة النزاعات التي نشبت لاحقاً" ص 176.

"في أوائل القرن العشرين، كان السلام العثماني بعيداً عن صيغة جوفاء، وتجسد عملياً في المدينة المقدسة" ص 180.

"بالإمكان أن يقال في فلسطين العثمانية كل شيء في نهاية القرن التاسع عشر سوى "أنها ولاية نائية، لا قانون فيها ولا إدارة" [ما زعم المؤرخ "الإسرائيلي" توم سيغف]" ص 184.

"بلدية القدس هي واحدة من البلديات الأولى التي شهدت النور على مستوى السلطنة، إن لم تكن الأولى، بعد التجربة المميزة لبلدية غلاطة التي تأسست في إسطنبول عام 1856" ص 186.

"إن كون أول رؤساء بلدية القدس كان منتمياً إلى طائفة "الروم الأرثوذكس"، وترجماناً، ويتقن عدة لغات، يشهد من حيث التعريف، على تميز تلك المؤسسة البلدية المنوط بها تجسيد المجتمع الحضري بمجمله على اختلاف انتماءاتهم الدينية أو العرقية" ص 191.

"حددت المادة 19 من قانون عام 1877 صراحة أن على عضو المجلس البلدي "ألا يكون مستخدماً لدى دولة أجنبية وبالتالي متمتعاً بصفة الحماية، أو يسعى للحصول على جنسية أجنبية"...المسألة التي يخشى منها هي خطر وقوع المؤسسة البلدية تحت نفوذ القنصليات الغربية" ص 197.

"دعونا ننظر جيداً إلى هذه الصور الفوتوغرافية [لافتتاح قناطر الري سنة 1901] ونمعن النظر فيها حتى ينكشف أمام أعيننا واقع منسي، مدفون تحت أنقاض المواجهات اللاحقة: كان ثمة مجتمع حضري موجوداً في القدس في أوائل القرن العشرين" ص 200.

"ليست الهوية الحضرية كلمة جوفاء: إنها نتيجة لمسار واستثمار وتخطيط" ص 291.

"على غرار زوال أفق السلطنة في أعقاب الحرب الكبرى الأولى، ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن هذا الأفق البلدي المشترك قد انهار وتفتت في عام 1934، تحت ضغط المشاريع القومية المتنافسة، مما أدى إلى انقسام المؤسسة البلدية، ولم تقم لها قيامة قط منذ ذلك الحين، حيث كانت المدينة قد خضعت لعملية انشطار مادي إلى كيانين منفصلين بعد عام 1948، ثم إلى إعادة توحيد أحادية الجانب أعلنتها السلطات البلدية الإسرائيلية بعد عام 1967، وقد تم ذلك في سياق عملية احتلال عسكري" ص 185.

"لئن أصاب النسيان هذا التاريخ البلدي اليوم، فذلك بسبب كونه كما بدا لنا بناء على الوقائع، لا أفق له، نظراً لتوقفه جراء الحرب الكبرى الأولى، والاحتلال البريطاني، وتصاعد المشاريع القومية المتباينة في فلسطين" ص 220.

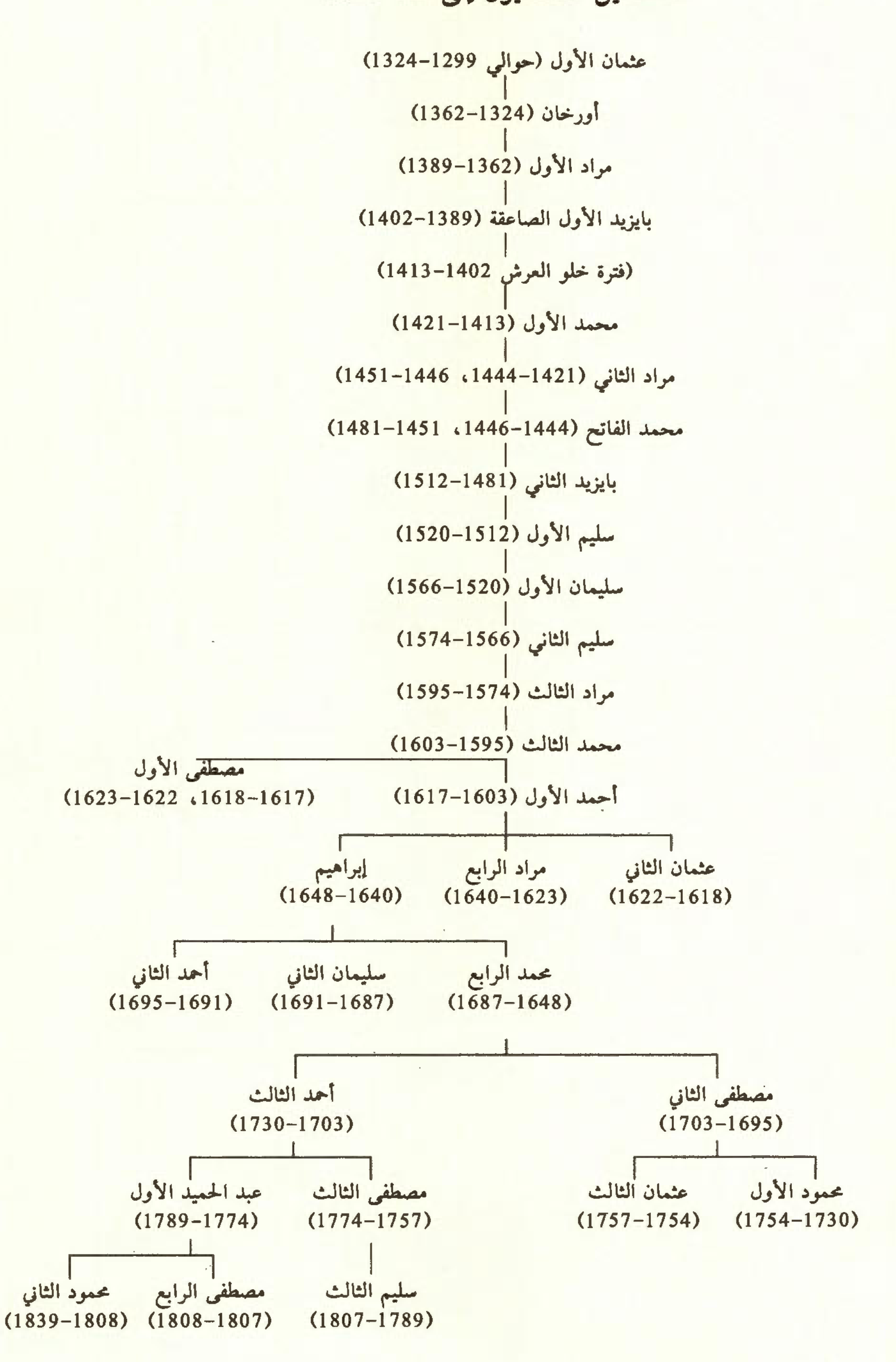
"لا بد، في الحقيقة، من الإجابة عن ذاك السؤال الملتهب...: لماذا هذا الفشل؟ لماذا واجه هذا التوازن الهش بين مختلف الطوائف انهياراً سريعاً في زمن الانتداب البريطاني؟ يرد الجواب جزئياً في السؤال نفسه ويحيل إلى المسئولية التاريخية لسلطات الانتداب نفسها، لقد أكدت المؤرخة كاثرين نيكو (Catherine Nicault) أخيراً على مسئولية السياسة البريطانية هذه، التي أدت، حسب رأيها، إلى "تعطيل جميع الأنظمة الخفية للتوازنات السابقة، وألحقت الضرر بلا عودة بالتماسك الحضري"، إذاً كان واحد من التحديات في هذه الدراسة هو إعادة تقييم الدور التنظيمي للسلطات العثمانية في القدس، قبل العام 1917، في حين يتمثل التحدي الآخر في تسليط الضوء على مسئولية المجتمع

الدولي وسلطات الانتداب في التدهور السريع للوضع في فلسطين والقدس ابتداء من عشرينيات القرن الماضي" ص 18-19.

"إن تدهور الوضع في القدس ابتداء من عشرينيات القرن الماضي، يرجع أقل إلى العوامل الداخلية منها إلى أسباب جيوسياسية خارجية، ويكون مخادعاً جراء ذلك البحث عن السبب الأول للاضطرابات اللاحقة في الهيكلة الداخلية للمجتمع الحضري في ثمانينيات القرن التاسع عشر، أو بدايات القرن العشرين" ص 20، وهو تقويم منصف علينا التدبر به عندما نحاسب الماضي على أزمات الحاضر.

ملاحق

السلاطين العثمانيون إلى سنة 1839



تسلسل الأحداث السياسية

إسطنبول	الأناضول	حلب	دمشق	العراق	مصر	اليمن
1453: الفتح العثماني						
						1509–1538: المنطقة الساحلية تحت سيطرة الضباط البحريين العثمانيين
	1514: العثمانيون يهزمون الصفويين في جالديران					
	1515: العثمانيون يخضعون إمارة ذو القادر أوغلو			1515: العثمانيون يفتحون الموصل		1515: حكم مملوكي إسمي على طول الساحل
		1516: الفتح العثماني	1516: الفتح العثماني			
					1517: الفتح العثماني	
			1522: تمرد جان بردي الغزالي			
					1523: تمرد جانم وإينال	
					1523–1524: تمرد أحمد باشا	
					1525: إبراهيم باشا يصدر قانون نامه	
				1534: العثمانيون يفتحون بغداد والبصرة		
						1538: سليمان باشا يجعل اليمن ولاية عثمانية

إسطنبول	الأناضول	حلب	دمشق	العراق	مصر	اليمن
						1567–1568: تمرد الإمام المطهر
			حوالي 1568: نهاية نفوذ آل الحنش في وادي البقاع والمناطق المجاورة			
			حوالي 1568–1594: آل الفريخ في وادي البقاع			
	حوالي 1596–1607: تمردات الجلاليين		حوالي 1598–1634: فخر الدين المعني الثاني يهيمن على لبنان	حوالي 1596–1668: أفراسياب يحكمون البصرة		
		1602: الوالي وحسين باشا جانبولاد يطردان إنكشارية دمشق				
		1605: اغتيال إبراهيم باشا على أيدي قوات الفرسان			1605–1607: تمرد علي باشا جانبولاد	
					1609: قمع تمرد الفرسان على يد قول قيران محمد باشا	
				1621: بكر صوباشي يهزم يوسف باشا للسيطرة على بغداد		
1622: مقتل السلطان عثمان الثاني						
	1623: تمرد أباظة محمد باشا			1623: الصفويون يحتلون بغداد		

إسطنبول	الأناضول	حلب	دمشق	العراق	مصر	اليمن
						1630: الأئمة القاسميون يطردون العثمانيين
1635–1683: أنصار قاضي زاده يصبحون متنفذين						
				1638: العثمانيون يستعيدون بغداد		
					1640: ظهور الحزبين الفقاري والقاسمي	
1656–1676: كوبرولو محمد باشا وفاضل أحمد باشا يصبحان صدرين أعظمين						
	1658: تمرد أباظة حسن باشا					
		1659: هزيمة تمرد أباظة حسن باشا			1659: تمرد محمد بك الفقاري حاكم جرجا	
1665–1667: حادثة سباتاي زفي						
						1679: الإمام الزيدي يطرد اليهود
				1694: المنتفق يستولون على البصرة		
			حوالي 1700: قبيلة عنزة تدخل وادي الفرات	حوالي 1700: قبيلة عنزة تدخل وادي الفرات		
				1704–1831: الولاة الجورجيون في بغداد والبصرة		

إسطنبول	الأناضول	حلب	دمشق	العراق	مصر	اليمن
					1711: حرب أهلية بين الحزب الفقاري والإنكشارية في جهة والحزب القاسمي والعزبان في جهة أخرى	
			حوالي 1725-1808: ولاة آل العظم يحكمون دمشق			
				1726-1834: ولاة من آل الجليلي يحكمون الموصل		
					1730: الحزب الفقاري يهزم الحزب القاسمي	
					1730-1769: قبيلة الهوارة تسيطر على الصعيد	
				1733: نادر شاه يحاصر بغداد		
				1736: نادر شاه يحاصر الموصل		
			1740: طرد فئة "قابي قولاري" من دمشق			
			1746: إعدام فتحي الدفتردار			
			1746-1775: ظاهر العمر يحكم شمال فلسطين			
		1747-1808: الإنكشارية اليرلية في مواجهة الأشراف بقيادة بيت طه زاده				
					1748-1798: بيت قازدغلي يسيطر على مصر	

إسطنبول	الأناضول	حلب	دمشق	العراق	مصر	اليمن
			1757: رئاسة حسين ابن المكي لقافلة الحج تنتهي بكارثة			
					1770: تمرد علي بك الكبير	
			1775-1804: أحمد باشا الجزار يحكم شمال فلسطين وجنوب لبنان			
1789-1807: عهد السلطان سليم الثالث و"النظام الجديد"						
					1798: غزو نابليون بونابرت	
			1799: الجزار يهزم الفرنسيين			
				حوالي 1800: قبيلة شمر تسيطر على شمال العراق		
					1811: مجزرة المماليك على يد محمد علي باشا	
		1813: جلال الدين باشا يقضي على الإنكشارية اليرلية				

المصطلحات

آغا: لقب يحمله كل من (1) الضابط الأعلى في كتيبة عسكرية (2) خصي في قصر عثماني.

آق قويونلو: تركمان "الخروف الأبيض" الذين حكموا شرق الأناضول وشمال العراق وشمال غرب إيران وأجزاء من القوقاز منذ أواخر القرن الرابع عشر إلى سنة 1502، وقد هُزموا هزيمة حاسمة على أيدي العثمانيين في أواخر القرن الخامس عشر وعلى أيدي الصفويين في بدايات القرن السادس عشر.

آقجة: العملة العثمانية الفضية.

أبخازيا: منطقة في شمال غرب جبال القوقاز على الساحل الشمالي الشرقي للبحر الأسود، وهي اليوم القسم الشمالي الغربي من جمهورية جورجيا، وفي القرن السابع عشر صارت مصدراً هاماً للمماليك التابعين للقصر السلطاني العثماني وقصور وجهاء الولايات المختلفة.

إجازة: شهادة يصدرها مدرس أو موجه خاص في مدرسة يشهد فيها بتمكن تلميذه من نص خاص، سواء في التفسير أو العقيدة أو الفقه، ويسمح له بتدريسه.

اجتهاد: طريقة للوصول إلى حكم شرعي بواسطة تفكير عقلاني مستقل، وذلك في مقابل الاعتماد على ظاهر القرآن [الكريم] أو الحديث النبوي [الشريف]، وهو متقدم على القياس، وحسب الظاهر فإن الفقهاء من أهل السنة توقفوا عن العمل بالاجتهاد في القرن التاسع، رغم أن بعض الإصلاحيين في

القرنين الثامن عشر والتاسع عشر اقترحوا إحياءه، أما علماء الشيعة فلم يتركوا الاجتهاد قط.

الإسماعيلية: طائفة من الشيعة، يطلق عليها أحياناً السبعية، يعتقدون أن ابن الإمام الشيعي السابع دخل في غيبة نحو نهاية القرن السابع، رغم ظهور تعديلات مختلفة على هذا الاعتقاد بداية من القرن التاسع، كانت الإسماعيلية هي اعتقاد الخلافة الفاطمية.

الأشراف (مفردها شريف): مجموعة بشرية متحدرة أو يفترض تحدرها من النبي محمد [صلى الله عليه وآله وسلم]، كانوا قوة سياسية وعسكرية رئيسة في حلب وعينتاب ومرعش في القرن الثامن عشر.

الإصلاحيون: في عهد [السلطان] سليم الثالث (حكم بين 1789-1807)، هم فئة من الإداريين العثمانيين في العاصمة والولايات، دعموا إصلاحات سليم ومالوا للدعم الفرنسي.

الأعيان: مصطلح يجمع النخب السياسية المقيمة في الولايات العربية العثمانية، وهو يشمل الطاقم الإداري-العسكري، ووفق بعض التعريفات يضم أيضاً العلماء والتجار الأثرياء.

أفندي: لقب عثماني يحمله البيروقراطيون الحكوميون والعلماء، واليوم هو معادل للقب "سيد" أو "سيدة".

الأقباط: السكان المسيحيون الأصليون في مصر، يؤمنون بأن للمسيح طبيعة واحدة غير قابلة للانقسام، بشرية وإلهية في نفس الوقت، وفي أثناء العهد العثماني كانوا متنفذين في إدارة مصر المالية.

إلتزام: نظام لتفويض جمع الموارد المالية، يكون فيه الملتزم عادة مسئولاً حكومياً ثرياً أو وجيهاً، يشتري، في مزاد، حقوق جمع الموارد المالية لمقاطعة معينة أو خدمة مدنية، وأي موارد يجمعها الملتزم زيادة على ثمن الشراء تصبح ربحاً له، وأصبح الالتزام شائعاً في الدولة العثمانية في القرن السابع عشر، وكان عاملاً رئيساً في بروز الأعيان في الولايات.

إمام: 1-الموظف الذي يقود الصلوات وأحياناً يلقي خطبة الجمعة في المسجد، 2-سليل للنبي محمد [صلى الله عليه وآله وسلم] تعترف به إحدى الفرق الشيعية خليفة، 3-خليفة يعترف به الخوارج.

الإمامية: الشيعة الاثنا عشريون، وهم طائفة تعتقد أن ابن الإمام الحادي عشر دخل في غيبة سنة 873 وسيعود في نهاية الزمان، كانت هذه هي عقيدة الإمبراطورية الصفوية في إيران.

الأمويون: سلالة عربية تحدرت من عشيرة ثرية في مكة، وتولت الخلافة السنية بين 661-750، وقد قدحها الشيعة بسبب اغتصابها الخلافة من ذرية علي بن أبي طالب [عليه السلام]، وأمرهم بقتل الحسين بن علي [عليه السلام].

أمير: 1-لقب عام للزعماء من غير الأسرة العثمانية، مثل الأكراد أو البدو، الذين لهم سلطات مستقلة أو شبه مستقلة على مقاطعاتهم، 2-لقب عام للقواد المحليين أو الإقليميين، مثل حكام المناطق شبه المستقلة أو قواد الكتائب، 3-أحد المماليك ذوي الرتب العالية من الإداريين والعسكريين في السلطنة المملوكية.

أمين: موظف يعين من إسطنبول لجمع الضرائب في مصر في أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر.

الإنكشارية: نخبة مشاة عثمانيون، ربما تم تأسيس فيلقهم في أواخر القرن الرابع عشر، كانوا يُجنَدون إلى القرن السابع عشر بواسطة نظام الدوشرمة غالباً، وكان إنكشارية الدولة مقرهم إسطنبول، يضاف إليهم كتائب محلية للحاميات تعرف بمستحفظان.

أهل السنة: أتباع الطائفة الأكبر في الإسلام، ويعتقدون أن الخليفة يجب أن يُختار بالإجماع، وفقاً لما يُعتقد أنه جزء من السنة، أو سلوك النبي محمد [صلى الله عليه وآله وسلم].

أوقاف الحرمين: تأسست الأوقاف السلطانية على أيدي عدة سلاطين ونساء من الحريم السلطاني لتزويد فقراء وحجاج مكة [المكرمة] والمدينة

[المنورة] بالحبوب والخدمات، وكانت الموارد المالية تدعم الأوقاف من أراض وأملاك على امتداد الإمبراطورية العثمانية، ولكن أهمها قرى في مصر، وكان كبير خصيان الحريم هو الذي يشرف على هذه الأوقاف.

أولاد العرب: مصطلح واسع ومرن ينطبق على السكان المحليين في الولايات العربية في مقابل الروم وهم أهل الأناضول والبلقان، ويضم المصطلح كذلك أطفال البدو الرحل، وأيضاً الأفارقة جنوب الصحراء.

باشا: لقب أصله فارسي يمنح للوزراء أو الولاة العثمانيين.

بدستان: أنظر مادة "خان".

البدو: رجال عرب قبليون يكونون عادة من المترحلين أو شبه المترحلين، يقطنون المناطق الريفية في معظم الولايات العربية.

براءة: شهادة حكومية رسمية تصدر لتأكيد وضع حاملها بصفته، مثلاً، حاصلاً على منحة خاصة أو حقوق في موارد معينة، وفي القرن الثامن عشر تلقى تجار معينون، من المسيحيين واليهود، براءات تؤكد حمايتهم قانونياً من جهة الحكومة البريطانية أو الفرنسية أو حكومة إحدى دول المدن الإيطالية، وبهذا كانوا خاضعين فقط لقوانين هذه الدول، وكان يطلق على أحدهم "براءتلي" أي حامل البراءة.

بك: لقب تركي قديم، يعني السيد، وهو اختصار لرتبة عثمانية هي سنجق بك، أو حاكم منطقة تُعرف بالقضاء، وفي مصر كان اللقب ينطبق على أصحاب مناصب إدارية في الولاية مثل الدفتردار وقائد الحج.

بيت الحريم: منزل منفصل لنساء عائلة الوجيه، وعادة ما تديره زوجة الوجيه.

بيت الوزير والباشا: بيت يتكون من شبكة روابط بين الراعي والتابع، يؤسسه وزير في الحكومة العثمانية المركزية أو وال محلي، وقد قامت هذه البيوتات بدور محوري في ثورات الولاة الجلاليين في القرن السابع عشر.

بيلربي: تعني حرفياً بك البكوات، وهو الوالي أي حاكم الولاية العثمانية.

تجار (مفردها تاجر): هم تجار المسافات البعيدة الذين يشحنون السلع براً وبحراً.

تركمان: قبليون أتراك رحل وشبه رحل، هاجروا من آسيا الوسطى لأماكن مختلفة من إيران وشرق الأناضول وشمال العراق وشمال سوريا ولبنان في أعقاب غزوات المغول في القرن الثالث عشر، القره قويونلو والآق قويونلو والصفويون هم سلالات تركمانية الأصل، وزيادة على ذلك يبدو أن العثمانيين جعلوا تركماناً يستقرون في شمال سوريا والعراق في القرن السادس عشر.

تنظيمات: تعني حرفياً "إعادة التنظيم"، وهي برامج إصلاحات سياسية تغريبية، ومنها إلغاء الجزية، وإصلاح حيازة الأراضي، والتوجه نحو الحكومة الاستشارية، وقد شرعتها السلطة العثمانية بين 1839-1876.

تيمار: منحة من حقوق جمع موارد الأرض تخصص لقائد عسكري بدلاً من الراتب، وكان يتوقع من حائزي التيمارات استعمال الموارد لتجهيز عدد معين من الفرسان لجيش السلطان، وتم تطبيق نظام التيمار في البلاد العربية في سوريا وشمال العراق.

ثورات الجلاليين: مصطلح يدل على اضطراب واسع في ريف الأناضول، وإلى حد ما في الولايات العربية، في أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر، وقد أشعل هذه الثورات التضخم الهائل والعدد الضخم من الفلاحين المستأجرين المسلحين.

جزية: ضريبة الرأس المفروضة على الموحدين غير المسلمين الذين يعيشون في ظل الحكم الإسلامي.

جفتخانه: نظام زراعي ساد في الدولة العثمانية وبموجبه كان الفلاحون الأحرار يزرعون الجفتلك.

جفتلك: قطعة من الأرض يزرعها فلاحون أحرار مساوية للمساحة التي يمكن أن يحرثها زوج (جفت) من الثيران.

جلبي: لقب عثماني يعادل تقريباً كلمة محترم، استخدمت لرجال البلاط وبعض العلماء وبعض شيوخ الصوفية، وبحلول القرن الثامن عشر حل محلها لقب أفندي، وفي مصر العثمانية كان صرافو الوالي اليهود يحملون لقب جلبي.

الجنيزا في القاهرة: مجموعة من الوثائق من كل الأصناف صدرت عن الجماعة اليهودية في القاهرة بين القرنين التاسع والتاسع عشر، ولأن كثيراً منها يحمل اسم الله لم يتم تدميرها بل خُزنت في غرفة في معبد ابن عزرا بالفسطاط، وهي اليوم منطقة جنوب القاهرة.

جهاز: يقصد به جهاز العروس، وهو مقتنيات البيت، ويتكون أساساً في العادة من الأنسجة التي تشتريها العروس لزواجها.

حارة: حي، سكني عادة، في مدينة شرق أوسطية، وهو يعادل محلة تقريباً.

الحبش: ولاية أثيوبيا العثمانية، وتتضمن المنطقة الساحلية من أثيوبيا الحالية [الأصح أنها اليوم أرتريا] وكثيراً من السودان الحالي، وقد فتحها أزدمر باشا في أوائل خمسينيات القرن السادس عشر.

الحج: رحلة سنوية إلى مكة يُفرض على كل مسلم أداءها مرة على الأقل في العمر، إذا كان هذا مستطاعاً.

الحجاز: السهل الساحلي الغربي من شبه الجزيرة العربية، بما فيه مكة [المكرمة] والمدينة [المنورة] وجدة.

حرام: أحد الحزبين البدويين المتنافسين، والثاني هو سعد، وهما الحزبان اللذان سيطرا على الريف المصري في القرن السابع عشر وبدايات القرن الثامن عشر، كان الحزب متحالفاً مع الحزب القاسمي.

الحرب الطويلة: سلسلة من المعارك غير الحاسمة بين الدولة العثمانية وإمبراطورية الهابسبورغ من سنة 1593 إلى سنة 1606، وقد أدى استخدام إمبراطورية الهابسبورغ المكثف لمشاة يحملون بنادق، إلى إجبار الدولة العثمانية

على تأجير فلاحين يحملون البنادق لمواجهتهم، وقد اشترك هؤلاء المرتزقة في النهاية في الثورات الجلالية.

الحريم: قسم من السكن مخصص لنساء العائلة، ويكون محظوراً على الرجال الغرباء عن الأسرة.

حق الانتفاع: استعمال الأرض، في مقابل الأرض نفسها، وكانت معظم حقوق حيازة الأرض في الدولة العثمانية وما قبلها من دول إسلامية، هي حقوق انتفاع، وهي المحاصيل التي تنمو على الأرض والموارد المالية التي تجلبها.

حماية: ممارسة كان الإنكشارية يقومون بموجبها بالسيطرة على محل في السوق المفتوح، ووضع صاحبه تحت "حمايتهم"، والمطالبة بحصة من أرباح المحل، في الوقت الذي يسجل فيه التاجر ضمن قوائم الإنكشارية ومن ثم يصبح معفياً من الضرائب.

الحنابلة: أتباع المذهب السني المنسوب إلى [الإمام] أحمد بن حنبل (780-855)، يتميز بالتزامه الشديد بالقرآن والأحاديث الصحيحة للنبي محمد [صلى الله عليه وآله وسلم]، وعدم ثقته بالتفكير الحر في الأحكام الشرعية، والحنبلية هي مذهب الوهابيين والسعوديين.

الحنفيون: أتباع المذهب السني المنسوب إلى [الإمام] أبي حنيفة (699-767)، تميز ابتداء باعتماده على التفكير الحر في مقابل الالتزام الشديد بالقرآن وأحاديث النبي محمد* [صلى الله عليه وآله وسلم]، وكان المذهب الحنفي هو المذهب الرسمي في الدولة العثمانية.

خاص: أكبر منحة من موارد الأرض، أكبر من التيمار ومن الزعامت، وعادة ما تمنح للوزير أو الوالي حيث يسود نظام التيمار.

---

* من المرجح أن المؤلفة تحاول هنا تقريب الفهم للعقل الغربي الذي تخاطبه ولكن العقل المسلم يسلم بأن القرآن الكريم والحديث الثابت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم هما المصدران الرئيسان، أما شروط ثبوت الحديث وطريقة التعامل مع قطعيات النصوص وظنياتها فهي صعبة المنال على الغرباء عن الشريعة الإسلامية والفقه والاجتهاد.

خان: مبنى كبير، مسقوف، من طابقين عادة، حيث يمكن لتجار المسافات البعيدة تخزين وبيع سلعهم، ويكون الطابق الأسفل للمطايا، والطابق العلوي للتجار وبضائعهم، وبينما بنت الأنظمة الإسلامية الأولى مثل هذه الأبنية في مواقع معزولة على أطوال طرق التجارة الرئيسة، فقد بناها العثمانيون في المدن الرئيسة حيث قامت بوظيفة مواقع رئيسة لبيع وشراء سلع خاصة، وعادة ما يحتوي الخان في المدينة على سلعة واحدة، مثل الأقمشة أو القهوة أو الكتان، وفي المدن المصرية كان الخان يُعرف بالوكالة أو القيصرية، وفي مدن الأناضول يُعرف بالبدستان، أما معظم الغربيين فيعرفون الخان بسراي القافلة caravanserai.

خطبة: الموعظة التي يلقيها الخطيب في المسجد بعد [بل قبل] صلاة ظهر الجمعة، وكان اسم السلطان يذاع [للدعوة له] في هذه الخطبة.

خطيب: الموظف الذي يلقي الخطبة في المسجد بعد صلاة الجمعة ظهراً [بل قبلها]، ويمكن للإمام أيضاً أن يقوم بهذه الوظيفة.

خلوتية: طريقة صوفية منتشرة، نشأت في آسيا الوسطى في العصور الوسطى قبل انتشارها في مصر والأناضول والبلقان، وقد تمتعت الطريقة بشعبية كبيرة في إسطنبول في القرن السابع عشر، وفي الولايات العربية، لاسيما مصر، في القرن الثامن عشر، ويميزها قيام أعضائها بالاعتزال أحياناً في خلواتهم للصلاة والتأمل.

الخليفة: هو من خلف النبي محمداً [صلى الله عليه وآله وسلم] في قيادة المجتمع الإسلامي، وفي وقت ما بين الفتح العثماني للبلاد العربية وأواخر القرن الثامن عشر، صار السلطان العثماني يُعرف بخليفة كل المسلمين السنة.

الخوارج: طائفة صغيرة في الإسلام نشأت بين أتباع [الإمام] علي بن أبي طالب [عليه السلام]، الذي تنازل عن مطالبته بالخلافة عندما قبل التحكيم في معركة صفين* سنة 657، ويؤمن الخوارج بأن أي مسلم يمكنه أن يكون إماماً أو

* لعل المؤلفة تعرض وجهة نظر الخوارج في هذه الجملة أو أن هذا الحكم من ضمن

خليفة ما دام عدلاً بصدق، وفي العهد العثماني وجد الخوارج في عُمان وبعض أجزاء الجزائر.

خواص همايون: "أراضي التاج" المفردة لاستعمال الأسرة السلطانية، كانت حقوق جمع موارد هذه الأراضي تباع كالتزامات للوجهاء الذين يسلمون الموارد للخزينة المركزية.

دار السعادة آغاسي: أنظر مادة "كبير خصيان الحريم".

داو: سفينة استخدمت بكثافة في تجارة المحيط الهندي والبحر الأحمر، تتكون من بدن خشبي (عادة من خشب الساج)، وأشرعة مثلثة.

الدروز: طائفة دينية تحدرت من الدعاة الإسماعيليين في لبنان وسوريا، الذين اعتقدوا أن الخليفة الفاطمي الحاكم (996-1021) كان إلهاً، وقد أصبح الدروز نافذين في لبنان، وكان فخر الدين المعني الثاني، الذي كوّن ميدان نفوذ مستقل في أجزاء من لبنان وسوريا وفلسطين في بدايات القرن السابع عشر، هو أكثر شخصية درزية مشهورة في العهد العثماني.

دفتر تحرير الطابو: يعني حرفياً "سجل سندات الملكية"، وهو سجل حكومي نتج عن المسح التفصيلي حيث أدرجت كل القرى وكل البيوت في القرية، بالإضافة إلى الأفراد غير المرتبطين، مثل العزاب، ومثل هذه السجلات تزودنا بمعلومات عن مصادر الموارد، والسكان.

دفتردار: هو المسئول المالي الأعلى في الدولة العثمانية أو في واحدة من الولايات.

دوشرمة: نظام عثماني كان يجمع الفتيان المسيحيين من قرى البلقان

التبسيط الذي تحاول به المؤلفة إيصال بعض المفاهيم للعقل الغربي البعيد عن تفاصيل الإسلام وتاريخه، وإلا فإن الإمام علياً لم يتنازل عن الخلافة ولا عن مطالبته بحقه عندما قبل بحكم القرآن، وأي صاحب حق لا يفسر قبوله بتحكيم القاضي بشرع الله أنه تنازل عن حقه أو عن المطالبة بهذا الحق، فالقضية أوضح من محاولة بيانها للقارئ العربي.

والأناضول، ويحولهم إلى الإسلام، ويدربهم للخدمة بصفتهم وصفاء في القصر أو جنود إنكشارية، وقد بدأ النظام في أواخر القرن الرابع عشر أو في بدايات القرن الخامس عشر، وتم التخلي عنه في القرن السابع عشر.

دونمة: اسم شهير لطائفة مسلمة إسمياً، وتتكون من أتباع سباتاي زفي (1626-1676) الشخصية اليهودية الذي ادعى كونه المسيح المخلّص، والدونمة لا يلتزمون بالممارسات الإسلامية أو اليهودية المعروفة، بل لهم طقوس باطنية تميز يهودية ما بعد ظهور المسيح.

ديوان: مجلس حكم كمجلس الصدر الأعظم أو مجلس الوالي، ويتكون من مجموعة من المسئولين الحكوميين البارزين.

ذِكر: هو الطقس الشفوي المميز للطريقة الصوفية، صمم ليركز انتباه الأعضاء على الله، وكان يؤدى عادة قبل أو بمصاحبة السماع.

ذمي: وتعني حرفياً "المحمي"، وهو موحد غير مسلم يعيش تحت الحكم الإسلامي ويخضع لحماية الحاكم مقابل دفع ضريبة رأس (جزية) وبعض القيود على السلوك العام واللباس.

ذو الفقار: السيف المزدوج لعلي بن ابي طالب [عليه السلام]، كان موضوعاً لكثير من الأساطير وادعاءات الملكية، كانت صور السيف البشرية المجسمة تزين رايات المعارك في العهد العثماني، لاسيما رايات الإنكشارية، وقد منح السيف اسمه للحزب الفقاري في مصر.

ذو القادر أوغلو: إمارة تركية في جنوب شرق الأناضول كانت تابعة للسلطنة المملوكية، وقد سقطت في أيدي العثمانيين سنة 1515، بعد الانتصار العثماني في جالديران.

رأس اليهود: الرئيس الديني والسياسي للجماعة اليهودية في مصر منذ أواخر القرن الحادي عشر إلى العهد العثماني، وقد ألغى العثمانيون المنصب مفضلين التعامل مع ممثلين علمانيين للجماعة.

رئيس الكتّاب: هو الكاتب الأكبر في دائرة المحفوظات العثمانية، وهو المسئول عن المراسلات مع الحكام الأجانب وممثليهم، كما أنه فاعل رئيس في المفاوضات الدبلوماسية منذ أواخر القرن السابع عشر وما بعد ذلك، وبحلول منتصف القرن الثامن عشر كان قد أصبح نواة منصب وزير الخارجية.

ربع: نوع من السكن في شقق يعود إلى زمن الرومان في مصر والبحر المتوسط، يتكون من مجمع من طابقين أو ثلاثة من شقق التجار والطبقة العاملة، وعادة ما يكون مبنياً فوق الوكالة، ويكون له مرافق مشتركة: درج وبئر ومرحاض.

الرفاعية: طريقة صوفية سميت نسبة إلى الصوفي البغدادي أحمد الرفاعي (1119-1183)، تواجدت في العراق وسوريا ومصر العثمانية، تعرف بطقوس تجلب الآلام للنفس في سبيل إظهار أن الإخلاص لله يمنع عنهم الألم والأذى.

رقبة: مفهوم إسلامي شرعي يمتلك الحاكم بموجبه الحق الأسمى في الأرض ومواردها.

رمضان: هو الشهر التاسع في التقويم القمري الإسلامي، وهو مناسبة للصيام من شروق الشمس إلى غروبها*.

رواق: كلية داخلية في جامعة الأزهر بالقاهرة، ومعظم الأروقة كانت مكرسة لطلبة أماكن محددة، مثلاً الصعيد أو النيل الأزرق أو ولاية دمشق، أو تكرس لقوميات مثل الأتراك أو الهنود، رغم أن بعضها لم يكن خاصاً بمنطقة ولا بانتماء محدد، وأحدها كان مخصصاً للطلبة المكفوفين.

الروم: تاريخياً هي البلاد التي حكمها البيزنطيون (الرومان) سابقاً، وفي عهد العثمانيين كانت كلمة الروم تشير إلى أراضي العثمانيين المركزية بما فيها إسطنبول وغرب الأناضول وربما المناطق الشرقية من البلقان.

زعامت: منحة كبيرة من حقوق جمع موارد الأرض المالية، وهي أكبر من

* الواقع أن الصيام من طلوع الفجر وليس من طلوع الشمس.

التيمار ولكنها أصغر من الخاص، وعادة ما تمنح للقادة العسكريين الكبار بدلاً من الرواتب النقدية.

الزيدية: الطائفة الأصغر المتبقية من التشيع، لا يعترفون بخط مسبق من الأئمة، بل يعتقدون بأن أي رجل من سلالة كل من الحسن والحسين ابني علي [عليهم السلام]، يمكنه أن يكون إماماً، إذا كان عدلاً وقادراً على الدفاع عن المجتمع، وقد جاء اسمهم من زيد، وهو ابن حفيد علي [عليه السلام]، الذي اعترف الزيديون الأوائل بكونه الإمام الخامس، وقد ثار ضد الأمويين سنة 740.

سبيل الكتّاب: مدرسة قرآنية (كتّاب)، فوق نافورة شرب عامة (سبيل)، وكانت فكرة وقف مرغوبة في أواخر العصر المملوكي ومصر العثمانية، وفي ذلك الوقت كان سبيل الكتاب مرتبطاً بمجمع ديني أكبر، وبحلول القرن الثامن عشر كان السبيل مستقلاً.

سراي القافلة: أنظر مادة "خان".

السريان الكاثوليك: هم المسيحيون الأرثوذكس في سوريا العثمانية الذي اعترفوا بالفاتيكان في القرن الثامن عشر بضغط من الفرنسيين، وكان كثير منهم يخدمون وكلاء تجاريين لهم ويحصلون منهم على الحماية الدبلوماسية.

سعد: أحد الحزبين البدويين المتنافسين، والآخر هو حرام، وهما اللذان هيمنا على ريف مصر في القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، كان هذا الحزب متحالفاً مع الحزب الفقاري.

سفاردي: مصطلح يشير إلى اليهود من إسبانيا والبرتغال وسلالتهم، فبعد طرد اليهود من إسبانيا سنة 1492، هاجر كثير من اليهود السفارديين إلى الأراضي العثمانية، حيث أصبحوا الفئة اليهودية الغالبة.

سكبان: جندي مرتزق، عادة يكون من الفلاحين أو أهل المدينة في الأناضول أو البلقان، وكان هؤلاء ابتداء يُستأجرون أثناء "الحرب الطويلة" لإلحاقهم بالمشاة العثمانيين، وبعد ذلك صاروا مكوناً رئيساً في جيوش الدولة وجيوش الولاة.

سلسلة: هي تتابع النقل الروحي من الأستاذ إلى المريد، الذي يربط مؤسس الطريقة الصوفية أو مؤسساً شهيراً بالأجيال اللاحقة من القادة، وإن سلاسل كثير من الطرق تعود إلى واحد من صحابة النبي محمد [صلى الله عليه وآله وسلم]، لاسيما علي [عليه السلام].

سماع: الطقس الجماعي الخاص بطريقة صوفية، وعادة ما يتكون من مجموعة من الحركات المقررة مع الموسيقا، وكانت هذه الحركات مصممة لتركيز انتباه العضو على الله، ويمكنها قيادته إلى الذوبان الروحي في ذات الله، وكانت تؤدى عادة بعد الذكر مباشرة أو بصحبته.

سنة: تراث أو عادات النبي محمد [صلى الله عليه وآله وسلم] وصحابته [رضي الله عنهم]، ومن ضمنهم الخلفاء الأربعة الأوائل [رضوان الله عليهم]، وتشمل السنة أقوالهم وأفعالهم.

سنجق: تعني حرفياً "العَلَم" [أي اللواء]، وهي منطقة إدارية ضمن الولاية العثمانية.

سنجق بك [أمير اللواء]: هو المسئول الذي يدير السنجق، وفي مصر العثمانية كان شخص بهذه الرتبة يمكنه تولي مجموعة من المراكز الإدارية الهامة، مثل قائد الحج أو الدفتردار.

سوق: هو البازار، وعادة ما يكون مفتوحاً، وفي مدينة شرق أوسطية، ويطلق كذلك على شارع تجاري مكرس لنوع محدد من السلع أو المهن.

الشافعية: أتباع مذهب سني سمي نسبة إلى [الإمام] محمد بن إدريس الشافعي (767-820) الذي أدخل علم التحقق من الأحاديث النبوية، ويسود المذهب الشافعي في مصر السفلى وأجزاء من سوريا وبين السكان الأكراد، وقد انتشر بطرق التجارة البحرية من مصر إلى سواحل اليمن وجنوب الهند وماليزيا وإندونيسيا.

شاهبندر: مصطلح يعني حرفياً "ملك الميناء" وهو زعيم تنظيم غير رسمي لتجار المسافات البعيدة في عواصم ولايات عربية عثمانية معينة.

شاهنامه: حرفياً تعني "كتاب الملوك"، وهي ملحمة فارسية قومية تمتد على مسافة زمنية من الملوك الإيرانيين الأسطوريين الأوائل، إلى السلالة الساسانية والفتح الإسلامي لإيران، وقد نظمت القصص في شعر على يد الشاعر الإيراني الفردوسي (935-حوالي 1020).

شراع مثلث: شراع سفينة على شكل مثلث، وذلك في مقابل المربع، كانت سفن المحيط الهندي تستعمل هذا النوع من الأشرعة المثلثة التي تمنح سفنها قدرة إضافية على المناورة، وفي النهاية قامت القوى العثمانية والأوروبية بمزج الأشرعة المثلثة والمربعة في سفنها.

شركسيا [بلاد الشركس]: منطقة في شمال غرب القوقاز، شمال أبخازيا، واليوم منطقة في جنوب روسيا، كانت مصدراً للمماليك في أواخر السلطنة المملوكية، وللعثمانيين بداية من أواخر القرن السادس عشر.

الشريعة: هو القانون الإسلامي، ويتضمن قيوداً* شرعية من القرآن [الكريم] وأحاديث النبي محمد [صلى الله عليه وآله وسلم]، والأحكام الشرعية التي قررها علماء القرون الأولى.

شلحان عاروخ: يعني حرفياً "المائدة المعدة"، وهو مرشد عملي مختصر للشريعة اليهودية ألفه الحاخام السفاردي الشهير يوسف قارو (1488-1575) في صفد القرن السادس عشر، بفلسطين.

شمّر (قبيلة): تحالف بدوي كبير في وسط الجزيرة العربية كان قد ساند

---

* يجب أن نتذكر دائماً أن المؤلفة تقرب الحديث إلى فهم القارئ الغربي، وهي هنا تصف الأوامر الشرعية بالقيود انسجاماً مع فكرة الحريات الغربية التي تبيح للإنسان اتباع رغباته بلا حدود ما دام لا يؤذي مواطنيه، وبالطبع أخذت هذه الحرية أبعاداً سلبية غير مسبوقة في تعامل الغربيين مع الأمم الأخرى دون كوابح أخلاقية، أو كما تسميها المؤلفة قيوداً، حتى على إيذاء الآخرين، مما أباح لها الإبادات الجماعية واسترقاق الأمم واستعمارها وفرض التخلف عليها ونشر المخدرات بينها ثم احتكار ثرواتها في النهاية، وبهذا يتبين لنا أن "القيود" على مثل هذا السلوك البشري ليست شراً دائماً.

السعوديين في البداية في أواخر القرن الثامن عشر، ثم اصطدم معهم وهاجر إلى شمال العراق، حيث مارس هيمنة إقليمية في أوائل القرن التاسع عشر.

شهود الحال: مجموعة من الشهود "الدائمين"، وعادة ما يكونون من بين السكان البارزين في مدينة أو بلدة، ويتواجدون في المحاكم الشرعية الإسلامية لضمان سير القضايا وفق الإجراءات الإسلامية الشرعية، ولتقديم الشهادة في القضايا المتنازع عليها، وللشهادة على الصفقات المختلفة.

شيخ: لقب عام لرئيس قبيلة أو قرية أو طريقة صوفية أو مؤسسة دينية أو تعليمية.

شيخ الأزهر: هو رئيس جامعة الأزهر في القاهرة، وقد ظهر المنصب في أواخر القرن السابع عشر.

شيخ الإسلام: المفتي الأكبر في إسطنبول، وعموماً، في كل الدولة العثمانية، وبداية من القرن السادس عشر، كان يعين كبار القضاة في الولايات العثمانية.

شيخ البلد: هو أصلاً رئيس القرية، لاسيما في مصر، منذ حوالي سنة 1730، ونفس اللقب مُنح لمنصب جديد مساو لحاكم القاهرة، وحمله أحد بكوات مصر.

شيخ الحرم: رئيس فيلق الخصيان الأفارقة الذين يحرسون قبر النبي محمد [صلى الله عليه وآله وسلم] في المدينة [المنورة]، ومنذ أواخر القرن السابع عشر، كان هو كبير خصيان الحريم سابقاً.

الشيعة: هم أتباع طائفية إسلامية تكوّن أقلية وتؤمن أن [النبي] محمداً [صلى الله عليه وآله وسلم] عين علي بن أبي طالب [عليه السلام] ليخلفه في قيادة المجتمع الإسلامي عند وفاته، وأن الخلفاء أو الأئمة التالين يجب أن يكونوا من ذرية علي وفاطمة بنت محمد [صلوات الله عليهم]، والطوائف الفرعية الرئيسة من الشيعة هي الإمامية، أو الاثنا عشرية، والإسماعيلية، أو السبعية، والزيدية.

الشيعة الاثنا عشرية: انظر "الإمامية".

الصدر الأعظم: هو الوزير الأكبر في الحكومة في الدولة العثمانية، ورأس هذه الحكومة، وصارت سلطاته تنافس سلطات السلطان بدءاً من القرن السادس عشر.

صراف: مقرض أموال، وعادة ما يكون تاجراً، وكان اليهود والمسيحيون الأرمن يتركزون في هذه المهنة، وعادة ما يكون لحاكم الولاية العثمانية صراف شخصي يؤدي دور المستشار المالي.

صلاح الدين: قائد كردي (1138-1193) مشهور لاسيما بسبب طرده [الفرنجة] الصليبيين من القدس، ورغم أنه سنّي مرتبط ارتباطاً ضعيفاً بالسلاجقة، فقد خدم الفاطميين بصفته قائداً عسكرياً ضد الصليبيين قبل إلغاء الخلافة الفاطمية وتأسيس سلالته الخاصة وهي الأسرة الأيوبية التي حكمت مصر وسوريا والحجاز بين سنتي 1171-1250.

صوباشي (أو والي): تعني حرفياً "رأس الماء"، وهو رئيس الشرطة في مدينة عثمانية في الولايات، وعادة ما يكون من الإنكشارية المحليين.

صوفية: الروحانية الإسلامية، تميزت بعد القرن الثاني عشر بالطرق الصوفية.

الطبيعة الواحدة: الإيمان أن المسيح له طبيعة واحدة غير منقسمة، فهو بشر وإله في نفس الوقت، وقد ساد الاعتقاد بالطبيعة الواحدة بين الكنائس القبطية والأثيوبية واليعقوبية، وهي تقابل أنصار الطبيعتين الذين يؤلفون معظم المسيحيين اليوم.

الطبيعتان: الإيمان السائد حالياً بين معظم المسيحيين، أن للمسيح طبيعتين منفصلتين: واحدة بشرية، والأخرى إلهية، وقد عارض ذلك أنصار الطبيعة الواحدة ومنهم الأقباط واليعاقبة.

طريقة: تعني حرفياً "الدرب"، وهي الطريقة الصوفية.

العباسيون: سلالة عربية تحدرت من عم النبي محمد [صلى الله عليه وآله وسلم] العباس [ابن عبد المطلب رضي الله عنه]، وقد حازت سلالته الخلافة بين سنتي 750-1258، وحكمت من بغداد العاصمة التي أنشأتها سنة 762، رغم أن سلطة خلفائها السياسية والعسكرية تعرضت لتحديات شديدة من جانب حكام الولايات المطلقين والغزاة الأتراك والإيرانيين منذ القرن العاشر وما بعده [وقد أحيا المماليك خلافة عباسية صورية في مصر سنة 1261 بعد سقوط بغداد بثلاث سنوات، واستمرت السلالة العباسية في ظل المماليك البحرية ثم البرجية حتى انتصار العثمانيين بفتح مصر وانتقال الخلافة إليهم سنة 1517].

العرب اليمنيون: انظر "قيس، قيسي".

عزبان (مفردها عزب): كتيبة من المشاة تنشر بصفتها قوات الحامية في معظم الولايات العربية العثمانية، كانت عادة أقل عدداً من الإنكشارية وتؤلف منافساً سياسياً لهم، لاسيما في القاهرة وبغداد.

عقيل (أو عجيل): كتلة ضخمة من التجار البدو من قبائل مختلفة أصبحوا يتحكمون بتجارة البر بين سوريا والعراق وشبه الجزيرة العربية في القرن الثامن عشر، وكانوا يقومون بدور وكلاء تجار في دمشق وبغداد، كما رافقوا القوافل التجارية بين المدينتين، وكذلك قوافل الحج التي تغادر المدينتين إلى مكة [المكرمة].

علماء: تعني حرفياً "أولئك الذين يملكون المعرفة"، وهو مصطلح شامل للعلماء المسئولين، ويضم القضاة والمفتين وعلماء العقيدة وأساتذة المدارس، وقد ساد تسلسل هرمي في الأراضي العثمانية وبموجبه كانت المراكز العليا في المؤسسات الدينية تمنح للمتخرجين من أهم المدارس.

العلويون (النصيريون): طائفة دينية وجدت في شمال غرب سوريا وشمال لبنان وجنوب الأناضول، ورغم أنها لا تنتمي إلى عقائد الشيعة، فإنها توقر علي بن أبي طالب [عليه السلام].

عنِزة (قبيلة): مجموعة بشرية مترحلة من عرب الصحراء، أصلهم من وسط

شبه الجزيرة العربية، هاجروا إلى داخل سوريا والعراق في أواخر القرن السابع عشر، وخدموا أثناء القرن الثامن عشر مرافقين لقافلة الحج الشامي، صاروا متنفذين جداً في وسط وجنوب العراق في أواخر القرن الثامن عشر.

عهدة عمر [رضي الله عنه]: الوثيقة التي قامت بدور المعيار في معاملة الموحدين غير المسلمين الذين يعيشون في ظل حكم إسلامي، ويعتقد أنها معاهدة السلام بين الخليفة الثاني عمر بن الخطاب (634-644) [رضي الله عنه] ونصارى القدس، وربما وجدت أجزاء منها بعد هذا التاريخ بقرن أو أكثر، وقد وضعت العهدة بعض القيود على سلوك غير المسلمين ومظهرهم مقابل حماية الحاكم، وفي ظل العثمانيين كانت بنود عهدة عمر تطبق بشكل متقطع فقط.

غلام: شاب من عبيد النخبة، يشبه المملوك ولكنه عادة أصغر سناً، وقد استعمل هذا المصطلح بدلاً من مملوك عند سلاجقة الروم والصفويين.

الفاطميون: سلالة شيعية إسماعيلية أسست خلافة في مقابلة في مواجهة العباسيين في القرن العاشر، وانطلقت من تونس ففتحت مصر وسوريا والمدينتين المقدستين في سنة 969 وأسست عاصمة جديدة هي القاهرة، وبعد ذلك أرسلت الدعاة إلى الأراضي العباسية لإضعاف النظام العباسي من الداخل.

فتوى: رأي قانوني في مسألة شرعية يصدره المفتي، وغالباً ما يكون ذلك رداً على سؤال رسمي، ولم تكن الفتوى ملزمة في المحكمة الشرعية الإسلامية.

فتوة: مجموعة قوانين تخص الشباب ونشأ بموجبها روابط أخوية في المدن، وكانت عادة ترتبط بحرف معينة، ورغم سيادة الاعتقاد لفترة طويلة أن هذه التنظيمات هي التي أنشأت النقابات الحرفية، فإنها كانت تحتوي على عناصر صوفية عميقة وفي كثير من النواحي كانت شبيهة جداً بالروابط الأخوية الصوفية.

الفقاريون: أحد الحزبين المتنافسين اللذين هيمنا على الحياة السياسية والاقتصادية في مصر في الفترة بين 1640-1730 تقريباً، والحزب الآخر هو

القاسمي، وقد اشتق اسم الحزب الفقاري من صورة ذي الفقار سيف علي بن أبي طالب [عليه السلام] والذي كان يزين كثيراً من رايات المعارك العثمانية.

قابالاه: تراث صوفي باطني يهودي شفوي، صُنف في القرن الثالث عشر في إسبانيا، وقد قام الحاخام إسحق لوريا (1534-1572)، وهو من سكان مدينة صفد العثمانية، بتطوير تفسير مشيحاني للقبالاه صار يُعرف بالقبالاه اللوريانية.

قابي قولاري: يعني حرفياً "عبيد البوابة"، وهم جنود من الإنكشارية خاصة، يرسَلون إلى الولايات من إسطنبول، وذلك في مقابل القوات المحلية (اليرلية).

القاسميون: أحد الحزبين المتنافسين، الآخر هو الفقاريون، اللذين هيمنا على الحياة السياسية والاقتصادية في مصر في الفترة بين 1640-1730 تقريباً، وقد اشتق اسم الحزب من قاسم بك الكبير، أحد الأمراء في مصر في أوائل القرن السابع عشر، وهو الذي منح بيته الضخم نواة هذا الحزب على ما يبدو.

قاضي: المسئول الذي يترأس المحكمة الشرعية الإسلامية في مدينة أو بلدة، لديه سلطة ليحكم في القضايا وينفذها أيضاً، كان في المدن الصغيرة والبلدات معادلاً للعمدة.

قاضي زاده: اتجاه متشدد يعتقد البعض أنه حركة متماسكة من العلماء الحنفيين في القرن السابع عشر في إسطنبول، وبدرجة أقل في الولايات العثمانية، وقد عارض أنصار قاضي زاده البدع التي دخلت على سنة النبي محمد [صلى الله عليه وآله وسلم]، وكانوا معادين بشكل خاص للصوفية.

قاضي عسكر (وقاضي القضاة): 1-واحد من القاضيين الأكبرين في الدولة العثمانية، بسلطة على الروملي [أوروبا العثمانية] أو الأناضول، قاضي عسكر الأناضول يعين كل القضاة في الولايات العربية، ما عدا القاضي الأكبر في كل ولاية فيعينه المفتي الأكبر في إسطنبول، 2-القاضي الأكبر في مصر الذي ينال اللقب شرفياً.

قانون نامه: المعنى الحرفي هو "كتاب القانون"، وهو يعني القانون السلطاني الذي يلحق بالشريعة في ولاية عثمانية معينة، وعادة ما يرتبط بمسح الولاية التفصيلي (انظر مادة: مسح تفصيلي).

قبطان باشا: القائد البحري الأعلى للأسطول العثماني.

قشر: شراب محبوب في اليمن والقرن الإفريقي، يتكون من مزيج مُحلى من قشور حبوب القهوة.

قضاء: منطقة إدارية داخل الولاية العثمانية وتقع تحت سلطة القاضي.

قول: أحد "خدم السلطان"، وهو مصطلح ينطبق على أي جندي أو موظف حكومي، ولكن الأهم من كل ذلك المجندين بنظام الدوشرمة، وكان جنود القول يؤلفون نخبة قوة مزعجة في إسطنبول ومصر في أوائل القرن السابع عشر، وكان هؤلاء هم المسئولين عن اغتيال السلطان عثمان الثاني (حكم بين سنتي 1618-1622)،

قيس، قيسي: أحد القسمين الرئيسين من العرب اللذين تعود أصولهما إلى ما قبل ظهور الإسلام، وتبلور تنافسهما في حقبة الفتوح الإسلامية المبكرة، وكان قيس أصلاً يتكون من العرب "الشماليين"، واليمن من العرب "الجنوبيين"، ومع ذلك ففي الفتوح الإسلامية صار التميز القومي-الجغرافي بلا معنى، لأن قبائل الطرفين انتشرت على طول الدولة الإسلامية وصار غير العرب ينضمون إلى الجبهتين، وفي العهد العثماني كان تنافس قيس-يمن موجوداً غالباً في لبنان وفلسطين.

كبير خصيان الحريم: يعرف أيضاً بدار السعادة آغاسي، أو قيزلر آغاسي (آغا البنات)، وهو زعيم الخصيان الذين يحرسون الحريم في قصر توبكابي، وينتمي لشرق إفريقيا غالباً، ويشرف على المؤسسات الوقفية في المدينتين المقدستين، ويمارس سلطة سياسية ضخمة.

كبير خصيان القبر: أنظر شيخ الحرم.

كتخدا، كخيا: لقب يحمله 1-الضابط الثاني في كتيبة عسكرية، يلي الأغا، 2-نائب أو وكيل مسئول حكومي رفيع المستوى، 3-ممثل علماني لجماعة غير مسلمة، لاسيما في الأناضول والبلقان.

كوبرولو: عائلة ألبانية من الصدور العظام دعمت برنامجاً إصلاحياً سياسياً وعسكرياً في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر.

كوتشوك كينارجه (معاهدة): معاهدة عقدت في سنة 1774 وأنهت الحرب العثمانية-الروسية (1768-1774)، وباعترافها بالهزيمة، تنازلت الدولة العثمانية عن شبه جزيرة القرم لروسيا وسمحت للأسطول الروسي بحرية العبور من البحر الأسود إلى البحر المتوسط، وهذه هي الوثيقة الدولية الأولى التي يُعترف فيها بالسلطان العثماني خليفة للمسلمين السنّة في العالم.

مالكانه: الحصول على التزام [يدر دخلاً] مدى الحياة، قدم في نهاية القرن السابع عشر، وأصبح مصدراً رئيساً للثراء الضخم للأعيان المحليين في القرن الثامن عشر الذين تصرفوا به كملكية تورث.

المالكية: أتباع المذهب السني الذي سمي باسم [الإمام] مالك بن أنس (715-795)، ويتميز بالتأكيد على أحاديث النبي محمد [صلى الله عليه وآله وسلم] بصفتها أساس الأحكام الشرعية، ويسود المذهب المالكي في صعيد مصر وشمال إفريقيا.

المتاولة: هم الفلاحون الشيعة في جنوب لبنان وشمال فلسطين.

المحافظون: كان هؤلاء في أثناء حكم السلطان سليم الثالث (1789-1807)، هم الحزب الذي يعارض إصلاحات السلطان، سواء كانوا من الإدارة العثمانية المركزية أو في الولايات، وكان سبب المعارضة هو شدة التدخل الفرنسي في تطبيق الإصلاحات، وقد مال المحافظون للدعم الروسي.

المحتسب: هو مفتش الأسواق العامة في مدينة عثمانية، واجبه كان ضمان انسجام السلوك العام مع الشريعة، وفي القاهرة كانت هذه الواجبات تناط بآغا الإنكشارية، وفي حلب كان منصب المحتسب قد ألحق بالنقابات الحرفية.

محظية: فتاة أمة تخدم بصفتها شريكاً جنسياً للسلطان العثماني أو أي شخصية ثرية.

محلة: حي سكني في مدينة شرق أوسطية، وهو مرادف للحارة.

مدرسة: كلية دينية إسلامية يمكن أن يعود أصلها إلى القرن العاشر، ويتضمن منهجها تفسير القرآن، والشريعة، والعقيدة، وأحياناً العلوم الرياضية، وقد درس معظم العلماء العثمانيون وكثير من موظفي الحكومة في المدارس، وفي الأراضي العثمانية المركزية كانت المدارس تصنف وفقاً لأجور العلماء الذين يعملون فيها.

مرآة الأمراء: نوع من أدب النصيحة الموجه للحكام، يعود إلى زمن الإمبراطورية الساسانية، وينصح الحاكم بالحكم بالعدل وإنصاف المظالم، ومنذ القرن السادس عشر وما بعده، صار هذا النوع هو النمط السائد في أدب "الانحدار" العثماني.

مرشد: أستاذ روحي في طريقة صوفية معينة، وعادة ما يكون شيخ الطريقة، الذي يوجه التدريب الروحي لمريديه.

مريد: "باحث" صوفي يصبح تلميذاً لمرشد روحي في طريقة صوفية معينة.

مستحفظان: حرفياً تعني "الحماة"، وهي كتيبة من الإنكشارية تعمل قوات حامية في عاصمة ولاية.

المستعربون: يهود يتحدثون العربية، وهم الأغلبية العظمى من يهود الولايات العربية العثمانية، وذلك قبل تدفق المهاجرين من إسبانيا والبرتغال في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر.

مسح تفصيلي: مسح تقوم به الحكومة لكل موارد الضرائب في ولاية عثمانية، وعادة ما تدرج كل مناطق الولاية، وكل القرى في المنطقة، وكل البيوت في القرية، وهذه العملية أجريت في الولايات العربية في القرن السادس عشر وقلما أجريت بعد ذلك.

المفتي: عالم مسلم مخول بإصدار آراء شرعية، أو فتاوى، في قضايا محددة من الشرع، وعادة ما يكون ذلك جواباً على أسئلة رسمية، ويمكن للحكومة المركزية العثمانية أن تعين المفتي، ويمكن أن يعترف به مجتمعه بصفته سلطة شرعية.

مقاطعة: منحة من الموارد، وبالاستعمال العثماني، هي مرادفة بعض الشيء للالتزام.

ملة: تعني كتلة من السكان أو جماعة خاصة، كانت تنطبق قبل القرن التاسع عشر على الجماعة الإسلامية كلها أو على الجماعات المسيحية غير العثمانية، ثم صارت في القرن التاسع عشر هي الإطار الإداري للجماعات غير المسلمة في الدولة العثمانية.

مُلك: أراض أو ممتلكات أخرى مملوكة للأشخاص، في مقابل الميري [ممتلكات الدولة].

مملوك: شخص من عبيد النخبة العسكرية، وكان المماليك يُستخدمون بشكل واسع في العالم الإسلامي من منتصف القرن التاسع إلى أوائل القرن التاسع عشر، وإلى أواخر القرن الثالث عشر كانوا من أتراك آسيا الوسطى، بعد ذلك صاروا يُجلبون أكثر وأكثر من القوقاز، ومنذ أواخر القرن السادس عشر صار العثمانيون يستخدمون المماليك بكثافة في القصر السلطاني وفي الولايات العربية، وفي القرن الثامن عشر صار المماليك الجورجيون خاصة، متنفذين.

منزل الساحة: مسكن للطبقات الوسطى والعليا منتشر في منطقة البحر المتوسط، مكون من طابقين فيهما غرف مصفوفة حول ساحة مركزية، وكانت مساحة المعيشة في الطابق العلوي، أما المطابخ والمخازن ففي الدور الأرضي.

مهر: هو المنحة التي تدفعها عائلة العريس لعروسه، وعادة ما تتسلم العروس نصفها عند الزواج، والبقية في حالة الطلاق أو وفاة الزوج.

الموارنة: طائفة مسيحية في لبنان أخذت اسمها من قس عاش في القرن الخامس اسمه يوحنا مارون، وقد رفض معتقدات الطبيعة الواحدة التي قال بها

أساقفة أنطاكية، وقد سمى الموارنة بطريركهم الخاص في أواخر القرن السابع ثم أعادوا الارتباط بالفاتيكان سنة 1182.

المولوية: أعضاء في طريقة صوفية سميت على اسم مولانا جلال الدين الرومي (توفي سنة 1273)، وهي مشهورة بالسماع "الدوار" [أي الإنشاد مع الرقص الدائري]، وكانت هذه الطريقة محبوبة خاصة في قصر السلطان العثماني.

ميري: تعني حرفياً "ينتمي إلى الأمير"، وهي صفة تشير إلى الأرض المملوكة للدولة العثمانية، أي معظم الأراضي الزراعية في الدولة.

نائب: تعني حرفياً "الممثل"، وهو نائب القاضي الذي يحكم مستوى الناحية، وبينما كان النواب الأحناف تابعين للقاضي الأكبر في الولاية ويغادرون المنصب عند مغادرته، كان النواب غير الأحناف أعضاء في عائلات محلية بارزة يخدمون مدى الحياة.

ناحية: منطقة قضائية فرعية داخل القضاء، أي المنطقة التي تحت سلطة القاضي، وربما كان القضاة في مستوى الناحية ينتمون لأحد المذاهب غير الحنفية، وذلك تبعاً لسكان المنطقة.

نرخ: سياسة تثبيت الأسعار الحكومية، وقد استخدمتها الحكومة العثمانية كثيراً في سلع أساسية مثل زيت الزيتون والحبوب والسكر، وهذه الأسعار كانت تسجل في المحاكم الشرعية الإسلامية ويطبقها القضاة المحليون.

نزعة الوفرة provisionism: مصطلح يدل على السياسة الاقتصادية التي طالما اعتقد أن الدولة العثمانية تتبعها، حيث تشجع الحكومة الاستيراد وكبح تصدير سلع رئيسة، وتتحكم أحياناً بالأسعار، لضمان أن جميع أنحاء الدولة تتمتع بالوفرة، ويمكن القول إن هذه السياسة ساهمت في الاستعداد لأوقات الحروب وقلصت التنافس على الموارد بين الطبقات الاجتماعية وهو ما ساعد على الحفاظ على النظام الاجتماعي*.

---

* لا يخفى على فطنة القارئ أن هذه السياسة العثمانية التي كانت تسعى للوفرة في كل

النساطرة (الآشوريون): طائفة مسيحية أخذت اسمها من راهب أنطاكي من القرن الخامس اسمه يوحنا نسطور، الذي كان بطريرك القسطنطينية بين سنتي 428-431، وهذه الطائفة هي النسخة المتطرفة من أنصار الطبيعتين، حيث يؤمنون بأن المسيح [عليه السلام]، له طبيعتان منفصلتان تماماً، وكان النساطرة متنفذين في العراق وقد رعاهم الساسانيون ثم العباسيون.

النصيرية: انظر مادة "العلويون".

النظام الجديد: برنامج جوهره الإصلاحات العسكرية، حاول تطبيقه السلطان سليم الثالث (1789-1807) ثم أحياه السلطان محمود الثاني (1807-1839)، يركز على تدريب جيش جديد مسلح على الطراز الأوروبي، وصار الجيش نفسه يعرف بالنظام الجديد.

النقشبندية: طريقة صوفية نشأت في آسيا الوسطى في القرون الوسطى، قبل أن تنتشر في الهند، وفي القرن السابع عشر انتشر فرع إصلاحي من الهند إلى اليمن والحجاز ومصر وسوريا بالإضافة إلى عاصمة الدولة العثمانية، وكان هذا الفرع معروفاً بالذكر الصامت، والطريقة كلها معروفة بعقيدة "العزلة في المجتمع" التي تشجع أعضاءها على النشاط الاجتماعي والسياسي.

نقيب الأشراف: هو رئيس المتحدرين من النبي محمد [صلى الله عليه وآله

أنحاء الدولة تتناقض جذرياً مع السياسات التي اتبعتها الإمبراطوريات الاستعمارية الغربية التي كانت تسعى في المقام الأول لتأمين مصالح المراكز الاستعمارية على حساب المستعمرات ولو أدى هذا إلى الإخلال الفاضح بمتطلبات المعيشة الرئيسة فيها، كما تدل على ذلك المجاعات التي ضربت الهند زمن الاحتلال البريطاني وكان هم الإدارة البريطانية أثناءها تأمين حتى الكماليات للإنجليز على حساب الأهالي الهنود، وهي نفسها السياسة التي انتزعت من هنود أمريكا وسيلة المعيشة الرئيسة وهي الأرض لتأمين حياة المستوطنين، وفي سبيل ذلك أيضاً تم القضاء على الثور الأمريكي (البيزون) في مذبحة مروعة اجتاحت عشرات الملايين منه في سنوات معدودة، وهذا ما حدث أيضاً في استعباد الأفارقة لتأمين العمل في مزارع الأمريكتين، وهو ما حدث أيضاً في نشر الأفيون بالقوة في الصين لأجل منافع التجار الأوروبيين.

وسلم] في ولاية عثمانية، وكان يعينه من إسطنبول نقيب الأشراف في العاصمة إلى القرن الثامن عشر، وبعد ذلك صار عادة من الوجهاء المحليين.

الهوارة: قبيلة شبه مترحلة، وأصولها بربرية، كانت قد هاجرت من الجزائر إلى مصر في العصور الوسطى، وفي العهد العثماني سيطرت على معظم الصعيد إلى أن هُزم قائدها على يد علي بك الكبير في سنة 1769.

والي: حاكم ولاية عثمانية، وهو مرادف للقب "بيلربي" أي بك البكوات، وهو مصطلح كان أكثر شيوعاً في الولايات العربية (انظر أيضاً "صوباشي").

وحدة الوجود: مفهوم صوفي أوضحه الصوفي الأندلسي* محي الدين بن عربي (1165-1240)، حيث يكون كل الخلق جزءاً من الله**، ورغم أن هذه هي عقيدة معظم الطرق الصوفية، فإن بعض العلماء المحافظين شجبها بكونها معادلة للشرك.

وزير: مسئول حكومي يحمل رتبة باشا، وكان معظم الولاة وكثير من أعضاء ديوان الصدر العظم، وزراء.

وقف: مؤسسة دينية إيمانية حيث تمنح الموارد المالية من أرض و/ أو ممتلكات مختارة، بشكل دائم للحفاظ على مؤسسات خيرية مثل المسجد والمدرسة ومطعم الفقراء ومستشفى ومدرسة تعليم القرآن ونافورة شرب عام، ويستعمل الوقف أيضاً لتجنب قوانين الميراث، وفي هذه الحالة يمكن للمؤسس أن يسمي عضواً في العائلة للإشراف على ممتلكات العائلة الموهوبة.

وقفية: صك الوقف الذي ينص على المؤسس، والمشرف والسلع والخدمات والأجور التي ستزود بها المؤسسة الموقوفة.

---

* المؤلفة تصفه بالصوفي الإسباني ومن الواضح أنه ينتمي للأندلس قبل تحولها إلى إسبانيا.

** من الأفضل للراغب في التوسع ألا يكتفي بموجز المؤلفة الموجه أساساً للقارئ الغربي لتعريفه بلمحات سريعة.

وكالة: انظر مادة "خان".

وكيل: الموكل تجارياً أو شرعياً، فمثلاً يمكنه تمثيل المرأة في محكمة شرعية إسلامية أو القيام بعقود عمل نيابة عن تاجر مسافات بعيدة أو مسئول عثماني، أنظر أيضاً "وكيل الحريم".

وكيل الحريم (وكيل دار السعادة): هو الممثل الدائم في مصر لكبير خصيان الحريم العثماني، وعادة ما يكون وجيهاً محلياً، وكان مسئولاً عن ضمان جمع وتوصيل الأموال والحبوب المخصصة للمدينتين المقدستين مكة [المكرمة] والمدينة [المنورة].

الولاة الجلاليون: حكام ولايات عثمانية تمردوا ضد الحكومة المركزية في القرن السابع عشر، واشتق اسمهم من المتمردين الجلاليين (انظر: ثورات الجلاليين).

ولاية: المقاطعة التي يحكمها الوالي (بك البكوات).

الوهابية: طائفة سنية متشددة، ظهرت في شبه الجزيرة العربية في القرن الثامن عشر، وتحالفت مع السعوديين ضد الحكومة العثمانية، عارضوا كل الإضافات على سنة النبي محمد [صلى الله عليه وآله وسلم]، بما فيها الصوفية واستخدام الإجماع والقياس للوصول إلى الحكم الشرعي.

يرلية: الإنكشارية المحليون، في مقابل "قابي قولاري" الذين ترسلهم إسطنبول، وبداية من أواخر القرن السادس عشر، أصبح اليرلية خاصة متنفذين في دمشق وحلب.

اليزيدية: أتباع دين كردي قديم تأثر بالزرادشتية، ينتشر غالباً في شمال العراق، ويتمركز حول عبادة الملائكة الأقوياء، ولأن أحد هؤلاء الملائكة اسمه إبليس، وهو الاسم الذي يطلقه الإسلام على الشيطان، فإن هذا الدين وُصف خطأً وعيب عليه عبادة الشيطان.

يشيفا: المدرسة الدينية اليهودية، تناظر المدرسة الإسلامية.

اليعاقبة: مسيحيون من أنصار الطبيعة الواحدة للمسيح، موطنهم سوريا، وكان يرأس كنيستهم أساقفة الطبيعة الواحدة المتمسكون بالمعتقد في أنطاكية في القرن الخامس، وتعرف هذه الكنيسة أيضاً بكنيسة السريان الأرثوذكس.

هوامش المؤلفة

(1) رغم أن سليماً الأول (حكم بين 1512-1520) فتح مصر، فقد كان هناك وال عثماني واحد لهذه الولاية طوال مدته: خاير بك، الوالي المملوكي السابق لحلب (الفصلان 2-3).

(2) أوليا جلبي، سياحت نامة، 10 مجلدات (إسطنبول، 1966)، ج 10 ص 721 [المقطع ترجمة عن ترجمة المؤلفة].

(3) المصطلح سكه الراحل إريك وولف Eric Wolf، مؤلف كتاب "أوروبا ومن لا تاريخ لهم" *Europe and the People Without History* (بيركلي، كاليفورنيا، 1982) [ترجمه فاضل جتكر إلى اللغة العربية وصدر عن المنظمة العربية للترجمة في بيروت سنة 2004 (المترجم)].

(4) Bertold Spuler, *A History of the Muslim World*, I: The Age of the Caliphs, trans. F. R. C. Bagley (Princeton, NJ, 1994, paperback reissue of 1960 edn), p. 72.

(5) Konstantin Mihalowicz, *Memoirs of a Janissary*, trans. Benjamin Stolz, historical commentary and notes by Svat Soucek (Ann Arbor, MI, 1975), p. 115.

(6) Abu al-Mahasin Yusuf ibn Taghri Birdi, *History of Egypt*, 1382-1469 A.D., part VI: 1453-1461 A.D., trans. William Popper (Berkeley, CA, 1960), pp. 38-39.

(7) أحمد بن زنبل الرمال، واقعة السلطان الغوري مع سليم العثماني، تحقيق عبد المنعم عامر، (القاهرة، 1997)، ص 36.

(8) Robert L. Playfair, *A History of Arabia Felix or Yemen* (Amsterdam and St Leonards-on-Sea, East Sussex, 1970; reprint of 1859 edn), p. 101.

(9) ابن زنبل، واقعة السلطان الغوري، ص 190.

(10) محمد عبد المعطي الإسحاقي، كتاب أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول (بولاق، مصر، 1887)، ص 153.

[نسخة المطبعة العامرة العثمانية بمصر (1315/ حوالي 1898) منشورة على موقع ويكي مصدر في الشبكة العنكبوتية، ص 135].

(11) رموزي، تاريخ فتح يمن، مكتبة قصر توبكابي (إسطنبول)، MS Revan 1297,f. 34r [ترجمة عن ترجمة المؤلفة].

(12) Jean Deny, "Chansons des Janissaries turcs d'Alger", in Mélanges René Basset, 2 vols (Paris, 1925), II, p. 82; quoted in translation in André Raymond, Soldiers in Trade: The Case of Ottoman Cairo, *British Society for Middle Eastern Studies Bulletin* 18 (1991), p. 16.

(13) Mustafa Ali, *The Matchless Tarji Band entitled Summary of Circumstances involving the Pleasantness of Truthful Sermons*, trans. In Andreas Tietze, The Poet as Critic of Society: A Sixteenth-Century Ottoman Poem, Turcica 9 (1977), pp. 120-60.

(14) أحمد شلبي عبد الغني الحنفي، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (القاهرة، 1978)، ص 131.

(15) مصطفى بن إبراهيم المداح القينالي، مجموع لطيف، تم اقتباسه في

P. M. Holt, "Al-Jabarti's Introduction to the History of Ottoman Egypt", *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* 25 (1962), pp. 42-43.

(16) محمد بن يوسف الحلاق، تاريخ مصر قاهرة، مكتبة جامعة إسطنبول، T. Y. 628,ff. 169v,173v [ترجمة عن ترجمة المؤلف].

(17) حجي علي، أخبار اليماني، مكتبة السليمانية (إسطنبول)، MS Hamidiye 886, f. 219r [ترجمة عن ترجمة المؤلف].

(18) سلحدار فندقليلي محمد آغا، سلحدار تاريخي (تاريخ سلحدار)، مجلدان (إسطنبول، 1928)، ج 1، ص 154 [ترجمة عن ترجمة المؤلفة].

(19) W. F. Reddaway, ed., *Documents of Catherine the Great: The Correspondence with Voltaire and Instruction of 1767 in the English Text of 1768*, reissue (New York, 1971), p. 96.

(20) أحمد البديري الحلاق، حوادث دمشق اليومية، نقحها محمد سعيد القاسمي، حققها أحمد عزت عبد الكريم (دمشق، 1959)، ص 208 [ص 249 من الطبعة الثانية 1997 التي استعان بها المترجم].

(21) اقتبس في:

Abraham Marcus, *The Middle East on the Eve of Modernity: Aleppo in the Eighteenth Century* (New York, 1989), p. 84.

[ورد الاقتباس في النسخة العربية: أبراهام ماركوس، الشرق الأوسط عشية الحداثة: حلب في القرن الثامن عشر، شعاع للنشر والعلوم، حلب، ترجمة: أيمن سيد درويش، 2009، ص 103].

(22) اقتبس في:

Dina Rizk Khoury, *State and Provincial Society in the Ottoman Empire: Mosul, 1540-1834* (Cambridge, 1997), p. 45.

(23) اقتبس في:

Dror Ze'evi, *An Ottoman Century: The District of Jerusalem in the 1600s* (Albany, NY, 1996), p. 155.

(24) إبراهيم الخياري، اقتبس في:

Karl K. Barbir, *Ottoman Rule in Damascus, 1723-1783* (Princeton, NJ, 1980), p. 77.

[إبراهيم بن عبد الرحمن الخياري المدني، رحلة الخياري: تحفة الأدباء وسلوة الغرباء، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1969، ج 1 ص 166].

(25) Abd a-Rahman al-Jabarti, *Abd al-Rahman al-jabarti's Hitory of Egypt*, eds Thomas Philipp and Moshe Perlmann, 4 vols in 2 (Stuttgart, 1994), II. P. 174.

[العلامة الشيخ عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار المعروف بتاريخ الجبرتي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997، ج 1 ص 418-419 (سنة مائتين وألف)].

(26) Richard Bulliet, *The Camel and the Wheel* (Cambridge, MA, 1975).

(27) Bernard Lewis, ed. And trans., *Islam from the Prophet Muhammad to the Capture of Constantinople, II: Religion and Society* (New York, 1974), pp. 160-161.

(28) Daniel Panzac, *La caravane maritime: marins européens et marchands ottomans en Méditerranée (1680-1830)* (Paris, 2004), p. 210.

[ترجمة عن ترجمة المؤلفة].

(29) المرجع السابق، ص 207 [ترجمة عن ترجمة المؤلفة].

(30) Al-Jabarti, *Al-jabarti's Hitory of Egypt, III, p. 492.*

[العلامة الشيخ عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، ج3 ص 32].

(31) اقتبس في: Panzac, La caravane maritime, p. 162.

[ترجمة عن ترجمة المؤلفة].

(32) اقتبس في:

Ralph Davis, *Aleppo and Devonshire Square: English Traders in the Levant in the Eighteenth Century* (London, 1967), p. 32.

(33) Alexander Russell, *The Natural History of Aleppo*, 2 vols (London, 194), I, pp. 119-120.

(34) اقتبس في:

Ralph S. Hattox, *Coffee and Coffeehouses: The Origins of a Social Beverage in the Medieval Near East* (Seattle and London, 1985), p. 69.

(35) Russell, *The Natural History of Aleppo*, I, p. 251.

(36) اقتبس في:

Amy Singer, *Palestinian Peasants and Ottoman Officials: Rural Administration around Sixteenth-Century Jerusalem* (Cambridge, 1994), p. 91.

(37) Leslie Peirce, *Morality Tales: Law and Gender in the Ottoman Court of Aintab* (Berkeley, CA, 2003), pp. 136-139.

(38) اقتبست وأعيدت صياغتها في:

Gabriel Baer, "Shirbini's *Hazz al-quhuf* and Its Significance", in Baer, *Fellah and Townsman in the Middle East: Studies in Social History* (London and Totowa, NJ, 1982), pp. 11, 12, 35.

[العلامة الشيخ يوسف بن محمد الشربيني، هز القحوف في شرح قصيد أبي شادوف، المطبعة الأميرية ببولاق، 1308 هجرية (1890م)، ص 6 و15].

(39) S. D. Goitein, "Townsman and Fellah: A Geniza Text from the Seventeenth Century", *Asian and African Studies (Haifa)* 8 (1972), p. 259.

(40) نفس المرجع.

(41) Al-jabarti's Hitory of Egypt, I, p. 311 (tras. Daniel Crecelius and Boutros Abd al-Malik):Al-Jabarti

[العلامة الشيخ عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، ج 1 ص 198].

(42) اقتبس في:

Hala Fattah, *The Politics of Regional Trade in Iraq, Arabia, and the Gulf, 1745-1900* (Albany, NY, 1997), p. 170.

(43) اقتبس في:

Norman A. Stillman, *The Jews of Arab Lands: A History and Source Book* (Philadelphia, 1979), p. 157.

(44) Benjamin Braude, "Foundation Myths of the *Millet* System", in Braude and Bernard Lewis, eds, *Christians and Jews in the Ottoman Empire: The Functioning of the Plural Society,* 2 vols (New York and London, 1982), I, pp. 69-83.

(45) Cecil Roth, *The Duke of Naxos of the House of Nasi* (Philadelphia, 1948), p. 102.

(46) اقتبس في:

Gershom Scholem, *Sabbatai Sevi, the Mystical Messiah*, trans. R. J. Zwi Werblowsky (Princeton, NJ, 1973), p. 686.

(47) Al-Jabarti, *Al-jabarti's Hitory of Egypt*, I, p. 638 (trans. Charles Wendell and Michael Fishbein).

[العلامة الشيخ عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، ج 1 ص 300].

(48) F. B. Spilsbury, *Picturesque Scenery in the Holy Land and the Syria Delineated during the Campaigns of 1799 and 1800* (London, 1823); reproduced in Stillman, *The Jews of Arab Lands,* following p. 316.

(49) اقتبس في:

Ehud R. Toledano, *Slavery and Abolition in the Ottoman Middle East* (Seattle, 1998), p. 61.

(50) Al-Jabarti, *Al-jabarti's Hitory of Egypt*, III, pp. 96-7 (trans. Thomas Philipp).

[العلامة الشيخ عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، ج 2 ص 195].

(51) Al-Jabarti, *Al-jabarti's Hitory of Egypt*, I, p. 500 (trans. Charles Wendell and Michael Fishbein).

[العلامة الشيخ عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، ج 1 ص 246].

(52) Ibid, III, pp. 386, 529-30 (trans. Moshe Perlmann).

[العلامة الشيخ عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، ج 2 ص 408 و ج 3 ص 64].

(53) Stéphane Yerasimos, ed. and trans. Deux Ottomans à Paris sous le Directoire et l'Empire: relations d'ambassade (Paris, 1998), p. 95.

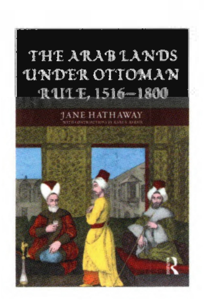
[ترجمة عن ترجمة المؤلفة].

(54) Al-Jabarti, *Al-jabarti's Hitory of Egypt*, III, p. 2 (trans. Thomas Philipp).

[العلامة الشيخ عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، ج 2 ص 126].

(55) Ibid, IV. p. 184 (trans. C. Peycheff and Thomas Philipp).

[العلامة الشيخ عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، ج 3 ص 225].



البلاد العربية في ظل الحكم العثماني
1800-1516

في هذا العمل الأصيل، تقدم جين هاثاواي إعادة تقويم واسعة لآثار الحكم العثماني في البلاد العربية: مصر وسوريا الكبرى والعراق واليمن، وهو العمل الأول من نوعه من مدة أربعين عاماً [قبل صدور الكتاب سنة 2008].

وهي تتحدى المفاهيم العتيقة عن هذه المرحلة التي تصورها مرحلة فاسدة مهدت لصعود القومية العربية والدول الوطنية العربية في القرنين التاسع عشر والعشرين، وإن المؤلفة تعرض فترة من التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية الضخمة التي ساعدت في تكوين أسس المشرق الحديث اليوم، وقد استفادت بعمق من طيف واسع من المصادر الأساسية العربية والعثمانية، وبحثت الأحوال المتغيرة للنخبة السياسية ولنطاق أوسع من السكان التجار وأصحاب المحلات والفلاحين والبدو وعلماء الدين والنساء والأقليات الدينية والقومية التي سكنت في هذه المنطقة المتنوعة والمتقلبة.

باختصار ووضوح خليقين بأستاذة مبدعة، تقود المؤلفة القارئ بين كل المقاربات الرئيسة الحالية والمناقشات المحيطة بالمجتمع العربي في غضون هذه الفترة، وإن هذا الكتاب أكبر كثيراً من مجرد تاريخ سياسي عادي، إنه دراسة شاملة تقدم وجهة نظر جديدة كلياً عن الفترة والمنطقة عموماً.

جين هاثاواي: أستاذة التاريخ ي جامعة ولاية أوهايو، ولها مؤلفات سابقة تشمل: سياسات البيوتات في مصر العثمانية: صعود بين القازدغلي (1997)، قصة حزبين: الأسطورة والذكرى والهوية في مصر واليمن العثمانيتين (2003)، بشير آغا، كبير الخصيان في الحريم السلطاني العثماني (2006).

ابن النديم للنشر والتوزيع
الجزائر: حي 180 مسكن عمارة 3
محل رقم 1، المحمدية
تلفاكس: 88 97 25 41 213+
خلوي: 03 76 20 661 213+
email: nadimedition@yahoo.fr

دار الروافد الثقافية - ناشرون
الحمراء - شارع ليون - برج ليون، ط6
بيروت-لبنان - ص. ب. 113/6058
خلوي: 28 28 69 3 961+
هاتف: 37 04 74 1 961+
email: rw.culture@yahoo.com

ISBN 978-614-466-013-3

